

المكتبة التاريخية

وَشَائِقَ وَنُصُوصَ التَّارِيخِ الْحَدِيثِ وَالْمُعَاصِرِ

الدكتور

جمال يحيى

استاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
بجامعة الإسكندرية

الدكتور

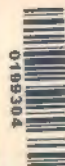
عبد العزيز محمد الشناوى

استاذ كرسى التاريخ الحديث
بجامعة الأزهر

١٩٦٩



دار المعارف



Bibliotheca Alexandrina

وَشَانِقَ وَنُصُوصَ
التَّارِيخِ الْحَدِيثِ وَالْمُعَاصِرِ

جَلال يحيى

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
بجامعة أسبوط ومين شى

عبد العزيز محمد الشناوى

أستاذ كرمى التاريخ الحديث
بجامعة الأزهر

١٩٦٩



دار المعارف

مقدمة

يدرك الباحثون العرب في ميدان الدراسات التاريخية أن المكتبة العربية تنحصر إلى مجموعات من الوثائق التاريخية، على الرغم من تراء هذه المكتبة في المؤلفات التاريخية. ولا جدال في أن الوثائق هي المصدر الأساس الذي يستعمله الباحثون لمادة العلمية في دراساتهم، سواء كانت الوثائق لا تزال مخطوطة ومدرجة في مجلات ومخطوطات وزيارات الخارجية ودور المحفوظات التاريخية، أو كانت مطبوعة في سلاسل ومجموعات.

وإن التقدم الذي أحرزته الدراسات التاريخية في عدد من الجامعات في العالم العربي في السنوات الأخيرة، يجعل نشر مجموعات الوثائق التاريخية أمراً ضرورياً لا غناء عنه. ولقد أصبحت دراسة الوثائق التاريخية في الجامعات تشكل ركناً أساسياً في خطط الدراسة في أقسام التاريخ، فالوثيقة التاريخية تحصل روح العصر، وتصور أسلوبه في التفكير والعمل، والمخطيط ودمج السياسة العامة، وما إلى ذلك من مظاهر حضارية واتجاهات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية. ولذلك فإن الوثيقة قد وصفت بأنها قطعة حية من العصر، تنقل إلينا سمع السمع، وتصوره لنا، فتلي ضوءاً على عصره ولي وإقضى. ولا تم دراسة التاريخ بدون الرجوع إلى الوثائق.

ولقد دأبت الدول الأدبية منذ أواخر القرن التاسع عشر على نشر مجموعات من الوثائق الرسمية إستخرجها من محفوظات وزارات الخارجية والحرب والمستعمرات والبحرية، وتصلقي ببعض المشكلات أو الأزمات السياسية، والتي كان لهذه الدول الأدبية إتصال بها، ومنها مجموعات الكتب الصغرى التونسية، والزرقة البريطانية، والمغصراء الإيطالية. وحتى تولت

بالعالم كلغة الحرب العالمية الأولى، إهتمت الدول الأوربية بإخراج مجموعات من الوثائق الخاصة بأصول وأسباب هذه الحرب، وفي سلاسل من المجلدات . وتكرر نفس الشيء مع الحرب العالمية الثانية . وتقوم الآن الأمم المتحدة بنشر الوثائق الهامة التي تسجل في أحداثها ، وكذلك الحال بالنسبة للمنظمات الدولية المتخصصة ، وبالنسبة للمنظمات الإقليمية ، ومن أهمها ، بالنسبة إلى منطقتنا ، جامعة الدول العربية . ولا شك في أن هذه المجموعات من الوثائق تعتبر مادة أساسية لدراسة التاريخ ، وبخاصة في صوره الحديثة ، وفي مراحلها المعاصرة .

ونرجو أن يكون إخراج هذه المجموعة يسد قراً وتقصياً في المكتبة العربية ، ويساعد الأدراس والباحث على الرجوع إلى أصول بعض المسائل ، وعلى التوسع فيها . وعلى الله قصد السبيل .

الإسكندرية في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٨ .

دكتور
جلال يحيى

دكتور
عبد العزيز محمد التمتلوي

محتويات الكتاب

[illegible]

القسم الأول

العالم العربي

المجموعة الأولى

القرن التاسع عشر

١ - معاهدة القرماني الأولى مع إسبانيا سنة ١٧٨٤ م

٢ - خطي مايون - ١٨ فبراير سنة ١٨٥٦

٣ - رسالة من محمد باشا باي تونس إلى السلطان بطلب التولية سنة

١٧٧١ هـ (١٨٥٤) م

٤ - امر يتضمن القواعد العامة في ضبط سير البلاد وإلزام محو الباي بالعمل بها، وهو الأمر المعبر عنه بمبدأ الأمان، في ٢٠ المحرم

١٧٧٤ = سبتمبر ١٨٥٧

٥ - أمر يعلق بنظام البلاد السياسي في ١٥ شوال ١٢٧٧ - وفي

٢٦ أبريل ١٨٦١

٦ - صورة الهرمان التي أرسل إلى جناب مشير تونس المظلم بخصوص إدخال ملكه تحت سيادة الباب العالي بأعيان خاصه، وذلك في ٩ شعبان سنة ١٢٨٨ الموافق ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٧١

سنة

- ٧ - صورة للعاهدة التي أمضيت بين حضرة دولط محمد الصديق باشا ،
بإي مشير تونس العظم ، وبين دولة إنكلترة ، وذلك في ١٦
جادي الثانية سنة ١٢٩٢ الموافق ٢٩ يولية سنة ١٨٧٥ ... ٤٧
- ٨ - معاهدة باردو ، سنة ١٨٨١ ٦٤
- ٩ - إتفاقية المرسى ، سنة ١٨٨٣ ٦٦
- ١٠ - الإتفاق الفرنسي الإنجليزي في ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ ، التصريحات
لخاصة بمصر والقرب ٦٧
- ١١ - مواد سرية أضيفت إلى البيان الفرنسي البريطاني ، الصادر بتاريخ
٨ أبريل سنة ١٩٠٤ ٧١
- ١٢ - الإتفاق الفرنسي الإسباني للعلن في ٣ تشرين الأول (أكتوبر)
سنة ١٩٠٤ - للواد السرية ٧٢
- ١٣ - أم نقاط إتفاقية الجزيرة - للوقعة بتاريخ ٧ نيسان (أبريل)
سنة ١٩٠٦ ٧٤
- ١٤ - معاهدة الحماية الفرنسية في المملكة الشرقية ، الموقع عليها في
٢٠ آذار (مارس) ١٩١٢ ٧٩

المجموعة الثانية

- ٨٠ الثورة العربية
- ١ - من الشريف إلى السيد هنري مكاهون ، في ١٤ يوليو سنة ١٩١٥ ... ٨٠
- ٢ - من السيد هنري مكاهون إلى الشريف حسين ، في ٣٠ أغسطس سنة ١٩١٥ ... ٨٤
- ٣ - من الشريف إلى مكاهون ، في ٩ سبتمبر سنة ١٩١٥ ... ٨٦
- ٤ - من السيد هنري مكاهون إلى الشريف حسين ، في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩١٥ ... ٨٠

- ٥ - من الشرف حسين إلى السيد هنري مكماهون في ٥ نوفمبر
سنة ١٩١٥ ٩٧
- ٦ - من السيد هنري مكماهون إلى الشرف حسين في ١٤
ديسمبر سنة ١٩١٥ ٩٥
- ٧ - من الشرف حسين إلى السيد هنري مكماهون في أول يناير
سنة ١٩١٦ ٩٧
- ٨ - من مكماهون إلى الشرف في ٣٠ يناير سنة ١٩١٦ ... ٩٩
- ٩ - من الشرف حسين إلى السيد هنري مكماهون في ١٨ فبراير
سنة ١٩١٦ ٩٥
- ١٠ - من السيد هنري مكماهون إلى الشرف حسين في ١٠
مارس سنة ١٩١٦ ٩٥
- ١١ - الاتفاقية الانجليزية - الفرنسية - الروسية - أبول - مايو
سنة ١٩١٦ المروفة باسم إتفاقية سايكس بيكو ... ٩٧
- ١٢ - مذكرة من الحكومة البريطانية إلى ملك المجر في ٨ فبراير
سنة ١٩١٨ ١١٢
- ١٣ - تصريح الحكومة البريطانية للعرب السجدة - ١٩ يونيو
سنة ١٩١٨ ١١٣
- ١٤ - التصريح الانجليزي - الفرنسي - ٧ نوفمبر سنة ١٩١٨ ... ١١٥
- ١٥ - إتفاقية فيصل - وايزمان - يناير سنة ١٩١٩ ... ١١٧
- ١٦ - مقررات المؤتمر السوري العام - دمشق ٢ يوليو سنة ١٩١٩ ١٢٠
- ١٧ - توصيات لجنة كنج - كراين الخاصة بسوريا وفلسطين
والعراق في ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٩ ... ١٢٣

مضيفة

الجمعية الثالثة

مشكلة فلسطين

- ١١٥
- ١- وعد بلفور ١٩١٧ ... ١٩١٧ ... ١٩١٧ ... ١٩١٧ ... ١٩١٧ ... ١٩١٧
- ٢- ترجمة نص المائدة ٢٢ من عهد عصبة الأمم - وقع العهد بتاريخ ٢٨ يونيو سنة ١٩١٩ وأصبح نافذ المفعول في ١٠ يناير سنة ١٩٢٠ ... ١٩٢٠ ... ١٩٢٠ ... ١٩٢٠ ... ١٩٢٠ ... ١٩٢٠
- ٣- تقدم الخامس فلسطين والصهيونية من تقرير اللجنة الأمريكية كلج - كراين في ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٩ ... ١٩١٩ ... ١٩١٩ ... ١٩١٩ ... ١٩١٩ ... ١٩١٩
- ٤ - رسالة ملك الإنكليز إلى شعب فلسطين بمناسبة إصدار مجلس الحلفاء في سان ريمو قراره بانتداب بريطانيا على فلسطين بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٠ - وقد أذيع البيان في ٧ يوليو سنة ١٩٢٠ في القدس ... ١٩٢٠ ... ١٩٢٠ ... ١٩٢٠ ... ١٩٢٠ ... ١٩٢٠
- ٥ - خلاصة تقرير لجنة التحقيق العسكرية لتحقيق في أسباب الاضطرابات التي وقعت في القدس في ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٠ ... ١٩٢٠ ... ١٩٢٠ ... ١٩٢٠ ... ١٩٢٠ ... ١٩٢٠
- ٦ - خلاصة تقرير لجنة ميكرافت ... ١٩٢٠ ... ١٩٢٠ ... ١٩٢٠ ... ١٩٢٠ ... ١٩٢٠ ... ١٩٢٠
- ٧ - مك الانتداب على فلسطين - أعطت عصبة الأمم في ٦ يوليو سنة ١٩٢١ وصدق عليه في ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٢ ووضع موضع التنفيذ في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٣ ... ١٩٢٣ ... ١٩٢٣ ... ١٩٢٣ ... ١٩٢٣ ... ١٩٢٣
- ٨ - الكتاب الأبيض الذي أصدره وزير المستعمرات البريطانية «مستمر قورشل» في يونيو سنة ١٩٢٢ ... ١٩٢٢ ... ١٩٢٢ ... ١٩٢٢ ... ١٩٢٢ ... ١٩٢٢

مقدمة

- ٩ - خلاصة عن قواصي لجنة شو اللبرانية وقد أذيع تقريرها في شهر مارس سنة ١٩٣٠ ... ١٨٢
- ١٠ - بلاغ حكومة فلسطين عن فشل المفاوضات مع الوفد العربي وقد صدر في ٣٠ مايو سنة ١٩٣٠ ... ١٨٣
- ١١ - خلاصة تقرير جون هوب ميسون عن الهجرة ومشاريع الإسكان والعمران ... ١٨٥
- ١٢ - الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٠ - لفلسطين ... ١٨٩
- ١٣ - كتاب رسمي من رمزي ماكдонаك رئيس وزراء بريطانيا إلى الدكتور وايزمان رئيس الوكالة اليهودية لفلسطين في ١٣ فبراير سنة ١٩٣٩ ... ٢١٩
- ١٤ - خلاصة تقرير اللجنة الملكية لفلسطين. بلاغ رسمي رقم ٣٧/٩ في ٧ تموز (يوليو) سنة ١٩٣٧ ... ٢٢٩
- ١٥ - بيان سيامة حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة - للرفوع من قبل وزير المستعمرات إلى البرلمان في شهر تموز سنة ١٩٣٧ بلاغ رسمي رقم ١٩/٣٧ في ٧ تموز سنة ١٩٣٧ ... ٢٧٩
- ١٦ - مقدمة لتقرير لجنة التقسيم دوود هيد وخلاصة عن التقرير له مقدم إلى مالكوم ماكдонаك وزير المستعمرات ... ٢٨٢
- ١٧ - خلاصة تقرير لجنة التقسيم دوود هيد كما وضعتها اللجنة في التعليل الأخير من تقريرها - ... ٢٨٦
- ١٨ - فلسطين : بيان من حكومة المملكة المتحدة - بلاغ رسمي رقم ٣٨/٨ في ٩ تشرين الثاني سنة ١٩٣٨ ... ٣١١

سنة

- ١٩ - بيان الخطة السياسية الصادر من الحكومة البريطانية . بلاغ
رسمي رقم ٢٩/٧ في ١٧ مايو سنة ١٩٣٩ ٢١٥
- ٢٠ - نص الكتاب الذي وجهه الملك عبد العزيز آل سعود ملك
المملكة العربية السعودية إلى الرئيس روزفلت في ١٠ مارس
سنة ١٩٤٥ ٢٢٣
- ٢١ - نص الرد الذي بعته الرئيس روزفلت إلى الملك عبد
العزيز آل سعود في ٥ أبريل سنة ١٩٤٥ ٢٣٨
- ٢٢ - بيان وزير الخارجية البريطانية عن لجنة التحقيق الانكليزية
الأمريكية لفلسطين في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٥ ٢٣٩
- ٢٣ - توصيات وتعليقات لجنة التحقيق الانكليزية - الأمريكية
بشأن مشاكل اليهود في أوروبا وقضية فلسطين ٣٤٧
- ٢٤ - المذكرة التي أرسلتها الأمانة العامة للجامعة الدول العربية
إلى الحكومة الأمريكية عملاً بقرار مجلس الجامعة في ١٢
يونيو سنة ١٩٤٦ ٣٦١
- ٢٥ - مؤتمر فلسطين - لندن سنة ١٩٤٦ - المقترحات المقدمة على
أوراق المناقشات بين مندوبي الحكومة البريطانية والولايات المتحدة
في يوليو سنة ١٩٤٦ - مذكرة مندوبي المملكة المتحدة ٣٧٦
- ٢٦ - خطاب عبد الرازق السنهوري باشا في مؤتمر فلسطين بلندن
في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦ ٣٨٧
- ٢٧ - نص مقترحات الوفود العربية في مؤتمر فلسطين بلندن
سنة ١٩٤٦ ٣٩٥

الجزء الثاني

ملاحظة

٤٤٧ مصر الحديثة والمعاصرة

والجمهورية الأولى

٤٤٩ مصر العربية إبان الحكم العثماني

١ - قادة جيش الاحتلال العثماني ينتقون على إحطال النظام في

٤٤٩ مصر - فبراير سنة ١٧٠٩ - ... - ... - ... - ...

٢ - تطور الحالة الاقتصادية والاجتماعية في مصر على عهد ابراهيم

٤٥٩ بك ومراد بك - ... - ... - ... - ... - ...

٣ - رسالة من روسيا إلى الأمراء المماليك لطرد تحالف معهم ورفع

٤٥٣ العلم الروسي في مصر - ... - ... - ... - ... - ...

٤ - انتفاضة شعبية على ظلم الأمراء المماليك - ... - ... - ... - ... - ...

٥ - رأى الثمانين في زلزلة مصر العظيمة - حديث بين لياثا العثماني

٤٥٧ وشيخ الجامع الأزهر - ... - ... - ... - ... - ...

٦ - المجتمع المصري إبان الحكم العثماني - وانظر تركي يحمل على

٤٥٩ المصريين بسبب مايقطوه بضراخ الأولياء - ... - ... - ... - ... - ...

٧ - المجتمع المصري إبان الحكم العثماني - حفل ختان - ... - ... - ... - ... - ...

٨ - ... - ... - ... - ... - ... هدية من شحاتي

٤٦٣ مصر لأمر عرف بالمظف عليهم - ... - ... - ... - ... - ...

٩ - المجتمع المصري إبان الحكم العثماني - الخيون والتسوق في موالد

الأولياء - ... - ... - ... - ... - ...

٤٦٤

مكتبة

- ١٠ - صور من المجتمع في مصر إبان الحكم العثماني - المجاذيب . ٤٦٥
- ١١ - شخصيات ظهرت في الحياة السياسية المصرية إبان الحكم العثماني
ترجمة همام بن يوسف الهوارى عظيم بلاد الصعيد ٤٦٧
- ١٢ - شخصيات ظهرت في الحياة السياسية المصرية إبان الحكم العثماني
ترجمة مويلم بن حبيب أحد كبار مشايخ العرب في القلوية ٤٧١
- ١٣ - شخصيات تاريخية في مصر إبان الحكم العثماني - ترجمة
على بك الكبير . - - - - - ٤٨٠
- ١٤ - شخصيات تاريخية في مصر إبان الحكم العثماني - محمد بك أبو القaleb ٤٨٨

المجموعة الثانية

- ٤٩٤ مصر العربية إبان الحكم الفرنسي .
- ١ - رسالة بوناپرت إلى أبى بكر باشا والى العثماني على مصر قيل
رسو الأسطول الفرنسي في مياه الإسكندرية ٤٩٤
- ٢ - رسالة بوناپرت إلى إندريس بك قومندان السفينة التركية «عقاب
بحرى» الراسية في الاسكندرية مع إثنين آخرين ٤٩٥
- ٣ - أول منشور وجهه بوناپرت إلى الشعب المصرى ٤٩٦
- ٤ - رجل أهل القاهرة نقب معركة - إمبابة - ٢٩ يوليو
سنة ١٧٩٨ ٤٩٩
- ٥ - الشعب وزعماءه يرفضون حمل شعار الثورة الفرنسية ... ٥٠١
- ٦ - خطبة إفتاح الديوان العام - ٩ أكتوبر سنة ١٧٩٨ ... ٥٠٢
- ٧ - ثورة القاهرة الأولى - ٢٩ أكتوبر سنة ١٧٩٨ ... ٥٠٥
- ٨ - بوادر إغلال المجتمع في مصر - تخرج النساء ... ٥١٠

صفحة

- ٩ - إنضمام فرق من شباب الأقباط إلى الجيش الفرنسي ... ٥١٧
- ١٠ - إتفاقية الحريش - ٢٤ من يناير سنة ١٨٠٠ ... ٥١٤
- ١١ - إتفاقية الصلح بين الجنرال كليو ومراد بك ه أبريل ... ٥١٢
- سنة ١٨٠٠ ٥٧٢
- ١٢ - الميرنى بسجل التقاليد العسكرية في تشيخ جازة كليو . ٥٢٥
- ١٣ - معاهدة الجلاء عن منطقة القاهرة والجيزة أبرمها الجنرال بليار Belliard في ٢٧ يونيو سنة ١٨٠١ - ملحق إضافي وتسميى ... ٥٣٣
- ١٤ - إتفاقية الجلاء عن الأسكتلوية - شروط التسليم المعروضة يوم ٣٠ أغسطس سنة ١٨٠١ من عبد الله جاك فرنسوا مينو على القواد البريطانيين ٥٣٥

المجموعة الثالثة

- ١ - مصر في القرن التاسع عشر ٥٤٥
- ١ - الحملة البريطانية على مصر سنة ١٨٠٧ - موكب الأسرى البريطانيين في القاهرة بعد هزيمتهم في معركة رشيد (٣١ مارس سنة ١٨٠٧) ٥٤٥
- ٢ - الحكومة تحتكر صناعة التبوق وتوزعه بالإكرام على الأهالي وتطبق نفس النظام على شراب الخمر ٥٤٦
- ٣ - مظاهرات النساء احتجاجاً على إلغاء نظام الإلزام كلية . ٥٤٨
- ٤ - التجريس ٥٤٩
- ٥ - إعتقد المظنون أن محمد علي قد تاب عن ظلم الشعب ... ٥٥٠

ملاحظة

- ٦ - مقتضيات من تقرير جون باورنج John Bowring ... ٥٥١
- ٧ - معاهدة لندن (١٥ يوليو سنة ١٨٤٥) ٥٥٨
- ٨ - قانون خاص (ملحق بمعاهدة لندن في ١٥ يوليو سنة ١٨٤٥) ٥٦٠
- قرار خاص تابع للمعاهدة ٥٦١
- ٨ - فرمان سلطاني إلى محمد علي بتقليد حكم السودان (١٣ فبراير سنة ١٨٤١) ... ٥٦٢
- ٩ - فرمان حق الوراثة لمحمد علي في حكومة مصر (يونيو سنة ١٨٤١) ... ٥٦٢
- ١٠ - فرمان سنة ١٨٧٣ (الفرمان الشامل) ٥٦٥

الجمعية الراجعة

- ٥٧١ الوثائق الخاصة بتاريخ قناة السويس
- ١ - عقد الإمتياز الأول الصادر من محمد سعيد باشا وإلى مصر إلى فردينا ندى ليسبس في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٨٥٤ لإنشاء شركة قوم بحفر وإستغلال قناة السويس ... ٥٧١
- ٢ - عقد الإمتياز الثاني الصادر من محمد سعيد باشا وإلى مصر إلى فردينا ندى ليسبس في ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ لإنشاء شركة قوم بحفر وإستغلال قناة السويس وملحقاتها ... ٥٧٥
- ٣ - لائحة إستخدام المال للمصريين في أشغال قناة السويس ٥٨٥
- ٤ - إتفاق بين الحكومة المصرية وبين الشركة العالمية لقناة السويس لإنشاء ترعة الماء المنب من القاهرة إلى الوادي (١٨ من مارس سنة ١٨٧٣) ٥٨٨

مادة

- ٥ - مذكرة الباب العاشر الخاصة بشروط التصديق على عقد الإمتياز
(١ من أبريل سنة ١٨٦٣) ٥٩٣
- ٦ - قرار تحكيم صادر عن تالبيون الثالث امير الطور فرنسا بشأن
المسائل المتنازع عليها بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس
(١ من يوليو سنة ١٨٦٤) ٥٩٧
- ٧ - إتفاقية ٣٠ من يناير سنة ١٨٦٦ بين الحكومة المصرية وبين
شركة قناة السويس ٦١٨
- ٨ - الاتفاق الصادر في ٢٢ من فبراير سنة ١٨٦٦ بين اسماعيل باشا
وشركة قناة السويس ٦٢٢
- ٩ - فرمان سلطان في ١٩ مارس سنة ١٨٦٦ بالتصديق على العقد
الصادر في ٢٢ من فبراير سنة ١٨٦٦ بين والي مصر ودبلوماسي
بشأن قناة السويس ٦٣٢
- ١٠ - الاتفاق الأول الصادر في ٢٣ من أبريل سنة ١٨٦٩ بشأن
تنازل الشركة عن بعض إمتيازاتها ٦٣٣
- ١١ - الاتفاق الثاني الصادر في ٢٣ من أبريل سنة ١٨٦٩ بشأن
عرض أراضي الشركة للبيع ٦٣٧
- ١٢ - بيع حصة مصر في الأرباح السنوية لشركة قناة السويس
في ٢١ من مارس سنة ١٨٨٠ والمدة ١٥ / من صافي الأرباح ٦٤٠
- ١٣ - منشور لورد جبراهيل وزير الخارجية البريطانية المؤرخ في
٣ من يناير سنة ١٨٨٣ إلى المولك الأوربية الكبرى ٦٤٣
- ١٤ - بريطانيا تحصل إحلالها لمصر في تعليم نفوقها في شركة
القناة - الاتفاق المبرم في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٨٣ بين شركة
قناة السويس وشركات الملاحة البريطانية ٦٤٥

مجلس

- ١٥ - تصريح لندن الدولي المؤرخ في ١٧ من مارس سنة ١٨٨٥ ٦٤٨
- ١٦ - مشروع معاهدة خاصة بحرية المرور في قناة السويس مقدم إلى لجنة باريس الدولية من مندوب فرنسا في جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٨٨٥ ٦٥٠
- ١٧ - مشروع معاهدة تقرر أن قناة السويس يمر بحايك مقدم إلى لجنة باريس الدولية من مندوب بريطانيا في جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٨٨٥ ٦٥٢
- ١٨ - مشروع المعاهدة الخاصة بحرية المرور في قناة السويس وقد فرغت من إعداد لجنة باريس الدولية بمجلسها العامة المنعقدة في ١٣ من يونيو سنة ١٨٨٥ ووافقت عليه جميع الدول الاعضاء ملجعا بريطانيا وإيطاليا ٦٥٥
- ١٩ - إتفاقية الآسنة المقررة لحرية المرور في قناة السويس . أبرمت في الآسنة في ٢٨ من أكتوبر سنة ١٨٨٨ ٦٦٠
- ٢٠ - التحقق البريطاني على إتفاقية الآسنة المبرمة في ٢٨ من أكتوبر سنة ١٨٨٨ ٦٦٦
- ٢١ - التنازل عن التحقق البريطاني على إتفاقية الآسنة في الوفاق بين بريطانيا وفرنسا في ٨ من أبريل سنة ١٩٠٤ ... ٦٦٦
- ٢٢ - قناة السويس في معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا في ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٣٦ ٦٦٧
- ٢٣ - قناة السويس في إتفاقية الجلاء بين مصر والمملكة المتحدة في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ ٦٦٨

- ٢٨٧ ٩- بركة الأرمال سيدور في ٩ يولييه سنة ١٨٨٢ بطلب
٢٨٧ تسليم الحصون
٢٨٧ ١٠- إخبار الأرمال سيدور الثاني في ١٠ يولييه سنة ١٨٨٢ ...
١١- كتاب نائب القنصل البريطاني إلى رئيس مجلس الوزراء
٢٨٨ بقطع العلاقات بين مصر وبريطانيا
٢٨٨ ١٢- رد مجلس الوزراء على الإنذار الثاني طبقا لقرار المجلس ...
١٣- بركة الخديو توفيق إلى عرابي في ١٧ يولييه سنة ١٨٨٢
٢٨٩ يأمره بالكف عن الاستعدادات الحربية بكثرة التوار ...
٢٩٠ ١٤- رد عرابي على بركة الخديو توفيق
١٥- قرار الجمعية العمومية بالإجماع على وجوب مداومة
٢٩٢ الاستعدادات الحربية
١٦- قرار الخديو توفيق في ٢٠ يولييه سنة ١٨٨٢ بعزل عرابي
٢٩٤ من وزارة الحربية
١٧- قرار الجمعية العمومية في ٢٢ يولييه سنة ١٨٨٢ بوقت أواخر
٢٩٥ الخديو توفيق ونظاره وعدم تنقيها
١٨- عهد إنجلترا باحترام استقلال مصر وبعض وعودها بالجلالة
٢٩٦ ١٩- مذكرة من شريف باشا مؤرخة في ٢١ من ديسمبر سنة
١٨٨٣ إلى سير أظنن يارنج (لورد كرومر) يرضى فيها
طلب الحكومة البريطانية سحب الجيش المصري من
السودان وإخلاء
٢٩٦ ٢٠- بركة لورد جراتيل وزير خارجية بريطانيا إلى اللورد كرومر
بضرورة إنباح النعائج البريطانية (٤ من يناير سنة ١٨٨٤) ٢٠٨

صفحة

- ٢٩ - خطاب إستقالة وزارة شريف باشا إيجاباً على إصرار
الحكومة البريطانية على إخلاء السودان ٧١٩
- ٣٠ - مذكرة بريطانيا صير رفع العلم البريطاني بجانب العلم المصري
في الخرطوم (٤ من سبتمبر سنة ١٨٩٨) ٧١٠
- ٣١ - إحقاقية الحكم الثاني في السودان (١٩ يناير سنة ١٨٩٩) ٧١٠
- ٣٢ - إحقاقية الحكم الثاني في السودان (١٠ يولية سنة ١٨٩٩) ٧١٤
- ٣٣ - إعلان الحماية - في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ٧١٥
- ٣٤ - برفية ملك إنجلترا إلى السلطان حسين ٧١٥
- ٣٥ - إحقاج الأمة المصرية على إعتراف مؤتمر الصلح بالحماية على
مصر - كتاب صدر طول في ١٢ مايو سنة ١٩١٩ ... ٧١٦
- ٣٦ - إنجلترا ترفض الحماية عن مصر : ٧٢٠
- أولاً : - تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢
- ثانياً : - تلخيص من للتدوب السامي إلى سلطان مصر ... ٧٢١
- ٣٧ - التفاوض الخاصة بمصر في معاهدة لوزان المعقودة بين
تركيا وإنجلترا وحفظها في ٢٤ يولية سنة ١٩٢٣ ... ٧٢٤
- ٣٨ - معاوضات سنة ١٩٢٤ (سعد زغول - ماك دونالد) ... ٧٢٤
- ٣٩ - للذكرات المتبادلة بين للتدوب السامي البريطاني والحكومة
المصرية إثر احتل سمرق ستاك ٧٢٥
- المجموعة السادسة
- ٣٤٠ - المفاوضات والإستقلال ٧٣٩
- ٣٤١ - كتاب الجبهة الوطنية إلى للتدوب السامي ٧٣٩
- ٣٤٢ - مذكرة الحكومة البريطانية على خطاب الجبهة الوطنية ٧٤٢

- سنة
- ٣- تبليغ شعوى ٧٤٣
- ٤- معاهدة تحالف بين مصر والملكة الصغرى في ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٣٦ - ٧٤٣
- ٥- مذكرات لندن في ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٣٦
- المذكرة الأولى ٧٦٧
- للمذكرة الثانية ٧٦٨
- للمذكرة الثالثة ٧٦٩
- ٦- إعادة النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦ للمذكرة التي سلمها صفيح مصر بلندن إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ ... ٧٧٠
- ٧- مشروع صديق بين في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ ... ٧٧٢
- ٨- قطع للتفاوضات قرار مجلس الوزراء في ٢٥ من يناير سنة ١٩٤٧ ٧٧٦
- ٩- قرار مجلس الأمن في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ ... ٧٧٧
- ١٠- مفاوضات سنة ١٩٥٠ - ١٩٥١ -
- أولاً:- رسالة وزير الخارجية المصرية إلى مستر بيغن وزير خارجية بريطانيا ... ٧٧٧
- ثانياً:- رسالة من مستر بيغن إلى وزير الخارجية المصرية ... ٧٧٩
- ثالثاً:- رسالة من وزير الخارجية المصرية إلى مستر بيغن ... ٨٧٠
- ١١- بيان الدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية في مجلس البرلمان (يوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥١) ٧٨١
- ١٢- مصر تقرر إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦، قانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥٦

مقدمة

- ١٩٥١ بإنهاء العمل بأحكام معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦
وملحقاتها - وبأحكام إتفاقيتي ١٩ من يناير و ١٠ من يوليو
سنة ١٨٩٩ ٢٨٢
- ١٣ - نشوب الثورة - بيان إعلان الثورة في مصر (٢٣ يوليو
سنة ١٩٥٢) ٢٨٨
- ١٤ - خليج فاروق ٢٨٩
- ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ - صيغة الإنذار ٢٨٩
- ١٥ - وثيقة للتنازل عن العرش
أمر رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢ ٢٨٩
- ١٦ - إعلان الجمهورية ٢٨٩
- حقوق أسرة محمد علي - (١٨ يونيو سنة ١٩٥٣) ٢٨٩
- ١٧ - إتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة
بشأن لحكم القناني وتقرير المصير للسودان - (١٢ من فبراير
سنة ١٩٥٣) ٢٨٩
- ١٨ - نص إتفاق الجلاء (في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٤) ٢٩٤
- ١٩ - قرار جمهوري رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة العالمية
لقناة السويس البحرية ٢٩٨
- ٢٠ - إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة
في أول فبراير سنة ١٩٥٨ ٢٩٨
- ٢١ - ميثاق الاتحاد العربي ٢٩٨
- ٢٢ - قوانين يوليو الاشتراكية ٢٩٨

القسم الأول
العالم العربي

المجموعة الأولى

القرن التاسع عشر

(١) مساعدة على القرماتلى الأول^(١) مع اسبانيا سنة ١٧٨٤ م

هذه شروط الصلح والمحبة الواقع فيه وكالتصايف مع الأسد الأرشد ،
 المهام الأبعد ، الظاهر الظاهر صاحب القاهر العوكل على الملك ، اتصال
 لا يشاء سيدنا ومولانا على باشا بن المرحوم مولانا محمد باشا بن المرحوم
 مولانا أحمد باشا القرماتلى صاحب ولاية دار الجهاد طرابلس المحمية للرعية
 وسائر محالها وبين دون جوان سليتر وصلي وأخيه دون هرو صليرو
 صليبي وذلك من أطراف عظيم الروم يرئى دون كارلوس الثالث بفضل
 مولاه عليه رى^(٢) اسبانيا والمهند وميره وغيره بالوكالة التي يديها من
 أطراف الرى المذكور التي منشأ تاريخها في أيام من نولس سنة ١٧٨٣
 وذلك بموافقة لدون جران دى سلمرا كوتى دى شوالقشو مار كيتى وغيره
 غير المحدود .

الشروط الأولى

حقق يتم هذا الصلح للبارك المنقذ بين السيد على باشا قرماتلى والرئى
 الاسنيولى كارلو الثالث وبين عملاهم يقي أهل وجاق طرابلس مع الصنيولى
 في صلح دائم الأجل .

(١) أنظر : طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرماتلى . ملاحق الوثائق التي أصحها

الاستاذ كمال الدين السريوطى .

منقولة من النص الأصلي بالبرية الموحدة لدى الأستاذ على الفقيه حسن جبرائيل
 وبلاط أنها مكتوبة بالهبة للقائمة الطبية التي تحصلت فيها مقدرات إيطالية .

(٢) ملك

الشرط الثاني

الصلح الذي جعله حضرة السلطان الأعظم والغازي الأكرم مولانا السلطان عبد الحيد خان مع الرى كارلو الصببول هذا مثله وهو يصلح لوجاق طرابلس حرمها للولى عنه .

الشرط الثالث

قرصان طرابلس إذا تلاقى مع مراكب الصببول واستحق في شيء بينه وبخيه يسافر إلى حال سبيله في طريقه وقرصان الصببول إذا تلاقى مع قرصان طرابلس يفعل مثل ذلك بعينهم على ما يلزمهم وما يحتاجون إليه .

الشرط الرابع

قرصان طرابلس حين يتلاقى مع مراكب كيوانات الصببول تمشى قزوك القرصان يجوز الستيال من غير الذى يجبدوا الجذاف ولا يركب لركب الصببول إلى الجوز ضيال بطلوا على الباصيروت وغيره وقرصان الصببول يفعل في مراكب الوجاق مثل ذلك .

الشرط الخامس

قرصان طرابلس يحتاج يسافر برمان السيد الباشا أيده للولى ويأصوه من عند التفصل فان كان لم يكن عنده ذلك يحسوه جمهور الصببول مثل ما يحسوا الزبطوط (١) .

الشرط السادس

قرصان طرابلس لا يأخذ مدوة إلا بعد عشرة ايام على البر الاصببول وكوشطها (٢) والذي يخالف ذلك يحسوا مثل الزبطوط .

(١) المار من المداف

(٢) ساحها .

الشرط السابع

فإن كان قرصان عمل شاي غائف الطريق مع بعض مراكب كبروات
العبيول أو أخذ منهم شيئا السيد الباشا حفظه المولى بمقاب رايى القرصان
ويخلف ما أخذه منهم من صاحب القرصان والعبيول بفعل مثل ذلك .

الشرط الثامن

اليولية والركاب الذين يركبوا في مراكب العبيول سوا عدد أو
غيره لم يأسوا^(١) عليهم قرصان طرابلس وإن وجدوا في بعض ختام عبيول
ركاب أو تجمار كذلك لم يأخذوهم يكونوا في شكر ، هم ورزقهم ،
وكذلك أناس وجات طرابلس لا يتيسروا^(٢) في اسبابا لاهم ولا رزقهم -

الشرط التاسع

السيد الباشا ماتت معاليه بمنع كل من يريد بصر^(٣) على مراكب
العبيول ويخرج عليهم قرصان من مرست طرابلس ولا من مائلها ولا يكون
معين لعدد العبيول عليهم .

الشرط العاشر

السيد بطاع العبايول إذا حط رجليه يوجاق طرابلس يبق فرقك^(٤)
وكذلك سيد الوجاق للتصوير إذا حطوا رجليه في تراب العبيول
يكون فرائكو .

(١) يمتدى

(٢) لا يؤسرون

(٣) تنصى

(٤) مر

الشروط العاشر

فإذا كان جاء بعض زبیطوط إلى طرابلس السيد الباشا دامت معاليه وأدام أيامه بمسك ذلك الزبیطوط على كامل ويوم واحد وإن وجد عند الزبیطوط شيء من الصبيطول يسلمه فحصل الصبيطول .

الشروط الحادي عشر

مراكب وبقاق طرابلس يقدروا يمشوا إلى جميع مراسي الصبيطول ومراكب الصبيطول يقدروا يمشوا لجميع مراسي طرابلس ويأخذوا جميع ما يحتاجونه ويصلونه (١) حقه .

الشروط الثاني عشر

مدافع القلعة امناح وبقاق طرابلس وعالمها يمنعوا جميع ما يأتي من العدو للصبيطول بحيث لا يضرهم أحد تسترهميت للامنع وإن تعدى أحد السيد الباشا دامت معاليه بته وضعه وجوده يعاقب الراس القمصان وكذلك الصبيطول عليهم مثل ذلك .

الشروط الثالث عشر

فإن كان قرصان الجزائر أو تونس أو قرصان سينى يأخذ بعض من مراكب الصبيطول من بعض المراسي الذين يكون بها قلعة السيد الباشا أدام للولى وجوده وأيامه يرجعهم السيد الباشا منهم مثل ما كانوا عليه وإن أخذوا القمصان الزبور من مراسي الذين لهم هم قلعة السيد الباشا يكتب تلك السلطنة التي فعل قرصانهم ذلك ويسعى في حبسه مثل ما يكون هو امناحه ولا عليه لزوم في ذلك يوجه من الوجوه .

الشروط الرابع عشر

إن كان مراكب الصبيطول في الرمي وعدوهم حاضر بمسك عدوهم يوجه إلى أن يقاعدوا مراكب الصبيطول .

الشروط السادس عشر

ودراكب العبيول كان بعضهم قدر المولى علي بنوزوا^(١) أو شحطوا^(٢)
في نواحي برطرايس فيموتونهم أهل الوجاق ويدعوا لهم ويأخذوا كرام
من التبورين وأن فيهم دسق يتلوا وسقيم والذي يطلع منهم لم يدفع منهم
بحرك لأنه إلى غير وطن بلاد طرايس .

الشروط السابع عشر

القبطان العبيول الذي يأتي إلى وجاق طرايس ينزل قبالة^(٣) إلى حوش
تقع على العبيول .

الشروط الثامن عشر

مراكب العبيول لا يسلوا اقتراج^(٤) الاسبعة وعشرين ريالاً قرامل
ودايس المرسى يطلو قطينة الأجل للفلوكة لاجربوا .

الشروط التاسع عشر

بريسى المرمى بحث فلوكة لأجل الأخبار واندايس المركب نادام تطلع
للفلوكة تدخولهم حوايد .

الشروط العشر

المركبات^(٥) العبيول يجب كل ما يريد من السلة وكذلك يجب
الشراي والمراق ولم يسط جرك الا ثلاثة بالاية ويأخذ ما يريد من سلعة
طرايس ويطلو ما يلزمه الجرك ٣/١ لاغير جرك وأهل طرايس مثل ذلك

— — —

(١) شحطوا من الد .

(٢) يسموا

(٣) مباشرة .

(٤) رسم دخول .

(٥) الجبار .

إذا معبوا لبلاد المنيول يطلو الحرك وغيره مثل المصالحين معهم من كل الأجناس من أحيائهم .

الشرط الثاني والستون

البارود والرصاص والقنوع وكلها هو ذلك الحرب إذا أتوا بالمعنيول لم يطلو حرك .

الشرط الثاني والستون

التجار المعنيول إذا أتوا يضاة لبلاد وبقا طرابلس ولم يبايع في البلاد وأرادوا إخراجها إلى بلاد أخرى لم يطلوا عليها حرك وتجار وبقا طرابلس كذلك في بلاد المعنيول .

الشرط الثالث والستون

القتل المعنيول لم يزلوا من مركبة قلاع ولا دومان في البر .

الشرط الرابع والستون

إذا قرصان طرابلس أراد أن يركب في نصيب مركبة المعنيول لأجل يركب مركبة عليهم إلا بطيه خاطر قبطان المركبة المعنيول .

الشرط الخامس والستون

القبطان المعنيول لم يقد يرضيه أحد في كرا^(١) مركبة أو في سفر بالنصيب إلا أن يكون بطية خاطر .

الشرط السادس والستون

فإن كان في المرسى مركبة كبروانة لم يصرقهم^(٢) القرصان إلا ثمانية أيام وذلك بعد أن يرسل السيد الباشا فامتصاليه يرسل القنصل ويطلبه بذلك ،

(١) تأجير .

(٢) يهزم .

وأما القواعد التي بالحيث لا يصرقوا لأجلهم وإذا السيد الباشا صك مركب
لأجل مصلحة من المصالح يعلم القنصل بذلك .

الشرط السابع والعشرون

السيد الباشا دامت معاليه ما يزيد في الحرك ولا عليها ما يدفع القنصل
الأعلى العامة السابقة ومراكب القنصل إذا شحطوا ما يطولوا شيئا وإن
أخذوا مونة للجو لا يسطوا حرك .

الشرط الثامن والعشرون

فإن كان السليم أهل وجاق طرابلس عاملوا^(١) واحد اسبايول من
غير إذن القنصل ومشورته أو بضاعة القنصل لا يحط عليه شيئا إلا أن يكون
يأذنه أو بصفاته .

الشرط التاسع والعشرون

فإن كل من يضر بحرية الاحبيبول اشترى خمر من الطيارم^(٢) ولم يدفعوا
حقه - القنصل القنصل لا يضمن ولا يطالب ولا يسكوه في ذلك ولا يسك
البحرية إذا أرادوا السفر .

الشرط العاشر والثلاثين

فإن أحدا من التجار الاسبايول يهلك بأوجاق طرابلس وعائلتها
القنصل الاسبايول بضبط ماله وما ينقذه ومثل ذلك أهل وجاق طرابلس
إذا هلك في أصاباتها وعملها لا يضيع له رزق مثل ذلك .

(١) يتعد المعاملات المالية .

(٢) الخانات .

الشرط الأول والثلاثين

السيد اليانسا دامت مصاليه يعمل الشرع بين أهل الوجاق المنصور والاصبانيول وذلك بحضرة القنصل وكذلك في عمالة وطن طرابلس يكون خصامهم على أيدي المتولى البلاد من الشمال .

الشرط الثاني والثلاثين

الاصبانيول إذا حصلت لهم منارعة أو مضاربة بينهم وبين بعض المسلمين وهرب الاصبانيول فالتنصل لا يكون ضامتا وإن أحد الاصبانيول عاب في رجل مسلم ومسكوه لا يجري عليه حكم الا بحضرة السيد اليانسا دامت له مه وحضور القنصل .

الشرط الثالث والثلاثين

إذا أراد أحد الاصبانيول أن يولي^(١) مسلما بحضرة في حوش القنصل ثلاث أيام وبعد مضي ثلاث أيام يأل فان اختار الاسلام مسلم ويكون مسلما .

الشرط الرابع والثلاثون

المحب لنا بنا رى الاصبانيول يقدر يعمل قنصل والقنصل الصبانيول إن اراد أن يصلى في داره له الاذن والقنصل الصبانيول يادون جنسه في الذي يحتاجون اليه وله الحرية والقنصل القنصل الآخرون والقنصل الاصبانيوله يعمل الشرع بين جنسهم سواء أكانوا رياس أو تجار ولا يمرض له أحد من ارباب الدولة ولا من أهل الوجاق المنصور وله الاذن يعمل الشجق^(٢) في الحوش وكذلك في القلوك إذا ركب في المرسى ويأخذ ترجمان ومصار يادن السيد اليانسا دام المولى عزه ، وإن أراد أن يسلم له الادن يعنى

(١) يسج

(٢) نسلم .

للمراكب في المرمى من غير مانع له في ذلك وموت^(١) حوشه لا يطل
عليه بحرك وله الادب بقدر يعمل اتصال في بطاري ، ومرة فيقتى^(٢) اتصال
يجري مجرى تلك الشروط وإن أراد الري يعمل فيقتى اتصال له ذلك .

الشرط الخامس والثلاثون

فإن أتت مركب بجرا^(٣) باع رى اسانيا لتعمل الصببول يعلم السيد
الباشا دامت معاليه وبعد ذلك الحصار^(٤) والقلة يسلوا عليه بالمدافع مثل
تسلية على غيرهم من الاجناس الراس وإذا تلاق مع قرصان طرابلس
مراكب البليك في البحر وسلوا عليهم يردوا لهم سلامهم مثلهم .

الشرط السادس والثلاثون

يحتاج لتعمل الصببول حين يأتي مركب أو مراكب بالبيك يعلم السيد
الباشا ادام المولى وجوده وكتب حسوده لاجل يأمر بحفظه^(٥) ، والواجب
المنصور من المحروب لأنه إن هرب منه المراكب المزبوره يكون فوك .

الشرط السابع والثلاثون

فإن كان عند الآخرين من القصارى المصالحين مع الواجب المنصور متى
شروط غير ما سطر يكون مثلهم بجهود الصببول وإن حدث لهم شيء
يكونوا مثلهم .

(١) تموين منزه .

(٢) نائب اتصال .

(٣) حرب .

(٤) الاموال .

الشروط الثامن والتلاتين

إن وقع خلاف الصلح من إحدى الدولتين لا يعمل القبرا (١) إلا أن يحثوا على السبب وتوضيح الخطأية بينهم .

الشروط التسع والثلاثون

فإن كنن وقع فساد في الصلح الفعيل وجميع أجناس الصنييول الذين في وطن طرابلس ومسلمهم لم أجل ستة أشهر لأجل يخرجوا بما عندهم ولا يسكون .

وعلى الاتفاق للسلطوريين وأعلام جهات ثلاثة دفاتر صوبت شروط الصلح يتنا وبين الحب لجناينا الهادي ربي كلولو الصيول مرسوم بخط قم التركية وخط الوكلاء المذكورين ونزلنا بطابعتنا (٢) الشريف وطوايح عاملها ونزلوا الوكلاء بخطوط أيديهم من أطراف الهادي للزبور وم دون يروا صليبي وأخيه دون جوان صليبي الذين بأيديهم التوكيل من الحب ليتنا ربي صيانة وقع ذلك في ٤ من شوال سنة ١٢٩٨ هـ وفي سنة ١٢٩٨ ثمان وتسعة ومائة والثاني وقع الاتفاق والرضا بين الدولتين وهو عظيم الروم ربي أصبانية وبين الاسعد الارشد السيد علي باشا قومانلي صاحب ولاية وجاق طرابلس وربال الدولة والرباط وتاجهم متبا ومؤكدا على جهة أهل الدولة يكون محافظا على مقتضى الشروط للسلطورية من غير خلاف ولا مخالفة قبولاً تاماً وهذا الرمية الدولتين . وقع ذلك على تسعة وثلاثين شرط المقيدتين يسراء وبه نزل الخط أيدي كاملين القبل بالتوكيل المعوض لسيما وذلك بلسان الطليان ومهرهم (٣) اتمام الارض الارشد الاسعد مولانا السيد علي باشا باي

(١) الحروب .

(٢) ثانياً .

(٣) وقع عليهم

دائى وطايح السيد الباي باي الوطن وكلمة القلم وأغة الديوان وأغنى السكر
 وديس المرسى وخازندار وشيخ البلاد ودفردار - الكل راضين ورضاء تاما
 على انقاد الصلح المسطور في ٣٩ شرط ورتل طايح السيد الباشا ما ذكر
 بعده في ٣ دفاتر وسلم لنا ولم والثلاثة بالقتضائه يدالقتضيل نطلبوا المولى
 جل جلاله أن يكون مباركا على الويلق وسائر الاسلام بقاء من ظلاله الغمام
 تاريخ ١٣ خلت من شوال سنة ١١٩٨ .

وما مرسوم بقاء هو ما يكتب القتميل في الباسورت وبعد كتب الشروط
 المرسومة تسعة وثلاثين شرطا والتمن لأجل هذا التوكيل الذي يندى دون
 هو وسلمو وأخيه دون جوان سلمو باسم الرى دون سلمويه نمسكو
 هذا الصلح باسم المحب لجنابنا داي نايلي وكل الشروط التي تصلح لنا وله
 ولقد واسم الرى نمسكو هذا الشيء وهو يحسك في حالة الصلح والشروط هو
 وكافة أهل نايلي من غير فساد بنى دمتها والاسعد الارشد السيد الباشا دامت
 معاليه بطلية مكروب في ذلك يصلح به ولأجل ذلك وافق الوكلاء المذكورين
 ونزلوا مهرم في ذلك تاريخ ٢٧ شوال سنة ١١٩٩ هـ

حسن باي القرمانلى
 على القرمانلى
 صاحب إيالة دار الجهاد طرابلس المحمية .

(توقيعات أخرى)

(٢) خطي مهابون

١٨ فبراير سنة ١٨٥٦

ولا يخفى أنه منذ ابتداء ظهور دولتنا العلية كانت الاحكام القرآنية
الجليلة والقوانين الشرعية المتينة في غاية المراعاة الكاملة ولذلك كانت قوة
سلطاننا السنية وثوبتها مع راحة جميع الرعايا ورفاهيتهم وعمار البلاد في غاية
ما يكون من الحال . ولكن منذ مائة وعشرين سنة لم يجد انقياد ولا امتثال
لا لشرع الشريف ولا للقوانين المتينة لسبب عاثرأ عليها من الحوادث الكثيرة .
ولهذا قد تحولت تلك القوة إلى ضعف والراحة إلى نصب والميل إلى الدثار .
وأية مملكة لا تقوم بحفظ القوانين الشرعية تأول إلى الاضمحلال ومنذ
جلوس سلطاننا على تحت الخلافة اتجهت افكارنا الخيرية خاصة إلى عمار
البلاد وراحة العباد . فنظراً إلى مواقع حالك دولتنا العلية واراضيا المحبة
وقابلية أهلها واستعدادهم إذا اتخذ في عمل الوسائل اللازمة يشاهد سرعة
حصول المقصود بتوفيق الله تعالى في برهة خمس أو عشر سنين .

فاعتدأ على عون الله تعالى واستعداداً بروحانية نيتنا (صلم) قد شهود
من الامور المهمة اللازمة وضع قوانين جديدة لحسن ادارة دولتنا العلية
ومها سكنا المحروسة . ونتيجة خلاصة هذه القوانين هي عبارة عن امنية الحياة
وصيانة العرض وحفظ شرف الاسان وامواله وتأمين مال اليركو وطريقة
أخذ المساكين ومدة استخدامهم . فلا يوجد في الدنيا شيء أفضل من الحياة
والعرض والشرف . قال انسان إذا نظر لحظه الامور وكانت على خلاف
رضاء بعض من الحياة ويبادر الى حفظ حياته وشرعه بأعمال يؤذى بها
الدولة والبلاد . وبخلاف هذا إذا كان مطمئناً على حياته وعرضه وشرعه

لا يبعد عن طريق الاستقامة ويكون مجتهداً في حسن الخدمة للدولة والملة .
وإنما كان الإنسان غير مطمئناً على ما له فيما خسر من الأمان في كل ما بأول
لنجاح الدولة وعمار البلاد بخلاف ما إذا كان مطمئناً عليه فيكون مهتماً في
أعماله ومجتهداً في تومئها وتضاعف عنده القيمة للدولة والملة وحب الوطن
ويذله نفسه دولها . فهذا الأمر يجهل أن يكون مستعداً لكل فعل حميد .
وأما ترتيب مال البركو (أي للطلاب الأميرية) فهو من أم الأمور لتكون
المهنة يقتضى لها ثقات كثيرة لصحبة المصاكر . والدول أن تأخذ الثقات
من الأهلالة لصيانة الملكة .

وقد أمرنا برفع الحجز عن بيع كل صنف من البضائع والمحمولات بيد
شخص واحد الأمر الذى كان الأقدمون يعتقدون أنه أصل كل سعادة ،
وتفرض الأموال الأميرية على كل إنسان بحسب قدرته بالمال والأعمال
وأن لا يطلب منه شيء خلافاً .

ومن الأمور المهمة أيضاً وضع قوانين لتعين مصاريف عساكرنا الكبيرة
والبحرية . ومن حيث أن صيانة البلاد أمر واجب وفرض لازم على الأهلالي
أن يندبوا أنقاراً عسكرية . فقد أمرنا بوضع قوانين في كيفية أخذ الانقار
على قدر امكان كل مكان ومدة إقامتهم في سلك العسكرية أربع سنين أو خمس .
لأنه إذا أخذ انقار أكثر من مائة الأماكن أو مكثوا مدة حياتهم في العسكرية
يكون ذلك تلماً وشرراً على العباد والبلاد ويصعب الانقار يأسون من
حياتهم إذا مكثوا مدة طويلة . ومن الآن فصاعداً لا يقاس أحد لا سراً
ولا جبراً بأي نوع كان من التماس من الأهلالي والتدقيق تطبيقاً
لشرعتنا الإلهية . ولا يسمح لأحد أن يهين شرف الآخر كأنه من كان ولكل
واحد الحرية الكاملة أن يصنع بأمواله وبنوع ما يرضى كما يشاء

اقترب المذاب لا يفاصون بذنه ولا يحرمون من مراهه إذا كانوا أبرياء .
 فتنضم هذه الترتيبات جميع رعائنا من أية ملة كانت وليتبع بها الجميع
 بدون استثناء وليكن الامتنان كاملا منسوحا منا إلى جميع أهالي المملكة على
 حياتهم وشرقيهم وأموالهم حسب قرائض شريعتنا المظهرة وقد أمرنا بوضع
 مجلس للاحكام المدنية يكون فيه وزراءنا ووكلاء رجال دولتنا يتكلمون
 فيه بالحرية التامة لأجل ترتيب ما يلزم لامتثالنا الرعايا على حياتهم وأموالهم
 وتأمين الاموال الاميرية . وأما القرائع المنصبة بترتيب العساكر فتصير
 المتفاوضة بها في المجلس العسكري تحت مظارة السركر . وكل ما يرتبوه
 من الاشياء للصحة تعرض لعدتنا السلطانية فتشرها في املاها خطأ
 بيدنا الملوكة لأجل المعاداة .

ولما كانت هذه الترتيبات ليس لما غاية سوى تقدم المديانة والدولة والشعب
 وخير المملكة فظننا الشاهانية تعهد أن لا تفعل شيئا يخالفها . وتأكدا على
 الاقامة بمعدنا هذا فنقسم بالله العظيم أمام كل العلماء ووكلاء رجال الدولة
 في بيت الحرفة الثريفة ونعظمهم أيضا . وبعد ذلك كل من يخالف هذه
 الترتيبات يصير قصاصة على قدر ذنبه مع قطع النظر عن رتبته واعتباره . وبما
 أول المتوظفين ما هيأت كافيه فيجوز القصاص العارم على كل من يقبل
 الرشوة التي تحرمها الشريعة الالهية وتكون سببا لسقوط المملكة . وبما أن
 هذه القوانين للتقدم ذكرها قد جعلناها عوضا عن القوانين القديمة فظننا
 ارادتنا الملوكة السنية في الامتانة العلية وفي مائت كالتكا العروسة وتسطر
 صورها أيضا إلى جنراه الدول الصافية للوجودين في دار السعادة العلية
 لتكون معلوم شهودا على دوامها إلى ما شاء الله وعدا ذلك فليمتثلنا الله
 بحفظه الالهي وكل من خالف هذه الترتيبات فليكن موضوعا للملة الالهية إلى
 الأبد آمين .

(٣) رسالة من محمد باشا باي تونس إلى السلطان يطلب التولية

سنة ١٢٣١ هـ (١٨٥٤) (١)

(ومنها) مكشوف من محمد باشا عند ولايته على القطر يطلب التولية
والتقرير وسلم بأرمال بحلة عسكرية لحرب القرم وحيدة مالية مصاحبة
للمكشوف (ونعمة) اللهم بالتاء عليك تقرب إليك وبالصلة على رسولك
وخلفائه المتأسيين نسلك سبل المتقين وبشكر نعتك نقرح باب كرمك وهو
باب الفرة العلية الثمانية والسلطنة المجدبة الخاقانية المقدومة بالاعمال والنية
المقصودة لبويع الأملية الواردة فضلها إلى الأقطار من كل ثنية والشمس من
مدح المادح غنية وكفاها أن رعت من الله الخفية اركانها وأقامت للحق
قسما ساو ميزانا وروث أحاديث العتاة مصطاحصانا وروث طوكها الأرض
وم الصالحون سلطانا يتبع سلطانا من سمي ذي التورين إلى من أخطره المجد
سبحانه لعباده وأقام به شرائع دينه وفروض جهاده وتولاه بعائنه وإسعاده
ويسر على يده مصالح أوطنه وبلاذه لازلت القلوب بطاعته مؤتلفة والسيوف
والأقلام بخدمة متصفة والألسن في الاقرار بسبورها عما يجب له منصفة
وبماذا أحیی تلك الحضرة العلية الشاغة والتقدم في كل فضل راسخة ضاق
نطاق العبارة ولم يبق إلا مسلك الإشارة فالرجوع إلى التسمية بحمى أهل الحق
السلام على أمير المؤمنين ورحمة الله من عبد نعمته لما كتبت منذ نشأ على خدمته
محمد بن خديم الدولة حصص باشا باي (أما بعد) فالعروض على تلك
الحضرة ولها طول العمر وتقوى الأمر أن رعين نعمتك وعبد طاعتكم وعاشر
هذا البيت في خدمتكم ابن عم عبدكم ومقام أخيه المشير أحمد باشا باي سار
إلى غوا الله فداء الحضرة السلطانية مزودا بما مات عليه من طاعة الخلافة

(١) انظر: (١) سنة للاخبار ج ١ ص ١١٢ - ١٢٥

وخدمتها بالعمل والنية وفي المحل يادر أهل الأيالة التوسمية عمودا وخصوصا
 وكانوا بياقا مرصوصا إلى هذا العبد الفقير وألقوا إليه مقاليد أمورهم
 والنظر في حفظ مفردهم وجمهورهم فقام العبد بما وجب عليه من جمع الكلمة
 الإسلامية والسماء على الناصر للسلطنة الجيدية واجبا من رضى الخلافة في تأمين
 البلاد وزوال العباد وسد طرق الفساد واعصمتا بحبل الله جميعا ولبي العبد
 الفقير سلطتكم سامعا مطيعا على عادة أسلافه الخدام مع السلف الصالح
 السلاطين الكرام ووسيلة هذا العبد أنه نشأ في ظل سلطتكم وتذى بلبان
 نعمتكم ونصرف من نعمكم الأنواع والأجناس واستغناء من عنايتكم بنور
 يمشى به في الناس والكريم يرى السالف الخدمة تأكيد حرمة وقد ترجى
 العناية من ذلك الباب احتلدا على فضل ذلك الجناح ولايت بغيره من الأسباب
 وعادات السادات سادات الطهات والأمل أن تزيد خدمة عبدكم على خدمة
 من مضى حتى يرى من ظل الله الرضى والله بما عمل في نيتي قيا مرضت من
 أمتيق قبل حلول منتي وقد ابتدأ العبد خدمته بما كانت إليه فيه مع من تقدم
 واحدة والقلوب والجوارح عليه معاظمة وهو إرسال طائفة من العسكر
 إطاعة لتلك القوة القطية التي تقدمت ويسمى لقبول تعزيت والامل الذي عليه
 المول أن يشمل الفضل الأول ومما جهد القل ومتمنى طاعة الضعيف وعلى
 قدر المهدى الهدية في هذه الإعانة للمهدية وعلم السلطنة بأخاى والكثرة يقتضى
 الاعضاء عنه يقدم ذلك عبد السلطنة للكنى بوثوقه وأماه وسياسه ونجا به
 أحد خواص عبدكم وعمل ابنه محمد أمير اللواء وهو الخاتم عن العبد الحاجز
 في طلب الفضل الذي وسيله الرجاء والأمل وفضل الكرام لا يتوقف على
 ملاحظة عمل أئمة على ما أوجبته هذه السلطنة من فروض الطاعة وتأدية
 الحق جهد الاستطاعة واعصمتا بيد الطول من الاضاعة وإعلاء من مرضاتها

على من السنة والجماعة (اللهم) إنا إليه نناظر ونعنه أمره صادر ومن
ولا نجاز وعذك في قصر من ينصر دينك متظرون لما فقد شيئا من وجدك
ولا خاب من قصيدك آمين يارب العالمين وسلام على المرسلين والخلقاء الراشدين
ومن تبعهم باحسان إلى يوم الدين وكتب في شوال سنة ١٢٧١ .

(٤) أمر بضم القواعد العامة في ضبط مير البلاد والقرام

معو الباي بالعمل بها وهو الأمر المعبر عنه بمعد الأمان

في ٢٠ المحرم ١٢٧٤ = سبتمبر ١٨٥٧

الحمد لله الذي أوضح للعق سبيلا ، وجعل العدل لحفظ نظام العالم كفيلا ،
وزك الأحكام على قدر المصالح تزيلا ، ووعده العادل ، وتوعد الجائر ، ومن
أصدق من الله فيلا ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي مدحه في كتابه
بالرؤف الرحيم وفضله تفضيلا وبهته بالحقيقة السمحاء فيجها تزيينا وفضلها
تفصيلا ورثها كما أسره به إباحة ونهيا وتحريما وتحليلا فلن نحمد لسته الله
تديلا ولن نحمد لسته الله محويلا وعلى آله وأصحابه الذين أقاموا على مقام
الهدى علما لن اقتدى ودليلا . وهموا الشريعة نصبا وتأييلا وأجروا سيرتهم
القاضية وأحكامهم القاضية أمانا جليلا . ونستوحك اللهم توفيقا يوصل إلى
الإسعاد برضاك توصيلا وهو لنا على أمور الإماة التي من عملها فقد حل بها
تقبلا . فقد عوكلنا عليك والتجأنا إليك وكفى بالله وكيفا . أما بعد فإن
هذا الأمر الذي قلنا الله منه ما قلناه وأسندنا إلينا من أمور خلقه بهذا القطر
فيا أسندنا في حقنا واجبه وفروضا لازمة راتبة لا تسطوع إلا
بما نفعنا في عليها الاعتقاد ، ولولاها فممن يقوم بحق الله وحق العباد . فمحدثنا
التعجيبة الله في عباد ، وأرضه وبلاده ، والأمل أن لا تقي منهم بحول الله

ظلمًا ، ولا مضيًا ، ولا نحرهم لهم في إقامة حقوقهم نضًا . وأن يتصرف عن هذا القصد بسبله وتبته من يعلم أن الله لا يظلم مثقال ذرة لا يجب الضالعين في برهته فقد قال أنبياء للصوم الأبواب . يادادوا بنا جنتك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تقيح الهوى فيضلك عن سبيل الله إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما قصوا يوم الحساب . والله يرى أنى أنرت في قبوله هذا الأمر على خطره مصلحة الوطن على ذاتي وعمرت بخدته الفكرية والبدنية غالب أوقاته وقدمت من التفتيفات في الجبايات ما لم يخبره وظهر بعون الله أثره . فانتشرت الآمال وتشوقت النفوس إلى تورات الأعمال . واقبضت عن القصد أيدي السبال . واستغما المصالح يقتضى تفريح إجمال . ومن راما جملة فقد عرضها بسبب الضرر للأعمال . وربنا غالب أهل القتل لم تحصل لهم الأمانة . باجراء ما عقدنا عليه لئلا تبهرت عادة الله تعالى أن لا يقع من نوع الإنسان - إلا إذا علم أن براءته هي الأمن له والأمان وتحقق أن سياج العدل يرفع عنه خوف العدوان وأن لا وصول لحك من حرمانه إلا بقوة الدليل ووضوح البرهان ولا يمكن لتسقيته الواحد والاثنان فإذا رأى الخلق تعدد الأنظار خلط إن كان متصفا حرسه وقال : ومن يجد حدوده فقد ظلم نفسه . وقد رأينا سلطة الإسلام والعدل النظام الذين على سياستهم الدينية أعمال الإعلام في التقصص والإبرام يؤكدون الأمان من أنفسهم الرعية ويرونه من الحقوق للرعية وهو أمر يستحسنه العقل والطبع وإذا اعتبرت مصلحة فهو بما يشهد بأخباره الشرع لأن الشريعة جاءت لإخراج المكلف عن داعية الهوى ومن التزم العدل وأقسم عليه فهو أقرب للتعوى وبالأمن تلمس القلب ويتقوى وقبل هذا كابتاع العلماء للملة الأر كان وببعض الأعيان فزمتا على ترتيب عجائس ذات أر كان النظر في

أحوال الجنایات من نوع الإنسان والتاجر التي بها تروى البلدان وشرعنا في
نعمولة السياسة بما لا يصادم إلى شاء الله القواعد الشرعية هذا وأحكام مجلس
الشرعية أعزها الله بجزيرة مطاعة . والله يديم العمل بها إلى قيام الساعة . وهذا
القانون السامي يستدعي زعما تحرر تربيته وتدوينه وتهذيبه وأرجو الله
القوي ينظر إلى قلوبنا أن تصح به أحوال الركاسة ولا يخالفه بعد ما ورد
عن السلف الصالح من احبار السياسة . وأنا العبد الفقير نجعل لمرضاة ربي بما
تطمئن إليه النفوس وتكون منزلة في النفس منزلة المشاهد المحسوس وتأسبه
على قواعد .

الفصل ١ - تأكيذ الأمن لسائر رعيتنا وسكان إيلنا على اختلاف
الأديان والألسنة والألوان في أديانهم للكرمة وأموالهم المحرمة وأراضهم
المحرمة إلا بحق يوجب نظر المجلس المشورة ويرضة إيلنا ولا يظفر في الإمصاء
والصخف ما لم يكن أو الإذن بإعادة النظر (١) .

الفصل ٢ - تساوى الناس في أصل قانون الأداء للرتب أو ما يرتب وإن
اختلف باختلاف السكية بحيث لا يسقط القانون عن العظيم لعلته ولا يحد
من الخفير لحقاره ويأتي بياته موضعا .

الفصل ٣ - التسوية بين المسلم وغيره من سكان الإيالة في استحقاق الانصاف
لأن استحقاقه لذلك بوصف الإنسانية لا بغيره من الأوصاف والعدل في الأرض
هو الميراث للشرع يؤخذ به للمحق من المظلم والضعيف من القوي .

(١) حق الحكم وإعادة النظر في القضايا أحييت بمقتضى النظم العصرية
على أحكام المجالس العلية التي تحكم اليوم طبق القوانين المسطرة نيابة عن
مولا لا الباي اعظم كما سيأتي في بابها أما مسألة الصخف فقد شكلت لما
لجنة تمر لائحة معروض مامي يعرض على الطابع السعيد كما يشار له في إياه .

الفصل ٤ - إن الذي من رعيقتنا لا يجوز على تبديل دينه ولا يمنع من إجراء ما يلزم ديانتة ولا تمنع مجامعهم ويكون لها الأمان عن الإداة والاحتضان لأن دعتهم تقتضى أن لهم مالاً وعليهم ما علينا .

الفصل ٥ - لا كان السكر من أسباب حفظ النوع ومصلحته نعم المجموع ولا بد للإنسان من زمن لتدبير عيشه والقيام على أهله فلا تأخذ السكر إلا بقرريب وقرعة ولا يبق السكرى في الخدمة أكثر من مدة معلومة كما تحرره في قانون السكر^(١) .

الفصل ٦ - إن مجلس النظر في الجنايات إذا كان الحكم فيه بقوة على أحد من أهل الذمة يلزم أن يحضره من قبلته من كبرائهم تأييداً لنفوسهم ودفعاً لما يوقونه من الخيف والتشريع توصى بهم خيراً^(٢) .

الفصل ٧ - أن يجعل مجلساً للتجارة برئاسة كاتب وأعضاء من المسلمين وغيرهم من رعايا أحيانا الدول لتتفرق نوازن التجارات بعد الاتفاق مع أحيانا الدول النظام في كيفية دخول رعاياهم تحت حكم المجلس كما يأتي إذ يحتاج تمثيله قطعا لتشعب الخصام^(٣) .

(١) جاء فيما بعد قانون في التجديد يقع التعرض إليه في باب ٥ .

(٢) كان وقع تأسيس مجلس يعرف بمجلس الجنايات تطبيقاً لهذا الفصل وحين فيه عدة أمراء من أعيان الماضرة وبلدان المملكة ثم وقع إلصاقه وخلال عام ١٨٩٩ وقع تأسيس محاكم الحق العام الجسارى بها الآن تطبيق قواعد القانون الجنائى الفرنسي .

(٣) وقع تأسيس هذه المحكمة التجارية بموجب هذه القاعدة وهي المحكمة المروقة بمجلس العشر فلما كان وقع الاستمرار على تسمية أفرادها إلى ما بعد نصبه الحماية على البلاد حتى أن من قوانين الحماية تأيد وجود هذا المجلس كما جاء بذلك الأمر المؤرخ في ١٢ جمادى الأولى ١٣٠٠ وفى ١٢ مارس ١٨٨٤ وقد جاء في تعديل نظر المجلس التجارى وكيفية تركيبه كما سيشر في باب ٥ .

الفصل ٨ - إن مآثر رجعتنا من المسلمين وغيرهم لهم المناواة في الأمور
العرفية والقوانين الحكيمية لا فضل لأحدهم على الآخر في ذلك .

الفصل ٩ - توزيع المحجر لا يختص بأحد ولا يحده بل يكون مباحاً لكل
أحد ولا تخاجر الممولة بصاوة ولا تمنع غيرها منها وتكون للملأمة بإعانة عموم
التاجر وفتح أسباب تعاطيه .

الفصل ١٠ - إن الرافدين على إيمانهم أن يمتنعوا بيسائر المصانع والحدم
بشرط أن يتقوا القوانين الرتبة والتي يمكن أن ترتب مثل سائر أهل البلاد
لا فضل لأحدهم على الآخر بعد ائتمالكنا مع دولهم في كيفية دخولهم تحت
ذلك كما يأتي بيانه .

الفصل ١١ - أن الرافدين على إيمانهم سائر أتباع الدول لهم أن يشترو
سائر ما يملكون من الدور والأبنة الأرضين مثل سائر أهل البلاد بشرط أن
يتقوا القوانين الرتبة والتي ترتب من تيم امتناع ولا ترقى في أدنى شيء من
قوانين البلاد ونبيح بعد هذا كيفية السكنى بحيث أن المالك يكون عالماً بذلك
داخلاً على اعتباره بعد الاتفاق مع أحبابها المولود فضل عهد الله وميثاقه أن
يجرى هذه الأصول التي سطرناها على نحو ما بيناها وورداها لبيان إيمانها
واشهد الله وهذا الجمع العظيم المرموق بين النظم في تقصى ومن يكون عهدي
أن لا يحميه أمر إلا باليمين على هذا الأمان الذي بذلت فيه جهدى وبجعلت
فيه سائر الحاضرين من نواب الدول النظم وأعيان رجعتنا شهداء على عهدي
والله يعلم أن هذا القصد الذي أظهرته وجمعت له هؤلاء الأعيان وشهرته هو
ما أودعه الله في قننى وإجرائه أمره وفروضة فزراً .

أعظم آخيهن والزمه مطلوب مجده ومن عاهد الله لزمه قننه بعهده والحق

هو العروة الوثقى والآخرة خير وأجلى واستعطف من حوله من هؤلاء للفتات
والخات الكفات أن يكونوا معي في إجراء هذه المصلحة بنا واحدة بقلوب
سليمة متضادة وأقول لهم ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله
عليكم كميلاً إن الله يعلم بما تعملون . اللهم من أعاننا على مصالح عبادك فكان
له ميباً وأورده من توفيقك عذبا حينئذ اللهم اجعل لنا من عبادك وإعانتك
مدداً وهب لنا من لدنك رحمة وهيئ لنا من أمرنا رشداً تلك الإحاطة على
ما وليت والهدى من هديت والخير كله نيا قضيت هذه مقدمة اضجبتها
الاستشارة ورآها العبد الفقير تاجحة فاعنا اللهم ببركة القرءان وأسرار القناعة
والسلام من الفقير إلى ربه تعالى عبده للشيء محمد باشا باي صاحب المملكة
التونسية .

(٥) أمر يعلق بنظام البلاد السيامي

في ١٥ شوال ١٢٧٧ - وفي ٢٦ أبريل ١٨٦١

قانون الدولة التونسية وفيه أبواب ١٢

الباب الأول في قانون آل بيت المملكة الحسينيين

وفيه فصول ٨

الفصل ١ - أكبر هذا البيت الحسيني هم الذي يقدم لولاية المملكة عند
انقضاء سلفه على عادة آل المقررة المأثورة ولا يقدم صغير على كبير إلا لأمر
يصح به عن خدمة المملكة .

الفصل ٢ - جميع ما يقع في بيت الملك من ولادة ورفاة يكون في زمامين
مصححين من الوزير الأكبر وأحد الزمامين يبق في خزائن الوزارة .

الفصل ٣ - المحال من هذا البيت الحسيني هو الذي له انتظار في آل بيت

لا يتصرف واحد منهم في ذاته أو ماله إلا بأذنه وحكمه معهم بحكم الوالد مع صغار بيته عليهم حق الأيوة ولهم عليه حق البتوة .

الفصل ٤ - - لكبير هذا البيت المتولى بمقتضى ماله من على آله من حقوق الأيوة أن يجرهم على ما يرضيه منهم بما يناسب مقامهم العالي ويلزمهم بإبراء من المصلحة لقواتهم ومقاماتهم ويثبتهم ويجب عليهم طاعة الابن لأبيه .

الفصل ٥ - لا يتزوج أحد من هذا البيت الحسيني ذكراً أو أنثى إلا بأذن الكبير المتولى .

الفصل ٦ - إذا وقعت تنازلة في هذا البيت الحسيني تخص آله في أنفسهم من مخالفة قانون بينهم أو نحو ذلك مما يخص الآل فكبير البيت المتولى أن يقدر مجلساً يرأسه بنفسه أو من عينه من كبار آله وأعضاؤه وأحد من آله والوزراء المباشرين وأهل مجلسه الخاص وحسبهم تعيين التنازلة وإيضاح تقريرها فان ظهرت لهم المخالفة يكتبون أن السيد البائى لأن متوجه عليه القوم ويرضون ذلك للمتولى وله النظر في ترية آل بيته بإبراء من وجوه الجزاء .

الفصل ٧ - إذا صدرت جناية قتيلة من أحد من هذا البيت الحسيني نعم أو تخص لا يوجه النظر فيها إلى مجلس الجنابات والأحكام العرفية وإنما يقدر لها الملك مجلساً يرأسه بنفسه أو أكبر آله وأعضاؤه ، الوزراء المباشرين وأهل مجلسه يحوررون الشكاية وجميعها فان ظهر لهم صدقها يكتبون في التقرير أن هذه الشكاية قامت المجبة على صدقها ويرضونه إلى الملك وهو الذى يبين ما يقتضيه نظره في الجزاء .

الفصل ٨ - إذا صدرت جناية قتيمة من أحد من هذا البيت الحسيني نعم أو تخص لا يوجه النظر فيها إلى مجلس الجنابات والأحكام العرفية وإنما

يعقد لها الملك مجلساً يرأسه بنفسه أو أكبر آله وأعيانه الوزراء المباثرون وأهل المجلس الأكبر فنظر في تقريرها بما يجب وتقرير حكمها الثابت في الجنايات ويرفقون ذلك إلى الملك مصححاً بخط الرئيس وكافة الحاضرين والملك النظر الامضاء والتجفيف .

الباب الثاني في الملك من الحقوق وما عليه

وفيه فصول ١٠

الفصل ٩ - على الملك عند ولايته أن يحلف بالله وعنده وخلفائه أن لا يخالف شيئاً من مواعد عهد الأمان ولا شيئاً من القوانين الناشئة منه وأن يحفظ حدود المملكة وتكون بميث جهراً يحضّر أهل الحل والعقد وم أهل المجلس الأكبر وأهل المجلس الشرعى وبعد الحلف يقبل البيعة ولا يتم له أمر دون هذه الميث وإن خالف القانون بعد الولاية عدواً مستعداً بميث متحله .

الفصل ١٠ - لكل من يقوم بأمر هذه المملكة أن يحلف بكل ذي سلطة عسكرية أو سياسية وصورة بميث والله أنى أطيع القوانين الناشئة من عهد الأمان وأولى بحقوق الملك .

الفصل ١١ - الملك مسئول في تصرفاته للمجلس الأكبر إن خالف القانون .

الفصل ١٢ - للملك أن يصرف في سياسة المملكة بواسطة الوزراء .

الفصل ١٣ - للملك رئاسة العساكر البرية والبحرية وحدث الحرب وشروط الصلح والمعاهدة والمجارة .

الفصل ١٤ - للملك أن يعقد مكات خدمته لمن شاء من متاهل أهل المملكة بحسب ما يظهر له وله أن يرفع تلك الرئاسة متى شاء

الفصل ١٥ - للملك أن يسنو من شاء من الجرائم إذا لم يخلق بذلك حق الغير .

الفصل ١٦ - للملك تعيين جميع الوظائف وإصدار الرتب والأوامر الضرورية لتنفيذ القوانين .

الفصل ١٧ - واحد من رجال الدولة وعساكرها وأعيانها إذا صدرت منه مزلة في خدمته تقتضى الاحسان عليها وعرضها الوزير على الملك له أن يجازيه عليها لما يراه مناسباً ويكون ذلك من المقدر الممنوع من المال للاحسان أما من صدرت منه خدمة مهمة للوطن قد دفع ضرر أو جلب نفع للملك أن يأمر المجلس الأكبر بالنظر فيما هل يستحق عليها جزاء مريباً أو لا يستحق ويضئ الملك ما اقتضاه نظر المجلس في تعيين القدر والكيفية .

الفصل ١٨ - تدير الأمور المذكورة في الفصل ١٧ من خدمة المجلس الأكبر بمضيها الملك ويكتب فيها برأى وزرائه للمناشرين .

الباب الثالث في ترتيب الوزارات والمجلس الأكبر ومجالس

وقية فصول ١٠

الفصل ١٩ - الوزارة هي أول المخطط في الدولة .

الفصل ٢٠ - الوزراء يصرفون عن إذن الملك وهم المسؤولون عن المجلس الأكبر .

الفصل ٢١ - المجلس الأكبر لحماية حقوق الملك وحقوق السكان والملكية .

الفصل ٢٢ - مجلس الضبطية لفصل التوازل الخفية .

الفصل ٢٣ - مجلس الجنائيات والأحكام العرفية لفصل جميع التوازل عدا الأمور العسكرية والتجارية .

الفصل ٢٤ - مجلس الصفيق نرفع له الشكايات الواقعة من حكم مجلس الجنائيات والأحكام العرفية ومن مجلس القضاة .

الفصل ٢٥ - مجلس التجارة لفصل لتوازل للتجارية .

الفصل ٢٦ - مجلس الحرب لفصل جميع لتوازل العسكرية .

الفصل ٢٧ - الأحكام التي تصدر من سائر المجالس للرتبة لا تكون إلا على مقتضى القوانين المعمول بها .

الفصل ٢٨ - وظيفة أعضاء مجلس الجنائيات والأحكام العرفية ومجلس التحقيق لا يزل صاحبها إلا بذنوب يقتضى عزله في المجلس ويجرى العمل في شأنهم في المدة الأولى على ما في الفصل ٥ من تركيب مجلس الجنائيات والأحكام العرفية .

الباب الرابع في دخل الدولة وفيه مصول ٣

الفصل ٢٩ - يعين من دخل الدولة مقدار من المال للتعبئة للملك وهو مليون ومائتا ألف ريال في السنة الواحدة .

الفصل ٣٠ - يعين من دخل الدولة مقدار من المال لآل الملك وهو لكل واحد من السادات ليات القهر المتزوجين الذين في حجر والديهم ستة آلاف ريال في العام الواحد فإذا توفي والهم يأخذ اثني عشر ألف في العام حتى يأمهل فإذا أراد التزوج يأخذ خمسة عشر ألف ريال لجميع ما يلزم لتزويجه من المصاريف ولكل واحدة من بنات السادات ليات المتزوجات عشرون ألف ريال في كل عام وكذلك إذا كانت أيتما ولكل واحدة من بنات السادات ليات القهر المتزوجات ثلاثين ألف ريال والهن ثلاثة آلاف ريال في العام أما إذا توفي والهن فإن الواحدة تأخذ ثمانية آلاف ريال حتى تآهل وإذا أرادت التزوج تأخذ خمسين ألف ريال لتجهيزها ولكل واحدة

من أزواج الملوك المرحومين إنا عشر ألف ولكل أيم من زوجات السادات
اليات ثمانية آلاف ريال في العام الواحد .

الفصل ٣٩ - الباقي من دخل الدولة بعد تجميع المقادير المذكورة بالفصلين
قبله يكون لصاكرها وعمالها وأعرانها ومعالجها العامة وحملونها ومهمات
الحرية برة وبحرية وغير ذلك مما فيه تنفع للمملكة أى تنفع كلان ويكون ذلك
على يد الوزراء الباشرين على مقتضى الفصل ٦٣ من خدمة المجلس الأكبر .

الباب الخامس في ترتيب خدمة الوزارات وفيه فصول ١٢

الفصل ٣٧ - تصدر قوانين موافقة للملك والمجلس الأكبر لصين خدمة
كل وزير وتطلى خدمته مع موظفى الدولة أو مع نواب الدول الاجانب
وترتيب خدمة الوزارة الداخلية .

الفصل ٣٨ - تصرف الوزير بقسم إلى ثلاثة أقسام قسم له الرخصة في
تنفيذه من غير إذن خاص من الملك في جزئياته لمخوله في عموم خدمته
وقسم يعرضه على الملك بما أصوله محررة في القانون على صورة وأى يأخذ
في تنفيذه إذن الملك وقسم يلزم عرضه على المجلس الأكبر من إذن الملك وهو
الأمر المقررة في الفصل ٦٣ من خدمة المجلس الأكبر .

الفصل ٣٩ - الوزير مطلوب للدولة في القسم الاول من الفصل قبله إن
خالف القانون وفي القسمين الآخرين بالامضاء فقط ومستشار الوزارة
مطلوب في تنفيذ الأمر الصادر من الوزير في ترتيب خدمة الموظفين في
الوزارة وفي صحة التلاخيص والتقارير في التوازل التى يعرضها على الوزير
وفي تنفيذ الاذن الصادر من الوزير على مقتضاها وفى الأمور التى يمررها هو
بفس من غير احتياج فيها لاذن الوزير على مقتضى ماله من الرخصة فى
قانون الخدمة .

الفصل ٣٥ - على كل وزير أن يجعل ترتيباً لأجراء خدمته داخل وزارته لتسييلها وضبط حجبها ودفاترها بما يراه صالحاً ومخالفته من أهلها ذنب ويلزم أن يكون هذا الترتيب معلوماً لكل أحد وإتباعاً يجب عليه لتوظيف الوزارة لأنهم للتاليفون بأجرائه ويمكن إبدال هذا الترتيب أو التغيير فيه بحسب ما يظهر للوزير والمستشار مطلوب للوزير في تنفيذ الترتيب المذكور .

الفصل ٣٦ - كل وزير له النظر في انتخاب سائر للتوظفين في خدمة وزارته بأعضاء الملك وإن لم يصلح به أحد للتوظفين في خدمته يرفع أمره إلى الملك ليحضى رأي الوزير في ذلك .

الفصل ٣٧ - سائر متوظفي الوزارة من مستشار وغيره مطلوبون للوزير في سائر خدمتهم .

الفصل ٣٨ - على الوزير أن يكتب بخطه في كل مكتوب يصدر من الملك فيما يتعلق بخدمة وزارته .

الفصل ٣٩ - كل وزير ظهرت له مصلحة يعود قسمها على البلاد مما له يتعلق بخطته يحررها في تقرير يبين فيه الأسباب المدعية لذلك وقائمة التي تحصل منه ويعرضه على الملك ليأمر بعرضه على المجلس الأكبر .

الفصل ٤٠ - كل وزير عرضت في وزارته شكاية من بعض الموظفين بوزارته أو من لتظروها يجب عليه أن ينظر في الشكاية بما يمكن به التوصل إلى معرفة الحق ولو لم يكن على عادات مجالس الأحكام في كيفية التقارير لأن نظر الوزير في ذلك نظر آمر في فعل مأموره لينظر نظر مجلس حكم وعند ثبوت الحق يرفع الضرر عن الشاكي والمشاكي إن لم يصنفه الوزير من لتظروه بعد مضي مدة أكثرها شهران يرفع تقرير شكايته للمجلس الأكبر .

الفصل ٤١ - كل وزير عرضت في وزارته شكاية وعلم أنها رمت
للملك لا يباشر فصلها قبل أن يعلم ماصدر من الملك فيها .

الفصل ٤٢ - شكايات الرعية من البهال والهمال من الرعية فيما يتعلق بخدمة
العمل السياسية يقع تقريرها والنظر في حجبها بوزارته ومنها تعرض على
الملك بمجلسه .

الفصل ٤٣ - جميع ما عرض على الملك من وزراءه أو من المجالس يكون
بالكتابة وكذلك ما يصدر من الملك لوزرائه أو للمجالس يكون بالكتابة
ولا حجة بغير الكتابة .

الباب السادس في تركيب أعضاء المجلس الأكبر

وشروطه وفيه صبول ٤٦

الفصل ٤٤ - المجلس الأكبر مركب من ستين عضوا في الأكثر ثلث منهم
يكون من الوزراء ومن الموظفين في خدمة الدولة كانوا في الخدمة العسكرية
أو السياسية والثلثان من أعيان أهل المملكة ممن يشهد لهم بالكمال والوجاهة ويطلق
كل واحد من أعضاء هذا المجلس بمسئلة الملك ويكون للمجلس من
الكتاب على قدر الحاجة .

فصل ٤٥ - الملك بموافقة وزراءه ينتخب هذا المجلس في أول الأمر .

الفصل ٤٦ - مدة خدمة مستشاري الملك في المجلس الأكبر سواء كانوا
من موظفي الدولة أو من أهل المملكة عدا الوزراء خمس سنين ثم يقع تجديدهم
بحد تمام المدة المذكورة المجلس في كل عام بالقرعة هذا في الأعضاء غير الوزراء
وبعد الشهر سني الأول يخرج السابق على حسب الترتيب في كل عام .

الفصل ٤٧ - المجلس الأكبر عند اجراء خدمته ينتخب بموافقة الملك أربعين
ر كنا من أعيان أهل المملكة بحضور جميع الأعضاء وتقيده أعضاؤهم ويمضي

للك وبقى في المجلس ليؤخذ منهم بالقرعة عوض من يدل أو يتقص من أهل
الملكمة من الأعضاء في كل عام .

الفصل ١٨ - إذا بقي من الأربعين المقيدين للدخول في المجلس ديسم يتنصب
كأهل الأربعين عضوا في المجلس بحضرة سائر أعضائه ليكون منهم عوض من
يبدل أو يتقص كما ذكر في الفصل قبله وهم جرا .

الفصل ٤٩ - الملك يتنخب بمجلس دؤرانه من أعيان متوطنى الدولة أعضاء
عوض الخارجين من متوطنى الدولة من أعضاء المجلس الأكبر عند وقوع
التبديل في كل عام على نسبة عددهم وهم جرا .

الفصل ٥٠ - أعضاء المجلس الأكبر لا يزل أحد منهم في المدة المعينة في
الفصل ٤٦ إلا لتنب نمت بالمجلس .

الفصل ٥١ - للمجلس عند انتخاب الأعضاء العرض عن الذين تمت مدة
خدمتهم أن يتنخب من خدم عضوا بالمجلس ويخرج عند انتهاء مدته سواء
كان من المتوطنين في الدولة وسلم في وظيفة أو من أهل للملكة بشرط أن
تمضى خمسة أشهر من يوم خروجه .

الفصل ٥٢ - لا يمتضى رأى من المجلس إلا بحضور أربعين عضوا فأكثر .

الفصل ٥٣ - يكون العمل في المجلس على رأى الأكثر منهم فان تساوا
في العدد يكون العمل على رأى القسم الذى فيه الرئيس .

الفصل ٥٤ - يتنصب من أعضاء المجلس الأكبر قسم للنظر في الأمور
المعادة الجارية كالإشارة بالرأى فيما يعرض عليه من الملك أو الوزراء من
التوازل التي لا تتوقف على موافقة جميع أعضاء المجلس الأكبر أو غالبهم مثل
تهذيب الأمور وترتيب التوازل التي يلزم عرضها على المجلس الأكبر وتعيين
وقت اجتماع المجلس ونحو ذلك وعمله عمل المجلس الأكبر .

الفصل ٥٥ - يكون هذا القسم للمشار إليه في الفصل ٢٤ مركبا من رئيس وقائمه وعشرة من الأعضاء منهم الثلث من متونق الدولة .

الفصل ٥٦ - لا يعضى رأى هذا القسم في الأمور التي يباشرونها إذا لم يحضر من مجموعهم سبعة أعضاء بشرط أن يكون فيهم رئيس القسم أو نائبه .

الفصل ٥٧ - ينتخب الملك من المجلس الأكبر ركنين ممن يصلح للرئاسة بهذا المجلس أحدهما يحمله رئيسا والثاني يحمله كاهيته .

الفصل ٥٨ - ينتخب الملك من المجلس الأكبر ركنين ممن يصلح للرئاسة أحدهما يحمله رئيسا بالقسم المكلف بالأمور المعتادة من المجلس الأكبر والثاني كاهيته .

الفصل ٥٩ - خدمة أعضاء المجلس الأكبر لوطنهم لا مرتب لها .

الباب السابع في أصول خدمة المجلس الأكبر

وشروطه وفيه فصول ٩٠

الفصل ٦٠ - المجلس الأكبر هو المحافظ على العهود والقوانين والحماي لحقوق جميع السكان والماع من وقوع ما يخالف أو يضر أصول القوانين وكل ما يقتضى عدم مساواة الناس لدى الحكم ويقبل شكاية المحكوم عليه من مجلس التحقيق ليطابق الحكم على القانون إذا كانت النازلة في جناية وهو القاطع لسائر أعمار المحكوم عليه كما يمنع عزل أحد أعضاء مجالس الأحكام إلا لادنب ثبت عندهم وانقضى ذلك الدنب مرة .

الفصل ٦١ - المجلس الأكبر إذا رفضت له شكاية محكوم عليه من مجلس التحقيق وكانت النازلة في جناية عليه أن يعين مجلسا من أعضائه أقله اثنا عشر عضوا للنظر في الحكم هل هو مطابق للقانون أم لا فإن رأى الحكم تام الشروط مطابقا للقانون يحكم بصحته وبمحكمة تنهى النازلة ويقطع عذر المحكوم

عليه وإن رأى مخالفة فيعيد النظر في الحكم بما حكم به وإلا تجتمع أعضاء المجلس الأكبر كلهم ولا يختلف إلا من له عذر يمنه من الحضور وما يقع عليه اتفاق الأكثر عرضاً .

الفصل ٦٢ - على المجلس الأكبر ترتيب ما نظره في المصلحة للدولة والمملكة وعرض ذلك على الملك فإذا أمضاه الملك بمجلس وزراءه يلحق بالقوانين .

الفصل ٦٣ - لا يمكن إحداث قانون جديد في حكم أو زيادة في أداء أو تنقيص منه أو إبدال قانون ولو بأصلح منه أو زيادة أو نقص في الرتب أو صرف أي مصرف كان أو زيادة في عسكر أو مهمات برية أو بحرية أو إحداث شيء لم يقصم نظيره أو عزل موظف في الدولة فتنب يقتضى طرحه من الخدمة أو فصل نازلة بين الموظفين من التوازل التي لم تذكر في هذا القانون أو فهم عبارة في القانون إذا وقع الخلاف في فهم أو بحث عسكر لتعصيب جهة لا يمتضى شيء مما ذكر إلا بعد عرضه على المجلس الأكبر والمباحة فيه وفي أسياجه للمقتضية له وموافقة الأكثر .

الفصل ٦٤ - للمجلس الأكبر النظر في تصحيح محاسبات الوزراء عن العام الماضي على صغر أو على الوجه المقرر لهم في قانون خدمتهم أم لا وما يطالبونه بالمصرف في السنة للمستقبله جديداً على ما دخل للملكة في تلك السنة ليعين منه ما يلزم وما لا يلزم ومقدار ما ضمن لكل وزارة بحيث لا يمكن لأحد أن يصرف شيئاً زائداً على المقدار الممنوع له ولا في غير الأمور الممنوعة له ولا تضييع جميع هذه الأمور للقررة إلا بعد موافقة أرباب المجلس أو أكثرهم عليها .

الفصل ٦٥ - للملك بموافقة المجلس الأكبر أن ينقل مصرفاً معيناً لجهة في

الفصل ٦٦ - كل من يدعى بخالفه وقت في القانون سواء كانت الخالفات من الملك أو من غيره وضع دعواه للقسم المكلف بالأمر للعادة من المجلس الأكبر وعلى القسم المذكور أن يجمع لذلك المجلس الأكبر في مدة ثلاثة أيام بحيث لا يتأخر الاجتماع أكثر من المدة المذكورة هذا إذا كان المجلس غير مجتمع أما إذا كان مجتمعا فالنزلة تنشر في الجين لتطرحها .

الفصل ٦٧ - عمل اجتماع المجلس الأكبر مرآة المملكة بالخاصة .

الفصل ٦٨ - لا بد من اجتماع المجلس في العمل كل خميس من الأسبوع مدة ساعتين انتهاء قبل الزوال بساعة والاجتماع ينبري من الأيام يكون على حسب التوازن .

الفصل ٦٩ - عمل اجتماع المجلس الأكبر هو العمل المعد لحفظ أصول القوانين وعلى هذا ما أمضى الملك قانونا يرفع إلى هذا المجلس ليلسخ في الدفاتر ويحفظ الأصل الممضى من الملك بعد أن يأخذ منه الوزير المكلف بإمضاء نسخة .

الباب الثامن في فصل الجنايات التي تصدر من متوطني الدولة

حال مباشرتهم لخدمتهم وغير ذلك وفيه فصول ٤

الفصل ٧٠ - إذا وقعت شكاية من وزير في أمر لا يوصل إليه إلا بالخطأ أو إنهم بخالفه القانون فالنزلة تعرض بالمجلس الأكبر بجميع حجبها والمجلس يبين حكمها من القانون من عزل أو دفع حال معين في القانون أما التي يقرتب عليها عقاب فتقبل فالحكم فيها بمجلس الجنايات والأحكام العرفية .

الفصل ٧١ - إذا وقعت شكاية من أحد المأمورين في الدولة غير الوزراء فلا يعلق بأموره وبها توصل إلى سبب الشكاية فانها تعرض على الوزارة الراجح لها نظره ومنها تعرض على المجلس الأكبر لطبق حكمها من القانون

أما إذا بلغت العقوبة الثقيلة من نفي أو سجن مطلق أو كراكة أو تقييد فالحكم فيها بمجلس الجنايات والأحكام العرفية .

الفصل ٧٧ - إذا صدرت جناية شخصية من وزير أو من أعضاء المجلس الأكبر أو غيرهم من سائر المأمورين في الدولة فالحكم فيها من مجلس الجنايات بشرط أن لا يطلب الجاني إلا بعد أخذ الرخصة من المجلس الأكبر إلا إذا كانت التازلة مما يهوت بهوات الوقت فله أن يوقف الجاني ويحكم المجلس الأكبر وليأخذ منه الرخصة .

الفصل ٧٨ - إذا وقعت شكاية عن ذكر بالفصل قبله وكانت شكاية مالية لا تقتضى حصول التشكيك فيه كان اشترى شيئا وعيه قائمة وتحدد عن دفع التمن فالمجلس الجنايات والأحكام العرفية أن يحكم عليه بما يقتضيه القانون من غير أخذ الرخصة من المجلس الأكبر .

الباب التاسع في ضبط مدخول الدولة ومصرفها وفيه فصول ٣
الفصل ٧٩ - على وزارة المال أن تعرض على الوزير الأكبر دخل المملكة وخرجها في كل سنة ماضية وتعرض عليه دخل المملكة عن السنة القابلة بجميع البيان .

الفصل ٨٠ - على سائر الوزارات أن تعرض على الوزارة الكبرى سائر مضاربتها في العام الماضي مما قضت وتعرض عليها ما يلزمها في العام المستقبل مثله في عرم سنة ١٢٧٧ تعرض تفصيل حسابها على سنة ١٢٧٨ وما يلزمها لمصرفه سنة ١٢٧٨ .

الفصل ٨١ - على الوزارة الكبرى أن تعرض سائر الحسابات وحججها سكا تلقها من الوزارات على المجلس الأكبر مستوفى البيان ليتأمل فيها كما في
الفصل ٨٢ .

الباب العاشر في ذكر مراتب الولايات

وفيه فصل واحد

الفصل ٧٧ - المخطط السيامية في الدولة تنقسم إلى ست مراتب وهي مقيمة على المخطط العسكرية أو لما مرتبة أمير الأمراء وسادسا رتبة يينباشي وإيضاح موازاتها مقرر في قانونها .

الباب الحادي عشر في التوظفين على الإطلاق وما لهم

وما عليهم وغير ذلك وفيه فصول ٨

الفصل ٧٨ - كل واحد من أهل المملكة التونسية لم تنصلر منه جنابة تشيخ عرضة أو تنقص مروءته الإنسانية وحكم عليه بسببها من المجلس مسجن مقلد الحق في سائر منافع الوطن والدولة من المخطط والمخدم إذا كان أهلا .
الفصل ٧٩ - كل أجنبي يياشر خدمة في المملكة التونسية يجري عليه قوانينها مادام في الخدمة وكذلك إذا تخطت به نازلة صدرت منه مدا مباشرة للخدمة المذكورة ولو بعد انفصاله من الخدمة تجرى عليه الأحكام المذكورة في خصوص ذلك .

الفصل ٨٠ - كل موظف سيامي أو عسكري خدم الدولة ثلاثين سنة وخرج من الخدمة له مرتب عن تقاعده على ما يقرر في قانون مخصوص .

الفصل ٨١ - كل ذي رتبة سيامية أو عملية في الدولة لا يزول حقها إلا لذنوب ضل أو قولي بنافي الأمانة في خطه ويثبت ذلك في المجلس الأكبر فإذا تمت في المجلس برأيه فهو على منصبه ويجري على من اتهمه بإبطال العقوبة المقررة في الفصل من قانون الجنابات

الفصل ٨٢ - الجناية التي عقوبتها عقوبة تؤم البدن وتشبه المرض للعينة من مجلس الجنائيات والأحكام العرفية تقتضي العزل من الخطط .

الفصل ٨٣ - إذا استعنى موظف من خدمة الدولة يكتب طلبه ذلك ويقبل استضافته .

الفصل ٨٤ - كل موظف في الدولة وقع عليه الحكم من المجلس بالافتقال إلى غير بلد عمله أو غير عرشه أو السجن في دين ونحوه أو أداء مال عن فعل اقتضاه لا يحصى اسمه من ديوان الخدمة لهذه الاسباب .

الفصل ٨٥ - كل ذي رتبة عسكرية أو مياضية في الدولة مطلوب بما يلشأ من نصرته في خدمته بسبب خيانة أو أخذ رشوة أو مخالفة قانون مكتوب أو إفنب مكتوب بمن هو لنظره .

الباب الثاني عشر فيما لأهل المملكة التونسية من الحقوق

وما عليهم وفيه فصول ١٩

الفصل ٨٦ - كل واحد من أهل المملكة التونسية سواء ولد بالخاضرة أو غيرها من البلدان والقرى ونواجع الريان على اختلاف الأديان له من الحق أن يكون آمنا على نفسه وعرضه وماله كما هو المقتض به في عهد الأمان .

الفصل ٨٧ - جميع رعايانا على اختلاف الأديان لهم الحق في الوقوف على دوام إجراء قانون المملكة وسائر القوانين والاحكام الصادرة من الملك على مقتضى القوانين ولهم معرفة بلا حصر ولا منع والشكاية للمجلس الأكبر من عدم إجرائها ولو في حق غير الشاكي .

الفصل ٨٨ - سائر أهل المملكة على اختلاف الأديان بين يدي الحكم سواء لافضل لأحد على آخر بوجه من الوجوه يجرى بحكم هذا القانون على أعلام الناس مع أديانهم من غير نظر لفرقهم ولا لرئاسة وقت الحكم .

الفصل ٨٩ - مائتسكان المملكة لهم حق التصرف في أنفسهم وأموالهم ولا يجوز أحد منهم على فعل شيء يغير إرادته إلا الخدمة العسكرية على قانونها ولا توضع يد على كسب لأحد ماى وجه إلا لصلحة عامة كتوسعة الطريق ونحوه بشمن للمثل .

الفصل ٩٠ - سائر رعائنا على اختلاف الأديان لا يحكم على أحد منهم في جناية ثقيلة أو خفيفة شديدة أو ضيقة إلا في مجالس الحكم على مقتضى هذا القانون ولا يكون الحكم إلا بما في هذا القانون .

الفصل ٩١ - كل من وفد بالمملكة التونسية إذا بلغ عمره إلى الثانية عشر سنة يجب عليه خدمة الوطن المدة المعلومة بالخدمة العسكرية على مقتضى القانون المسمى ومن جنى بالهروب يعاقب العقاب المقرر في القانون المسمى .
الفصل ٩٢ - التونسي إذا انتقل لوطن آخر على أى وجه وبأى سبب طالت مدة منفيه أو قصرت حسب من أهل الوطن للمستقل إليه أو لم يجب ثم رجع للمملكة تونس يحسب من أهلها كما كان .

الفصل ٩٣ - التونسي إذا خرج من وطن لوطن آخر ولو بغير تصريح وله ملك بالمملكة التونسية وأراد بيعه فله ذلك بشرط أن تكون عقدة البيع في البلاد وعلى قرانيتها المسطرة وله أخذ ثمنه إلا إذا كان الخارج عليه تباعه من دين ونحوه فيبقى له الحق الثابت عليه .

الفصل ٩٤ - غير المسلم من رعيقتنا إذا انتقل لدين آخر لا يخرج من الحماية التونسية ورعايتها .

الفصل ٩٥ - كل من ملك من رعائنا على اختلاف الأديان الرجوع والمغار والشجر وغير ذلك يلزمه كل أداء مرتب عليه الآن وما يمكن أن يرتب في المستقبل على مقتضى القانون .

الفصل ٩٦ - كل من ذلك ربما أو عقار أو نحوهما كالحلوات والالزالات والمفارسات ليس له أن ينقل ملكه يبيع أو هبة أو نحوهما إلا لأحد ممن له أن يملك بالملكية ولا يمضى فله غيره .

الفصل ٩٧ - جميع رعايانا على اختلاف الأديان لهم أن يتخذوا كل صناعة أرادوها بالآلات التي تظهر لهم إلا خدمة البارود وعلبه وسائر آلات الحرب من سلاح على اختلاف أنواعه فإن ذلك يكون بأذن خاص من الدولة ولا تكون جودة الماعون وإتقانه ضرراً لمن ليس له ذلك الماعون في تلك الصناعة ولا يسوغ لأحد أن يعمل فابريكة في الحاضرة أو بلدانها وأحرار الحاضرة والبلدان إلا بأذن من مجلس البلدى في تعيين العمل بحيث تكون في موضع لا يفتح منه ضرر عام أو خاص وجميع الآلات التي تأتي من الخارج تؤدي الصمق وكل من احترف منهم بصناعة يلزمه كل أداء مرتب الآن وما يمكن أن يترتب في المستقبل .

الفصل ٩٨ - التجارة مصرية لسائر رعايانا على اختلاف الأديان من غير تمييز في سائر نتائج الملكية على اختلاف أنواعها وسائر ما يؤتى به من خارج إلى الملكية على مقتضى قوانينها وسائر أحكامها من دفع الأداء أو تولف عليها في الملكية والأداء المرتلف على إخراجها يمكن أن يوظف .

الفصل ٩٩ - إذا اقتضت مصلحة الملكية منع إخراج شيء من نتائجها أو إدخال شيء من خارج مما يضر كالمتموج الآن وهو البارود وآلات الحرب على اختلاف أنواعها والملح والدخان وغير ذلك مما تقتضى المصلحة عدم بيعه يجب على أهل الملكية العمل بما يصدر به الأمر في ذلك لا جبار للمصلحة والضرورة .

الفصل ١٠٠ - لسائر رعايانا على اختلاف الأديان نقل حيويهم وزيوتهم

وسائر سلمهم في البحر والحر على السكينة التي تظهر لهم ولا يجوز أحد منهم على نال سلعته أو دسقتها على غيره. لزوم تخصيص انما يلزم أن يكون السكينة أو الوزن المرتب على مقداره الأداء تحت نظر الأمور بذلك من الدولة.

الفصل ١٠١ - سائر الشقوق التي تأتي لسائر مراسي المملكة بقصد التجارة تدفع الأداء المرتب عليها من عرايد الرمي والوسق والتفريغ على مقدار واحد في سائر مراسي المملكة بحيث لا يكون أداؤها في مراسي أكثر من أداؤها في غيرها على ما يتقرر ويلحق بهذا القانون.

الفصل ١٠٢ - يجب لإمارة المتجر وتسهيل طريقة وأسباب نحوه أن يكون للكيال والليزان في سائر بلدان المملكة واحداً بحيث لا يكون فيها اختلاف بسائر المملكة على ما يتقرر ويلحق بهذا القانون.

الفصل ١٠٣ - الدولة لا تلزم شيئاً من دخلها على اختلاف أنواعه وإنما يكون بعض مداخنها على يد نوابها يقتضى ما يقتضى في مباشرة الوكلاء ويلحق بهذا القانون.

الفصل ١٠٤ - كل ما هو مرتب من الاداء للوظف على الأشياء لا يكون عن مين للشيء بل يكون مقداره دراهم عدا أعشار النعمة والزيت فانها من حق النصاب.

الباب الثالث عشر في رعاية احبابنا الدول الفاطميين

بالمملكة التونسية من الحقوق وما عليهم

وفيه فصول ١٠

الفصل ١٠٥ - لجميع رعايا الدول الاحباب الوافدين على المملكة التونسية والفاطميين بها الامن والامان التام في دينهم وعباداتهم.

الفصل ١٠٦ - جميع رعايا الدول الاحباب لا يقع لهم العرض في احوال دياناتهم وواجباتها ولا يجبر أحد منهم على تبديل دينه ولا يجمع من الانتقال لنسب دينه إن شاء واضافه لنسب دينه لا يخرج من جنسيته ولا ينتمى من رعايتها .

الفصل ١٠٧ - لجميع الوافدين والمقاطعين من رعايا الدول الاحباب الامان التام في انفسهم وابدانهم مثل ما لأهل المملكة بخاصة من غير فرق في شئ على ما حرر في الركن الثاني من شرح قواعد عهد الامان .

الفصل ١٠٨ - لا يجبر أحد من رعايا الدول الاحباب على الدخول في الخدمة العسكرية بسائر أنواعها ولا يجبر على شئ من الخدم في المملكة .

الفصل ١٠٩ - لجميع الوافدين والمقاطعين بالمملكة من رعايا الدول الاحباب الامان التام في أموالهم وأعراضهم ومكسبهم على اختلاف أنواعها وسبلهم مثل ما هو مؤكد مضمون لأهل المملكة من غير فرق في شئ على ما حرر في الركن الثالث والرابع من شرح قواعد عهد الامان .

الفصل ١١٠ - جميع رعايا الدول الاحباب لهم أن يمتدوا بسائر الصنائع ويطلبوا ما يظهر لهم من الآلات والوسائل على شرط أن يتقوا سائر القوانين للزينة وما يمكن أن يترتب مثل سائر أهل المملكة .

الفصل ١١١ - كل واحد من رعايا الدول الاحباب لا يسوغ له أن يحدث فيريكة لصناعة إلا في الأماكن التي يرخص فيها لذلك بعد تعيين أهل من المجلس البلدى كما هو في الفصل ٩٧ .

الفصل ١١٢ - جميع رعايا الدول الاحباب لهم التجارة في كل شئ من نتائج المملكة وفي كل شئ يؤتى به من خارجها على شرط اتباع القوانين للزينة في الاداء والتجوير المعمور على أهل المملكة بخاصة .

الفصل ١١٣ - القائمة الحادية عشر من عهد الامان اعطت الرخصة لرعايا الدول الاحباب في ملك الرج والفقار على شروط سيقع عليها الاتفاق ومن العلوم ضرورة وقوع الالتزام بمفهوم القعد المذكور ولما اصرنا ما تقتضيه السياسة في حالة دواخل المملكة تعين أنه يتيسر ترويج رعايا الدول الاحباب للملك بدواخل المملكة خفية وقوع ضرر ولاجل ذلك يصدر أمر مخصوص بصين أماكن بالخاضرة واحوازها وبلدان الشطوط واحوازها معدة يملك فيها رعايا الدول وعلى من يملك في الأماكن المذكورة أن يتبع القوانين للرية وما يمكن أن يرتب مثل سائر أهل المملكة .

الفصل ١١٤ - لما كان من الواجب للتسوية لدى الحكم بين سائر الناس على اختلاف الأديان والمقلمات وكان لرعايا احبابنا الدول مالو رعايانا من الحقوق والمنافع وجب أن يكونوا تابعين لاحكام المبالس التي جعلناها لذلك كرهايانا وقد اعطينا للجميع ضمانة كافية في انتصاب أعضاء المبالس وفي تدقيق احكام القوانين التي تصدر على مقتضاها الاحكام وفي تصديق مراتب المبالس. ولزيادة الاطمئنان جعلنا في قانون الجنائيات والاحكام المرفية أن التوازل المشورة أمام المبالس المتعلقة برعايا احبابنا الدول يحضرها قناصلهم لواحد فيسات الاتصالات تأتيا من طرفه .

(٦) صورة الفرمان الذي أرسل إلى جناب مشير تونس

للعظم بخصوص إدخال ملكته تحت سيادة الباب

العالي بامتيازات مخصوصة وذلك في ٩ شعبان سنة

١٢٨٨ الموافق ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٧١

المستور للكريم الشير القضم نظام العالم مدبر أمور المجهور بالفكر
 الناقب بتم مهمات الأنعام بالرأى للعائب محمد ببيان الدولة والإقبال مشيد
 أركان السعادة والجلال المحفوف بصنوف عواطف الملك الأعلى الرأى
 بحوس الآن الحائز الحاصل للتيشان المجيدى الشريف من رتبة الأولى مع
 التيشان المهابوى الثانى الرصع وذيرى محمد الصادق باشا أدام الله تعالى
 إجلاله أمين ليكن معلوما عند ما يصل نوقى لرفع المهابوى أنه منذ وجهت
 وأودعت من جانب سلطنتنا السنية إدارة الولاية التونسية التى هى من ممالك
 دولتنا لعلية المحروسة المتوارثة إلى عهدك ذات الياقة والأهلية كما وجهت
 ساطا إلى عهدة اسلافك لم نزل نظهر حسن السيرة والخدمة وننبى إلى طرفنا
 الملوكة الأشرى خلوص لنية والاستقامة حتى صار ذلك قريتنا لعلتنا المضى
 بالعالم فامرنا للسلطان على مقتضى التميم الرضية التى جبلت عليها هو الدوام
 فى ذلك المسلك المرضى والجد والاجتهاد فى كل ما يندى عهوانى بمطكتنا
 الشاهانية وسعادة أهاليها تبعه دولتنا لعلية ورفاهيتهم وراحتهم حتى نستديم
 بذلك استحقاق عنايتى للشاهانية واعتمادى للسلطان المذولين فى حقل أنا
 قاناً وتعرف قدر تلك العناية والاعتماد وتشكرهما ولما كان المقصود الأصلى
 والمراد القضى لسلطنتنا السنية هو ارتقاء طمأنينة الأيالة المهمة الراجعة
 لدولتنا لعلية ونمو عمرانها وتأسيس أبنية الأمن والراحة لسكانها يوماً

فيوماً وكان من البدعيات أن السلطنة العزيزة لا يجزأ ولا يؤدها صرف المهمة والصيانة العائدة إلى حقوقها الأصلية لتمام استحصال مآلها المطالب وورد الطلب المدرج بكتابك المخصوص الموجه من طرفك أخيراً إلى جناب الخلافة العلية قروته وأجبت أياً له تونس المحدودة بمحدودها القديمة المعلومة بعد ذلك بضم احتيازي الوراثة والشرايط الآتية وحيث أن مرعونا السلطاني على ما تقدم بيانه إنما هو تزايد عمران تلك المملكة الشاهانية ووفرة أهاليها وهي الآن في حالة مضايقة وتأخر في الواردات لكل من الحكومة والأهالي قد سمحت السلطنة السنية بعدم إرسال ما كان يرسل باسم معلوم من الأيالة لطرف دولتنا العلية بموجب التبعية المقررة للشرعية رجة لأهالي تلك الأيالة ولا كانت الأيالة المشار إليها من الأجزاء الممنعة لما لكانت الملوكية صدرت إرادتنا السنية بأن يكون الوالي جونس مرخصاً له في تولية المناصب الشرعية والعسكرية والملكية والمالية وهما السياسية لمن يكون متاعلاً لها وفي المزل عنها يقتضى قوانين العدل وفي إجراء للمعاملات المعلومة مع الدول الأجنبية كما كانت سابقاً فيما عدا المواد السياسية العائدة إلى حقوقنا المقدسة الملوكية ونعني بها ما كان كمقد الشروط المتعلقة بأصول سياسته والحرب وتغيير الحدود ونحوها مما يكون إجرائه واجباً إلى حقوق سلطنتنا السنية وعند حلول القدر المحصور في الولاية وتقديم العروض بطلب الفرمان الشريف من الوارث الأكبر من عائلتك لطرف سلطنتنا السنية يرسل له الفرمان الشريف مع منشور الوزارة والمشرية المهابوتى كما استمر العمل بذلك إلى الآن بشروط أن تستمر الخطة باسمنا السلطاني وتزين به السكة التي تضرب هناك علامة عليّة للارتباط بتقديم الشرعى لآيالة تونس لحقام الخلافة الجليل وأن يبقى السجق على لونه وشكله ومهما وقع حرب لسلطنتنا السنية مع أجنبي

يرسل الصكر من تلك الأباله الشاعانية بقدر الاستطاعة طبق ماجرت به
العادة القديمة في الجميع ومع تلك المواد يكون أمر الولاية بطريق الوراثة
مخصوصا بمالك على أن تبقى مائر المعاملات الارتباطية مع دولتنا العلية
بجارية مرعية كما كانت سابقا وأن تجري الإدارة الداخلية لتلك الالاباله
مطابقة لشرع الشريف وموافقة لقوانين العدل التي يقتضيا الوقت والحال
لكافة بأمير السكان في النفس والعرض والمال فاعلانا ما ذكر أصدر هذا
الفرمان الشريف الجليل القدر من ديواننا الهمايوني وأرسل موشعا أعلناه
بخطنا البيمون السلطاني فضلامه نيانا الشهانية إنما هي إصلاح حالة تلك
الالاباله المهمة وما لآل يحكم وتقوية ذلك حالا ومالا واستكمال أسباب
السعادة والزناهة والأمنه لصوتف تيجنا المستظلي بظل عدلنا السلطاني
ومأمولنا القطعي المؤكدي أن يذل من جهتك المجهود في حصول ما ذكر ثم
حيث كان تمام المحافظة على حقوق سلطتنا السنية المحقة بونس من قديم
الأزمان وعلى أمة الأهالي القاطنين بتلك الالاباله المودعة بهمة صداقتك من
حيث النفس والعرض والمال وسائر الحقوق الصومية شرائط امتياز الوراثة
الأساسية المقررة فيقتضى أن تأكد عماضتها عن تطرق الخلل دائما سرمداء
ويتباعد عن وقوع الخلل والحركة على خلافها إذا علت ذلك فلا بد أن
تعرف أنت ومن يقام في أمر الولاية بالتوارث من أعضاء عائلتك قدر مائه
الصفة العلية الشاعانية وتشكروها فعلى ذلك نسعى لتحصيل رضائ السلطاني
بالنعمه ومزيد الاهتمام بإجراء هذه الشروط المؤمسة حرد في اليوم التاسع
من شهر شعبان المعظم سنة ثمان وثمانين ومائتين وألف .

(٧) صورة للمادة التي أمضيت من حضرة دولو

محمد الصادق باشا باي مشير تونس للعظم وبين

دولة انكلورة وذلك في ١٩ جمادى الثانية سنة

١٢٩٢ الموافق ١٩ يولي « تموز » سنة ١٨٧٥

إن دولة سيادة ملكة بريطانيا وأورلادة وسيادة محمد الصادق باشا باي صاحب المملكة التونسية لما لها من الرغبة في دوام وتأكيده أحباب الخلافة والمعاملات التجارية الجارية منذ طول الزمان بينهما وبين رعابا الانقليز ورعابا تونس اتفاقا على إعادة النظر على المعاهدات المنقولة ما بها بينهما وإصلاحها فيموجب ذلك تعاقد سيادة باي تونس والمعظم ريشارد دود اسكوير صاحب البشان الكبير الاحترام المسمى الباشا نائب وقنصل جنرال بريطانيا القوض له في ذلك من دولته واتفقنا على الفصول الآتية :

الفصل الأول - لسيادة ملكة بريطانيا وأورلادة أن تعين دوق نائبها لقيام كل من يظهر لها لازما من القناصل وورش قناصل ونواب قناصل بمملكة تونس وقيمون بما يختارونه أو تختاره الدولة الانقليزية من مرامين المملكة أو بلدانها التي يظنونها أصح تقضاه أحوال سيادة ملكة بريطانيا وإعانة رعاباها .

الفصل الثاني - تقع في كل وقت معاهدة نائب وقنصل جنرال بريطانيا الموجه لسيادة الباشا بجميع علامات العظم والاکرام المعامل بها أيا كان من نواب الدول الأخرى ويسحق الامتيازات والمفااة المطاة لن ذكر وكذلك تقع معاملة القناصل والورش قناصل ونواب القناصل الانقليز القيمين بمملكة تونس بسائر علامات الاعبار والاکرام فتكون أهلهم وديارهم في الأمن

والأمان ولا جداخل أحد نيا يسهم ولا ياشرم بأى ظلم أو عدم احترام
لنظام كان أو قفلا فان وقع ذلك فعلى المتوظفين التوسيع أن يادروا بأخذ
ما يلزم من الوسائل لطالب المصداق والقصاص والوشى قناصل ونواب القناصل
يتقون حازرين الحوز العام لجميع الامتيازات والمناطة المعلقة الآن أو التى على
أن تعطى نيا بعد قناصل أو نواب قناصل الدول الأكثر تبييلا .

الفصل الثالث - نائب وقنصل جنرال بريطانيا أن يخذ مخرجين ومعامرة
وحراسا وخداما سواء كانوا من أهل البلاد أو غيرهم ويكون هؤلاء
المخرجون والسياسة والحراس والخدام برين من الخدمة العسكرية ومن دفع
الأداء الشخصى أو أداء المقصوب أو ما يشاكله من الأداءات وكذلك القناصل
والوشى قناصل ونواب القناصل المقيمون برامى مملكة تونس تحت إذن
النائب وقنصل جنرال السابق ذكره يكون لهم هذا الامتياز فبموجب ذلك
يكون لكل قنصل مترجم واحد ومفسر واحد ومساعدان وثلاثة خدام
ولكل ویش قنصل ونائب قنصل مترجم واحد ومفسر واحد وحراس
واحد وخدامان ولا يكون أحد منهم فى الخدمة العسكرية وكل من هؤلاء
الأفراد برئى من خدمة السكر والأداء الشخصى وأداء المقصوب أو ما
يشاكل ذلك من الأفعال والأداء وجميع الأمصة والمأكولات وغير ذلك من
الأشياء المبلوبة من خارج المملكة لنائب وقنصل جنرال بريطانيا أو لقنصل
أو لوشى قنصل لنصبة ولأهله لا يقع منع دخولها ولا تؤدى شيطا من الأداء
جند دخولها ، فبفسها مديرو القمرك عند قبول تذكرة مصبصة بمن ذكر
عموية على أسماء ما يريدون إدخاله على الوجه المذكور ولكن هذا الامتياز
لا يصحقه إلا من هو غير مصاطى المتجر من ذكر وإن لزم أحدا منهم السفر
إلى بلاده لأجل خدمة دولته لا ينصب أدنى تعطيل إلى سفره ولا يصرض له

له أو يلداه أو أحصه ورسوخ له السفر والرجوع مبهلا مكرما وإذا عين
أحدأ غرضه يقوم مقامه زمن مبهلا يمنع من تعيين هذا النائب ولا يمنع النائب
من إجراء وكالته .

الفصل الرابع - تكون حرية مطلقة تامة تامة للتجارة بين تلك جناب
ملكة انجلترا واراندة ومملكة تونس فيموجب ذلك لتجاوز الانقليز أو
نوابهم أو محاسنهم أن يسفروا في كل مكان من الملة سواء كان للبيع في
في الملة أو الوسخ خارجا سائر خارج مملكة تونس أو مصنوعات من غير
استثناء لينة والشارى أن يتقل مشغوا من البضائع من مكان إلى آخر من غير
أن يتداخل في ذلك عامل البلاد الكائن حو بها .

الفصل الخامس - إن جناب باى تونس عملا بالمودة للوجود في كل
زمان بين الدولتين يلتزم بحماية في كل من يأتي مملكته من الرعايا الانقليز
سواء كان للتجارة أو لتعبد النياحة فلم أن يسبحوا في أى مكان من مملكة
تونس أو يسفروا به من غير منع أو إيداه لهم فيقبلون بالاكرام والحب
والاحترام ويكونون برهين من كل خدمة عسكرية برأ كان أو بحرا ومن
الفرض للدولة غصا ومن كل أداء غير معاد وإنما تحترم مساكنهم ومغازنهم
في يتصرفونها لتعبد السكى والتجارة وكذلك تحترم جميع مكاسبهم المتقولة والتجيرة
المتقولة على اختلاف أنواعها وشروط معاهدة الماسر من أكتوبر سنة ١٨١٣
التيقده بين دولة بريطانيا وتونس في شأن الرخصة للمطاة الرعايا الانقليز بأن
يملكوا الرمح والشارى مملكة تونس ياد تصحيحها هذا كاملا بوجه خصوصى
ورعايا بريطانيا وسفنها ومجمرها تستحق جميع الاميازات والمطاة للمطاة
الآن دلتى مى أن تعطى لرعايا أى كانت من الدول وسفنها ومجمرها
وإن جناب ملكة بريطانيا تستلزم بأن تعطى لرعايا تونس وسفنها ومجمرها

كل ما يحوزه رعايا أحب الدول وستتها وتجارها من الحماية والامتيازات
في سائر ممالكها .

الفصل السادس - إن الحماية لقائمة على تعهد بها جناب الباي لرعايا الانكليز
وتجارهم القاطنين بالهالة كسلك أيضا بأحوال دينهم وعبادتهم فلم أن يتوا
كناس بعد الرخصة لهم في ذلك عند طلب نائب وقبصل جنرال بريطانيا
وأن القنوة الانكليزية المعروفة بمقبرة سان جورج وجميع المقابر الموجودة
الآن أو للسكن إيجادها تمان وتحترم كما احترمت إلى هذا الوقت .

الفصل السابع - يلزم على جناب الباي بأنه لا يمنع إدخال أى شيء كان
في الهالة مما هو ناتج في ممالك أو عمالات بريطانيا أو مصنوع فيها أى كانت
البلاد المحلوبة منه ولا يستعظم أبدا على تلك الأشياء أداء عبواز الثانية
في المائة على ثمن البضائع يقتضى تحريم تلك البضائع بحمل وصولها أو أداء
خصومياً مساوياً للآخر يلقى عليه الجانبان وأن تلك البضائع عند دفعها
الثانية في المائة على الدخول لا تدفع أيا كان من الأداء الداخل أو غيره
تونسيا كان الشاري أو أجتيا وإن لم تبع تلك البضائع في الهالة وأراد صاحبها
إخراجها في مدة عام من تاريخ دخولها يلزم التمرق أن يرجع إلى التاجر
أداء الثمانية في المائة للمستغلة عند دخول بضائفة بعد أن يأتي التاجر
بالسجج الصحيحة في دفنة ذلك الأداء وبشرط أن يلات البضائع المذكورة
وربما تلتها لم تكن فصحت وبعد انقضاء العام فالتاجر أن يخرج بضائفة من
غيره أن يطلب ترجيع الأداء القليل عليها عند دخولها ولا يستعظم التمرق
أيا كان من الأداء عليها عند وسقها وإن أراد تاجر الانكليز أو نائبه أن يقل
سله المعلقة من أداء الثانية في المائة من مكلن من الهالة إلى آخر برأ أو بمرأ
لا يلزم عليها أثناء آخر عند وسقها ولا عند حصولها بشرط أنها تكون

مصحوبة بشهادة من مدير القمارق التونسية في دفعها الثمانية في المائة ووثق الاتفاق أن يحصل أداء آخر أو زائد على دخول نتائج أو مصنوعات كلا الجانبين في مالكتها إذا لم يحصل مثله على نتائج والمصنوعات المبلوغة من بلدان للمالك الأخرى ومن نوعها .

الفصل الثامن - إن السفن الحامدة للصنوج التونسية لم ترخصة في المساحة في مالكة الجانبين ومما لهما فيكون لهم جميع الحقوق والمزايا التي لسفن البلاد ولهم أيضا أن يزولوا شيئا من وسعها وأن يركبوا جانبها من بضائع البلاد أو بلاد أخرى لتكبل وسعهم في قروض للملكين من غير أن يضطروا إلى إذن مخصوص في ذلك من عمال البلاد ومن غير دفعهم شيئا من الأداء لم ترده سفن البلاد وشروط هذا الفصل فيما عسى مساحة المستعمرات الانجليزية لا تطلق إلا لمساحة للمستعمرات التي رخصت للمساحة لسفن الأجنبية في القانون المخصوص في ذلك .

الفصل التاسع - ميادة الباي يتم بإبطال الاختصاص مع نتائج الفلاحة أو غير ذلك من الأشياء أية كانت ماعدا السفن والحلج ولزم الحوت وديباغ جلد البقر والجمال والحمل وإنما لرباطا الانجليزية أو بوابهم الذين يعيشون أو يشقون للحلج والسفن بالاذن عليهم أن يتبعوا ما على الرباط التونسية للصهرين في مدين الفصلين من القوانين ولهم أن يراخوا في أخذ لزمة الحوت ومباشرة خدمها مع الانتماء لأحكام البلاد وقوانينها .

الفصل العاشر - إذا اشترى تاجر انكليزي أو تاليه في مملكة تونس شيئا من نتائج البلاد أو مصنوعات ليحيا داخل الملة لا يخلص للتاجر المذكور أو تاليه عند اشتراء تلك البضائع أو بيعها شيئا من الأداءات زائدا على ما يخلص الرباط التونسية أو بوابهم بالمالك الانجليزية ولا يدفعون عند

بهم أو اشتراهم شيئا من ثاج بريطانيا أو مصنوعات شيئا من الحقوق والأدوات زائدا على ما يخصه الأكرتجيلا من الرعايا الانكليز ورعايا الدول المصاطون الصارة الداخلية في ذلك النوع من الثاج أو المصنوعات .

الفصل الحادى عشر - إذا اشترى تاجر انكليزى أو نائبه شيئا من ثاج عمالة تونس أو مصنوعات لوسها من المملكة سواء كان في حين للكان الثاج فيه ذلك أو في انتقاله من مكان إلى آخر وهو خالص في الأداء الواجب للعرفه بالشعر والقانون والمصنوعات ونحوها مما يجب دفعه عند السراح لا تؤدى تلك البضاعة في مراس وسفها إلا القموق الواجب الوسق والمصاريف اللازمة للشهود والكيالة بمقتضى قوانين البلاد .

الفصل الثانى عشر - إن وقت مخالفة بين القموق والتاجر في شأن تقوم ما أجبه من البضائع والملح إلى عمالة تونس فالتاجر أن يؤدى الأداء اللازم من عين السلعة على وجه العدل والإنصاف فان لم يرد للتاجر أو لم يقدر أن يصرف بالرخصة المذكورة فقموق أن يشتري تلك البضائع على ما يشومه التاجر بزيادة خمسة في المائة فان لم يكف هذا الوجهان لقطع النزاع ينصب سيادة الباي قسلا ونائب قسلا بجزال بريطانيا فيصلا آخر من جانبها كلاما من أهل المير فان اختطف راجها بينا فيصلا ثالثا من المير يحكم بينهما حكما قاطعا .

الفصل الثالث عشر - ان جناب الباي لما له من الرغبة في إتمام القلاحة يلزم بأن يشرح المخول للملكة من غير أداء القموق أو غير ذلك من الامانات الداخلية آلات الحرث والماكنات والمواب والانعام المجلوبة لاصلاح أهل دواب البلاد وذلك بعد أن يصفق أن تلك الآلات والماكنات

والدواب والأنعام مجلوبة للخدمة الشخصية وليس للتجارة فإن كانت للتجارة
فقد أدى أداء الثمانية في المائة للقروض على المخول لا غير .

الفصل الرابع عشر - إن لم يجلب قبح أو شعر أو قطانية للمملكة لجلب
السنة أو لغير ذلك من الأسباب والعياد بأنه فذلك التمتع والشعر والقطانية
لا يؤدي شيئا من الأداء عند دخوله إلا خمسة أرباع الريال على الشعر وما عدا
الثلاثة أشياء السابق ذكرها فجميع المكولات المجلوبة كالأرز والحب والبقول
وغيره من المتناقص تؤدي أداء الثمانية في المائة لا أكثر عند دخولها ولكن
يسوغ التاجر أو لتأجير مع ذلك بالتصميل أو على ما شاءه من الوجوه من
غير خلاص شيء آخر من الأداء .

الفصل الخامس عشر - إن التفتق بين الجانبين أن للدولة التونسية حقا
بأن تمنع دخول البارود في العمالة إلا إذا طلب تصميل بحال بريطانيا سراها
خصوصيا في ذلك فعل الدولة أن تعطيه له إن لم يكن ذلك مانع مجرى ويؤدي
عند دخوله أداء لا يتجاوز الثمانية في المائة ويكون تحت الشروط الآتية :
الأول لا تمنح الرعايا الاقلية مقدراً من البارود يتجاوز للقدار المربى في
قوانين البلاد التي لا تأتي سفينة اقلية موسومة بالبارود في إحدى مراسي
العمالة عليها أن ترسى في مكان مخصوص يمينه عمال البلاد ويبحث ذلك
البارود تحت نظر هؤلاء العمال لمخازن أو أماكن مخصصة تبنيها الدولة
لا يدخل فيها أصحاب البارود إلا بما يلزم من الاحتفاظ هذا وأما البارود
المجلب في العمالة خلافا للنسب الواقع من الدولة أو من غير السراخ المذكور
أجله يصور الدولة الاستيلاء عليه ما عدا للتقدير اليسيرة من البارود المجلب
لاستعمال خصوصي بقصد العمادة فهي غير داخلة تحت شروط هذا الفصل
والمدافع والسلاح والاعدادات الحربية وكذلك الموارى والمخاطيف

وحال السفن تدخل من غير أداء بشرط أن تنزل في المراسي المرخص فيها
للملاحة وكذا يلزم في خصوص تنزل المدافع استئذان الدولة .

الفصل السادس عشر - لرعايا الجانبين أن يركبوا في ممالك بعضها
شركات الملاحة والبنوك والصنائع سواء كان على وجه الشراكة أو بالحصص
أو غيره من الوجوه وسواء كان بينهم وبين رعايا تونس أو بينهم وبين رعايا
دولة أخرى هذا بشرط أن يكون قصد تلك الجمعيات مآثرا يقتضى قوانين
الملكية التي يحدث فيها ذلك وتكون دائما تحت قوانين الملكية للمركبة فيها
الجمعية والفقهاء الأجانب الجانبين أنه لا يقع تركيب كيانات من التي لها
حصص للعامل المعروفة بحيث يصحك كيانها ولا كيانات غير مسلمة (أي
انومي) من غير سراح دولة البلاد التي يراد تركيب الكيانية المذكورة فيها .

الفصل السابع عشر - إن الرعايا الانكليزية والرعايا التونسية لهم أن
يحتفروا بآثار الحرف والصنائع في ممالك بعضها وأن يركبوا معتمات
وفركات ويدخلوا ماكينات تصحر بالبخر أو غيره من غير أن يضطروا
إلى شيء من الرسوم أو يدفعوا شيئا من الأداء أكثر أو غير ما ترتب بقوانين
البلاد وقوانين المجلس البلدي أو ما تدفعه أهل البلاد أنفسهم والمحقق أن
المعتمات وحفظاتها لا كانت من الملك الغير المقبول فانها تابعة لشروط
معاهدة مؤتمر من أكتوبر سنة ١٨٦٣ (ثلاث وسبعين وثمانمائة وألف)
الافرنجي المرخص فيها لرعايا الانكليز كسب الرخ والفار بمملكة تونس .

الفصل الثامن عشر - لا يلزم شقوف الانكليز أداء شيء من أداءات
المرسى أو رئاسة أو قنار أو كرتلية ما لم تؤد الشقوف التونسية أو شقوف
أحب الدول وإن كان دخل شقوف انكليزي مرسى تونسية لشدة البحر وسافر
بعد ذلك لا يلزمه دفع تلك الأداءات إلا اجرة القلوط إن احتاج له فان دخل

شقت انقليزي مرسى تونسبة لتصفد أخذ الماء أو اشتراء اللوثة لا يدفع إلا
جائبا لا يجوز التصرف من أداءات المرسى والرئاسة والقنار والكونتية وغيره
من الأداءات المعتادة في تلك المرسى وكذلك إذا دخل شقت تونس مرسى
انقليزية لا يدفع إلا أداءات المرسى والكونتية وما يشاكلها من الأداءات
ما يدفعها الشقوق الانقليزية .

الفصل التاسع عشر - رؤساء الشقوق البحرية الحاملة للسلح لا تدخل في
المهالة بطون القموق نسخة صحيحة من جريدة البضائع عند وصولهم للمرسى
الموجود اليها .

الفصل العشرون - إذا وقع الظفر بأحد من الرعايا الانقليزية في أدخاله
سلحا للمملكة بالكترة من أى نوع كانت أو عند اخراجه من المهالة بضائع
من أى نوع كانت من نتائج تونس من غير سراح من القموق فإن الخزية
التونسية أن تسعى على تلك السلح ولكن يتخير تحرير تقريره فيما يدعى عليه
بالكترة عند الاستيلاء عليها فيعرض هذا التقرير على الولاة للتصليح الانقليزية
ولا يمكن الاستيلاء على السلح يدعى بالكترة إلا إذا تمت بالجهة استعمال القموق
في اخراجها أو ادخالها والمضى على أن الشقوق الانقليزية الحاملة للصنوج
الانقليزي عليهم أن يتبعوا قوانين المرسى التي يكونون بها وأن تلك الشقوق
والزوارق والقلاكل وما يشاكل ذلك من مراكب البحر لا تتصلل لخزن
البضائع فيها وأنه لا تمكث واحدة منهم في أحد مرسى المملكة مدة تتجاوز
الثانية أشهر عليها أن تشرح أسباب اتاحتها للتصليح الانقليزي ولعمل البلاد
لا يطلبون منها ذلك فإن لم يكن هذا البيان مرضيا يسوغ القموق بموافقة
تأهيد وتتصلل بجزال بريطانيا أن يعمل حساما على السفينة قطعا لأسباب الضرر
فتكون معاريف العساس على السفينة .

الفصل الحادي عشر والعشرون - إذا أرادت رعايا الانقليز أن يوسقوا سلعة سنية أو يتزولوا منها فلم أن يستعملوا فذلك القموق وإذا استعملوها فليعلم أن يذوقوا له الأجر المتحد لفلاتكم كما أن لهم أن يباشروا تنزيل سلعتهم بغير واسطة القموق ومن يريد من التجار من الرعايا المذكورين أن يباشروا تنزيل سلعة بغير واسطة القموق كما ذكر ضليح أن يعلم بذلك إدارة القموق كتابة ويصدق في كتابه بأن يحضر بضه أو بوكيل عنه عند تقديم كل فابور أو سنية يكون له بها بضائع ليأثر تنزيلها فان تغييب فقموق أن يهبط سلعة ويحصل هذه ذلك كما كانت إلى الآن وذلك فيما عدا الأمور العادية وعلى كل حال فلا يسوغ بوجه توجيه الطلب على القموق يدعى أنه يباشروا تهبط سلعة لاحق له في تهبطها حيث أن التهبط متوط براءة رئيس المركب لا براءة القموق وكل من يريد أن يباشروا تهبط سلعة فمن قدم مطلبه للقموق كتابة عليه أن يأخذ حارسا من حراس القموق ليوجهه مع المركب ويرجع مع القموق ومغزوف ذلك المستخدم على التاجر .

الفصل الثاني والعشرون - كلما تمنع الدولة التونسية ومق القمع والشعير والبقر وغير ذلك من خاتج البلاد منها وقتيا لا يحرق الفصل بهذا المنع إلا بعد انقضاء ثلاثة أشهر من تاريخ الاعلام الرسمي وما يطلق إلا على الأشياء المسماة بالأمر على التضمن المنع .

الفصل الثالث والعشرون - لا يحرق أحد رعايا الانقليز أو يحرق الدولة الانجليزية على دفع دين على رجل آخر من أمته بجمالة تونسى إلا إذا كان ضمن المدين بحجة صحيحة وكذلك لا يحرق أحد رعايا الانقليز على بيع ثوبه أو انشائه شيء منه غير رضاه العام وما يسلّم البائع للتأري إلا ما يباعه له من السلع برضاه العام ولا يدعى التأري حق على السلع أو الأمتعة الباقية من النوع المباع له وكذلك

لا يجوز أحد رعيا تونس بمالك بريطانيا أن يدفع دينا على رجل آخر من
امت إلا إذا ضمن فيه بحجة صحيحة .

الفصل الرابع والعشرون - سائر الجنايات التي تقع فيها والمشتكى به
من رعيا الانكليز وسائر التوازل والمصالح العرفية الواقعة بين رعيا الانكليز
دون غيرهم لا يحكم فيها إلا نائب وقضيل جزال بريطانيا أو قس قنصل
أو غيرهما من القوطين الانكليز فما لأحد التدخل فيها ولا ترع إلا للمعالي
الانكليزية وسائر التوازل والمصالح العرفية بين رعيا الانكليز وغيرهم من
الرعيا الاجانب يكون قضيلها يجالس للقاضل الاجانب يقتض المصلحة
للسوكة إلى الآن أو الطريقة التي بينها القاضل المذكورون من غير تدخل
الدولة التونسية .

الفصل الخامس والعشرون - إذا وقعت مازعة بين أحد من رعيا الانكليز
وأحد من رعيا تونس سواء كانت في أحوال البحر أو الأمور العرفية
وسواء كان الانكليزي طالباً أو مطلوباً هذا الجنايات والجرائم يكون قضيلها
من حضرة الباي أو توابه بمحض الفصل الجزال أو الفصل الانكليزي
ومتواتره ووقع الاتفاق أيضاً إذا حدث صورة أخرى في الحكم غير ما ذكر
وجرى الفصل بها الآن أو في المستقبل في معاملة أي جنس كان كان الانطاع
بذلك يكون لراعيا الانكليز أيضا من غير استثناء عندما تطلب دولة انكلزة
ذلك ، وللمفق أنه إذا تركب في أي زمان كان بجائس خطية بتونس
بموافقة دولة بريطانيا ورضاهم ضيفه جميع التوازل والمصالح العرفية والتجارية
الواقعة بين رعيا الانكليز ورعيا تونس ترع إلى تلك الجائس المتعلقة بملكو
القوانين الواهم الاتفاق عليها حيث لا من الجائس المتصدين .

الفصل السادس والعشرون - مباشرة الردع على الجنايات والجرائم إذا

وتعنت من الرعايا الانكليز في المملكة التونسية ، وكذلك الزجر على مخالفة قانون من القوانين السياسية أو غير ذلك من الاحكام فان القنصل جنرال أو القنصل في الذي يحول ذلك وكذلك تعاض من أجرم منهم يجر به القنصل بموافقة حضرة الباي وإذا هرب يجرم من سجن القنصلات وغيره فان القنصل أو قنصل جنرال لا يطلب به على أي حال كان .

القنصل السابع والعشرون - كل توصيل أو إبراء يرضه أحد رعايا الانكليز إلى مجلس مضمونها أنه خالص من دين عليه لأحد رعايا تونس لا يعتبر صحيحاً إلا بعد أن يوضح الانكليزي أن تلك الحجة بخط التونسي أو عينية منه أو بحرة من جدول البلاد مصدقاً عليها من الشيخ القاضي أو عامل المكان وكذلك لا يصح توصيل ولا إبراء يرضه أحد من رعايا تونس مضمونة خلاص دين عليه إلى أحد رعايا الانكليز إلا أن يبين أن تلك الحجة بخط الانكليزي أو باعته أو على جدول البلاد ومصدقاً عليها من قنصله أو ملاحظه إن لم يعرف الكتابة مصدقاً عليها من قنصله .

القنصل الثامن والعشرون - إذا تبين على أحد رعايا تونس بالمجالس التونسية أنه شهد شهادة كاذبة على أحد من رعايا الانكليز ضد الدولة التونسية معاقبه يقتضى قوانين البلاد ، وكذلك كلما شهد أحد رعايا الانكليز شهادة باطلة كاذبة على أحد رعايا تونس ، فعلى نائب وقنصل جنرال انقلرة أن ياتيه حسيباً هو مقرر بقوانين بريطانيا .

القنصل التاسع والعشرون - إذا اضطر في أي وقت كان نائب وقنصل جنرال بريطانيا أو قنصل أو ویش قنصل أو نائب قنصل إلى إمانة عاكر أو حرس أو فلاك مسلحة أو غير ذلك من أوجه الإعاقة للقبض على بعض الرعايا الانكليزية أو منه خارجاً ضد الدولة أن تسلب تلك الإعاقة شرط أنه يدفع

ماتدفعه الرعايا التونسية من المعاريف في مثل هذه التوازل .
 الفصل الثلاثون - إذا تكسر أو شحط أحد شقوق مملكة بريطانيا أو
 رعاياها على أحد سواحل مملكة تونس ، فعلى عمال ذلك الموضع أن يساعدوا
 الرئيس ويسرحوه على اتخاذ ما يراه من الوسائل ، وعظيم المبادرة في حمايته
 وإعادته على جميع احتياجاته حسباً تقتضيه اللذة وعظيم أن يحضروا حالاً
 جميع ما يكون لازماً من الوسائل لحماية البحرية والساحل أو كل ما يمكن أن
 يستخلص من بضائع وكوائد وغير ذلك وقت التكسر أو بعده ويأيدوا
 بأعلام أقرب قنصل إنجليزي في هذا الحادث فيسلمون في جميع البضائع والكوائد
 والأوراق والأشياء من غير استثناء ثم قد أخذت من السفينة وسلمت من
 القربى ويصلون الرئيس والبحرية كل ما يحتاجون إليه من المؤن والمالكولات
 فيدفع لهم ثمن ذلك فلاحاتهم وحسن سيرتهم في حمايته مافي السفينة أو جانب
 من ونجاة وتسلمه إلى قنصلات بريطانيا يكون لهم حق على مقدار من الجزاء
 يجبه قنصل الجزائر بريطانيا وأكبر متولف الدولة بالمسكن والرئيس السفينة
 للكرسة والبحرية أن يوجهوا أينما شاءوا وفي أي حين يظهر لهم من غير
 تعرض أحد لهم ، وكذلك شقوق سيادة الباى أو رعاياه تكون لهم في
 مملكة بريطانيا كل ما يطل الشقوق الانجليزية من الحماية والامانة ولا
 يدقون من الجزاء للوظف ان أنهى الشقق إلا ما تعطيه الشقوق الانجليزية
 في مثل ذلك .

الفصل الحادي والثلاثون - إن تكسرت سفينة إنجليزية أو شحطت أو قتل
 أهل البلاد بحرية تلك السفينة لاسمح الله أو جانيا منهم أو قبضوا على جميع
 وسعها أو بسبه أو مرقوه نلزم الدولة التونسية باتخاذ أقرب وسائل القبض على
 المارق وتشديد العقاب عليهم حسباً تقتضيه جرميتهم وتلزم أيضاً الدولة المذكورة
 وبذل أكثر جهدها في البحث عن الأشياء السرقة وترجيئها إلى أربابها وإن

كانت الدولة المذكورة تسمى الآن أو سوف تسمى إلى دوماً الجنس الأكثر
تجسلاً شيئاً على وجه الخصوص الضرر اللاحق للأشخاص أو الأشياء في
مثل هذا الحادث أو قيمته فيكون ذلك واجبا أيضا لرعايا جناب ملكة
برطانية .

الفصل الثاني والثلاثون - قد وقع الاتفاق بأنه لو هرب أحد بمهاجمة شقوف
ملكته برطانيا الحربية أو التجارية من أى أمة كان وهو مكتسب على جريدة
بحرية ذلك الشقوف فاقتم المهرب في إحدى مراسي المملكة فعلى عمال ذلك
المرسى أو الوطن أن يذبلوا جميع جهدم القبض على المهرب إن طلب منهم
ذلك أو إلى الانقضاء ، وكذلك إن هرب أحد بحرية شقوف سيادة الباي
ليس في حاله الملكية فيحكم في إحدى مراسي مملكة برطانيا ، فعلى عماله
تلك المرسى بذل جميع جهدم القبض على المهرب عند طلب ذلك منهم من
طرف البصيرال التونسي أو الرئيس أو غورم من الولاية التونسية ولا يسوغ لمن
كان أن يحبس المهربين المذكورين أو يخفيهم .

الفصل الثالث والثلاثون - إن الشقوف الحربية التي للملكة برطانيا والشقوف
التي لسيادة الباي لم الرخصة لتجارة بأن يصعدوا مراسي بعضها للاغتسال
والتنظيف وإصلاح ما يرم إصلاحه وأن يشقوا أنواع جميع الآلات على
اختلاف أنواعها ميتة كانت أو حية بمجرد دفع ثمنها لمباحبيها على قيمة السوق
من غير أداء شيء للتمرق وقد وقع أيضا الاتفاق أن كلما يأتي أحد شقوف
ملكته برطانيا الحربية يمرى تونس بدفع إحدى وعشرين مدغفا فيدفع لهم
من قلعة حلق الوادي أو من الشقوف التونسية أحد وعشرون مدغفا لإكراما
للراية الانكليزية طبق ما يثبت به العادة القديمة .

الفصل الرابع والثلاثون - دولة ملكة برطانيا وارلادة عملا بالمودة
والصافية المرجوة في كل زمان يتها وبين دولة جناب باي تونس عهد بأن

السفن الحربية ووسمها قبل في مراسي بريطانيا كما قبل السفن الانجليزية ووسمها من غير اختلاف .

الفصل الخامس والثلاثون - أن سفن الانجليز التي تأتي لأحد مراسي مملكة تونس بقصد التجارة أو لأجل شدة البحر لإصلاح ما بها من الضرر لا تجبر على تنزيل وسفها أو جانب من وسفها ولا أن تقهر على توبيخها أو أن قبل ركابا من غير إرادتها الخاصة ولكن تكترم وتساقر من غير تطيل ولا اعتراض أحد لما كان لهم تنزيل وسفها أو جانب من لأجل إصلاح السفينة فلم أن يركبوا ذلك الوسق من غير دفع أى كان من الأداء والأشغال وكذلك السفن الحربية تكون لما هذه المعاملة الحسنة بمراسي ممالك بريطانيا .

الفصل السادس والثلاثون - إن توفى أحد رعايا الانجليز في أحد بلدان مملكة تونس أو أوطانها لا يسوغ لأى عامل أو غيره من الموظفين التونسية باى علة كانت أن أن يتولى على كسب الميت أو يتصرف فيه أو يتدخل فى شؤونه على أى وجه فأما لورثاء الميت أو لفصل الانجليز أن يتولوا على ذلك الكسب على اختلاف أنواعه من غير تعرض من طرف العامل أو غيره من موظفى الدولة لكن أن توفى أحد رعايا الانجليز فى بلد ليس به فصل انجليز أو على سفر فعلى حكام البلد أو للكلن الذى توفى فيه والملاحة هذه أن يحتفظوا كمية وماله فيحررون فيها جرئمة بالعدالة ويحتون خلا تلك الجرئمة لأقرب حامل يديها فصل انجليز وإن توفى أحد رعايا الانجليز وعليه دين لأحد من الأعالى فعلى الفصل جفرال أو نائبه أن يخلصه فيما يمتدحه من غلاف الميت بالوسائل الشرعية وكذلك ان كانت له دياليم على أحد من الأعالى فعلى العامل التونسي أو من له النظر فى ذلك أن يجبر للدين على دفع ما عليه لفصل جفرال أو نائبه فى ذمة ونة المتوفى .

١٠ الفصل السابع والثلاثون - أن الدولة الانكليزية وجناب الباي لا لها من العلم والاحبار لحقوق الانسانية وعملها بما رزقته للملكان بفضل الله تعالى من حرية الاحكام والقوانين قد يصاحدان يذل جميع جهدهما لاعاء العبودية تحترم الدولة الانكليزية من جانبها بأن لا تنكر في التأكيد على أحيائها الدول بقطع أسباب تلك التجارة ولاعطاء الحرية المبد ومن الجانب الآخر يلحزم سيادة الباي بأن يسمي ليكون للشور المؤرخ بشهر محرم سنة ١٢٦١ (اثنين وعشرين وماثنين وألف) البطل العبودية في المملكة نافذا ومصولا به وأن يذل جهده في البحث من من يخالف ذلك الشور بمملكته وبما فيه .

١١ الفصل الثامن والثلاثون - الدولة الانكليزية وسيادة الباي يصحدان في عمل كل ما في قدرتهما لاعاء النقص في البحر ويصد سيادة الباي بأن يقتضى ويوجب كل من يصاحبه تلك الحرية بداخل الهبة أو يشطوطها وأن يسمي الدولة الانكليزية في ذلك .

١٢ الفصل التاسع والثلاثون - أن القوم من زمن الحرب مسمى من الآن قمعاعدا ولما كان لسيادة الباي رغبة في إبقاء احتزال الهالة التونسية تواقي الممانين على أن لو وقع حرب لا يرخص لأعداء سيادة ملكة انجلترا بأن يجهزوا شقوةا تلخص على الشقوق الانكليزية مراسي المملكة ولأن يخرجوا من مراسي المملكة بقصد الاستيلاء على شقوق وبضائع الرعايا الانكليز وقد وقع الاتفاق أيضا بأن على جناب الباي أن لا يسمح أن يباع بمملكة تونس أيا كانت من التناثم التي للفرقة المتصارين وأن ملكة بريطانيا تصد بسلوك عبودية هذا الاحتزال في أوقات حرب فيما يمس شقوق المملكة التونسية في جميع مراسي بريطانيا .

١٣ الفصل الأربعون - لتكون الباتين لفرصة فيما بعد بأن يراضيا على ما يظهر لها من الأمور المؤدية إلى زيادة المودة بينهما والراغبة إلى زيادة

صلاح حال رعاياها قد وقع الاتفاق بأنه عند انخفاض أعراف بعد تاريخ هذه
المعاهدة لكلا الجانبين التخصيم أن يطلب من الآخر إعادة النظر عليها ولكن
مادام لم يتم إعادة النظر بين الجانبين ولم تنقذ معاهدة جديدة فيجري العمل
بمقتضاها تبقى هذه المعاهدة صحيحة عامة القوة والعمل .

الفصل الحادى والأربعون - المفق أن إذا وقع شك فيما بين تصوي أحد
شروط هذه المعاهدة أو كيفية تطبيقه يكون تفسيرها في عمالة تونس على
الوجه الأتمع للرعايا الانكليز وفي مالكة بريطانيا على الوجه الأتمع للرعايا
الفرنسية وليس من قصد الفصول السابقة طلب أكثر مما يتبع من معنى
ألفاظها الصريح ولا منع المصلحة التونسية من استعمال حقوقها على الاشارة
الداخلية ما لم يتخالف استعمال تلك الحقوق والامتيازات للسلطة للرعاية
الانكليز والتجارة الانكليزية بمقتضى الفصول المخررة .

الفصل الثانى والأربعون - أن شروط هذه المعاهدة يجرى عليها العمل
حالا عوضا عن شروط جميع المعاهدات المتقدمة سابقا بين دولة بريطانيا
والمملكة التونسية ماعدا معاهدة العاشر من اكتوبر سنة ١٨٦٣ (علاشوسمين
وتماجة وألف صبيحة) الموقى اليها في الفصل السابع عشر التي تمسكت
وتصبحت هنا . حررت ثلاث نسخ أصلية من هذه الشروط البركة بين
اللاتين والأربعين شرطا ومقدمها المخرير جميع ذلك بالتس والإربعين دولة
المتقدمة على هذه ليقع تصحيحها من الطرفين ويجرى بها على ما نصبت من
الأحكام للعرفاة البيان الواضحة لعيان القاضية بدوام المحبة وتأيدتها وبقاء
المواصلة وتخليدها وذلك يوم الاثنين السادس عشر من جهادى ثمانية سنة
البتين وتسعين ومائتين وألف الموافق اليوم التاسع عشر من يولييه الإفرنجى
سنة خمس وسبعين وتماجة وألف صبيحة بسراية حلقى الوادى (١)

(٨) معاهدة باردو

١٨٨١

لئن دولة الجمهورية الافرنسية ودولة سمو باي تونس لما كان غرضها أن يمتد إلى الأبد حدوث نزاع قليل كالتى حصلت أخيراً على حدود الدولتين بسواحل المملكة التونسية وأن يحكما علاقات ودايمهما القديم وروابط حسن الجوار ، قد اتفقا على عقد معاهدة من شأنها تحقيق مصالح كلا الجانبين السامعين للمصالحتين ، وبناء على ذلك فإن نخامة رئيس الجمهورية الافرنسية قد عين جناب الجنرال بريار نائبا مفوضا من طرفه ، فاتفق جنابه مع سمو الباي المظم على البنود الآتية :-

البند الأول : ان معاهدة المصالح والمودة والتجارة وجميع المعاهدات الأخرى الآن بين الجمهورية الافرنسية وسمو باي تونس قد وقع تأكيدها وتديدها البند الثاني : لأجل تسهيل القيام بالأجراء اتفقا بحكم على دولة الجمهورية الافرنسية اتخاذها الوسول إلى القرض الذى يقصده الجانبان المايلان للتصافدان فقد رضى سمو باي تونس بأن تحتل القوات الافرنسية العسكرية بالمراكز التى تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل ، ويزول هذا الاحتلال عندما تنقضى السلطان : الافرنسية والتونسية وهرقان مصا بأن الإدارة المحلية قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتباب الأمن .

البند الثالث : تصهد دولة الجمهورية الافرنسية يئذل مساعدتها المستمرة لسمو الباي وحاجه من كل خطر يمكن أن يهدد ذاته أو عائلته أو يبعث بأمن مملكته .

التبرير الرابع : يقصين الدولة الافرنسية تنفيذ جميع المعاهدات المتوقعة بين الدولة التونسية ومختلفة الدول الأوروبية .

البند الخامس : يمثل الدولة الافرنسية لدى سمو الباي وزير مقيم عام تكون وطيفته السهر على تنفيذ هذه المعاهدة ويكون هو الواسطة بين الدولة الافرنسية وبين السلطات التونسية في جميع القضايا التي تهم الجانبين .

البند السادس : يكلف الممثلون الدبلوماسيون والمتمصلون لفرانسة في البلاد الأجنبية بحماية رعايا المملكة التونسية ومعالجتها وفق مقابل ذلك يلتزم سمو الباي بأن لا يعقد أى عقد نئى صيغة دولية من دون اعلام الدولة الافرنسية والحصول على موافقتها مقدما .

البند السابع : تحتفظ دولة الجمهورية الافرنسية ودولة سمو الباي لنفسها بحق الاتفاق على وضع نظام مالي بالمملكة التونسية من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائي المملكة .

البند الثامن : تفرض غرامة حرية على التبادل العامية بالحدود والسواحل وتحدد قيمة هذه الترامة وطرق جبايتها باتفاق يعقد فيما بعد وتكون حكومة الباي هي المسؤولة عن تنفيذ هذا الاتفاق .

البند التاسع : لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الافرنسية بالقطر الجزائري من تهريب الأسلحة والقنائر فان دولة سمو الباي تتعهد بأن تمنح قطعا لاستمال السلاح والقنائر الحربية لجزيرة جربة وحرى قابس والراسى الأخرى بالمملكة التونسية .

البند العاشر : سيقع عرض هذه المعاهدة على دولة الجمهورية الافرنسية للمصادقة عليها وتسلم الوثيقة المصدق عليها بذلك لسمو باي تونس في أقرب وقت ممكن .

وكتب في باردو في ١٧ يونيو ١٨٨١

محمد الصادق باي الجنرال بريان

(٩) إتفاقية المرسى

١٨٨٣

لما كانت عناية سمو الباي العظيم متجهة إلى تصحيح الأحوال الداخلية بالملكة التونسية وفقا لأحكام المعاهدة المبرمة في الثاني عشر من مايو سنة ١٨٨١ ، وكانت حكومة الجمهورية الافرنسية راغبة تمام الرغبة في تحقيق أغراض سموه توفيقا لعمى المودة بين القاطنين للساكنين اتفق الطرفان على عقد اتفاق لتحقيق هذا الغرض واعتمد رئيس الجمهورية الافرنسية في ذلك مسيو جيو بولس كامبون .

البند الأول : لما كان غرض سمو الباي العظيم أن يسهل للحكومة الافرنسية اتمام حاجتها تكفل بادخال الاصلاحات الادارية والعديلية والمالية التي ترضي الحكومة المشار اليها فائدة من إدخالها .

البند الثاني : تضمن الحكومة الافرنسية قرضا يعقده سمو الباي لتحويل أو لدفع الدين المجمع البالغ ١٢٥ مليون فرنك والدين السائر لا يمكن أن يتجاوز ١٧٥ مليون فرنك ، ولكنها هي التي تختار الزمن والشروط الموافقة لذلك وقد تعهد سمو الباي العظيم بأن لا يعقد قرضا في المستقبل لحساب المملكة التونسية دون إذن سابق من الحكومة الافرنسية .

البند الثالث : يخصص لسمو الباي العظيم من مداخيل المملكة

أولا : البالغ اللازم للقيام بواجبات القرض الذي ضمنه قرائته .

ثانيا : مخصصات لسمو الباي وقدرها مليون من الريالات التونسية أي

١٠٠.٠٠٠ قوتك وما فضل من ذلك يبي مصاريف إدارة المملكة ودفع مصاريف الحماية .

البند الرابع : هذه الاتفاقية مؤكدة ومكتملة للمعاهدة الموقعة في ٢٢ مايو سنة ١٨٨١ فيما يحتاج منها أمر التأكيد والتكميل ، ولا تخضع بها الأنظمة التي سبق وضعها فيما يتعلق بتقرير الترامة الحرة .

البند الخامس : تعرض هذه الاتفاقية على الحكومة الأقرتية للمصادقة عليها وتسليم وثيقة التصديق إلى سمو الإاي المعظم في أقرب وقت ممكن ، وإذنا بصحة ما تقدم حررت هذه الاتفاقية وختمها الموقعان بخمسيتها .

وكتب بالمرس في ٨ يونيو سنة ١٨٨٣

علی بابا یونس کا بیون

(١٠) الإحاطة الفرنسي الانجليزي في ٨ أبريل سنة ١٩٠٤

التمريض الخاصة بعمر والمغرب

للمادة الأولى

نظن حكومة صاحب الجلالة البريطانية أنها لاتنوي تغيير وضعية مصر السياسية وتعلن حكومة الجمهورية الفرنسية من جانبها ، أنها لن تتدخل معامى بريطانيا العظمى فى مصر بطلب تحديد وقت معين لإنهاء الاحتلال البريطانى أو أى طلب آخر وبأنها توافق على مسودة مشروع الارادة الخديوية للضامنة الضافات للتجيرة ضرورية لحماية جامل السندات المصرية ، والرفقة بهذه الاشاقية وذلك من مذهبها رسميا فقط . لاعمكى تعديل هذه الارادة

بأى شكل من الأشكال بدون موازنة الدول الواقعة على جيشاق لندن في سنة ١٨٨٥ .

إن وظيفة مدير الآثار العام في مصر مضى عليها أن تستمر كما كانت عليه في الماضي بأن تمتد إلى خبر فرنسي وبأن تبقى المدارس الفرنسية متمتعة بالحرية كما كانت تتمتع بها في الماضي .

الفقرة الثانية

تعلن الحكومة الفرنسية أنها لا تنوى تغيير وضعية المغرب السياسية، وتعترف بحكومة صاحب الجلالة البريطانية أنها تملك آمالاً على فرنسا نظراً لجوارها، ممتلكاتها للأراضي المغربية مساقطوية، أن تسهر على أمن البلاد وأن تقدم لها كامل مساعدتها فيما تحتاج اليه من إصلاحات إدارية وإقتصادية وعسكرية وتعلن أنها لن تعرق الإجراءات الفرنسية التي تهدف إلى تحقيق هذه الغاية على شرط أن قدح حقوق بريطانيا العظمى المستمدة من المعاهدات واللوائح والأعراف الدولية على حالها بما في ذلك حق التجارة البحرية في المرافئ المغربية الممنوحة السفن البريطانية منذ سنة ١٩٠٩ .

الفقرة الثالثة

ستحترم حكومة صاحب الجلالة البريطانية، من جانبها، الحقوق التي تتمتع بها فرنسا في مصر بفضل المعاهدات واللوائح والأعراف الدولية بما في ذلك حق التجارة البحرية في اللوان، للمصرية الممنوحة السفن الفرنسية .

الفقرة الرابعة

إن الحكومة، نظراً لارتباطها التكاملي بمبدأ التجارة الحرة في كلا البلدين، مصر والمغرب، تعلن أنهما لن يتجديا أى تمييز في فرض

الضرائب الجركية أو الضرائب الأخرى أو في فرض رسوم النقل بالسكك الحديدية .

ستمتع تجارة المرور الحر (الترانزيت) لسكك الدولتين مع الغرب ومصر
بعض المعاملة التي تعامل بها في الممتلكات الفرنسية والبريطانية في افريقية .
إن اتفاقا بين الحكومتين يسوى أوضاع مثل هذا المرور الحر
(الترانزيت) وسيعين نقاط المخول .

ستكون هذه الاتفاقية للتبادة نافذة للقول لمدة ثلاثين سنة إلا إذا عبر
عنا عدم الرضى عن أى بند قبل سنة على أقل تقدير فانها ستعتمد في كل مرة
لفترة خمس سنوات .

على كل تحتفظ حكومة الجمهورية الفرنسية بحقها في الغرب كما تحتفظ
حكومة صاحب الجلالة البريطانية بحقها في مصر بمراقبة عدم منح امتيازات
تفيد للطرق وإنشاء السكك الحديدية وبناء الموانئ البحرية إلا على أساس
الاحتفاظ بسلطة الدولة كاملة غير منقوصة على هذه المرافق الحيوية الكبيرة
ذات النفع العامة .

الفصل الخامس

تعلن حكومة صاحب الجلالة البريطانية أنها ستسخر نفودها كي لا يامل
للموظفون الفرنسيون الساملون في المصالح المصرية معاملة أقل ملاءمة من
المعاملة الممنوحة على الموظفين البريطانيين الساملين في ذات المصلحة .

إن تمنح حكومة الجمهورية الفرنسية ، من جانبها ، في تطبيق نفس
الشروط على الموظفين البريطانيين الساملين حاليا في المصالح الفرنسية .

المادة السادسة

تعلن حكومة صاحب الجلالة البريطانية أنها تتمسك بالبند الذي تنص عليها معاهدة ٢٩ تشرين الأول سنة ١٨٨٨ وتوافق على وضعها قيد التنفيذ كي تؤمن حرية الملاحة في قناة السويس . ونظراً لكون حرية الملاحة قد أمنت هكذا فيجب تطبيق الجملة الأخيرة من الفقرة الأولى والفقرة الثانية من المادة الثامنة لتلك المعاهدة مطلقاً .

المادة السابعة

لتأمين حرية الملاحة في مضيق جبل طارق توافق الحكومتان على عدم السماح بإقامة أية تحصينات ومعاقل استراتيجية على ذلك الجزء من الشاطئ الغربي الواقع بين مليلة المضارب المشرقة على الضفة اليمنى لنهر سيو مع عدم شمولها .

على أية حال لا تطبق هذه الشروط على الأماكن التي تحتلها إسبانيا حالياً الشاطئ الغربي من البحر الأبيض المتوسط .

المادة الثامنة

إن الحكومتين ، مدفوعتين بشعور صداقتهما العميقة نحو إسبانيا ، تأخذان بعين الاعتبار المصالح التي تستلزمها إسبانيا من وضعها الجغرافي ومن وضع ممتلكاتها على الشاطئ الغربي للبحر الأبيض المتوسط . وبالنسبة لهذه المصالح ستحصل الحكومة الفرنسية إلى تقادم مع الحكومة الإسبانية ويبلغ أي اتفاق يوصل إليه بين فرنسا وإسبانيا على هذا الموضوع إلى حكومة صاحب الجلالة البريطانية .

الفصل الثامنة

لأمن تطبيق مواد هذا البيان الحالى المعلق بمصر والمغرب توافق الحكومتان على تقديم المأزرة الدبلوماسية بعضها البعض .

(١١) مواد سرية أضيفت إلى

البيان الفرنسي البريطانى

المصادر بتاريخ ٨ أبريل سنة ١٩٠٤

الفصل الاول

في حالة أن تجد إحدى الحكومتين نفسها مضطرة بدافع الظروف لتعديل سياستها المتعلقة بمصر والمغرب تتي التعهدات التي أخذتها على عاتقها بعضها بعض في المواد الرابعة والسادسة والسابعة من البيان الحالى على حلقها .

الفصل الثانية

لا تولى حكومة صاحب الجلالة البريطانية حاليا تقديم عروض إلى الدول الكبرى بأية تميزات على نظام الامتياز أو على جهاز القضاء المصرى في حال اعتبارها أن تقديم اصلاحات في مصر أمر مرغوب فيه لوضع نظام التشريع المصرى في مصاف الأنظمة المطبقة في البلدان المتعدنة فان الحكومة الفرنسية لاتمانع في قبول مثل هذه الاقتراحات على أساس أن توافق حكومة صاحب الجلالة البريطانية على قبول الاقتراحات التي قد تولى الحكومة الفرنسية اقتراحها بتقديم اصلاحات مماثلة في المغرب .

الفصل الثالث

توافق الحكومتان على أن بعض مناطق الحدود المغربية المجاورة لليلة وسج و مناطق أخرى يجب أن تتخلل ، عندما يكلف السلطان عن محاربة

سلطاتها عليها ، ضمن منطقة النفوذ الاسبانية ، وأن إدارة الشاطئ الممتد من
طبلية إلى مضيق القنطرة اليمنى لنهر سيبو ، مع عدم شمولها ، ستوضع تحت
الوصاية الاسبانية .

على كل حال يجب أن توافق اسبانية رسميا مسبقا على عمليات الماذنين
الرابطة والرابطة وتحدد بتنفيذها .

وعليها أن تصد بدم نقل ملكية الحدود أو بعض هذه الحدود للوضوعة
تحت سيطرتها أو القواصة ضمن منطقة نفوذها .

المادة الرابعة

إذا ما تمتت اسبانية عند دعوتها للوفاق على مضمون المادة السابعة
ستبقى الاتفاقية للعودة بين فرنسا وبريطانيا كما ينص عليها الاتفاق الحالي
ناهذه المصطلح .

المادة الخامسة

في حال عدم حصول موافقة الدول الأخرى على مشروع الادارة الوارد
في المادة الأولى من الاتفاق الحالي فان الحكومة الفرنسية لا تمنع في إعادة
دفع حصتها من ضمانات الديون المبررة والموحدة بعد الخامس عشر من شهر
نوفمبر سنة ١٩١٠ .

(١٢) الاتفاق الفرنسي الاسباني

المعلن في ٣ تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٠٤ (المواد العربية)

لم تعرف فقرات البيان السابق السرية (الملحق الثالث) الا عندما نشرتها
جريدة الماتان الصادرة بتاريخ ٨ تشرين الثاني سنة ١٩١١ .

توزع الفقرات السرية الإحدى عشرة التي تضمنها البيان بما يلي :

تقسم منطقة النفوذ الاسبانية إلى شقين : تمتد في الشمال من مرافأ موليه على

البحر الأبيض المتوسط إلى خط يمتد بين مجارى نهرى أنادون وميوس ومجارى نهرى ورة وكرت ثم يتعطف شمالاً حتى لكوس بطريق جبل مولاي بوشنا ماراً بعدئذ على الشاطئ الأطلسى بالقرب من الزرقا (للمادة الثانية) .

جددت المنطقة الاسبانية في الجنوب ، بالإضافة إلى ممتلكات ريودورو للموصوفة في معاهدة ٢٧ حزيران (يونيو) سنة ١٩٠٠ ، بواسطة خط في اتجاه دراع والسوس حتى يصل إلى البحر عند مصب ميزا (للمادتان الرابعة والخامسة) -

تمهدت اسبانيا أن لا تتخلى عن جزيا أوكنيا ، عن سيطرتها على أى من هذه المناطق (للمادة السابعة) أ .

وافقت اسبانيا ألا تقوم بمفرده بإجراءات في المنطقة التالية بدون استشارة فرنسا أولاً على أن يكون هذا الشرط نافذاً لمدة أقصاها خمس عشرة سنة . تبطل مفصول هذا العهد الشروط التالية فقط :

- ١ - إذا ما انتهزت سلطة السلطان وتلاشى النظام السياسى في المغرب .
 - ٢ - إذا ما أصبحت صيانة الوضع الراهن مستحيلة نتيجة عدم قدرة الحكومة الشرفية على حفظ الأمن العام .
 - ٣ - إذا ما برهن ، لأى سبب آخر خاضع بطبيعته إلى الاتفاقية الفرنسية للاسبانية ، أن صيانة الوضع الراهن مصدرة .
- يجب وضع طعنة المدعى على حالة .

كانت هناك أيضا فقرات تعالج النظام الاجتماعى والاقتصادى مشابة لفقرات السياسة العرية . أبحاث المادتان العاشرة والحادية عشرة للساون الفرنسي الاسباني في بعض الخارج التجارية وحرية تداول العملة للاسبانية وجاء المدارس للاسبانية .

(١٣) أم قاط احتاكية الجزيرة

الموقعة بتاريخ ٧ نيسان (أبريل) سنة ١٩٠٦

عالم الفصل الأول موضوع الشرطة ونص على :

١ - يجب أن توضع الشرطة تحت سلطة السلطان وبها أفرادها من سكان أبناء البلاد وتتمركز في « مراقي التجارة » الثانية .

٢ - يستخدم القباط الفرنسيون والاسبانيون غير المتدينين رسمياً ، لمساعدة السلطان في تنظيم القوة لمدة خمس سنوات . تخضع التدابير المفصلة لمصادقة المملك الديبلوماسية في طنجة .

٣ - على ألا يزيد عدد أفراد الشرطة عن ٥٠٠٠ شخص وألا يقل عن ٢٠٠٠ .

٤ - أن يؤمن بنك الدولة المخصصات المالية .

٥ - أن يكون المفتش العام مواطناً سويسرياً .

٦ - مرسـل نصحات من تقرير المفتش العام إلى طنجة التي لها صلاحية طلب تقارير منه عند الاقتضاء .

٧ - على أن يناقش موضوع معاش المفتش العام .

٨ - أن يوقع عقد عمله في طنجة .

٩ - أن يكون المفتشون اسبانيين في تطوان والعرش وفرنسيين في الرباط ومغظلين في طنجة والدار البيضاء وفرنسيين في المراكش .
لثلاثة الباقية .

عالم الفصل الثاني موضوع تجارة الأسلحة وأيضاً أنظمة عملة وعلى فرنسا تطبيق هذه الأنظمة على الحدود الجزائرية ، وعلى اسبانية أن تطبقها على حدود المنطقة الإسبانية .

عاج الفصل الثالث موضوع بنك الدولة - بنك الدولة المغربية -
ملاحية إصدار الأوراق المالية ويعمل بمثابة خزانة للدولة . صلاحية
على ذلك :

١ - الحق المطلق في القروض والتعصير المدي والاضحية فيما يتعلق بالشئون
العامة .

٢ - لد يخدم ، بشروط ، قروضا إلى الحكومة المغربية .

٣ - مياخذ لنفسه صفة بنك الإصدار .

٤ - سيحتفظ بحساب منفصل لضريبة خاصة ، ١/٢ بالمائة توضع على سعر
الواردات الاجنبية الاصلى .

سيكون البنك خاضعا للائحة الفرنسية ومعاهدات اتفاقيات لاحقة العلاقة
الصحيحة بين البنك والحكومة المغربية . سيكون مركز البنك الإدارى فى
طبعة .

عاج الفصل الرابع فقرات ثمان موضوع المداخل والضرائب .

ورد فى احدى الفقرات أن على المواطنين الاجانب ضريبة تعرف
بـ « نرتيب » واعطيتهم فترة أخرى حق شراء الاراضى لتشييد الابنية .

عاجت الفقرات الثمانية المبالغ والضرائب ، الخ ..

ومضت الفقرة ١٦ المهمة للحكومة المغربية أن تعرض ضريبة مؤقتة ،

١/٢ بالمائة ، على سعر الواردات الاجنبية الاصلى ، ويخصص ربع هذا المدخول
للاشغال العامة (تخفيض العقود لمراقبة السلك الدبلوماسى)

عاجت فقرات الفصل الخامس (٧٧ حتى ١٠٤) شئون المارك

عاج الفصل السادس الخدمات والاشغال العامة وتقرر :

١ - الانزوم هذه الأمور للمنافع العامة .

٢ - لحفظ الدول الموقعة لنفسها بحق السهر على الا تكون الامتيازات المتوحة لرؤوس الأموال الاجنبية مضفة لسيطرة الحكومة للقرية على الخدمات العامة الميوبة .

٣ - على الحكومة القرية أن تسلم جميع العقود إلى السلك الدبلوماسي .

٤ - السلك الدبلوماسي حق مراقبة امتيازات التعدين وقلع الحجارة والتحريج وجميع الأمور المتعلقة بزعم الملكية .

عاج الفصل السابع والأخير للتدابير العامة المتعلقة بإبرام الاتفاقية .

(١٤) معاهدة الحماية الفرنسية في المملكة الشريفة .

الموقع عليها في فاس في ٢٠ آذار (مارس) ١٩١٢

جاء على اعتراف حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة جلالة الشريفة بتأسيس حكم منظم في القرب قائم على السكينة الداخلية والأمن العام والتي من شأنه أن يساعد على ادخال الاصلاحات وضمان نمو البلاد الاقتصادي اتفقت الحكومتان على المواد التالية .

المادة الاولى

اتفقت حكومة الجمهورية الفرنسية مع جلالة السلطان على انشاء نظام جديد في القرب يسمح بالاصلاحات الادارية والقضائية والقرية والاقتصادية وللالية والعسكرية التي ترى الحكومة الفرنسية مائدة في ادخالها إلى القرب .

وهذا النظام سيعتزم الانظمة الفرنسية ويحافظ على مقام السلطان ومكانته المعادة وتطبيق الدين الاسلامي وسيصون المؤسسات الاسلامية خصوصا مؤسسات الأحياس كما أنه سيتضمن تنظيم « غزن شرقي » على اساس اصلاحي .

متفاوض حكومة الجمهورية الفرنسية مع الحكومة الاسبانية فيما يتعلق بمصالحها المستمدة من موقعها الجغرافي وممتلكاتها الناجمة على الشاطئ المغربي. كما أن مدينته طنجة مصحفظ بطابعها المميز المعترف لها به والذي سيحدد نظامها البلدي .

الفقرة الثانية

يقبل جلالة السلطان ، منذ الآن ، أن تشرع الحكومة الفرنسية ، بعد إعلان المخزن مسبقاً في الاحتلال العسكرية التي تراها ضرورية لاستتباب السكينة وقأمين المصالحات التجارية في الأراضي المغربية كما أنه يقبل أن تمارس الحكومة الفرنسية كل اشراف تقوم به الشرطة برأوس من المياه الإقليمية المغربية .

الفقرة الثالثة

تعهد حكومة الجمهورية الفرنسية أن تبذل لجلالة الشريعة تأييداً دائماً ضد جميع الاخطار التي قد تهدد شخصه أو عرشه أو تخلق راحة ولاياته وسيمنح وريث العرش وخلفاؤه من بعده التأييد ذاته .

الفقرة الرابعة

سيصدر جلالة الشريعة القرارات بالإجراءات التي يطلبها النظام أو من السلطات التي قد يقبها عنه ، طبقاً لاقتراح الحكومة الفرنسية . معاً على نفس الطريقة في مسألة القوانين الجديدة وفي تعديل القوانين المعمول بها .



ستمثل الحكومة الفرنسية عند جلالة السلطان بواسطة مندوب معين لهم

خول جميع سلطات الحكومة الفرنسية في المغرب ، حيث سيسهر على تنفيذ هذا الاتفاق الحالي .

وسيكون المندوب المقيم للمصالح الوسيط الوحيد بين السلطان والممثلين الدبلوماسيين الأجانب وبينهم وبين الحكومة المغربية في العلاقات التي لهم معها . وسيكلف على الأخص بجميع الشؤون المتعلقة بالأجانب في المملكة الشرقية . سيخول ، باسم الحكومة المغربية ، سلطة أو معاهدة ونشر القرارات الصادرة عن جلالة الشرفية .

المادة السادسة

سيكلف ممثلوا فرنسا الدبلوماسيون والقنصلون جنمبل الرعايا للمغربين وحماية مصالحهم في الخارج . ويصعد جلالة السلطان ألا يوقع أى اتفاق ذي صبغة دولية دون موافقة مسبقة من الحكومة الفرنسية .

المادة السابعة

تحتفظ حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة جلالة الشرفية لنفسها بحق تحديد ، باتفاق متبادل ، أسس تنظيم مالي ضمان التزامات الخزينة لشرقية وحماية مداخل المملكة بانتظام مع رعاية الحقوق المرفوعة لحاملي سندات الدينون المغربية للصومية .

المادة الثامنة

يصرح جلالة الشرفية أنه سيمنع ، في المستقبل ، أن يعقد ، مباشرة أو مداورة ، أى قرض ، عام أو خاص ، أو أن يفتح ، بأى شكل من الأشكال ، أى ائجاز دون ترخيص من الحكومة الفرنسية .

المادة التاسعة

سيقدم هذا الاتفاق الحالي إلى حكومة الجمهورية الفرنسية الصادرة عليه

وستسلم وثيقة للعادة المذكورة إلى جلالة السلطان بدون تأخير. واطرارا
بما جاء اعلاه حرر الوثائق الاتفاق الحالي ووقعاه بختيمهما .

فاس ١١ ربيع الثاني سنة ١٣٣٠

الموافق ٣٠ آذار سنة ١٩١٢

توقيع

رينو

سفير فرنسا

مولاي عبد الحفيظ

سلطان مراكن .

المجموعة الثانية

الثورة العربية

(١) من الشريف حسين إلى السير هنري مكماهون^(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

مكة في ٢٨ رمضان سنة ١٣٣٣ (١٤ يوليو سنة ١٩١٥) ^(٢)

لصاحب السعادة والرفعة نائب جلالة الملك بمصر ، سلمه الله

أقدم لجنابكم العزيز أحسن تحياتي الودية واحترامي ، وأرجو أن تصلوا
كل ما في وسعكم لتفيد للذكورة المرسلة إليكم عليه ، المتضمنة الشروط
المقترحة المتعلقة بالقضية العربية .

(١) أن حليم الوثائقي ابتداء ١ - ٢٢ باستثناء ١٥ و ١٦ نقلت من كتاب مؤتمر
للطبيب العربي لليرطاني التحدث في مدينة لندن في ٧ فبراير سنة ١٩٣٩ ، وقد ترجم
عائده ووجه الانكليزية الى العربية للرسوم الأستاذ ابراهيم عبد القادر المازني وطبع
بامر حضرة صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن عبد العزيز ملكنا الملك الأستاذ خير الدين
الزركلي . وقد تضمنت وزلت خارجة الملكة العربية للسوداء متكونة فأهدت الى الامانة
الجامعة تمت من هذا الكتاب وسعت لها بنقل هذه الوثائقي من : وقد طبعت في الرسائل
النبالة بين الشريف حسين وهنري مكماهون بالترد كوشراف .

(٢) ان هذه الرسالة التي يطلق عليها الأستاذ جورج انطونيوس اسم *covering letter* « مطابقة لقصة العربية وهي مؤرخة والذكرة التي عليها مباشرة حسب ورد
بالقصة الانكليزية بتاريخ هجري واحد هجري هو ٢ رمضان سنة ١٣٣٣ في حين أن
هذا التاريخ بالقصة العربية هو ٢٨ رمضان سنة ١٣٣٣ كما ذكر أعلاه أما التاريخ
اليلادي فبما مطابقا في كلا المرجع .

وأود بهذه المناسبة أو أصرح لغيرتكم ولحكومتكم أنه ليس هناك حاجة لأن تشتوا أفكاركم بأراء الشعب هنا ، لأنه بأجمعه مائل إلى حكومتكم بحكم المصالح المشتركة .

ثم يجب أن لا تنهوا أنفسكم بإرسال الطيارات أو رجال الحرب ، لإلقاء الناشير ، وإفاعة الشائعات ، كما كنتم تفعلون من قبل ، لأن القضية قد قررت الآن .

وإني لأرجوكم هنا أن تتسحروا المبال أمام الحكومة المصرية لترسل الهدايا المعروفة من الحملة للأراضي المقدسة « مكة والمدينة » التي أوقف إرسالها منذ العام الماضي .

وأود أن ألفت نظركم إلى أن إرسال هدايا هذا العام ، والعام التالي ، سيكون له أثر فعال في توطيد مصالحنا المشتركة واعتقد أن هذا يكفي لاقناع رجل ذي ذكي مثلك ، أطال الله بقاءكم .

حاشيه - أرجو أن لا تزعموا أنفسكم بإرسال أى رسالة ، قبل أن تزوا نتائج أعمالنا هنا ، خلا الجواب على مذكرة ما تتضمنه .
ونرجو أن يكون هذا الجواب بواسطة رسولنا كما نرجو أن تتلوه بطاقة منكم ليسهل عليه الوصول إليكم عندما نجد حاجة لذلك .
والرسول موقوف به .

الهدية

لما كان العرب بأجسامهم من إستثناء - قد قرروا في الأمور الأخيرة أن يعيشوا وأن يغزوا بمرجهم للطفة ، وأن يسلطوا مقاليد الحكم نظريا وحليا بأيديهم . ولما كان هؤلاء قد شعروا وتأكّدوا أنه من مصلحة

حكومة بريطانيا العظمى أن تساعد وتعاونهم للوصول إلى أمانهم والشرعية،
وهي الأمانى المؤسدة على بقاء شرفهم ، وكرامتهم وحياتهم ..
ولما كان من مصلحة العرب أن يفضلوا مساعدة حكومة بريطانيا من أية
حكومة أخرى بالنظر لمركزها الجغرافي . ومصالحهم الاقتصادية وموقعهم
من حكومة بريطانيا .

أنه بالنظر لهذه الأسباب كلها يرى الشعب العربي أنه من المناسب أن
يسأل الحكومة البريطانية إذا كانت ترى من المناسب أن تعادى بواسطة
مندوبيها أو تخليها على الاقتراحات الأساسية الآتية : (١)

أولاً - أن تحترف انكساراً باستقلال البلاد العربية من مرسين - ادنه ، حتى
الخليج الفارسي شمالاً ، ومن بلاد فارس حتى خليج البصرة شرقاً ، ومن المحيط
الهندي الجزيرة جنوباً يستثنى من ذلك عدن التي تبقى كما هي - ومن البحر
الأحمر ، والبحر المتوسط حتى سينا غرباً (٢)

(١) ورد في النسخة الانكليزية الببارة التالية بدعاه الكلفة .

(Which as these dresses, have not been made to include matters
of relatively smaller importance, since such matters can wait
until the time comes for their consideration.)

(٢) وبما انني الانكليزي لهذا البلد أدق تحديداً من اناسي العربي وهذا نصه :

1. Great Britain recognises the independence of the Arab countries
which are bounded : on the north, by the line Merain-Adana to
parallel 37°N. and thence along the line Birejik-Urfa-Midait-Jaj-
rat (Ihu 'Umer)-Amadia to the Persian frontier, on the east, by
the Persian frontier down to the Persian Gulf, on the south,
by the Indian Ocean (with the exclusion of Aden whose status
will remain as at present); on the west, by the Red Sea and the
Mediterranean Sea back to Merain.)

على أن توافق انكثرا أيضا على إعلان خليفة عربي على المسلمين .
ثانيا - تتفق حكومة الشريف العربية بأفضلية انكثرا في كل مشروع
اقتصادي في البلاد العربية ، إذا كانت شروط تلك المشاريع متساوية .
ثالثا - تصاون الحكومتان الإنكليزية والعربية في مجاهدة كل قوة تهاجم
أحد الفريقين وذلك حفاظا لاستقلال البلاد العربية . وثامنا لأفضلية انكثرا
الاقتصادية فيها . . على أن يكون هذا التصاون في كل شيء ، في القوة
العسكرية ، والبحرية والجوية . .

رابعا - إذا تعدى أحد الفريقين على بلد ما ونشب بينه وبينها عراك
وقال ، فعلى الفريق الآخر أن يلزم الحياد . على أن هذا الفريق المصدى
إذا رغب في اشتراك الفريق الآخر معه في وسع الفريقين أن يجتمعا معا وأن
يضعفا على الشروط .

خامسا - مدة الاتفاق في المادتين الثالثة والرابعة من هذه المعاهدة خمس
عشر سنة . وإذا شاء أحد الفريقين تجديد عليها على أن يطلع الفريق الآخر على
رغبته قبل انتهاء مدة الاتفاقية بعام (١)

هذا ولما كان الشعب العربي بأجمعه قد اذعن « والمصدق » على بلوغ
الغاية وتحقيق الفكرة مهما كلفه الأمر ، فهو يرجو الحكومة البريطانية أن
تجيبه سلبا أو إيجابا في خلال ثلاثين يوما من وصول هذا الاقتراح . وإذا
انقضت هذه المدة ولم يثنى من الحكومة جوابا فإنه يحتفظ لنفسه حرية العمل
كما يشاء .

وتفوق هذا فالتا نحن عائلة الشريف نعتبر أنفسنا - إذا لم يعمل الجواب -
أحرارا في القول والعمل من كل التبريمات ، والوعود السابقة التي قدحتها
براسطة على اتحدى .

(١) ويرد في هذا المقام نص الإنكليزية بنى الانتبارات الأجنبية في البلاد العربية ولم
يرد ما يلائم باللغة العربية .

(٢) من السيد هزى مكما مون إلى الشريف حسين

إلى السيد الحبيب النسيب سلاة الاشراف وتاج القضاة وفرع الشجرة
المعدية والدوحة الفرشية الاحدية صاحب للقام الرفيع والمكانة السامية
السيد ابن السيد والشريف ابن الشريف السيد الجليل للجليل دوللو الشريف
حسين سيد الجميع أمير مكة المكرمة قبله العالمين ومحط رجال المؤمنين الطالعين
عمت بركته الناس أجمعين .

بعد رفع رسوم واغراضيات الماطرة والتسليمات القلبية الخالصة من
كل شائبة نعرض أن لنا الشرف بتقديم واجب الشكر لانتظاركم عاطفة
الاخلاص وشرف الشعور والاحساسات نحو الانكليز . وقد سمرنا علاوة
على ذلك أن نعلم أن سيادتكم ورجالكم على رأى واحد وأن مصالح
العرب هي نفس مصالح الانكليز والعكس بالعكس . ولهذا النسبة نتجن
تؤكد لكم أقوال ضامة اللورد كيتشر التي وصلت إلى سيادتكم بمن يد
على اتندي وهي التي كان موضعها يا رغبتا في استقلال بلاد العرب وسكانها
مع استصوابنا الخلافة العربية عند إعلانها .

وأنا نصرح هنا مرة أخرى أن جلالة ملك بريطانيا العظمى يرحب
باسترداد الخلافة إلى يد عربي صميم من قروح تلك الدوحة النبوية
للباركة .

وأما من بخصوص مسألة الحدود والتخوم فالمفاوضة فيها تظهر انها
سابقة لاوانها - وتصرف الاوقات سدى في مثل هذه التفاصيل في حالة أن
الحرب دائمة رحاها ولان الانراك أيضا لا يزالون عطشوا لانتظار تلك الجهات
احتلالا قويا وعلى الاخص ما علمناه وهو بما يبعث ويحزن أن فريقا من
العرب القاطنين في تلك الجهات تسبها قد غفل وأهمل هذه الفرصة النجدة التي

ليس أعظم منها - وبذل اقدام ذلك الفريق على مساعدتنا نراه قد مد يد
المساعدة إلى الأمان - نعم مد يد المساعدة ذلك السلاب النهاب الجديد وهو
الأمان والاتراك للظالم المصروف وهو الأتراك -

مع ذلك قال على كمال الاستعداد لأن نرسل إلى ساحة دولة السيد الخليل
والبلاد العربية للخدمة والحرب الكرام من الحبوب والصدقات المقررة من
البلاد المصرية ومستعمل بمجرد اشارة من سيادتكم وفي المكان الذي تعينونه .
وقد عملنا الترتيبات اللازمة لمساعدة رسولكم في جميع سفرائه البنا ونحن على
الدوام معكم قالوا وقالوا مستنقع راحة مودتكم الزكية ومستوطنين
بحري عيتكم الخالصة سائلين الله سبحانه وتعالى دوام حسن العلائق بيننا .
وفي الختام أرفع إلى تلك السنة العليا كامل تحياتي وسلاحي وفائق
احترامى -

المخلص

(السيد لؤي مكماهون)

نائب جلالة الملك

تحريراً في ١٩ شوال ١٣٣٣

الموافق ٣٠ أغسطس ١٩١٥

(٣) من الشرف الى مكافؤ (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

مكة في ٢٩ شوال سنة ١٣٣٣ (٩ سبتمبر سنة ١٩١٥)

لصاحب المعادة والرضة تالي جلالة الملك بمصر، سلمه الله
بمريد من السرور والنبطة تلقيت كتابكم المؤرخ في ١٩ شوال وطالعت
بكل احترام واعتبار رغم شعوري بضموضه وبرودته وترده فيها بما في بقطنا
الاماسية. أعني نقطة الحدود..

وأرى من الضروري أن أؤكد لساتدكم اخلاصنا نحو بريطانيا العظمى
واعتمادنا بضرورة تخفيفها على الجميع في كل الشئون وفي أي شكل، وفي أية
شروط ويجب أن أؤكد لكم أيضا أن مصالح اتباع ديارنا كلها تتطلب
الحدود التي ذكرتها لكم.

ويذكرني ضامة للتدوب إذا قلت بصراحة أن « البرودة » و « الفرد »
الذين ضمتهما كتابة فيما يتعلق بالحدود وقوله أن البحث في هذه الشئون إنما
هو ضامة للوقت، وإن تلك الأراضي لا تزال بيد الحكومة التي تحكمها...
ويذكرني ضامته إذا قلت أن هذا كله يدل على عدم الرضا، أو على النفور
أو على شيء من هذا القبيل.

فإن هذه الحدود المطلوبة ليست لرجل واحد تمكن من ارضاء،
ومفاوضته بعد الحرب بل هي مطالب شعب يعتقد أن حياته في هذه الحدود
وهو متفق بأجمع على هذا الاعتقاد.

(١) طابقت هذه الرسالة من حيث المسمى ما نشره الأستاذ جورج الطولوني ماعدا
الاسم الأخير من النسخة الانكليزية المتبقي بيات وزارة الاوقاف المصرية لاتب الموازي

وهذا ما جعل الشعب يعتقد انه من الضروري البحث في هذه النقطة قبل كل شيء مع المرأة التي يتقون بها كل الثقة ويطلقون عليها كل الآمال وهي بريطانيا العظمى .

وإذا أجمع هؤلاء على ذلك فإنما يجمعون عليه في سبيل المصالح المشتركة . وهم يرون انه من الضروري جدا أن يتم تنظيم الاراضى الميراثية ، ليسرقوا على أى أساس يؤسسون حياتهم كي لا تضرهم انكفروا أو احدى حليفتها في هذا الموضوع مما يؤدي إلى نتيجة مأساوية ، الامر الذى حرمه الله .

وفوق هذا فإن العرب لم يطلبوا - في تلك الحدود - مناطق يقطعها شعب أجنبي بل هي عبارة عن كلمات وألقاب يطلقونها عليها .

أما الخلافة فإن الله يرضى عنها ، ويسر الناس بها . وأنا على ثقة باصاحب السخامة ، أنكم لا تشكون قط بأنى أدت أنا شخصيا الذى يطلب تلك الحدود التى يقطعها عرب مثلنا ، بل هي مقترحات شعب بأسره ، يعتقد بأنها ضرورية لتأمين حياته الاقتصادية .

أو ليس هذا صحيحا يا ضامة الوزير ؟

وبالاختصار فإننا نأجوب في خلاصتنا نصرح بكل تأكيد بضمينا لكم على الجميع أكنتم راضين منا - كما قيل - أو غاصبين .

أما ما يعلق في قولكم بأنى قسما من شعبنا لا يزال يذلل جهده في سبيل تأمين «مصالح الافراك» ، فلا أظن أن هذا يور «البرودة» و «الزردة» اللذين شمرت بهما في كتابكم فيما يعلق بمشروع الحدود . الموضوع الذى لا أعقد أن رجلا مثلكم تاقب الرأى ينكر انه ضرورى لحياتنا الادبية والمادية .

وأنا حتى الساعة لا أزال انتظما تأمر به الهيئة الاسلامية في كل محل أقوم به ، وأراء مفيدا ومجالها لبغية الملكة ، وانى سأستمر في هذا إلى أن

وأود هنا ياساحب الصحافة أن أؤكد لكم بصراحة أن كل الشعب ، ومن جملة هؤلاء الذين يقولون انهم يعملون لصالح تركيا والمانيا - ينظر بفارغ الصبر نتائج هذه المفاوضات للتروقة على موافقتكم أو رفضكم قضية الحدود ، وقضية المحافظة على ديارهم ، وحاجتهم من كل أذى أو خطر .

وكل ما تجده الحكومة البريطانية موافقا لسياستها ، في هذا الموضوع ، فلما عليها الا أن تخطا به وأن تدلنا على الطريق التي يجب أن نسلوها .

ولذلك نرى أن من واجبتنا أن نؤكد لكم اننا متطلب اليكم في أول فرصة بعد انتهاء الحرب ما ندعه الآن لفرنسا في مروت وسواحلهما .

ولست أرى حاجة هنا لأن ألفت نظركم إلى أن خطتنا هي أمن على مصالح انكلترا من خطة انكلترا على مصالحنا ، ونعتقد أن وجود هؤلاء الجيران في المستقبل سيخلق أفكارنا كما يخلق أفكارها .

وفوق هذا فإن الشعب البروت لا يرضى قط بهذا الاجساد والانتزاه وقد يضطروننا لاحخاذ تدابير جديدة قد يكون من شأنها خلق نتائج جديدة ، تفوق في صحتها للناعب الحاضرة .

وعلى هذا لا يمكن السماح لفرنسا بالاستيلاء على قطعة صغيرة من تلك المنطقة .

وأنا أصرح بهذا رغم اني اعتقد وأؤمن بالهددات التي تقطعونها في كتابكم .

ويستطيع مالي الوزير ، وحكومته أن يخاف كل الثقة بأننا لا نزال عند قولنا وعزيمتنا وتهدداتنا التي عرفها مستر ستورس منذ عامين .

ونحن ننتظر اليوم الفرصة السانحة التي تناسب موقتنا ، وخاصة فيما يتعلق بالحركة التي أصبحت قريبة والتي يدفعها إلينا القدر بسرعة ووضوح ، لتكون

هجة - نحن والذين يرون رأيا - في العمل ضد تركيا ، ودون أن نعرض
للموم والتقد .

وأعتقد أن قولكم « بأن بريطانيا لا تمنحكم ولا تدفعكم للاسراع في
حركتكم هفافة أن يؤدي هذا التسرع إلى تصديق نجاحكم » لا يحتاج إلى
إيضاح . . الا فيما يتعلق بمطالبكم بالاسلحة والتسليح عند الحاجة .
أعتقد الآن أن في هذا الكفاية ..

(٤) من السردى مكافون إلى الشريف حسين في ٢٤ أكتوبر
سنة ١٩١٥ .

Certified True Copy.

British Embassy, Cairo.

Assistant Oriental Secretary 19 - 6 - 37 .

Arabic Version of letter from Sir Arthur McMahon to King
Hussein dated 24 - 10 - 15. (Dispatch No. 173 of 14 - 12 - 15).

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى فرح الدولة المحمدية وسلالة النسل النبوي الحبيب النسيب دولة
صاحب المقام الرفيع الأمير العظيم السيد الشريف بن الشريف أمير مكة المكرمة
صاحب السيادة الشاه جلاله الله جزا منيا للإسلام والمسلمين يومه تعالى
آمين وهو دولة الأمير الجليل الشريف حسين بن علي أعلی الله مقامه .

قد تلقيت بيد الاحضاء والمرور رقيمكم الكريم المؤرخ بتاريخ ٢٩
شوال سنة ١٣٣٣ وبه من عباراتكم الردية المحضة واخلاصكم ما أودتني
رضاء ومرورا .

أني متأسف أنكم استعملتم من عبارة كتابي السابق أني قايت مسألة

الحدود والصغوم بالتردد والفتور ، فإن ذلك لم يكن القصد من كتابي قط
ولكنني أيت حينئذ أن الفرصة لم تكن قد حانت بعد للبحث في ذلك الموضوع
بصورة نهائية.

ومع ذلك فقد أدركت من كتابكم الأخير أنكم تحورون هذه المسألة
من المسائل الهامة الحيوية المستحقة ، فلذا فاني قد أمرت في ابلاغ حكومة
بريطانيا العظمى مضمون كتابكم ، وأني بكمال السرور أبلغكم بالثابة اعني
للصريحات الآتية التي لاشك في أنكم تزولونها منزلة الرضى والقبول .

ان ولايتي مرسين واسكندرونة وأجزاء من بلاد الشام الواقعة في الجهة
الغربية لولايات دمشق الشام وحصن وحماه وحلب لا يمكن أن يقال أنها
عربية محضة . وعليه يجب أن تستثنى من الحدود المطلوبة .

مع هذا التصديق وبدون تعرض للعاهدات المقودة بيننا وبين بعض
رؤساء العرب نحن نقبل تلك الحدود .

وأما من خصوص الأقاليم التي تضمنها تلك الحدود حيث بريطانيا العظمى
مطلقة التصرف بدون أن تحس مصالح خليفتها فرنسا فاني مقوض من قبل
حكومة بريطانيا العظمى أن أقدم للوائق الآتية وأجيب على كتابكم بما يأتي :
١ - أنه مع مراعاة التعديلات المذكورة أعلاه فبريطانيا العظمى مستعدة
بأن تتصرف باستقلال العرب وتزيد ذلك الاستقلال في جميع الأقاليم الداخلة
في الحدود التي يطلبها دولة شريف مكة .

٢ - أن بريطانيا العظمى تضمن الأماكن المقدسة من كل اعتداء خارجي
وتعترف بوجوب منع الصليبي عليها .

٣ - وعندما تسمح الظروف تمد بريطانيا العظمى العرب بمصالحها
وتساعدهم على إيجاد ميقات حاكمة ملائمة لتلك الأقاليم الخاضعة .

٤ - هذا وأن المفهوم أن العرب قد قرروا طلب نصائح وإرشادات بريطانيا العظمى وسخطها وأن المستشارين والموظفين الأوروبيين اللذين تم تشكيل هيئة إدارية قوية يتكونون من الإنجليز .

٥ - أما من خصوصيات ولائق بضاده والبصرة فإن العرب تعرف أن مركز ومصالح بريطانيا العظمى للوطنة هناك تستلزم اتخاذ تدابير إدارية خصوصية لمراقبة هذه الأقاليهم من الاعتداء الأجنبي وزيادة خير سكانها وحماية مصالحنا الاقتصادية المتبادلة .

وإني حيقن أن هذا التصريح يؤكد لدولتكم بدون أقل إرتياب ميل بريطانيا العظمى نحو رغائب أصحابها العرب وتنتهي بمقدار عاقلة دائمة ناجية معهم ويكون من نتائجها المستجيبة طرد الأتراك من بلاد العرب وتخريب الشعوب العربية من نه الأتراك الذين أقلل كاهلهم السنن الطوال .

ولقد اقتصرت في كتابي هذا على المسائل الحيوية ذات الأهمية الكبرى وإن كل تلك مسائل في خطاياتكم لم تذكر هنا فسنعود إلى البحث فيها في وقت مناسب في المستقبل .

ولقد تلقيت بمزيد السرور والرضى خبر وصول الكمونة الثريفة وما معها من الصدقات بالسلامة وأنها بفضل إرشاداتكم السامية وتدابيركم المحككة قد أنزلت إلى البر بلا نصب ولا ضرر ونقا عن الأخطار والمصاعب التي سببتها هذه الحرب المخزقة ، ونرجو الحق سبحانه وتعالى أن يسجل بالصلح الدائم والحرية لأهل العالم .

إني مرسل خطابي هذا مع رسولكم النبيل الأمين الشيخ محمد بن عارف بن عريغان وسيعرض على مسامحكم بعض المسائل المفيدة التي هي من الدرجة الثانية من الأهمية ولم أذكرها في كتابي هذا .

وفي الختام أيت دولة الشريف ذا الحسب الشريف والأمير الجليل كامل
نحيتي وخالص مودتي وأعرب عن محبتي له ولجميع أفراد أسرته الكريمة
وراجيا من ذي الجلال أن يوفقنا جميعا لما فيه خير العالم وصالح الشعوب .
ان يده مفتاح الأمر والغيب يحركها كيف يشاء ونسأله تعالى حسن
الختام والسلام .

تحريرا في يوم الاثنين ١٥ ذى الحجة ١٣٣٣

كاتب جلالة الملك

(السيد آرثر مكاهون)

(قيدنا الامم الشريف جاليه بهذا اللون)

(٥) من الشريف حسين إلى السيد هنري مكاهون

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى عالم المشهم الهام ذو الاصل والرياسة الوزير الخطير وقه اقه لرضائه .
يعله الايتاس تظفينا مرسومكم الموقر الصادر وأحليناه عمل التجليل وعلى
مؤداه تجيب الشفاعة .

أولاً - تسهلا لوفاق وخدمة للإسلامية فرارا بما يكلفها للشاق والأحن
ولبا لحكومة بريطانيا العظمى من الصفات والمزايا الممتازة لدينا نترك الالاح
في اذخاال ولايات مرسين وأطنه في أقسام المملكة العربية وأما ولايتي حلب
وبدوت وسواحلها فهي ولايات عربية محضة ولا فرق بين العربي المسيحي
والمسلم فانها ابنا يد واحد ، ولتقوم فيهم منا عاشر المسلمين عاملكة أمير
المؤمنين عمر ابن الخطاب من أحكام الدين الاسلامي ومن تبعه من الخلقاء
بأن يعاملون المسيحيين كماعاملتهم لأقسام بقوله « لم نالكنا وعليهم ما علينا »
ملولة علة امتيازاتهم المذهبية وبما تراء المصلحة العامة وتحكم به .

ثانياً - حيث أن الولايات العراقية هي من أجزاء المملكة العربية المتحدة ،
بل هي مقرر حكوماتها على عهد علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ثم على
عهد عموم الخلفاء من بعده ، وبها قامت مدينة العرب وأول ما اختطوه من
المدن والأحصار واستضلعت دولهم فلها لدى العرب ألقابهم وأدنامهم القيمة
الثينة والآثار التي لا تنسى ، فلا يمكننا إرضاء الأمة العربية وإرضائها لذلك
الشرف . ولكن تسهلاً للوفاق سياً والمنازير التي أضرمت إليها في المادة الخامسة
من رقيمكم آتت الذكر مخفولها وصياتها من طبقة وضرورة مانعن فيه
وحيازة ما تريد الوصول إليه ، فإن أهم ما في هذا هي صيانة تلك الحقوق
للمزوجة بحقوقها بصورة كأنها الجوهر الفردي يمكن الرضا بترك الجهات التي
هي الآن تحت الاشراف البريطاني إلى مدة يسيرة ، ليبحث فيما يقبل عن قدرها
دون أن يلحق حقوق الجانبين مضرة أو خلل . صيا العربية بالنسبة لأمر
مراقبتها ومناجها الاقتصادية الحياتية ، وأن يدفع للمملكة العربية في مدة
الاشتغال المقدار المناسب من ثلث الضرورة تركه كل مملكة حديثة الوجود
احتراماً لوقاقتكم المشار عليها مع مشايخ تلك الجهات وبالأخص ما كان
منها جوهرياً .

ثالثاً - رغبكم في الاسراع بالحركة نرى فيه من القوائد بقدر ما نرى
فيه من المنازير ، وله خشية لوم الاسلامية كما سبق الجاهل عن حفاظ الحقوق
بأننا شققنا عصاها وأبدنا قواماً ، للثاني لتمام تركها معاضتها جميع معاني
قوى جرمانيا لجهلنا عما إذا حصل وعن إحدى دول الانلاف وأوجبها على
صلح دول الاتفاق ، فكيف تكون خطة بريطانيا العظمى وحلفائها لئلا
تكن الأمة العربية أمام تركيا وحلفائها مما إذا لا يهتأ ما إذا كنا وللمناينة
رأينا لرأس .

وعلى هذا فضروري ملاحظة هذه الأوجه ولا سيما عقد صلح اشتركتا في حرية بصودرة فيه وحمية يتحول للمصالحين للبحث فيه عن شئونا .

رابعا - أن الأمة العربية تعتقد بقينا أن الممانية عند وضع أوزار الحرب سيوجهون كل أعمالهم قيا يغضب العرب ويخصم حقوقهم المادية والمنوية وذهب شعارهم وأحسابهم واخضاعهم بكل ماني الاخضاع مع بقائنا تحت التتوذ الألمانى فهم عزمون على حربهم حتى لا يبقى لنا باقية ومايرى فينا الآن من الثأنى فقد سبق بيان علته .

خامسا - متى علمت العرب أن حكومة بريطانيا حلفائهم لا يقر كونهم عند الصلح على حالهم أمام تركيا وجرمانيا وأنهم يدافعون عنهم ويضادونهم ويدافعون عنهم المدافع القملى فالدخول في الحرب من الساعة لاشك أنه مما يوافق المصالح العربية .

سادسا - اقادتنا السابقة الصادرة بتاريخ ٢٩ شوال ١٣٣٣ تنهى عن اعادة القول في المادة الثالثة والرابعة من مرسومكم هذا الموقر في خصوصيات الهيئات الحاكمة والمشاورين والموظفين ميا وقد صرحتم يا حضرة الشهم بأنكم لا تتدخلون في أمور الداخلية .

سابعا - وصول الجواب الصريح القملى في أقرب زمن على ذكر أعلاه من الطللات إذ أذا استعملنا كلها يقربنا إليكم من التساهل الجدى الذى لا يراى به حقيقة جوهرية فانا نطم أن نسيبنا من هذه الحروب أما سعادة تضمين العرب الحياة التى تناسب تاريخهم أو الاضمحلال في سبيلها . ولو لا ما رأيجم ودأيت ما في عزهم لاخترت العزلة في شوايق السراة ، ولكن أبى على يا عزيزى - أعزك الجارى بمراضاته الا أن يقودنى إلى هذه المواقف .

ودم غافعا سالما بما تحية وترينه .

وحرر في ٢٧ من ذى الحجة ١٣٣٣ • نوفمبر سنة ١٩١٥

(٣) من السيد هنري مكماهون إلى الشريف حسين

Certified True Copy.

British Embassy, Cairo.

Assistant Oriental Secretary 19 - 6 - 37.

Arabic Version of letter from Sir Arthur McMahon to King Hussein dated 14 12 - 15. (Despatched 172 of 14 - 12 - 15).

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى صاحب الامالة والرقة وشرف المجد سلاة بيت النبوة والحبيب
الطاهر والقيس الفناخر دولة الشريف للعظم السيد حسين بن علي أمير مكة
المكرمة قبلة الاسلام والسلمين . اداها الله في رقة وعلاء .

وبعد ، فقد وصلى كتابكم الكريم بتاريخ ٢٤ الحجة ١٣٣٣ وسرني
مارأيت به من قبولكم اخراج ولائي مرسين واضنه من حدود البلاد
الرية .

وقد تلقيت أيضا بمزيد السرور والرضا تأكيدكم أن العرب عازمون
على السهر بموجب تعاليم الخليفة عمر بن الخطاب رضى الله عنه وغيره من
السادة الخلفاء الأولين - التعاليم التي تضمن حقوق كل الأديان وامتيازاتها
على السواء .

هذا ، وفي قولكم أن العرب مستعدون أن يحرموا ويعترفوا بجميع
مبادئنا مع رؤساء العرب الآخرين يعلم من طبا أن هذا يشمل جميع البلاد
الداخلة في حدود المملكة الرية لأن حكومة بريطانيا لا تستطيع أن تنقض
اتفاقات قد أبرمت بينها وبين أولئك الرؤساء .

أما بشأن ولائي حلب وهورت فم حكومة بريطانيا العظمى قد نهبت

كل ما ذكرتهم بشأنها ودونت ذلك عندها بنائة تامة - ولكن لما كانت مصالح حليفتها فرنسا داخلة فيهما فالمسألة تحتاج إلى نظر دقيق - وستقابلكم بهذا الشأن مرة أخرى في الوقت المناسب .

إن حكومة بريطانيا العظمى كما بقيت فأخبرتكم مسعدة لأن ندعى كل القضايا والمساعدات التي في وسعها إلى المملكة العربية ولكن مصالحها في ولاية بغداد تتطلب إدارة ودية تامة كما رسمتم ، على أن صيانة هذه المصالح كما يجب تستلزم نظرا أدق وأتم مما نسمح به الحالة الحاضرة والمعركة التي تجري بها هذه المفاوضات .

وإننا نستعصب تماما ونحبتكم في اتخاذ الخذر ولست نريد أن ندفعكم إلى عمل مريع ربما يعرقل نجاح أراضكم ولكننا في الوقت نفسه نرى من الضروري جدا أن تبذلوا مجهوداتكم في جمع كلمة الشعوب العربية إلى غايتنا المشتركة وأن نحثهم على أن لا يعدلوا بالمساعدة إلى أعدائنا بأي وجه كان . فانهم على نجاح هذه المجهودات وعلى التدابير الفعلية التي يمكن للعرب أن يتخذوها لاسعاف غرضنا عندما يحى وقت العمل تتوقف قوة الانشقاق بيننا وبينهم .

وفي هذه الأحوال فإن حكومة بريطانيا العظمى قد فوجئت أن تبلغ دولكم أن تكونوا على ثقة من أن بريطانيا العظمى لا تنوى إبرام أي صلح كان إلا إذا كان من ضمن شروطه الأساسية حرية الشعوب العربية وخلصها من سلطة الألمان والأتراك .

هذا وعربون على صدق نيتنا ولأجل مساعدتكم في مجهوداتكم في غايتنا المشتركة فاني مرسل مع رسولكم مبلغ عشرين ألف جنيه .

وأقدم في الختام عاطر التحيات القلبية وحاضن التسلية الودية مع مراسم
الاجلال والتعظيم للشموخين بروابط الألفة والمحبة الصرفة لتسام دولتكم
الساي ولأفراد أسر تكم الكرامة .

مع فائق الاحترام

المختص

نائب جلالة الملك بمصر

(السيد الورى هنرى مكناهون)

تحريراً في ٨ صفر ١٣٢٣

(٧) من الشريف حسين إلى السيد هنرى مكناهون

بسم الله الرحمن الرحيم

عالي الوزير المظفر الشهم الملم

بأفمل الایمال والتوقیر تلقیناً رقیبیکم ۛ ظفر الجادى یرفق حاملیم
وعامت مضموقیها وأدخلا علینا من الانسراح والارتیاح مالا مزید
لازالتها ما یخلف بعد یرى ألا وهو وقوف حضرتک بعد وصول أحد شریف
وحظوته بالجناب بأن کلاماً أتینا به فی الحال والشأن لیس بنا شء عن
حواطف شخصیهة أو ما هو فی معناها مما لا یقل ، وأنها قرارات وقرائیم
أقول وأنا لسنا الا مبتلین أو متغذین لما بصفتنا الی أزموتاً بها اذ هذا
هندى من أم ما یجب وقوف شهامة الجناب علیه وعلمه به . أما ما یل
بأفمرات المؤقرة فیما یصلق بالمرأى من أمر التوسیض مدة الأشغال المزیدة
ایضاح وقول یرطانیاً العظمی بصفتنا فی القول والعمل فی المادة والمجوز
واعلامها بأکید اطمیناناً باعجاد حکومتها المتعظمة نترك أمر تقدیر مبلغه

لندارك حكميتها وتصفتها . أما الجهات التالية وسواها لما كان في الامكان من تعديل أيتها في رقيتنا السابق . هذا ، وماذا لا لحرص على الأمنيات المرغوبة حصولها بمشيئة الله تبارك وتعالى . وعن هذا المس والرتبة هما التي أزلنا بملاحظة اجتناب ما ربما أنه يس حلف بريطانيا العظمى لفرنسا واتفاقهما بأن هذه الحروب والحوارل الا اتنا مع هذا نرى من القرائض التي يلجئ لشهامة الوزير صاحب الريلة أن يقيتها بأن عند أول فرصة تضع فيها أوزار هذه الحروب سنطالبكم بما ترضى الطرف عنه اليوم لفرنسا في بيروت وسواها ولا أرى لزوم بأن يحيطكم بما في هذا أيضا من تأميم النافع للبريطانية وصيانة حقوقها هو أم وأكر مما يعود إلينا ، وأن لابد من هذا على أي حال كانت ليم للعلمة البريطانية أن ترى اختصاصا في البهجة والروث التي تهتم أن تراه في سيا وأن جوارم لنا سيكون جرتومة للمشاكل والمناقشات التي لا يمكن معها استقرار الحالة عدى أن البيروتيين بصورة قطعية لا يقبلون هذا الانفصال ويلجئون على حالات جديدة تم وتشغل بريطانيا بصورة لا تكون بأقل من اشتغالنا الحالي بالنظر لما نعتقد وتيقنه من اشراك اللغة ووجدتها وحدها وهي الداعية الوحيدة لعدم التنازع لسواكم في المنازعات وعليه يستحيل امكان أي تساهل يكسب فرنسا أو سواها شيئا من أراضي تلك الجهات ، أصبح بهذا مع اعاد لكل جوارحي اعتمادا يرمه الحى منا بعد الميت بصبر مما تمكم التي ختمت بما رقيتمكم للقر . وعليه فليصدق جناب الوزير المظير ولتصدق بريطانيا الكبرى أنا على العزم الذي أشير اليه وسطه منا جناب الأريب الكامل استورس متذامنين ولا تناظر فيه الا القرض المناسبة لأحوالنا وأخصها داعيته ووسطه في اقرب وقتها بما تسوقه الأقدار إلينا بكل سرعة وبطموح

لكن حجة لنا وعن رأينا على الاعتراضات والمسؤوليات للقدرة وفي
تصريحناكم بقولكم « واثنا نريد أن تدفكم إلى عمل سريع بما يعقل
نجاح أغراضكم » بنى عن زيادة الايضاح ، ماعدا طلب مانرى لزومه عند
الحاجة من الأسلحة ونفاخرها الحرية وما هو قى معناها .

وأكتفى بهذا القدر من اشغال شهايتكم بتقديم دافر احتشاماتى وجريل
توقيع اى لقام القدر المؤقر .

وحدد فى اليوم الخامس والعشرين من ظفر المحرم ١٣٣٤
أول يناير سنة ١٩١٦ .

(٨) من مكاهون إلى الشريف^(١)

القاهرة فى ٢٤ ربيع الاول سنة ١٣٣٤ ، ٣٠ يناير سنة ١٩١٦ .
تلفينا بسرور كتابكم المؤرخ فى ٢٥ صفر بواسطة رسولكم الموثوق به
واطلعنا منه على رسالتكم الشفوية .

وانظ لقدرة حق التقدير المرافع لى تفردكم فى هذه القضية الهامة ونعرف
جيدا أنكم تعملون فى صالح العرب وأنكم لا ترمون إلى شئ - فى عملكم
- غير صالحهم وحريهم .

وقد عنت خاصة بملاحظاتكم بشأن ولاية بغداد ، ومنعت هذا

(١) أن نرى هذه الرسالة بطابق النسخة التى ندرها الأستاذ جورج انطونيوس تمام
الطابعة باستثناء القسم الأخير قد دود ما كتبه الامتلىق - دول الحرية وهو يعلق بالحركة
الشعبية وكذلك التاريخ الميلادى وجد مطابقة فى هذين المرجعين ومما لا لحاء فى
(هنا الوثائق) حيث ذكر أن تاريخ هذه الوثيقة الميلادى هو ٢٥ يناير سنة ١٩١٦ .

الموضوع باهتمام وعناية لا بد من عندما يتم منعة الأعداء ونعمل إلى التسويات السليمة .

أما ما يعلق بالجهات التالية فقد كسبت ملاحظة عن رغبتكم في تجنب كل ما من شأنه الاساءة إلى تحالف انكلترا وفرنسا وسررت جدا بإبداء مثل هذه الرغبة .

وأظنكم تعرفون جيدا أننا مقرون قرارا غاليا بالأنا نسبح بأي تدخل — مهما قل شأنه — في اتحادنا المشترك في إيصال هذه الحرب إلى الفوز ثم من انتهت الحرب فإن صداقة فرنسا وانكلترا ستبقى وتشتد ، وهما اللذان يذنا الدماء الانكليزية والفرنسية جنباً إلى جنب في سبيل الدفاع عن الحقوق والحريات .

والآن وقد قررت البلاد العربية أن تشترك معنا في الدفاع عن الحقوق وتصل معنا في سبيل هذه القضية الهامة فأنا لفرجوا أنه أن تكون نتيجة هذه الجهود المشتركة وهذا التعاون الوطيد ، صداقة دائمة ، تعود على الجميع بالسرور والقبطة .

وقد مررتنا جدا للمركة التي يقومون بها لاقناع الشعب بضرورة الانضمام إلى حركتنا ولكف عن مساعدة أعدائنا . وتركنا لفتنتكم وتقديرانكم .
تقرر الوقت المناسب ، لانتخاذ تدابير أوسع من هذه .

(٩) من الشريف حسين: إلى السيد هنري مكماهون

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى حضرة ذو الامامة فخامة نائب جلالة الملك دام مرجعاً .
بعد قباً يدى التوفير والاحتشام تظلينا رقيم الصخامة المؤرخ ٢٥ ربيع الأول ،
وأن مضامينه أدخلت حظنا مزيد الارتياح والسرور لحصول التفاهم المطلوب

والتقارب المرغوب أسأل الله أن يسهل المساعد ويخرج الناس . ومن
الأيضاحات الآتية فهم القضاة الاعمال الجارية والاسباب القضائية :

أولاً - هـ . أعلننا قدامكم بأننا بصتنا فحداً نبحنا إلى الشام ليرأس ما يقتضي
عمله هناك ، ولقد ظنرنا منه بقرار مفصل يفيد به أن احتسافات الحكومة
هناك لم تبق من الأشخاص الذين تصدد عليهم في الأمر سوى أن كانوا من
الجد على اختلاف مراتبهم أم من لم يكونوا من ذلك الصنف إلا القليل مما
كان في الدرجة التالية ، وأنه يستظر وصول القوات للمدن بقدرها من مواقع
مختصة أخصها من أهالي البلاد وما جاورها من الأقطار الغربية كعلب وجنوب
الوصل للشام بأن عددها ما يتوف عن المائة ألف على ما يزعمون . وأنه لا بد
بم أن كانت الأكتية من القوة المذكورة من العرب فهو عازم على إجراء
الحركة والقيام بهم ، وأن كان المكس يعنى الأكتية من الأتراك وسواهم
فسيحظر تقدمهم نحو القرعة وعند اشتباك الحرب حركته بهم عند ما يريدون .
ثانياً - حررنا على إرسال نبحنا الكبير إلى المدينة الثورة بقوة كاتبة ليكون
رده لا يخيه القى بالشام ولكل احتمال واستيلائه على المط الجديد وما هو في
معنى ذلك مما يظهره الشئون . وهذا هو المبدأ الحركة الأساسية المكثفة في
مبدئها بما جندناه برسم المحافظة على راحة داخلية البلاد وبأهل الحجاز أهل
المركز فقط لأسباب بطول شرحها :

(أولاً) نصر احضار لوازهم بصورة تحمل المشروع في حيز الكتمان ،
مع عدم الضرورة على ذلك وسهولة جلب الامدادات تحت الحاجة . هذا
خلاصة ما رغبت في الجواب عليه والاستضاهة . وفي ظنى أن فيه الكفاية
وانخذه أساساً وقياساً في أعمالنا أمام كل تبدلات الطوارئ التي يظهرها
مع الحالة .

بلى علينا بيان ما نحتاجه والحالة هذه هو :

أولاً - مبلغ خمسين ألف جنيه ذهباً لمشاركة القوات المجتدة ونحوها بما
ضرورته تبقى عن يمينه .
ثانياً احضارها بوجه السرعة الممكنة .

الثاني - احضار عشرين ألف كيس أرز وخمسة عشر ألف دقيق وثلاثة
آلاف شعير ومائة وخمسين كيس بن قهوة ومثلها سكر ومقدار خمسة آلاف
بتدقية من الطراز الجديد وما تحتاجه النسبة لها من المرميات وأيضاً مقدار مائة
صندوق من النوع المرسل منه مرميتين طيه . ومن مرميات بواريد مارتين هنرى
وبارودات غرا أبنى بواريد . جعلت سائر أبنى الاقنسية لاستعمال هذين
الصنفين في بواريد أى بتدقيات قبالنا ، ولا بأس من جعل لكل نوعهما
خمسة مائة صندوق .

الثالث - أنا استسجنا مركز سوقيات هذه المواد المرغوبة بكون بور سودان ،
الرابع - بالنظر لكون المواد الغذائية واللوازم الحربية الموضحة أعلن
لا حاجة لنا بها الا عند ابداء الحركة ، وستبلغكم اياها بصورة رسمية تبقى في
الموضع المذكور وعند الحاجة إليها يبلغ أمير الجهة المذكورة وقائدها بالمواقع
التي يقتضى موقعا إليها والمواعظ التي سيكونون حاملين الوثائق بصلحتها ايامهم .
الخامس - للفقود المطلوبة يقتضى ارسالها في الحال إلى أمير بور سودان ،
وسرده من طرفنا محمد بصلحتها اما دفعة أو دفعتين على حسب استطاعته .
وهذه علامة اعتماد الرجل ٣٠ .

السادس - متدوينا في قبض المبالغ المذكورة سيتوجه الى بور سودان
بعد ثلاثة أسابيع ، حتى يكون وصوله إليها في ٥ من جماد الاول حامل كتاب
منا باسم الخوارجة الياس اقتدى وانه يصرف له بموجبه ماله من ايجارات
أعلاكنا والامعاء سراحه باسمنا ، نعم اننا نعتبه يسأل عن قائد الموقع

وأمره، تأثم تغير وهم عن ذلك الشخص وبمراجعة يجري له ما يقتضى من صرف ما لديهم بشرط ألا يبحثوا معه في أى موضوع كان مؤكدين غاية التأكيد في عدم المظاهرة له وكنان أمره ومعاملته في الظاهر بأنه لا شيء، لا يظن أن ثقتنا بالشخص الأخير من اعتك الأول ساهم هذا لابل لعدم ضياع الوقت لصينا له خدمة في جهة ثانية، مع تكرور رجاءنا بعدم ارتكابه وأيضاً في باجور أو في شيء من هذه الرسميات فإن وسائله كافية .

السابع - مندوبنا حامل هذا أكدنا عليه بالاكتماء بإيمان هذا وأعلن أن مأموريته في هذا المورثت، حيث أن الحالة عطلت أساساتها وفروصها فلا حاجة في بحث شخص آخر، إذ أن القزوم للمناورة بكن منا، ولا سيما أن مندوبنا الأخير سؤدكم بعد ثلاثة أسابيع يمكن في ظرفها إقادت بما يلزم له الحال وألا يعامل في الصورة المظاهرة الامعاملة بسيطة .

الثامن - تمهد الحكومة البريطانية العظمى قبول هذه للمباريف الحورية بموجب الدفاتر التي تقدم إليها بيان الوجهة التي صرفت فيها .
وبالمنحتم أهدىكم أشواق التي لاتمد واجشائى الذي ليس 4 .

١٤ ربيع الآخر ١٣٣٤

١٨ فبراير سنة ١٩١٦ -

(١٠) من السيد هنري مكماهون إلى الشريف حسين

Certified True Copy.

British Embassy, Cairo.

Assistant Oriental Secretary 49 - 6 - 37.

Arabic Version of letter from sir Arthur McMahon to King Hussein dated 10 - 8 - 16. (Dispatch No. 54 of 18 - 2 - 16)

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى ساحة ذلك المقام الرفيع ذي الحسب الطاهر والنسب الشاخر قبله
الاسلام والمسلمين معذن الشرف وطيب الخلد ملائمة مهبط الوحي المحمدي
الشريف بن الشريف صاحب الدولة السيد الشريف حسين بن علي أمير مكة
المعظم زلذه الله رفعة وعلاء آمين .

بعد ما يليق بمقام الأمير المحظوظ من العجالة والاحتشام وتقديم خالص
الصحية والسلام وشرح عوامل الالفة وحسن النظام والعودة للمزوجة بالحبة
الغالية أرفع إلى دولة الأمير المعظم أننا تلقينا رقيمكم للتاريخ ١٤ ربيع الآخر
١٣٣٤ من يد رسولكم الأمين ، وقد سرورنا لوقوفنا على التدابير القوية التي
تتووننا وأنها لموافقة في الأحوال الحاضرة .

وان حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى تصادق عليها .
وقد سرورنا أن أخبركم بأن حكومة جلالة الملك صادقت على جميع
مطالبكم وإن كل شيء رغبتم الإسراع فيه وفي إرسائه فهو مرسل مع رسولكم
حامل هذا . والأشياء الباقية ستعسر بكل سرعة ممكنة وتبقى في بورسودان
تحت أمركم لحين إبداء الحركة وإبلاغنا إياها بصوره ومعية (كما ذكرتم)
وبالمواقع التي يقتضي سوقها إليها والوسائل التي يكونون حاملين الوثائق
بسلامتها إياهم .

ان كل الصلوات التي وردت في محرمكم قد أعلننا بها محافظ بور سودان وهو سيجربها حسب رغبتكم - وقد علمت جميع الصلوات اللازمة لارسال رسولكم حامل خطايكم الأخير إلى جزائن حتى يؤدي مأموريته التي نسال الله أن يكملها بالنجاح وحسن النتائج وسيعود إلى بور سودان وبسببها يصلكم بحراسة الله ليقص على سامع دولتكم نتيجة عمله .

وننتهز الفرصة لنوضح لدولتكم في خطابنا هذا ما ربما لم يكن واضحاً لديكم أو ما عساه يتجس سوء تفاهم ، ألا وهو أنه يوجد بعض للراكر أو النقط المصكرة فيها بعض العساكر التركية على سواحل بلاد العرب يقال انهم يجاهدون بالعداء لنا والمدين هم يعملون على ضرر مصالحنا الحورية البحرية في البحر الأحمر . وعليه نرى أنه من الضروري أن نأخذ للتدابير الفعالة ضدهم ، ولكننا قد أصدرنا الأوامر القطعية أنه يجب على جميع يوارجنا أن تفرق بين عساكر الاتراك الذين يبدؤون بالعداء وبين العرب الأبرياء الذين يسكنون تلك الجهات ، لاننا لا نقدم العرب أجمع إلا كل حاملة ودية . وقد أعلننا دولتكم ذلك حتى تكونوا على بينة من الأمر إذا بشتمكم خيراً مكذوباً عن الاسباب التي تضطرتنا إلى أي عمل من هذا القبيل . وقد بينا اشاعات مؤداها أن أعداءنا الأتقاء يذلون جسدكم في أعمال السفن ليهاوا بها الأنعام في البحر الأحمر وللحاق الأضرار بمصالحنا في ذلك البحر ، وانا نرجوكم سرعة اخبارنا إذا تحقق ذلك لديكم .

وقد بينا أن ابن الرشيد قد باع للاتراك عددا عظيماً من الخيل ، وقد أرسلت إلى دمشق الشام . ونأمل أن تصعدوا كل ما لكم من التأثير عليه حتى يكف عن ذلك ، وإذا صمم على ما هو عليه أمكنكم عمل القريب مع

البربان الساكنين بينه وبين سوريا أن يقبضوا على الجمال حال سيرها ،
ولا شك أن في ذلك مبالغ لمصلحتنا المتبادلة .

وقد يسرني أن أبلغ دولتكم أن البربان الذين ضلوا السبيل تحت قيادة
السيد أحد السنوسى وهم الذين أصبحوا ضحية دسائس الأتراك والأتراك
قد ابتدأوا يرفقون خطاهم وهم ياتون إلينا وحدانا وجماعات يطلبون
النصر عنهم والتوكل إليهم . وقد والحمد لله هزمتا القوات التي جمعها هؤلاء
الدسائسون ضدنا . وقد أخذت العرب تبصر النش والهدية التي حانت بهم .
وإن لسقوط أرضهم من يد الأتراك وكثرة انهزاماتهم في بلاد القوقاز
تأثير عظيم ، وهو في مصلحتنا المتبادلة وخطوة عظيمة في سبيل الأمر الذي
نعمل له وإياكم .

ونسأل الله عز وجل أن يكلل مساعيكم بنجاح وانفلاح وأن
يمجد لكم في كامل أعمالكم أحسن السبل والنتائج .

وفي الختام ، أقدم لبلدكم ولكامل أفراد أمتكم الشريفة عظيم
الاحترامات وكامل ضروب المودة والاخلاص مع النية التي لا يزمها كثر
المنصور وعزود الأيام .

كتبه المختص

(السيد لؤي هنري مكمهون)

نائب جلالة الملك بمصر

تحريراً في ٦ جماد الأولى ١٣٣٤

الموافق ١٠ مارس ١٩١٦

(١١١) الاتفاقية الانجليزية - الفرنسية - الروسية

نيسان (ابريل) - ايار (مايو) ١٩١٦

المعروفة

باتفاقية سايبكس - بيكو

(لقد تم عقد اتفاقية سايبكس - بيكو على شكل مذكرات دبلوماسية تبادلها حكومات الدول الثلاث ، واعترفت فيها كل دولة بحق الدولة الثالثة في اجزاء الامور الطورية الثمانية بعد تجهزها .

وقد جرى تبادل للذكرات التي تحدد الحصص الروسية في يروجراد في السادس والعشرين من نيسان (ابريل) سنة ١٩١٦ بين وزير الخارجية م. سازونوف (M. Sazonoff) والسفير الفرنسي م. بالولوج (M. Paléologue) ، وبعد اسابيع قليلة في لندن بين وزير الخارجية السويدي اورد جراي (Sir Edward Grey) والسفير الروسي الكونت بينكيندوروف (Count Benckendorff).

أما للذكرات التي تحدد الحصص البريطانية والفرنسية فقد تبودلت في لندن في التاسع والسادس عشر من ايار (مايو) بين السويدي اورد جراي والسفير الفرنسي م. بول كامبون (M. Paul Cambon) .

ان النص المدرج ادناه يقتصر على القسم الانجليزي - الفرنسي من الاتفاقية ، اذ ان هذا القسم وحده يبالغ في مضمونه مستقبل الاقطار يريالية).

وقد ترجم هذا الملحق إلى الانجليزية عن الاصل الفرنسي

للانفاقية وهو منشور في A. Giannini Documenti - per La Storia della pace Orientale, Roma. 1983).

مضى الاتفاقية للعودة إلى لندن

بتاريخ ١٦ أيار (مايو) ١٩١٦

المادة الأولى

أن فرنسا وبريطانيا العظمى مستعدتان أن تقررا وتحكما دولة عربية مستقلة أو حلف دول عربية تحت رئاسة رئيس عربي في المنطقتين (أ) (داخلية سورية) و (ب) (داخلية العراق) اللتين في الخريطة المرفقة بهذا ويكون لفرنسا في منطقة (أ) ولانكلترا في منطقة (ب) حق الأولوية في المشروعات والقروض المحلية، وتضرد فرنسا في منطقة (أ) وانكلترا في منطقة (ب) بتقديم المستشارين والموظفين الأجانب جاء على طلب الحكومة العربية أو حلف الحكومات العربية .

المادة الثانية

يباح لفرنسا في المنطقة الزرقاء (شقة سورية الساحلية) ولانكلترا في المنطقة الحمراء (شقة العراق الساحلية من بغداد حتى خليج فارس) إنشاء ما ترغبان فيه من شكل الحكم مباشرة أو بالواسطة، أو من المراقبة بعد الاتفاق مع الحكومة أو حلف الحكومات العربية .

المادة الثالثة

تنشأ إدارة دولية في المنطقة الحمراء (فلسطين) بمين شكلها بعد استشارة روسيا وبالاخلاق مع بقية الحلفاء وممثلي الشريف مكة .

المادة الرابعة

تتال انكلترا بما يأتي :

(١) ميناء حيفا وعكا .

(٢) يضمن مقدار محدود من ماء دجلة والفرات في المنطقة (ا) للمنطقة
(ب) وتكسب حكومة جلالة الملك من بيعها بأن لا تدخل في مفاوضات
مع دولة أخرى للتنازل عن قوس إلا بعد موافقة الحكومة الفرنسية
مقدما .

الفصل الخامس

تكون اسكندرية ميناء حراً لتجارة الامبراطورية البريطانية، ولا تنشأ
معاملات مختلفة في رسوم للبناء ولا ترخيص تسييلات خاصة للملاحة
والبضائع البريطانية وتباح حرية النقل للبضائع الانكليزية عن طريق
اسكندرية وسكة الحديد في المنطقة الزرقاء سواء كانت واردة إلى المنطقة
الحراء أو إلى المنطقتين (ا) و (ب) أو صادرة منهما . ولا تنشأ معاملات
مختلفة (مباشرة أو غير مباشرة) على أي سكة من سكك الحديد أو في
أي ميناء من موانئ المناطق المذكورة تمس البضائع والبواخر البريطانية .

وتكون حيفا ميناء حراً لتجارة فرنسا ومصرانها والبلاد الواقعة تحت
حمايتها ولا يقع اختلاف في المعاملات ولا يرفض إعطاء تسييلات للملاحة
والبضائع الفرنسية ويكون نقل البضائع الفرنسية حراً بطريق حيفا وعلى
سكة الحديد الانكليزية في المنطقة الحمراء ، سواء كانت البضائع صادرة من
المنطقة الزرقاء أو الحراء أو المنطقة (ا) أو المنطقة (ب) أو واردة إليها
ولا يجرى أدنى اختلاف في المساهمة بالثقات أو بالتبعية بمس البضائع أو
للبواخر الفرنسية في أي سكة من سكك الحديد ولا في ميناء من الموانئ في
المناطق المذكورة .

الفقرة السادسة

لا تعد سكة حديد بغداد في المنطقة (أ) إلى ما بعد الوصل جنوباً ولا في المنطقة (ب) إلى ما بعد سامرا شمالاً إلى أن يتم إنشاء خط حديدي يصل بغداد بحلب ماراً بوادي الفرات ويكون ذلك بمساعدة الحكومة.

الفقرة السابعة

يجب لبريطانيا العظمى أن تفي وتدير وتكون المالكة الوحيدة لخط حديدي يصل حيفا بالمنطقة (ب)، ويكون لها ما عدا ذلك حق دائم بنقل الجنود في أي وقت كان على طول هذا الخط. ويجب أن يكون معلوماً لدى الحكومتين، أن هذا الخط يجب أن يسهل اتصال حيفا ببغداد، وأنه إذا حالت دون إنشاء خط للاتصال في المنطقة السمرية مصاعب فنية وثقافات وافترة لإدارته فيحصل إنشاءه مستغلاً للحكومة الفرنسية تكون مستعدة أن تسمح بمروره في طريق بريرة - أم قيس - ملق - إدار - غسما - متار، قبل أن يصل إلى المنطقة (ب).

الفقرة الثامنة

تبقى ترعة الحمارك التركية نافذة عشرين سنة في جميع جهات المنطقتين الزرقاء والحمراء والمنطقتين (أ) و (ب) فلا تغيب أي علاوة على الرسوم ولا تبدل قاعدة التعمين في الرسوم بقاعدة أخذ العين إلا أن يكون باتفاق بين الحكومتين.

ولا تنشأ حمارك داخلية بين أية منطقة وأخرى من المناطق المذكورة أعلاه وما يفرض من رسوم الحمارك على البضائع المرسلة إلى الداخل يدفع في البناء وبسطى لإدارة المنطقة المرسلة إليها البضائع.

الفصل التاسع

من المتفق عليه أن الحكومة الفرنسية لا تجرى مفاوضات في أي وقت كان لتنازل عن حقوقها ، ولا تسلم ما لها من الحقوق في المنطقة الزرقاء لدولة أخرى إلا للدولة أو حلف الدول العربية بدون أن توافق على ذلك سلفا حكومة جلالة الملك التي تتعهد الحكومة الفرنسية بمثل هذا في ما يتعلق بالمنطقة الحمراء .

الفصل العاشر

تتفق الحكومتان الانكليزية والفرنسية بصفتها حاضمتين للدولة العربية ، على أن لا تملك ولا تسدعها دولة ثالثة أن تملك أنظارا في شبه جزيرة العرب ، أو تنشئ قاعدة بحرية في الجزائر على ساحل البحر الأبيض الشرق على أن هذا لا يمنع تصحيحا في حدود عدن ، قد يصبح ضروريا بسبب عداء الترك الأخير .

الفصل الحادي عشر

تستمر المفاوضات مع العرب باسم الحكومتين بالطرق السابقة قسما لتعيين حدود الدولة أو حلف الدول العربية .

الفصل الثاني عشر

من المتفق عليه عدا ما ذكر أن تنظر الحكومتان في الوسائل اللازمة لمراقبة جلب السلاح إلى البلاد العربية .

(١٢) مذكرة من الحكومة البريطانية إلى ملك الحجاز

٨ شباط (فبراير) ١٩١٨

(لقد ظهر للنص الأصلي للمذكرة في الصحف العربية مرات عديدة مغفولاً من صورة جغرافية مقدمة من الملك حسين) -
(وقد كانت المذكرة الأصلية بالعربية ، أما النص الذي أورده الطوبوس فهو صياغته الخاصة للأصل العربي) -

من محمد البريطاني في الوكالة في جدة ، إلى الملك حسين

جدة في ٨ شباط (فبراير) ١٩١٨

توجيه من الموضع السامي لجلالة ملك بريطانيا ، فاني أرفع إلى جلالته نص الرسالة العربية التي تلقاها سعادت من وزارة الخارجية في لندن ، لتعلم كمذكرة موجبة من حكومة جلالة الملك إلى جلالته يجرى النص كما يلي : يبدأ -

أن الرغبة والصراحة للقائمة اتخذتموها جلالتهكم بارسالكم الكتب التي أرسلها للقائد التركي في سورية إلى سمو الأمير فيصل إلى جناب نائب جلالة الملك كان لها أعظم التأثير الحسن لدى حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وأن الاجراءات التي اتخذتموها جلالتهكم في هذا الصدد لم تكن إلا رمزاً يعبر عن تلك الصداقة التي كانت دائماً شاهداً لسلامة بين كل من الحكومة الحجازية وحكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى.

و لا يحتاج إلى دليل أن السياسة التي تتبجح عليها تركيا هي ايجاد الاتزان والتكافؤ بين دول الحلفاء والعرب الذين هم تحت قيادة وعظيم

ارشادات جلالكم قد بذلوا المنة لشئاء ليظفروا باعادة حريهم القديمة. إن السياسة التركية لانتفا تنرس ذلك الارتباب بأن نوموس العرب أن دول الحلفاء يرغبون في الاراضي العربية وتلقى بأنهم دول الحلفاء أنه يمكن ارجاع العرب من مقصدهم ولكن أقوال الدسامين لن تقوى على ايجاد الشقاق بين الذين اتجهت عقولهم إلى فكر واحد وفرض واحد .

أن حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وحلفاءها مازالت واقفة موقف الثبات لكل نهضة تؤدي إلى تحرير الامم المظلومة وهي مصممة على أن تحف بجانب الامم العربية في جهادها حتى تنفي علما عربيا يسود فيه القانون والشرع بذلك النظم السابق وبحيث التافس المصطلح الذي احده السلاطات الرسمية التركية . وأن حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى قد سلكت مسلك سياسة التحرير وتقصداً أن تستمر عليه بكل استقامة وتسميم بأن تحفظ العرب الذين تحرروا من السقوط في هذه الدمار وتساعد العرب الذين لايزالون تحت نير الظالمين ليتألوا حريهم . وفي الختام التمس قبول خائض التحيات وعظيم الاحتشامات والتعنيات .

(١٣) تصريح الحكومة البريطانية للعرب السبعة

١٦ حزيران (يونيه) ١٩١٨

(لقد أعلن هذا التصريح جواباً على مذكرة قدمها إلى وزارة الخارجية ، بواسطة المكتب العربي في القاهرة ، سبعة من الزعماء العرب المقيمين في مصر . وقد تلا هذا التصريح أحد موظفي المكتب العربي في اجتماع عقد خميساً لهذه الغاية بالقاهرة في السادس عشر من حزيران ١٩١٨ وحضره الزعماء السبعة .

وقد عرف هذا الصريح في الأوساط العربية بالصريح السبعة) .
(قلت : وقد أشار المؤلف إلى أنه ترجم النص إلى الإنجليزية مجعلا
تعبا عربيا كلن في حوزة أحد قسبة مقدمى الذكرة) .

الصريح السبعة

نظرت حكومة جلالة في مذكرة السبعة ، بأعظم عناية . وحكومة
جلالته تقدر تمام التقدير الأسباب التي دعم أصحاب المذكرة إلى الاحتفاظ
بتكروم وإخفاء اسمائهم ، وليس في كون المذكرة غفلا من التواريخ ما يخص
من قيمتها في نظر حكومة جلالة .

وتقسم الأراضي التي ورد ذكرها في المذكرة إلى أربعة أقسام أو طيقات :

١ - الأراضي التي كانت حرة ومستقلة قبل قيام الحرب .

٢ - أراضي حررت من السيطرة التركية بحمل العرب أنفسهم في أثناء
الحرب الماضية .

٣ - أراضي كانت في الماضي تحت الحكم الساق وتحتلها قوات الحلفاء
في الحرب الماضية .

٤ - أراضي لا تزال تحت السيطرة التركية .

فما يتعلق بالطبقين الأولين ، تعترف حكومة جلالة بالاستقلال التام
والسيادة للعرب الذين يقطنون هذه الأراضي ، وتؤيدهم في جهادهم في
سبيل الحرية .

وقما يتعلق بالأراضي التي تحتلها قوات الحلفاء تلقت حكومة جلالة نظر
أصحاب المذكرة إلى نموصي للتصريحات الصادرة من القواد النامين ، عند
الاستيلاء على شبلد والقدس ، وهذه التصريحات تتضمن سياسة حكومة

جلالته بإزاء أمالي هذه الأقاليم . وترغب حكومة جلالته في أن تكون
 بحكومة هذه الأقاليم قائمة على رضا المحكومين . وهذه السياسة ستظل مزيدة
 من حكومة جلالته .

وأما فيما يتعلق بالأراضي المذكورة في القسم الرابع ، فإن من رغبة حكومة
 جلالته أن تنوز الشعوب المظلومة من هذه الأراضي ، بالحرية والاستقلال .
 ولا تزال حكومة جلالته تعمل على تحقيق هذه الغاية .

وحكومة جلالته تعلم ، تمام العلم ، مقدار المعصيات والأخطار التي تحيط
 بالذين يعملون لاسترداد (حرية) البلاد المذكورة .

على أن حكومة جلالته ، على الرغم من هذه المعبات ، تنق وتؤمن
 بإمكان التغلب عليها . وهي راعية في تأييد كل من يعملون على تخليها .
 ومستعدة لتفكر في أي مشروع للتعاون ، يتفق مع الأعمال الجارية الحالية
 وينطبق على المبادئ السياسية التي تسترشد بها حكومة جلالته وحلفائها .

(١٤) الصريح الإنجليزي - الفرنسي .

٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨

(لقد صدر هذا الصريح في فلسطين وسورية والعراق بصورة بلاغ
 رسمي عن مركز القيادة العامة لقوات الحملة للصربية بتاريخ ٧ نوفمبر ١٩١٨ .
 وقد وزع نفيه على الصحف بأذن من دائرة المراقبة العسكرية مع طلبات
 بأن يعطى أفضلية خاصة .

وعلمت نسخ منه على لوحات البيانات العامة في جميع المدن وفي عدد كبير
 من القرى في الأقاليم العربية التي كانت آنذاك تحتلها قوات الحلفاء . وبشي
 آخر في طول فلسطين وسورية والعراق وغيرها ،

ويظهر أن التصريح صيغ في الأصل بالأفريقية وواضح أن الروايات الرسمية التي ظهرت في الإنجليز ما هي إلا ترجمات، هذا دون استثناء تلك التي وزعت كجواب على سؤال طرح في مجلس العموم بتاريخ ٢٥ تموز - يوليو - ١٩٢٨ - .

(قلت : كان المؤلف قد وضع النص في لغة إنجليزية باعتماده على النص الفرنسي الرسمي حياء نشر في إحدى الكراسات التي وزعت بشكل رسمي في ذلك الحين) -

التصريح الإنجليزى... الفرنسي .

٧ تشرين ثانى (نوفمبر) ١٩١٨

وإن السبب الذى من أجله حاربت فرنسا وإنكلترا في الشرق تلك الحروب التي أهاجها مطامع الألمان إنما هو لتحرير الشعوب التي وزعت أجيالا طولا تحت مظالم الترك تمريرا تاما نهائيا وإقامة حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطانها من اختيار الأهالي الوطنيين لها اختيارا حرا . ولقد أجمعت فرنسا وإنكلترا على أن تؤيدا ذلك بأن تشجعا ويمينا على إقامة هذه الحكومات والإدارات الوطنية في سورية والعراق - للتطبيق الفين أتم العتفاء تحريرهما وتحرقا بها عندما تؤسس محلا - وليس من غرض لفرنسا وإنكلترا أن تزلأ أهالي هذه المناطق على الحكم الذى تريدانه ولكن ههما الوحيد أن يتحقق بموتهما ومساعدتهما المقيدة عمل هذه الحكومات والإدارات التي يختارها الاهلون من ذات أههم وأن تضمننا لهم عدلا مزها يساوى بين الجميع ويسهل عليهم ترقية الأمور الاقتصادية في البلاد ، لمحياء مواهب الاهالي الوطنيين وتشجيعهم على تش العلم ووضع حد للخلاف القديم الذى قضت به السياسة التركية - تلك هي الأغراض التي ترمى إليها الحكومتان المتعاقدتان في هذه الاقطار المحررة .

(١٥) اتفاقية فيصل - وايزمن

المؤرخة في ٣ كانون الثاني - يناير - (٢) ، ١٩١٩ .

« ان المصدر الذي اعتمدت عليه هو صورة فوتوغرافية للأصل . لقد ظهرت بضع روايات للاتفاقية في الصحف ، إلا أن أيا مما وقعت عليه منها لا يمكن وصفه بالدقة والشمول .

والنص الذي ظهر في مجموعة الوثائق التي نشرها (د . هـ ميلر) DeMille يطابق في مجموعه الاصل باستثناء خلوه من الصفقة الذي سطره فيصل على الاتفاقية نفسها .

لقد كتبت هذه الاتفاقية باللغة الانجليزية ، أما تحفظ فيصل فقد أدرج بالهرية في الفراغ الذي يلي المادة الأخيرة مباشرة . وقد نالت الترجمة التقريرية التي قام بعملها - لورنس في ذلك العين رواجاً وبخاصة في صحيفة التايمز الصادرة في العاشر من حزيران (يونيه) ١٩٣٦ ، وفي تقرير لجنة التحقيق الملكية لفلسطين - بوصفها ترجمة موثوقة للأصل ، ولكن الحقيقة أن « ترجمة » لورنس هذه ما هي إلا شرح يفتقر إلى الضبط وما هو مفضل إلى حد ما .

والتاريخ المدرج على الاتفاقية هو الثالث من كانون الثاني (يناير) ١٩١٩ ، ولكني تشككت في التاريخ . إذ يبدو محتملاً من الشواهد التي تضمنها تحفظ فيصل أن الاتفاقية قد وقعت في تاريخ لاحق ، لا يقل قبل ٤ كانون الثاني (يناير) على أي حال .

نص اتفاقية فيصل - وايزمن

إن صاحب السمو الملكي الأمير فيصل يمثل المملكة العربية الحجازية والقائم بالعمل نيابة عنها ، والله كتور حايم وايزمن يمثل المنظمة الصهيونية والقائم بالعمل نيابة عنها ، يدركان القرابة الجنسية والصلات القديمة للقاعة بين العرب والشعب اليهودي ، ويصدقان أن أضمن الوسائل لبلوغ غاية أهدافهما الوطنية هو في اتخاذ أقصى ما يمكن من التعاون في سبيل تقدم الدولة العربية وفلسطين ، ولكوتها يرغان في زيادة توطيد حسن التفاهم الذي يقوم بينهما فقد اتفقا على اللواد التالية :

١ - يجب أن يسود جميع علاقات والتزامات الدول العربية وفلسطين أقصى التوايا الحسنة والتفاهم المخلص ، والوصول إلى هذه الغاية تؤسس ويحفظ بركات كالات عربية ويهودية متمدة حسب الاصول في بلد كل منهما .
٢ - تحدد بعد اتعام مشاورات مؤتمر السلام مباشرة الحدود النهائية بين الدولة العربية وفلسطين من قبل لجنة يفتى على تعيينها من قبل الطرفين المتعاقدين .

٣ - عند انشاء دستور ادارة فلسطين تتخذ جميع الاجراءات التي من شأنها تقديم أوقى الضمانات لتنفيذ وعد الحكومة البريطانية المؤرخ في اليوم الثاني من شهر نوفمبر سنة ١٩١٧ .

٤ - يجب أن تتخذ جميع الإجراءات لتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين على مدى واسع والحث عليها وبأقصى ما يمكن من السرعة لاستقرار المهاجرين في الأرض عن طريق الاسكان الواسع والزراعة الكثيفة . ولدى اتخاذ مثل هذه الاجراءات يجب أن تحفظ حقوق الفلاحين والزارعين المستأجرين العرب ويجب أن يساعدوا في سيرهم نحو التقدم الاقتصادي .

٥- يجب أن لا يسن نظام أو قانون يمنع أو يدخل بأي طريقة ما في ممارسة الحرية الدينية ويجب أن يسمح على الدوام أيضا بممارسة العقيدة الدينية والقيام بالعبادات دون تمييز أو تفصيل ويجب أن لا يطالب قط بشروط دينية لممارسة الحقوق المدنية أو السياسية.

٦- أن الأماكن الإسلامية المقدسة يجب أن توضع تحت رقابة المسلمين.
٧- تطرح المنظمة الصهيونية أن ترسل إلى فلسطين لجنة من الخبراء لتقوم بدراسة الامكانيات الاقتصادية في البلاد وأن تقدم تقريراً عن أحسن الوسائل لتعويض بها ، وتستضع المنظمة الصهيونية اللجنة المذكورة تحت تصرف الدولة العربية بقصد دراسة الامكانيات الاقتصادية في الدولة العربية وأن تقدم تقريراً عن أحسن الوسائل لتعويض بها ، وتستستخدم المنظمة الصهيونية أقصى جهودها لمساعدة الدولة العربية بتزويدها بالوسائل لاستثمار الموارد الطبيعية والامكانيات الاقتصادية في البلاد .

٨- يوافق الفريقان المتناقدان أن يعملوا بالاتفاق والتضامن للتأمين في جميع الأمور التي شملتها هذه الاتفاقية لدى مؤتمر الصلح .

٩- كل نزاع قد يثار بين الفريقين المتنازعين يجب أن يحال إلى الحكومة البريطانية للحكم.

وقع في لندن ، إنجلترا ، في اليوم الثالث من شهر يناير سنة ١٩١٩

(ترجمة تحفظات فيصل عن الاسكيزة)

يجب أن أوافق على المواد المذكورة أعلاه :

بشرط أن يحصل العرب على استقلالهم كما طلبت بمذكرتي المؤرخة في الرابع من شهر يناير سنة ١٩١٩ للرسالة إلى وزارة خارجية بريطانيا العظمى لكن إذا وقع أقل تعديل أو تحويل (بقصد بما يقتضيه المطالب الواردة

بالمذكورة) فيجب أن لا اكون عندما مقيداً بأي كلمة وردت في هذه الاتفاقية التي يجب اعتبارها ملزمة لاثنتين ولا قيمة قانونية لها ويجب أن لا اكون مسئولاً بأي طريقة مهما كانت.

فيصل بن حسين

حاييم وايزمن

(١٩٩) مقررات المؤتمر السوري العام

دمشق ٢ تموز - يولييه - ١٩١٩

إتنا نحن الموقعين أدناه بأعضائنا أعضاء المؤتمر السوري العام المنتدع في دمشق الشام والمؤلف من مندوبي جميع المناطق الثلاث الجنوبية والشرقية والغربية العائرين على احتلالات سكان مقاطعاتنا وتضويصاتهم من مسلمين ومسيحيين وموسويين قد قررنا في جلستنا المنتدعة في نهار الأربعاء المصادف لتاريخ ٢ يوليو سنة ١٩١٩ وضع هذه اللائحة المينة لرغبات سكان البلاد الذين انتدبونا ورفعها إلى الوفد الاممكي المحترم من اللجنة الدولية . (جميع هذه اليهود ووقف عليها بالاجماع ، عدا البند الخامس الذي أقرته أغلبية عظمى) .

«أولاً - إتنا نطلب الاستقلال السياسي العام التاجر البلاد السورية التي تحدها شمالاً جبال طوروس وجنوباً (رفح) فالخط الحار من جنوب (الحوف) إلى جنوب (الحقة الثامية) و (الحقة العجازية) وشرقاً نهر الفرات فالخطابور والخط الممتد شرق (أبي كمال) إلى شرق (الحوف) وغرباً البحر المتوسط ، بدوق حماية ولا وصاية .

«ثانياً - إتنا نطلب أن تكون حكومة هذه البلاد السورية ملكية مدنية ، ذاتية ، ذات مقاطعاتها على طريقة الامم كوكبة الدولة ومحددة ا

حقوق الأقليات على أن يكون ملك هذه البلاد الأمير فيصل الذي جاهد في سبيل تحرير هذه الأمة جهاداً استحق به أن نضع تمام الثقة بشخصه وأن نجاهر بالاعتماد التام على سموه .

«ثالثاً - حيث أن الشعب العربي الساكن في البلاد السورية شعب لا يقل رقياً عن حيث القطرة عن مائر الشعوب الراقية وليس هو في حالة أسوأ من حالات شعوب اللغار والمغرب واليونان ورومانيا في مبدأ استغلالها فالتا نعتج على المادة (٢٧) الواردة في عهد جمية الأمم والقاضية بادخال بلادنا في عدد الأمم المتوسطة التي تحتاج إلى دولة متدبة .

«رابعاً - إذا لم يقبل مؤتمر الصلح هذا الاحتجاج المادل لا عبارات لانظم كتبها فالتا يد ما أعلن الرئيس ويلسن أن القصد من دخوله في الحرب هو القضاء على فكرة القمع والاستعمار ، نتمو مسألة الانتداب الواردة في عهد جمية الأمم عبارة عن مساعدة قية واقتصادية لانتمى باستقلالنا السياسي التام . وحيث أننا لا نريد أن تقع بلادنا في أخطار الاستعمار . وحيث أننا نعتقد أن الشعب الاميركي هو أبعد الشعوب عن فكرة الاستعمار وأنه ليس له مطامع سياسية في بلادنا ، فالتا نطلب هذه المساعدة القية والاقتصادية من الولايات المتحدة الامريكية على أن لاتتمس هذه المساعدة استقلال البلاد السياسي التام ووحدها وعلى أن لايزيد أمد هذه المساعدة عن عشرين عاماً .

«خامساً - إذا لم تتمكن الولايات المتحدة من قبول طلبنا هذه المساعدة منها نطلب أن تكون هذه المساعدة من دولة بريطانيا العظمى على أن لاتتمس استقلال بلادنا السياسي التام ووحدها وعلى أن لايزيد أمدها عن المد التالذكورة في المادة الرابعة .

«سادساً - أننا لا نعترف بأي حق تدعيه الدولة الفرنسية في أي بقعة كانت

من بلادنا السورية ونرفض أن يكون لها مساعدة ويد في بلادنا بأي حال من الأحوال .

وسابعا - أننا نرفض مطالب الصهيونيين بجعل القسم الجنوبي من البلاد السورية أي فلسطين وطلتا قويا للاسرائيليين ونرفض هجرتهم إلى أي قسم من بلادنا . لأنه ليس لهم فيها أدنى حق ولأنهم خطر شديد جداً على شعبنا من حيث الاقتصاديات والقومية والكيان السياسي . أما سكان البلاد الاصليون من اخواننا الموسويين فلهم مالنا وعليهم ماعلينا .

وثامنا - أننا نطلب عدم فصل القسم الجنوبي من سورية المعروف بفلسطين والمنطقة للقرية الساحلية التي من جعلها لبنان ، من القطر السوري ونطلب أن تكون وحدة البلاد مصونة لا تقبل التجزئة بأي حال كان .

وثاسعا - أننا نطلب الاستقلال لتمام القطر العراقي الحر ونطلب عدم إيجاد حواجز اقتصادية بين القطرين .

«عاشرا - أن القاعدة الاساسية من قواعد الرئيس ويلسن التي تقضي بالغاء المعاهدات العربية نمجنا نجمع على كل مساعدة تقضي بجزلة بلادنا السورية أو كل وعد خصوصي يروى إلى تمكين للصهيونيين في القسم الجنوبي من بلادنا ونطلب أن تلغى تلك المعاهدات والوعود بآية حال كان .

« هذا وأن المبادئ الشريفة التي صرح الرئيس ويلسن لمجملتنا واتجهن كل الثقة في أن رغابتنا هذه المبادرة من اعماق القلوب ستكون هي الحكم القطعي في تقرير مصيرنا . وأن الرئيس ويلسن والشعب الامريكي الحر سيكونون لنا عوناً على تحقيقها فينبغون للملا صدق مبادئهم السامية وغايتهم الشريفة نصر البشرية بتوح عام وشعبنا العربي بنوع خاص . وأن لنا الثقة الكبرى في أن مؤتمر السلام يلاحظ أننا لم نتر على الدولة التركية . التي كنا

وأياها شرعاً في جميع الحقوق القومية والمدنية والسياسية إلا أنها تعاملت على حقوقنا القومية فيحقق لنا رغائبنا بتمامها فلا تكون حقوقنا قبل الحرب أقل منها بعد الحرب بعد أن أرقنا من الدماء ما أرقناه في سبيل الحرية والاستقلال وتطلب السماح لنا بأرصاد وفد يمثلنا في مؤتمر السلام للدفاع عن حقوقنا الناتجة تحقيقاً لرغائبنا هذه والسلام :

(١٧) توصيات لجنة كنج - كراين

الغاصبة بسورية - فلسطين والعراق

٢٨ آب (أغسطس) ١٩١٩

١ - سورية - فلسطين

تقدم اللجنة إلى مؤتمر الصلح الآراء الآتية لمعالجة المسألة السورية :

(١) - أن أول وأهم مانشر به هو أنه مهما كانت الإدارة أجنبية سواء كان ما يؤتى به إلى سورية دولة أو أكثر - أن لا تأتى كدولة مستعمرة بل كدولة وصية من قبل جمعية الأمم غايتها ومهمتها المقدسة (خدمة الشعب السوري ورفقيه) .

١ - ويجب أن تكون مدة الوصاية محدودة تعيينها الجمعية حسب المخالفات التي تراها في تقارير الدولة الوصية .

٢ - وأن تكون للدولة الوصية سلطة كافية قامت زمن محدد أيضاً لتكمل نجاح الحكومة الجديدة وتتمكن من القيام بالمشاريع الأدبية والاقتصادية اللازمة لحياة البلاد .

٣ - وأن تصرف الدولة الوصية منها الأكبر إلى التطعيم الضروري لأبناء البلاد الديموقراطية وتكوين روح وطنية قوية وهذا لازم بتوسع خاص في سورية التي استغاق ضميرها حديثاً ،

٤ - وعلى الدولة الوصية أن تسعى منذ البداية لتدريب الشعب السوري على الحكم الذاتي للمستقل بأسرع ما تسمح الأحوال وذلك بإنشاء جميع ما يقتضيه لحكومة ديموقراطية من الدساتير وإشراك السكان في الإدارة وزيادة نصيبهم من الحكم شيئاً فشيئاً حتى تنشأ بالتدريج روح وطنية متطورة في الوطنيين لا تنظر إلى مصلحتها الشخصية عند النظر في مصلحة البلاد، وتؤلف في الوقت نفسه قوة كبيرة منظمة لخدمة البلاد.

٥ - ولا كل من الواجب ألا يطول زمن المشاركة بلا سبب مشروع فمن الضروري إنشاء حكومة ذاتية مستقلة حالاً يمكن الاقدام على هذا الأمر مع العلم بأن الترضي الأول من الحكومات ليس الحصول على أشياء معينة بل ترقية الوطنيين .

٦ - ومن واجب الدولة الوصية في سورية وفي هذا العصر المتحدن أن تجعل الحرية الدينية التامة في مأمن قولاً من الدساتير ، وصلاً في الإدارة . وأن تكون عايتها شديدة بالمحافظة على حقوق الأقليات إذ لا شيء أكثر أهمية من هذا في نجاح الحكومة العربية الجديدة .

٧ - ويجب التوقى من تراكم الديون الكبيرة على الحكومة الجديدة في ترقيتها الاقتصادية كما يجب التوقى من غمها في شؤون الدولة الوصية الاقتصادية والمحافظة من جهة أخرى على امتيازات الأجانب كحقوقهم في إنشاء المدارس والمشاريع الاقتصادية .. الخ ومن الواجب عرضها على جمعية الأمم لعضد لها كما تقتضى مصلحته سورية . ولا ينبغي الدولة الوصية أن تستعبد سلطانها لتأييد مشاريع إحتكارية إلى حد يضر سورية أو الأمم الأخرى بل يجب أن تعمل السع بالحكومة الجديدة إلى الاستقلال الاقتصادي سريعاً كالسعى بها إلى الاستقلال السياسى .

ومهما كان نصيب الآراء الأخرى فإنه يجب العمل بهذه الآراء إذا كان مؤتمر الصلح وجمعية الأمم مخلصين لهذا الوصايات (الوضوح في دستور الجمعية) ويجب المحافظة على مصالح سورية الجوهريه كيفما كان شكل الإدارة فيها فإن المؤتمر السوري في دمشق تساوره المخاوف من جعل سورية مستعمرة لأحدى الدول تحت اسم آخر غير الاستعمار ، فلذلك يجب تزج هذا المخوف بزع أمياه .

(ب) - وتشعر اللجنة في الدرجة الثانية بالمحافظة على وحدة سورية حسب رغائب السواد الأعظم من سكانها كما تدل على ذلك عرائضهم .

١ - لأن البلاد المشار إليها محدودة وعدد سكانها قليل جداً ووحدة الجغرافية والاقتصادية والجنسية واللغوية واضحة يسهل لا تحصل إنشاء حكومات مستقلة ضمن حدودها المطلوبة ، وإذا كان في الوسم يجب هذا التقسيم فإن البلاد عربية بلغها ومدنيتها وتقاليدها وعاداتها .

٢ - أن هذا الرأي مطابق للنظريات العامة التي سبق ورودها كما أنه ينطبق على مبادئ جمعية الأمم ويضيق مع رغائب الاكثريه في البلاد .

٣ - يجب أن ترسم حدود سورية الجغرافية لجهة خاصة وتمتد اللجنة أن طلب المؤتمر السوري إدماج كيليكية في سورية لاسموج له تاريخيا ولا تجاريا ولا من حيث العلاقات القوية لأن الحد الفاصل بين أبناء الانسان العرب وأبناء الانسان التركي يضع كيليكية مع آسيا الصغرى أكثر مما يضعها مع سورية . وعلاوة على ما تقدم فليست سورية محتاجة إلى شاطئ بحري آخر مثل أقسام آسيا الصغرى .

٤ - ولا ينبغي حين الاعتراف بوحدة سورية لبيان الأمان الطبيعية في المناطق التي نشأ لبنان الذي له نوع من الاستقلال ، وتكون الوحدة أصبح وأحق إذا أعطى لبنان وماشاكله نوعا واسعا من الاستقلال الإداري فإن برنامج دمشق نفسه يطلب حكومة على قاعدة اللامركزية الواسية . نتيج

لبنان بكثير من الرخاء. والحكم الإداري في المملكة التركية في الضرورى أن لا يكون حظه في المملكة السورية أقل من حظه في المملكة التركية ، بل يجب أن يعتقد بأن علاقة الاقتصاد والسياسة مع باقي سورية تكون وهو مضى في سورية أفضل منها إذا انفصل عنها إتصالا تاما . وبالطبع أن لبنان كبلاد أكثر سكانها مسيحيون يحشى تسلط المسلمين في سورية المتحدة وهناك موانع أرجح فيه هذا الخوف .

أولا - إستقلاله الإدارى الواسع .

ثانيا - وجود دولة وصية قوية مدة طويلة تألف فيها الدستور الذى تسير عليه الحكومة الجديدة .

ثالثا - مشاركة جمعية الأمم التى تحافظ على الحرية الدينية وحقوق الأقليات .

رابعا - شعور الحكومة العربية بضرورة المحافظة على لبنان لئلا ينطبع الدخول في حمية الامم .

وعلاوة على ذلك فإذا كان عدد المسيحيين كبيراً في داخل المملكة يزول الخطر من جنوح المسلمين إلى الاستياء الذى لابد منه إذا كان عدد المسيحيين كبيراً خارج المملكة وهذا الأمر يؤيده الحوادث في الهند في علاقات الأديان المختلفة .

ثم أن لبنان كبلاد أكثر سكانها مسيحيون يكون أقوى وأמיד إذا كان ضمن سورية المتحدة مما لو كان خارجها متزداً لوحده إذ يكون شريكا لها في منافسا ومصالحها الحيوية ولذلك نرى أن تكون سورية ولبنان معصدين ساء لثقافتها وهذا رأى الثنائيين المتورين أنفسهم .
ومثلاً هذا الكلام يقال من فلسطين وهو وإن كانت (الأرض

المقدمة) عند المصالح والمسيحيين واليهود على السواء فانها ذات موافق دقيق يحتاج إلى معالجة دقيقة وسيأتي الكلام عنها في سياق الحديث عن الصهيونية.

الوحدة السورية والوصاية

(ج) - تشير اللجنة في التدرج الثالثة بوضع سورية تحت وصاية دول لتوحيده كوحدة طبيعية لتأمين الوحدة وفائدتها .

١ - ولا ترى تقسيم إدارة المقاطعات السورية بين عدة وصيات ولو كانت الوحدة الوطنية معرقاً بها فليست هذه ولا تلك بالطريقة الطبيعية التي تتحدد اللجنة أنها التفضل لتوحيد الحكومة الجديدة أو الشعب كله وليس من المستبعد أن ترغب الظروف مؤتمراً الملح على الأخذ بوصاية مقسمة وهذا ليس بالحل الذي يجب إختياره عن طوعية لعدم إحقاقه مع مصلحة السكان الكثر .

٢ - ويجب أن لا ننسى أن السوريين هناك وأنهم مضطرون إلى الاتفاق معاً على صورة ما لا بد لهم من العيش بعضهم مع بعض سواء العرب في الجهة الشرقية أو الذين على الساحل من المسلمين والمسيحيين . فهل يعانون على ذلك أم يقولون بإنشاء علاقات ودية وإحبة بواسطة دولة وصية واحدة ؟ لا ريب في أن الحل الإداري السريع لمسألة العلاقات الصعبة هو تقسيم القوم إلى أجزاء صغيرة مستقلة وبعض الأحيان لا بد أن يكون الفصل جلياً واضحاً كما في قضية الملاقى بين الترك والأرمن ولكن الفصل التام بين تلك الأجزاء لا يتبع عنه غير إشتداد الخلاف وزيادة العداءات بين الناس .

إن الخبرة التي يكتسبها علينا درس الشعور الاجتماعي الحديث توجب إدراك (النصف الآخر) على قدر ما يستطيع إدراكه بالعلاقات المكنية الحية فهي

المرحلة الوصية التي تمنح بعض الجماعات استقلالاً إدارياً عالياً معقولا أن تعمل في الوقت نفسه على تقوية وحدة الشعور الوطني في سائر البلاد وعلى تحسين العلاقات الودية بين تلك الجماعات المختلفة لأن مكان سورية كما بمعناهم أكدوا لنا مراراً أن للعلاقات القديمة بين الجماعات المختلفة ناشئة عن سياسة الحكومة التركية السيئة فإذا شمل العدل الجميع على السواء ووضع أن غرض الحكومة هو خدمة جميع الطبقات بلا تمييز ولا تمييز - تحسنت العلاقات وزال سوء التفاهم ولا يتم الوصول إلى هذا الأمر بضيق الناس بعضهم عن بعض وجعلهم أعداء .

بناء على ما تقدم يلج رجال اللجنة في وضع سورية تحت وصاية واحدة وذلك لفائدة المذاهب والجماعات كلها .

الأمير فيصل

(د) ونشير راجحاً بأن يكون الأمير فيصل رئيس حكومة سورية المتحدة للأُمُور الآتية :

١ - طلب المؤتمر السوري التمثيلي هذا الطلب بالإجماع باسم الشعب السوري وليس هناك ما يجعل على الشك بأن السواد الأعظم من سكان سورية يرغبون رغبة صادقة في أن يكون الأمير فيصل حاكماً .

٢ - أن المملكة الدستورية القائمة على مبادئ الديمقراطية ملائمة للعرب بطبيعة الحال ولا الفروع من أحوال التمييز ولا احترامهم لزعماهم فاهم يحتاجون أكثر من كل شعب إلى ملك كمرکز شخصي لسلطة الحكومة .

٣ - أن الأمير فيصل وصل إلى سلطته المعاصرة وصولاً طبيعياً ، ولا يوجد شخص آخر يقوم مقامه .

ومن مميزاتة أنه ابن شريف مكة وله مقام كبير في العالم الاسلامي وكان أحد زعماء العرب للثبائر الذين حلوا الية في ثورة العرب ضد الترك واشتركوا في تحرير الشعوب الناطقة بالعربية في المملكة التركية وذلك وضع فيه للثبائر السوري هذه النعمة ولقد أخذ الانكليز باصره وتوسموا اخيرا من تطلعه رئاسة الحكومة العربية الجديدة فهو عربي عصري يميل إلى الأخذ بفضائل للدينة القترية . وصلاته مع العرب في شرق سورية ودية فلا خوف على ملكته من هذا الجانب ولكنه بالطبع غير محبوب من المسيحيين في الشواطىء كما هو محبوب من العرب في المنطقة الشرقية ولكن هيات أن يوجد رجل يثق بالناس على محبة أكثر منه فهو متساهل حكيم حاذق في سلوكه مع الناس واكتساب مودتهم وقلوبهم وهو رجل غلص بسيد النظر . ولا يمكن الجزم الآن فيما إذا كانت له القوة الكافية التي يحتاج إليها في معالجة الصعوبات ولكن بما لا شك فيه أنه لا يوجد زعيم عربي آخر فيه من عناصر القوة ما فيه وسيكون أكبر معين في زمن الوصاية .

يستطيع مؤثر الصلح أن يثق كل الوثوق بأن وجود عربي له هذه الصفات على رأس هذه الحكومة الجديدة في الشرق الأدنى مفيد .

المسيونية

(٥) تشتر اللجنة بموجب تفويض البرلمان الصهيوني لفلسطين تقييما كبيرا لأسباب مهاجرة اليهود غير المحدودة التي ترى إلى جعل فلسطين بلدا يهودية .

١ - باشرت اللجنة درس الصهيونية وهي مبالاة إلى استعصانها ولكن الخفايا الحسية التي وجدت في فلسطين مع قوة المبادئ العامة التي أعلنها الحلفاء وقبلها السورديون جعلها على وضع الشبهة الإيجابية .

٢ - تلقت اللجنة من اللجنة الصهيونية فصلاً إنشائية كثيرة عن البرنامج الصهيوني وسمعت كثيراً عن المستعمرات الصهيونية ومطالبها في المؤتمرات شيئاً مما قبلته ووجدت عدداً كبيراً يؤيد أمانى الصهيونيين وخطتهم وهي تنسب من انصراف تلك الجوالى إلى العمل وتنظيرها بالوسائل الحديثة على الخفيات الطبيعية .

٣ - تعقد اللجنة أن الصهيونيين حصلوا على تشجيع مملوم من الحلفاء في تصريح اللورد بالقور الذى كثر اقتباسه والاستشهاد به وتصديق ممثلى الحلفاء الآخرين عليه . إنما إذا عمل بهذا التصريح الذى يقضى بإنشاء د وطن قوى لليهود في فلسطين مع التزم التصريح بأنه لا يجب أن يعمل شيء يحس بالحقوق المدنية والدينية للجماعات غير اليهودية في فلسطين .

إذا عمل بهذا النص لا يبق شك في أنه يجب ادخال تعديل كبير على البرنامج الصهيوني .

إن إنشاء وطن قوى « قسب لليهودى » لا معنى جعل فلسطين بلاداً يهودية كما أنه لا يمكن إقامة حكومة يهودية بدون اهتمام الحقوق المدنية والدينية للجماعات غير اليهودية في فلسطين . والحقيقة التي وقعت اللجنة عليها في أحاديثها مع ممثلى اليهود هي أن الصهيونيين يحقون أن يعملوا السكان غير اليهود من فلسطين لشراء الأراضى منهم .

إن الرئيس ويلسن في خطبته التي ألقاها في ٤ يوليو سنة ١٩١٨ وضع المبدأ التالي كواحد من المقاصد الأربعة الكبرى التي يحارب الحلفاء من أجلها وهو :

« حل كل مسألة سواء كانت تتعلق بالأرض أو العبادات أو المسائل الاقتصادية والسياسية يجب أن يبنى على قول الناس الذين يملكونهم قبولاً

حرراً لا على المصالح المادية أو لفائدة أى دولة من أمة أو أخرى ترغب في حل آخر خدمة لغرضها الخارجى أو لسيادتها » فإذا كان هذا المبدأ سيود وإذا كانت رغائب السكان في فلسطين سيعمل بها فيما يتعلق بفلسطين فيجب الاعتراف بأن السكان غير اليهود في فلسطين - وهم تسعة أعشار السكان كلهم تقريباً - يرفضون البرنامج الصهيونى رفضاً باتاً ولابد أن تبين أن سكان فلسطين لم يجمعوا على شيء مثل اجتماعهم على هذا الرفض صريح شعب هذه حالة الصية المهاجرة يهودية لاحد لها ولضبط اقتصادى إجماعى حواء أول لهم بلادهم - نقض شائن للمبدأ المادل الذى تقدم شرحه ، واعتناء على حقوق الشعب وأن كان ضمن صور قانونية .

وقد اتضح أيضاً أن الشعور المادى ضد الصهيونية غير قاصر على فلسطين بل يشمل سكان سورية بوجه عام فإن ٧٧ بالمئة من مجموع المرائى - البالغ عددها ١٣٥٠ - في سورية ضد الصهيونية ولم يزل مطلب نسبة أكبر من هذه النسبة غير الوحدة السورية والاستقلال . وقد أعرب المؤتمر السوري الممضى عن هذا الشعور العام في المواد ٨٤ ، ٨٥ ، ٩٠ من بيانه .

ولا بد من المؤتمر المصالح أن يجادل أن الشعور ضد الصهيونية في فلسطين وسورية بالغ أشده وليس من السهل الاستغناء به فإن جميع المواطنين الانكليز الذين حادتهم اللجنة يعتقدون أن البرنامج الصهيونى لا يمكن تنفيذه إلا بالقوة المسلحة ويجب أن لا تقل هذه القوة عن مائة ألف جندي ، وهذا في نفسه برهان واضح على مافى البرنامج الصهيونى من الاجتفاف بحقوق غير اليهود . لا بد من الجيوش في بعض الأحيان لتنفيذ القرارات ولكن ليس من القول أن تستخدم الجيوش لتنفيذ قرارات جائرة . هذا مقبل من أن مطالب الصهيونيين

الاساسية في حقهم على فلسطين مبنية على كونهم احتلوا منذ اثني ستة وهذه دعوى لا تسوجب الاكفالت والالتهام .

وهناك أمر لا يجوز اغفاله إذا كان العالم يريد أن تصير فلسطين مع الوقت بلداً يهودية وهو أن فلسطين هي الأرض المقدسة عند اليهود والمسيحيين والمسلمين على السواء بهم أمرها ملايين من المسيحيين والمسلمين في العالم ولا سيما ما يعلق من تلك الأحوال بالفائدة الدينية والحقوق ، مسألة فلسطين وما يفرح منها مسألة دقيقة حرجة ومن المستحيل أن يرضى المسلمون والمسيحيون بوضع الأماكن المقدسة تحت رعاية اليهود مهما حلت مقاصد هؤلاء . والسبب في ذلك هو أن الأماكن الأكر تقديساً عند المسيحيين هي ماله علاقة بالمسيح والأماكن التي يقدسها المسلمون غير مقدسة عند اليهود بل مكروهة . ولا يستطيع المسيحيون والمسلمون في هذه الأحوال أن يرضوا عن وضع تلك الأماكن تحت اشراف اليهود . ثم هناك أماكن أخرى لها في نفوس المسلمين مثل هذا الشعور ، ولا كانت هذه الأماكن كلها مقدسة وعزومة من المسلمين كانت وصاحبهم عليها فيما مضى أمراً طبيعياً فالذين يطلبون صيرورة فلسطين يهودية لم يحسبوا النتائج حساباً ولا الشعور الدائى ضد الصهيونية في جميع أنحاء العالم التي تصير فلسطين أرضاً مقدسة .

وجاء على ما تقدم تشر الحجة مع عطفها على مسألة اليهود أن الواجب يقضى عليها بأن تشير على المؤتمر أن لا يؤيد غير واقع صهيوني معتدل يجب للعمل منه بالتطهير وبإزالة أخرى يجب تحديد المهاجرة اليهودية إلى فلسطين والحدول ، طائناً عن الخطة التي ترمى إلى جعل فلسطين حكومة يهودية .

ولا يوجد هناك سبب يمنع ضم فلسطين إلى سورية المتحدة كالأقسام البلاد الأخرى ووضع الاماكن للقدسة تحت إدارة لجنة دولية دينية تكون كما هي الحال في الوقت الحاضر تحت اشراف الدولة الوصية وجمعية الأمم ويكون اليهود بالطبع عضو في هذه اللجنة .

٢ - تكون الوصاية على سورية -

أن هذه الآراء التي تؤدي بالطبع إلى ضرورة الاشارة إلى الدولة التي يجب أن تكون وصية على سورية كلها .

١ - إن الاعبارات التي سبق الكلام عنها تبين الصفات المطلوبة في الدولة الوصية وأول هذه الصفات أن يكون مرغوبا فيها من السكان وأن تضيد بروح نظام الوصاية قلبا وقالبا وتصل القرض الذي وضع النظام لاجله وترضى بالجلاء بدو من معلوم ولا تحاول استقلال البلاد لمصلحتها الشخصية ويجب أن يكون لها شغف بالديمقراطية وترقية الجمهور العام واهياء الروح الوطنية وتحتاج في هذه المهمة التي لا شكر عليها إلى رغبة غير محدودة وصبر طويل إذ لا تستطيع دولة أن تنظر نظرات صادقة في الأحوال المحسوسة - كملكية الأراضي مثلا - وتحاول أن تصلح تلك الأحوال بدون أن يكون لها كثر من الإعداد ويجب أن تكون قد سبقت لها خبرة في سياسة قوم أقل ارتقاء وأن تكون ذات موارد كثيرة في الرجال والمال .

٢ - من المرجح أن هذه الصفات لم تجتمع في دولة ، ومن المؤكد أنها لم تجتمع فيها متناسبة حوازية . وهذه الصفات مطلوبة كثيرا أو قليلا كما نظهر لنا من احاديثنا مع الأمة السورية ووجود هذه الصفات يؤدي إلى طور جديد في العلاقات بين الأمم بحيث تدخل فيها روح التضحية والدولة التي

تأخذ الوصاية على سورية كلها على هذه الشروط لا تخدم سورية وحد هابل
لها لم كله وفي الوقت ذاته تخدم نفسها لأنها تعمل على تحقيق مقاصد الحلفاء
السامية في الحرب وتطوّر برهاناً دامناً على أن هذه المقاصد لم تهمل، الأمر
يساعد كثيراً على استبقاء الأمم المتحدة متمسكة بمبادئها العالية .

٣- إن قرارات مؤتمر الصلح في ٣٠ يناير سنة ١٩١٩ منسجمة في الأوامر
للحفاظ لنا وهي توضح حالة المناطق التي ستضمحل فصلاً تاماً من المملكة
التركية وقد جلد فيها ، أنه يجب أن تراعى رغائب هذه الجماعات في اختيار
الدولة الوصية أولاً .

أن ما وصلنا إليه في درسا لا يدع مجالاً للشك في رغبة أكثرية الشعب
السوري فإنه بالرغم من كون قبول أميركا الوصاية أمراً مجبولاً على الجهل
وبالرغم من كون اللجنة لم تتسحج الأفكار على الاتجاه نحو هذه الجهة أو
الأخذ بها بل تبطلها - أنه مع ذلك فقد كانت أميركا الدولة التي اختارها
السوريون في الدرجة الأولى وكانت نسبة المرائض التي طلبها ٦٠ بالمئة في
المجموع كله - عددها ١١٥٧ - بينما لم تمل دولة أخرى أكثر من ١٥ بالمئة
من المجموع .

وقد ثبت أن تقوم يعرفون الأسباب التي نوا عليها اختيارهم أميركا
فهم يقولون إنما اخاروها لأنهم يعرفون سيرتها ومقاصدها السامية التي
لا تحرمها شائبة وثيقة التي لما عند الجماعات السورية التي كانت في أميركا
والروح الطيبة التي ظهرت من المعاهد الأميركية التبشيرية في سورية ولأسيا
كلية هودث التي تواصل تشجيع الروح الوطنية السورية ، اثبت لهم أن
أميركا ليس لها مطالبات جنرافية ولا استعمارية وأنها لا تطلب أن تعطي من
تلقاها نفسها حالاً حيث بناء الحكومة السورية . ويحتفون كوبا والفلبين

مثلين على روحها الديمقراطية النبيلة وما لها من الموارد الغزيرة وهكذا يتضح من النظر في رغائب الشعب السوري أن الوصاية يجب أن يهدبها إلى أميركا. ٤ - أما من حيث الصفات المطلوبة في الدولة الوصية في سورية فأمر كما التي أختارها الشعب بالدعوة الأولى لا خوف عليها من تقديم كل امتحان دقيق على المقياس الذي أشرنا إليه في كلامنا السابق وإن كانت أقل خبرة من انكلترا في هذا العمل وربما كانت علاقاتها مع سورية غير كثيرة ولا متينة مثل علاقات فرنسا فهي على الأقل حاصلة على الصعة التي يطلبها نظام الوصاية الجديد الذي يحدد العلاقات التي يجب أن تكون للدولة كيرة مع شعب ضعيف .

وهي أن قبلت الوصاية مع القود فاتها سترى كيف أن المطلق يقتضي بحمل هذه التبعة التي تجبت عن المقاصد التي خلصت الحرب من أبطها ومن دعوتها إلى تأليف جمعية الأمم .

٥ - وهناك مسألة أخرى وهي أن أميركا هي الدولة التي تقدر أن تبالغ المسألة السورية - في البدء على الأقل - بدون اعتراض عليها من الشعب السوري فقد ظهر أن الأكثرية ترغب في معيشتها أكثر من رغبها في مجيء أية دولة أخرى .

وأنه لاسهل على انكلترا وفرنسا ما أن تتنازلا عن مطالبتها لأميركا من أن تتنازل أحدهما للأخرى وهي الدولة التي ليس لها منافس ولها موارد غزيرة تساعد على نشر العمران في سورية ، الأمر الذي يفيد الأمم التي لها صلات مكيئة مع سورية ويساعد على حفظ العلاقات الودية بين الجلفاء ، يضاهي إلى ذلك أن الانكليز الذين لهم مصالح كيرة في مصر وبلاد العرب

والعراق لارحبون بدولة أخرى مثلاً يرحبون بصيرورة أمير كما جارة لهم ، وكذلك العرب والسوريون في تلك المناطق والفرنسيون الذين لهم مصالح كثيرة خصوصية في بيروت ولبنان .

المصائب التي تلحق أميركا

٦- ترده على الإشارة بوصاية أميركية واحدة على سورية كلها جملة اعتراضات أولها : أن ارضاء الشعب الأميركي يقول الوصاية غير مؤكدة ، وثانيها : أن ارضاء الانكليز أو الفرنسيين بالجلالة وترجيهم بمجيء أمير كما غير مؤكد أيضا وهذه حالة قد تسبب تباينا دائما لإدارة أميركية معلولة على أن التشجيعات الكثيرة التي أعطيت للصهيونيين وإن كانت مبهمة قد تؤدي إلى حركة أميركا بالنظر إلى سكانها اليهود ذوي النفوذ . ثم إذا كانت أميركا ستقبل وصاية ما فعلت للثالب أن الوصاية على آسيا الصغرى أكثر ملاءمة وأكبر أهمية لأن هناك مهمة عظيمة تحتاج إلى ما عند أميركا من القدرة فتخرج عن سياستها التقليدية فيا يصلح بشؤون القارة الشرقية . وتعتقد اللجنة أنه لا دولة غير أميركا تقدر أن تذهب إلى آسيا الصغرى ولها حرية تامة لتعامل سائر العناصر بالعدل على السواء .

ويمكن القول من هذه الاعتراضات بوجه عام أنها قد تكون من النوع الذي يحمل فيه أو من المراقيل التي يجب توقعها في مهمة عظيمة كهذه ، ولكن هذا لا يمنع اللجنة من القيام بواجبها وهو الإشارة إلى ما تعتقد أنه الطريقة الفضلى التي ينبغي السير فيها . لذلك نشير بأن تسأل الولايات المتحدة الأميركية أن تأخذ الوصاية على سورية كلها .

نبذة

إذا لم تعط أميركا الوصاية على سورية لسبب ما تشهده اللجنة في هذه الحالة عملاً برغائب أكثرية الشعب السوري أن تعطى الوصاية لبريطانيا العظمى فإن الجدول تبين أن هناك ١٠٧٣ عريضة في سوريا تطلب وصاية بريطانيا العظمى إذا لم تأخذ أميركا الوصاية وهذا يزيد كثيراً على الفرائض التي تطلب فرنسا ، بل أن معنى في اللغة من الفرائض تصحج بشدة على وصاية فرنسية مباشرة وتحتاج اللجنة البحث في أسباب هذه الحالة مضطرة إلى الاعتقاد بأن الموقف نفسه يستحيل معه الإشارة بأن تكون سورية كلها تحت وصاية فرنسية. أن شعور العرب في الجهة الشرقية شديد ضد فرنسا . وهناك سبب خطير يدعو إلى الاعتقاد بأن السعي لإكراه القوم على قبول الوصاية الفرنسية يؤدي إلى حرب بين العرب والفرنسيين ويوجد بريطانيا في مأزق حرج .

ولعل اللجنة تسمح لها أن تقول أن هذا الاستنتاج يخالف ما كانت ترجوه في البدء فقد كانت تأمل - بالنظر إلى علاقات فرنسا القديمة والودية مع سورية ، وإلى تضحياتها الفاسقة في الحرب ، وإلى ما يفتقر أن تناله للملكة الانتكازية من الأراضي بعد الحرب - أن تتمكن من الإشارة على المؤتمر بوضع سورية كلها تحت وصاية فرنسا ولكن كلما طال مقام اللجنة في سورية تأكدت أن هذا الأمر لا يمكن الإشارة إليه ولا العمل به .

بناء على ما تقدم ترى اللجنة أنه إذا كانت أميركا لا تستطيع قبول الوصاية أن تعطى لبريطانيا العظمى لأن الأكثرية تطلبها ثم لأنها هناك ولديها رجال إداريون متمنون وهي ذات خبرة كافية في معاملة الشعوب الأقل

منها ارتفاع ومتوفرة فيها صفات كثيرة مما يجب أن تكون في الدولة الوصية كما تقدم البيان .

الاعتراضات على بريطانيا العظمى

غير أننا لانتصف الشعب السوري إذا نحن لم نعرف بصورة صحيحة بعض الأسباب التي حلت القوم في سورية على تفضيل أمريكا على انكلترا فان القوم أظهروا في أعادتهم حسا خوفهم من أن وضع الوصاية في أيدي الانكليز يحول الدولة الوصية إلى دولة استعمارية من الطراز القديم ويعصب على بريطانيا العظمى أن تحظى من مبدأ الاستعمار لاسيما في بلاد تحب أهلها غير راقين وترفق الشعب الفقير لكي تزيد عدد الموظفين الإداريين وتصبح مصالح سورية تبعا لمصالح الامبراطورية وتستثمر البلاد خيراتها كلها ولا تنجلي عنها أبدا لصلى أهلها الاستقلال الحقيقي ، كما أنها لا تنفي بالتعليم العمومي فلا تنفي له أسبابه الكافية فضلا عن أن تحت سيطرتها من الأراضي أكثر مما يجب أن يكون لعائدتها وفائدة العالم بالرغم من تاريخها الاستعماري المديد . وهذه المخاوف التي تساور نفوس السوريين توضح لماذا يطلبون « الاستقلال التام » ومساعدة محدودة الأحد ، عشرون سنة فقط ، كما توضح احتجاجاتهم على المادة ٢٢ من دستور جمعية الأمم وكلهم يعتقد أن الدولة التي يرسلها مؤتمر الصلح إلى سورية يجب أن تأتي كوصية حقيقية تحت إشراف الجمعية ولأجل حدود . وكل ما خالف هذين فهو خيانة للشعب السوري .

ويجب الإيضاح أيضا بأن المصالح للشريعة الفرنسية في سورية تكون مضمونة تحت الوصاية الحقة إذ لا يوجد سبب يدعو إلى قطع رابطة من

الروابط التي ترمسها مع سورية أو ضمها فيها سواء كانت سورية تحت وصاية دولة أخرى أو مستقلة .

بقي أمر واحد يجب اضافته وهو أنه إذا كانت فرنسا تثبت بمصلحتها في سورية تثبيتاً لائتالي مع العلاقات الودية التي بين الحلفاء ، فانه من الممكن بالطبع أن تطغى وصاية على لبنان « غير مكبر » بالأفراد عن سورية كما ترغب جامعات كبيرة في هذه المنطقة . ولاستطيع اللجنة للأسباب التي تقدم شرحها أن تشبه هذا الأمر على المؤتمر ولكنه ترتيب ممكن .

٢ - العراق

بالنظر لقرارات ، التي أصدرها مؤتمر الصلح في ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩١٩ ، وبالنظر للصريح الانكليزي الفرنسي الصادر في ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٩ - في مشية الهدنة - وكل من هذه الوثائق بصنف سورية والعراق في مقام واحد ليعالج أمرهما بطريقة واحدة ، كما يقطع لكل منها الوعود والتأكيدات ذاتها فان عضوي اللجنة يوسيان مؤثر الصلح بأن يتبع تجاه العراق سياسة توازي بشكل عام تلك التي أوصى باتباعها حيال سورية لايحور الصريح الانكليزي - الفرنسي إلى « قضاية أخرى من الوثائق » .

١ - ووفقاً لذلك فاننا نوصي ، انسجاماً تاماً مع التعليمات الصادرة إلينا ، وباعتبار أن ذلك يتقدم على غيره في الأهمية ، بأن أية إدارة (حكومة) أجنبية تدخل إلى العراق يجب أن تأتي العراق ليس كدولة مستعمرة بالمعنى القديم لهذه الكلمة ، بل كدولة منتدبة من عصبة الأمم ، مشغوفة بإدراكها الحق بأن « رفاهة الشعب وانعامة » يؤلفان بالنسبة إليها أمانة مقدسة ومن

أجل هذه الغاية يجب أن يكون للانتداب أجل محدود . أن تقدر مودة
انتهال عصبة الأمم ، في ضوء جميع الوقائع كما ترد من عام إلى آخر ، سواء
أق التنازلات المتوية للدولة للتعبئة المرفوعة إلى العصبة أو بمارق أخرى .
إن النص الكامل للتوصية الأولى بشأن سورية مشفوعا بالتوصيات
الملحقة بها ، ينطبق نقطة نقطة على العراق بالصحة ذاتها التي ينطبق فيها
على سورية .

وإذا ما قام مؤتمر المصالح وعصبة الأمم والدولة الموكل إليها الانتداب
بتنفيذ سياسة الانتدابات المتجسدة في ميثاق عصبة الأمم ، تنفيذاً غامضاً ، فإن
أهم مصالح العراق الأساسية تصان بذلك تماماً . ولاتصان غير هذا .
٢ - ونوصي ، في المقام الثاني ، بأن تصان وحدة العراق ، وأن تخطط
حدوده المعبودة بواسطة لجنة تخطيط الحدود ، بعد تمعق الانتداب عليه .
وعلى وجه الاحتمال يجب أن يشتمل (العراق) على الأقل ، على ولايات
البصرة وبغداد والموصل . كما يمكن الحاق المناطق الكردية والآشورية
الجنوبية بالعراق . فالخطة من إيجاد قطر موحد هي في حالة العراق في غنى
عن النقاش .

٣ - ونوصي في المقام الثالث ، بأن يوضح العراق تحت إشراف دولة
متدبة واحدة ، باعتبار ذلك السبل الطبيعي لتأمين وحدة حقيقية وقمالة .
كما أن مهمة انماء الشعب اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وتعليمياً تستدعي
مثل هذا الانتداب الموحد . وليس خليفاً بأن يتجم عن محاولة تقسيمه
وتجزئته إلى « مناطق نفوذ » من جانب جديد من الدول ، الاتعريض
مصالح الشعب إلى المنذر والاضطراب والاحكامك والاذنى ، وهذا يتضمن

أما ليس للدولة المنتدبة أن تكون دولة مستمرة إنما يجب أن تحافظ على حقوق الشعب كأمانة مقدسة .

٤ - لا كان من المرغوب فيه بوضوح أن يكون ثمة انسجام تام في المؤسسات السياسية والاقتصادية والتدابير المتعلقة بسورية والعراق ، ولما كان يجب أن يكون للشعب الكلمة الأولى في تقرير شكل الحكومة التي سيخشي في ظلها ، فاتنا نوصي بأن تكون حكومة العراق ، إنشاجا مع الرغبات السافرة لشعبها ، ملكية دستورية ، كالحكم المقترح لسورية ، وبأن يعطى شعب العراق فرصة يطن فيها ملكة القرار وأن تراجع عصبة الأمم إختياره هذا وتقبه . ويمكن الاقتراض بما يقارب المصواب أن لا ١٩٧٨ عريضة الواردة من سوريين بطلب الاستقلال العراق وتبادل ٨٠ بالمائة من مجموع الضرائب الواردة - تعكس الشعور في العراق بالذات ، كما أن الاتصالات التي استطعنا تأمين عقدها مع العراقيين تدعم هذا الاقتراض وتجرى الى الاعتقاد بأن البرنامج الذي رفضه في حلب ، المشلون العراقيون ، برئاسة جعفر باشا الحاكم العسكري لمنطقة حلب ، والذي يوازي عمليا البرنامج المرفوع في دمشق ، خلق بأن يؤيده الشعب العراقي بشكل ملم . وسواء أكان هذا التأيد يشمل كل مادة في البرنامج على وجه سواء ، وسواء أكان يشمل تعيين ملك من أبناء ملك الحجاز ، فليس لدينا من المعلومات الكافية لتفصيل في الأمر ، ولهذا أوصينا بإجراء استفتاء على هذه النقطة . هذا على الرغم من وجود بيانات بريطانية على أن العراقيين قد همروا عن تعيينهم لواحد من أبناء ماهر الحجاز كأمر يولى عليهم .

٥ - يطن البرنامج العراقي عن إختياره أميركة كدولة منتدبة .

من غير دليل ثان . ولأنك أنه كان في العراق قسط كبير من الأعمال
الساخت ضد بريطانيا العظمى ، فالمرائن تهم على وجه التعيين السلطات
البريطانية في العراق بتدخل كبير في حرية الرأي والتعبير (للكلام)
والانتقال — وقد جرى الكثير منه وقت الاحتلال العسكري ،
ولكن للشاعر لهجة بذلك فقد نتج بالطبع عدم استعداد تغيير عن
الرغبة في اختيار بريطانيا العظمى دولة متدية . ومن جهة أخرى فإن مادة
الكتيب « نسخ وترجمات التصاريح وغيرها من الوثائق المتعلقة بقرار المصير
في العراق » وقد استندتها محاولة من جانب الحكومة البريطانية في العراق
لتأمين آراء الزعماء المتقدمين في كل جامعة فيما يتعلق بقرار المصير . أما هذه
المادة ، نظرا لأنها مرفوعة مبائرة إلى المسؤولين البريطانيين ، فهي بلا ريب
أميز لمصلحة البريطانيين بما لو كانت خلاف ذلك ، ولكنها تدلل بما لا يقبل
التسلية على أن قسما كبيرا من الرأي (العام) من شأنه أنه ينتار الانتداب
البريطاني — وعلى كل حال فإن مجال اختيار دولة متدية ذات قدرة ونجربة
كافيتين وعصية بالعدالة الأساسية هو مجال محدود ولا بد . وأنه ليس بما
لا يقبل الأحكام ، أن العراقيين إذا جبهوا برفض أميركا قبول الانتداب
على العراق ، خليقون بأن يحلوا بريطانيا موضع خيارهم للناساني على
الأقل ، كما فعلت الأغلبية السورية . وهناك شواهد إضافية كذلك على
هذه النقطة .

ولا تكن لا يبدو عسلا أن أميركا تستطيع أن ، أو خليفة بأن تقبل
انتدابا على العراق ، بالإضافة إلى إمكان قبول انتداب على سورية وآسية
الغبرى ، فإن عضوى اللجنة يوميان بأن يبيط مؤتمر الصلح الانتداب على
العراق بريطانيا العظمى للأسباب العامة الآنف ذكرها في معرض التوصية

يجعلها دولة متدبة على سورية في حالة عدم قبول أمريكا ذلك ، ذلك أنها قد تكون أنسب الدول للمهمة الخاصة للتطوية في ذلك ، ونظرا لعلاقتها القريبة مع العرب ، كمرنان لجيل تضيحاتها التي دخلها لانقاذ العراق من الاتراك ، هذا مع عدم الاقرار لها بحق الفصح ، كما نمر ياناتها هي من اسقاطها لادعائها بهذا الحق ، ونظرا للمصالح الخاصة التي لها ، طبعيا ، في العراق بسبب من قربها إلى الهند وصلاته الوثقى مع شبه الجزيرة العربية ، ويسبب مما سبق أن قامت به من عمل في الاقليم (العراق) .

وأن تلك الأسباب لصجل انتدابا بريطانيا أحسن ما يكون ، على وجه الاحتمال ، ولخدمة المصالح الكبرى للشعب العراقي ككل ، على الرغم من أنه من الأحسن لبريطانية والعالم ، من وجهة نظر المصالح العالمية الكامنة في الحيلولة دون اثاره الفجرة والشكوك والخاف من سيطرة دولة معرودة ، الايضاف أى إقليم جديد إلى الامبراطورية البريطانية . وعلى كل حال فإن انتدابا بريطانيا سيجمع بميزة مقروءة هي الزول إلى دعم الوحدة الاقتصادية والصليمية في كل من أرجاء سورية والعراق ، سواء أ كانت سورية تحت انتداب بريطانيا أو أمريكا ، وهكذا فإن (الانتداب) سيكس بشكل أكثر مما سبق للعلاقى الوثقى في ميدان الفنة والمعدات والتجارة بين هذين الجزئين من الامبراطورية الثانية السابقة .

رقى بلد كالعراق وافر التنى بالامكانيات الزراعية والبلوزل وغيره من المصادر سيلوح حتميا ، رغم توفر كل النوايا الطيبة ، خطر الاستثمار والسيطرة الاحتكارية من قبل الدولة المتدبة عن طريق فرض سيادة المصالح البريطانية وخاصة عن طريق همزة هندية واسعة النطاق . فهذا الخطر

يطلب احترازا متزايدا ونزيبا . وأن العراقيين يشعرون شعورا قويا بحدة هذا الخطر وبخاصة خطر الهجرة الهندية ، حتى ولو اقتصرَت الهجرة على المسلمين الهنود . فهم يتخوفون من التمازج بشعب آخر من عرق متباين كلفة وعادات مختلفة كلفة باعتباره يهدد حضارتهم العريقة .

مع الاحكام

مترجم من: كنج

تشارلز د. كراين .

المجموعة الثالثة

مشكلة فلسطين

(١) وعد بلفور^(١)

في اليوم الثاني من شهر نوفمبر سنة ١٩١٧ أصدرت الحكومة البريطانية وعد بلفور بصفة كتاب وجهه مسري بلفور، الذي كان عنده وزير الخارجية، إلى اللورد روتشيلد وفيما يلي نص هذا الكتاب :

« يترني جدا أن أبلغكم ، بالنيابة عن حكومة جلالة ، التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على آماني اليهود الصهيونية وقد عرض على الوزارة وأقره :

« إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وسيبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية ، على أن يهتم جلالة أنه لن يؤتى بصل من شأنه أن يضر الحقوق للدينية والدينية التي تتنح بها الطوائف غير اليهودية للقيمة الآن في فلسطين ، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يجمع به اليهود في البلدان الأخرى^(٢) .

(١) قلنا فيه المذكور من تقرير اللجنة الملكية لفلسطين المطروح بالمرية في شهر يوليو سنة ١٩٢٧ والصادر بشكل كتاب أبيض رقم ٤٧٦٠ بعد أن عرض على البرلمان بإسم الملك .

(٢) جاء في المستطاع ٣٠١٣٧٣٠ من تقرير اللجنة الملكية لفلسطين للنشر إليه أعلاه بعدد وعد بلفور ما يأتي :

« لكي يجرى الاسراع بطورة الفتائية لنصار الحرب آثار الآمال القوية في اليهود كما آثارها في العرب . هذا لاج فيهود أن انصار للقضاء قد يتم ما يارجمهم الى فلسطين :

على مجال أوسع كثيرا مما كان يظن ممكنا حتى ذلك الحين وذلك عند الزعماء الصهيونيين إلى وصف آرائهم في كتاب مشروع نهائي لفرصة على حكومات الحلفاء عند أول فرصة ملائمة تسمح لهم - وفي أواخر سنة ١٩١٦ - أعلنت تحفظ مقاومة للحكومة الروسية التيميرية لهم - وقد كانت هذه المقاومة السعة الكؤود التي تعرض ميلهم - وحسما صحت النية على حذف الحيلولة البريطانية على السفين في شهر شباط سنة ١٩١٧ فتح باب المفاوضات الرسمية بين الصيونييين والحكومة البريطانية ، وكلها مفاوضات أخرى بينهم وبين الحكومتين الألمانية والإيطالية تمت الموافقة رسميا على المشروع الصهيوني في باريس دوما كما في لندن وأدعى بغيره الموافقة حتى أواخر شهر تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩١٧ عندما ظهر أن انكسار الحيلولة التي في حقه أصبح أدرا محظوظ في اليوم الثاني من شهر نوفمبر سنة ١٩١٧ تحرت الحكومة البريطانية بيان سياستها ، اشهر فيما بعد « بتصریح بلفور » .

وكان من هذا التصريح قد عرض قبل نشره على الرئيس ويلسون واتفق بموافقته ، وفي ١٤ شباط (فبراير) سنة ١٩١٨ أيدته الحكومة الأمريكية تأييدا طينيا ثم قطعا الحكومة الإيطالية فأيدته بتاريخ ١٩ ايار (مايو) سنة ١٩١٨ « ثم قالت « ذكر لنا المستر لويد جورج الذي كان رئيسا للوزارة في ذلك الزمن في سياق التهادنة التي أدلى بها أمامنا أنه بالرغم من أن القضية الصهيونية كانت تلقى مساندة واسعة في بريطانيا وأمريكا قبل شهر نوفمبر سنة ١٩١٧ ، وكان لعلنا تصريح بلفور في ذلك الحين أمرا « اصحمت موجبات الحماية » وشرح لنا الموقف العرج الذي كان يحيق بدول الحلفاء والدول المشتركة معها في ذلك الوقت - فالرومانيون كانوا قد سقطوا مصوبت الجيش الروسي كانت قد أنشفت في الانحلال ولم يكن في وسع الجيش الفرنسي انه أن يقوم هجوم واسع النطاق ، وكلد الإيطاليون قد فشلوا فشلا مروعا في موقعة كايروينوكا آن التوامسات الثلاثية كانت قد أخفرت ما يقع عموله ملاين الاطنان من السفن البريطانية ولم تكن قد وصلت الفرق الأمريكية بعد إلى الحلفاء . وفي تلك الحالة العرجة ساد الاحتداد بأن اكتساب حلف اليهود أو مساواتهم قد يكون له آثاره الضال في توجيه كفة الميزان نحو قضية الحلفاء أو عديم ، ثم أن

صحف اليهود من شأنه على الأخص أن يضمن ما منته اليهود في أمريكا ويجعل من المصحف
ألمانيا تخفيف نوايا العسكرية وتحسين وضعها الاقتصادي في البلدان الشرق .

تلك هي الأحوال التي أسفرت عنها الحكومة البريطانية تصريح بلنور ، وقد ذكرنا
مستور لويدي جورج : « أن الزعماء الصهيونيين تطهروا لنا وهذا أكيدا ما أنه إذا أشد
الحفاظ على ما تضم نيل إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين فإنهم «أي الزعماء الصهيونيين»
سيملكون كل ما في وسعهم لا يقاطط طائفة اليهود في كافة أنحاء العالم وتألبيهم لما منته قضية
المصلحة » وقد يروا بوعدهم هذا »

لأن فكرة « الوطن القومي اليهودي » بالمعنى المقصود به في « وعد بلنور » ليس له
سند من التاريخ أو الحرف المدلل وليس له في التاريخ ساجدة واسعة تدعمه وتؤيد فكره ،
ولم يحاول واحد من الكتاب شرح الفكرة ولم يرد في أي وثيقة رسمية ما إذا كان المقصود
بالوطن القومي اليهودي مجرد إحياء وسيلة للتدريج نحو الدولة اليهودية أو أن الوطن القومي
هو غاية في حد ذاته ، والمستند الوحيد الذي حاول واحد تحديده معنى الوطن القومي اليهودي
هو « الكتاب الأبيض لسنة ١٩٢٢ » رابع الوثيقة (٢٩) من هذه المجموعة التي
أصدره وزير المستعمرات آنذاك المستر كشرتل . إلا أنه استعمل في سياسته عبارات مرحة
غامضة زادت من تعقيد الفكرة والمعنى واستأنت إلى شرح وتوضيح ومنه أن الوهم التاريخي
للوعد لم يطرأ عليه جديد ، إلا أن مصادر حديثة قد مبعوث خلال الفترة من سنة ١٩٤٥ -
١٩٥٥ فأقمت نورا على الظروف والملازمات التي أحاطت بصيغور وعد بلنور ، ومنى تنظير
التنفيذ اليهودي في الأوساط الدولية وعلى الخصوص البريطانية والأمريكية ومقدار حشده
باجرة الدولتين واغساد ضائر الفاعلين على الحكم فيها .

(٢) ترجمة نص المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم^(١)

وقع العهد بتاريخ ٢٨ يونيو سنة ١٩١٩

وأصبح نافذ للتصديق في ١٠ يناير سنة ١٩٢٠^(٢)

إن المستعمرات والبلاد التي زالت عنها سلطة الناجية الدول التي كانت تحكمها سابقا نتيجة للحرب الأخيرة والتي يقطنها أعوام لا يستطيعون النهوض وحدهم حسب مقتضيات العالم الحديث للنشطة يجب أن يطبق عليها المبدأ للقائل بأن رفاهية مثل هذه الشعوب وتقدمها يستحق روية مقدسة في حق المدنية وأن الضمانات للقيام بما تتطلبه هذه الروية يجب أن يشمل عليها هذا العهد .

(١) وأن أحسن وسيلة لتنفيذ هذا المبدأ عمليا هو أن يمد بالوصاية على مثل هذه الشعوب للأمم المتقدمة ، والتي تستطيع بسبب مواردها وخبرتها أو موقعها الجغرافي أن تأخذ على عاتقها هذه المسؤولية على أحسن وجه وتقبلها ويجب عليها أن تعارض هذه الوصاية بوصفها دولة متدبة بالنيابة عن عصبة الأمم .

(٢) أنه نوع الاختداب يجب أن يختلف تبعاً لدرجة تقدم الشعب وموقع البلاد الجغرافي وأحواله الاقتصادية وغير ذلك من الظروف الماثلة .

(٣) أن بعض الشعوب التي كانت خاضعة للإمبراطورية التركية قد وصلت

(١) يوافق عهد عصبة الأمم القسم الأول من معاهدة فرساي .

(٢) ترجم نص هذه المادة عن أصل عهد عصبة الأمم كما نقل في كتاب :

« Basic Documents of International Relations » الصادر في أمريكا سنة ١٩٥١

لوايس فودريك هـ. هارتمان ، مساعد أستاذ علم السياسة في جامعة هارفرد .

إلى درجة من التقدم يمكن منها الاعتراف مؤقتا بكيانها كأهم مستقلة خاضعة لقبول الارشاد الادارى والمساعدة من قبل الدول المتدبة حتى ذلك الوقت الذى تصبح فيه هذه الشعوب قادرة على النهوض وحدها ويجب أن يكون لرغبات هذه الشعوب للقيام الأول في اختيار الدولة المتدبة .

٤) أن الشعوب الأخرى وخصوصا شعوب وسط أفريقيا فانما في مثل الدرجة التي هي عليها يجب معها على الدولة للتدبة أن تكون مسئولة عن إدارتها تحت ظروف تضمن لها حرية العقيدة والدين مراعية فقط حفظ النظام العام ومبادئ الأخلاق وأن تمنح التصرفات البسيطة مثل تجارة الرقيق وقتل السلاح والعمور ومنع إنشاء الحصون العسكرية والقواعد البحرية وعدم تدريب الوطنيين عسكريا إلا بقصد إستخدامهم في البوليس وفي الدفاع عن البلاد ، وأن تضمن أيضا فرصا متساوية في التجارة للأعضاء الآخرين في عصبة الأمم .

٥) وهناك بلاد مثل جنوب غربي أفريقيا وبعض جزر المحيط الهادى الجنوبي ، نظرا لتفرق سكانها أو قلة عددهم أو بعدهم عن مراكز المدنية أو الاتصال الجغرافى في بلاد الدولة المتدبة وغير ذلك من الظروف ، يمكن إدارتها على وجه أحسن بمقتضى قوانين الدولة المتدبة كجزء من بلادها بشرط أن تراعى التخصفطات المذكورة أعلاه لصالح السكان الوطنيين .

٦) في كل حالة يفرض فيها الاختداب ، على الدولة المتدبة أن تقدم إلى المجلس تقريرا سنويا يلقى بالبلد الذى عهدت إليها شؤونته .

٧) أن درجة السلطة ، الرقابة أو الإدارة التي تمارسها الدولة المتدبة ، ان لم تكن قد اتفق عليها سابقا من قبل أعضاء عصبة الأمم ، يجب أن تحدد بصراحة في كل حالة من قبل المجلس .

٨) يجب أن تؤلف لجنة دائمة لتسلم التقارير السنوية التي تقدمها الدول المتدبة ونصحتها ، ولتقديم المشورة للجنس في جميع المسائل المتعلقة بمراقبة شؤون الانتداب .

(٣) القسم الخاص بـ فلسطين والصهيونية من تقرير
اللجنة الأمريكية كنج - كراين^(١)
مؤرخ في ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٩

وصلت اللجنة الأمريكية إلى يافا يوم ١٠ يونيو ١٩١٩ وأذاعت البيان

التالي :

ان للشعب الأمريكي ليس له مطامع سياسية في أوروبا أو الشرق الأدنى بل يفضل - على قدر الامكان - تجنب كل علاقة بالمشاكل الأوروبية والآسيوية والافريقية ويرغب باخلاص أن يسود السلام الدائم وأنه بهذه الروح يدنو من مشاكل الشرق الأدنى .

« لقد صرح مجلس الأربعة لجنة دولية لمدرس الحفاة في المملكة التركية لعلاقاتها بالوصايات ، وغاية اللجنة للجمعية الأمريكية للموجودة الآن الوقوف جاهد المستطاع على أحوال السكان والطبقات وعلاقاتهم ليكون الرئيس ولسون

(١) نشر الأستاذ أموس سيد في الجزء الثاني من كتابه « الثورة العربية الكبرى » أحكاماً متضادة مما اشتره تقرير هذه اللجنة ونصوصاً ما يخلق منه بـ فلسطين والصهيونية وذلك في الصفحات ٢٦٩ و ٢٧٠ ولم يذكر الرسم الذي اتحد عليه في نقل هذه المطومات فرجعنا الى الملحق (B) الذي نشره الأستاذ جورج ايلونيوس في الصفحة ٤٤٣ من كتابه « Arab Awakening » وهو القسم الخاص بـ سوريا وفلسطين من تقرير اللجنة الأمريكية المذكورة وقد دول في هامش الصفحة أن (السـ مـ تـ قـ لـ) « Editor & Publishers » (نيويورك) الصادرة في ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٢) وعلى الأثر عارنا الترجمة العربية مع النص الذي أورده الأستاذ جورج ايلونيوس المثلث بالبرنامج الصهيوني فوجد مطابقتها الكاملة وإن الترجمة أمينة وصحيحة ولقد اعتدنا على الترجمة العربية كما جاءت بـ كتاب « الثورة » الى اللغة السـ مـ تـ قـ لـ »

والشعب الأمريكى على بينة من الحقائق فى كل مياسة يدعى إلى السلم عليها
فما يتعلق بمشاكل الشرق الأدنى سواء أكان ذلك فى مؤتمر الصلح أو فى
جامعة الأمم .

ولقد اتضح لهذه اللجنة أن الشعور البدائى نحو الصهيونية ليس قاصرا
على فلسطين فحسب بل ويشمل سكان سوريا بوجه عام فان ٧٢ فى المائة من
مجموع المراض التى تناولها اللجنة فى سوريا معادية للصهيونية ولم يزل مطلب
نسبة أكثر من هذه النسبة سوى الوحدة السورية والاستقلال . وبعد أن
ذكر التقرير أن اللجنة قضت أسبوعا فى القدس واستضت رؤساء الطوائف
المختلفة وزارات خلافة بيت لحم والمجليل وبئر السج ثم طافت شمالى فلسطين
واستقبلت الوفود فى رام الله ونابلس وجنين والقاصرة وحيفا وعكا
واجتمعت بمصمصة (رشون زيون) بزعماء عدة مستعمرات يهودية
وإعضاء اللجنة الصهيونية المركزية تناول التقرير مطالب الشعب الفلسطينى
على الوجه التالى :

« اجتمعت كلمة للسلمين وهم حسب الاحصاء الانجليزى الاخير نحو
أربعة أحماس السكان على المطالبة باستقلال سوريا للحدود ولم تشذ منهم
سوى طائفة معروفة من الموظفين كانت تسير مع تيار التفوق السياسى . وتمردت
الاحزاب التى اجتمعت فى يافا أن سوريا أهل لحكومة مستقلة بلا دولة وصية
وانه إذا أمر مؤتمر الصلح على يقين دولة فانهم يفضلون الولايات للعدة .
وقد أيد الناس فى القدس وغيرها . من مدن فلسطين هذا القرار وكانوا
يحاولون مسألة الوصاية إلى المؤتمر السورى الذى يتعلق بلسانهم ورفض بعض
السلمين ولا سيما فى الجنوب قبول الوصاية ورفضوا بانها كان نوعها .
وقد ظهر منذ أعلن المؤتمر السورى رغبته فى مساعدة امريكا بالدرجة الأولى

وانكلترا في النجبة الثانية ورفض الوصاية الفرنسية بآنا أن هذا هو ما يطلبه
سواد المسلمين في فلسطين . ويرجع أن . لك كان يحول في خواطرهم حينما
أحالوا اللجنة على المؤتمر .

وكانت مطالب المسيحيين في فلسطين وهم (١٠) في المسألة من مجموع
السكان مخلفة ، فكانت جماعات الشمال كالكاثوليك والبروتستانت في طبريا وجيفا
وأكثر مسيحيي الناصرة مع المسلمين في طلب الاستقلال وترك تقرير مسألة
الوصاية إلى المؤتمر السوري . وكان الروم الكاثوليك والموارنة يطلبون
الوصاية الفرنسية ، وكان الأرثوذكس في كل مكان متفقين على طلب
الوصاية الانكليزية . وهناك جماعات أخرى لم تطلب أحد منها وصاية
أمريكا مباشرة ولكنها كانت تهول بأنها لو تأكدت من قبول الولايات
المتحدة فإنها لا تختار سواها وأكثر للمسيحيين من هذا الرأي وكلمهم في جانب
الوصاية يريدون دولة ذات حكم صحيح .

وكان اليهود الذين يؤلفون أكثر من (١٠) في المائة من سكان فلسطين
يؤيدون الصهيونية الانكليزية في الحين الذي اتفقت فيه كلمة المسلمين والمسيحيين
على مقاومة الصهيونية وهذه المسألة ذات علاقة كبيرة بوحدة سوريا .

وبما يتعلق بالصهيونية ذكر التقرير عنها ما يأتي :

أعلن يهود فلسطين تأييدهم للصهيونية بوجه عام واحتفظوا في التفاصيل
والطرق الموصلة إلى تحقيقها ويمكن وصف الأمور التي اتفق عليها بما يلي :

جعل فلسطين « وطناً قومياً » في الحال وإن يصحح الحكم السياسي في
البلاد عاجلاً أو آجلاً . معروفاً باسم الحكومة اليهودية . والسماح لليهود
بالهجرة إلى فلسطين من كل مكان في العالم وإن يكون شراء الأراضي مباحاً
لهم وأن تكون الهجرات ثمة رسمية . وأن تكون بريطانيا هي الدولة الوصية

على فلسطين فتحمي اليهود وتساعدهم على تحقيق مشروعهم . ولما كانت
القول الكبرى في العالم قد استحسنت فكرة الصهيونية فهي لا تحتاج سوى
التفكير . أما الذي اختلف عليه اليهود فهو مسألة الحكم على اليهودية وهل يجب
انشائها عاجلا أو بعد زمان طويل وهل يسمون على حسب الطغوس
والعقائد اليهودية القديمة أم على الطريقة المصرية فيتممون بالمسائل الاقتصادية
واستثمار الموارد وتوليد القوى الكهربائية من الأنهار .

ثم بحثت اللجنة البرنامج الصهيوني فقالت :

تشعر اللجنة بتفويض البرنامج الصهيوني لفلسطين بتقديما كبيرا لاسيما هجرة
اليهود غير المحدودة التي ترى إلى جعل فلسطين بلدا يهودية .

١ - باشرت اللجنة درس الصهيونية وهي مبالغة إلى استعصائها ولكن
الحقائق الحسية التي وجدتها في فلسطين مع قوة المبادئ العامة التي أعلنها
الحلفاء وقبلها السوريون حملتها على وضع المشورة الآتية .

٢ - تلقت اللجنة من اللجنة الصهيونية فعولا انشائية كثيرة عن البرنامج
الصهيوني وسحبت كثيرا عن المستعمرات الصهيونية ومطالبها في المؤتمر
ورأت بعضها شيئا مما فطنت ووجدت عددا كبيرا يؤيد أمان الصهيونيين
وخططهم وهي تعجب من انصراف تلك الجواهر إلى العمل وتطلبها بالوسائل
الحديثة على العقبات الطبيعية .

٣ - تعتقد اللجنة أن الصهيونيين حصلوا على تشجيع ملوم من الحلفاء في
تصريح اللورد باتسور الذي كثر احتجاسه والاستشهاد به وتصديق عملي
الحلفاء الآخرين عليه . انما إذا عمل بهذا التصريح الذي يقضى بإنشاء
دولتين في فلسطين مع التمسك بالصرح بأنه لا يجب أن يعمل شيء
يمن بالحقوق المدنية والدينية التي الجماعات غير اليهودية في فلسطين .

إذا عمل بهذا المنح لا يبقى شك في أنه يجب إدخال تعديل كبير على البرنامج الصهيوني .

أن إنشاء « وطن قومي للشعب اليهودي » لا يعني جعل فلسطين بلدا يهودية كما أنه لا يمكن إقامة حكومة يهودية بدون احتضام الحقوق المدنية والدينية لجماعات غير اليهودية في فلسطين والحقيقة التي وقعت اللجنة عليها في أحاديثها مع ممثلي اليهود هي أن الصهيونيين يوصون أن يخلوا السكان غير اليهود من فلسطين بشراء الأراضي منهم .

إن الرئيس ولسن في خطبته التي ألقاها في ٤ يوليو سنة ١٩١٨ وضع لبداً التالي كواحد من المقاصد الأربعة الكبرى التي يحارب الحلفاء من أجلها وهو :

« حل كل مسألة سواء كانت تتعلق بالأرض أو السيادة أو المسائل الاقتصادية والسياسية يجب أن يبنى على قبول الناس الذين يتعلق بهم قبولاً حراً لا على المصالح للادية أو القائلة أي دولة أو أمة أخرى ترضى في حل آخر خدمة لغوذة الخارجية أو لسيادتها » فإذا كان هذا لبداً مسود وإذا كانت رغائب السكان في فلسطين سيحل بها فيما يتعلق بفلسطين فيجب الاعتراف بأن السكان غير اليهود في فلسطين - وهم تسعة أعشار السكان كلهم تقريباً - يرفضون البرنامج الصهيوني رفضاً باتاً والجداول تثبت أن سكان فلسطين لم يجمعوا على شيء مثل إجماعهم على هذا الرفض قسرياً شعب هذه حالة النفسية لهاجرة يهودية لاحد لها ولضغط اقتصادي اجتماعي متواصل ليسلم بلاده - نقض شائن لبداً المائل الذي تقدم شرحه ، واعتداء على حقوق الشعب وإن كان ضمن صور قانونية .

وقد اتضح أيضاً أن الشعور العدائي ضد الصهيونية غير قاصر على فلسطين

بل يشمل سكان سورية بوجه عام فإن ٧٧ بالمائة من مجموع المرائض في سورية ضد الصهيونية ولم يزل مطلب نسبة أكبر من هذه النسبة غير الوحدة السورية والاستقلال . وقد أعرب المؤتمر السوري المشتق عن هذا الشعور العام في المواد ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من بيانه .

ولا يخفى لمؤتمر الصلح ان يتجاهل ان الشعور ضد الصهيونية في فلسطين وسورية بالغ أشده وليس من السهل الاستغفاف به فان جميع الموقنين الانكليز الذين حادتهم اللجنة يعتقدون ان البرنامج الصهيوني لا يمكن تنفيذه الا بالقوة المسلحة ويجب أن لا تقل هذه القوة من خمسين ألف جندي ، وهذا في نفسه برهان واضح على ما في البرنامج الصهيوني من الاجتفاف بحق غير اليهود . لا بد من الجيوش في بعض الأحيان لتنفيذ القرارات ولكن ليس من الطول أن تستعظم الجيوش لتنفيذ قرارات جائرة . هذا فضلا عن أن مطالب الصهيونيين الأساسية في حقهم على فلسطين مبنية على كونهم اطيها منذ أثنى سنة وهذه دعوى لا تسوجب الاكترات والاهتمام .

وهناك أمر لا يجوز اغفاله إذا كان العالم يريد أن تعمير فلسطين مع الوقت بلادا يهودية وهو أن فلسطين هي الأرض المقدسة عند اليهود والمسيحيين والمسلمين على السواء هم أمرها ملايين من المسيحيين والمسلمين في العالم ولا سيما ما يلق من تلك الأحوال بالمعالم الدينية والحقوق فبأنة فلسطين وما يضرع منها ما قد يفة حرجة ومن المستحيل أن يرضى المسلمون والمسيحيون بوضع الأماكن المقدسة تحت رعاية اليهود مما حسفت مقاصد هؤلاء والسبب في ذلك هو أن الأماكن الأكثر قد يساعد المسيحيين هو ما له علاقة بالمسيح والأماكن التي قدسها المسلمون غير مقدسة عند اليهود بل مكروهة ولا يستطيع المسيحيون والمسلمون في هذه الأحوال وضع تلك الأماكن تحت اشراف اليهود . ثم هناك أماكن أخرى

لها في قعر المسلمين مثل هذا الشعور ولا كانت هذه الأماكن كلها مقدسة ومحترمة من المسلمين كانت وعما بهم عليها فيما مضى أمرا طبعيا فاقدين بطلبون صيرورة فلسطين يهودية لم يحسبوا النتائج حسابا ولا للشعور العدائي ضد الصهيونية في فلسطين وفي جميع أنحاء العالم التي تعبر فلسطين أرضا مقدسة . وبناء على ما تقدم تشعر اللجنة مع عظمها على مسألة اليهود أن الواجب يقضى عليها بأن تشير على المؤتمر بأن لا يريد غير برنامج صهيوني محدد يجب العمل فيه بالتسريع وبمارة أخرى يجب تحديد المهاجرة اليهودية إلى فلسطين والمداول بتاتا عن الخطة التي ترمى إلى جعل فلسطين حكومة يهودية . ولا يوجد هناك سبب يمنع ضم فلسطين إلى سورية المتحدة كاقسام البلاد الأخرى ووضع الأماكن المقدسة تحت إدارة لجنة دولية دينية تكون كما هي الحال في الوقت الحاضر تحت إشراف الدولة الوصية وجمعية الأمم يكون لليهود بالطبع عضو في هذه اللجنة ^(١) .

(١) ذكر الدكتور نجيب صفت في كتابه « قضية فلسطين » المطبوع في بيروت سنة ١٩٦٦ في الصفحة ٦٥ وما بعدها بصد لجنة كننج - كراين المذكورة ما يأتي :

استبح مشغل الدول الكبرى ، بعد سماع الوفدين العربي والصهيوني ، لقرار مصير اللسان العربية في لجنة برية عامة عقدت في ٢٠ آذار سنة ١٩١٦ وتقرر عرضها الرسمي للكتاب الأمريكي (Baker) فأبى كلينسمو ويشون بوجه النظر الفرنسية ، وأبى لويد جورج والتي بوجه النظر البريطانية ، وحدث بعد ذلك فاشل عتيف بين الفريقين فتمثل فيه ولن واقترح أن يرأس البحث في القضية إلى أن تألف لجنة تحقيق لجنة تتولى درس الحالة في سوريا وفلسطين وتضم تقريرا تقدمه إلى الدول الكبرى وتبين فيه وجهة نظر السوريين والفلسطينيين أنفسهم ، قال ولن « ان الولايات المتحدة ليست سمعة أن تحير أي اهتمام لطلب بريطانيا وفرنسا في بلاد لا ترضى حكمهما ، ان إحدى اللامضى الاسامية =

== التي تركز عليها دوما سياسة الولايات المتحدة هي احترام ارادة الشعوب ، فالولايات المتحدة تود ان تعلم اذا كان السويويون يخلون بحكم فرنسا والبراقيون بحكم بريطانيا » ثم يسم لويدي جورج وكليمنصو الا ان يتبدلا مديئا بـسكرة ولبن ، واقترح المفاوضون على ان تؤلف لجنة تحقيق لطيفة يعثل فيه أعضاء برطانيولوسيون وامريكيولواطاليون ونمسي الى مررة وغائب الشعوب العربية في قضية مصرها الدولي - غير ان انكسرك وفرنسا ما لبثا ان رجعا عن رأيهما ووجدتا الاختلاف بينه اللجنة فأبطلت المشروع ، وقرر ولي منده ، ذلك ان تؤلف لجنة أمريكية تحت تحت عن وغائب العرب « قسم المعلومات وسدى التبع لرئيس الولايات المتحدة وممثليا لكي يشكوا من الماطلع اطلعا كايا على القضايا التي طلب منهم اليه فيما « ثم قل : لم يحدث هذا التقرير أقل تأثير على مجرى المحادثات ، حتى ان ولبن قسده ، وحتى الساسة الامريكيين لم تأبه لما جاء فيه ، بل اثرته الاثنت باراء لجنة أخرى هي لجنة الشرق الادنى في دائرة الاستخبارات الامريكية (Intelligence section) وقد جاء في توصياتها فيما يخص فلسطين : (١) توصي بأن تتأ في فلسطين دولة منفصلة عن الدول المجاورة (٢) أن توضع هذه الدولة تحت الانتداب البريطاني وتحت اشراف عصبة الأمم لان فلسطين تحتاج الى مرشد عاقل حارم . شكلتها مؤلفون من عناصر مختلفه عديمو الخبرة السياسية تدعو التأثير بالنصب والزلزلات الدجية (٣) أن يسعى اليهود الى المصروفات الى فلسطين والى الاقامة فيها ، وأن يؤمن لهم مؤتمر السلام بتقديم المساعدات اللازمة للتياح في مساهمهم ، على ألا تصار المظفر للتقصية (والدينية منها تنوع خاص) وحقوق الماسكية التي يقتسم بها السكان غير اليهود . وتوصي بأن يضمن مؤتمر السلام لليهود أنه مستعد للاعتراف بالدولة اليهودية طالما تشكلت هذه الدولة باقتبل . قرر العدل والانصاف أن يصبح فلسطين دولة يهودية لذا تمكن اليهود ، فصل التسييلات للتقدم لهم لتحقيق هذه الغاية ، من أن يحولوها الى دولة . فلسطين كانت منذ العصر اليهودي وعمل سكانه ، والعصر اليهودي سام مساهمة جلية في تطور الفكر البشري . وفلسطين هي الارض الوحيدة التي تمكن اليهود أن يملكوها فيها وطنيا خاصا بهم . (٤) توصي بأن توضع الاماكن المقدسة والمقبرق الدينية التي تنتسب لها سائر الطوائف ، تحت حاية عصبة الأمم والدولة للتدبير .

(٤) رسالة ملك الانكليز الى شعب فلسطين بمناسبة اصدار
مجلس الخلقاء في سان ريمو قراره بانتخاب بريطانيا على
فلسطين بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٩٢٠ وقد أذيع للبيان يوم
الأربعاء في ٧ يوليو سنة ١٩٢٠ في القدس (١)

الى اهالي فلسطين :

ان الدول المختلفة التي نالت الفوز بالامر في هذه الحرب قد أودعت بلادى
أمر الانتخاب على فلسطين لكن تسهر على صوالحها وتكفل لبلادكم العمران
السلمى القى طالما كنتم تتشدونه . واتى أذكر باختيار العمل المجيد الذى
قامت به جنودى تحت قيادة التيلدمارشال اللورد الذى جعري بلادكم من التبر
الركى وسأتهلى حقيقة إذا وفقت أنا وشعبي أيضا إلى أن نكون وصيلة
لتناول السعادة بوجود إدارة حازمة وصادقة . اتى أرغب أن أوكد لكم
أن الدولة المتدبئة ستفقد ما عليها من الفواجبات بدون عناية مطلقا . كما وأن
في حزم حكومتى أن تحرم حقوق العناصر وللذاهب على اختلافها في المدة
التي يلزم اقتضاؤها إلى أن يصادق مجلس جامعة الأمم نهائيا على أمر الانتخاب
وفي المستقبل عندما يصبح الانتخاب أمرا واقعا .

ولا يخفاكم أن الدول المتحالفة والمشركة قد قررت أن تصفد للتدابير
لتضمن تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين بالتدريج ، وهذه التدابير
لن تؤثر قطعا على حقوق الأهالي الدينية والمدنية ولن تقص من الرقي
النزوي لعموم طبقات الشعب الفلسطيني .

(١) هذا النص هو الترجمة الرسمية لحكومة الانتخاب .

انى واثق أن المندوب السامى الذى اتدبه ^(١) لانقاذ هذه المبادئ
 سيفعل بعزم ثابت ونية صادقة ، وسيبذل لاستعمال كل الوسائل التى تؤهل
 إليه خير واتحاد طبقات الشعب على اختلاف مذاهبه .
 انى أدرك جيدا خطورة الاجتماع المهددة بحكومة البلاد التى يهدسها
 السبى والسلم واليهودى على السواء ، وسأحافظ بكل اهتمام وعاطفة
 حارة فى المستقبل على رقى وحرمان البلاد التى ينظر العالم إلى تاريخها
 باهتمام عظيم .

(٥) خلاصة لجنة التحقيق العسكرية

للتحقيق فى أسباب الاضطرابات التى وقعت فى القدس

فى ٢٠ ابريل سنة ١٩٢٠

قام الثائرون من العرب فى مدينة القدس بهجوم وحشى على اليهود
 وأموالهم وقد قتل خمسة من اليهود وجرح ٢٩٩ وقد أريد الأمن إلى نصايه
 بتدخل كتائب من الجيش البريطانى ، وكان عدد القتلى من العرب أربعة
 والجرحى ٢٩ .

وقد قررت لجنة التحقيق العسكرية « لم يطبق تحريها » ^(٢) أن أسباب
 الاضطرابات هى ما يأتى :

(١) هو السيد هربرت سويل اليهودى البريطانى وأحد أقطاب الحركة الصهيونية وأول
 من عمل لها وأجمعاً من الرجال الراسخين البريطانيين خلال الحرب العالمية الاولى وبعدها .

(٢) لم ينشر هذا التقرير وظل مكتوماً إلى أن نشرت هذه الخلاصة فى تقرير حكومة
 الانتداب : (Survey of Palestine) الجزء الاول صحيفة ١٧ الصادر
 فى ١٩٢٥ .

(١) خيبة أمل العرب لعدم تنفيذ الوعود باستقلالهم التي يطمحون بأنها
مضت لهم أثناء الحرب .

(ب) اعتقاد العرب بأن وعد بلفور يتضمن انكاراً لحق مصرهم وخوفهم
من أن انشاء الوطن القومي يعني الزيادة الهائلة في الهجرة اليهودية التي ستؤدي
إلى إخضاعهم لسيطرة اليهود الاقتصادية والسياسية .

(ج) ازدياد حدة الشعور بسبب المسألة التي ثبت من خارج فلسطين ،
مصحوبة بإعلان الأمير فيصل ملكاً على سوريا التي أعيدت لها وحدتها
ووجدت فكرة الاتحاد العربي والاتحاد الإسلامي من ناحية وبسبب نشاط
الحركة الصهيونية مؤيدة بموارد وقوة اليهود في انحاء العالم من الناحية
الأخرى .

(٦) خلاصة تقرير لجنة هيكرافت^(١)

نقرة عامة :

إن الشعب الحقيقي الذي نبحث عنه ليس شعباً اعتيادياً لأنه دام عدة
آيام وقد ازداد يوماً بعد يوم إلى أن هم قضاء ياباً بأجمته ، وهو جئت
للتستعيرات اليهودية بشدة والحقيقة أن مظاهرة البولشفيك كانت التمرارة
التي اشعلت حتى العرب القابل للاقتدار وأحدثت الهياج الذي آلى إلى سحق
دماء العرب واليهود .

ونحن متيقنون بأن ليس هناك داع لوتفوح الاضطرابات غير الشعور

(١) وهي اللجنة التي عينها حكومة فلسطين على إثر الاضطرابات التي وقعت بعدة
يافا في أول شهر مايو سنة ١٩٢١ واتخذت في جميع مصادرها وكالات برقاً في فلسطين
السيد توماس هيكرافت وعضوية سفير ج. ستاس . ومندوب لواء .

السائد في البلاد ضد اليهود وهو ناشئ عن خطة الحكومة فيما يتعلق بالوطن
القبلي اليهودي، وقد أكد لنا الكثيرون وتمفقتنا نحن بأنفسنا أنه لا وجود
للقضية اليهودية في فلسطين لما لاقت الحكومة أقل صعوبة في إدارة الشؤون
المحلية ونعتقد أن كره العرب للحكومة البريطانية نشأ عن مساعدتها للسياسة
الصهيونية .

ولا أساس للتهمة التي كان اليهود يوجهونها للعرب بأنهم قد دبروا هذه
الاضطرابات هم أو قادة الأفكار بينهم ودرّبوا وقومها في اليوم الأول من
آيار . أن يوم آيار كان عيد الفصح عند العرب الاوثودوكس الذين كانوا
صباح ذلك اليوم في كنائسهم وأخذوا بعدئذ يقبلون زيارات للمساكنات
الاعتقادية من أصدقاءهم المسلمين ، وجاء عليه يكون عيد الاحمال أن
يتعصب المسلمون والسيحيون ذلك اليوم للقيام بختة عمومية .

وعندما تدقق النظر في الهجوم على المستعرات اليهودية ، وليس ، والمغضبة ،
وديران ، واليهودية ، نجد أن السبب الأول في ذلك كان الاضطرابات من قبل
اليهود للعرب في حوادث يافا ، وكذا كانت كل الثارات نتيجة الحق على
اليهود السبب من هذه الاضطرابات .

وما دام اليهود أقلية لأمية لما كما كانوا في عهد الحكومة العثمانية خلا
يضايقتهم ويكرههم أحد ولكن عندما بدأ العرب يعتقدون أن اليهود أصبحوا
ذوي نفوذ عظيم على الحكومة نشأ شعور في البلاد لم يجمع إلا إلى تمرد
قليل من جانب عدد صغير من اليهود للمقوتين لاضرام نار البسطة العام ضد
اليهود عموما .

وقد تقدم لنا طوما أشتاحس يخلون كافة فئات الشعب غير اليهود
ليشرحوا لنا لماذا نار الشعور العام ضد اليهود وكان هؤلاء اليهود من الطائفة

والأرثوذكس واللاتين والوارثة والروم الكاثوليك والامبليكانيين بما في ذلك
كهنة الطوائف المسيحية المذكورة فاستلجنا أن كل الشعب غير اليهود تقريرا
كان معدا في العهد اليهودي .

شكوى العرب :

إن شكوى العرب التي كان لها دخل عظيم في الاضطرابات هي كما يلي :-
١ - أن الصهيونيين جعلوا حكومة بريطانيا العظمى عند استلامها زمام
إدارة فلسطين تتخذ خطة موجهة في النال نحو تأسيس وطن قومي لليهود
وليس لمنفعة كافة الفلسطينيين على السواء .

٢ - أن حكومة فلسطين وفقا لهذه الخطة قد اتخذت كهيئة استشارية
رسمية لها جمعية صهيونية مرتبطة بها تهتم بالمصالح اليهودية قبل غير هاءة
بحسب امتيازاتها العديدة كحكومة داخل حكومة .

٣ - أنه يوجد في خدمة الحكومة عدد كبير من اليهود تريد تسجهم على
معد طائفتهم .

٤ - أن تساما من خطة الصهيونيين هو غير فلسطين بشعب ذي مقتررة في
الامور الصغيرة والادارية أكثر من للعرب فيضج عن ذلك تفوقهم على
بقية الاماني .

٥ - أن المهاجرين خطر اقتصادي على أهالي فلسطين بسبب مزاحمتهم
ولان الزاخرة تسهل عليهم .

٦ - أن اليهود والمهاجرين يسيرون العرب يسيرهم واحترام للمعدات
الاجتماعية العربية .

٧ - أنه بالنظر للإحيات غير الكافية فقد منح لليهود والتمسح بالانكار
للثغيفي الدخول إلى البلاد وأن هؤلاء الأشخاص قد سوا لإحداث نزاع

اجتماعي واضطراب اجتماعي في فلسطين وبت المبادئ البشنية .
ومن جهة أسباب تهيج العرب في يافا ضد اليهود المجررة التي كان شبان
وشباب « الحلو تسيم » يظهرونها في شوارعها مرتدين لباسا خارجيا عن
العادة ، مما يظلم بعضهم بعضا ذراعا بذراع ينشدون الا تشيد ويعيقون
حركة السير وعلى المصوم كانوا يسلكون سلوكا مخالفا لمبادئ التساوي
والخضعة عند العرب .

ويذهب أن الانتقال من أحوال الشدة التي كانوا يقاسونها في البلاد التي
جاءوا منها إلى حرية « وطنهم القومي » محط أحلامهم وآمالهم قد ضاعف
وأغشى وروحهم ومن جهة أخرى يذهب أيضا أن صريح العرب من تهيج
أولئك اليهود القادمين حديثا إذ ليس من السهل صب الحمر الجديد في
أوعية القديمة .

ونحن نعتقد أنه لولا الواضحات المذكورة أعلاه لا كان حقد على اليهود
ولا وجد ميل غريزي ضدهم Anti Semitism في البلاد جنسيا كان أوديا .
ومن المهم أن يدرك أن مايكبة الصهيونيين ومن يحطف عليهم في أوربا
يغزأ للعرب في فلسطين ويبحثون فيه لا في لندن فقط بل في القرى أيضا
وذلك على سبيل المثال فترة مهيبة قدمها لنا أحد اليهود من كتاب عنوانه
« انكفرا وفلسطين » تأليف . ه . سايدبرنام ، طبع في لندن سنة ١٩١٨ :

« ويرغب في تشجيع للهجرة اليهودية بكل وسيلة وفي ذات الوقت علم
تنشيط مهاجرة العرب » (١) وتختلف ما يأتي من مقالة انتاحية الجوف
كرونيكل في عددها ٣٧٢٠ تاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٢١ :

(١) وقد سارت حكومة الإنجليز البريطانية من عند الحق بغيره .

« ان الحل الوحيد لمسألة فلسطين هو إعطاء اليهود كيبود تلك الحقوق والامتيازات في فلسطين التي تمكنهم من جعلها يهودية كما أن انكلترا انكلزية وكندا كندية » .

ولم تترك اللجنة إلى أي حد يصادق الصهيونيون المسؤولون على التعابير التي ذكرناها آثما إلى أن بدأت باستنطاق الدكتور ايلدر نائب رئيس اللجنة الصهيونية الذي كان محذرا بالنسبة إلى قبره فهو لم يجد مطلقا فكرة الوطن القومي كما صرح بها وزير المستعمرات وللتدرب السامي ، وفي رأيه :

« ليس من الممكن أن يكون في فلسطين سوى وطن قومي واحد وهو الوطن اليهودي ومن السخيل أن تكون قمة مساواة في الشركة بين اليهود والعرب ، ويتبني أن تكون هناك سيادة يهودية طالما يزداد عدد هذا الناصر ازديادا كافيا » .

ولا يخفى أن تصريحات الدكتور « ايلدر » بصحته يحيط بأفكار الصهيونيين واعتقاداتهم الرسمية من جميع وجوها تحيزات شأن عظيم . وقد قال أيضا بصريح العبارة « انه يجب أن يسمح لليهود لا للعرب بحمل السلاح وأكد أن تسليح اليهود يحسن العلاقات بينهم وبين العرب وانه يجب أن يسمح الجمعية الصهيونية بتقديم الاعتراضات على تميمات الحكومة وأن تقدم اليها أسماء الذين ترغب في ترشيحهم لتصب للتدرب السامي فتتصّب الحكومة منهم واحدا » (١) .

(١) بلاط من اللغة العبرية التي اصبحت الحكومة البريطانية فيما بدايتها أعلنت بالبادي التي دسرها « أيدر » وطنها جيها وهي التي تنزع بلنة (هيكراة) من مجرد سامها » .

(٧) صك الانتداب على فلسطين

أعلن مشروعه من قبل عصبة الأمم بتاريخ ٦ يوليو سنة ١٩٢١ وصودق

عليه في ٢١ يوليو سنة ١٩٢٢ ووضح موضع التنفيذ في ٢٩ سبتمبر

سنة ١٩٢٣

و المقدمة »

مجلس عصبة الأمم :

لما كانت دول الحلفاء الكبرى قد وافقت على أن يسد بإدارة فلسطين
لتي كانت تابعة فيما مضى للمملكة العثمانية ، بالحدود التي تميزها تلك الدول
إلى دولة مستقلة تخارها الدول المشار إليها تنفيذًا لصوص المادة ٢٢ من
ميثاق عصبة الأمم ،

ولما كانت دول الحلفاء الكبرى قد وافقت أيضا على أن تكون الدولة
للتدبير مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي أصدرته في الأصل حكومة صاحب
الجلالة البريطانية في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني سنة ١٩١٧ وأقرته
السلوك المذكورة لصالح إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، على أن ينهم
جليلًا أنه لن يوثق بعمل من شأنه أن يضر بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع
بها الطوائف غير اليهودية للوجود الآن في فلسطين أو بالحقوق والوضع
السياسي مما يتمتع به اليهود في أية بلاد أخرى ،

ولما كان قد اعترف بذلك بالعصبة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي
بفلسطين وبالأَسباب التي تبحث على إعادة إنشاء وطنهم القومي في تلك البلاد ،
ولما كانت دول الحلفاء قد اختارت صاحب الجلالة البريطانية ليكون
متدبرًا على فلسطين ،

ولما كان الانتداب على فلسطين قد صيغ في النصوص التالية وعرض على مجلس عصبة الأمم لآقراره ،
ولما كان صاحب الجلالة البريطانية قد قبل الانتداب على فلسطين وتعهد بتنفيذه بالتبعية عن عصبة الأمم طبقاً للنصوص والشروط التالية ،
ولما كانت الفقرة الخامسة للادة ٢٢ المقدمة المذكورة تنص على أن درجة السلطة أو السيطرة أو الإدارة التي تمارسها الدولة المنتدبة سيحددها بصرامة مجلس عصبة الأمم إذا لم يكن هناك اتفاق سابق بشأنها بين أعضاء عصبة الأمم ،
لذلك فإن مجلس عصبة الأمم بعد تأييده الانتداب المذكور يحدد شروطه ونصوصه بما يلي :

« المادة الأولى »

يكون للدولة المنتدبة السلطة التامة في التشريع والإدارة باستثناء ما يكون قد قيد في نصوص هذا الصك .

« المادة الثانية »

تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي وفقاً لما جاء بيانه في ديباجة هذا الصك ، وترقية مؤسسات الحكم الذاتي ، وتكون مسؤولة أيضاً عن حماية الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الجنس والدين .

« المادة الثالثة »

يقتضي على الدولة المنتدبة أن تعمل على تشجيع الاستغلال المحلي على قدر ما تسمح به الظروف .

« المادة الرابعة »

يحترف بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لاسداء المشورة إلى إدارة

فلسطين والنهوض معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثر في انشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين ولتساعد وتشرك في ترقية البلاد على أن يكون ذلك خاضعا دوما لمراقبة الإدارة .

يعترف بالجمعية الصهيونية كوكالة ملائمة لمادامت الدولة المتعدية ترى أن تأليفها ودستورها يجعلانها صاحبة ولائقة لهذا القرض ، ويتوجب على الجمعية الصهيونية أن تتخذ ما يلزم من التدابير بعد استشارة حكومة صاحب الجلالة البريطانية للحصول على موافقة جميع اليهود الذين يرغبون للمساعدة في انشاء الوطن القومي اليهودي .

« ثلاثة لكفالة »

تكون الدولة المتعدية مسئولة عن ضمان عدم التنازل عن أى جزء من أراضي فلسطين إلى حكومة دولة أجنبية وعدم تأجيرها إلى تلك الحكومة أو وضعها تحت تصرفها بأية صورة أخرى .

« ثلاثة الضامنة »

على إدارة فلسطين ، مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع قسطنطين الأحمالي الأخرى ، تسهيل هجرة اليهود في أحوال ملائمة وأن تتسرع بالتعاون مع الوكالة اليهودية للشار إليها في المادة الرابعة ، حشد اليهود في الأراضي الأميرية والأراضي الموات غير المطلوبة للمقاصد الصومية .

« ثلاثة السابعة »

تولى إدارة فلسطين مسؤوليتن قانون الجنسية ويجب أن يشمل ذلك القانون على نصوص تسهل اكتساب الجنسية الفلسطينية لليهود الذين يفتقدون فلسطين مقاماً دائماً لهم .

« المادة الثالثة »

أن امتيازات وحصانات الأجانب بما فيها مزايا المحاكم القضائية والحماية التي يجمع بها الرعايا الأجانب في السابق بحكم الامتيازات أو العرف في المملكة النسيانية لا تكون نافذة في فلسطين .

غير أنه متى انتهى أجل الاضطراب تعاد هذه الامتيازات في الحال برمتها أو مع التعديل الذي يكون قد تم الاتفاق عليه بين الدول صاحبة الشأن إلا إذا سبق للدولة التي كان رعاياها يتمتعون بالامتيازات المذكورة في أول آب سنة ١٩١٨ أن تازلت عن حق استرجاع تلك الامتيازات أو وافقت على عدم تطبيقها لأجل مسمى .

« المادة الرابعة »

تكون الدولة المتبعية مسؤولة عن جعل النظام القضائي القائم في فلسطين ضماناً تاماً لضمان الحقوق الأجانب والوطنيين على السواء .
ويكون احترام الأحوال الشخصية والمبالغ الدينية تحفظ للشعوب والطوائف مضموناً تاماً لضمان أيضاً ، وبصورة خاصة تكون إدارة الأوقاف خاضعة للشرائع الدينية وشروط الواقع .

« المادة الخامسة »

تكون المعاهدات المبرمة بين الدولة المتبعية وسائر الدول الأجنبية بشأن تسليم المجرمين مرعية الاجراء في فلسطين إلى أن تعقد اتفاقات خاصة بذلك فيما يتعلق بفلسطين .

« المادة السادسة عشرة »

تستند إدارة فلسطين جميع ما يلزم من التدابير لصون مصالح الجمهور فيها

يجب أن يقرضه البلاد وعمرانها ويكون لها السلطة التامة في وضع ما يلزم من الأحكام لاستملاك أي مورد من موارد البلاد الطبيعية أو الأعمال والمصالح وللتنازع العمومية الوجود في البلاد أو التي متؤسس فيها بعد أو السيطرة عليها بشرط مراعاة الالتزامات التي قبلها الدولة للتعبئة على نفسها . ويرغب عليها أن توجد نظاما للأراضي بلائم احتياجات البلاد مراعية في ذلك ، من بين الأمور الأخسرى ، الرغبة في تشجيع حشد السكان في الأراضي وتمكين الزراعة .

ويمكن لإدارة البلاد أن تتفق مع الوكالة اليهودية المذكورة في المادة الرابعة على أن تقوم هذه الوكالة بإمشاء أو تسيير الإشتغال والمصالح والمنافع العمومية وترقية مزارعي البلاد الطبيعية بشروط عادلة ومنصفة ما دامت الإدارة تتحول هذه الأمور مباشرة بنفسها ، غير أن كل اتفاق كذا يجب أن يشترط فيه ألا يتجاوز الأرباح التي توزعها الوكالة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مقدار النصف للملكة التي يهود بها رأس المال للمستثمر ، وأن كل ما يزيد على هذه الفائدة من الأرباح يجب أن يستخدم لما فيه نفع البلاد على الوجه الذي توافق عليه الإدارة .

« المادة الثانية عشرة »

يسند إلى الدولة للتعبئة بالانصراف على علاقات فلسطين الخارجية وحقوق إصدار القرارات إلى القناصل الذين تقيمهم لدول الأجنبية ويكون لها الحق أيضا في أن تشمل دوايا فلسطين وهم خارج حدود ممتلكاتها بما يتسلسلها وتعاملها .

« المادة الثالثة عشرة »

تتصلح للدولة للتعبئة بجميع المسئوليات المتعلقة بالأماكن المقدسة والمباني

أو المواقع الدينية في فلسطين بما في ذلك مسؤولية المحافظة على الحقوق الموجودة وضمان الوصول إلى الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية وحرية العبادة مع المحافظة على مقتضيات النظام العام والآداب العامة ، وتكون للدولة المنتدبة مسؤولية أمام عصبة الأمم دون سواها عن كل ما يتعلق بذلك بشرط أن لا تحول نصوص هذه المادة دون اتفاق الدولة المنتدبة مع إدارة البلاد على ما تراه الدولة المنتدبة ملاءمة لتنفيذ نصوص هذه المادة وبشرط أن لا يفسر شيء من هذا الصك تفسيراً يخول الدولة المنتدبة سلطة الترخيص أو للتدخل في نظام أو إدارة للمقامات الإسلامية المتصلة بالصفحة ، للصيانة بحمايتها .

« ثلاثة الرابعة عشرة »

تؤلف الدولة المنتدبة لجنة خاصة لدرس وتحديد وتقرير الحقوق والادعاءات المتعلقة بالأماكن المقدسة والحقوق والادعاءات المتعلقة بالطوائف الدينية المختلفة في فلسطين وتعرض طريقة اختيار هذه اللجنة وقوامها ووظائفها على مجلس عصبة الأمم لأحرارها ، ولا تعين اللجنة ولا تقوم بوظائفها دون موافقة المجلس المذكور .

« ثلاثة الخامسة عشرة »

يقرّب على الدولة المنتدبة أن تضمن جعل الحرية الدينية التامة وحرية القيام بجميع شعائر العبادة مكفولين للجميع بشرط المحافظة على النظام العام والآداب العامة فقط ، ويجب أن لا يكون تمهيزاً فيها كان نوعه بين سكان فلسطين على أساس الجنس أو الدين أو اللغة وأن لا يحرم شخص من دخول فلسطين بسبب معتقده الديني فقط .

دعوى . أدر لا نحم أمة طائفة كانت من حق صيانة مدارسها الخاصة

لتعلم أياها بفتحها الخاصة وأن لا يتخصص من هذا الحق مادام ذلك مطابقا لشروط الصلح العمومية التي قد تفرضها الإدارة.

« لقاعدة السادسة عشرة »

تكون الدولة المتدبة مسؤولة عن عارسة ما يقتضيه أمر المحافظة على النظام العام والحكم المتظم من الاشراف على الهبطن الدينية والجزئية التابعة لجميع الطوائف المتدبية في فلسطين ، ومع مراعاة هذا الشرط لا يجوز أن تتخذ في فلسطين تدابير من شأنها اعاقاة أعمال هذه الهبطن أو التعرض لها أو اظهار التعديض ضد أي ممثل من ممثليها أو عضو من أعضائها بسبب دينه أو جنسه .

« لقاعدة السابعة عشرة »

يجوز لإدارة فلسطين أن تنظم على أساس الصلوح القنات اللازمة للمحافظة على السلام والنظام والقنات اللازمة للدفاع عن البلاد أيضا بشرط أن يكون ذلك خاضعا لأشراف الدولة المتدبة ولكن لا يجوز لإدارة فلسطين أن تستخدم هذه القنات في غير الأغراض الآتية الذكر إلا بموافقة للدولة المتدبة وفيما عدا ذلك لا يجوز لإدارة فلسطين أن تؤلف أو أن تستبقى أية قوة من القنات العسكرية أو البحرية أو الجوية .

ليس في هذه المادة ما يمنع إدارة فلسطين من الاشتراك في نقلات القنات التي تكون للدولة المتدبة في فلسطين .

ويحق للدولة المتدبة في كل وقت أن تستخدم طرق فلسطين وسككها الحديدية وممراتها لحر كات القنات المسلحة ونقل القود والمهات .

« لقاعدة الثامنة عشرة »

يجب على الدولة المتدبة أن تضمن عدم التمييز في فلسطين بين دعاها أية

دولة من الدول الداخلة في عصبة الأمم (ومن جملة ذلك الشركات المؤلفة بحسب
قوانين تلك الدولة) ، ورعايا الدولة المستدة أو رعايا أية دولة أجنبية أخرى
في الأمور المتعلقة بالضرائب أو التجارة أو الملاحة أو تغطية الصنائع أو المهن
أو في صامدة السفن التجارية أو الطائرات المدنية. وكذلك يجب ان لا يكون
هناك تمييز في فلسطين ضد البضائع التي يكون اصلها من بلاد من بلدان الدول
الذكورة أو تكون مرسلة اليها. وتطلق حرية مرور البضائع بطريق للوسط
(الترانزيت) عبر البلاد المشمولة بالانتداب بشروط عادلة .

ومع مراعاة ما تقدم وسائر أحكام صك الانتداب هذا ، يجوز لادارة
فلسطين أن تعرض بالتشاور مع الدولة المنتدبة ما تراه ضروريا من الضرائب
والرسوم الطرئية وأن تتخذ ما تراه صالحا من التدابير لتنشيط ترقية المرافق
الطبيعية في البلاد وصيانة مصالح السكان فيها ويجوز لها أن تتخذ بالتشاور
مع الدولة المنتدبة اتفاقا جركيا خاصا مع أية دولة من الدول التي كانت
جميع أملاكها في سنة ١٩١٤ داخلة في تركيا الاسيوية أو شبه جزيرة
العرب .

« ثلاثة عشرة »

تتضم الدولة المستدبة بالتبابة عن ادارة فلسطين إلى كل ميثاق من المواثيق
الدولية العامة التي سبق عقدها أو التي تتخذ فيما بعد بموافقة عصبة الأمم بشأن
الاتجار بالرقيق والاتجار بالسلاح والتخزيرة أو بالمخدرات أو بما يعلق
بالمساواة التجارية وحرية مرور البضائع بطريق للوسط (الترانزيت)
والملاحة والطيران والواصلات البردية والبرقية واللاسلكية أو بالامتلاكات
الادبية والفنية والصناعية .

«قائمة المشرور»

تعاون الدولة القديسة بالنيابة عن إدارة فلسطين في تنفيذ كل سياسة مشرقة تقرها عصبة الأمم لمنع انتشار الامراض ومكافحتها ، بما في ذلك امراض النباتات والحوانات بقدر ما تسمح به الأحوال الدينية والاجتماعية وغيرها من الأحوال .

«قائمة للمادية والمضرون»

ويقرب على الدولة أن تؤمن وضع وتنفيذ قانون خاص بالآثار القديمة على أساس القواعد المذكورة فيما يلي ، خلال الاثنى عشر شهرا الأول من هذا التاريخ ، ويكون هذا القانون ضامنا لرحابا جميع الدول الداخلة في عصبة الأمم المشاركة في المسألة بما يتعلق بالحفريات والتفتيات الأثرية : -

(١)

نص عبارة (الآثار القديمة) كل ما أنشأته أو أنتجه أيدي البشر قبل سنة ١٧٠٠ ميلادية .

(٢)

يمن التشريع المطلق بحماية الآثار القديمة على أساس التشجيع لا التهديد . وكل من اكتشف أو أرادون أن يكون مزودا بالصرح المذكور في الفقرة الخامسة وأبلغ الأمر إلى أحد موظفي الدائرة المختصة يكافأ بمكافأة تتناسب مع قيمة ما اكتشفه .

(٣)

لا يجوز بيع شيء من الآثار القديمة إلا للدائرة المختصة ما لم تتنازل تلك الدائرة عن شرائه ، ولا يجوز اخراج شيء من الآثار القديمة من البلاد إلا بموجب رخصة تصدر مباشرة من تلك الدائرة .

(٤)

كل من ألقى أو ألحق ضرراً بقطعة من الآثار القديمة عن سوء نية أو إهمال يعاقب بالعقوبة المقررة.

(٥)

يمنع إجراء الحفر أو التنقيب للبحث عن الآثار القديمة إلا بصريح من الدائرة المختصة ويحرم المخالف بمرأة مالية.

(٦)

توضع شروط عادلة لترع ملكية الاراضى ذات القيمة التاريخية أو الأثرية سواء أكان نزح الملكية مؤقتاً أم دائماً.

(٧)

يقتصر في إعطاء التصريح لاجراء الحفريات على الأشخاص الذين يقدمون أدلة كافية على خبرتهم في الآثار . ويعتب على إدارة فلسطين أن لا تسير عند إعطاء هذا التصريح على طريقة تؤدي إلى استئثار علماء أمة أمن الأمم من الترخيص بدون سبب معبر .

(٨)

يقسم نتائج الحفريات بين المكتشف والدائرة المختصة على أساس النسبة التي تمنحها تلك الدائرة . فإذا عذرت النسبة لأسباب عليية يعطى للمكتشف تعويض عادل بدلا من إعطائه قسما من الآثار المكتشفة .

« المادة الثانية والعشرون »

تكون الانكليزية والعربية والعربية الفئات الرسمية لفلسطين وكل عبارة أو كتابة بالعربية وردت على طوابع أو حملة تصدر في فلسطين يجب أن تكرر بالعربية وكل عبارة أو كتابة بالعربية يجب أن تكرر بالعربية .

« ثلاثة العشرون »

تعترف إدارة فلسطين بالأيام المقدسة (الأعياد) عند كل طائفة من الطوائف في فلسطين كأيام عطلة قانونية لا مراد تلك الطائفة .

« ثلاثة الرابعة والعشرون »

تقدم الدولة المتدبة إلى عصبة الأمم تقريرا سنويا بصورة قنص المجلس ،
يقاوم التدابير التي اتخذت أثناء تلك السنة لتنفيذ نصوص الانتداب ، وترسل
نسخ من جميع الأنظمة والقوانين التي تصد أو تصدر أثناء تلك السنة مع التقرير .

« ثلاثة الخامسة والعشرون »

يحق للدولة المتدبة بموافقة مجلس عصبة الأمم أن ترجى ، أو توقف
تطبيق ما تراه من هذه النصوص غير قابل التطبيق على المنطقة الواقعة ما بين
نهر الاردن والحد الشرقي لفلسطين كما سيحين فيما بعد ، بالنسبة للاحوال
المحلية السائدة في تلك المنطقة وأن تتخذ ما تراه ملائما من التدابير لإدارة
تلك المنطقة وفقا لاحوالها المحلية بشرط أن لا يؤدي عمل لا يتفق مع أحكام
المواد ١٥ ، ١٦ ، ١٨ -

« ثلاثة السادسة والعشرون »

توافق الدولة المتدبة على أنه إذا وقع خلاف بينها وبين عضو آخر من
أعضاء عصبة الأمم حول تفسير نصوص صك الانتداب أو تطبيقها ، وتعذر
حلها بالمفاوضات يرضى على محكمة العدل الدولية النافذة النصوص عليها
في المادة الرابعة عشرة من ميثاق عصبة الأمم .

« ثلاثة السابعة والعشرون »

إن كل تعديل يجري في شروط هذا الانتداب يجب أن يكون مقبولا
بموافقة مجلس عصبة الأمم .

« ثلاثة الشئون »

في حالة انتهاء الانتداب الممنوح الدولة المنتدبة بموجب هذا الصك يستند مجلس عصبة الأمم ما يراه ضروريا من التدابير لضمان استمرار الحقوق المؤمنة ، بموجب المادتين ١٣ ، ١٤ على الدوام بضمان العمية ويستعمل قانونه لأن يكفل بضمان اطمئنان احترام حكومة فلسطين للالتزامات المالية التي تحملها ادارة فلسطين بصورة مشروعة في عهد الانتداب احتراماً تاماً وفي جملة ذلك حقوق الموظفين في رواتب التقاعد أو المكافآت ^(١) .

(٨) الكتاب الأبيض الذي أصدره وزير المستعمرات البريطانية

« مستر تشرشل » في يونيو سنة ١٩٢٢ ^(٢)

نظرية وزير المستعمرات مجددا في الحالة السياسية اللاحقة في فلسطين برغبة صادقة بنية الوصول إلى حل للناسخ المتلفة التي أفسحت مجالاً للنزوح والقلق الذين اسعدونا على بعض طبقات من السكان . وقد وضع البيان التالي بعد استشارة للتدوين السامي لفلسطين ، وهو يتضمن خلاصة الأجزاء المهمة من المناقشات التي دارت بين وزير المستعمرات ووفد الجمعية الإسلامية المسيحية في فلسطين الذي مضى على وجوده بعض الزمن في

(١) نقل هذا النص عن تقرير اللجنة الملكية (الدرجة البرية الرسمية) الكتاب

الابن رقم ٥١٧٩ (الصادر في شهر تموز سنة ١٩٢٧ صفحة ٤٦ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢ .

(٢) هذا النص هو الترجمة الرسمية لحكومة الانتداب في فلسطين منقول من «الوثائق

الفلسطينية » وهي الترجمة الرسمية لهذه الحكومة .

انكاثوا وغير ذلك من الاستنابات الأخرى التي لم لوصول إليها منذ ذلك الحين. ان التوتر الذي ساد فلسطين من حين إلى آخر يترى معناه إلى مخاوف أخذت تساور بعض طبقات من السكان العرب واليهود. أما مخاوف العرب فبعضها مبنى على تنافس ديانغ فيها لمضى التصريح الذي أعطى بالنيابة عن حكومة جلالة في اليوم الثاني من شهر نوفمبر سنة ١٩١٧ والذي يجذب انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، ذلك لأنه نشرت بيانات غير دقيقة بأن الناية المشروعة هي جعل فلسطين يهودية بأكملها، وامتنعت عبارات قيل فيها أن فلسطين تصبح يهودية كما أن انكاثوا انكليزية. فحكومة جلالة تصدر هذه الآمال غير قابلة للتحقيق وتعلن أنها لا ترى إلى مثل هذه الناية، وإنما لم تفكر قط في اخذها أو محو السكان العرب أو القضاء على لغتهم وآدابهم في فلسطين كما يخوف الوفد العربي. وهي تلتفت النظر إلى أن عبارات التصريح اللغو بها لا تشير إلى تحويل فلسطين بأكملها وجعلها وطناً قومياً لليهود بل إنما تعني بأن وطناً كهذا يؤسس في فلسطين. وبما يلاحظ بسرور فيما يتعلق بهذا الأمر أن المؤتمر الصهيوني الذي عقد في كارلسباد في شهر أيلول سنة ١٩٢١ وهو المجلس الأعلى للسيطر على الجمعية الصهيونية اتخذ قراراً أعرب فيه رسمياً عن المقاصد الصهيونية جاء فيه :

« ان الشعب اليهودي عقد لنية على أن يعيش مع الشعب العربي باتحاد واحترام متبادلين وأن يسما معاً لجمال هذا الوطن المشوك زاعراً بحيث يضمن تجديد الرقي القومي لكل من الشعبين بسلام » .

وهناك أمر آخر لا بد من لفت النظر إليه وهو أن اللجنة الصهيونية في فلسطين المعروفة الآن باللجنة التنفيذية الصهيونية لا ترغب في ان يكون لها كما أنها لا تملك أي قسم في إدارة البلاد العامة. والمركز المجاسي الذي تشغله اللجنة

السبوتية بموجب المادة الرابعة من صك الانتداب لا يخولها صلاحية تولي هذه الوظيفة، وأما ينحصر مركزها الخاص في التدابير التي تتعلق باليهود ومساعدة البلاد في تقدمها دون أن يخولها ذلك حق الاشتراك بصورة ما في حكومتها. وفضلا عن ذلك فإن الحكومة فكر في جعل جنسية الاهالي في نظر القانون الجنسية الفلسطينية ولم يقصد قط أن يكون للاهالي أو لاي فئة منهم صفة قانونية أخرى .

أما فيما يتعلق يسكان فلسطين اليهود فالظاهر أن بعضهم يخشى أن تحرف حكومة جلالة عن السياسة للدرجة في التصريح الصادر في ١٩١٧ ولذا من الضروري التأكيد مرة أخرى بأن هذه المخاوف لا أساس لها وأن ذلك التصريح الذي تأيد في مؤتمر دول الحلفاء الكبرى للتحقق في شأن ريعهم معاهدة سيفر هو غير قابل للتغيير .

وقد عاد اليهود في الجيلين أو الثلاثة الاجيال الاخيرة انشاء طائفة لهم في فلسطين يبلغ عددها الآن ثمانين ألفا ربعهم تقريبا زارعون أو عمال في الأرض، وهذه الطائفة ادارات سياسية خاصة منها يجمع منتخب لادارة شئوننا الداخلية ومجالس منتخبة في المدن وهي تشرف على مدارسها ورفاهة سكانها ومجلس رباتي لادارة شئوننا الدينية ، وتدار أعمال هذه الطائفة باللغة العبرية كلغتها الوطنية ، ولها صحف عبرية تقي بحاجتها . وهي تتج نغما تهذيبيا يميزها عن سواها وتبدى نشاطا كبيرا في الحركة الاقتصادية . فهذه الطائفة يسكان للمستعمرات والمدن وهيئاتها السياسية والدينية والاجتماعية ولها الخاصة وعوالدها وطرق معيشتها الخاصة لها في الحقيقة بميزات قوية . ومع سأل سائل ما هو معنى ترقية الوطن القومي اليهودي في فلسطين يمكن أن يجاب على ذلك بأنه لا يستلزم فرض الجنسية اليهودية على أهالي فلسطين اجمالا بل

زيادة رضى الطائفة اليهودية بمساعدة اليهود الموجودين في جميع أنحاء العالم ، حتى نصح مركزا يكون فيه للشعب اليهودي برمه اهتمام وفخر من الوجهتين الدينية والقومية . ولكن حتى يكون للطائفة اليهودية أمل وطيد في تقدمها الحر ويفسح للشعب اليهودي مجال واف لكن يظهر فيه مقدرة كان من الضروري أن يعلم أن وجوده في فلسطين هو كعقبي وليس ككنة . ذلك هو السبب الذي جعل من الضروري ضمان انشاء الوطن القومي اليهودي ضمانا دوليا والاعتراف رسميا بأنه يستند إلى صلة تاريخية قديمة .

هذا إذن هو النص الذي تصدر به حكومة جلالة تصريح سنة ١٩١٧ ، ويرى وزير المستعمرات أن هذا التصريح أن فهم على هذا الوجه لا يضمن صراحة أو ضمنا شيئا من شأنه أن يثير غناوت عرب فلسطين أو يسبب استياء اليهود .

ومن الضروري لأجل تطبيق هذه السياسة تمكين الطائفة اليهودية في فلسطين من زيادة عددها بالمهاجرة . ولكن هذه المهاجرة لا يمكن أن تكون كبيرة إلى حد يزيد في أية ظروف كانت على مقدرة البلاد الاقتصادية في قبول مهاجرين جدد إذ ذاك ، ومن الضروري عدم صيرورة المهاجرين حالة على أهالي فلسطين صوما وعدم حرمان أية فئة من السكان الحاليين من اشتغالها . وقد جرت المهاجرة حتى الآن على هذه الشروط وبلغ عدد المهاجرين منذ الاحتلال البريطاني نحو ٢٥ ألف مهاجر . ومن الضروري أيضا ضمان عدم ادخال الأشخاص غير المرغوب فيهم سياسيا إلى فلسطين . وقد اتخذت الإدارة وستخذ كل الاحتياطات لهذه الغاية .

وفي الجية تأليف لجنة خاصة في فلسطين من أعضاء المجلس التشريعي الجديد

المصنفين من الاحمال البحث مع الادارة في الامور المتعلقة بجظيم المهاجرين ،
فاذا وقع خلاف في الرأي بين هذه اللجنة والادارة يرفع الامر إلى حكومة
بجلالة وهي تعبر ادياما خاصا وفضلا عن ذلك فكل طائفة مذهبية أو أي
قسم كبير من احوال فلسطين توفيقا لاحكام المادة (٨١) من مشروع دستور
فلسطين حق استئناف أي مسألة يرى أن حكومة فلسطين لم تجر فيها على
احكام صك الانتداب ، إلى جمعية الامم بواسطة اللندوب قسامي ووزير
المصريات .

أما بشأن المصير الذي تطيقه في فلسطين والتي تشر مشروع من
الترخوب فيه ايضاح بعض النقاط بشأنه ، ففي المذبة الاولى ليس الامر
كما ادعى الوفد العربي أن حكومة جلالة الملك أعطت في أثناء الحرب تمهيدا
بأن يشأ حالا حكومة وطنية مستقلة في فلسطين . أن هذا القول يستند في
القالب إلى كتاب أرسله في ٢٤ اكتوبر سنة ١٩١٥ السيد هنري مكاهون
الذي كان حينئذ مندوبا ساميا في مصر إلى الشريف مكة الملك حسين ملك
الحجاز اليوم . وقد ادعى أن هذا الكتاب يتضمن وهذا الشريف مكة بالاعتراف
باستقلال العرب ضمن البلاد التي اقترحها للشريف وتأييده . غير أن هذا الوعد
أعطى مطلقا على تحفظ ورد في قسم الكتاب وهذا التحفظ يستثنى في جملة
ما يستثنى من المناطق ذلك القسم من سوريا الواقع غربي ولاية الشام . وقد
انصرفت حكومة جلالة على الدوام أن هذا التحفظ يشمل ولاية بيروت
وستبقى القدس المستقل ، وجاء عليه تكون فلسطين بدمها غربي الاردن
مستثناء من تمهيد السيد هنري مكاهون .

ومع ذلك ففي عزم بجلالة تأسيس حكومة ذاتية واسعة النطاق في فلسطين
ولكنها ترتئي بالنظر للظروف الخاصة في تلك البلاد أن يتم ذلك تدريجيا

لا طفرة، وقد خطت الخطوة الأولى في هذا السبيل حين تأسس الادارة المدنية فبنت المجلس الاستشارى الحالى، وذكر المندوب السامى وقتئذ أن هذه الخطوة هي الخطوة الأولى في سبيل ترقية مؤسسات الحكم القاتى، وفي اقية الآن اتحاد خطوة ثانية بتأليف مجلس تشريعى تكون أكتريه أعضائه منصبة على أساس انتخابى واسع .

وقد اقترح في مشروع الدستور أن يكون ثلاثة من أعضاء المجلس خير موظفين بينهم للمندوب السامى . ولكن بالنظر للاعراضات التى وجهت إلى هذا النص المستند إلى اعتبارات قوية فإن وزير المستعمرات حستد لأن يمدفه من الدستور . وسيؤلف المجلس التشريعى برئاسة المندوب السامى من اثني عشر عضوا منضبا عشرة أعضاء من الموظفين ، وفي رأى وزير المستعمرات أن من الحكمة أن يمر وقت ما قبل توسيع الحكم القاتى في فلسطين وقبل تحويل المجلس صلاحية المراقبة على السلطة التنفيذية ، وبعد بضع سنوات يباد النظر في حالة البلاد ، فاذا أسفر الاخبار في سير النظم الدستورية التى يراود تأسيسها الآن عن نجاح تخطى اذ ذاك صلاحية أوفر لنواب الشعب للمستخين .

ويوه وزير المستعمرات أن يلتفت النظر إلى أن الادارة الحالية قد بملت للمجلس الاسلامى الأعلى المنتخب من الطائفة الاسلامية في فلسطين حق الرقابة على الاوقاف الاسلامية والمحاكم الشرعية . وقد أحادت الإدارة لهذا المجلس أيضا اختيارا منها ايرادات كبيرة لاوقاف قديمة كانت الحكومة الضائية قد ضبطها . ولذا اثره المعارف لجنة استشارية تمثل جميع طبقات الأهالى كما أن دائرة التجارة والصناعة تستفيد من تعاون الفرق التجارية التى تأسست في المدن الكبرى وتتوى الادارة أيضا امراك أمثال هذه اللجان التمثيلية مع دولتر الحكومة المختطة بصورة أعم .

ويشهد وزير المستعمرات أن سياسة بنى على مثل هذه المخطط مع المحافظة على أوسع معاني الحرية الدينية في فلسطين والمحافظة التامة على حقوق الطوائف كافة فيما يتعلق بأماكنها المقدسة لا يمكن إلا أن تكون مقبولة لدى جميع طبقات السكان ، وأنه على هذا الأساس يمكن أن ينشأ روح لصاوة الذى يتوقف عليه لدرجة كبرى رقى ورفاء الأرض المقدسة في المستقبل .

(٩) خلاصة عن نواصى لجنة شولبرلانية وقد أذيع تقريرها في

شهر مارس سنة ١٩٣٠^(١)

١- كانت صلاحيات هذه اللجنة مقيدة ومحصورة « في التحقيق عن الأسباب المباشرة التي أدت إلى الاتجار الذى وقع حد ١٩٢٦ »^(٢) والتوصية بما يصح من تدبير لتجنب تكراره » فقد جاءت نواصيا ضمن هذا الاطار وتلخص كما يأتي :
١ - القيام ب تحقيق علمي بواسطة خبراء عن امكان ادخال أساليب الزراعة الحديثة وأن يؤخذ بعين الاعتبار زيادة سكان الارياض الطبيعية في أى مشروع يوضع لتحسين وتعمير الأراضي .

٢ - أن يوضع حد لوقف اجلاء الزارعين الفلاحين عن الأراضي التي يزرعونها .

٣ - أن ينظر في إعادة البثك الزراعي أو إيجاد وسائل أخرى لاقرض

(١) ولهم مجلة ٢٠ من الجزء الأول من تقرير حكومة الانتداب .

« A survey of Palestine »

(٢) لقد كانت الشاكر في القوس نتيجة هذا الاستخبار أن قتل من اليهود ١٢٢ ضمنا وجرح ٣٢٩ وقتل من العرب ١١٦ وجرح ٢٣٧ ومعظم الاصابات في العرب أوتتها الجيش والبولس (صفحة ٢٥ من المصدر السابق) .

الزارعين ليتمكنوا من تحسين أساليب الزراعة التي يتبعونها .

٤ - تعيين لجنة لصديد حقوق الفريدين في حائط المكي

٥ - أن تصدر الحكومة بياناً صريحاً عن الهجرة اليهودية وأن تدرس وسائل تنظيمها ومراقبتها بقصد وضع حد لتكرار الزيادة في الهجرة كما وقع في سنة ١٩٢٥ و ١٩٢٦ وقد أوردت الصارة التالية تحت عنوان الحكم الذاتي: « أن الشعب العربي متحد اليوم في مطالبته بوجع من الحكم الثنائي وقد يجوز أن يضعف هذا الاتحاد في الناية غير أنه قابل للأحياء على أفعده عند وقوع أية مشكلة كبيرة تشتمل على مسائل قومية ، ونحن نعتقد أن مشاكل الحكومة تزيد ما خطورة حل الاستياء التي يشر بها العرب من جراء عجزهم على الدوام عن الحصول على درجة من درجات الحكم الذاتي » .

كما أوصت « بإصدار تصريح من حكومة جلالة الملك عن السياسة التي تنوي الحكومة اتباعها في فلسطين يكون أكبر عون على تنظيم شؤون الحكم في البلاد وترداد قيمة هذا البيان إذا تضمن بطلاء ومباراة واضحة المعنى الذي تعلقه حكومة جلالة الملك على أحكام صك الانتداب التي تنص على صيانة حقوق الطوائف غير اليهودية في فلسطين ، وأن تجاهر الحكومة للبريطانية مرة أخرى بأن للقيام الخاص المسموح به للجمعية لا يخلوها الحق في أن يكون لها نصيب في حكم فلسطين كما جاء في الكتاب الأبيض لسنة ١٩٢٢ » .

(١٠) (بلاغ حكومة فلسطين عن فشل المحادثات مع الوفد العربي وقد

صدر في ٣٠ مايو سنة ١٩٣٠

في يوم ٢٤ يناير سنة ١٩٣٠ تألف وفد عربي ^(١) السفر إلى لندن ومحاذاة الحكومة البريطانية بشأن حقوق العرب السياسية والقومية الاقتصادية .

(١) نواب السادة موسى كاظم الحسيني ، الحاج أمين الحسيني ، وائتمب التاشيبي ، القردوك ، جمال الحسيني ، عون عبد الحامد .

وقد سافر إلى لندن وشرع في عاداته بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٣٠ وقد نشأت
 المحادثات وأدامت حكومة فلسطين بلاغاً يوم ٣٠ مايو سنة ١٩٣٠ هذا نصه :
 و أن المحادثات التي جرت في لندن بين بعض وزراء حكومة جلالة
 والوفد الفلسطيني العربي انتهت الآن . وقد أعرب الوفد عن آرائه بشأن عدد
 من المسائل ولا سيما مسائل الأراضي والمهاجرة ومنح دستور البلاد ، وأخذت
 حكومة جلالة عليها بآرائه في هذه المسائل وأوضحت له أن التغييرات
 الدستورية الواسعة النطاق التي طلبها غير مقبولة يرمتها إذ أنها تجهد من
 المستحيل على حكومة جلالة القيام بجميع المسؤوليات للقائه على ما تقاضى بمقتضاها
 المدة المتبقية على فلسطين ، وبما أن الوفد لم ير سبيلاً لتغيير موقفه رغم
 الايضاحات والتأكيدات التي أبدتها له وزراء جلالة ، فقد ظهر بطلاً أنه
 ليس من قائمة ترجى من متابعة البحث في هذه المسألة . وبناء على ذلك انتهت
 المحادثات التي كانت في جميع أدوارها صريحة وودية ، إلا أنه قبل للوفد أن
 حكومة جلالة بعد أن أخذت عليها بوجهة نظر العرب متطعاً في ضوء
 المعلومات التي تالفتها مباشرة من هذه المحادثات إلى صيانة مصالح الطوائف غير
 اليهودية في فلسطين وسعبد حلاقتنا من كل الوجوه مع الالتزامات والعهود
 المترتبة عليها بموجب صك الانتداب وهي مصممة على عدم السماح بأنواع
 سياسة في فلسطين من شأنها أن تعرض مستقبل تلك الطوائف للخطر ، ولهذا
 السبب ونظراً لمشورة لجنة شو أوفد للبريجون هوب سمعون للتحقيق في
 مسائل المهاجرة والأراضي ورفع تقريره عنها ، ورغبة في عدم إلحاق أي
 حيف بمصالح غير اليهود من جراء التأخير التي لا متروحة عنه قبل أن يكون
 في الامتطاعة اتخاذ قرار حاسم على ضوء تقرير البريجون هوب سمبون ،
 يضم النظر الآن في اتخاذ تدابير خصوصية لاجل اعتماد الاجراءات السريعة

لحاية مصالح الطبقة الزراعية من الامالى كما اتخذت التدابير المؤقتة التي تضمن تنظيم المهاجرة في خلال هذا التأخير بحيث لا يمرض مستغل البلاد الاقتصادى للخطر .

أما المخاوف التي أعربت عنها بعض الدوائر من أن سياسة حكومة جلالة الملك قد تعرض كيان الشعب العربي في فلسطين للخطر فلا مسوغ لها ومن الالهية أن بذاع - لمصلحة أهل فلسطين عموما - أن كل محاولة يقوم بها أشخاص ضد دعوى لاذاعة أخبار مضللة بشأن نيات حكومة جلالة لا يتخلل بالقانون والنظام في فلسطين عموما سيحاقب عليها أشد العقاب وأن في نية حكومة جلالة كما أعلن رئيس وزراء بريطانيا العظمى في مجلس النواب يوم ٣ ابريل أن تستعمل جميع الموارد التي تحت تصرفها للقيام بالواجبات المفروضة عليها بعكس الانتداب «^(١) .

(١١) خلاصة تقرير جون هوبسمبسون

عن الهجرة ومشاريع الاسكان والعمران

لقد وصل السرجون هوبسمبسون إلى فلسطين يوم ٢٠ مايو سنة ١٩٣٠ وبعد درس الامور التي كلف بحثها وضع تقريراً مفصلاً رفعه إلى وزارة المستعمرات بتاريخ ٢٢ آب سنة ١٩٣٠ وهذه خلاصة ما جاء فيه :

١ - المهاجرة : ان قانون المهاجرة الامامى وضع موضع الاجراء سنة ١٩٢٩ وصرح بموجبه الجمعية الصهيونية أن تدخل سنوياً إلى فلسطين ١٠٠ مهاجر بشرط أن تكون مسجلة عن احوالهم مدة ستة كاملة ، غير

(١) هذا النص هو الترجمة الرسمية لحكومة الانتداب في فلسطين وهو مقبول من يريده « الوثائق الفلسطينية » وهي الترجمة الرسمية لحكومة الانتداب .

أن هذه الخطة لم تنجح. وفي شهر مايو سنة ١٩٢١ صدر أمر جوقيف للمهاجرة
وبما تعدل شروط المهاجرة في القانون على كيفية يمكن تطبيقها.

وقد عدل قانون المهاجرة عدة مرات في سنة ١٩٢١، ١٩٢٤، ١٩٢٥، ثم عدل
هذا القانون بقانون آخر صدر في سنة ١٩٢٨ وهو القانون الذي لا يزال مرعى
الأجراء حتى الآن، وهو يقسم المهاجرين إلى الاصناف التسعة الآتية :

(أ) الأشخاص الذين يملكون مبلغا لا يقل عن الالف جنية وعائلاتهم .

(ب) ذرو المهن والحرف الذين يملكون لا أقل من ٥٠٠ جنية .

(ج) اصناف الماهرون الذين يملكون لا أقل من ٢٥٠ جنيا .

(د) الأشخاص الذين لم ايراد ثابت لا يقل عن ٤ جنيهات في الشهر .

(هـ) الايام القادمون إلى ملاجئ فلسطين .

(و) الرجال والنساء الذين يصالحون الاشغال الديفية والمعمونة

معيشتهم ومعيشة عائلاتهم .

(ز) الطلبة المضمونه معيشتهم .

(ح) العمال من الرجال والنساء وعائلاتهم .

(ط) الأشخاص الذين يعتمدون في معيشتهم على اقرباء لهم في فلسطين

أن كان هؤلاء الاقرباء بحالة تمكهم من اعالتهم .

وفضلا عن المهاجرين من قوى الاصناف المصرح بها لم يردون

الاستيطان في فلسطين يدخل البلاد سنويا عدد وافر من الناس بصفة سائحين

يبلغ احيانا بضعة آلاف ولا تنبه الحكومة الا القليل منهم وفضلا عما تقدم

يدخل عدد ليس بالقليل إلى البلاد بطريق التهريب وتخلص من المراقبة

الواضحة على الحدود ، ولا يمكن مراقبة المهاجرة إلى فلسطين بصورة

جيدة ما لم تتخذ الاجراءات للضرب على ايدي الذين يدخلون البلاد خلافا للقانون .

لمن الواضح إذا أن الوكالة اليهودية هي المسؤولة عن جميع الحوادث الخائفة
للأنانوف، غير أن ذلك لا يجعل من السهل تلافى الحال بعدما يجعل المهاجر إلى فلسطين،
وإمام هذه الحالة لامناص لنا من الاستدلال بأن الطائفة بين العرب في
الوقت الحاضر أصبحت من المظاهر الخطرة في حياة البلاد الاقتصادية، وأن
هناك عددا كبيرا من العرب بلا عمل، وأن قد أفضى إلى انخفاض جلي في
مستوى المعيشة بين طبقة العمال منهم، وهناك دلائل أيضا على ازدياد البطالة
بين اليهود في الوقت الحاضر.

من الجلي أن كل تدخل في حرية المهاجرة سيؤدي حتما إلى تقليل عدد
اليهود الذين يرغبون في أن يكون لهم نصيب في هذا الوطن. ولكن لماذا
السادسة من تلك الانتداب تقضى بضمان عدم الإجحاف بمقوق ووضعية
مائر الطوائف من جراء الهجرة اليهودية، فمن الواضح إذا أنه إذا أسفرت
هذه الهجرة عن جرمان العرب من الحصول على الأشغال اللازمة لاحتياجاتهم ويجب
على الحكومة للتنبه بمقتضى ذلك الصك أن تمنع أو توقف عند الضرورة تلك
المهاجرة حتى لا تلحق بالمهاجرة بمصالح العرب خروا في الحصول على الأشغال.

٧- الأراضي: لقد ثبت ثبوتا قاطعا أنه لا يوجد في الوقت الحاضر،
نظرا للطرق والأساليب الزراعية التي يقيمها العرب، أية أرض إضافية
يستطيع اقترار للزارعين من المهاجرين الجدد فيها، إذا استثنينا الأراضي
غير العمرة التي يملكها الوكالات اليهودية المختلفة على سبيل الاحتياط، كما
أنه ليس عند الحكومة أراضى أميرية لتعطى لليهود.

أن اليهود جميعات خاصة لشراء الأراضي في فلسطين منها «الكلون كايغت»
و«الكلون هيسود» و«مركة أعمار الأراضي الفلسطينية»، ولكن هذه
الجميعات تسير كلها على نظام خاص وضعت أسسه ونماياته في دستور الوكالة

اليهودية فقد جاء في المادة الثالثة من هذا القانون ما نصه :

« تملك الأراضي كملك اليهود ، وتسجل باسم صندوق رأس المال القوي اليهودي ، وتبقى مسجلة باسمه إلى الأبد ، كما تظل هذه الأملاك ملكا للأمة اليهودية غير قابل للانتقال ، وتنشط الوكالة للاستثمار الزراعي بواسطة العامل اليهودي ، والمبدأ العام الذي يجب في جميع الاشتغال والمشاريع التي تقوم بها الوكالة ، وتنشطها هو استخدام اليهود .

وليك نص المادة ٧٣ من عقود الائتمار التي تعمرها جمعية « الكارن كاييت » اليهود الذين يستأجرون منها بعض الأراضي :

« يصعد المستأجر بأن يجري جميع الأشغال المختصة بصلاحية الأرض وزراعتها بواسطة عمال من اليهود ، وإذا خالف المستأجر هذا الشرط ، فإنه يدفع عشرة جنيهات فلسطينية عن كل مخالفة ، ويحظر استخدام عمال من غير اليهود دليلا قاطعا على الاختلال بهذا العقد » .

... لقد ظهر لنا أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في فلسطين (إذا استثيت منطقة بئر السبع) تبلغ ٦٥٤٤٠٠٠ دونم ويحتاجها عائلة الفلاح إلى ١٣٠ دونما من الأرض للقيام بأعمالها في مستوى لائق من العيش ، نجد أنه لو قسمت جميع الأراضي الزراعية المسورة - إذا استثيت الأراضي التي في أيدي اليهود بين المزارعين العرب الحاليين ثلث العائلة الواحدة منهم مالا يريد على ٩٠ دونما ، وكفى بتعني إعطاء العائلة الواحدة ١٣٠ دونما من الأرض وهو للعدل ، يحتاج إلى ثمانية ملايين دونم من الأراضي الزراعية ، ويبرح أيضا أن من العائلات العربية القروية التي يبلغ عددها ٨٦٩٨٠ عائلة ٢٩٤ في لغة بلا أرض .

أن حالة الفلاح العربي قلما تحسنت عن حاله في عهد الحكومة العثمانية ،

ذلك أنه لم تتبع سياسة مقرونة لتسليم الاراضى التى يملكها العرب لمحسنا زراعيًا يساعد على رفع مستوى معيشتهم وقد زاد عددهم بسرعة فائقة فى الوقت الذى تقصت فيه الاراضى لليسورة لاعاشتهم بنحو مليون دونم ، انقلت إلى أيدي اليهود .

أن من واجب الادارة بمقتضى صك الانتداب أن تكفل عدم الحاق أى حيف أو ضرر بحقوق العرب من جراء هجرة اليهود ، كما أنه من واجبها أيضا ، بمقتضى صك الانتداب ، أن تشجع استقرار اليهود بكثرة فى اراضى البلاد ، مراعية فى ذلك على الدوام الشرط للتقدم ذكره ، ومن السبب اللغويق بين هذين الواجبين المتناقضين حسب الظاهر ، إلا باتباع سياسة فضالة العمران الزراعى يكون هدفها استقرار كلا العرب واليهود بكثرة فى الأراضى وتوسيع زراعتهم ، ومن الغروروى اتخاذ إجراءات فاعلة للوصول إلى هذا الهدف .

(١٢) الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٠

فلسطين

بيان الخطة السياسية لحكومة جلالة البريطانىة

قد كان قرار اللجنة المقصورة برئاسة السير ولتر شو الذى نشر فى شهر نيسان ، مبشرا لجدال عنيف ظهر فى أقاله أن هنالك سوء فهم كبير حول ما قامت به حكومة جلالة فى الماضى من الاعمال فى إدارة فلسطين وماتخذته للقيام به فى المستقبل ، وأصبح من المؤكد أن الحالة تستدعى الاسراع فى نشر بيان واضح شامل عن الخطة السياسية ، يرمى إلى إزالة سوء الفهم هذا وما نشأ عنه من التباس وتخوف . غير أن إعداد مثل هذا البيان القضى اتخاذ تدابير أولية ضرورية أنضت حثا إلى تأخير اتخاذه .

وقد لفت تقرير لجنة شو النظر إلى بعض نواح من المشكلة رأت حكومة جلالة إنها تستدعي إجراء تحقيق عاجل شامل بالنظر لما لها من صلة وثيقة بالسياسة المقبلة . ولذلك تقرر أن يوفد إلى فلسطين تحقيق كبير الاختبار (هو السرجون هوب سمسون) لتداول مع المندوب السامي بأن تسوية الاراضي ، والمهاجرة ، وترقية الشؤون الاقتصادية ، وتقديم تقرير بذلك إلى حكومة جلالة . وبالنظر لأهمية هذه المواضيع البارزة ، وتلتزم بعضها ببعض ، تأكد لحكومة جلالة بأن ليس في الاستطاعة وضع بيان عن الخطة السياسية قبل أن تأخذ بعين الاعتبار تقريراً وافياً مفصلاً عن الحالة في فلسطين فيما يتعلق بهذه الابواب الثلاثة الهامة ، كما في استطاعة السرجون هوب سمسون وضعه بمبادرة . وقد ألح على حكومة جلالة بشدة أن يقدم استلام تقرير السرجون هوب سمسون اصدار تصريح عن السياسة المقبلة التي تود السير عليها . غير أن حكومة جلالة ، رغمًا عن تقريرها للحاجة الماسة التي تستدعي الاسراع في اصدار مثل هذا التصريح ، رأت أنها ملزمة بالتمسك بقرارها من حيث انتظار تقرير السرجون هوب سمسون متجرة في ذلك ، على الاخص ، بما تجمع لديها من الادلة بشأن صعوبة المشكلة وتخطفها ، والحاجة الى تحقيق واف في جميع الحقائق الواقعية قبل الوصول إلى أية استنتاجات حاسمة .

وقد قدم الآن السرجون هوب سمسون تقريره ، ووضع هذا البيان بعد إيمان التدقيق في مضمون ذلك التقرير ، وفي عمده من المعلومات التي تيسرت في الالة الأخيرة عن الحالة في فلسطين .

١- وفي بلاد كلفلسطين ، حيث تتزايد في الوقت الحاضر ، بل تصاعد من بعض الوجوه ، أمانى فريقي السكان ، ليس من المنتظر أن يأتي بيان

عن السياسة ، مهما كانت صيغته ، موافقا لكل الواقعة لأمانى أى فريق .
غير أن حكومة جلالة تود أن تأمل بأنه سيكون لازالة سوء الفهم السائد
الآن ، ولتفسير مقاصدها تفسيراً أتم وأوفى ، الأثر الطيب فى إزالة القلق
وإعادة الطمأنينة لكلا الفريقين . وستبذل حكومة جلالة جهدها ، ليس
عن طريق هذا البيان الحالى فحسب ، بل بما يليه من الأعمال الادارية ، لاقتناع
العرب واليهود بتصميمها على ترقية مصالح الشعبين الأساسية ، بكل ما أوتيت
من قوة ، وعلى العمل بكل ثبات حتى تتوصل إلى تكوين شعب ميسور الحال
فى فلسطين ، يعيش فى أمان واطمئنان تحت لواء إدارة قوم مصيرة راقية .
ومع ذلك فمن الضرورى ، فى هذا الصدد ، إيضاح نقطة واحدة هى من
الأهمية بمكان كبير ، ذلك أنه فى الظروف الخاصة بالحقيقة بفلسطين لا يمكن لأية
سياسة ، مهما كانت نية جليلة ، أو مهما بذل من جهد فى سبيل تنفيذها ،
أن يقيض لها النجاح ما لم تزل التأيد من جميع الطوائف التى وضعت لمصحتها
وتخبرها ليس بقبولها فحسب بل بصاوتها عن طيبة خاطر .

ليس من حاجة ، فى هذا المقام ، البت فى الحوادث المشهورة التى وقعت فى
العام الماضى ، وفى الأحوال المؤسفة التى نشأت عنها . غير أن حكومة جلالة
ترى نفسها مضطرة لأن تلاحظ أنها لم تزل من كلا الجانبين سوى مساعدة
طعيفة فى سبيل إزالة التناؤ الذى ساد بينهما فى أثناء الأشهر التى توترت فيها
العلاقات وزاد فيها القلق بعد اضطرابات آب سنة ١٩٢٩ ، وبأن هناك عقبة
أخرى خطيرة أضيفت إلى الصعوبات التى نشأت من الربوب والمحصومة
للقيادة بين الشعبين ، ألا وهى خطة عدم الثقة بحكومة جلالة التى غذتها هذه
صعافية ساعدت على طمس حقائق الحالة وتشويهها . ولا حاجة إلى التأكيد

بأن توطيد السلام والرفاهية في البلاد في المستقبل يحق لهما كلا الشعبين يحق على تحسين العلاقات بين العرب واليهود . تلك هي الغاية التي ماقتت نصبو إليها حكومة جلالة ، وهي تشعر أن في الامكان الوصول إليها ان تعاون كلا الفريقين ، عن طيبة خاطر ، مع الحكومة ومع إدارة فلسطين ، وتأكدا من أن حكومته جلالة يمكن الاعتماد عليها عند قيامها بالالتزامات المترتبة عليها في صك الانتداب ، بل في جميع صلاتها بفلسطين ، بالمحافظة على مصالح كلا الشعبين والعمل على ترفيقهما .

٢- ويلاحظ أن كثيرا من سوء الفهم الذي أخذ يساور ، لسوء الحظ ، كلا الفريقين نشأ عن العجز عن فهم الواجب للفقى على عاتق حكومة جلالة بموجب أحكام صك الانتداب ، ولذلك فإن النقطة الثانية التي تشعر حكومة جلالة بموجب تأكيدها ، بأقرى حجة مستطاعة ، هي أن هنالك ، على حد البيان الذي أدلى به رئيس الوزارة في مجلس العموم للبريطاني في اليوم الثالث من شهر نيسان سنة ١٩٢٠ ، « تصريح يتضمن تعهدا ذا شقين ، الشق الواحد منهما للشعب اليهودي والشق الآخر للأهالي غير اليهود في فلسطين » ويظهر أن كثيرا من الفئق الذي ساور النفوس في السنة الماضية نشأ عن عدم التأكد من أهمية هذه الحقيقة الأساسية للتأكيد . وقد وجه كلا العرب واليهود إلى الحكومة سيلا من المطالب والملازمة المستند على الفئق القاسد بأن من واجب حكومة جلالة أن تفض خططا سياسية يحظر عليها ، في الواقع تنفيذها بموجب أحكام صك الانتداب الحالية .

وقد أعلن رئيس الوزراء في البيان المشار إليه أعلاه بعبارة غاية في القوضوح والجلالة بأن حكومة جلالة قد استغر قرارها على الاستمرار في إدارة فلسطين وفقا لأحكام صك الانتداب كما أقره مجلس حجة الأمم ، إذ

أن ذلك العكس ، على حد قول المستر موسى مكدونالد « تعهد دولي لا يمكن الدول عنه » . ويلاحظ أنه رغمًا عن هذا البيان الصريح ، خامر للبعض آمال أنه في الاستعانة ، بطريقة من الطرق ، اجتباب الحدود التي تفرضها بكل وضوح وجماله أحكام صك الانتداب . فيجب والحالة هذه أن يتأكد الجميع ، بصورة بارة نهائية ، بأن من لعبت للزعامة اليهود ، من الجهة الواحدة ، أن يلجأوا على حكومة جلالة لأن تمس في سياستها فيما يتعلق بالمهاجرة والأراضي مثلا ، حسب أمان طبقات الرأي العام الصهيوني الأكثر تحصلا ، إذ أن قيامها بذلك ليس سوى تجاهل منها للواجب الملحق على الدولة المنتدبة إزاء غير اليهود من أهالي فلسطين ، ذلك الواجب الذي لا يقل منه أهمية . كما أن من لعبت أيضا ، من الجهة الأخرى للزعامة العرب أن يصرخوا على مطالبهم لوضع نوع من المستور يحل قيام حكومة جلالة ، أو في قيام ، بالتعهد ذي الشقين المشار إليه أعلاه في حكم المستحيل . أن لدى حكومة جلالة ما يدعوها للظن بأن من الأسباب التي آلت إلى بقاء التوتر في العلاقات والتفلق بين كلا الفريقين ، ذلك الأمل القاسد الذي أوجده المستشارون للضالون ، بأن في بذل المجهودات لتخفيف حكومة جلالة والضغط عليها ما يجمع منه في النهاية إجبارها على إتباع سياسة تكون في صالح الفريقين الواحد أو الآخر .

ولذلك أصبح من الضروري أن توضح حكومة جلالة ، بأدنى ذي يد ، بأنها لن تمجد ، بالضغط أو بالتهديد ، عن النهج الميزة حدوده في صك الانتداب كما أنها لن تصرف عن اتباع سياسة ترمي إلى ترقية مصالح أهالي فلسطين ، العرب واليهود ، بكيفية تتفق مع الالتزامات المفروضة عليها في صك الانتداب .

٣- ليست هذه المرة الأولى التي بذلت فيها حكومة جلالته جهدها لايضاح سياستها في فلسطين . ففي سنة ١٩٢٢ نشرت بياناً وافياً بلفتة الوفد العربي الفلسطيني ، الذي كان عندئذ في لندن والجمعية الصهيونية . أما الوفد العربي فقد قابل ذلك البيان بالرفض بينما اتخذت اللجنة التنفيذية للجمعية الصهيونية قراراً أكدت فيه لحكومة جلالته بأن أعمال الجمعية الصهيونية ستتم طبقاً للخطة السياسية التي تضمنتها البيان ، فضلاً عن ذلك فقد ذكر الدكتور وايزمن في الكتاب الذي أرفق به هذا القرار لحكومة جلالته ما يلي :

« لقد كانت الجمعية الصهيونية ترغب باخلاص ، على الدوام ، في أن تسير في أعمالها بالتعاون الوثيق مع جميع طبقات الأهالي في فلسطين . وقد أوضحت مراراً وتكراراً ، قولاً وفعلاً ، بأنه لن يخطر لها يال الانحياز ، بأقل درجة ، بحقوق غير الأهالي اليهود ، للندية أو الدينية أو بمصالحهم المادية . وكان من نتيجة الاختبار الذي اكتسب في هذه السنوات التي مرت منذ ذلك الحين أن كشف النتائج حتماً عن بعض قوائم إدارية ومشاكل اقتصادية خاصة يجب أخذها بعين الاعتبار عند النظر في مصالح جميع طبقات الأهالي . ومع ذلك فإن بيان الخطة السياسية الذي صدر في سنة ١٩٢٢ ، بعد امتان النظر والتدقيق المطول ، يحتم الأساس الذي يجب أن تبني عليه السياسة البريطانية للقبلة في فلسطين .

٤- فضلاً عن الاقتراحات لوضع نظام حكم سعودي في فلسطين التي يتناولها البحث في الفقرات التالية . توجد ثلاث نقاط هامة بحث فيها هذا البيان وهي :

(١) المعنى الذي تلقاه حكومة جلالة على عبارة «الوطن القومي لليهود» الواردة في صك الانتداب .
أما بشأن هذه النقطة في الاصطاعة اقتباس الفقرة التالية من بيان المخططة السياسية الواردة سنة ١٩١٧ :

« وقد أهاد اليهود في الجيلين أو الثلاثة أجيال الأخيرة إنشاء طائفة لهم في فلسطين يبلغ عددها الآن ثمانين ألفا ، ويضم تقريبا مزارعون أو عملة في الأرض . ولهم الطاقة إدارات سياسية خاصة ، منها مجمع مستنخب لإدارة شؤونها الداخلية ، ومجالس متخبة في المدن ورياسة حاخامين ، ومجلس رباني لإدارة شؤونها الدينية . وتدار أعمال هذه الطاقة بالغة العبرة كلتمها الوطنية ولما صعدت عبرة في بحاجاتها وهي جميع غطاء تديبا يميزها عن مواها وتبدي نشاطا كبيرا في الحركة الاقتصادية . فهذه الطاقة بسكن المستعمرات والمدن ، وهيئاتها السياسية ، والدينية ، والاجتماعية ولتمها الخاصة ، وحوالها وطرق ميشتها الخاصة ، لها في الحقيقة ميزات قومية . ومع سأل سائل ما هو معنى ترقية الوطن القومي اليهودي في فلسطين يمكن أن يجاب على ذلك بأنه لايجب فرض الجنسية اليهودية على أهالي فلسطين اجمالا . بل زيادة رقي الطاقة اليهودية بمساعدة اليهود للوجودين في جميع أنحاء العالم حتى تصبح مركزا يكون فيه للشعب اليهودي برته إهتمام وفخر من الوجهتين الدينية والقومية . ولكن حتى يكون الطاقة اليهودية أمل وطيد في تقدمها الحر ويصح للشعب اليهودي مجال واق كي يظهر فيه مقدرة كل من الضروري أن يعلم بأن وجوده في فلسطين هو كحق وليس كمنة . ذلك هو السبب الذي جعل من الضروري ضمان إنشاء الوطن القومي لليهود ضمانا دوليا والاعتراف رسميا بأنه يستند إلى صلة تاريخية قديمة » .

اذن هذا هو التفسير الذي تقدم به حكومة جلالة نهرج سنة ١٩١٧ ،
ويرى وزير المستعمرات أن هذا التصريح ، إن فهم على هذا الوجه ، لا يتضمن
مراحة أو ضمنا ، شيئا من شأنه أن يجر مخاوف عرب فلسطين أو يسبب
استياء اليهود .

(ب) المبادئ التي يجب أن تسير الهجرة بموجبها .

وقد ورد في ذلك البيان بشأن هذه النقطة ما يلي :

« ومن الضروري ، لأجل تطبيق هذه السياسة ، تمكين الطائفة اليهودية
في فلسطين من زيادة عددها بالمهاجرة ، ولكن هذه المهاجرة لا يمكن أن
تكون كبيرة إلى حد يزيد في أي ظروف كانت على مقدرة البلاد الاقتصادية
إذ ذلك على استيعاب مهاجرين جدد ومن الضروري ضمان عدم صعوبة
المهاجرين حالة على أعالي فلسطين عموما وعدم حرمان أية فئة من السكان
الحاليين من اشتغالها . وقد جرت المهاجرة حتى الآن على هذه الشروط وبلغ
عدد المهاجرين منذ الاحتلال البريطاني ٧٥ ألف مهاجر .

ومن الضروري أيضا ، ضمان عدم ادخال الأشخاص غير المرغوب فيهم ،
سياسيا إلى فلسطين ، وقد اتخذت الإدارة واستخذت جميع الاحتياطات لهذه
الغاية . »

يلاحظ أن المبادئ التي أعلاه تجعل من الضروري ، عند تقرير مقدرة
البلاد على استيعاب مهاجرين جدد في أي وقت كان ، أن يؤخذ بعين
الاعتبار عدد الحاليين من العرب واليهود لتقرر نسبة المهاجرين التي يجب
السماح بها ، وفي نية حكومة جلالة أن تصحح التقدير التي من شأنها أن
تضمن بصورة أقوى تطبيق هذه المبادئ تطبيقا تاما في المستقبل .

(ج) مركز الوكالة اليهودية .

نشير إلى الفقرة للقبضة أدناه ، للإشارة على التهود الواردة ضمنا في حكم الانتداب والمقيدة بحكم الضرورة ، لواجبات الوكالة اليهودية التي ورد النص عليها في المادة الرابعة من حكم الانتداب :

« وحالتك أمر آخر لابد من لفت النظر إليه وهو أن اللجنة الصهيونية في فلسطين ، للمرونة الآن بالجنة التنفيذية الصهيونية ، لا ترغب في أن يكون لها ، كما أنها لا تملك ، أي قسط في إدارة البلاد العامة . كما أن المركز الذي تمنح به الجنسية الصهيونية بموجب المادة الرابعة من حكم الانتداب لا يمنحها صلاحية هذه الوظيفة وإنما يعصم مركزها الخاص في التدابير التي تتعلق باليهود ومساعدة البلاد على تحملها دون أن يخلوها ذلك حتى الاشتراك في حكمها في أي حال من الأحوال » .

و- ترغب حكومة جلالة في أن تزيد بوجه عام السيادة للضامنة في البيان الصادر سنة ١٩٢٣ ، وعلى الأخص الفقرات الثلاث التي اقتضت منه أملاء . ويظن بأن كل محاولة لتوسيع للمنى المقصود من هذه النقاط الثلاث الهامة لن يكون نصيبها سوى جدال عقيم القامشة . ومع ذلك فإن من المعروف به ، في نور الاختبار السابق ، أنه لا يزال هناك متسع للعمل على تحسين كيفية تطبيق اللبادئ الملتة في الفقرات السابقة تطبيقا نصيا .

وفي نية حكومة جلالة ، بالاستشارة مع إدارة فلسطين ، أن يمتد تدابير العناية لإيجاد وسائل إدارية راقية لأجل تلبية احتياجات العرب واليهود من جهة هذه النقاط الثلاث . ومن المعروف به ، بوجه خاص ، أن الضرورة تستدعي زيادة مجهودات للتدوير السامي في سبل إيجاد طريقة لصاوغ والاستشارة ، أوثق وأكثر امتزاجا ، بين إدارة فلسطين والوكالة

اليهودية ، على أن يكون ذلك متفقاً على النوام مع المبدأ الذي يجب
اجتباره أساساً وهو أن مركز الوكالة اليهودية الخاص الذي يؤولها تقديم
التصريح والمعونة لا يؤولها ، بصفتها هذه ، الاشتراك في إدارة حكومة البلاد .
وعلى نفس النوال يجب إيجاد الوسائل الإدارية التي تكفل : في الوقت
ذاته ، صيانة المصالح الأساسية للطبقات الأخرى من السكان غير اليهود تمام
الصيانة ، وأن يتاح لتلك الطبقات فرصة وافية للاستشارة مع إدارة فلسطين
حول الأمور المتعلقة بطك للمصالح .

٩- ومن المرغوب فيه في هذا الصدد إزالة أى مسبب لسوء الفهم كما يكون
قد علق بالأذهان من جراء الفقرات الواردة في صك الانتداب التي تبحث في
ضمان حقوق الطوائف غير اليهودية في فلسطين ، أما الأحكام التي تتناول هذه
النقطة بوجه خاص فهي واردة في مواد صك الانتداب الثانية والسادسة
والثامنة والحادية عشرة والثالثة والثامنة عشرة .

١٠- وما يلاحظ من الجهة الأولى أن المادة الثامنة تجعل الدولة للتدبير
مسئولة عن ضمان الحقوق المدنية والدينية لجميع أهالي فلسطين بقطع النظر
عن الاجناس والاديان ، ومن الجهة الثانية أن العهد الوارد في المادة السادسة
التي يقتضى بتسهيل الهجرة اليهودية واستقرار اليهود بكثرة مشروط فيه
وجوب ضمان عدم إلحاق أى حيف وضرر بحقوق ومركز سائر طبقات
الأحالي . وفضلا عن ذلك فإن المادة الحادية عشرة تقتضى أن تتخذ حكومة
فلسطين جميع التدابير اللازمة لضمان مصالح الجمهور في كل ماله علاقة
بقرية البلاد .

ويوضح من نص هذه المادة أن سكان فلسطين على الإطلاق ، لائحة منهم

فحسب ، هم الذين يجب أن يكونوا موصيا لصاية الحكومة . ولما يلاحظ بهذا الشأن أن النص القائل باتخاذ التدابير مع الوكالة اليهودية لاقامة أو ادارة الاعمال والمصالح والنفع للصومانية هو نص اختياري فقط لا اجباري وليس من الجائز أن يتمارض مع مصلحة الاعالي المطلقة . وقد أوردت هذه النقاط بالنظر للادعاءات التي وجهت ، بالنسبة عن الوكالة اليهودية ، بأن لهذه الوكالة مركزا يحوّلها الاشتراك في ادارة البلاد للصومانية ، تلك الادعاءات التي لا تصطبغ بحكومة جلالة الا أن تصرفها قد تجاوزت كل الصياحز مقاصد تلك الانتداب الصريحة . ومضلا عن ذلك فقد حاول البعض أن يجادل ، تأييدا للادعاءات الصهيونية ، بأن الفقرات المتعلقة بالوطن القومي اليهودي هي الاساس الرئيسى لتلك الانتداب وبأن الفقرات التي ترمى إلى صيانة مصالح غير اليهود إنما هي اعتبارات ثانوية تقيده ، نعوذ ما يدعى بأنه القصد الرئيسى الذي وضع تلك الانتداب من أجله . إن حكومة جلالة ماقتت تصرف أن من الخطأ الكلى فهم هذه الاحكام على هذا الوجه وهي ترى أن من المستحيل أن تحاول حل المشكلة باعتبار أن أى من هذين الالتزامين هو أقل أهمية من الآخر ، خلافاً مع مقاصد تلك الانتداب الصريحة مما كانت العمولة التي تعرضها في هذا السيل . وقد حاول المندوب البريطانى المتخوض في البيان الذى أدلى به أمام لجنة الانتدابات الدائمة في اليوم التاسع من شهر حزيران الماضى أن يوضح موقف حكومة جلالة ازاء الصعوبات المنقورة في تلك الانتداب . وفي التقرير الذى رتبته لجنة الانتدابات الدائمة لجمعية الامم المتضمن مطالعاتها على هذا البيان وردت العبارة التالية ، وهي من الأهمية بمكان :

« ومن جميع هذه البيانات يظهر لنا أمران يجب ذكرهما هنا وهما :

(أ) ان الالتزامات المفروضة في صك الانتداب بشأن فرقى السكان هي من طبيعة مساوية .

(ب) ان الالتزامين المفروضين على الدولة المنتدبة ليساما لا يمكن للتوفيق بينهما من أى وجه من الوجوه .

وليس لدى لجنة الانتدابات ما تعرض به على هذين الشاكيتين اللذين يصران . في رأبها ، تمام الامراب عما تتركه من روح صك الانتداب على فلسطين وخماتها مستقبلها .

ان حكومة جلالة الملك لملى تمام الاتفاق مع روح هذا البيان وانه لن دواعى اغتباطها أن يكون هذا البيان قد اكتسب الصيغة النهائية باتقراره بموافقة مجلس عصبة الأمم .

انه لواجب شاق دقيق ذلك الواجب المفروض على حكومة جلالة الذى يقضى عليها باستباط الوسائل لاعطاء نفس الاعبار ، في جميع الاحيان ، عند تنفيذ سياستها في فلسطين لكلا الالتزامين اللذين يفرضهما عليها صك الانتداب بشأن فرقى السكان ، وللتوفيق بين هذين الالتزامين حيثما تتعارض حنا مصلحة الترفيق .

ومن المأمول أن يؤول ايضاح الواجب المفروض على عاتق حكومة جلالة على هذا الوجه الى بيان ضرورة تعاون زعماء العرب واليهود ، عن طيبة خاطر ، مع ادارة فلسطين وحكومة جلالة ، تلك الضرورة التي أحربتها فيما تقدم .

٨- ان المقررات المتقدمة توضح للباعدى ، التي يجب اعتبارها السياسة الشاملة في فلسطين وللتروط للتقيدة التي يجب أن تسر تلك السياسة بموجبها ولذلك

وجب الآن البحث في المشاكل العملية التي تواجهها حكومة جلالة لى
فلسطين . وهذه المشاكل يمكن حصرها بوجه التقريب تحت الاجواب
الثلاثة التالية :

(١) الامن العام .

(٢) التطورات العسكرية .

(٣) التطورات الاقتصادية والاجتماعية .

(١) الامن العام

٩- ان من أولى واجبات الادارة توطيد أركان السلام والنظام وحسن
انظام الحكم فى فلسطين وقد أعلنت حكومة جلالة فى مقام آخر بأنها لن
تجحد عن القيام بواجبها بمامل الضغط أو التهديد .

ان الاضطرابات التي وقعت فيما مضى قد أعادت فوراً . وانخفضت تدابير
حاجية لمعالجة أية حالة اضطرابية قد تنشأ فى المستقبل . ويجب ان يفهم تماماً
ان التعرض على الاضطراب او التثاقق مها كان مصدره ، سيئال أشد
عقوبة . وسنوسع سلطات الادارة بقدر ما تسمح به الضرورة ، كي تتمكن
بصورة أوفى وأتم من معالجة مثل هذه المحاولات الخطرة ، التي لا مسوغ لها .
وقد قررت حكومة جلالة أن تحتفظ فى الوقت الحاضر بفرقتين من
المشاة وفضلا من ذلك سيكون سربان من الطيارات وأربعة فرق من السيارات
المسلحة ميسورة فى فلسطين وشرق الاردن . وكما هو معلوم ، كل المستردوين
فمنش البوليس العام فى ميلان ، وقد أوفد إلى فلسطين لتحقيق فى نظام
قوة البوليس الفلسطينى وقد رفح تقريراً مفصلاً فيما وهو الآن موضع انتظار
الدقيق ، وقد وضع البعض من توصيه موضع التنفيذ ومن ذلك زيادة فرق
البوليس البريطانى والفلسطينى ووضع مشروع للدفاع عن المستعمرات اليهودية

أشهر إليه في الفقرة الثامنة من بيان خطة السياسة البريطانية في فلسطين الذي نشر بصيغة كتاب أبيض تحت رقم ٣٥٨٧ وهناك توافى كثرة أخرى وردت في تقرير السير دوجن لا تزال موضع البحث والتدقيق بالاشتراك مع النندوب السامي لفلسطين وصحبرى تغييرات أخرى متى اتخذت قرارات بشأنها . وتتتم حكومة جلالة هذه الفرصة لكي تؤكد تصميمها على اتخاذ جميع التدابير المستطاعة لقمع الجرائم وتوطيد النظام في فلسطين . وترغب في أن تؤكد في هذا الصدد ، انها عند تقرير نوع وكيفية تأليف قوات الامن العام في فلسطين الضرورية لهذه الغاية ، تسترشد برأى مستشاريها الاختصاصيين ، وانها في كل ذلك سترعى الى تأمين كون القوات المستعمدة ملائمة لواجبات التي ستقوم بها يقطع تنظر عن أية احياءات سياسية .

(٢) التطورات الدستورية

١٠- أشهر فيما تقدم الى المطالب التي وجهها الزعماء العرب لاجتاد شكل دستوري يتألف مع الالتزامات المؤتية على حكومة جلالة ، بصفتها الدولة المتعدية ومع ذلك فان حكومة جلالة ترى ، بعد البصر الدقيق ، أن الوقت قد حان لمبرق مسألة منح فلسطين درجة من الحكم الذاتي تلك المسألة الهامة ، لمصلحة جميع السكان على الاطلاق ، بدون أى تأخير آخر وقد يكون من المناسب ، في بادئ الامر ، ايراد خلاصة موجزة عن تاريخ هذه المسألة منذ تشكيل الادارة المدنية .

فى شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٠ شكل في فلسطين مجلس استشارى ألف من عدد متساو من الاعضاء للموظفين وغير الموظفين . وقد كان من العشرة الاعضاء غير الموظفين أربعة من المسلمين وثلاثة من المسيحيين وثلاثة من اليهود .

وفي اليوم الأول من شهر أبول سنة ١٩٢٢ صدر دستور فلسطين وهو يقضى بتأليف حكومة في فلسطين توفيقاً لاحكام قانون الاختصاص الاجنبى. وقد قضى الفصل الثالث من هذا الدستور تشكيل مجلس تشريعى مؤلف من المندوب السامى رئيساً، ومن عشرة أعضاء من الموظفين، واثني عشر عضواً منتخباً من غير الموظفين. وقد وضعت أصول انتخاب الأعضاء غير الموظفين في الامر الصادر في المجلس الخاص بشأن تأليف المجلس التشريعى لسنة ١٩٢٢، وفي شهرى شباط وآذار من سنة ١٩٢٣ حاولت الحكومة اجراء انتخابات توفيقاً لتلك الاصول فأخفقت تلك المحاولة بسبب رفض الأهالى العرب اجمالاً التعاون مع الحكومة (براجع في هذا الصدد التقرير للفصل الذى صدر من هذه الانتخابات التضمن في الكتاب الأيضرقته ١٨٨٩ بشأن انتخابات المجلس التشريعى سنة ١٩٢٣) وعندئذ أوقف للمندوب السامى تأليف المجلس التشريعى المقترح واستمر على تسخير الإدارة باستشارة المجلس الاستشارى كالمسابق.

وقد صنعت فرصتان أخريان لزعماء العربى في فلسطين للتعاون مع الإدارة على حكم البلاد، أولاً : بإعادة تأليف مجلس استشارى يعين تعييناً على أن يكون عدد أعضائه مساوياً لعدد أعضاء للمجلس التشريعى الذى كان في البرية تشكيكه. وثانياً : بالاقتراح الذى عرض عليه تأليف وكالة عربية، وكان المقصود أن يباطئ بهذه الوكالة قسم الواجبات المناطة بالوكالة اليهودية بموجب المادة الرابعة من صك الانتداب.

غير أن زعماء العرب رفضوا قبول كلاهما من الفرصتين، وجاء على رفضهم هذا، تأليف في شهر كانون الأول سنة ١٩٢٣ مجلس استشارى من أعضاء موظفين فقط، ولا تزال الحالة كذلك حتى الآن وكل ما طرأ عليها من تغيير هو

أن عدد أعضاء المجلس الاستشاري قد زيد بإضافة أعضاء موظفين آخرين
للتصديق على الإدارة إضافة إلى المجلس .

وبما يذكر في هذا الصدد أن حكومة جلالة مسلوته بموجب أحكام
المادة الثانية من ميثاق الميثاق عن جعل البلاد في أحوال سياسية وإدارية
وإقتصادية تكفل إنشاء الوطن القوي اليهودي، وترقية أنظمة الحكم الذاتي،
والحفاظ على الحقوق المدنية والدينية لجميع الأقاليم . وقد أوضحت
فيما تقدم المجهودات التي بذلت في السنين الأولى من الإدارة المدنية بشأن
تطوير الدستور . ورغبة في تمكين أهالي فلسطين من الحصول على اختيار
نملي في الطرق الإدارية وتنظيم الحكومة والتعريب على حسن التمييز في اختيار
ممثلهم أدخل الورود بمرور ، التي شغل منصب مندوب السامي في فلسطين
من سنة ١٩٢٥ إلى سنة ١٩٢٨ درجة من الحكم الذاتي المحلي أوسع مما كانت
عليه الحال في عهد الإدارة البريطانية فيما مضى .

وعندما تسلم السرجون تشانسلور زمام منصب المندوب السامي في شهر
كانون الأول سنة ١٩٢٨ نظر في مسألة تطوير الدستور وأخذ رأى ممثلي
مختلف طبقات الأقاليم . وبعد انقضاء النظر في الحالة رغب بعض اقتراحات في
شهر حزيران سنة ١٩٢٩ غير أنه تأجل النظر في هذه المسألة بسبب الاضطرابات
التي وقعت في شهر آب سنة ١٩٢٩ .

١١ - وقد أسست الآن حكومة جلالة النظر في هذه المسألة ، في نور
درجة التقدم والرقى المالي ، مصيرة على الأنصاف الالتزام المالي على عاتقها
التي يقضى عليها بحل البلاد في أحوال سياسية وإدارية وإقتصادية ، تكفل
ترقية أنظمة الحكم الذاتي . وقررت أن الوقت قد حان لتقديم خطوة أخرى

في صيل منح أهالي فلسطين درجة من الحكم الذاتي بملام أحكام من لا تهاب .
وبناء على ذلك تولى حكومة جلالة أن تشكل مجلسا تشريعا ينطبق
عموما على الأصول المبتعة في بيان الخطة السياسية التي أصدره المسر تشرشل
في شهر حزيران سنة ١٩٢٧ ونشر كذيل خاص لتقرير لجنة التحقيق من
اضطرابات فلسطين التي وقعت في شهر آب سنة ١٩٢٩ .

وتأمل حكومة جلالة أنها ستال ، في هذه المرة ، معاونة جميع طبقات
السكان في فلسطين وترغب في أن تكون بكل وضوح وجلالة بأنها ، بينما تأسف
العبوة دون تنفيذ قرارها ، لتضد جميع التدابير المستطاعة لمنع كل محاولة
كهنه أن وقعت ، إذ أنها ترى أن من مصلحة أهالي البلاد على الإطلاق أن
لا تؤجل قط الخطوة التي تولى الآن أن تخطوها .

وتود حكومة جلالة أن تبين بأنه لزم تشكيل هذا المجلس التشريعي
منذ ما عقدت اللجنة على تشكيله في المرة الأولى لكأن أهالي فلسطين قد ألوا
الآن درجة أوفر من الاختيار في كيفية تسيير النظم الدستورية . ذلك أن
مثل هذا الاختيار لا مفر منه لتجاذب التطور الدستوري ، فكما أسرع جميع
طبقات الأهالي في ابداء رغبتهم في المعاونة مع حكومة جلالة في هذا الصدد
كلما كان في الأمكان إجراء هذا التطور الدستوري الذي تنوق حكومة
جلالة لمشاهدته في فلسطين .

أن هناك فوائد بطيئة يجتنيها جميع طبقات السكان من إجراء تشكيل مثل
هذا المجلس ذلك أنه قد يأتي فائدة مضمومة للأهالي العرب الذين ليس
لديهم الآن وسائل دستورية تمكنهم من وضع آرائهم حول الأمور الاجتماعية
والاقتصادية أمام الحكومة . وبالطبع أن تعليمهم في المجلس الذي يراد تشكيله
سيتمكنون ، ليس من ابداء آراء الأهالي العرب في شأن هذه الأمور وخلافها
فحسب ، بل من الاشتراك أيضا في البحث والتداول فيها . وهناك فائدة أخرى

تجنيها البلاد على الاطلاق من تشكيل المجلس التشريعي ، إذا أن اشراك
تتلى كلا الفريقين من الأعلى بصفتهم أعضاء في المجلس التشريعي ، سيؤول
إلى تحسين العلاقات بين اليهود والعرب .

١٢ - أن المجلس التشريعي الجديد سيؤلف ، كما ذكر فيما تقدم ، على
نحو المصن في بيان الخطة السياسية الذي صدر سنة ١٩٢٢ . وسيشكل من
المنسوب السامي ومن اثنين وعشرين عضواً ، منهم عشرة أعضاء موظفين
واثنا عشر عضواً من غير الموظفين وسيختب الأعضاء غير الموظفين بطريق
الاقتخاب الأول والثانوي . ومع ذلك ترى حكومة جلالة أن من الأهمية
يمكن ، لاجتناب إعادة حيوط الاقتصابات ، كما حدث في سنة ١٩٢٢ ،
احتياط تدابير تؤمن تعيين العدد المطلوب من الأعضاء غير الموظفين للمجلس
فيما إذا لم يمكن عضو واحد أو أكثر من الاقتخاب بسبب موقف عدم التعاون
الذي قد تنفقه أية فئة من السكان ، أو لأي سبب آخر . وسيبقى المنسوب
السامي متمسكاً بالصلاحيات الضرورية التي تضمن تمكين الدولة المتصدية من
القيام بالالتزامات المترتبة عليها ازاء جمعية الأمم ومن ذلك صلاحية وضع أي
تشريع تقضي به الحاجة الماسة ، وتوطيد النظام . وقد نشأ خلاف حول قيام
حكومة فلسطين بأحكام صك الانتخاب يستطيع تقديم عريضة بذلك إلى
جمعية الأمم توفيقاً لأحكام المادة ٨٥ من دستور فلسطين لسنة ١٩٢٢ .

(٢) التطور الاقتصادي والاجتماعي

١٣ - أن المشاكل العملية التي يجدر البحث فيها في هذا الباب هي مسائل
الأراضي والمهاجرة والبطالة على الأجمال . فهذه المسائل الثلاث مرتبطة بما كل
الارتباط مع ما لها من وجوه سياسية واقتصادية ، وعلى حلها يجب أن يوقف
كل تقدم يرتجى فيما يتعلق بتوطيد السلم واستقرار القيس والرخاء في فلسطين .

أن هذه الأمور ما زالت ، منذ أن تمت النظر إليها في تقرير لجنة شو ، موضع تحقيق دقيق على من قبل لجنة عينها المدوب السامي في شهر نيسان الماضي للتحقيق في أحوال المزارعين الاقتصادية ، وطريقة استيفاء الضرائب منهم ، ومن قبل السرجون حوب بميمون الذي توجه إلى فلسطين في شهر آيار الماضي ببناء على تكليف وزير المستعمرات للبحث في مسائل المهاجرة وتوسيع الأراضي واقتصاديات البلاد .

١٤ - وكان من نتيجة هذه التحقيقات الواسعة المطولة أن كونت بعض استنتاجات وكشف الفئاع عن بعض حقائق ذكرت فيما يلي بإيجاز .

(١) الأراضي

في الاستطاعة الآن القول بكل - زم أنه لا يوجد في فلسطين في الوقت الحاضر ، نظرا للطرق الزراعية الحالية التي يجنها العرب ، أية أراض ميسورة لاستقرار المزارعين من المهاجرين الجدد ، إذا استغيت الأراضي التي تملكها الوكالات اليهودية المختطة على سبيل الاحتياط .

وقد وجه فيها معنى انتقاد شديد بشأن الأراضي الاميرية القليلة المساحة التي وضعت تحت تصرف المزارعين اليهود . الا أنه من الخطأ أن يتبادر إلى الذهن أن حكومة فلسطين تملك مساحات شاسعة من الأراضي المحولة التي في الأماكن وضعت تحت تصرف اليهود لاستعمارها . ذلك أن مساحة الأراضي المحولة التي تملكها ليست مما يستعدها . فالحكومة تملك بمساحات كبيرة من الأراضي التي ينصرف العرب فيها ، في الواقع وبفعلونها . غير أنه حتى ولو سلم ملكية الحكومة لهذه الأراضي ، وملكيتها مختلف فيها في كثير من الأحوال ، فليس في الاستطاعة وضعها تحت تصرف اليهود لاستقرارهم فيها بالنظر لوجودها

في أيدي المزارعين العرب ، ولضرورة إيجاد أراضي إضافية أخرى لاسكن المزارعين من العرب الذين أصبحوا الآن بلا أرض .
إن إيجاد أراضي يمكن وضعها تحت تصرف المستعمرين لليهود يتوقف على ما يتم من التقدم في زيادة قوة إنتاج الأراضي المشغولة الآن .

١٥- ويرأى الآن ، في نور أفضل التقديرات المسورة ، أن مساحة الأراضي مقابلة للزراعة في فلسطين (إذا استغنت منطقة بلو السبع) تبلغ ٦٥٩٤٠٠٠ دونما . وهذه المساحة هي أقل بكثير من التقديرات التي أخرجت فيما مضى إذ أنها تبلغ حسب التقديرات الرسمية بين عشرة وأحدى عشرة مليون دونم .

ويلوح أيضا أنه يينا تحتاج عائلة الفلاح إلى ١٣٠ دونما من الأراضي على الأقل للقيام بأود معيشتها معيشتها في الأراضي البعل (غير المسقية) نجد أنه لو قسمت الأراضي الزراعية المسورة في البلاد إذا استغنت الأراضي التي في أيدي اليهود ، بين المزارعين العرب الحاليين لتتألف العائلة الواحدة ٩٠ دونما . وكل يتلقى إعطاء العائلة الواحدة من جميع المزارعين ١٣٠ دونما من الأرض ، وهو المعدل ، يحتاج إلى ثمانية ملايين دونم أخرى من الأراضي الزراعية ويظهر أيضا أنه من بين العائلات العربية القروية التي يبلغ عددها ٨٦٩٨٠ عائلة ، يوجد ٢٩٤ في المائة بلا أراضي . وليس معلوم عدد العائلات التي كانت تزرع أرضا فيما مضى ثم فقدتها إذ أن هذه النقطة هي جملة النقاط التي ليس في الاستطاعة الآن حصرها بتأكيد بل يعمل التثبت منها في أثناء الإحصاء الذي سيجري في السنة القادمة .

١٦- أن حالة الفلاح العربي تحتاج إلى كثير من العناية ومن المتعاضد وضع سياسة خاصة بالأراضي أن كان يراد تحسين أحوال معيشتها .
وقد كانت الهيئات الاستعمارية اليهودية ، العمومية منها والمخصوصية

الوكالات الوحيدة التي اتبعت لناية الآن سياسة ناجحة في تحسين الأراضي .
وكان لأهالي المستعمرات اليهود كل فائدة يمكنهم اجتثاثها مما تبسر لهم
من رأس المال والطلم والتنظيم . قال ذلك ، وإلى نشاط أهالي المستعمرات
أنفسهم يرجع الفضل في هذا النجاح الفائق . ومن الجهة الأخرى فإن الأهالي
العرب ، يفتخرون هذه القوافل التي يجمع بها أهالي المستعمرات اليهود ،
قد زاد عددهم بسرعة فائقة من جراء زيادة الوليد على الوفيات في الوقت
الذي تقصت فيه الأراضي الميسورة لأحاشهم نحو مليون دونم ، انتقلت
إلى أيدي اليهود .

١٧ - قد سبقت الإشارة فيما تقدم إلى النشاط والحياج الفائقين اللذين
تما في ميدان استعمار اليهود للأراضي . وليس من العدل في شيء أن يقبل
الأدعاء الذي أدلى به في معرض الخلاف الناشئ بشأن العلاقات بين اليهود
والعرب في فلسطين بأن نتيجة استعمار اليهود على السكان العرب كانت في
جميع الأحوال مضرة بمصالح العرب فهذا الادعاء لا يمكن التسليم به إجمالا .
لكونه من الضروري عند البحث في هذه القضية من المشكلة ، أن يميز الاستعمار
الذي تقوم به جمعية الاستعمار اليهودي في فلسطين (للعروة عموما باليهكا)
وبين الاستعمار الجاري تحت راية الجمعية الصهيونية .

فيقدم ما يتعلق الأمر بالسلسلة الماضية التي انتهت جمعية (اليكا) لأرب
أن العرب قد استفادوا كثيرا من إنشاء المستعمرات اليهودية . وقد كانت
العلاقات حسنة فيما مضى بين أهالي المستعمرات وجيرانهم العرب ، والحالات
التي تستند عليها للراجع اليهودية في تأييد ادعائها بأن نتيجة استعمار اليهود
مفيدة لجوارهم العرب فهي فيما يخص المستعمرات التي أنشأتها جمعية (اليكا)
قبل أن يشرع في الاستعمار من صندوق رأس المال الفلسطيني الذي هو الآن

المصدر المالي الرئيسي للوكالة اليهودية .

أما المحاولات التي أجريت لإثبات أن الاسعار الصهيونية لم ينجح عنه انضمام مستأجرى الاراضى التي باعها اصحابها إلى الطبقة التي لا ارض لها فقد ثبت بالتصديق انها غير مقنعة ، أن لم تكن مضللة .

١٨ - وفضلا عن ذلك فإن نتيجة الاسعار اليهودى على الاغنياء الحاليين تتأثر تأثيرا كبيرا بالشروط التي تمتلك المبيعات اليهودية المختلفة بموجبها الاراضى وتدخلها وتوزيعها فقد نص دستور الوكالة اليهودية الموسعة الموقع في زوريخ في اليوم الرابع عشر من آب سنة ١٩٢٩ (الفقرتان « د » و « هـ » من المادة الثالثة) على أن الاراضى التي تمتلك « تعتبر ملك الشعب اليهودى وملكيته غير قابلة الاطفال » وعلى وجوب مراعاة مبدأ تشجيع العمال اليهود في جميع الاشغال والمشاريع « وفضلا عن ذلك فقد ورد في المادة ٢٣ من عقد الائمار الذي في النية تنظيمه بشأن الاراضى التي تمنحها جمعية رأس المال القومي اليهودى تعهد يقضى على المستأجر بأن يقوم بجميع الاشغال المتعلقة بمرعاة الأرض بواسطة العمال اليهود فقط ، وفرضت شروط شديدة لتأمين مراعاة هذا العهد » .

وهناك تعهد يرتبط به أهالى المستعمرات الواقعة في السهل الساحلى يقضى عليهم باستئجار العمال اليهود فقط ، كلما اضطروا إلى استئجار عمال . وهذا العهد يدرج في الاتفاقات التي تعقد بين صندوق رأس المال الفلسطيني والذين يستغلون اموالا منه ، وورد نفس هذا الحكم في الاتفاقات المستعملة في مستعمرات مروج أين عامر .

إن من الصعب أن نحقق هذه الاحكام للشدة مع التصريح الذي ادلى به في المؤتمر الصهيوني المنعقد سنة ١٩٢٩ بأن « الشعب اليهودى يرحب في أن

يعيش مع الشعب العربى بمصلات هذا احترام متبادلين وان يعمل بالاشتراك مع الشعب العربى على ترقية البلاد المشتركة بينهما بحيث تؤمن رفاهية كلا الشعبين .

١٩ - وقد كان الزعماء اليهود صريحين كلى الصراحة فى تقرير سياستهم هذه . فقد ادعت اللجنة التنفيذية لجمعية العمال اليهود ، التى لها قوذة كبير فى تكييف السياسة الصهيونية ، بأن هذه القيود ضرورية لتأمين ادخال أكبر عدد مستطاع من المهاجرين اليهود ، وللمحافظة على أسلوب معيشة العمال خفية أن يصحط إلى أسلوب معيشة العمال العرب .

ومهما كانت هذه الحجج منطقية ، من وجهة الحركة الوطنية العرفية ، فيجب القول بأنها لم تراع فيها أحكام المادة السادسة من صك الانتداب التى تشترط صراحة على حكومة فلسطين ، عند تسهيلها الهجرة اليهودية واستقرار اليهود بكثرة فى اراضى البلاد ، أن تكفل و عدم إلحاق أى حيف أو ضرر بمقوق ومركز سائر طوائف الاقاليم الأخرى .

(٢) المصالح الزراعى

٢٠ - أن من واجب الادارة بموجب صك الانتداب ، على نحو ماورد فى الفقرة السابقة ، أن تكفل عدم إلحاق أى حيف أو ضرر بمركز سائر طوائف الاقاليم الأخرى ، من جراء المهاجرة . كما انه من واجبها أيضا ، بموجب صك الانتداب أن تشجع استقرار اليهود بكثرة فى اراضى البلاد ، مراعية فى ذلك على التواء الشرط المتقدم ذكره .

٢١ - وقد اهتمت حكومة جلالة ، من نتيجة التحقيقات الأخيرة ، بأن الضرورة تقتضى رغبة فى الوصول إلى هاتين الناحيتين ، بإجراء تحسينات

في اساليب الزراعة المتبعة الآن بعمدتا من زيادة الاستغلال من الارض .
٢٧- فبالتالي مثل هذه السياسة فقط استطاع استقرار مزارعين آخرين من
اليهود في الاراضى بصورة تحقق مع الشروط المقررة في المادة السادسة من
هذا القانون والتعجيب الموصلة لا يمكن نيلها الا بعد مرور سنوات من الجهد
والعمل . ولذا فمن حسن الحظ ان يكون لدى اليهودية اراض واسعة
احتياطية لم يستقر فيها المستعمرون بعد ولم تفسر . وعلى ذلك يمكنهم الاستمرار
في عملهم بدون توقف وبما توضح تدابير عمومية أخرى لتحصين الاراضى
مستطاع الاستفادة منها كلا العرب واليهود . ومع ذلك فمن الواجب بحكم
الضرورة ، ان تباطى مراقبة التصرف بالاراضى بالمرجع القائم بهذا التصنيع
فلا يسمح بانتقال الاراضى الاممى كل ذلك الانتقال لا يحاطر مع خطط
ومشاريع ذلك المرجع . واذا اعتمدت المسؤوليات المترتبة على طاق القوة
للمتدبة اتضح بأن هذا المرجع يجب ان يكون حكومة فلسطين .

٢٨- ومن جهة المشاكل التي تستوجب النظر ، مسائل الرى ، وجعل
هذا التصنيع مع أعمال دائرة الزراعة وغيرها من دوائر الحكومة وتقرير
مجال العمل لكل منها وفيه في اجتناب الاحتكاك والاختلاف والتجاوز
في العمل ، وبنية الحصول على اعظم فائدة مما يذل من مجهود مشترك .
ويجب انعام النظر أيضا في حماية المتأجرين بمنهم حقا من حقوق
الاجارة ، أو بأية وسيلة أخرى ، لتأمين عدم اخراجهم من الارض أو
تسريحهم لاجارات فاحشة .

ثم ان هنالك مسألة ذات صلة وثيقة بمثل هذا التصنيع ، هي الاسواق
في أعمال المسوية والتسوية من الملكية وتسجيل عقود الاجارة . وهنا تخرج
الحيز الوجود مشكلة هامة بسبب وجود مساحات واسعة من الاراضى

في القرى العربية مملوكة بطريق للشاح ، ذلك أن نصف القرى العربية يوجه القريب مملوك بطريق للشاح ، وهناك اتفاق في الرأي أن مثل هذا النظام هو حجة كبرى في سبيل ترقية الزراعة في البلاد .

ويلوح أن تأليف جمعيات تعاون بين الفلاحين هو من الأمور الأولية للهمة في سبيل تقدمهم ورفيهم . وقد قسم مؤرخا خير ذو اخبار واسع بأجراء تحقيق في هذه المسألة برمتها بالنيابة عن حكومة فلسطين .

٧٤ - وقد وقع على كامل مالية فلسطين عبء تحمل من جراء الضرورية التي دعت إلى زيادة قوات الأمن العام زيادة كبيرة ، إلا أن هذه الزيادة اعبرت ضرورية في نور الحوادث التي وقعت في خريف ١٩٢٩ ، وليس في الاضطاعة للتبؤ الآن بالزمن الذي يصبح فيه تخفيض النفقات من هذا الباب تخفيضاً عسوساً . إذ أن التخفيض يجب أن يوقف ، لدرجة كبرى ، على ما يطرأ من التحسين في العلاقات للتبادلة بين العرب واليهود ذلك التحسين الذي تأمل حكومة جلالة بأن يكون من إحدى نتائجها .

إن السياسة السوفية التي تبناها حكومة جلالة ترمي ، فيما ترمي إليه إلى جعل فلسطين قادرة على سد نفقاتها بنفسها فالتحسين للنوى اجراءه في الطرق والاساليب الزراعية ليس انه يسرق وقتا نصيب بل يستلزم نفقات باهظة أيضا ، مع أنه يؤمل أن يكون بعض النفقات التي تصرف في هذا السبيل قابلة الاسترداد . وحكومة جلالة تنظر بكل تدقيق في المركز المالي الذي يخلج عن هذه الحالة وتبحث الآن في اتخاذ التدابير الضرورية لوضع سياستها هذه موضع التنفيذ .

(٣) المهاجرة

٧٥ - قد وضع مؤخرا النظام الذي تتبعه حكومة فلسطين في مراعاة

للمهاجرة إلى فلسطين على بساط البحث والتدقيق من جميع وجوهه . وفي شهر
آيار الماضي رأت حكومة جلالة أن من الضروري توقيف اصدار شهادات
لادخال المهاجرين بموجب جدول المبال ، أى الأشخاص الذين يشغلون عند
الغير (زيادة على الـ ٩٥٠ شخصاً الذين سبقوا للواقعة على ادخالهم) في
السة الاشهر التي تلتها في ٣٠ ايلول سنة ١٩٣٠ دون أن تعرض لاصناف
المهاجرين الآخرين ، وذلك ريثما تظهر نتيجة هذا التحقيق وتقرر الخطوة
السياسية المقبلة . وقد أسفر هذا التحقيق عن اظهر بعض العجز في النظام
الحالي ، وثبت أنه بموجب هذا النظام ادخل كثير من الأشخاص ممن لم يكن
في استطاعتهم أن يحصلوا على التأشيرة على جوازهم (فيزا) لو كانت جميع
الحقائق عنهم معلومة . والحكومة لاتباشر مراقبة فعالة فيما يتعلق باختيار
المهاجرين من الخارج إلى فلسطين ، يستند على ايجاد مصعرات مشتركة
وعلى مبدأ « اشتغال العامل بنفسه » (أى أن كل انسان يجب أن يشتغل
بنفسه ويحتسب تشغيل للمبال : المستأجرين) وأن لم يكن في استطاعة
العامل « الاشتغال بنفسه » فهي تحتم عليه استخدام وتشغيل المبال اليهود
دون غيرهم .

ونظرا للمسؤولية المترتبة على الدولة المتحدة من الضروري أن تكون
حكومة فلسطين يصفها وكالة عنها ، للرجع الذي يحصل جميع الأمور السياسية
المعلقة بالمهاجرة وتوضح ضرورة ذلك على الأخرى حتى أخذت بين الاعتبار
درجة صلة المهاجرة بالبطالة وسياسة تحسين الأراضي . غير أنه لا يمكن استبعاد
أية تمهينات واقية في الإدارة الحالية إلا إذا حصلت موافقة بين الحكومة
من جهة والوكالة اليهودية من جهة أخرى فيما يتعلق بواجبات كل منهما ، وأخذ
بين الاعتبار التام ذلك التفوذ الذي تضرره تخانة المبال اليهود الصموية في
تكييف سياسة الوكالة .

٢٦- أما فيما يتعلق بسبب الهجرة البطالة فهناك صعوبات حمة في الوقت الحاضر بسبب عدم وجود وسيلة وافية يمكن بواسطتها تقدير درجة البطالة في أى وقت ما ويصدق ذلك على الأخص فيما يتعلق بالأهالي العرب . ورغمما عن عدم وجود احصاءات يصح الاعتماد عليها فقد اهديت بيانات كافية تحمل على الاعتقاد بأن درجة البطالة بين الأهالي العرب قد وصلت حدا خطرا وأن البطالة بين اليهود قد أدت إلى نواح غير مرضية مارة وفي الاستطاعة القول بأنه قد ثبت بصرامة أن تخفيض جدول العمال يجب أن ينشأ على التظلمات من مجموع عدد العمال العاطلين في فلسطين وبلى ذلك وجوب التأكيد تمام التأكيد من مقدار عدد العمال العاطلين وستتحرر حكومة جلالة بكل اسنان وتدقيق في إيجاد وسيلة لهذا الغرض ولذلك يجب الحكم على مقدرة فلسطين الاقتصادية على استيعاب مهاجرين جدد بالاستناد إلى مركز فلسطين أجالا فيما يتعلق بالبطالة ويجب بذل كل عناية عندئذ كد من مقدرة البلاد للاقتصادية بحيث يؤخذ بعين الاعتبار أى طلب على العمال يمكن اعتباره مؤثرا بسبب زيادة التداول في السوق المالية الناشئة عن الأمور اللفظة على التوسع والتحسن ، أو عن أية أسباب أخرى .

٢٧- تفرض ثلاثة الساسة من صك الانتداب عدم إلحاق أى حيف أو ضرر بحقوق ومركز سائر طوائف الأهالي من جراء الهجرة اليهودية . فمن الواضح أنه إذا كانت مهاجرة اليهود تسبب حرمان السكان العرب من الحصول على الاثقال الضرورية لميشتهم ، أو إذا كانت حالة البطالة بين اليهود تؤثر في مركز العمال على العموم تعتم على الدولة المتدبة ، توفيقا لأحكام صك الانتداب ، أما أن تخفض للهجرة أو توقفها ، إذا استدعت الضرورة ذلك ، ربما يتسنى للعاطلين من (الطبقات الأخرى) إيجاد عمل لهم . وما يلاحظ بهذا الصدد ، أن حكومة جلالة في نور التحقيق الذى جرى في

مشككتي للهجرة والبطالة ، تحث بأن توقيفها للهجرة بموجب جدول العمل في شهر آيار الماضي كان مبررا تماما .

وقد ادعى بأن موافقة المندوب السامي على إصدار شهادات للهجرة بموجب جدول العمل يفيد ضمنا وجود عيال لادخال مهاجرين من طبقة العمال وبأن حكومة جلالة بالنالي كانت مدقوقة بموامل سياسية عندما اوقفت إصدار هذه الشهادات . غير أن الحال ليست كذلك . ذلك أن حكومة جلالة ، عندما قررت توقيف إصدار هذه الشهادات اخذت بعين الاعتبار الآراء التي أعرب عنها في تقرير لجنة شو من جهة عدم وجود أراضي كافية ومن جهة ضرورة تشديد المراقبة على المهاجرة . وقد ثبت أن هذه الأمور تستوجب تحقيقا بواسطة خبير غير أن حكومة جلالة شعرت أنه ، ربما يتم التحقيق فيها على هذا الوجه ، لا يجوز اتخاذ أية تدابير من شأنها أن تؤكد في سوء الحالة الاقتصادية التي كانت مدعاة القلق في رأى أكثرية لجنة شو .

وكل قرار يصخذ لادخال المهاجرين اليهود ، دون اعتبار هذه القيود ، يجب استنكره ليس فقط بالنظر إلى مصالح سكان فلسطين عموما وإنما بالنظر إلى مصالح الطاقة اليهودية المخصوصة أيضا . وما زال الرب يساور الأهالي العرب - وهذا مما لا شك فيه - من أن الطاقة الاقتصادية أسفرت عن عدم وجود احتياجات تحول دون وقوع الاختلال في إصدار شهادات المهاجرين ودون اذخار المهاجرين غير المرغوب فيهم . وهناك ناحية أخرى غير مرضية هي أن عددا كبيرا من السافرين الذين يدخلون البلاد بالاستناد على إذن بتجولهم الإقامة مدة محدودة يقعون في البلاد بدون موافقة . ويقدر عدد الذين دخلوا من هذا الصنف في الثلاث السنوات الأخيرة بحوالي ٢٨٠٠ شخصا

ثم إلى ذلك ناحية خطيرة أخرى هي عند الذين يدخلون البلاد مجتنبين أماكن المراقبة على الحدود .

وفي كل محاولة تجري لاستتباط وسياسات حكومية وإتية لرقابة المهاجرة يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار الدور المهم الذي تلعبه في الوقت الحاضر رقابة العمال اليهود العمومية فيما يتعلق بمهاجرة اليهود . أن تتخذ هذه الرقابة وسع للذي وأعمالها مضاعفة . فهي تكون عاملاً هاماً ضمن الحركة الصهيونية في العالم . وفي مؤتمر زيوريخ الأخير كان أكثر من ربع الأعضاء الذين تأيدوا من الدوائر الصهيونية ، سواء في فلسطين أو الخارج ، ممن ينتمون لهذه الرقابة . ويظهر النفوذ الذي تستطيع هذه الرقابة أن تبذره إزاء المهاجرين بصرفها على أي عضو من أعضائها الرجوع إلى المحاكم للفصل في أي خلاف يقع بينه وبين عضو آخر ، ذلك أن لها محاكمها المتخصصة من الدرجة الابتدائية والثانوية ومحكمة عليا للعمال تتألف إليها الأحكام التي تصدرها المحاكم الابتدائية . وقد اتبعت هذه الرقابة سياسة ترمي إلى إدخال نظام اجباري للعائلة التي يقاسونها الآن في فلسطين ناشئة بالأكثر عن مهاجرة اليهود الزائدين وما زالت هناك أسباب يمكن أن يظهر منها بوضوح من أن هذا الرب متاحل تماماً فلا يعل هناك سوى أمل ضعيف لأي تحسين في العلاقات المتبادلة بين الشعبين . غير أنه على مثل هذا التحسين في العلاقات يوقف بالأكثر إيجاد الطمأنينة والرضا في فلسطين .

ومن المأمول أن يجري تعديل في طريقة تحضير جداول العمال يؤول إلى اتناء العلاقات الودية بين التراجع اليهودية في فلسطين ودائرة المهاجرة . ومن الجلي أن من المرغوب فيه توثيق التعاون بين المراجع اليهودية والحكومة إذ كلما كان التعاون وثيقاً ودياً كلما سهل وضع جدول بالاتفاق منهي على

أساس حسن أدراك احتياجات البلاد الاقتصادية من كلا الجانبين .

٧٨ - وقد سبق القول في الفقرات السابقة أن مشاكل تحميم الأراضي والهجرة والبطالة متصلة بعضها ببعض وبأن مستقبل فلسطين يجب أن يوقف على إيجاد سياسة تؤخذ فيها بين الاعتبار تمام جميع هذه العوامل الثلاثة . ولا يمكن تحقيق تصورات الوطن القومي اليهودي بأى وجه من الوجوه إلا متى كانت فلسطين متصلة بالوطنانية والسلام والرخاء فيالتعاون الودى بين العرب واليهود والحكومة يمكن أن ينجيم الرخاء في البلاد .

ويظهر من الحالة التي كثرت الاقتراح عنها التحقيق الدقيق في هذه وأمل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة ، أن فلسطين تواجه دورا عصبيا في رعيها وتقدمها . ويمكن القول أن الحكومة عيامضى تركت القوى الاقتصادية والاجتماعية تعمل عملها بأقل تدخل أو رقابة منها . غير أنه قد انضح كل الاقتراح انه لا يمكن الاستمرار في هذه السياسة . فالتعاون الوثيق بين الحكومة وزعماء العرب واليهود قد استطاع الحيلولة دون سقوط فلسطين إلى حالة قد تقضى ، من الجهة الواحدة ، على العمل الجيد الذي قام به أولئك الذين وضمو انصب أعينهم بناء الوطن القومي اليهودي ، ومن الجهة الأخرى على مصالح أكتوية الأمالي الذين يملكون في الوقت الحاضر موارد طافية يمكنهم من التكساح لحفظ كيانهم . والأمر الذي تدمر الحاجة إليه هو أن يخلق كلا الشعبين على اللبش مما وأن يحترم كل شعب منهما احتياجات ومطالب الشعب الآخر .

لذلك فإن حكومة جلالة تدعو العرب إلى الاعتراف بمقتضى الحالة ، وإلى بذل الجهد المستمر في التعاون على الوصول بالبلاد على الاطلاق إلى حالة من الرخاء واليسر تشمل قائمتها الجميع . كما أن حكومة جلالة تطلب من

الرغبات اليهود أن يعرفوا بضرورة إجراء حفل التنازل من جهم عن الصوراث الاستقلالية الاقتصادية التي أخذت تنشأ في بعض الدوائر فيما يتعلق بالوطن القومي اليهودي وأن يحبروا أن العوامل الهامة في تكيف سياستهم أن يتم رقي البلاد بكيفية تضمن نوال مصالح العرب واليهود الاعتبار الوافي بقصد انهاء الرقابة في كافة أنحاء البلاد وذلك في أحوال لا تبعث إلى إيجاد أسباب للاتهام بالتجزئ لفرق دون آخر بل تمكن كلا الشعبين العربي واليهودي من الرقي والتقدم برفاق وقناعة .

(١٩٣) كتاب رسمي من رئيس الوزراء رمزي ماكدنالد إلى الدكتور وايزمن، رئيس الوكالة اليهودية لفلسطين في ١٣ فبراير ١٩٣١ .

عزى الدكتور وايزمن . وايت هول

١٣ فبراير ١٩٣١

١ - يصرى بأن أبعث اليكم البيان التالي عن موقفنا الذي سيحضره الضيف الرسمي للكتاب الأبيض في الشؤون التي تتناولها هذه الرسالة وذلك للعمل على ازالة بعض ما أموه ادراكه وفهمه عما ظهر بشأن سياسة حكومة صاحب الجلالة بما يخص فلسطين كما هو مبين في الكتاب الأبيض الصادر في اكتوبر سنة ١٩٣٠ والذي أصبح موضوع نقاش في مجلس العموم في ١٧ نوفمبر وكذلك لمواجهة الانتقادات التي قدمتها الوكالة اليهودية .

٢ - لقد قيل بأن سياسة حكومة صاحب الجلالة تتضمن خروجاً جديداً من الالتزامات الانتخابية كما صممت حتى الآن ، وانما تجاهلها وترمي إلى سياسة لا تنطق بالالتزامات الانتخابية نحو الشعب اليهودي .

٣ - ان حكومة جلالة لا ترى من الضروري أن تذكر باسماء وتصريحاتها السياسية التي سبق وانضمت بها . ولكنها تود أن تلفت النظر إلى الواقع ، وهو

أن الكتاب الأبيض الصادر في ١٩٣٠ لا يشير إلى الكتاب الأبيض لسنة ١٩٢٢ -
الذي كانت الوكالة اليهودية قد قبله - ولا يقره - فحسب ، بل يعترف بأن
الالتزامات الانتداب هي التزامات للشعب اليهودي وليست التزامات للسكان اليهود
في فلسطين . وقد وضع الكتاب الأبيض في مقدمة مائة ، خطابي الذي ألقاه
في مجلس العموم في الثالث من أبريل سنة ١٩٣٠ والذي أعلنت فيه بركات
لا يمكن أن تكون أكثر وضوحاً ، بأن رغبة حكومة جلالة ، هي الاستمرار
في إدارة فلسطين بما يتفق وشروط الانتداب كما أقره مجلس عصبة الأمم .
وقد أعيد تأكيد هذا الموقف كما أوضحه مرة أخرى خطابي في مجلس
العموم في تاريخ ١٧ نوفمبر . وفي خطابي الواقع في الثالث من شهر أبريل ،
استملت لفظة الآتية : -

« إن حكومة جلالة مستمرة بإدارة فلسطين بما يتفق وشروط الانتداب
كما وافق عليه مجلس عصبة الأمم . وهذا التزام دولي لم يعد التراجع عنه
موضوع بحث » .

« وبحسب شروط الانتداب ، تعتبر حكومة جلالة نفسها مسؤولة عن
تشجيع إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين ، على أن يكون معلوماً
بأن لا يتم أي شيء من شأنه أن يكون عائقاً بالحقوق المدنية والدينية لمواطني
غير اليهودية الموجودة في فلسطين أو بالحقوق والوضع السياسي التي يتبع
عليها اليهود في أي بلد آخر » .

« وهناك أي في صك الانتداب ، التزام مزدوج ، أحدهما إلى الشعب
اليهودي من جهة وآخر إلى سكان فلسطين من غير اليهود من جهة أخرى :
وقد أصبح قرار حكومة جلالة الحازم ، تنفيذ كلا الشقين من هذا التصريح
بقدر متساو ، خص جميع مواطني شعب فلسطين بالمعاداة للتساوية . وتعتبر

حكومة جلالة هذا واجبا أن تعطي عنه وانها - في سبيل القيام به - تستخدم جميع الموارد التي تحت تصرفها » .

و أن ذلك التصريح لا يتفق ومواد الانتداب فحسب بل أيضا ومقدمة صك الانتداب حيث جاد تأكيده بوضوح .

٥ - وفي تطبيق سياسة الانتداب ، لا يمكن للدولة المتدبة أن تتجاهل وجود مصالح ووجهات نظر متضاربة . ولكن هذه للمصالح ووجهات النظر ليست في حد ذاتها مستعجلة التوفيق . ولكن حلها لا يمكن أن يتم الا إذا توفر هناك ادراك صحيح ، يقر بأن الحل الثام للمشكلة ، هو قد على تقام بين اليهود والعرب .

ولم أن يتم هذا ، يجب أن ندخل - بصورة أكيدة - اعتبارات التوازن في تفسير السياسة .

٥ - ولقد وجهت انتقادات كثيرة إلى الكتاب الأبيض ، على أنه يحوى بصورة أكيدة على مزاعم تمس حق الشعب اليهودي ومنظمة العمل اليهودية ، فذهب أن من السهل دحض أى قصد كهذا يمكن أن ينسب إلى حكومة جلالته . انه ان المعرف به بأن الوكالة اليهودية قد تعاونت دائما وعن طيب خاطر في تنفيذ سياسة الانتداب ، وبأن العمل الانشائي الذي تم على يد الشعب اليهودي في فلسطين ، كان له أثر مفيد في تقدم البلاد ورفاهيتها بصورة عامة .

وتعترف حكومة جلالة أيضا بقيمة الخدمات والعمل التي قامت بها منظمة نظام العمل اليهودية في فلسطين والتي تسمح أن تمنح كل تشجيع .
٦ - ولقد ظهرت هناك مشكلة بشأن النفس الذي يجب أن يحصل بمكثات .
٧ - حفظ حقوق جميع سكان فلسطين المدنية والدينية ، بعض النظر عن الجنس .

والدين ، مما ورد في المادة الثانية من ميثاق الانتداب ، وكذلك الكلمات التي تؤكد عدم الاجحاف بحقوق بقية طوائف السكان ومركزهم مما ورد في المادة السادسة من الميثاق المذكور .

كما أن الكلمات التي تؤكد ما يحفظ الحقوق المدنية والدينية الواردة في المادة الثانية لا يمكن تفسيرها بأنها تعني أن حقوق أفراد اللوالمين المدنية والدينية لا يمكن تقييدها . وفي قضية سليمان مره الذي أشير إليه ، قال مجلس الملك الخاص في مرسوم هذه الكلمات في المادة الثانية : « أن هذا لا يعني .. أن جميع الحقوق السياسية لكل فرد من سكان فلسطين ، التي كانت قائمة عند تاريخ الانتداب ، من شأنها أن تبقى بلا تغيير طيلة بقاء هذا الانتداب :

إذ لو كان هذا شرط لازم لصلاحيّة الانتداب لأصبح من الممكن من تشريع ضال . ولذلك ، فالكلمات يجب أن تقرأ بمعنى آخر ، والوسيلة لادراك التفسير الحقيقي للجملة ومعناها يجب أن تقع عليها في الكلمات الختامية للمادة : « بضبط نظر من الجنس والدين » ، أن هذه الكلمات تدل على أن الانتداب لا يخصص بالحقوق المدنية والدينية - لا يجوز له أن يميز بين الأشخاص على أساس الدين أو الجنس ، كما أن هذا الشرط الوقائي يطبق بالتساوي على اليهود والعرب ، وكذلك جميع أقسام السكان .

٧ - أن كلمات « حقوق ومركز بقية طوائف السكان » ، الواردة في المادة السادسة ، تشير بوضوح إلى الطائفة غير اليهودية وأن ما أشرنا إليه ، من مركز وحقوق ، لا يجوز الاجحاف بها ، أي لا يجوز إزالتها أو تحويلها إلى أسوأ . ولذلك فإن أترسياسة الهجرة والاستيطان على الوضع الاقتصادي للطائفة غير اليهودية لا يمكن إلا أن يؤخذ بعين الاعتبار . ومع ذلك فالكلمات لا يجوز أن تقرأ كما أنها تجسد للأوضاع الاقتصادية القائمة في فلسطين بل

على العكس من ذلك . فان الالتزام بتسهيل الهجرة اليهودية ، وتشجيع استيطان اليهود المكثف في الأراضي . يبق التراما ايجابيا للانتداب يمكن انجازها ، دون الاجتفاف بحقوق الطوائف الأخرى عن سكان فلسطين ومركزها .

٨ - ويمكننا أن نتقل إلى الادعاء القائل بأن الانتداب قد أعيد تنسيقه بصورة مجيدة جدا بمصالح اليهود فيما يخص يقضي استيطان الأراضي والهجرة اليهوديين .

لقد قيل بأن سياسة الكتاب الأبيض من شأنها أن تقيم المراقيل في وجه الهجرة ، كما أنها تعطل ، ان لم ، تهضلا ، استيطان اليهود المكثف للأراضي ، مما هو فرض الانتداب الأول ، ولعدم هذا الادعاء وجهت أهمية خاصة إلى الفقرة التي تشير إلى الأراضي الاميرية المذكورة في الكتاب الأبيض والتي تخص على : انه لن غير الممكن جعل هذه المساحات مسورة للاستعمار اليهودي وذلك أولا بالنظر لاشتغالها صلا من قبل المزارعين العرب من جهة ثم لأهمية العمل على جعل أراضي أخرى مهيأة لاستيطان هؤلاء المزارعين الذين لا أرض لهم الآن .

٩ - ان لفظة هذه الفقرة يجب أن تقرأ على ضوء السياسة كـمجموع . انه لن للرغوب فيه أن يصبح واضحا بأن العرب الذين لا أرض لهم والذين كان قهرض من الاشارة اليهم في الفقرة المذكورة ، هم العرب الذين يحيدون قد أخرجوا من ديارهم - أي من الاراضي التي كانوا يقيمون فيها - على اتراتها إلى أيدي اليهود ، ثم لم يحصلوا على غيرها ليتمكنوا من الاستقرار فيها أو الحصول على عمل مرض عاتل . ان عدة هذا النوع من العرب يجب

أن يكون موضوعا لتحقيق دقيق . كما أن حكومة جلالة تشعر بأنها ملزمة بتسهيل توطين هذه الطبقة من العرب الذين لا أرض لهم . وأن الاعتراف بهذا الالتزام لا يحيط ولا بصورة من قدر أغراض التحسين العظيمة التي تحرمها حكومة جلالة أكثر الوسائل فعالية لتشجيع إنشاء الوطن القومي لليهود .

٩٠ - ويوضح سياسة التسوية لمشكلة الأراضي ، من الضروري أن تأخذ حكومة جلالة بين الاعتبار كل حالة تمت إلى القرض الأساسي من الانتداب .

لمساحة الأراضي القابلة للزراعة ، وإمكانات الري ، وقدرة البلاد الاستيعابية فيما يخص بالمجرة ، جميعها عناصر تتلائم والنتائج التي يجب أن توضح ، كما أن أهمل أي واحد منها من شأنه أن يكون مجحفاً جد وضع سياسة عادلة وناجحة .

« وفي نية حكومة جلالة أن تقوم بأقرب ما يمكن بتحقيق التأكيد في أمور كثيرة منها ، مشكلة الأراضي الاموية وغيرها من الأراضي الصالحة ، أو التي يمكن جعلها صالحة للإسكان الكثيف من قبل اليهود للشار إليهم في الالتزامات القروض على الحكومة للتدبير بموجب المادة السادسة .

أن هذا التحقيق سيكون شاملاً في مداه كما يتضمن جميع موارد الأراضي في فلسطين وفي أثناء اجراء تحقيق كهذا ستؤخذ بين الاعتبار جميع المصالح اليهودية كانت أم عربية بصورة تحيل اقتراحات كهذه تقدم كما يمكن أن يكون مرغوباً فيها .

٩١ - أن قضية أزدحام المزارع في المناطق الجبلية من فلسطين ، تنظر إليه حكومة جلالة بين الاعتبار الدقيق . ويتظر أن تتخذ تدابير لتصحيح الأراضي وتسميتها تدمية واسعة ، ولإدخال مناطق - ربما كانت قد بقيت

حتى الآن غير مزدوجة - ضمن المنطقة الزراعية ، مما جيز من الفلاحين مستوى
أحسن من المعيشة ، تنهيم عن الالتجاء إلى الانتقال الا في حالات شاذة .

١٧ - وفي حالة تنفيذ سياسة لصوية مشكلة الاراضى ، كما هي مينة في
المادة الحادية عشر من الانتداب ، من الضروري - إذا ما أردنا تجنب القوضى ،
واعطاء هذه السياسة الفرصة لتفجج - أن يكون هنالك اشراف مركزى على
الصفقات المختصة بملك الاراضى وتمويلها خلال فترة الانتقال التى يمكن
أن يكون ضروريا في حدود الحقوق لوضع مشروع التصديق على
أساس معين .

والسلطة المنتظر تكوينها ، مهمتها تنظيمية لا تحريرية ، رغم أنها تشمل
على سلطة تمكنها من الحيلولة دون الصفقات النافذة لتسوى المشروع -
لكن استخدام هذه السلطة سيكون عدوا . كما أنه لن يكون ولا في أى
حالة نسبيا . وستشروط في كل حالة احبارات من شأنها أن تعمل على أحسن
طريقة لتحقيق أغراض الانتداب . ان كل وقاية متطورة ، ستكون صالحة
بالصفقات اللازمة لضمان أقل ما يمكن من التخلل في انتقال الاراضى
بصورة حرة .

وميسرى فنقول هذه الرقابة المركزية منذ ذلك التاريخ الذى بدأ فيه
السلطة الموكولة إليها مهمة تنفيذ سياسة تمسح الاراضى ، القيام بعملها . وإله
أن يتم قيام رقابة مركزية كهذه ، جسج للتدوب السامى بالسلطات الكاملة
لاتخاذ جميع الخطوات الضرورية لحماية حقوق الفزارع وللشغل من ضمنها
حتى وضع اليد في جميع أنحاء فلسطين .

١٨ - وما عدا ذلك ، فإن ساءة الحكومة بجلالة لا تضمن حق استلاك

اليهود لاراضى اضافية . فهو لا يجوز على تحريم كهذا ، كما أنه ليس هناك أية نية من هذا القبيل . ان كل ما يرمى اليه هو نوع الرقابة للوقت على تملك الاراضى وانضامها بما يمكن أن يكون ضروريا لعدم الاضرار بطريق وقاية مشروع الاراضى الذى سيسهل به . ان حكومة جلالة تشتر بأننا ملزمة بأن تشير إلى انها وحدها - من الحكومات التى كانت مسؤولة من ادارة فلسطين منذ قبول الانتداب - هى التى أعلنت حزمها الثابت على المشروع بسياسة تحسب فائدة . يعتقد بأنها ستكتم عن فائدة أساسية ودائمة لكل من اليهود والعرب .

١٤ - وما هو فائدة هذه السألة ، هو مراقبة الهجرة . وقبل كل شيء ، يجب الاشارة إلى أن مراقبة كهذه لا تنص - ولا بصورة - خروجاً على السياسة السالفة . منذ سنة ١٩٣٠ وما بعد ، أى عندما أصبح قانون الهجرة الاصلى فى حيز التنفيذ ، كانت تصدر من وقت لآخر أنظمة لمراقبة الهجرة ، فرضها منع الهجرة غير المشروعة وتحديد الهجرة للمخصص بها وتسهيلها . ان هذا الحق فى تنظيم الهجرة لم يكن فى يوم ما موضوع اعراض .

١٥ - ولكن على ما يظهر ، قد فهم من قصد حكومة جلالة ، و بأن لا يسمح لأية هجرة يهودية مادامت تحول دون حصول أى عرب على عمل يتناسب معته .

ان حكومة صاحب الجلالة لم تقترح أصلاً اتباع سياسة كهذه . لقد كانت مهمته لتوضح بأنه من الضروري لتنظيم الهجرة اليهودية ، تطبيق للبادئ الآتية : وهى أولاً ضرورة التأكد من أن لا يصبح المهاجرون عبئاً على شعب فلسطين كجمل ، ثم أن لا يحرم أى فريق من السكان الحاليين عملهم .

(الكتاب الايض ١٩٣٢)

فإذا كان يترتب على حكومة جلالة من جهة أن لا تنسى تسهيل الهجرة اليهودية ، تحت ظروف ملائمة وتشجيع استعمار اليهود للاراضي ، من جهة أخرى يجب عليها أيضا أن لا تنسى واجبها الذي يفرض عليها أن تأكد بأن لا يتولد عن ذلك اضرار نفس بحقوق الطائفة غير اليهودية ومركزها .

ويسبب هذا التعارض الظاهر في الالتزامات شعرت حكومة صاحب صاحب الجلالة بأنها ملزمة بتأكيد ضرورة تطبيق مبدأ القدرة الاستيعابية بصورة صحيحة أن هذا المبدأ حيوي لاي مشروع اعماري ، يكون غرضه الاول الفتح المجال لاستيطان كل من اليهود والحرب الذين طردوا من اراضيهم .

ولهذا السبب كانت حكومة جلالة قد ألحت ، كما أنها مضطرة لان قلح ، على ضرورة المحافظة على مراقبة الحكومة للهجرة وعلى ضرورة تطبيق أنظمة الهجرة تطبيقا صحيحا . أما الاعبارات الفنية بحدود القدرة الاستيعابية فهي اعتبارات اقتصادية عميقة .

١٦ - ان حكومة جلالة لم تأمر كما لا شكرا أصلا بوقف الهجرة اليهودية أو منعا منها كان نوعها . ان عادة الموافقة على قائمة «المهاجرين من العراق» الذين يعيشون على الاجرة مستمر . وفي كل حالة سيؤخذ بين الاجبار الاحياج الساجد إلى العمل ، وذلك للعمل التي تعتمد على رأسمال يهودي أو أكثري يهودي كما لن يتم القيام بها الا إذا توفر وجود العمل من اليهود . وأما فيما يخص بالاعمال العامة وأعمال البلديات التي تحول من الاموال العامة ، فان ادعاء العمل اليهود بحقوقهم في قسمة معين من الاستخدام المتبصر - على أساس المساهمة اليهودية بالمسجل العام - سيؤخذ بين الاعتبار . أما فيما يخص

باعتزاض الخوى من الاستعداد ، فمن الضروري أن يجب خصايا في كل وضع
العوامل التي لها علاقة بالحاجة إلى عمل ، ومن ضمنها عامل البطالة بين كل غير
اليهود والعزب . ولها جزون الذين يأملون في الحصول على عمل غير العمل
ذي الطابع المؤقت ، فاتهم لم يعمروا منه وذلك لسبب واحد وهو أن الاستعداد
لا يمكن ضمانه على أن يكون لمدة غير محدودة .

٢٧ - وفي حالة تحديد المدى الذي يسمح فيه الهجرة ، في أي وقت فانه
فمن الضروري أيضا الاهتمام بالسياسة التي صرحت بها الوكالة اليهودية والتي
تتضمن دعى أنه في كل الاعمال وللشارج التي تقوم بها الوكالة اليهودية أو
تتقدمها يجب أن تحرق قضية توظيف العامل اليهودي قضية مبدأ . ان حكومتها
جلالته لا تصدى ولا بصورة حق الوكالة اليهودية في وضع سياسة كهذه أو
المراقبة عليها وتصديقها . ان مبدأ تفضيل وقصر استخدام المؤسسات اليهودية
للعامل اليهودي ، هو مبدأ من حق الوكالة اليهودية أن تقرره . ولكن من
الضروري الإشارة إلى أنه فيما إذا كان العامل العربي - كنتيجة لهذه السياسة -
قد طرد من عمله أو ازدادت البطالة القائمة تخرجها ، عندها يظهر هناك
عامل في الموقف ، يتم على حكومة الانتداب أن تنظر فيه بين الاعصار .

١٨ - وأخيرا ترفض حكومة جلالة في أن تقول ، كما أكثت حوارا
وبصورة قاطعة ، بأن الالتزامات الملقاة على عاتق الحكومة المتديت - جدد
قبولها الانتداب - هي التزامات دولية مقدسة لم يخطر على بالها اليوم ولا في
يوم ما أن تنقض عنها وقد صممت حكومة جلالة على القيام بالواجبات
الملقاة عليها من قبل الانتداب ، ولن تعيد عنها :

ولكن إذا ما أردنا أن نكون جودها ناجحة ، فهناك حاجة ماسة
لصالحين للجنة والإعداد لخصي كل المهام ، وذلك لتقدير مديروها في

التربية وتعليماتها ، كما أنه من الواجب - قبل كل شيء - أن يكون هناك اعتراف مطلق بالأهل يمكن أن يكون مرضيا ، أو دائما إلا إذا كان قائما على انصاف كل من الشعب اليهودي وطوائف فلسطين غير اليهودية .
والديابريزي دكتور وايزمن .

المخلص لكم جدا

(التوقيع) ج . ومزي مكتوب

إلى رئيس الوكالة اليهودية ،

(١٤) خلاصة تقرير اللجنة الملكية لفلسطين

بلاغ رسمي رقم ٣٧/٩^(١)

٧ تموز سنة ١٩٣٧

لقد كانت اللجنة الملكية لفلسطين مؤلفة من الاعضاء التالية أبحاوم :-
جناب فيليب الارلريل ، جى . سى . اس . اى . جى . بي . اى . (رئيس)
جناب النويل المر هوراس رامبول ، جى . اس . بي . جى . سى .
ام . جى . ام . في . او . (نائبا للرئيس)
المر جوزى هاموند ، كى . سى . اس . آى . سى . بي . اى .
المر موريس كارتر ، سى . بي . اى .
المر هارولد موريس ، ام . بي . اى . كى . سى .
الاستاذ راجيناه كوفلاند ، سى . آى . اى .
وقد قام بتمام السكروتية للسرج . م . هارتن

(١) نقل من كراس أصدرته مكتوبة للاخبار باللغة العربية في ٧ يوليو ١٩٣٧
بمناخة صدور تقرير اللجنة الملكية .

وقد عينت اللجنة في شهر آب سنة ١٩٣٩ وأُنيط بها المصالحات التالية :-
 ١- تثبيت من الأسباب الامامية للاضطرابات التي نشبت في فلسطين في
 أواسط شهر نيسان والصحفيين في كيفية تنفيذ صك الانتداب على فلسطين
 بالنسبة لالتزامات الحركة المتدنية نحو العرب ونحو اليهود والتثبت ، بعد تفسير
 نصوص الانتداب تسميها صحيحا ، مما إذا كان لدى العرب أو لدى اليهود
 أية ظلمات مشروعة تاجئة عن الطريقة التي اتبعت فيها مضي أو التي تتبع الآن
 في تنفيذ الانتداب والقيام ، لدى اقتناعها باستناد أية ظلمات من هذه الظلمات
 إلى أساس صحيح ، يرفع القواسم لازالة تلك الظلمات ومع تكررها .
 ٢- وقبائل خلاصة تقرير اللجنة :-

الملاحصة

الباب الأول - المشكلة

الفصل الأول - الاستناد التاريخي

يضمن هذا الفصل لغة موجزة من عهد اليهود القديم في فلسطين وعن
 الفتح والاحتلال العربي ونشأت اليهود ونشوء « المشكلة اليهودية » ونحو
 الصهيونية ومناخها -

الفصل الثاني - الحرب والانتداب

ان الحكومة البريطانية ، رغبة منها في نيل مساعدة العرب في الحرب
 الكبرى قطعت لشريف مكة في سنة ١٩١٥ وعدا مائة أنه إذا قبض العتلاء
 الغلبة والانتصار فان القسم الاكبر من الولايات العربية التي كانت حينئذ

مشمولة في الامراطورية المانية سيصبح مستقلاً، فقام العرب من هذا الوعد أن فلسطين ستكون داخلة في نطاق هذا الاستقلال .

وكما تمكن الحكومة البريطانية من نيل معاضدة اليهودية العالمية أصدرت تصريح بقور في سنة ١٩١٧ فقام اليهود من هذا التصريح أنه إذا قبض النجاح لهجرة إنشاء الوطن القوي اليهودي وام فلسطين عدد كاف من اليهود فقد يطور الوطن القوي مع مرور الزمن ويتقلب إلى دولة يهودية .

وعندما وضعت الحرب أوزارها وافقت دول الحلفاء والدول المنتصرة إليها على العمل بنظام الانتداب كوسيلة لتنفيذ السياسة التي يطوى عليها تصريح بقور وبعد مدة من الزمن أقرت عصبة الأمم المتحدة صك الانتداب على فلسطين . وهذا الصك قسم يتناول في المبرجة الأولى التزامات معينة متساوية في الاهمية - وهي التزامات ايجابية فيما يتعلق بإنشاء الوطن القوي ، والتزامات سلبية فيما يتعلق بحماية حقوق العرب ، وهو يطوى أيضا على الالتزام العام - الذي يطوى عليه كل انتداب والذي يرمى إلى تحقيق لثبات الاساسية من نظام الانتداب المنبثقة في الفقرة الأولى من المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم .^١

وذلك يعني أن العمل على « رفاهية وتقدم الاهالي » ذوي الشأن هو أم الابعاء المقادة على عاتق القوة المتدبة ، كما أنه يعني ضمناً تمكن أولئك الاهالي من « تولي شؤونهم بأنفسهم » في الوقت الملائم .

ان اشراك السياسة التي يطوى عليها تصريح بقور بنظام الانتداب يطوى على الاحتقاد بإمكانه لتتطلب عاجلاً على موقف الحرب المتساوي من .

تم هرج بقر سب الفوائد الاقتصادية التي كان يتوقع أن تجلبها الهجرة اليهودية إلى فلسطين بوجه الاجمال .

الفصل الثالث - فلسطين من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٣٩

وخلال السنوات الخمس الأولى من عهد الادارة المدنية ، التي أسست في سنة ١٩٢٠ ، شرع من الجهة الواحدة في اعداد المصالح العامة التي تناول تأميمها أكثرية السكان العربية وشرع من الجهة الاخرى ، في اثناء الوطن القوي اليهودي ، وقد نشبت اضطرابات في سنتي ١٩٢٠ و ١٩٢١ ، غير أنه في سنة ١٩٢٥ تبادر للذين أن الأمل بوصول العرب واليهود إلى توافق نهائي كان قويا إلى درجة كبيرة مما أدى إلى انقاص القوى للتوط بها المحافظة على النظام انخفا كبيرا .

ثم ظهر فيما بعد أن هذه الاحمال لم تكن مستندة إلى أساس ذلك لأنه بالرغم من أن فلسطين على وجه الاجمال أصبحت أكثر رفاهية عن ذي قبل فان الاسباب التي أدت إلى اضطرابات سنتي ١٩٢٠ و ١٩٢١ ، وهي مطالبة العرب بالاستقلال القوي واتخاذ موقف العداء من الوطن القوي اليهودي ، لم يطأ عليها أدنى تبدل أو تخفيف والواقع أن وطأتها قد امتدت من جراء العوامل الخارجية ، وهي تهاجم يهود أوروبا على فلسطين وإنتشار الروح القومية ضد العرب في البلاد المجاورة .

وقد كانت هذه الاسباب هي بذاتها التي أدت إلى اضطرابات ١٩٢٩ و ١٩٣٣ ولم تحل سنة ١٩٣٦ حتى كانت وطأة العوامل الخارجية قد اشتدت من جراء :

(٢) للمصاعب التي تعرض لها اليهود في ألمانيا وبولونيا والتي أسفرت عن زيادة الهجرة اليهودية إلى فلسطين زيادة كبرى .

(٧) توقع بلوغ سوريا ولبنان في القريب العاجل نفس الاستقلال الذي ناله العراق والمملكة السعودية ، وإنشد كانت مصر في ذلك العهد على وشك الاستقلال أيضا .

الفصل الرابع - اضطرابات سنة ١٩٣٦

لقد كانت هذه الاضطرابات (وقد تضمن التحرر وصفها بوجزا لها) شبيهة بالاضطرابات الاربعة التي سبقتها ، وأن كانت أشد خطرا وأطول أجلا منها ، ولم يقتصر الهجوم فيها على اليهود وحدهم بل تناول حكومة فلسطين أيضا كما كانت الحالة في اضطرابات سنة ١٩٣٣ ^(١) ، وقد كانت الظاهرة الجديدة التي بدت في هذه الاضطرابات الأخيرة الجور الذي ليه ملوك العرب وامراؤهم في البلاد العربية المجاورة في انهاء الاضراب .

ولقد كانت و الأسباب الأساسية لاضطرابات سنة ١٩٣٦ كما يلي :

(١) رغبة العرب في نيل الاستقلال القومي .

(٢) المناوئون للنفس في اضطرابات سنة ١٩٣٦ سببا جاء في تحرر حكومة

الكتاب Survey of Palestine سنة ٣٨

القتل	المجرم
من أفراد الجيش	١٠٤
من أفراد البوليس	١٠٦
من العرب	٨٠١
من اليهود	٣٠٨
من المسيحيين وغيرهم	١٦

وقد قدر أن أكثر من ألف تاجر مرن قد تضرروا باحتياكهم مع طليش والبوليس .

(٢) كرمهم لانشاء الوطن القومي اليهودى ونحوهم منه .
وهذان السببان هما بذاتهما السببان اللذان أدبا إلى الاضطرابات السابقة
ولقد كانا على الدوام متصلين مما بصورة لا تنقسم عراها ، وهناك كثير
من العوامل الثانوية الأخرى التى ساعدت على نشوب الاضطرابات ، نذكر
أهمها فيما يلى :

- (١) انتشار الروح القومية العربية خارج فلسطين .
- (٢) ازدياد هجرة اليهود منذ سنة ١٩٢٣ .
- (٣) الفرصة المتاحة لليهود بالتأثير على الرأى العام فى بريطانيا .
- (٤) عدم ثقة العرب فى اخلاص الحكومة البريطانية .
- (٥) فرح العرب من استمرار شراء الاراضى من قبل اليهود .
- (٦) عدم وضوح المقاصد النهائية التى ترمى إليها الدولة المنتدبة .

التصل الخامس - الحالة الحاضرة

أن الوطن القومي اليهودى قد خرج عن طور التبعية ولقد كان نحو
سكانه مفرونا بطورات سياسية واجتماعية واقتصادية تطابق الاسس التى
وضعت لها فى يادى الامر - والحديث الرئيسى هو مائراً على المدن
والصناعات من التقدم والتموج وهناك فرق جلى يستوعب الانتظار بين الصيغة
الديموقراطية المصرية ، الأوربية فى صميمها ، التى يصطبغ بها الوطن
القومى ، وبين العالم العربى الذى يحيط به . فالروح السائدة فى الوطن
القومى اليهودى هى ذات صيغة قومية شديدة وليس ثمة مجال للامتزاج أو
الاندماج بين الثقافة اليهودية والثقافة العربية . والوطن القومى لا يمكن أن
يكون شبه قومى .

تشكل الحكم القائم في مصممرات النجاص لا يلائم أمانا وديمقراطيين
ومثقفين ثقافة عالية كجباة الوطن القوي وحكومة كذبة من شأنها أن تخذى
روح عدم الشعور غير المحمودة الأثر .

والوطن القوي ينجح إلى إشراخ المخطئ في تقدمه لا لمجرد رغبة اليهود
في الفرار من أوروبا بل بسبب المثلث السائد حول ما سيحل بـ فلسطين في
المستقبل .

لقد ازداد عدد السكان العرب زيادة كبرى منذ سنة ١٩٢٠ وقالوا بعض
التصويب من رفاة فلسطين المزايبة . فكثير من أصحاب الأملاك من بينهم
استفادوا من بيع الأراضي ومن استثمار الأمان التي جتوها من يمسها
استثمارا مربحا . والقلاخون هم أسعد حالا على وجه العموم مما كانوا عليه
سنة ١٩٢٠ ويرجع بعض الفضل في هذا التقدم الذي ناله العرب إلى ما دخل
فلسطين من رؤوس الأموال اليهودية وإلى العوامل الأخرى ذات الصلة بنمو
الوطن القوي . ولقد استفاد العرب بصورة خاصة من الخدمات الاجتماعية
التي لم يكن ليقتضى إيجادها بالتقاسم الموجودة فيه الآن بدون الإيرادات
المستمدة من اليهود .

غير أن هذه الفائدة الاقتصادية التي جناها العرب من الهجرة اليهودية
سقطت إذا استمرت شقة الخلاف السياسي بين العنصرين على الاتساع .

إن الروح القومية عند العرب هي شديدة القوة كما هي الحال عند اليهود
وقل نل ما يطلبه الزعماء العرب من تأسيس حكومة ذاتية وطنية ونقل باب
الوطن القوي اليهودي ، تابجا لم يطراً عليه تغيير منذ سنة ١٩٢٠ والروح
القومية عند العرب كالروح القومية عند اليهود بنظير النظام التعليمي ونمو
حركة الشبان .

ولقد كان للمعاهدة الانجليزية المصرية والمعاهدة الفرنسية السورية
التي عقدتا مؤخرًا تأثيرهما في إذكاء هذه الروح . أن شقة الخلاف بين
المتصرفين هي في حالتها الحاضرة واستمرارها على الاتساع فيما لو ظلت
الاتفاقيات الحالية معمولًا به .

أن وضع حكومة فلسطين بين التمسكين للتقنين ليس بالوضع القوي تمسك
عليه فهناك حيطان متنافستان هما اللجنة العربية العليا المساندة مع المجلس
الإسرائيلي الأعلى من جهة ، والوكالة اليهودية المساندة مع المجلس الملي اليهودي
من الجهة الأخرى ، وهاتان الحيطان تستطيعان اكتساب ولاء العرب واليهود
الطبيين أكثر مما تستطيع حكومة فلسطين . واليهود للمعاهدة التي يملكونها
الحكومية لمعالجة كلا المتصرفين بدون تمييز عود إلى تحسين العلاقات بينهما .
كما أن سياسة استمالة المقاومة العربية لم تنجح ولقد أجهت حوادث السنة
الماضية أن الاستمالة لا تجدي قبالا .

إن المشاهدات التي أدلى بها زعماء العرب واليهود كانت متضادة كل التقادير
ولم تترك أملًا بإمكان التوفيق بين وجهتي نظر المتصرفين . ولقد كان الجدل
الوحيد للمعضلة الذي تقدمت به اللجنة العربية العليا هو تشكيل حكومة
عربية مجتمعة في الحال وأن يترك لهذا الحكومة أمر معالجة الأرصاصة ألف
يهودي المرحومين في البلاد على الوجه الذي تستصوبه ، والجواب على ذلك
أن اللجنة يمينية الحكومة البريطانية لن ترد في أية ناحية من أنحاء العالم
فيما لم يحل الآن أمر الوطن القوي للحكم العربي .

وقد أكدت الوكالة اليهودية والمجلس الملي اليهودي أن في الإمكان
حل المعضلة عن طريق تطبيق الاتفاقيات بمذاخير تطبيقها شرطًا على أساس
مطالب اليهود . وذلك بأن لا يوضع قيد جديد على الهجرة ولأنه لا يكون

هناك ما يمنع صعود اليهود أكثرية في فلسطين، مع مرور الزمن، والجواب على ذلك أن قتل هذه السياسة لا يمكن تنفيذها إلا بالقوة، إلى القوة ثم أنه ليس من المحتمل أن يورط للرأي العام البريطاني أو للرأي العام اليهودية العالمية قسما في القبول. إلى استعمال القوة على الدوام إلا إذا اتضح بعدم وجود وسيلة أخرى لأداء المهمة.

الباب الثاني - تكليد الانعكاس

لقد بحثت اللجنة بحثا مستفيضا فيما يمكن عمله لتنفيذ الانتداب، طارئة كل التواحي الواحدة بعد الأخرى، سيما وراء قسح المجال لتوطيد دعائم السلام في المستقبل وقد أدركت نتائج تحقيقها هذا في القسم الثاني من التقرير وشرحت المشاكل التي تواجه مختلف فروع ادارة الدولة المنتدبة كما ترحت تطلعات العرب واليهود تحت كل باب. وفيما يلي المقررات الرئيسية التي توصلت اليها اللجنة :

الفصل السادس - الادارة

إن المواطنين الفلسطينيين الذين هم في خدمة الحكومة يحسبون العمل في الأوقات الاعيادية أما في أوقات الاضطرابات فلا يحمد عليهم وينبغي أن لا يكون ثمة تردد في الاستثناء عن خدمات الذين يرتاب في اخلاصهم أو عدم تميزهم.

أما فيما يتعلق بالموظفين البريطانيين فالملك (الكادرو) هو احقر من أن يسمح بتشكيل خدمة مدنية منهم لفلسطين وحدها. وعلى ذلك « يقرب على الادارة أن تفسر على الاحتانة بموظف المصحات غير أن مدة الخدمة الاعيادية في فلسطين يجب أن لا تقل عن سبع سنوات وينبغي صرف العناية

للمحاكمة في اختيار الموظفين وتدريب الذين يقع الخيار عليهم تدريجياً تمهيداً .
أن اللجنة تعرف بالمشاق التي تعانيها الإدارة الويطانية التي كانت موقفة
منذ البدء على العمل تحت ضغط شديد دون أن تتسنى لها فرصة للتفكير
المهادى ، فهناك مركزية زاحمة عن الحد والصلة الموجودة بين السلطات
الطبا الدوائر وإدارة الأولوية غير واقية بالمرام .

ان ظلالاات الحرب واليهود ومطلهم فيما يتعلق بالمهاكم لا يمكن التوفيق
بينها وهي تكشف التنازع من التناظر للصنصرى الذى يصلح فروع الادارة
بأجمعها ، وما يزيد في صعوبة إيجاد نظام قضائى يلقى واحيايات شعوب
فلسطين المشتظلة وجود لغات رسمية ثلاث وأيام عطلة اسبوعية ثلاثة وأعياد
رسمية ثلاثة ونظم قانونية ثلاثة . أما فيما يتعلق بالشكوك التي تنامي لليهود
حول كيفية تعقيب الدعاوى الجنائية فاللجنة تفتت للنظر إلى الصعوبات التي
تجابه دائرة النيابة في بلاد تكثر فيها شهادات الزور ويتنذر فيها الحصول على
البيانات في كثير من الدعاوى . وهي ترى أن اليفضاء المستعكة بين الخصمين
وعلى الأخص عند وقوع الأزمات قد أثبتت أن لها تأثيرها السىء في أعمال
تلك الدائرة . واللجنة توصى بأن يكون عامى الحكومة الأول بريطانيا .

ومن الضرورى إنجاز تمييد طريق باقا - حيفا بما أمكن من السرعة .
ولابد من القيام بصحقي آخر بواسطة أحد الخسواء القفصل فيما إذا
كانت البلاد في حاجة إلى مرفأ ثان عميق المياه ، ويفضل بناء هذا المرفأ ،
فيما لو تحرر بناءه ، في مكان متوسط بين باقا وتل أبيب بحيث يكون في
مناول كل من البلدين على السواء .

ليس ثمة فرع من فروع الادارة لا تتدخل به الوكالة اليهودية غير أن
الوكالة لا يصح أن تكون موصفا للانتقاد بسبب ذلك ، فالمادة الرابعة من

صك الانتداب منحوها حتى إبداء للشورة والتعاون مع الحكومة في كل أمر من الأمور التي تمس مصالح السكان اليهود قريبا وهي تشكل حكومتها موازية تقوم إلى جانب حكومة الدولة المتعدية ، وللمركز الممتاز الذي تتمتع به يزيد في حدة خصومة العرب .

لقد كانت اللجنة العربية العليا مسؤولة لدرجة كبيرة عن مواصلة الاضراب في السنة الماضية وتعميد أبعده ويجب أن يحصل وفق القدم بصفته رئيسا هذه اللجنة قسطه الفواقي من المسؤولية ومن سوء الحظ أنه لم يكن في الامكان منذ سنة ١٩٢٩ القيام بأي عمل لوضع انتخابات المجلس الاسلامي الأعلى ومركز رئيسه على أساس نظامي ، فالوحدات التي جمها للفق في نفسه واستعمال تلك الوحدات قد أدت إلى إنشاء حكومة عربية ضمن حكومة ويمكن وصفه بأنه رئيس حكومة موازية قائمة . وقد بحثت اللجنة في اقتراح يرمي إلى إنشاء وكالة عربية واسعة النطاق مؤلفة من ممثلي البلاد العربية المجاورة ومن ممثلي عرب فلسطين لحفظ التوازن مع الوكالة اليهودية فإذا ظل الانتداب الحالي قائما فلا بد من البحث في مشروع كهذا .

التوصل الساج - الأمن العام

على الرغم من أن نفقات الأمن العام قد ارتفعت من ٢٦٥٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٢٣ إلى ما يجاوز ٨٦٢٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٣٥ - ٣٦ (وإلى ٢٠٠٠ و ٢٢٣٣٠ جنيه في سنة ١٩٣٦ - ٣٧ وهي السنة التي وقعت فيها الاضطرابات) فمن الثابت أن الواجب الأول ، وهو الواجب الذي يقضى بالمحافظة على الأمن العام لم يزد .

وإذا حدث أن نشبت الاضطرابات مرة أخرى بشكل يتطلب تدخل السلطات العسكرية فيجب أن لا يكون ثمة تردد في تطبيق الأحكام العرفية

على البلاد بكاملها تحت اشراف عسكري غير عجزاً . وفي مثل تلك الحالة ينبغي تجريد الاحمال من السلاح واقامة هيئة فعالة على الحدود لمنع التهريب والهجرة غير المشروعة ونسرب الاسلحة وإذا لم يصد إلى نزاع السلاح فيجب الاحتفاظ بالبوليس الاضاقى كقوة مدربة للدفاع عن المستعمرات اليهودية . لقد كانت الاستخبارات خلال الاضراب غير مرضية . أن أكثر ضباط البوليس الفلسطينيين في دائرة التعقيقات الجنائية مخلصين كل الاخلاص لمسلمهم أما أفراد البوليس الذي يصبون إلى الرتب الدنيا ، كغالبية أفراد البوليس في الانتدابية ، فهم ليسوا بمن يعتمد عليهم عند وقوع الاضطرابات وإن كانوا ناضجين في أوقات السلم . وسيكون من الخطر بمكان عظيم تعرض البوليس العربي في فلسطين إلى مثل ذلك التوتر العميق الذي عرض له في الصيف المنصرم .

ينبغي تعيين ضباط بريطانيين في المناطق « المختلطة » .

ويجب أن يكون هناك بوليس احتياطي ، مركزي ومحلي ، ومن الأمور الاساسية أيضاً أن تكون هناك قوة كبيرة متحركة من القوسلن سواء أكان ذلك عن طريق تشكيل قوة من المرك ، أو عن طريق زيادة أفراد البوليس البريطاني الخيالة .

عقب اضطرابات سنة ١٩٢٩ لم ينفذ حكم الاعدام الا في ثلاثة أشخاص من القنلة بينما أن أحكام الاعدام للمرة بلغت ٢٧ حكماً وفي سنة ١٩٣٦ بلغت حوادث القتل التي تم التبليغ عنها ٢٦٠ حادثة وأدين ٦٧ شخصاً ولم يحكم بالاعدام على أحد . إن معاقبة المجرم بسرعة وإزالة العقاب الملائم به هو عامل أساسي في حفظ القانون والنظام .

لقد بلغ مجموع ما فرض من الغرامات للشعوك في السنة الواحدة سنة ١٩٣٩

وسنة ١٩٤٦ ، ٦٠٠٠٠ جنيا غير انه لم يجمع منها لنفاة هذا التاريخ سوى ١٨٦٠٠٠ جنيا . واذا كانت النفاة أن يكون القرامات المشتركة أورا وادعا فمن الواجب تصرها على المبلغ الذي يمكن جمعه واقامة قوة من البوليس القادي في القرية أو المدينة ، على نفقة أهلها ، إلى أن تدفع القرامة .

ان العقوبات المنصوص عليها في قانون الطبقات والاجراءات التي اتخذت بمقتضى القانون المذكور ليست كافية . فمن الواجب سن قانون يقضى بإيداع تأميم (ديريجو) نقدي يمكن مصادره ، ويخضع عقوبة الحبس ودفع القرامة ويجب أن ينص القانون أيضا على مصادرة للطلبة .

وهناك ضرورة ماسة لإنشاء نكبات البوليس في بعض المدن واقامة بيوت لسكن الافراد المتزوجين منهم .

ان ابرادات فلسطين لا يمكن أن تفي بجميع ما تتطلبه القداير المفروضة من النفقات وبسببظم الامر أن تدفع حكومة جلالة في المملكة المتحدة اعانات معينة تلك النفاة أما للأز القروى لهذه القداير فيكون توسيع شقة الخلاف بين العرب واليهود مقرونا ذلك برد عمل يضطري أنره حدود فلسطين وجبازها إلى أبعد منها بكثير .

المصل الثامن - الشؤون للنفاة

لم تكن الخيرية حتى السنين الاخيرة تبيح القيام بأسلح واسع انطلاق في الشؤون والمحدثات الاجتماعية ، فان تراكم وفر كبير في الخيرية أمر اقرحت به السنين الارباع الاخيرة التي بدأت بسنة ١٩٣٦ ولقد كان ثمة ما يبرر اتخاذ موقف للتحفظ والحذرة في اجراء الاسلحات المشار اليها . أما الاستنتاج بأن هذا الموقف الكبير ناشى عن تخير لا موجه في الصرف فهو أمر لم يؤيده الصليل الدقيق لأن المرء بأوجه متقل بالهون الى درجة لا يبقى منه ميا .

الا ما يزيد قليلا على للتقدير الحقول لسد القدم الحالية .

وإذا توقف تدفق رؤوس الاموال على فلسطين ، وهو الامر الذي تمتاز به اقتصاديات فلسطين بصورة خاصة ، فليس هناك ما يستدعي أن يكون زوال هذه الميزة الاستثنائية مؤديا إلى وقوع البلاد في الهاقة وإن كان ذلك قد يؤدي إلى خفض مستوى المعيشة إلى درجة ما ربما تستقر اقتصاديات البلاد على أساس جديد . غير أن امكان خروج رؤوس الاموال من فلسطين في حالة ركود الحالة الاقتصادية فيها ركودا طويلا الامد هو امر يمكن تجاهله بالكلية .

وبالنظر لعدم وجود احصاءات وافية يصدر التثبت من درجة صحة الشكوى التي تقدم بها العرب بأن حاية الصناعات يعود جل فائدها على اليهود ووقع جل أعبائها على عاتق العرب . وللامول ان تحتمل دائرة الاحصاءات الجديدة عن قريب من التحقيق في مسألة توزيع الضرائب ، وأن تعرض للضرائب الجديدة على أساس مجموع عبء الضرائب التي ستقوم البلاد بحملها لا بالنسبة لما تحمده الضرائب من التأثير في أية صناعة خاصة من الصناعات .

وليس هناك مجال للجدل في حاجة البلاد إلى زيادة صادراتها وإيجاد أسواق لا تنسحب من الانتماء الحمضية الآخذة في التزايد من سنة إلى أخرى وقد وجدت اللجنة يد امان النظر في الوسائل المخططة التي يمكن اتخاذها لتفادي الصعوبات الناتجة عن سياسة عدم التمييز في الترفة المنصوص عليها في المادة ١٨ من صلح الانتداب ، ان أحكام تلك المادة أصبحت لا تنطبق الزمن الحاضر . فاذا لم تعدل تلك المادة فإن فلسطين مستمرة على تحمل الخسائر من جراء القيود التي تعيق التجارة الخارجية وذلك يتضح بفتح باب للتفاوضات بدون امهال لوضع تجارة فلسطين على قاعدة أعديل من القاعدة التي هي عليها الآن .

الفصل السابع - الأراضي

إن خلاصة من التشريع المتعلقة بالأراضي التي سنت خلال الحكم الذي تكني لظهور ما بذله الحكومة المتدبة من الجهود لتنفيذ تهادنها في هذا الباب . والجهة تلت النظر إلى الصعوبات الخطيرة الهيطة بالقانون الذي اقترحت حكومة فلسطين من حماية مزارع المالكين . ومن الواجب تعديل دستور فلسطين ، وتعديل حكم الاضطراب أيضا إذا لزم الامر ، بصورة تفصح بحال لمن قانون يحول للتدويع السامي سلطة منع انتقال الأراضي إلى اليهود في أية منطقة معينة وذلك كي يصبح في قيد الامكان تنفيذ العهد الذي يقضى بحفظ حقوق العرب ووضعهم . وورشاتهم عمليات المساحة والتسوية ترهب اللجنة بمنع بيع قطع الأراضي المنعزلة ، والصغيرة للمساحة إلى اليهود . على أنها ترجع اللجوء إلى مشاريع أوسع مما سبق لاعادة تنظيم الملكية تحت اشراف الحكومة وهي تحبذ الاقتراح القائل بتشكيل شركات خاصة للمنافع العامة لتتولى القيام بمشاريع عمرانية كهذه ، خاصة لبعض القهود . ويتبنى تعيين لجنة من ذوي الخبرة لمن قانون للأراضي وقد أوصت اللجنة بلزوم الاسراع في عمليات التسوية (التي تحتاج إليها البلاد حاجة ماسة) وتمسح الاموال التي نسر عليها عمليات التسوية .

ان النظام الحالي لحاكم الأراضي من شأنه أن يساعد على البطء في سير العمل ودينامية عمليات المساحة والتسوية يجب تأليف محكمة أو ثلاث حاكم أراضي مستقلة عن المحاكم المركزية بحيث تكون كل منها برئاسة قاض بريطاني مفرد .

لقد امتض الزارع القروي بصورة عامة لتأية يومنا هذا مما قامت به الإدارة البريطانية من الاعمال ومن وجود اليهود في البلاد . إلا أنه ينبغي

اتخاذ ما يمكن من الحيلة لتأمين حفظ حقوق السّاجرين وللزّارعين العرب في حالة وقوع بيع أراضٍ أخرى وعلى ذلك يجب أن لا يسمح بانتقال الأراضى (إلى اليهود) الا حيتا يمكن استبدال الزراعة الواسعة بالزراعة الكثيفة . وليس من المتصور أن تسمح للناطقى الجبلية لاية زيادة كبيرة تحدث في عدد سكان القرى . وذلك يجب على الحكومة أن لا تعتمد في الوقت الحاضر ولا بد مضي عدد كبير من السنين ، إلى تسهيل حشد اليهود في للناطقى الجبلية بوجه عام .

أن عدم كفاية الأراضى يهود إلى تكاثر السكان العرب أكثر مما يعود إلى ابتياع الأراضى من قبل اليهود . ولا يمكن التسليم بما يدعيه العرب من أن اليهود قد حصلوا على نسبة زائدة من الأراضى الجيدة فكثير من الأراضى المروية الآن بأشجار الزيتون لم تكن عند اقتياعها الا كثبان رمال أو مستنقعات غير مزروعة . ومن الأمور اللازمة اصدار تشريع يقضى باناطة لياى البطمية إلى المتدوب السامى والجهة توصى بزيادة عدد الموظفين الذين يقومون بالتفتيش والبحث عن لياى وزيادة التجوزات للوضوعة تحت تصرفهم بنية التوسع في الري . ومن نمخذ للتشروع الموضوع لاحمار منطقة الحولة .

والجهة تدرك تمام الادراك ضرورة القيام بصريح الأراضى على قياس واسع ولزوم وضع برنامج جيد الامل لانشاء القنات ولكن بالنظر لما انتجته من قلة الأراضى المبورة للسكان الزراعيين في الجبال ، لا يسما أن توصى ببرنامج يطوى على اخراج للزارعين من الأراضى بقياس واسع الا إذا وفرت لهم أراضى زراعية أخرى أو أوجد لهم عمل مناسب على الأرض . على انه إذا أخذت البلاد كجموع فان تقسما كبيرا من أرضها

يصلح التصريح وليس الزراعة والنجاة تحبذ القيام بمشروع يروى الى تصريح
مفتوح التلال الكثيرة الانحدار منها لانهار ترجها ، ومنع الرمي في الاراضي
الصالحة للتصريح والاشاء غابات لفري حيتا أمكن لخصه المزارع من المجاورين لها .

العمل المباشر - الهجرة

لقد ازدادت مشكلة الهجرة خطورة من جراء عوامل ثلاثة وهي : —
(١) القيود الشديدة التي فرضتها حكومة الولايات المتحدة على الهجرة
إلى بلادها . (٢) استلام الحكومة الوطنية الاشتراكية لمقاييد الحكم
في ألمانيا . (٣) ازدياد الضغط الاقتصادي على اليهود في بولونيا .

إن بقاء عنصر واغر اذ كده والنشاط مدعم بمقادير كبيرة من الاموال ، على
اصطدام هو اصل مع شعب متوطن في البلاد يعتبر تقريبا بالنسبة إلى ذلك العنصر
ويختلف عن من حيث مستوى الثقافة ، قد يؤدي مع الزمن إلى رد فعل خطير . وإن
مبدأ الاستيعاب الاقتصادي الذي مؤيده أن يحرق حقداء الهجرة إلى البلاد على
أساس قدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب المهاجرين دون أن يكون لهذه
الاعتبارات الاقتصادية شأن في ذلك ، هو مبدأ غير ملائم في الوقت المتأخر
وهو يضرب صفعاً عن بعض العوامل التي تطوى عليها الحالة بما لا يمس السياسة
الحكيمة أن تتعامله أو تهمل . فمن اللازم أن يحسب للعوامل السياسية
والاجتماعية والنفسية حساباً في هذا الشأن وينبغي على حكومة صاحب
الجلالة أن تضع حداً سياسياً أعلى ، للهجرة اليهودية . وهذا الحد السياسي
الأعلى يجب أن يحدد بـ ١٠٠.٠٠٠ في السنة لسنوات الخمس المقبلة .
ويجب أن يطلق للتدريب السياسي الفياقي لصفاء عدد من المهاجرين لا يجاوز
الرقم السابق كحد أعلى ، على أن يكون ادخالهم خاضعاً على الدوام لفترة
البلاد الاقتصادية على الاستيعاب .

والتي توصي بإجراء التعديل التالي في نظام الهجرة من ضمن التعديلات الأخرى التي توصي بها وهو أن يكون للإدارة رقابة مباشرة على المهاجرين الذين ينتمون للصف أ (١) (أي الأشخاص الذين يملكون رأس مال قدره ١٠٠٠ جنيه) فمن الواجب أن لا يكفى الشخص القى يود الدخول إلى فلسطين من هؤلاء باقتناع سلطة المهاجرة بأنه يملك ١٠٠٠ جنيه بل يجب عليه أيضا أن يفتح تلك السلطة بأن في فلسطين عسما لأشخاص آخرين من الذين يمارسون المهنة أو الحرفة أو التجارة التي ينوي ممارستها .

ويبقى أيضا إعادة النظر في تصير اصطلاح « الأشخاص المأويين » بحيث يصبح هذا الاصطلاح شاملا لفرقتين إثنين : (١) الأقارب الأقربين الذين يملكون حق الدخول بالنظر لأن عائلتهم تتوقف على الشخص المقيم في فلسطين ، (٢) الأقارب الآخرين الذين يجب أن تفتح سلطة المهاجرين بأن قد استطاع المهاجر أو المقيم الدائم المقتص أن يعلم ماداموا لا يستطيعون إعالة أنفسهم . ويتبقى أن يرفع إلى المندوب السامي التوزيع النهائي لشهادات الهجرة التي تجزئها الوكالة لليهودية لأقراره .

ويجب الاستفادة من موقفي إدارة الأولوية لدى إجراء البحوث فيما يتعلق بإعداد جدول المال النصف سوى . ثم أن مسألة منازل للسكن هي من الاعتبارات الاقتصادية التي يجب أن ينظر إليها باهتمام أكثر من السابق لدى البحث في قدرة البلاد على الاستيعاب .

ومن حيث أن الهجرة كانت العامل الأكبر الذي أوصل الوطن القوي إلى حاله الحاضرة من التوسع ، فالحكومة للتعبئة قد قامت تمام القيام بتجهيز

اللائم المرب عليها لتسبيل انشاء وطن قوى للشعب اليهودى فى فلسطين كما يشهد بذلك وجود ٥٠٠٠٠٠ من السكان اليهود فيها . ولكن ذلك لا يبنى أن الوطن القوى يجب أن يستقر على وضعه الحالى . والجنة لا يمكنها أن توافق على الرأى القاتل بأن الدولة المتبدية بعد أن سهلت انشاء وطن قوى لها ما يبررها فى اخلاق أبوابه . فالوطن القومى تصمد حياته الاقتصادية الى حد بعيد على دوام للهجرة وقد وُظف فيه مقدار كبير من رؤوس الاموال بدافع اقتراض دوام الهجرة .

ان وضع القىود على الهجرة اليهودية لا يحل مشكلة فلسطين . فالعرب أصبحوا يصيرونه الوطن القومى ، وهو فى حالته الحاضرة ، أكبر مما يجب أن يكون وروى فيه حلجا يحول دون تحقيق أمانهم القومية فى الاسفلال .

الفصل الحادى عشر - شرق الأردن

ان مواد هذه الاضطاب المتصلة بالوطن القومى اليهودى لانصرى على شرق الأردن ، واحتمال توسيع الوطن القومى عن طريق هجرة اليهود إلى شرق الأردن ، يتوقف على اقتراض وجود لوفائق بين اليهود والعرب . غير أن مقاومة العرب للهجرة اليهودية ليست أقل شدة فى شرق الأردن منها فى فلسطين ولا يسمح حكومة شرق الأردن إلا أن ترضى تشجيع الهجرة اليهودية إزاء المقاومة الشعبية لى تجاه تلك الهجرة .

الفصل الثانى عشر - المصحة العامة

لقد تحمت ظلمات اليهود فى هذا الفصل بأنها عبارة عن شكواهم من عدم صرف الحكومة المتبدية لمقادير كافية من المال على مساعدة المصالح

المصحية التي أنشأوها من أموالهم الخاصة . فالمال الذي يصرف على أية مصلحة من المصالح يؤخذ حتماً من حساب مصالحة أخرى وقد يترب عن القدم أحياناً أن فلسطين لا تزال مقيدة بالنسبة إلى غيرها بالرغم من تقدم الوطن القومي من الوجهة الاقتصادية ، والمآلة بمجموعها توضح صعوبة إنشاء المصالح في دولة واحدة لشعبين اثنين يختلفان إختلافاً بيناً من حيث مستوى الحياة .

الفصل الثالث عشر - الاشتغال العامة والمصالح الأخرى

إذا كان القروض أن توزع الوظائف بين العنصرين بالنسبة لعدد أفراد كل عنصر منهما فإن الحكومة قد حافظت على هذه النسبة بقدر الامكان في الخدمة المدنية عموماً بالرغم من أن سرعة تزايد العنصر اليهودي قد جعلت هذا الأمر من الصعبية الممكن .

وفي فلسطين، حيث تختلف أجور العمال للادين من العرب واليهود ويكثر تطلب الاجور، يستعمل جعل الاستخدام في الاشتغال العامة موقوفاً دائماً على أساس نسبة ناجية بين العنصرين . واللجنة لم تقدم بأية توصية فيما يتعلق باستخدام اليهود وغير اليهود في دوائر الحكومة وفي الاشتغال العامة والمصالح الأخرى . وهي تشير إلى الصعوبات الناجية عن استحكام روح التنافر بين العنصرين والاختلاف بين معمرى معيشتها والفرق بين معدل الأجور والصعوبات الأخرى الناشئة عن أيام العمل الثلاثة المخفضة وتعرب عن اقتناعها بأن الحكومة قد علجت المسألة بسعة صدر وأن القول بأن موقف الحكومة من استخدام اليهود لا يتطوى على اللطف قول لا يستند إلى أساس .

الفصل الرابع عشر - لليحيون

ان مصلحة لليحيين الدينية فيما يتعلق بالايمان القديمة لا تقل شأنًا عن مصلحة اليهود أو المسلمين . ومسيحيو الشام يسلمون أن يقتلوا موقف عدم اللبالة فيما يتعلق بانصاف ورفاهية اخوانهم بالدين في البلاد المقدسة .

ان المذكورة تتضمنه ظلمات الطائفة العربية الارثوذكسية وشكايتهم من الموقف الذي وقفته الحكومة بترك الأمور تجري في مجراها قد وصلت متأخرة لدرجة حالت دون دروسها بالتفصيل ، غير ان اللجنة تشير إلى ما قامت به اللجنة للتالية العينة بمقتضى قانون البطركية الارثوذكسية لسنة ١٩٢٨ من الاصلاح الناجع في مالية البطركية وإلى البحث الذي جرى بين الحكومة والبطركية والسلمانيين حول اعادة تنظيم الشؤون الداخلية للبطركية من جديد ، بما فيه تشكيل مجلس مخطط ، وتلك المسائل لا تزال يوضع نظر الحكومة .

وقد أشارت اللجنة إلى مسألة اشتغال الموظفين لليحيين في أيام الآحاد بسبب عداوة اليهود الدقيقة على السبت والجنة تميل إلى الموافقة على أن الوضع الحاضر يلقى على كامل الموظفين لليحيين عذابًا زائدًا من العمل وجسر بالنفوة الروحية للكنيسة الليحية .

أما في السائل السياسية فقد ربط لليحيون العرب مقدراتهم بمقدرات اخوانهم المسلمين .

الفصل الخامس عشر - قانون الجنسية واكتساب الجنسية الفلسطينية

أما فيما يتعلق بظلامه أولئك العرب الذين طردوا فلسطين قبل الحرب

(والذين يقال أن عددهم يبلغ ٤٠,٠٠٠) بنية العودة إليها فبإبط ثم لم يمسكوا من الحصول على الجنسية الفلسطينية ، فالجنة تقترح أن تمنح الجنسية الفلسطينية لمن يستطيع أن يثبت منهم عدم انقطاع صلته الشخصية بفلسطين واستعداده لتقديم تأكيد رسمي سريع بنية العودة إلى البلاد هذا إذا لم تمنح الجنسية الفلسطينية إلى جميع هؤلاء .

٢ - أما فيما يتعلق باليهود فالشرح الحالى يعنى بالالتزام الوارد في صك الاختداب حول هذا الموضوع ، غير أن اليهود لم يقدموا على الاستفادة من الفرصة التي أنبعت لهم لاكتساب الجنسية الفلسطينية والسبب في ذلك هو أن ملصقهم الأساسية مرتبطة بالشعب اليهودي نفسه . أما الاخلاص لفلسطين وحكومتها فمن الأمور الثانوية في نظر الكثيرين منهم .

والجنة لا تريد التردد الموجه إلى حصر حق التصويت في الانتخابات البلدية في الفلسطينيين الجنية . فمن المرغوب فيه جداً أن يصبح جميع الأشخاص الذين ينوون الإقامة الدائمة في فلسطين ، فلسطينيين الجنية ، ويتوفر هذا الشرط في الفأخين هو حافز مباشر من شأنه أن يجعل أولئك الأشخاص على السعي لاكتساب الجنسية الفلسطينية .

المقصد السادس عشر - المعارف

٣ - من دواعي الأسف أن لا تكون الإدارة قد ضلت أكثر مما فعلت في سبيل نشر المعارف . فالمعلم يجب أن لا ينظر إلى أهميته من حيث هو تعليم فقط ، إذ أن ما يتولد لصحى حالة الفلاح المادية لن يقضى له النجاح إلا إذا تلقى الفلاح تربية عقلية كافية تمكنه من الاستفادة من التعليم التنى . وبالنظر لعدم كفاية الاعتمادات الحالية المتصعبة لتعليم العرب ، يترتب على الإدارة أن تحو

ان التعريب الذى يصحونه من الخزينة العامة لهذه الثابة هو التالى فى الامية بعد الاجازات المخصصة للامن العام ، ومع ذلك فان الامر الذى يوقى بآثاره «
 الذى» نقص المدارس العربية هو الطابع القومى المحض الذى تصطبغ به مدارس
 كل من الشعبين وليس فى وسع اللجنة أن تجد علاجاً لهذا الامر على الاطلاق..
 قد يكون المثل الاعلى لنظام التعليم فى هذه البلاد جعل ذلك النظام نظاماً
 واحداً تافى القومية المصرية معاً . غير أن ذلك يصدر تحقيقه بموجب صك
 الانتداب الذى يخول كلا من الشعبين « حق صيانة مدارسه الخاصة لتعليم
 أبنائه بلغة الخاصة » ونظام المدارس العربية واليهودية المعمول به الآن
 يزيد حتماً فى توسيع شقة الخلاف بين العنصرين وسيظل ذلك شأنه فى المستقبل ،
 أيضاً يجب تشجيع التعليم المخطط حيثما أمكن ذلك أى فى المدارس الفنية
 والصناعية التى تنشأ حديثاً مثلاً . أما بعدد ما يطالب به اليهود من زيادة
 مقدار الاعانة التى تمنح لمدارسهم فالجنة ترى أنه ليس هناك ما يبرر زيادة
 هذه الامانة مهما كانت تلك الزيادة مرغوباً بها فى ظروف أخرى ، الا بعد
 أن يكون قد صرف على ترقية التعليم لدى العرب مبالغ تخوق كثيراً ما صرف
 عليه لغاية الآن ، بحيث يصبح مستوى التعليم عندهم موازياً لمستوى التعليم
 عند اليهود . ان مدى ما حصل اليهود أنفسهم من الضرائب فى سبيل نشر
 التعليم هو صنف من أجنس الصفات التى يتازها الوطن القومى اليهودى .
 ومثل هذه المساعدة التى يقدمها الانسان لنفسه حرية بكل تأكيد . ولكن
 هذا التأكيد يجب أن لا يأتى عن طريق تقييد النسبة المالية بين الاعانة الممنوحة
 لليهود والمبالغ المصروفة على العرب بل يجب أن يكون نتيجة لزيادة مجموع
 المبالغ المصروفة على التعليم .

والباين بين نظام التعليم عند اليهود وبين نظام التعليم عند العرب أكبر

ما يكون بروزا في درجات التعليم العليا . فليهود جامعة من طراز مال والعرب ليس لديهم جامعة وليس في وسع الطبقة المثقفة من شبابهم أن يتدوا بتعليمهم إلا إذا حلوا أنفسهم فيه للفر إلى الخارج . وإذا وضع المشروع الذي يرمى إلى تأسيس جامعة بريطانية في الشرق الأدنى على بساط البحث من جديد فيجب أن ينظر بمنتهى الامعان في إمكان إنشاء تلك الجامعة في جوار القدس أو حيفا .

الفصل السابع عشر - الحكم الثاني

ان نظام الحكم الثاني الحالي الذي تمارسه (المجالس المحلية) في مناطق القرى يشتمل على نقصين ، أولهما فقدان اللزوم وتآنيها للركيزة التي لا موجب لها ولا بد من القيام بمحاولة لتقوية المجالس المحلية القليلة التي لا تزال موجودة في مناطق القرى العربية غير أن الاتجاه لا ينجح في الوقت الحاضر إعادة تشكيل المجالس المنحلة أو تشكيل مجالس جديدة إلا إذا كان ذلك مقرونا بطلب جدى . ولا يمكن أن يعود توسيع الحكم الثاني في القرى بقيادة فعالة إلا بعد أن تكون التدابير المتخذة للتعليم الأولى قد أثمرت ثمرها ببل الزمن .

أما عيوب نظام البلديات الحالي فهي (١) فقدان روح التمسك في البلديات المتأخرة عن غيرها (٢) القيود الموضوعة على تشييد البلديات المتقدمة على غيرها ، بموجب القانون الذي جعل جميع البلديات خاضعة على السواء لاسرائيل الحكومة والإدارة المركزية ، ويرجع السبب في عدم الاهتمام الذي يديه سكان المدن في أكثر المجالس البلدية إلى تمديد السلطات والمسؤوليات .

أن المدينة تل أيب مشكلاتها العامة وهي مشكلات فئة ناشئة مما حصل في سكانها من الزايد السبب خلال السنوات الخمس الأخيرة . فالأهداف التي وضعتها سكان تل أيب نصب أعينهم فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية هي بعد ذاتها موضع التقدير وقد أظهر نافعوا الضرائب استعدادا بمعدون عليه لتعمل مع الضرائب الباهظة بقية الوصول إلى تلك الأهداف ، ولقد واجهت المدينة صعوبات استثنائية وتمكنت بدرجة كبيرة من التغلب على تلك الصعوبات دون أن تتأثر وضعيتها المالية تأثرا خطيرا .

ومن الضروري من قانون جديد يقضى بتصنيف البلديات وأم المجالس المحلية تصنيفا جديدا وتقسيمها إلى أصناف مختلفة بحسب انصاعها وأهميتها . وفي هذه الحالة يمكن تغيير مدى السلطة والاستقلال الممنوحين للمجالس بحيث يكون ذلك ملائما لكل صنف على حدة . فالسلطات الممنوحة للصنف الأول من البلديات بموجب القانون الحالي هي غير كافية ومن الضروري توسيعها ،

ويجب استخدام شخص خبير في مسائل البلديات للاستشارة به على وضع صيغة القانون الجديد وتحسين واتساق العلاقات التي تربط بين الحكومة والبلديات ، سيما في البلدان الكبيرة ، على أن يتناول عمله بصورة خاصة إزالة أسباب التأخير الذي يحصل في الوقت الحاضر في تصديق ميزانيات البلديات .

ومن الضروري أن ينظر على الفور وبين الحظف في حاجة مدينة تل أيب إلى قرض كبير .

أن الصلة العادية التي تقوم عادة بين الحكومة للركزة والسلطات المحلية هي في فلسطين غير ممكنة التحقيق .

الفصل الثامن عشر - مؤسسات الحكم الذاتي

ان الآمال التي كانت مفعوفة في سنة ١٩٢٧ على التقدم بخطوات مريضة نحو الحكم الذاتي قد أصبحت أبعد مثالا من ذي قبل . فالعائل الواقف في سبيل تحقيقها - وهو موقف العرب الذاتي من الوطن القومي - قد اغتدت وطأة مع الزمن بدلا من أن تخف .

ان الزعماء اليهود قد يرضون بتشكيل مجلس تشريعي على أساس المساواة بين العرب واليهود غير أن اللجنة مقتنعة بأن هذه المساواة ليست حلا عمليا للمشكلة إذ من الصعب الاحتفاظ أن مثل هذه الوسيلة الاصطناعية يمكن أن تطبق تطبيقا ناعلا أو أن تدوم طويلا وعلى كل ، فإن الزعماء العرب لن يقبلوا بها . واللجنة لا توصي بالقيام بأية محاولة لبث الانفراج للتعلق بتشكيل مجلس تشريعي من جديد ، غير أنه لا كان من الرضوب فيه أن يكون لدى الحكومة وسيلة منظمة فاعلة تسعين بها في سر غور الرأي العام فيما يتعلق بسياساتها فاللجنة ترحب بومسج المجلس الاستشاري عن طريق ضم أعضاء غير مؤلفين إليه ومن الممكن أن يشكل هؤلاء الأعضاء أغلبية المجلس وأن ينتخبوا انتخبا . ويكون في وضع هؤلاء الأعضاء عرض ما يودون عرضه بقرارات يصدقونها في المجلس ولكنهم لا يسطون صلاحية تحويلهم اقرار أو رفض التدابير التشريعية الأخرى ، غير أن العرب ليس من المحتمل أيضا أن يقبلوا بهذا الاقتراح .

ومن المسلم به أن عرب فلسطين يعملون لحكم أنفسهم بأنفسهم كعرب العراق أو سوريا ثم أن يهود فلسطين يعملون لحكم أنفسهم بأنفسهم ككأي شعب عظم متفقا من شعوب أوروبا . فمنه بالنظر لتكون مديني

لشعبين خاصين مع الانتداب واحد تمنح الحكم الذاتي لكليهما معاً أمر غير
عملى ان الانتداب لا يمكن تنفيذه تنفيذا تاماً ، ولا إنهاء أجله بصورة
مشرقة عن طريق استقلال فلسطين كوحدة غير جزاءة ، إلا إذا كان في
الإمكان تسوية النزاع القائم بين العرب واليهود .

الفصل التاسع عشر - الاستنتاجات والتوصيات

لقد أجمعت اللجنة في هذا الفصل ما توصلت إليه من الاستنتاجات الواردة
ببناها في هذا الباب من التقريرات ولخصت ظلالها للعرب واليهود والتوصيات التي
تقدمت بها لازالة الظلال المشروعة منها . وقد أضافت اللجنة إلى ذلك أن
التوصيات التي تقدمت بها هي ليست تلك التوصيات التي تنفضها الصلاحيات
التي أنيطت بها فهي لن « تزيل » الظلال ولن « تمنع تكررها » غير أنها
أفضل المسكنات التي تستطيع اللجنة أن تصفها للداء الذي تعاني فلسطين آلامه
وهي لا تخرج عن كونها مسكنات ليس إلا ، ولا يمكنها أن تتأصل شأفة
هذا الداء ، فهو متأصل إلى درجة جعلت اللجنة على الجزم في الاعتقاد بأن
الأمل الوحيد بشفاؤه لا يأتي إلا عن طريق إجراء عملية جراحية .

الباب الثالث - لتكامل الوصول إلى تسوية دائمة

الفصل العشرون - ضغط الظروف

لقد أعادت اللجنة لتفحص المشكلة الفلسطينية في هذا الفصل
وذلك أن الحكومة البريطانية ، مدفوعة بضغط الحرب العالمية ، كانت قد
قطعت بعض الوعود للعرب واليهود بقصد تزيل معاندتهم . وقد علق كل من
الفرقتين بعض الأدل على هذه الوعود .

ان تطبيق نظام الانتداب بوجه الاعمال وحك الانتداب بصورة خاصة على فلسطين يتطلب على الاعتقاد بأن الالتزامات التي تعهدت بها الدولة المتدبة نحو العرب واليهود قد ثبتت مع الزمن بأنها قابلة للتوفيق بالنظر لما سيحدثه الرخاء المادى الذى تجره الهجرة اليهودية الى فلسطين عموما من التأثير الطيب على العرب الفلسطينيين ، لكن هذا الاعتقاد يصحى وليس ثمة أمل بصالحه فى المستقبل .

غير ان الشعب البريطانى لا يستطيع الحصول من التزاماته بذاء على هذا السبب ، ونفى النظر عن هذه الالتزامات فان الاحوال القائمة فى فلسطين ما زالت تتطلب بذل جهود مضنية من قبل الحكومة المسؤولة عن رفاهية البلاد .
وفى ما يلى بيان موجز للاحوال القائمة فى البلاد :

لقد نشأ نزاع مسمى الحل بين شعبين مختلفى القومية يقيمان معا ضمن الحدود الضيقة لبلاد صغيرة واحدة وليس لذين الشعبين أساس مشترك يجمع بينهما فأمانها القومية لا يمكن التوفيق بينها اذ أن العرب يطعنون الى احياء عصر العرب القديم واليهود يرتفعون فى اظهار ما يمكنهم أن يقوموا به من جليل الاعمال عندما يحدون إلى البلاد التى ولدت فيها الأمة اليهودية وليس فى آمال الترفيق القومية ما يسمح بجمعها فى خدمة دولة واحدة .
ولقد أخذت وطأة هذا النزاع تشتد تدريجيا منذ سنة ١٩٢٠ وسبكون ذلك شأنها فى المستقبل أيضا .

والاحوال السائدة فى فلسطين ولاسيما أنظمة التعليم القائمة فيها تعمل عملها فى تقوية الروح القومية لدى الشعبين وكما ازداد عدد الشعبين وازدادت رفاهيتها كلما عظمت أمانها السياسية وازدادت خطورة التراج القائم بينها بسبب ما يحيط المستقبل من الابهام ، فهناك سؤال مآله « من الذى سيعحكم فلسطين فى النهاية ؟ »

وفي غضون ذلك تعمق السرائل الخارجية على عملها بقوة متزايدة، فهاك من
الجهة الواحدة سوريا ولبنان اللذان يتآلان مياحتها القومية في أقل من
ثلاث سنوات ويتوالى ذلك يزداد مطلب العرب للفلسطينيين في ميل بعضهم
من الهجرة التي تمتع بها ملأه العرب الاسيوية بأمرها شدة وإقوة، ومن
الجهة الأخرى ليس من المنتظر أن يقل الضيق الذي يعانيه اليهود في أوروبا
أو أن تخف المخاوف التي تباورهم، كما أن أثر الاستبعاد بحسن نوايا الشعب
البريطاني وعمله على الإنسانية لن يفقد شيئا من شدته، ثم أن حكومة
فلسطين، التي هي الآن على شكل لا يصلح لحكم العرب المتفهمين واليهود
الديمقراطيين، ليس في مقدورها أن تتطور مع الزمن إلى شكل من الأشكال
الحكم الذاتي كما وقع في البلاد الأخرى وذلك لأنه ليس ثمة شكل من أشكال
هذا الحكم من شأنه أن يضمن العدالة لكل من العرب واليهود، وعلى هذا
سلكى الحكومة غير عقلانية وماجدة عن إزالة الظلمة للتضاربية التي
يشكو منها هذان الشعبان، لئلا تكون المردان من المسؤولية، اللذان هما
تحت حكمهما.

وفي ظل هذه الأحوال لا يمكن توطيد دعائم السلام في فلسطين تحت
ظل الانتداب إلا بالقبول إلى التسع، ذلك لأن التسع يستلزم إقامة مصالح
للمحافظة على الأمن تستغنى من باعظ الصفقات ما يحول دون التوسع في
الحكومات التي عزمت على تأمين رفاهية السكان وتقدمهم، بل إننا نرى إلى
انقاص تلك الخدمات وتخفيضها، أما اللوائح الأدبية التي تلازم التسع فإنها تهاجم
إلى برهان ولا حاجة للتأويل على ما سيكون، فلو صدر قرار من حكومة فلسطين
الرأى إلى التسع فليس عليه، وبالإضافة إلى ذلك فإن التسع لن يسهل للشكوى
بل يؤدي إلى تفاقم التمييز ولن يسهل على الزعماء في أية واحدة من هذه الأمم أن

تتحكم ذاتها بذاتها . وليس من السهل السير في طريق النفع للظلمة إذا لم يكن من المأمول مشاهدة نور النهار في آخر تلك الطريق .

إن الشعب البريطاني لن يجحد عن مهمة الاستمرار على حكم فلسطين يعترض الانتداب إذا كان الشرف يقضى عليه ذلك ، غير أن له ما يبرره إذا هو بحث عن طريقة أخرى تمكنه من القيام بواجبه ثم أن بريطانيا لا تود أن تجمد التزاماتها غير أن موطن الصعوبة هو ثبوت عدم إمكان التوفيق بين هذه الالتزامات وما يزيد في ألم هذا التضارب وقعا أنه لو أخذ كل التزام من هذه الالتزامات على حدة ، فوجد أنه يتفق مع ميول بريطانيا ومصالحها . فارتقاء الحكم الذاتي في العالم العربي من الجهة الواحدة يتفق والمبادئ البريطانية . والرأي العام البريطاني يحطف كل الصلف على ما يعني به العرب أنفسهم أحياء عصر جديد من الوحدة والرفاهية في العالم العربي ولقد كانت المصلحة البريطانية مرتبطة على الدوام باستتباب الملام في الشرق الأوسط وفي استطاعة السياسة البريطانية أن تثبت أن لها تاريخ صداقة غير متعصبة للعرب مع العرب . ومن الجهة الأخرى أن صداقة بريطانيا للشعب اليهودي هي صداقة تقليدية قوية . ومن مصلحة بريطانيا الإبقاء على ثقة الشعب اليهودي بالقدرة الممكنة .

إن دوام النظام الحالي سيؤدي تدريجيا إلى اقضاء هذين الشعبين اللذين يرتبطان مع بريطانيا برباط الصداقة التقليدية .

ولا يمكن حل المشكلة بين العرب أو اليهود كل ما يصون إليه . وإذا سئل من الشعب سيحكم فلسطين في النهاية صواب هذا السؤال يجب أن يكون : « لا هذا ولا ذاك » فليس ثمة سياسي متعصب بحد أنه

يُسكّر في تسليم الاربعائة ألف يهودي الذين سهلت الحكومة البريطانية دخولهم إلى فلسطين بموافقة عصبة الأمم إلى الحكم العربي، أو في تسليم مليون من العرب إلى الحكم اليهودي فيألو أصبح لليهود الأغلبية في البلاد، غير أنه وإن كان ليس في مكة أي هذين الصنوعين أن جولى حكم فلسطين بأسرها بإنصاف، فقد يكون في إمكان كل عصر منهما أن يحسن الحكم في قسم منها.

ولرب في أن فكرة التقسيم قد بحث فيها فيما مضى كحل للمشكلة إلا أنه يظل على الظن أن هذه الفكرة قد أهملت في السابق باعتبار أنها غير عملية فالتقسيم تلازمه بدون شك مصاعب جسيمة غير أنه إذا درست هذه هذه المصاعب درسا دقيقا ظن يدوا بأنها مما يجذر للطلب عليه شأن المصاعب التي يطوى عليها بقاء الانتداب أو أى تدبير آخر فالتقسيم يفتح مجالا لتوطيد السلام في النهاية الأمر الذى لا يحجبه أى مشروع آخر.

التصبل الحادى والعشرون - نظام المقاطعات

في الامكان تجزئ فلسطين تجزئة سياسية أقل شمولا من التقسيم وذلك بتقسيمها على النحو اللعج في الحكومات التي تسير على نظام الاتحاد، إلى ولايات ومقاطعات تتبع كل منها بالحكم الذاتي فيما يخص بالمسائل المانئة الهجرة ويبيع الأراضي والخدمات الاجتماعية وفي هذه الحالة تكون الدولة الصلبة في مقام الحكومات المركزية أو حكومة الاتحاد وتيسر على العلاقات الخارجية والدفاع والمبارك وما شاكل ذلك.

ونظام المقاطعات هذا جذاب لأول وهلة لأنه يحل بحسب الظاهر المشاكل الكبرى الثلاث وهي مشكلة الأراضي ومشكلة الهجرة ومشكلة الحكم الذاتي

غير أن هؤلاء من المصنفين في ظاهرة جلية هي الدرجة الأولى، أن شدة الاعتقاد
حكومة الاتحاد يرفض على وجود مصالح أو فائدة كائنة ما كانت، فليس من شأنه
المرادف بين الحكومة التي تتركها بين أيديها، أماني لفظة في نظرنا
من كثر في ذلك إلى الحكومة المركزية كونه إيجابية وحيدة. وفي الدرجة
الثانية من الملاحظات، لا بد من الحكومة المركزية والملاحظات هي مؤيدة إلى
بعض التناقض القائم حالياً بين العرب واليهود من جديد، وذلك في نهاية المطاف
بكونه خلاف ما هو في الحقيقة قد يجعل من إرادة الحكومة والمركزية
المنهج الذي يهدف إلى كل مقاطعة من المقاطعات التي تدفعه ليعمل على تحقيق
منها في الحكومة المركزية من جهة، ثم أن جميع ما يدعى الهجرة اليهودية عليه
معها في نظر المقاطعة اليهودية بدون قيد أو شرط قد يؤدي إلى تزعزع التوازن
فيما بين الحكومة المركزية وبين المقاطعات على جميع المقاطعات العربية، وفي
الدرجة الثالثة، أو الأخيرة الملاحظة، على القانون والنظام، وذلك في الواقع
لكثير النقص، سيظهر من كونه إلى الحكومة المركزية. وفي الدرجة الرابعة،
أن نظام المقاطعات لا بد له، كسروا الضيق، من أن يسفر عن إبقاء أقلية
من كل عنصر في المنطقة التي سيهيمن عليها العنصر الآخر. ونحن نلاحظ
طلب الجيوب إلى تدابير جريئة لا يصح التمسك فيها إلا إذا كان في ذلك
جوهرية ذاتها في قسم الثاني في البلاد. ومثروا القسمين معاً الحال لكل هذا
الأمل، بينما أن نظام المقاطعات لا يؤمن ذلك، ويمكن أن يترك في الدرجة
الأخيرة أن نظام المقاطعات لا يعمل معاً الحكم الذاتي القومي، فمن يقرر
عرب ولا يهود بأن آمانيه السياسية قد تسقط غيرة ضخم الحكم الذاتي
في المقاطعات.

وبالاعتبار أن نظام المقاطعات لا يؤمن جعل المصالح التي تعود على القوم

التقسيم ، ان لم يكن كلها ، دون أن يحور فيه لفائدة الكبرى المتوفرة في
التقسيم الا وهي احتمال الوصول إلى سلم نأقي .

الفصل الثاني والعشرون - مشروع التقسيم

- بالرغم من أنه لا يتظر من اللجنة أن تعتمد إلى القيام بالتحقيق الإضافي
المتطلب الذي يطلبه وضع الأسس الضرورية لمشروع التقسيم بأسباب إلا أنه
يمنع اليقظة أن تقدم مبدأ التقسيم هذا دون أن تضعه في قالب يحوي
عموم ، إذ من الواجب كما يظهر جليا أن يقام الدليل على أن في الممكن
وضع خطة قس بأم ما يطلبه الحال .

(١) نظام المعاهدات

يتبقى انهاء أجل الانتداب لقروض على فلسطين وأمتدالة نظام
معاهدات يتفق مع السابقة التي درج عليها في معاهدتي العراق وسوريا ،
ويجب وضع انتداب جديد للأماكن المقدمة بكامل تحقيق النقاط المحددة
في الفقرة (٢) أدناه .

ويبقى أن تعتمد الدولة المتدبة إلى التفاوض مع حكومة شرق الأردن
وتحتل عرب فلسطين من جهة ومع اللجنة الصهيونية من الجهة الأخرى لتعد
معاهدة تحالف مع كل من الفريقين . وفي نتائج المعاهدتين يملأ عن تشكيل
حكومتين مستقلتين ذاتي تسيادة خلال أقصر مدة تسمح بها الأحوال ،
أحداهما دولة عربية تضم شرق الأردن مع ذلك القسم من فلسطين الذي يقع
إلى الجنوب من الشرق والجنوبي من الحد الذي اقترحه في الفقرة (٣) أدناه .
والأخرى دولة يهودية تضم ذلك القسم من فلسطين الذي يقع إلى الجنوب
الشمالي والشرقي من الحد المذكور .

وتعهد الدولة المتدبة أن تؤيد الطلب الذي قد تقدم به أى الحكومتين
السريية أو اليهودية للاضمام إلى عصبة الأمم .
وتضمن للماهدتان ضمانات مشددة لحماية الاقليات في كل من الدولتين
ونصوصا تتعلق بما سيشار اليه في الفقرات التالية من الشؤون المالية وغيرها
وتتعلق بهما مواثيق عسكرية تطلق بإقامة القوي البحرية والصكرية والجلوية
والحفاظة على المرافىء والطرق والسكة الحديدية واستعمالها ، وحماية خط
أنابيب الزيت وما شاكل ذلك من الأمور .

(٧) الاماكن المقدسة

أن تحميم فلسطين لا بد له أن يكون خاضعا للشرط الأساسى التالى وهو:
الحفاظة على قداسة القدس وبيت لحم وتأمين الوصول إليها بحرية وطمأنينة
لن شاء من كافة أنحاء العالم . تلك « أمانة مقدمة في عتي المدينة » وأوسع
ما في الانحداب من معنى وهي ليست أمانة شعوب فلسطين فحسب بل أمانة
الإنسانية الوضيرة في البلاد الأخرى التي تنظر إلى أحد هذين المكانين أو لكليهما
سما كمكانين مقدسين .

ولذلك ينبغي وضع صك انحداب جديد بحيث تكون غاية الرئيسة من
القيام بهذه الأمانة ، وتخطيط حدوده خاصة تشمل هذين للمكانين المقدسين
بحيث تمتد حدودهما من نقطة شمال القدس إلى نقطة جنوب بيت لحم وأن
يسر لهذه المنطقة أمر الاتصال بالبحر بواسطة عمر يمتد من شمال طريق
يافا الرسمية إلى جنوبى السكة الحديدية شاملا مدينتى اللد والرملة
ومعها في يافا .

ان حماية الاماكن المقدسة هي أمانة دائمية ، فذة في نوعها وتحتاجها وهي
غير واردة في المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم . ولجئنا بالأسوء فله يمكن

القول بصراحة ان هذه الامانة لن ينهى أجلها إلا متى رغبنا عصبة الأمم والولايات المتحدة في ذلك ، وأنه في الوقت الذي يكون فيه من واجب القيم على تلك الامانة العمل على رفاهة وترقية السكان المحليين المنتصبين وليس في البية أن يصبح أولئك السكان مع مرور الزمن شعبا يحكم نفسه بنفسه حكما ذاتيا تاما .

ويجب إبقاء الضمانات للسلطة بالحقوق التي تملكها الجماعات المختلفة في الاماكن المقدسة وبحرية الوصول إلى تلك الاماكن (كما تنص عليه للسادة ١٣ من صك الانتداب الحالي) ، وبمسألة المرور من منطقة الانتداب ، وعدم التمييز في المسائل المالية والاقتصادية وغيرها ، وفقا لمبادئ نظام الانتداب . ولا نطبق السياسة التي يطوئ عليها تصريح بلفور ولن يكون ثمة مجال للبحث في حفظ التوازن بين ادعاءات العرب ازاء اليهود أو بالعكس لان كافة سكان المنطقة سيعاملون على قدم المساواة . وتكون «الفة الرسمية» الوحيدة لغة الحكومة المنتدبة ويكون المبدأ الاساسي الذي تسير عليه الادارة اقامة حكم قوم عادل يفض النظر عن المصالح الطائفية .

وبما حقق وعواطف المسيحيين في العالم أجمع جعل هذا الانتداب شاملا أيضا لقاصرة وبحر الجليل (بحيرة طبرية) فيلزم أن يمدد لدولة المنتدبة بإدارة القاصرة وأن تخول السلطة القائمة للمحافظة على قداسة مياه وشواطئ بحيرة طبرية .

ويجب أن يلقى على عاتق الدولة المنتدبة أيضا عبء المحافظة على الاوقاف الدينية وعلى الابنية والمقامات والاماكن الواقعة في أراضي كل من الدولتين العربية واليهودية والمقدسة لدى العرب واليهود . وللقوام بتفقات الحكومة المنتدبة ينبغي أن تمكن تلك الحكومة من الاستعمال على بعض الإيرادات

• سواء عن طريق فرض رسوم جمركية او ضرائب معايرة أخرى سيطر على
سكان المدن الكبرى الكثيرة العدد والمطردى الفرو المهودة ادلرتهم اليها غير
• ان هذه الإيرادات قد لا تفي لسد نفقات الادارة العادية ، وفي مثل هذه الحالة
ترى اللجنة أن البرلمان سيكون على كل حال مستعدا لتخصيص المبالغ اللازمة
لسد العجز .

(٣) الحدود

ان المبدأ الطبيعي الذي ينبغي أن يتبع في تقسيم فلسطين هو فصل المناطق
التي اشعرى اليهود الاراضى فيها واسوطنوها عن المناطق التي كل سكانها أو
معظمهم من العرب وهذا المبدأ يشكل أساسا عادلا وعمليا للتقسيم على شرط
أن تراعى فيه روح الالتزامات البريطانية وذلك : (١) بأن يؤخذ بعين الاعتبار
• من حدود المملكة اليهودية لنمو السكان والاستعمار (٢) وأن تعطى القوترة
الترية تعريضا معقولا لقاء ما تقتضيه من الاراضى والإيرادات .

• أن كل اقتراح للتقسيم لن يمدى قضا اذا لم يتضمن إشارة ، ولو تفرعية ،
إلى كيفية حل المسألة الحيوية التي تلازم الموضوع كله وهي مسألة الحدود .
وكمثل للمشكلة "تخرج قيا على خط تقريبا للحدود باعتبار انه اقتراح
عمل وعادل منا ، على أنه ينبغي على كل حال تعيين لجنة حدود لتضبط
الحدود بصورة قطعية .

يبدأ الحد من رأس النافورة ويسير عازيا الحدود الشمالية الشرقية الحالية
• فلسطين معى بحال بحيرة طبريا ومن ثم يقطع البحيرة ويصل على خليج الأردن
بالبحيرة ويسير عازيا بحيرة النهر إلى أن يبلغ نقطة تبعد قليلا عن جيبان من
• جهة الشمال ، ثم يتخطى سهل نيسان ويسير عازيا الطاقة الجبلية لوجدى
(جزائيل) ثم يمتد حتى حرج ابن عامر لثاية نقطة يجرى بالقرب من حدودنا تل

التسليم) ومن ثم يخترق سلسلة جبال الكرمل في جوار طريق نجدو (نقل التسليم) وبعد أن يحصل الحد بالسهل الساحلى على هذه العمود، يسير جنوباً . هاذبا الحد الشرق لذلك السهل ثم يصرف غرباً مجتنباً طولكرم إلى أن يحصل بممر (القدس - يافا) على مقربة من اللد . وفي جنوب الممر يستمر مسيره . عازياً حد السهل الساحلى إلى أن يبلغ نقطة تقع على بعد ١٠ كيلو مترات جنوبى رحوبوت وعن ثم يصرف إلى القرب حتى البحر .

وبما إلى بعض الملاحظات والنواصى المتعلقة بالحدود المقترحة والمسالل المقترحة هنا :

- (١) لا يمكن أن يرسم حد يفصل العرب بأعصم وكافة الاراضى التي يملكونها ، عن اليهود بأعصم وكافة الاراضى التي يملكونها .
- (٢) لقد اجماع اليهود قطعا وافرة من الاراضى في سهل غزة وبالقرب من بر السج واستعملوا على حق الخيار بإجباع قطع أخرى في تلك المنطقة . والحدود المقترحة من شأنها أن تحول دون الاتصاف بلك الاراضى لتوسيع الوطن القومى لليهودى في الجهة الجنوبية . ومن الجهة الاخرى ستكون الاراضى اليهودية في الجليل والارضى منطقة الحولة (التي تبني) فرصة بحرية بالذكرا الاعمار والامتياز داخله فبين المنطقة اليهودية .

(٣) ان الحدود المقترحة تستلزم امتثال اراضى الجليل الجبلية الواقعة بين صفد وبحل هناك في المنطقة اليهودية . وهذا القسم من فلسطين هو الجزء الذى احتفظ اليهود بتمام لهم فيه منذ بدء تشكيتهم حتى هذا اليوم بدون انقطاع تقريبا . ان لم يكن بالتصالح ، وعواطف اليهودية العالية بأجمعها منطقة بكل الصالح . بعد بنى صفد وطبريا (القدسيتين) . ثم ان اليهود الجليل كانوا فضلا عن ذلك ، يعيشون بسلام ومودة مع جيرانهم العرب حتى الآونة الاخيرة . وقد أظهر

فلا هو الجليل خلال سلسلة الاضطرابات التي حصلت في البلاد انهم أقل انقيادا للتجريس السياسي من فلاحي منطقة السامرة واليهودية التي تكثر فيهما روح القومية العربية . ولقد حدث في مدن طبريا وصفد وحيفا ومكا (المختلطة السكان) احكامك متفاوتة الدريجات منذ نشوب « الاضطرابات » في العام المنصرم ولذلك فمن أكبر العوامل التي تضمن نجاح مشروع التقسيم في مرحلة الأولى وتساعد بصورة خاصة على تنفيذ الضمانات التي ستضمنها المعاهدات بشأن حماية الاقليات ، أن توضع هذه المدن الأربع مدة من الزمن تحت إدارة الدولة المنتدبة .

(٤) ان مدينة يافا في جوهرها مدينة عربية ويجب أن تكون جزءا من الدولة العربية . أما اتصالها بالدولة العربية فلا تلازمه أية صعوبة لأن حتى المورد من مخرىافا - القدس سيكون مباحا للجميع . على أن هذا الأمر يجب أن يكون له مفعله الخاص الى البحر ولذلك يجب أن تمتلك شقة ضيقة من الأرض لهذه الغاية وأن تحل هذه الشقة في كل من الجانبين الشمالي والمجربي للمدينة .

(٥) بالرغم من انه سيكون في امكان الدولة العربية الاتصال بالبحر المتوسطي كل من يافا و غزة فمن مصلحة التجارة والصناعة العربية أن تكون مدينة حيفا التي تملك المرفأ العميق الوحيد في البلاد في متناول الدول العربية أيضا من أجل الغايات التجارية . ولذلك يجب أن تشمل المعاهدة اليهودية على نص يضمن حرية نقل البضائع (في الاستبداد) بين الدولة العربية وحيفا . وعلى هذه الصبورة أيضا يجب أن تشمل المعاهدة العربية على نص يضمن حرية نقل البضائع (في الاستبداد) في السكة الحديدية ما بين الدولة اليهودية والحدود المصرية .

ويسرى المبدأ نفسه على مسألة الاتصال بالبحر الأحمر من أجل الموانئ التجارية . فقد يظهر مع مرور الزمن ان استعمال ذلك المنفذ الى الشرق يعود بفائدة جزية على الصناعة والتجارة العربية واليهودية على السواء ، وبالنظر لهذا الاحتمال ، ينبغي أن تترك منطقة خاصة في الجهة الشمالية الشرقية من شاطئ خليج العقبة تحت ادارة الدولة للتعبئة وأن تتضمن المعاملة العربية دعما يضمن حرية نقل البضائع بين الدولة اليهودية وتلك المنطقة .

ويجب ان تحس المعاملتان أيضا على توحيه مثل هذه التسهيلات لنقل البضائع بين منطقة الانتداب وحيفا ، وبين الحدود المصرية وخليج العقبة .

(٤) الاعانة المالية بين الدولتين

ان مقدار ما يدفعه الشخص الواحد من اليهود لمخزينة فلسطين يخوق ما يدفعه الشخص الواحد من العرب . وذلك كما يمكن الحكومة من ان تشبه مصالح عامة العرب تخوق في مستواها ما كان في امكانها ان تشبه في غير هذه الحالة . وعلى ذلك يكون من نتائج التقسيم ان المنطقة العربية من الجهة الواحدة لن تستفيد فيما بعد من المنطقة لليهودية على دفع الضرائب ومن الجهة الاخرى (١) يكسب اليهود حق سيادة جديدة في المنطقة اليهودية (٢) تكون تلك المنطقة حسب الحدود التي ذكرناها اكبر مساحة من المنطقة الحالية التي تضم اراضي اليهود ومستعمراتهم (٣) يختص اليهود بما هم ملتزمون به الآن من المساعدة على زيادة رفاهية العرب خارج تلك المنطقة . ولذلك يتوقع ان تدفع الدولة اليهودية اعانة مالية للدولة العربية عندما يوضع مشروع التقسيم موضع التنفيذ ولقد كان لكل هذه التسويات المالية السائدة سوابق حديثة العهد عندما تم فصل الهند عن بومباي وفصل بورما عن اميراطورية الهند ،

فيسرنا على تلك السواق يجب تعيين لجنة مالية لدروس مقدار هذه الاعانة المالية وتقديم تقرير بذلك.

ويرتبط على اللجنة المالية أن تظفر أيضا في كيفية تقسيم ديون فلسطين العامة التي تبلغ الآن نحو اربعة ملايين ونصف جنيه بين الدولتين العربية واليهودية وفي المسائل المالية الاخرى وان تعطى قرارها بشأنها وينبغي عليها أيضا ان تتابع مسألة التفرعات والتفويطات في حالة وقوع التقسيم.

(هـ) - اعانة الحكومة البريطانية

ان الاعانة المالية التي مستندما الدولة اليهودية للدولة العربية سيكون من شأنها تقوم الاثران المالي في فلسطين ، غير أن المشرع يشمل على ادخال شرق الأردن في الدولة العربية - وقدره شرق الأردن على دفع الضرائب محدودة جدا واداراتها لم تكن كافية قط لبدء مصاريف الادارة فمنذ سنة ١٩٢١ حتى هذا اليوم ما فعلت شرق الأردن مطلقا إعانات مالية من الحكومة البريطانية وقد بلغ مجموع هذه الاعانات ١٧٥٣٠٠٠ جنينا أي بمعدل ٧٨٠٠٠ جنينا في السنة . وقد منحت شرق الأردن أيضا بعض الاعانات لتسديد نفقات قوة حدود شرق الأردن واقترضت مبلغ ٦٠٠٠٠ جنينا لمساعدة متكوفي الرزائل وتوزيع الذوا على المزارعين .

ويجدر أن لا يتم التنازل عن الانتداب على شرق الأردن إلا بعد أن يضمن ، بقدر استطاع ، عدم تدنى مستوى الادارة فيها بسبب نقص الأموال اللازمة لتسييرها . ومن الأنصاف أن يطلب إلى الأمة البريطانية أن تسام في هذا الضيق أيضا لتسهيل الوصول إلى تسوية . ان دوام الانتداب الحالي لابد له من أن يحمل الحزبة البريطانية عبئا متكررا مطرد التزايد فإذا كان التقسيم

سيؤول الى توطيد السلام فالمبالغ البسطة في سبيل تنفيذ وتحقيقه ستكون بدوهر وينبغي ان يفتت في عمله. يوشطع النظر عن هذه الاعتبارات فيعتبر أن الأمة العربية الحديثة ستوافق على دفع مبلغ كبير مرة واحدة ولا يعمل على مزاولة بدوهر إلا في منوبه بقتة تهدد أمنها وإستقرار السلام في فلسطين.

وإذا كان ذلك تطبيقاً لتسوية المائدة يجب أن يطلب إلى الزمان أن يكون هو الذي على دفع منحة للدولة العربية فتمت هذه المذكرة.

(٦) الحركة الجبركية والواقعية

فيما بين الدولتين العربية واليهودية ستكون دولة مستقبلية ذات سيادة للشعبين ولكن بجهة أيد تحرير الحركة الجبركية في بلادها. وبطريقة متوازنة على الحكومة المستعدة لبطانة مزاعة تعوض عن الاعتداءات والديانة ومن الممكن أن تتحارب الكيانين اللذان ستسري عليهما الدولة والقرية. واليهودية في هذا الأمر تتحرك بجهة ولذا في أكبر التوازنات وتحتفظ من صيرورة الحركة وتطويعها في الحركة العربية أن يكون كلاهما على قسطنطينية. حركة واحدة على أكبر عدم ممكن من أصناف البضائع، وأن تدفع الحكومة المستعدة إرادتها الجبركية مع إرادات الخطى العولمة أو كليهما على أن يكون ذلك ممكن.

تسوية أن يكون من النقاط الأساسية في نظام المصادرات المرفوعة عند اتفاق بخاري ذي أن تقر بضرورة حركة واحدة على أكبر عدد من البضائع البضائع المستوردة وتسهيل تبادل البضائع بالقدرة المستطاع بين المناطق المختلفة.

(٧) الجنسية

ان جميع الأشخاص القاطنين في منطقة الانتداب (١) فيها حيفا وعكا وصفد وطبريا والمنطقة الخاصة في خليج العقبة مآدات هذه الأماكن تحت ادارة الحكومة للتتبية) والذين يعتبرون الآن أشخاصا يتمتعون بالحماية البريطانية يظلون محظيين بحالهم الشخصية عنه وفيما عدا هؤلاء يصبح جميع الفلسطينيين من رعية الدولة التي يقطنون في أراضيها .

(٨) الخدمة المدنية

ويلوح لنا أنه من المحتمل أن تحتاج حكومتا الدولتين العربية واليهودية ، في حالة وقوع التقسيم ، الى استخدام قسم كبير من الموظفين العرب واليهود الذين كانوا مستخدمين في ادارة الانتداب السابقة ، يتناخض عند الموظفين البريطانيين خفضا محسوسا ، فحقوق جميع هؤلاء الموظفين بما في ذلك حقهم في الحصول على التقاعد والكفاة يجب أن تظل مضمونة بكاملها وفقا للبادقة ٢٨ من الانتداب الحالي وهذه المسألة ينبغي معالجتها من قبل اللجنة التالية .

(٩) الامتيازات للصناعية

ان الاتفاقات الموقعة مع حكومة فلسطين بشأن ترقية وحماية الصناعات (كالاتفاق الموقود مع شركة البوتاس المحدودة) ينبغي في حالة وقوع التقسيم ، أن نستطاع حكومتا الدولتين العربية واليهودية وأن تقوموا بتنفيذها . ويجب أن تشمل للمساعدات على الضمانات اللازمة بهذا الشأن . كما أن محطة التوليد الكهربائية في جسر النجاس يجب أن تضمن سلامتها على هذا النوال .

(١٠) تبادل الأراضي والسكان

إذا أريد أن يكون التقسيم أثره اتصال في الوصول إلى تسوية دائمة فيجب أن لا يكون تطبيقه مقصرا على رسم حدود وتأسيس دولتين. ومن الواجب أن يشرع، آجلا أو عاجلا، في تبادل الأراضي وأن يشرح أيضا في تبادل السكان بالتدريج المطروح.

ويجب أن تحس للمهادتان على أنه إذا أراد أحد أفراد العرب من يملكون أرضا في الدولة اليهودية أو أحد أفراد اليهود من يملكون أرضا في الدولة العربية أن يبيع أرضه وما عليها من الأشجار والمحصولات فتكون حكومة الدولة المختصة ملزمة بشراء تلك الأرض والأشجار والمحصولات ضمن تقررته الحكومية المتخذة إذا لزم الأمر. ويتضمن ضمانه قرض بمبلغ معقول لتلك الغاية إذا استوجبت الضرورة ذلك.

أما الناحية السياسية لمشكلة الأراضي فهي أهم شأن من ذلك وبالنظر لعدم إجراء احصاء النفوس منذ سنة ١٩٣٦ يصح تقدير عدد سكان للمنطقتين العربية واليهودية تقديرا يصح الركون إليه. على أن تخديرا تقريبا أجرى لهذا الغرض بين أن المنطقة المخصصة لدولة اليهودية (باستثناء مناطق المدن التي ستبقى تحت إدارة الانتداب مدة من الزمن) يقيم فيها الآن ما يقرب من ٧٢٥٠٠٠ نسمة من العرب بينما أن المنطقة المخصصة لدولة العربية لا يوجد فيها سوى ١٧٥٠٠ نسمة من اليهود تقريبا غير أنه يوجد نحو ١٧٥٠٠٠ من اليهود في القدس وحيثما مقابل ٨٥٠٠٠ من العرب. ومن الجلي أن وجود هذه الاقلية هو من أعظم العقبات التي تقف في سبيل تنفيذ مشروع التقسيم تنفيذا مقرونا بالسهولة والتناجح. فإذا أريد أن تكون هذه التسمية تسوية نهائية

لا شابة فيها وجب أن تجلب هذه المشكلة بخبراء وأن نتاج حزم ، ومن
تقديم إلى ليليل أفندي جدمع المشكلة السياسية من قبل جميع قديمي الشأن :
وإننا نجد ما يقابلها بل يمكنها ، ثم بين اليونان والأتراك مجموعا والمصريين
اليونانيين التركية سنة ١٩٠٧ ، فقد عقدت الحكومتان اليونانية والتركية ميثاقا
يقضى بنقل الرعايا اليونان الذين ينتمون للمذهب الأرثوذكسي من قسطنطينية
في تركيا إلى بلاد اليونان ، وينقل الرعايا الأتراك من المسلمين المقيمين في
بلاد اليونان إلى تركيا على أن يتم هذا النقل جسرًا بوضعت إسرائيل عليه
الأمم ، وقد كان عهد الذين تناوبهم هذا النقل كبرا ، إذ أن عدد الذين
نقلوا إلى هذه الصورة لم يقل عن ١٣٠٠٠٠ نسمة من اليونان و ٤٠٠٠٠٠
نسمة قريبا من الأتراك . غير أن ما نزل من الحزم والشلالات في تنفيذ هذه
المهمة أدى إلى اتنام عملية الاستبدال بكاملها في نحو ثمانية عشر شهرا من
ربيع سنة ١٩٢٣ ، ولقد كانت النتيجة التي أسفر عنها هذا الاستبدال مفرقة
الجودة التي أجد أقل رجال السياسة من اليونان والأتراك .

وكانت كذلك الاضطرابات من اليونان والأتراك قبل إجراء هذا الاستبدال المبرر
معقول بل إنه للبهج والفرح ، أما الآن فقد أصبحت العلاقات القبائعية بين
اليونان والأتراك تتغير دوجة من الزم والصداقة لم يبق لها قط ، أي علاقات منذ
يوم المديونية فيلاني .

وقد نعتبه متعجبا أن كل من في شمال اليونان أرض زلزالية فاضحة عززته
الحاجة ، ميسورة لما يمكن الرعايا اليونان الذين نزحوا من تركيا إلى ولاية
الاسكان غيرهم في تلك الأرض ما جلا ، أما فليدعون علينا مثل تلك الأرض في غير
الوقت فيلاني . فهناك ضمن اليهود المقروحة للتقوية اليهودية في مجال قطع
لاستكان اليهود الذين يقيمون الآن في المنطقة العربية أو من الممكن فتحها لغيره

المجال لهم في القريب العاجل غير أن المشكلة الكبرى تدور حول العرب الذين يتناولهم القتل والذين يحرق عددهم اليهود كثيرا . فبينا يمكن اسكان البعض من هؤلاء العرب في الأرض التي يتخلها اليهود فلا متدوحة من ايجاء أرض أوسع كثيرا لاسكانهم جميعا . وللعلومات المسورة لدينا تحددنا إلى الأمل بأن القيام بمشاريع كبيرة لري وتخزين المياه وتعمير شرق الأردن وبئر السبع ووادي الأردن (النور) قد يسفر عن اسكان عدد يفوق كثيرا عدد السكان الموجودين الآن في هذه المناطق .

ولذلك ينبغي فحص هذه المناطق وتقدير ما يمكن أن يجري فيها من مشاريع الري والعمران بالسرعة الممكنة . فإذا ظهر نتيجة هذا الفحص أن في الامكان توفر مساحات واسعة من الاراضي لاسكان العرب القاطنين في المنطقة اليهودية ، فعندئذ يبذل أقصى ما يمكن من الجهد للوصول إلى اتفاق بشأن تبادل الاراضي والسكان . وبالنظر للتأخر القائم الآن بين الصنميين ولا يعود به تضيق مجال الاحتكاك بينهما في المستقبل من القائمة الجلية لظرفين ، يؤمل أن يدعى الزعماء العرب واليهود ما ابداء الاتراك واليونان من الحنكة السياسية السامية ، وأن يخذوا قرارا جريشا كالقرار الذي اتخذته هؤلاء .

ثم أن تفتات القيام بمشروع الري والعمران المقترح قد فوق ما يتظر ان تصحله الدولة العررية وهنا أيضا سيكون الشعب البريطاني مسعدا لما يد المحونة الوصول إلى تسوية فاذل كان في الامكان وضع اتفاق لتبادل الاراضي والسكان نقلا اختياريا أو غير اختيارى فينبغى أن يطلب إلى البرلمان الموافقة على منع إعانة لسد نفقات هذا المشروع .

وإنما تم الاتفاق على انهاء أجل الانتداب وعقد المعاهدات على أساس

التقسيم فلابد من أن تكون هناك فترة انتقال قبل أن يوضع النظام الجديد موضع التنفيذ وفي غضون هذه المدة يظل الانتداب الحالي للدستور الذي تسير عليه إدارة فلسطين غير أن التواصي الواردة في الباب الثاني من التقرير بشأن ما يجب عمله في ظل الانتداب الحالي قد وضعت على افتراض دوام ذلك الانتداب مدة غير محدودة من الزمن ولا يصح تطبيقها على ما يقع على الحالة من الضيق فيما لو طبق مشروع التقسيم .

وفيما يلي التواصي الموضوعة لدور الانتقال :-

(١) الأراضي - يجب اتخاذ التدابير لمنع شراء الأراضي من قبل اليهود في المنطقة الحرة (أى في المنطقة المقترحة لإنشاء الدولة الحرة) ولع شراء الأراضي من قبل العرب في المنطقة اليهودية (أى في المنطقة المقترحة لإنشاء الدولة اليهودية) .

ويجب أن تتم نسبة ملكية الأراضي الساحلية الواقعة في المنطقة اليهودية خلال سنتين .

(٢) للهجرة - يجب أن تعرض على الهجرة اليهودية قيود اقليمية بدلاً من الفصل بالحدود السياسية الأعلى ، وأن لا يسمح بهجرة اليهود إلى المنطقة الحرة . وبما أن الهجرة اليهودية للبلد على هذا الوجه ، ليس من شأنها أن تؤثر في المنطقة الحرة ، وبما أن الدولة اليهودية ستصبح في القريب العاجل مسؤولة عن نتائج تلك الهجرة فمن الواجب أن يقرر مقدارها على أساس قدرة الاستيعاب الاقتصادية لفلسطين باستثناء المنطقة الحرة منها .

(٣) التجارة - يجب أن يفتح باب المفاوضات بدون تأخير فنية التوصل إلى تعديل المادة الثامنة عشرة من الانتداب ووضع تجارة فلسطين الخارجية على أساس أعدل من الأساس التي هي عليه الآن .

(٤) المجلس الاستشاري - يجب توسيع المجلس الاستشاري إذا أمكن من طريق تعيين ممثلين للعرب واليهود فيه أما إذا رفض أي فريق منهم العمل يبقى المجلس على حاله الحاضرة .

(٥) الحكومة المحلية - يجب اصلاح نظام البلديات والامساعات على ذلك برأي رجل من أصحاب الخبرة .

(٦) المعارف - يتبغى بذل جهود جدي لإيادعة عدد المدارس العربية وتواطاء « المدارس المنقطعة » الكائنة في المنطقة التي ستدار بموجب الانتداب الجديد كل سلطنة ، والظفر في إمكان انشاء جامعة برلمانية لأن هذه المعاهد قد تلعب دورا هاما بعد التقسيم في تقرب الفريقين النهائي بين الخصمين .

الفصل الثالث والعشرون - الخاتمة

بالنظر للموقف الذي وقفه يخلو العرب واليهود عند أداء الشهادات ترضى اللجنة انه ليس من المحتمل أن يحل أي فريق منها لأول وهلة بالاهراجات المفروضة التوفيق بين مطالبها المتضاربة بالتقسيم معناه ان كلا من الفريقين لا يمكنه أن يتال كل ما يحبو اليه . وهو يعني أيضا ان العرب سيضطرون إلى الموافقة على أن تخرج من سيادتهم منطقة من البلاد استوطنتها أجيالا طويلا وسبق لهم أن بسطوا سلطانهم عليها مدة من الزمن ، وأن اليهود سيضطرون إلى الاكتفاء بأقل من أرض اسرائيل التي سبق لهم أن حكموها ومنوا انفسهم بحكمها تامة . فبما انه يوح أن كلا من الفريقين سيترك يد

رامعان النظر والتفكير ، انه فوائد التقسيم تفوق مساوئه . فانه وان لم يحقق لكل فريق كل ما يريه ، فهو يسهل له نيل ما هو في أشد الحاجة اليه ، الا وهو الحرية والاطمئنان .

ويمكن تلخيص الفوائد التي يجنيها العرب من مشروع التقسيم على أساس اقتراحاتنا كما يلي :-

(١) ينال العرب استقلالهم القومي ويصبح في وسعهم أن يتعاونوا على قدم المساواة مع عرب البلاد المجاورة لتحقيق وحدة العرب ورفاههم .

(٧) يزول نهائيا ما يساورهم من الخوف من « اكتساح » اليهود لهم واحتمال خضوعهم في النهاية للحكم اليهودي .

(٣) ثم ان تقييد حدود الوطن القومي اليهودي تقييدا نهائيا ضمن حدود ووضوح اداب جديد لحماية الأماكن المقدسة بضمانة عصبة الأمم سيزيل بصورة خاصة كافة ما يساور البعض من الخاوف بأن تصبح الأماكن المقدسة يوما من الأيام تحت هيمنة اليهود .

(٤) وعقيل ما يخضره العرب من البلاد التي يتحدونها بلادهم تطلق الدولة العربية اعانة مالية من الدولة اليهودية . وتقال أيضا بسبب تأخر أحوال شرق الأردن ممعة قدرها مليون جنيه من الخزينة البريطانية إذا تيسر الوصول إلى اتفاق لتبادل الأراضي والسكان تعطى الدولة ممعة أخرى تستعين بها على تحويل ما استطاع تحويله من الأراضي غير القابلة للزراعة ، إلى أرض منتجة يستفيد منها الزراع والدولة على السواء .

أما فوائد التقسيم لليهود فيمكن تلخيصها كما يلي ،

(١) أن التقسيم يؤمن انشاء الوطن القومي اليهودي ويغذيه من احتيا
خضوعه في المستقبل للحكم العربي .

(٢) ان التقسيم يمكن اليهود من أن يعتبروا الوطن القومي وطنهم
الخاص بأوسع معنى ، وذلك لأن التقسيم يحوله إلى دولة يهودية ويصبح
في وسع رعايا هذه الدولة أن يدخلوا من اليهود العدد الذي يحدّدون
هم أنفسهم بإمكان استجابته وبذلك يحققون هدف الصهيونية الرئيسى - الا
وهو وجود أمة يهودية متمكنة في فلسطين تمتع رعاياها نفس الوضع
الشخصي الذي تمتعه سائر الأمم في العالم لرعاياها ، وذلك يخلصون أخيراً
من العيش « ميتة الأقلية » .

أن التقسيم يفسح مجال الأمل للعرب واليهود مما يزيل نعمة البئس في ظل
السلام ، الأمر الذي يصدر توفره في أي مشروع آخر ، وهو بدون شك
جدير بأن يضحى الهريقان بعض التضحية في سبيل تحقيقه إذا كان في
الامكان أن يقضى على المحصومة التي بدأت مع الانتداب عن طريق انهاء
أجل ذلك الانتداب فهذه المحصومة ليست من الفضائل الطبيعية أو القديمة
العهد والعرب لم يكونوا طليعة تاريخهم مجردين من كره اليهود تصصب ، بل
أنهم يرتضوا على الدوام على أن روح التسامح خاصة في عروقهم . فإذا
أخذنا يصحح الاعتبار بالاحتلال ايماء ملجأ في فلسطين من القيمة لآلاف اليهود
المضطهدين فهل سيكون الحسارة التي تكبدها العرب من جراء التقسيم ، على
فداحضها ، فوق ما يستطيع السخاء العربي أن يحصله ؟ أن أجل البلاد لم يسوا
وخدمهم الذين يجب أن يحسب حسابهم في هذه المسألة وفي غيرها من المسائل
الكثيرة الصلة فلسطين . فالمشكلة اليهودية ليست أقل شأناً من المشاكل
العديدة الأخرى التي تمسك صفو العلاقات الدولية في هذه الاوقات المعسفة

وتختلف حالاته في سبيل السلام والرفاهية فإذا لم يكن في إمكان العرب أن يساعدوا على حل هذه المشكلة متعلمين في سبيل ذلك بعض التضحية فإنهم لا يكسبون بذلك ثناء اليهود فعصب بل ثناء العالم الغربي بأسره .

لقد سبق لرجال السياسة العرب أن رضوا بالتنازل عن فلسطين صغيرة لليهود بشرط أن تكون بقية آسيا حرة . غير أن هذا الشرط لم يتخذ في ذلك الحين وما هو الآن على وشك التنفيذ . ففي غضون أقل من ثلاث سنوات تصبح كافة المنطقة العربية الواقعة خارج فلسطين بين البحر المتوسط والاقويانوس الهندي متحدة ، كما أن القسم الأكبر من فلسطين سيصبح مستقلاً أيضاً إذا نفذ مشروع التقسيم .

أما فيما يتعلق بالأمة البريطانية فمن المهم عليها أن تحترم بكل ما في وسعها من قوة الالتزامات التي أخذتها على عاتقها نحو العرب ونحو اليهود مدفوعة إليها بملتقيات الحرب ، فهي لم تقدر صعوبات المهمة التي أقيمت على عاتقها تمام التقدير عندما أدرجت هذه الالتزامات في صك الانتداب ولقد حاولت التظلم على تلك الصعوبات ، غير أن اليهود التي بذلتها في ذلك السبيل لم تكن دائماً مقرونة بالتوفيق ، وقد ازدادت هذه الصعوبات حتى أنه يكاد يضطر التظلم عليها الآن . والتقسيم يطوى على أحوال شتى طريق بين هذه الصعوبات والوصول إلى حل نهائي لهذه المعضلة من شأنه أن يضمن حقوق العرب واليهود ويعقق آمانيهم ويؤدي إلى تنفيذ الالتزامات التي ارتبطت بها الدولة للتدبة تقوم قبل عشرين سنة إلى أقصى حد ممكن في الأحوال السائدة في الوقت الحاضر .

(١٥) بيان سياسة حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة

للمرفع من قبل وزير المستعمرات إلى البرلمان بأمر جلالة

في شهر تموز سنة ١٩٣٧

بلاغ رسمي رقم ١١ - ٣٧

٧ تموز سنة ١٩٣٧

(١) لقد نظرت حكومة صاحب الجلالة في بريطانيا العظمى ، بناء على أمر جلالة ، في الضرر الاجامى الذى رفته اللجنة الملكية لفلسطين ، ووجدت أنها توافق بصورة عامة على المصيح الذى استندت اليها اللجنة ، والاستنتاجات التى توصلت اليها .

(٢) حكومة جلالة الحاضرة والحكومات الاخرى التى سبقها ، كانت قد اتخذت منذ قبولها الالتزامات الواردة في الانتداب ، كما اعرفت به اللجنة اعترافا تاما في بحثها التاريخى وجهة النظر التى تطوى عليها مآل ملك الانتداب نفسه ، بأن الالتزامات التى ارتبطت بها حكومة جلالة نحو العرب ونحو اليهود ، هي التزامات غير متضاربة ، مقوضة أن الشعبين سيوفنان بين أمانيهما القومية بفعل الزمن على وجه يمكن من انشاء كتلة سياسية واحدة تديرها حكومة واحدة .

(٣) وقد بنت حكومة جلالة سياستها على هذا الامل ، بالرغم مما جابهه من الاختبارات العديدة للثبته للرائهم خلال السبع عشرة سنة الماضية ، واتخذت كل فرصة سمحت لها لانحاء روح التعاون بين العرب واليهود ، وعلى ضوء الاختيار والمصيح الذى أدلت به اللجنة وأنت حكومة جلالة نفسها مضطرة إلى الاستنتاج بوجود تضارب غير قابل للتوفيق بين أمانى العرب

وأمان اليهود في فلسطين ، وأن هذه الأمان لا يمكن تحقيقها بموجب نهوض الانتداب الحالي وأن مشروعا للتقسيم مبني على الاسس العامة التي أوصت بها اللجنة يحسن أحسن وأتمج حل للخروج من هذا المأزق ، وفي بية حكومة جلالة أن تشير على جلالة باتباع هذه الطريق .

(٤) ولذلك فإن حكومة جلالة تتوى ، بعد النظر بعين الاعتبار إلى الالتزامات الدولية المترتبة عليها بمقتضى المعاهدات الحالية وميثاق عصبة الأمم وصائر الموائيق الدولية ، أن تتخذ التدابير الضرورية والملائمة ، للحصول على حرية العمل في تنفيذ مشروع التقسيم تأمل كل الأمل بأن ييسر له نيل أكثر قسط من التأييد من الشعوب المتحضرة .

(٥) ورشما بوضع مشروع كهذا موضع العمل ، لا تتوى حكومة جلالة أن تجعل من المسؤولية المترتبة عليها فيما يتعلق بتوليد السلام والنظام وحسن أداء الحكم في سائر أنحاء فلسطين وهي تواقع بصورة عامة على ما قدمته اللجنة من التواصى فيما يتعلق بالأمن العام . فإذا حدث أن نشبت اضطرابات خطيرة من جديد وانخفضت شكلا بطلب تدخل عسكري ، فإن المندوب السامي سيفوض كافة السلطات المخولة له في سائر أنحاء البلاد بموجب مرسوم الدفاع عن فلسطين إلى القائد العام للقوات العسكرية .

(٦) وفي الوقت الذى يعد فيه شكل مشروع التقسيم ، تتوى حكومة جلالة كدبير مؤقت ، أن تتخذ في القريب العاجل الاجراءات اللازمة لمنع معاملات انتقال الاراضى التي من شأنها أن تضر بذلك للمشروع ، ثم انه لما كانت للدة التي صدر بشأنها جدول العمال الحالي تنهى في آخر تموز ، ولما كان الواجب الاحتياط للدة التي تلى ذلك ، فإن حكومة جلالة تتوى أن تسمح بدخول عدد من المهاجرين اليهود من كافة الاصناف لا يتجاوز مجموعه

العثمانية آلاف شخص خلال الثمانية الأشهر التي تبتدى في آب سنة ١٩٣٧ وتنتهى في آذار سنة ١٩٣٨، بشرط أن لا يجاوز ذلك قدرة البلاد على الاستيعاب. (٧) ولقد كانت حكومة جلالة، في تأييدها لحل مشكلة فلسطين على أساس التخصيم، حاثمة تأمرا عميقا بما يطول على هذا الحل من المساوئ لكل من العرب واليهود، فبواسطته ينال العرب استقلالهم القومى، ويصبح في وسعهم أن يصارنوا مع عرب البلاد المجاورة على قدم المساواة، في سبيل تحقيق وحدة العرب ورفقهم، ويخلصون نهائيا مما يساورهم من الخوف من سيطرة اليهود عليهم، ويؤكد ما أعربوا عنه من اللقنى حول جمع الاماكن المقدسة واحكام وقوعها يوما من الايام تحت هيمنة اليهود. وستطلى الدولة العربية مساعدة مالية وافرة من كل حكومة حلاله والدولة اليهودية. ومن جهة أخرى سيؤم مشروع التخصيم انتشاء الوطن القومى اليهودى ويقفده من احوال خضوعه لحكم العرب في المستقبل. ويستعمل الوطن القومى اليهودى الى دولة يهودية تملك حتى الاشراف القائم على الهجرة ومجمع رعايا تلك الدولة بنفس الوضع الذى جمع به رعايا الدول الاخرى، ويخلص اليهود أخيرا من القيش «عيشة الاقليات» وبذلك يحقق الهدف الاساسى للصهيونية. ويوجب الماهدتين المقترح عقدهما تكون حقوق الاقليات في كل من الدولتين مضمونة ضمانا مشددا. وقوى كل ما سبق ذكره ستحل الطمأنينة والأمن على الخافوف والشكوك وينال الشعبان، على حد تعبير اللجنة، «نعمة السلام التي لا تقدر جمن» (٨).

(١) نقل من هذه الوثيقة من نسخة أصيلة من البلاغ الرسمى الذى أصدره حكومة الانتداب بالهيئة العربية.

(١٦) مقدمة لطريق لجنة التقسيم «دوديد»^(١)

و خلاصة عن التقرير نفسه

إلى جناب القنصل مالكولم ماكدونالد

عضو مجلس العموم ووزير المستعمرات لجلالة

١) لقد تم تبنيها في شهر آذار الماضي من قبل سلككم بجناب القنصل
و. ج. ا. أوديسي نور (وهو الآن اللورد هارليك) ، وكانت شروط
اختصاصنا ، التي نشرت في الكتاب الأبيض (رقم ٥٦٣٤) بتاريخ ٤ كانون
الثاني سنة ١٩٣٨ ، كما يلي :-

بعد النظر بين الاعجاز إلى مشروع التقسيم المينة خاصية في العمل
لذلك من تقرير اللجنة الملكية ، ومع تحويلنا مله الحرية في اقتراح تعديلات
لذلك المشروع ، بما في ذلك تغيير المناطق الموصى بأجائها تحت الانتداب ،
وبعد النظر بين الاعجاز في أية بيانات تقدم بها المطاع في فلسطين
وشرق الاردن ،
لقد عهد اليها :

١ - أن توصي بحدود فاصلة بين المنطقين العربية واليهودية المتكلمين ،
وحدود المناطق الخاصة الواجب الاحتفاظ بها ، بصورة دائمة أو مؤقتة ،
تحت الانتداب البريطاني ، على أن يكون من شأن تلك الحدود :
(١) أن تتلوي على أمل مقبول في أن تنشأ في النهاية دولة عربية ودولة
يهودية تستطيع كل منهما أن تسد تغطائها بذاتها ، مع توفر أسباب
العلمانية الواقعية ،

(١) عرض التقرير على البرلمان بأمر بلائق في شهر تشرين الاول سنة ١٩٣٨ .

(ب) وأن لا تسوجب إلا إدخال أقل عدد ممكن من العرب والمشاريع
العربية ، في المنطقة اليهودية ، والعكس بالعكس ،

(ج) وأن تمكن حكومة جلالة من تحمل تبعات الانتداب التي أوصت
الجنة الملكية في تقريرها بوجوب اضطلاعها بها ، بما في ذلك الالتزامات التي
تعرضها المادة ٢٨ من صك الانتداب فيما يتعلق بالأماكن المقدسة .

٢- أن نبعث في المسائل الاقتصادية والمالية التي يطوى عليها التقسيم ،
بما يجزئ اتحاد قرارات بشأنها ، وأن تقدم تقريراً بذلك ، على أن يشمل
بحثنا وتقريرونا المشار إليهما على :

(١) بيان ما يصبى كل منطقة من هذه المناطق من موجودات فلسطين العامة
ودبرونها العامة ، ومسائل الالتزامات المالية التي تصطبها إدارة فلسطين بصورة
مشروعة أثناء مدة الانتداب المشار إليها في المادة الثامنة والعشرين من صك
الانتداب بالتقدير الذي يكون فيه ذلك ضرورياً .

(ب) الوسائل التي تؤمن احترام الالتزامات المالية المشار إليها آنفاً ،
لحترام كلياً ، وفقاً للمادة الثامنة والعشرين من صك الانتداب ،

(ج) إدارة مصالح سكك الحديد والمراقم والبريد والبرق والتليفون ،

(د) التناجز المتعلقة بالنقد ،

(هـ) إدارة المارك والسرقات المجرية ،

(و) المسائل المتعلقة بميزانيات مختلف الإدارات التي متشكل في المناطق ،

(ز) المحافظة على حقوق موقوف الحكومة وفقاً لأحكام المادة الثامنة
والعشرين من صك الانتداب ،

(ح) معالجة الامتيازات الصناعية وغيرها من الامتيازات ،

(ط) إمكان إجراء تبادل اختياري في الأراضي والسكن ، وإحتال
إيجاد منح آخر للاستيطان ، عن طريق تحصيل الأراضي وعمرانها ،
وذلك سدا لاحتياجات الأشخاص الذين يرغبون في الانتقال من منطقة
إلى أخرى ،

(ي) وضع ضمانات وافية لحقوق الاقليات الدينية والعنصرية في كل من
المتطوعين المختصين العرب واليهود ، بما في ذلك حماية الحقوق الدينية
والأموال ،

٧) لم نعقد أى اجتماع لساع الشهادات قبل متادرتنا لندن في اليوم
الحادى والعشرين من شهر نيسان ، لاننا كنا حريصين على ارجاء أخذ
الشهادات إلى كبرنا لنا الفرص للحصول شخصيا على بعض المعلومات عن
فلسطين ، والسبب تمس لم نعقد جلستنا الأولى إلا بعد مرور بضعة أسابيع
على اليوم السابع والعشرين من شهر نيسان ، وهو اليوم الذى وصلنا فيه إلى
القدس . ولقد تمكنا خلال هذه المدة من زيارة مختلف أنحاء البلاد ، ومن
تكوين فكرة عامة عن طبيعتها ، الأمر الذى جاد علينا بأجل القواعد في
أعمالنا التي نلت ذلك . وقد رأينا في الواقع أن نوع التحقيق الذى منطوق
به يحتم علينا أن نطلع بأحسا على أحوال البلاد أتم اطلاع يسه لنا المدة
المسورة لنا . ولذلك قمنا بطوافنا المذكور وعلطنا نحو خمسة آلاف كيلو
متر (ثلاثة آلاف ميل) في مختلف أنحاء فلسطين وشرق الأردن خلال شهر
آيار والقسم الأول من شهر حزيران . وقد أثبتنا الرحلات التي قمنا بها في
الخريطة رقم ٢٧

٨) لقد قمنا في شرق الأردن تسعة أيام تمكنا خلالها من تكوين فكرة

حامة عن القسم الأكبر من المنطقة الزراعية في تلك البلاد ، ونود أن نضم هذه
القرعة للأعراب عن عظيم تقديرنا للصفوة التي نقيتها من صاحب السمو
الأمير عبد الله ومن حكومة شرق الأردن ، والاعتراف بمجمل المصداق الذي
التمتت كولونيل السمو هنري كوكس ، والزيارات المتتالية التي أجراها
لرحلاتنا ، إذ مكنتنا من مشاهدة القسم الأعظم من البلاد خلال المدة القصيرة
المسورة لنا .

٤ () ولدي وصولنا إلى القدس اتخذنا الترتيبات اللازمة للشر بلاخ أعلنت فيه
أن الأشخاص الذين يودون الحضور أمامنا يكون مطلق الحرية في أداء
شهادتهم بصورة علنية أو سرية أو الادلاء بعضها بصورة سرية وبالبعض
الآخر بصورة علنية . على أننا نتسلم في الواقع الاطمين اثنين أحرب فيما
مقدمهما عن رغبتنا في أداء الشهادة بصورة علنية . وقد عقدنا في القدس
محا ومخمس جلسة لسامع للشهادات وكان عدد الجلسات الثمانية منها التي
فقط أما الجلسات الأخرى فكانت سرية . ولدي عودتنا إلى لندن عقدنا
جميع جلسات كانت كلها سرية . ولم يقدم أي شاهد من العرب لأدلة
الشهادة أمامنا .

٥ () لقد غادروا فلسطين في اليوم الثالث من شهر آبه عن طريق حيفا
وترتيبنا واستأقنا عقد جلسات في لندن في اليوم الخامس عشر من ذلك
الشهر . وقد امتصت أعمال العنف في فلسطين بعد سفرنا منها وزداد شدة
عن ذي قبل ولم يغب عن أذهاننا قط أننا ستكون حربين بأشد القوي إذا
أنسر أي تأخير أو انهالنا من الحالة حالة الشك وعدم الاستقرار القائمة
الآن في فلسطين ، يدين مبره وقد سلمتمونا أتم أيضا ان حكومة جلالة

حرجية جد المرحس على تسليم تقريرنا في أقرب وقت ممكن . وذلك قررنا أنه من المستطاع اجتناب التأخير والامهال إذا أرجأنا درس بعض المسائل المتعلقة بموضوع تحقیقاتنا إلى وقت آخر . فهناك عدد من المسائل رأينا أن ندرسها في هذه المرحلة لاستمر عن أية فائدة وذلك أما لأن هذا المرحس يتطلب على تأخير لا مبرر له ، دون أن يؤثر في القرارات الأساسية التي أدرجناها في تقريرنا ، أو لأن درسها بصورة مفصلة لا يمكن الشروع فيه قبل تقرير الأسس الرئيسية لشروع تقسيم سين . والمسائل التي أرجأنا بحثها إلى وقت آخر تشمل على النقاط التالية التي أشعر إليها خصيصا في القسم الثاني من شروط اختصاصنا :

١ - تعيين نصيب كل منطقة من المناطق من الموجودات العامة .

ب - الترتيبات المتعلقة بالتقدي .

ج - المحافظة على حقوق موظفي الحكومة .

(١٧) خلاصة تقرير لجنة التقسيم (وودجيد) كما وضعته اللجنة

في الفصل الأخير من تقريرها ^(١)

نرى لزاما علينا أن نسلط النبايات التي ترمى إليها شروط اختصاصنا ، حسب رأينا ، كما نوضح الشكل الذي سنعدد فيه امتناباتنا . فالاصلاحيات المتولة لنا تقضى علينا أولا أن نوصي بحدود المرحمين الحرية واليهودية ومناطق الانتداب المقترح انشاؤها ، بحيث تتوفر في تلك الحدود بعض الشروط ، وثانيا أن نقوم بدراسة الشؤون الاقتصادية والمالية التي يتطلب عليها التقسيم وان نقدم تقريرنا بذلك . ولقد ذكر سرراحة في الكتاب الذي أرسله سلفكم إلى المندوب السامي بتاريخ ٢٢ كانون الأول سنة ١٩٣٧ ، بشأن شروط اختصاصنا

(١) راجع نسخة ٢١٢ من التقرير وما بعدها - الصفحة الأخيرة .

أن المهام المطلوبة بما « في العمل كلجنة قية أي الاقتصاد على تعيين الحقائق
والتقرير مفصلا في امكان تطبيق أى مشروع من مشاريع التخصيم » وكذلك
« تقديم اقتراحات لمشروع مفصل للتخصيم الى حكومة جلالة » وقد ورد
في الكتاب المذكور ، بتعيين شروط احصائيات ، أن حكومة جلالة
هي التي تقوم ما إذا كان مشروع التخصيم الذي ستعرضه كتليجة لأبحاثنا
عادلا وعمليا ، على أنه لم يطلب علينا أن نقدم تقريراً عن خطة التخصيم أو
أو امكان تطبيقه بصورة عامة . وقد ذهب معظمنا في تأويل هذه الصيغ
كما يلي :-

(١) أن حكومة جلالة ترغب في أن تقدم لها على كل حال أفضل
مشروع للتخصيم نستطيع تقديمه ، وإذا رأينا أن ذلك المشروع لا تتوفر فيه
بعض الشروط أو أنه غير عملي فهي تريد منا أن نقول وأن نبين الأسباب
التي تدعونا إلى ذلك الرأي .

(٢) أنه لا يطلب منا وليس من حقنا أن نقا في مبدأ التخصيم بصورة عامة
من حيث كونه مطابقا للعدالة أو للتخصيم ذلك أننا حينما كية قية ونرى أن
غير ما تقدمه من المساعدة لحكومة جلالة هو أن نعي بأن لا تأثر آراؤنا
في المسائل الفنية بأية آراء تكون قد كونها كأفراد بشأن المبدأ الذي
يتطو على التخصيم .

ثم إننا نود أيضا أن نبي بتأكيد أن مسألة « قابلية التطبيق » هي مسألة
تحتاج إلى أخذ ورد ، ولا يمكن الإعراب عن رأي نهائي فيها دون أن تؤخذ
بعض الاحبار مسائل أخرى كالتأثير التي تنشأ من رفض التخصيم وعدالة
الحلول التي قد تقدم بدلا منه وقابليتها للتطبيق ، وقد أخرجت هذه المسائل
من نطاق احصائيات .

لقد أتينا في الفصل الحادى عشر والرابع عشر تحت عنوان المشروع (ج) على وصف أفضل مشروع للتقسيم ممكنا من استنباطه . وستنص الآن على عناوين خطة النقاط الرئيسية التى نرى لزاما على حكومة جلالة أن تنظر فيها بين الأعيار لدى تقريرها فيما إذا كان هذا المشروع عادلا وعمليا أم لا ، وسنبين آراءنا بشأن كل نقطة من تلك النقاط .

حجم الدولة اليهودية

لقد أمرت لجنة الاتفاقيات الدائمة عن الرأى الثالث فى تقريرها الذى روضته إلى مجلس عصبة الأمم فى دورته الثانية والثلاثين غير الاعتيادية :-
« ولذلك يشترط فى أى حل كىا يكون مقبولا أن لا يؤدى إلى حرمان العرب إلا من أقل عدد ممكن من الامتكة التى يملكون عليها أمية خاصة ، أما لوجود منازلهم الحالية فيها أو لوجود دبية ، ويشترط فيه أيضا أن تكون المناطق المخصصة لليهود متصلة وخضبة وملائمة للمواصلات البحرية والجوية كالى درجة يفسى منها تحميم تلك المناطق تحمينا اقتصاديا واسع النطاق وجعلها قابلة للاستيطان المتعدد السرح » .

وتدل الخفايا التى أتينا عليها فى تقريرنا على أن هذه النقاط لا يمكن التفريق بينها ، فإذا كان المراد أن يترج من العرب أقل عدد ممكن من منازلهم ، وأن تشمل الدولة اليهودية على أصغر عدد ممكن من العرب ، حسب ما جاء فى شروط الخصاصتنا ، فإن الدولة اليهودية لا يمكن أن تكون دولة كىوة ولا يمكن أن تشمل على مناطق قابلة للصحين والاستيطان بل على الذى رمت عليه لجنة الاتفاقيات الدائمة ، قبل يجعل هذا الامر وحده مشروع التقسيم الذى اقترعناه غير قابل للتطبيق ؟ واننا لا نرى هذا الرأى مادام فى الامكان نهية السبيل لاستمرار حجرة خاضعة للمرافية ، إلى معظم المناطق التى تترج الاحتفاظ بها تحت الانتداب

البريطاني وتحمي تلك المناطق بنية افصاح اقبال لاستيطان اليهود فيها ، استيطانا يكون خاضعا للرقابة أيضا . ولكن هذا الامر يتطلب ارماء مصروفات وافرة من الخزنة العامة لتحصين المناطق المتدب عليها وانشاء الخدمات الاخرى فيها ، وهذه المصروفات (وتقدر أن لا تتجاوز مليون جنيه للخدمات غير المتكررة ، ومبلغا لا يزيد على ٧٥٠٠٠ جنيه سنويا للخدمات المتكررة لمدة عشر سنوات فقط) لا يمكن الحصول عليها الا من حكومة المملكة المتحدة ، ذلك أن حكومة المناطق المتدب عليها ستكون على كل حال عاجزة عن موازنة ميزانيتها ، ومنبعت في تأخير هذا الامر فيما يلي ، باعتباره جانبا من المشكلة المالية العامة التي يطوى عليها التقسيم .

أما حجم الدولة اليهودية المقترحة ، من حيث كونه تاملا أو وقف عليه أمر الاسواق المالية للتخوفا لا صواب الممانع من اليهود ، فنسجت فيه على حدة .

موقف العرب واليهود

لقد ذكرنا فيما سبق أن السكان العرب في فلسطين سيقفون ، كما نعتقد ، موقف عداء متحكم من التقسيم مهما كان شكله ، وأنا مؤمنون أن المشروع الذي أوصته اللجنة الملكية من شأنه أن يؤدي إلى نشوب ثورة عامة لا يمكن إخمادها الا باجراءات عنيفة وطويلة الامد . ولكن لا تغري ماذا يكون موقف العرب من المشروع (ج) فقد كان من رأى أحد الشهود الرعيين الذين استطلعنا آراءهم بشأن المشروع (ج) قيل نظردنا فلسطين في أوائل شهر آب ، أن العرب سيقاومون بالعنف كل مشروع للتقسيم مهما كان شكله ، ولم يكن في وسع أحد من هؤلاء أن يقول أن العرب سيقبلون بالمشروع هديره وطية خاطره . وقد أدى هؤلاء الشهود شهادتهم في جلسات

مربة ، على شكل لا يستعمن منه أن تنقل مقتنيات موجزة من آرائهم ، ولكن الفكرة العامة التي انطبعت في أذهاننا من شهادة الاشخاص الذين اسطلطنا آراءهم بشأن للشروع (ج) كانت أن بعض الشهود على الأقل لا يستبعدون امكان التسوية على هذا الأساس ، فحين أنه لم يكن من بينهم من يضاهل بالخير ، يد أننا موقنون اعلو عدنا إلى استشارة هؤلاء الأشخاص اليوم ، رأيتهم أشد تشاؤما من ذي قبل . ومن سوء الحظ انه لم يواجهنا أحد من العرب ليطلنا على وجهة النظر العربية بهذا الشأن . ونحن نرى أن أحكم استنتاج يمكن أن يتوصل اليه بهذا الصدد هو أنه نستحيل معرفة موقف العرب إزاء للشروع (ج) قبل أن نفتر تقاصيه ، على الرغم من أن هذا للشروع يكلفهم تضحيات ثقل كثيرا عن التضحيات التي يقتضيها للشروعان الآخران اللذان تناولناهما بالبحث .

تشمل مقررات المؤتمر الصهيوني العشرين المتخذ في زوريخ في شهر آب سنة ١٩٣٧ ، على الفقرات التالية :-

وإن المؤتمر يرفض ما أكدته اللجنة الملكية لفلسطين من ثبوت عدم قابلية الانتداب لتطبيق ، ويطلب إنجاز ، كما يطلب إلى اللجنة التنفيذية أن تتجاوز كل تجاذب يقع على حقوق الشعب اليهودي المضمونة دوليا بواسطة وعد بلفور وصك الانتداب .

ويصرح المؤتمر بأن مشروع التقسيم الذي عرضه اللجنة الملكية لا يمكن قبوله .

ويغرد المؤتمر اللجنة التنفيذية صلاحية الدخول في مفاوضات لتأكيد من حقيقة الشروط التي تعرضها حكومة جلالة بشأن الدولة اليهودية المقترح انشاؤها .

ولا يجوز للجنة تنفيذية ، لدى قيامها بهذه المفاوضات أن تربط نفسها أو تربط الجمعية الصهيونية بشيء ، ولكن إذا أسفرت المفاوضات من مشروع معين لإنشاء دولة يهودية ، وجب عرض هذا المشروع على مؤتمر ينعقد من جديد لاتخاذ قرار بشأنه » .

وقد أملت علينا الوكالة اليهودية أكثر من مرة بوجوب إعلامها على ما يدور بجنودنا لضمان بذلك أن توصى للتوغر الصهيوني بقبول مشروع التقسيم الذى قد تقدم به إذا كان مما يمكنها قبوله ، وقالت فى معرض البحث أن عبارة « بعد التشاور مع الجهات المحلية » الواردة فى رسالة سفركم ، تشير إلى أن حكومة جلالة كانت ترمى إلى تلك التاية . ولكننا لم نستطع قبول هذا رأى . فلو كان فى الامكان التشاور مع ممثلين العرب واليهود معا على أمل الوصول إلى مشروع يحتمل أن يرضى به الفريقان لامكن اجراء التشاور الذى طلبته الوكالة اليهودية أمرا مرغوبا فيه . ولكن ذلك كان مستحيلا فى تلك الظروف ولذلك رأينا أن التشاور على الوجه الذى ترغب فيه الوكالة اليهودية سيكون ضرره أكثر من نفعه . فقصرنا تشاورنا معها على توجيه الاسئلة اليها لاستطلاع رأيها ، شفويا وخطويا ، فى أى شأن من الشؤون التى احمرنا أن رأينا فيها قد يساعدنا فى مهمتنا ، على أن هذه الشؤون لم تتناول المقترحات التفصيلية التى يشملها المشروع (ب) أو للمشروع (ج) فيما يتعلق بمحدود المناطق المختلطة أو بخصم المناطق التى سيحتفظ بها تحت الانتداب ، بنية فتح المجال لاحتيطان اليهود فيها . ولقد قبل لنا فى معرض البحث أن اليهود لن يقبلوا أى مشروع يمكنهم من إنشاء دولة لاتتفق بمآجاتهم ، ولا سيما إذا كانت تلك الدولة لاتشمل حيفا والجليل وقسم من القدس ولكنه يلوح لنا أن قرارهم النهائى بهذا المبدأ لابد من أن يحوقف على ما تعرضه

حكومة جلالة عليهم كدبل من التقسيم في حالة رفضهم للتقسيم ويبدو
لا كثرية أن إبداء الرأي حول قرارم النهائي المختل يكون سابقا لارائه ،
قبل أن نعرف ماهية ذلك البديل ، يد أنه ليس من السهل علينا أن نعين كيف
يمكن اعتبار انشاء دولة قائمة ينسبها في المنطقة العربية أو للمنطقة اليهودية
أمرا قابلا للتطبيق ، سواء من الوجهة الادارية أو السياسية ، إذا
كانت الجماعة المختصة ستقرض قبول الاستقلال المعروض عليها وفقا
لهذه الشروط .

الاقلية العربية في الدولة اليهودية

لقد افترضت اللجنة الملكية ان الوسائل اللازمة ستعتمد لنقل معظم السكان
العرب الموجودين في الدولة اليهودية ، نقلا اجباريا إذا اقتضى الامر ،
وبموجب مشروع توافق عليه كلا الدولتين . ولكن سلفكم بين في كتابه
المؤرخ في ٢٣ كانون الأول سنة ١٩٣٧ ، أن حكومة جلالة لم توافق على
اقتراح لنقل الاجباري ، وقد رأينا نحن أنه يستحيل علينا أن نفرض أن
مشكلة الاقلية يمكن حلها بنقل السكان نقلا اختياريا ، وأن حراجة الموقف
لن يمسر عنها ذلك الامر من السبب الاكبر في حلنا على رفض مشروع المايعة
الملكية التي يكاد يكون بموجب عدد العرب الذين يقطنون أراضي الدولة اليهودية
مساويا لعدد اليهود فيها . غير أنه قد يقال ، إذا كان من الخطأ من حيث
المبدأ وضع نمون ٣٠٠٠٠٠ عربي ضد ارادتهم ، تحت سيطرة اليهود
السياسية ، حسب مشروع اللجنة الملكية ، فكيف يكون سوايا وضع
٥٠٠٠٠٠ عربي على هذه الصبورة بمقتضى المشروع (ج) ؟ انه لن الصعوبة
يمكن كبر تقرير الناحية الادبية لهذه المسألة ، فلو تويع الجدول فيها إلى
آخر حدود المطلق ، لتفتت هذه الحجة على التقسيم بالمرأة إذ يستحيل

تخطيط حدود من شأنها أن لا تمخل أحدا من العرب في الدولة اليهودية .
ولكن مما لا يمكن تصوّره أن اللجنة الملكية لدى تمييزها التقسيم ، أو أن
حكومة جلالاته لدى قبولها به كأمّ قبل حل يرجى لهذه المشكلة ، اعتمدت
هذه الحقيقة في قسمها كافية للقضاء على أي مشروع لتقسيم . وشروط الخصاصات
تطوى في الواقع على أن حكومة جلالاته كانت قابلة بادخال عدد من العرب
في الدولة اليهودية وعدد من اليهود في الدولة العربية وإن كانت نود أن
يكون هذا العدد أقل ما يمكن في كلتا الحالتين . ولذلك بلوح أنه من اللطم
به أن هذه المسألة في مسألة أخذود أكثر منها مسألة مبدأ وذلك إذا نظرنا
إلى الموقف من هذه الناحية نرى أنه ليس ثمة من داع يورثنا رفض المشروع
(ج) لسكونه يحتم احتمال الدولة اليهودية على ٥٠٠٠٠ نسمة من العرب .

الدفاع

إن الدولة اليهودية ، حسب للشروع (ج) ، على الرغم من صغرها تؤلف
مجموعة مقارعة بسبل الدفاع عنها كأحسن ما تكون عليه أية دولة يسفر
عنها تقسيم فلسطين ولكن السلطات العسكرية قد أفتحت بأنه لا يوجد غربي
نهر الأردن حد يصلح لأن يكون خطا عسكريا مرضيا إذا أخذت أساليب
الحروب الحديثة بين الاعتبار ، فجل ما يمكن عمله بمقتضى أي مشروع
لتقسيم ، هو تعيين خط يمكن الدفاع عنه عسكريا ضد غارات الأشخاص
السلطنين بالبنادق والمدافع الرشاشة ، ولا يمكن اعتبار الحسد الرسوم في
للشروع (ج) صالحا لضمان السلامة الكافية للناطق المفرحة ، إلا من وجهة
النظر هذه . والضمانة الحقيقية الوحيدة لأي جزء مقطوع من فلسطين ، هي
أن يعيش مع الجزء الجاور له بسلام وصداقة . وقد كنا ، في هذه عهدنا
بالتحقيق ، نطق أملا معقولا على إمكان وضع مشروع لتقسيم يؤدي إلى

هذه النتيجة ، ولكن الحوادث التي جرت في الأشهر الأخيرة ، لابد أن يحسب حسابها لدى تقدير الحواقب التي يحتمل أن يسفر عنها تنفيذ أى مشروع من مشاريع التقسيم بصورة فعلية .

الأمثلة

من البدييات المسلم بها التي لا تحتاج الى جدل أن المصالح التي يمكن تقسيمها تقسيما تاما كالمناطق مثلا مستقل للعائدة منها بعد التقسيم بالنسبة للأموال التي تنفق عليها كما أن مصالح الواصلات التي تؤمن الاتصال بين المناطق الناتجة عن التقسيم أو داخل تلك المناطق كالكسك الحديدية والبرق والبرق ، ستكون مجسوما أقل كفايتها كترتقة من ذي قبل . أما ما يتعلق بالحرية الشخصية للتنقل بين المناطق المنفصلة فلا مفر من فرض بعض القيود على الأشخاص الذين يجرّون الآن فلسطين الجنسية حتى ولو عمل بالشروط التي أوصينا بها في الفصل الرابع عشر ، كما أن مقدار الإزعاج والتفتة مما سيجعله الفرد والمؤولة في سبيل مراقبة ذلك على أى شكل من الأشكال سيكون كبيرا ، وأخيرا سيكون قيام الدولتين الحرة واليهودية كعاجز بين منطقة القدس الخاصة والمتطفين الآخرين من الأراضى المنتدب عليها مصدرا للصعوبات الإدارية ولكن هذه الصعوبات ليست بما لا يمكن تذليله ، ولا يمكن إجبارها بعد ذاتها كافية لجعل للمشروع (ج) غير عملي .

الخلاصة

أما مسألة المالية فهي من الناحية الرئيسية الكبرى . وقد أدى بنا البحث في الفصل الثامن عشر ، إلى أنه يصعب إنشاء دولة عربية تكون قادرة على سد نفقاتها بذاتها مهما كانت الحدود التي توصى بها . فالتمويل الذي أعدّه لنا مدير مالية فلسطين ورضينا به بعد أن أدخل عليه بعض

التدبيلات ، وهو أقرب شيء يمكن الوصول إليه لتقدير ميزانية كل إدارة من الإدارات المختصة المنصوص عليها في الشروع (ج) ، يشير إلى عجز مستوى في ميزانية للدولة العربية (عالميا شرق الأردن) يبلغ مقداره ٦١.٠٠٠ جنيه تقريبا ، وعجز مستوى في ميزانية المناطق المتتبع عليها يبلغ مقداره ٤٦.٠٠٠ جنيه في السنة تقريبا ، ويشير في الوقت ذاته إلى وفر مستوى في ميزانية الدولة اليهودية يبلغ ٦.٠٠٠ جنيه تقريبا ، باستثناء نفقات الدفاع لكل من تلك المناطق . وقد وجدنا أنه لا يمكن تكليف الدولة اليهودية بتقديم إعانة مباشرة إلى الدولة العربية ، كما أنه ليس من الممكن ولا من الانصاف إنشاء دولة عربية تقل إيراداتها عن مصروفاتها ببلغ كبير كهذا ، ونستنتج من ذلك أنه إذا أريد تنفيذ التقسيم ، فلا يبقى مناص من تكليف البرلمان بتقديم إعانة للدولة العربية على وجه من الوجوه ، بحيث تكون تلك الإعانة كافية لتمكين الدولة العربية من موازنة إيراداتها بمصروفاتها .

وبالإضافة إلى ذلك تكون حكومة المملكة المتحدة ، بحكم العرف المتفق عليه ، مضطرة لمساعدة المناطق المتتبع عليها على موازنة ميزانيتها ، وسيدخل في تلك المساعدة مبلغ قدره ١٧٥.٠٠٠ جنيه في السنة تقريبا للاتفاق على أعمال الصنعة والصمران في المناطق المشار إليها في الفقرة ٧٨٨٨ . وهذا يعني أن التقسيم سيكلف الكلف في المملكة المتحدة نفقة سنوية مقدارها ١٢٥.٠٠٠ جنيه فلسطيني على وجه التقريب باستثناء نفقات الدفاع . ومن الجهة الأخرى ستتمكن الدولة اليهودية من توقع وفر في ميزانيتها يقرب من ٦.٠٠٠ جنيه في السنة ، بقطع النظر على نفقات الدفاع . ويمكننا أن نقول بصورة عامة أن هذه النتائج ستبقى على هذا الشكل تقريبا بموجب أي مشروع للتقسيم يمكن التوصل إليه .

وغنى عن البيان أن مثل هذه الحالة لا يمكن للخزينة البريطانية أن ترضى عنها ، ولكن قبل إصدار القرار في صمم صلاحية التقسيم بالمرّة بناء على هذا الاستنتاج ، يجب أن ينظر في مقدار ما تكلف فلسطين للكلف البريطاني في الأحوال الحاضرة . أن أكثريتنا ترى أنه لا يمكن إجراء مقارنة صحيحة بين نفقات التقسيم وبين ما يحصل أن يكون عليه الوضع المالي في فلسطين دون تقسيمها ، على فرض أن الأمن قد استقر فيها ، وأن الأحوال رجعت إلى مجراها الطبيعي . دعما لاشك فيه أنه من الميسور إحلال السلم فلسطين في يوم واحد بناء على شروط معينة ، أما إذا كانت تلك الشروط لا تتطوى على إحداث انقلاب تام في الكيان المالي والاقتصادي من شأنه أن يستلزم تخفيض المستوى المالي للخدمات تخفيضاً فعالاً لموازنة الدخل بالخروج ، فذلك مسألة أخرى بالمرّة . ولذلك لا تصبح مقارنة نفقات التقسيم إلا بالنفقة التي تدفعها للسلطة الصحية في الأحوال الحاضرة . ويقدّر هذه النفقة بما يتراوح بين مليونين ونصف مليون جنيه وبين ثلاثة ملايين جنيه في سنة ١٩٣٨ ، وغنى عن البيان ، أنه على الرغم من استحالة التنبؤ بطول المدة التي سيمثل فيه نفقاتنا هذا المقدار ، فالاستعاضة عن الوضع الحاضر بمشروع يكلف الخزينة البريطانية دخلاً سنوياً مستمرة قد تبلغ ١٢٥٠٠٠٠ جنيه في السنة باستثناء نفقات الدفاع ، ليس من الضروري أن يخرج المشروع من نطاق البحث بالمرّة لاسباب مالية ، إذا ظهر أن ذلك المشروع قابل للتطبيق من نواح أخرى . ولكن إذا أجبّ دفع المبلغ على أن تعرض الرقابة المالية التي تفرض عادة على كل بلاد تابعة للامبراطورية مثال إعانة مالية منها ، يمكن اعتبار الدولة العربية دولة مستقلة ، وانا لم تتمكن من استنباط وسيلة من شأنها أن تذلل هذه الصعوبة لم تقدمت الإعانة المذكورة مباشرة كتعجّل.

المصالح الاقتصادية (١) التعريفات والدولة اليهودية

لقد تبين لنا ، لدى البحث في حدود المناطق المقترحة ، بعض شروط اختصاصنا ، أن جعل المناطق المتدب عليها وحدة سياسية منفصلة ، هو أمر أساسي لأي مشروع لتقسيم يمكننا التوصل به . ولكن جعل تلك المناطق وحدة منفصلة فيما يتعلق بالصفة المجرية سيكون ضربة قاضية على اقتصاديات الدولة اليهودية ، التي يجب عليها توسيع ممتلكاتها بنية إيجاد العمل لعدد عديد من المهاجرين الجدد ، ذلك أن الدولة اليهودية لا تستطيع أن تأمل تحقيق ذلك دون أن تضمن لممتلكاتها سوقا أوسع من السوق التي يؤتمن مكان الدولة وحدهم ، كما أن بقاء الدولة العرية من ناحية الاقتصادية يحرق على إيجاد سوق خارج أراضيها لتصرف ما تستطيع تصديره من المحاصيل الزراعية التي تنجح منها كمية كبيرة تقبض عن طياتها ، وخاصة القمح ، نستنتج من ذلك أنه لا بد من وجود نوع من الإلتصاق المجرى ما بين المناطق المتدب عليها وكل من تلك الدولتين ، وانه لا بد في الحقيقة لمجالات الدولة اليهودية والمناطق المتدب عليها الاتحاد مجرى تام ونجاعة حرة متعدة في الصرفة في حين أن وجودهما يعاقل عنما للقرينات بين الدولتين والمناطق المتدب عليها يصير أمرا مرفوبا فيه كثيرا ولو لم يكن أساسيا . أن مقتضيات الدولتين العرية واليهودية قد تختلف ، والحق يقال ، إختلافا جوهريا من حيث الصرفة ، إذ يحصل أن فضل الدولة العرية ، التي أغلب سكانها من المزارعين ترقى صرفة متوسطة من أجل الإرادات ، مع حابة جيوبا وحاصلاتها الزراعية الأخرى إلى درجة لا تقل عن درجة الحابة الحالية ، في حين أن اليهود يحمل أن يأخذوا سياسة الصرفات للرتبة لحماية ممتلكاتهم وأن يعملوا على حفظ سعر القمح أو بالآخرى سعر المحاصيل الزراعية على وجه

العموم في أدنى درجة ممكنة، ولكنا على الرغم من ذلك نعتقد أن بين الدولتين
وللناطق المتدب عليها من الاسس المشتركة ما يكفي لتوحيد العملة ، وأن
حاجة كلتا الدولتين إلى اتخاذ عملة موحدة هي حاجة ماسة إلى الدرجة القصوى،
اذ أنه دون هذه العملة الموحدة لا يمكن تأمين البقاء الاقتصادي لاجلها
أو التوسع الصناعي للآخرى بمقتضى المشروع (ج) .

ثم انه يبدو لنا ان انشاء اتحاد جركي من شأنه أن يبيع الفرصة لتخفيف
العبء اللالى الذى سيقى على عاتق حكومة جلالة بسبب التقسيم ، ولو كان
ذلك التخفيف جزئيا ، ونرى أن إيجاد سوق مضمونة لليهود في مائر انحاء
فلسطين، يبرر دفعهم مقابل ذلك ، اعانة خاصة للارادات تقييد لحساب الدولة
العربية ، مما يخفف العبء الذى تقضه هذه الدولة على عاتق للكلف البريطانى،
وقد وجدنا أنه اذا طبقت القاعدة التى وضعناها في الفصل الحادى والعشرين
واستعملت الارقام التخمينية للبرازانية التى قدمها لنا مدير المالية وأوردناها
في الفصل الثامن عشر ، فيستظر أن يتقص هذا الترتيب ما فى الكلفة التى يحصلها
للكلف البريطانى نحو ١٧٥٠٠٠ جنيه فى السنة الاولى ، أى أنه يتقصها من
١٧٥٠٠٠٠ جنيه إلى نحو ١٠٠٧٥٠٠٠ جنيه ، وهذه الزيادة في موارد الدولة
العربية يرجع بعضها الى المناطق المتدب عليها التى سيزداد العجز في ميزانيتها
من جراء ذلك بمبلغ يربو على ١٠٠٠٠٠٠ جنيه (وهذا العجز سيشلخه الحكومة
البريطانية) ولكن يرجع القسم الاكبر منه الى الدولة اليهودية التى سيقى فى
ميزانيتها مع ذلك ، وفربلغ نحو ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه ، بقطع النظر عن نفقات الدفاع .
وسيصح وضع الدولة العربية فى هذا المقدار أيضا ، غير أن ميزانيتها
سيظل فيها عجز مقداره ٣٣٤٠٠٠ جنيه ، والطريقة الوحيدة التى نستطيع
اقتراحها لتغطية هذا العجز هي إعادة توزيع حصص الدولة العربية والمناطق المتدب

عليها المشتركة من واردات الممارك ، توزيعاً تمكيمياً ، بحيث يغطي العجز على حساب مناطق الانتداب ، وهذا يعني بالطبع زيادة الاعانة التي ستقدمها المملكة المتحدة إلى المناطق الواقعة تحت الانتداب بهذا المقدار ، غير أن القاعدة التي أقرناها في الفصل الحادى والعشرون (لثالث ب - الفقرة ١٧٣) تنص على إمكان اجراء تخفيضات تدريجية في هذا المبدأ الاضافى الذى سيقع على عاتق الخزانة البريطانية إذا ازداد الوفر العائى في إيرادات الاتحاد الجركى . وتنص القاعدة نفسها أيضاً على إمكان نيل الدولة العربية بعض التعريب من أية زيادة في إيرادات الممارك تنشأ عن توسع التجارة وازدياد الرخاء في باقى فلسطين ، ومن رأينا أن إحدى الحجج الرئيسية التي يمكن أن يدلى بها ضد التقسيم ، أن كل مشروع من مشاريع التقسيم يبنى على أساس ادخال أصغر عدد ممكن من اليهود والمشاريع اليهودية في المملكة العربية والعكس بالعكس ، وعلى إيجاد منطقة للقدس الخاصة وممرها ، يحتم ترك القسم الأعظم من الثروة التي يملكها العرب في فلسطين خارج الدولة العربية وبذلك تحرم بصورة خاصة من الموارد الطبيعية والمنتجات المصطنعة والثروة الموروثة ، ويحتمل أن تظل بلاداً فقيرة كل فقر ، وسيصبح تأخرها النسبى بروتاً إذا أسفرت مشاريع التعصين والممران المقترحة في المشروع (ج) عن تحسن كبير في أحوال العرب المادية في المناطق التعصيب عليها ، ولذلك فانه يحجب بأى ترتيب يتطوى على ادخال بعض الزيادة في إيرادات تلك الدولة بحيث لا تكون تلك الزيادة على شكل مساعدة من دولة أجنبية ، ومع ما تتطلبه تلك المساعدة من الاشراف المالى ، ويوح أن الحاجة لن تتطلب الاشراف المالى بموجب هذا الترتيب إذ أن حسابات الدولة العربية مستوى نفسها بنفسها بموجب القاعدة (ب) المبسطة في الفصل الحادى والعشرون ،

والذلك يبدو لنا أن مثل هذا الترتيب يسير شوطا بعيدا في تذليل المعوقات المالية اللازمة للتقسيم ، وبهيء في الوقت نفسه الاستقرار الاقتصادي اللازم لكلتا الدولتين العربية واليهودية .

غير أننا لأسباب دستورية وجدقاتنا لسوء الحظ عاجزين عن التوصلية بإنشاء اتحاد جركي إلا على شروط تضمن لقلية لرغبات الدولة المتدبة في وضع سيادة الصخرة ، وحيث أن هذا يضارض مع منح الاستقلال المالي للدولتين العربية واليهودية ، فقد اضطررنا إلى التخلي عن فكرة إنشاء اتحاد جركي بين دولتين مستقلتين كحل للمشاكل المالية والاقتصادية الناشئة عن التقسيم .

(٢) النتائج التي قد تعدله سياسة الهجرة التي تتبعها الدولة اليهودية في انشاء فلسطين الأخرى

أن هذه الناحية من نواحي المشروع (ج) ، التي نرى من الضروري لت الانتظار إليها بوجه خاص ، لما يرتب عليها من نتائج اقتصادية ومالية . ان من العموية يمكن عظيم أن يتبأ الإنسان بالمستقبل الاقتصادي للدولة اليهودية ، لأن ذلك للمستقبل سيتوقف على مزيج من العوامل الاقتصادية والسياسية والعنصرية والعاطفية . وقد سلم الشهود اليهود بأن الدولة اليهودية يجب عليها أن تتوقع المصائب واجتياز فترات من القنبح ، إذا اتبعت سياسة فعالة الهجرة ولكننا نرى أنهم كانوا يميلون إلى الانقاص من شدة التفتيات الاقتصادية التي يحتمل أن تنعرض لها الدولة اليهودية حين تأخذ على عاتقها كدولة مستقلة ، جميع المسئولية المتعلقة بالهجرة وقد أكد لنا هؤلاء الشهود أنفسهم ، مد فوعين برغبتهم الشديدة في إيفاح سيادة الدولة اليهودية المستقلة بهذا الشأن ، أن عدد العمال المهاجرين الذين يسمح بدخولهم في أي وقت معين

لا بد من تقريره ، على أساس العدد الذى ينظر ايجاد عمل له ، والموارد المتوفرة للاتفاق على هذا العمل . ونحن لا نشك فى أن تلك الخطة هى ما يترى الرعايا انتهاجه ولكن يساورنا كثير من الشك فى مقدرتهم على المحافظة على هذه القاعدة العارمة ازاء الضغط الشديد الذى يوجه إلى الدولة الحديثة لقبول مئات الآلاف من اليهود المضطهدين الذين سيطيلون مليحاً فى الدولة لليهودية كحق من حقوقهم القومية .

وبما لا شك فيه أنه حالاً نشأ الدولة اليهودية تصليح المسؤولية كلها فى هذه الأمور ملقاة على عاتق اليهود ، وإن من مبررات التقسيم الخاصة فى الواقع أن حول اليهود أنفسهم منذ ذلك الحين ، معالجة هذا الموضوع المتنازع فيه مع ما هو عليه من الأهمية العظمى . وهذه الحججة تنطوى على الافتراض بأن الدولة اليهودية هى وحدها التى ستعرض للمخاطر المتمثلة باتباع سياسة ضالة للهجرة ، كما أنها هى وحدها التى ستجنى فوائد ما ، غير أنه ليس من المحقق أن يثبت الاخبار صحة هذا الافتراض مما كانت الظروف التى ستقام فيها الدولة اليهودية . ثم أنه إذا نفذ المشروع (ج) الذى يجمع بين عقد اتحاد حركى بين المناطق الثلاث ، ومع كل ما يشتمل عليه ذلك من العلاقات المالية والاقتصادية ، فمن المؤكد أن حكومتى الدولة العربية والمناطق المتدب عليها لا يسما أن تنظرا دون مبالاة إلى حدوث انهيار اقتصادى فى الدولة اليهودية ، فإذا وقع شيء من ذلك فلا ضرر من أن يتال النظام الاقتصادى والميزانية فى تينك المتطفتين ضرر فادح مما يجره ذلك الانهيار من العواقب .

فالخلاصة إذن كما يلى : إذا أنشئت دولة يهودية واضطلعت تلك الدولة بالمسئريات المطلقة بشأن الهجرة ، فلا بد ، فى رأينا ، من التسليم باحتمال حدوثه ضائقة اقتصادية فائقة الخطورة . وقد قال أولئك الشهود لليهود

أنفسهم في معرض المجدل أن الضمانات إذا حدثت لا تعود إلى الأبد وان
من المقول توقع استرداد الدولة اليهودية رخاءها في النهاية ، كما حدث في
بلاد أخرى ، وءالرب فيه على كل حال ، أن الطاقة اليهودية ترى أن كفة
القوائد ترجح على كفة المخاطر مما عظمت أما حكومة جلالة ، فالمسألة
التي نعنيها في هذه القضية هي هذه : هل تكون الاخطار التي تصيب السكان
العرب ، وحكومة المناطق المتدب عليها ، ومن وراء ذلك الحكومة البريطانية ،
من جراء التقسيم ، بالغة إلى درجة تجعل الشروع في التقسيم أمراً غير حكيم
وجواب ذلك فيما يتعلق بأرب ، هو أنه إذا كان من المحتمل أن يصرضوا لضرر
من جراء حدوث ضائقة في الدولة اليهودية فانهم سيفضون أيضاً حين تكون
تلك الدولة في رخاء ، وفي الواقع أن هذا الأمر هو من أركان القاعدة التي
اقرضاها في الفصل الحادي والعشرين . ثم انه إذا رؤى أن ميل الدولة
اليهودية الاقتصادية قد يكون معها في طريق يؤدي إلى زيادة الثروة والرخاء
على مرور الزمن فمن المحتمل أن يؤدي اتصال العرب الاقتصادي بالدولة
اليهودية ، في نهاية الأمر إلى تقصم أكثر من ضررهم وتطبيق الحجة نفسها
إلى حد كبير على حكومة المناطق المتدب عليها وعلى الحكومة البريطانية
إذ أنها كليهما لا يستطيعان أن يتوقفا التمسح بالقوائد التي تأتي بها القواعد
للمقترحة ، دون أن تكونا مصدتين لقبول ما يلزمها من الأخطار . ولكن
المخطر لا يتوقف بالكلية على قبول هذه القواعد ، ولو أن عواقب ستكون
أبلغ أمراً إذا قبلت تلك القواعد . فالمخطر في رأينا ، ملازم للتقسيم مما كان
شكله وتختلف درجته باختلاف الشكل الذي يصنفه . وعلى حكومة جلالة ،
قبل اتخاذ قرار في كون المشروع (ج) أو أي مشروع آخر للتقسيم عملياً ،
١٨١ : الا ، نفسها عما إذا كانت مستعدة للدخول في ترتيب يحتمل بلفظها

أن تضطر النظم الاقتصادية والمالية للبلدين اللذين تتحمل مسؤولية مالية تامة تجاه أحدهما ومسؤولية جزئية تجاه الأخرى ، تضروا مؤقظا على كل حال ، من جراء سياسة نجحها دولة مجاورة لأسباب عصرية في وجودها ، وليس للحكومة جلالة شيء من الرغبة عليها .

(٣) ملاحظة إلى أعمال إضائية يعمل فيها مزارعو الحقول العربية
بعض الوقت تكملة للدخل الذي يجتنونه من زراعتهم

لقد أشرنا في الفصل السابق إلى أهمية حيفا كمرور لأعمال إضائية يستخدم فيها الفلاحون الذين ليس لهم أراض أو الذين لا يستطيعون كسب الرزق الكافي من أراضيهم ، سواء أكانت إقامتهم العادية في المناطق المتدب عليها أم في الدولة القرية أم اليهودية ، ولكن حيفا ليست المورد الوحيد لكل هذا الاستعداد في الوقت الحاضر . ففي جهات السهل الساحلي تنشأ الحاجة إلى العمل الإضائي (يارات) يساهم الأثوار المحضية خلال موسم القطاف الذي يتدب في شهر تشرين الأول وينتهي في شهر نيسان ، ويجذب من القرى العربية عمالا مؤقتين . وحتى في أيامنا الحالية لا يزال الرخص التي في الأجور العربية ^(١) يؤدي إلى إقبال أصحاب الأعمال اليهود إقبالا محسوسا على استخدام العمال العرب ، بالرغم مما يطاوله المحزونون من جعل العمل في المزارع اليهودية مقصورا على العمال اليهود دون سواهم . ويجب

(١) كانت أجور العمال اليهود الدائمين الذين يعملون في (يارات) يساهم البرتغال في شهر آذار سنة ١٩٣٧ = قنارج بين ٢٠٠ و ٣٠٠ مل في اليوم . مجمل ذلك ما يتراوح بين ١٠٠ و ٢٠٠ مل في اليوم لصالح العرب ، وهذه الأرقام هي وفق الشرة الإضائية وتم ١٩٣٧/٣ التي أسسوها الحكومة بشأن مجمل الاجور .

أن لا ننسى أن العرب يملكون نحواً من ٥٦.٠٠٠ دونم من مجموع الأراضي المغروسة بالأشجار المثمرة ، في الدولة اليهودية المزعومة . وقد قال لنا اليهود أن هجرة العمال العرب ، الوقتية إلى الدولة اليهودية مستعطر . وليس في وسعنا أن نعين عدد العمال العرب الذين يستعملون إستخداماً وقتياً في يارات البرتقال ، والذين ستطعم أماكناً إقامتهم خارج الدولة اليهودية ، وليس لدينا إحصاءات بهذا الشأن . ولكننا نعتقد أننا لا نبالغ إذا قلنا أن كثيرين من سكان القرى العربية الواقعة خارج تلك الدولة سيحرمون بعد التقسيم من وسائلهم من وسيلة هامة من الوسائل الإضافية لكسب الرزق ، وسيكونون نفعهم ذلك المورد من الرزق أثر خطير في حالتهم الاقتصادية .

(٤) تزايد السكان

تبين لنا في الفصل الثالث أنه بالنظر لحمل الزيادة الطبيعية المتأخرق العامة الذي ازداد به عدد السكان العرب تحت حكم الانتداب ، يمكن منذ الآن القول بأن الحالة الاقتصادية هؤلاء السكان ستعرض في المستقبل للخطر عالم يحدث أحد التطورات التالية : كارتفاع مستوى الزراعة بحيث تصبح الأرض قادرة على أن تحمل عدداً أكبر من السكان ، أو ازدياد الأعمال الصناعية وبذلك تتاح الفرصة للاستخدام الثانوي ، أو تعدد عدد العائلة (تعدد المواليد) ، أو التزوج عن البلاد . وإذا نفذ التقسيم تظل الحالة الاقتصادية في الدولة العربية مهددة بالخطر نفسها ويقل في الوقت نفسه احتمال وقوع أي تخمين في تلك الحالة لدى وقوع أي أمر من الأمرين الأولين المذكورين ، ويحرم العرب بعد التقسيم من فرصة إيجاد عمل إضافي في الدولة اليهودية ، كما أن وقوع تخمين في مستوى الزراعة سيكون يهدد

الاحتمال إذ لن يصير بعد التقسيم المال اللازم لكل هذا التحسين ، ثم أنه ليس من المحتمل أن يلجأ العرب إلى تحديد المواليد ، أو أن يقل معدل الزيادة الطبيعية في سكان الدولة العربية من جراء أى ارتفاع محسوس في معدل الوفيات بنشأ عن تخفيض مستوى الخدمات الادارية تخفيضاً كبيراً ، وفي الواقع أنه إذا أرغمت الدولة العربية على الاعتماد على مواردها الخاصة اعتماداً كلياً ، ولم يقدم أحد من سكانها عسى في الهجرة فقد جوقع حصول ارتفاع في معدل الوفيات ، مع مرور الزمن ، بسبب التراحم على وسائل المعيشة ، ولكنه يستعمل قبل ذلك ، أن يؤدي هذا التراحم التزايد إلى حمل فئالة السكان على الاعتماد أكثر فأكثر على مناطق الانتداب المجاورة في سبيل اعتماد عمل إضافي لهم ، وسيعرف مقدار هذا المعدل الإضافي من حين إلى آخر على مقدار رؤوس الأموال التي يأتي بها المهاجرون لليهود إلى تلك المناطق وبالتالي على التطلب بين الرخاء والضييق الناشئ عن سياسة الهجرة اليهودية بوجه عام .

نخرج من هذه الملاحظات بالاستنتاجات التالية :

(ا) ليس هنالك من سبب يدعو إلى الافتراض بأن المعدل الحالي للزيادة الطبيعية في عدد السكان المسلمين في الدولة العربية سينتفض بعد التقسيم إلا إذا وقعت مجاعة حقيقية وأسفرت عن زيادة معدل الوفيات .

(ب) وبسبب هذه الزيادة المستمرة في عدد السكان ستصبح الحاجة الاقتصادية في الدولة العربية ، إذا تركت وليس لها سوى مواردها الخاصة ، على شفا الخطر ، ويزداد خطرهما بمرور الزمن .

(ج) وذلك من شأنه أن يضاعف الحاجة إلى تهيئة السبل لاجتداد عمل اضافي لسكان العرب الزائدين في المناطق للتدب عليها .

(د) ولكن هذا العمل لا يمكن نهيه بمقدار كاف ، الا بواسطة رؤوس الأموال اليهودية التي يأتي بها المهاجرون اليهود إلى المناطق المتدب عليها . ولذلك فإن من صالح العرب أنفسهم اقناع المجال لهذه الهجرة ، بل والعمل على تشجيعها ، على أن تكون خاصة للاشراف الذين اقترحنا في الفصلين الثالث عشر والرابع عشر ، ويوضح لنا أننا لا نخالف الواقع إذا قلنا أن العرب للقيمين خارج الدولة اليهودية سيصابون في حالة توقف اعمار المناطق المتدب عليها من جراء إيقاف الهجرة ، مشاكل اقتصادية أشد هؤلاء من المشاكل التي يحتمل أن يجابهوها لو فسخ المجال لاستمرار الهجرة مقيدة بالشروط المقررة في ذبلك الفصلين .

(هـ) ومن المحتمل ، كما أشرنا في الفقرة (د-١) أن يؤدي تشابك العلاقات الاقتصادية القائمة بين الدولة العربية والمناطق المتدب عليها من الجهة الواحدة والدولة اليهودية من الجهة الأخرى - ذلك التشابك الذي لا متدوحة عنه بعد التقسيم - إلى رد فعل سوء في للدولة العربية ومناطق الانتداب عندما يحدث الضيق المحتوم في الدورة الاقتصادية للدولة اليهودية التي سيواجه حالة رخاء متعجباً أزمة . وكلما ازداد اتحاد الدولة العربية على المناطق المتدب عليها من الناحية الاقتصادية ، ازداد خطر ذلك التأثير على حكومة المناطق المتدب عليها وبالتالي على حكومة المملكة المتحدة نفسها .

وإذا نظرنا إلى جميع هذه الأمور بين الاحبار لا نجد بدا من القول اننا نحن قادرين على التوصلية بمحدود المناطق المقررة من شأنها أن تنطوي على أهل مقول بإنشاء دولة عربية وأخرى يهودية تكون كل منهما في النهاية قادرة على سد ثغراتها ذاتها ، ما دمتا كل من يعدم تجاوز شروط اختصاصنا . ولكننا لا نعتقد أن انهاء تحقيقنا بمجرد استنتاج سلبي ينق

ورغبتكم أو لصالح العام . ولذلك رأينا أن نسير في طريقنا خطوة أخرى ،
وإن كنا نتجاوز بذلك شروط اختصاصنا من إحدى نواحيها .

ولذلك ، فالتأني نرى الآن أن حكومة جلالة قد ترى بدلاً من امثال
فكرة التقسيم بالمرة ، على اعتبار أنه غير عملي ، أن من الملائم أن نشوط
لتأجيلها عن الانتداب الحالي ، الذي لا يجوز ادخال تغيير عليه إلا بموافقة
عصبة الأمم ، أن تكلف اللجان العربية واليهودية بالدخول في اتصاف
بحرك مع المناطق المتحد عليها وفقاً للشروط التالية :

- ١ - تدبر الحكومة المتدبة مصلحة الحمارك لجميع فلسطين .
- ٢ - تقرر الحكومة المتدبة السياسة المالية للجوارك حسباً مستصوب ، بعد
التشاور مع ممثلي كل من الدولة العربية والدولة اليهودية ، وبعد النظر بين
الاعتبار إلى مصالح (أ) جميع المناطق المشمولة بهذا الاتحاد و (ب) خزينة
الملكية المتحدة ، ما دامت حكومتها تدفع إعانة مالية لتسديد السور في
مزاينة حكومة أي قسم من فلسطين . ويجب أن يتطوى هذا الترتيب على
أن الحكومة المتدبة لن تسير السياسة المالية للاتحاد على وجه يميل التجارة
اليونانية معاملة ممتازة .

- ٣ - من النواحي الأخرى ، تكون الترتيبات المالية ما بين المناطق المتطاعة
مطابقة لقاعدتين (أ) و (ب) المقترحتين في الفصل الحادي والعشرين ، مع
مراعاة التعديلات التي قد يقرر ادخالها فيها عن طريق المناقضة بين حكومة
جلالة وممثلين عن العرب واليهود .

وبالجملة لا ريب فيه أن الدول التي تنشأ خاضعة لمثل هذه الشروط وتكون
محرومة من حق تقرير سياستها المالية ، لا تكون بالطبع دولاً ذات سيادة
واستقلال بالمعنى الذي قصدته اللجنة الملكية . وكذلك لا نستطيع أن نسحر

حتى الترتيب الذي يوضع على هذا الأساس موضعاً لرضاء خزينة حكومة
 بجلالته رضاه تاماً ، لأن الحسابات التي أجريتها ليست على كل حال سوى
 حسابات تقديرية مبنية على الحدس ، واستمرار أية قاعدة تنفق عليها ينبغي
 أن يحتمل أمراً غير محقق ، كما أن المبلغ الذي لابد من مطالبة البرلمان بتخصيصه
 كإعانة لتسديد العجز في ميزانية المناطق المتدب عليها (بما في ذلك ما دعوا له
 « بالحصة الإضافية » للدولة العربية) سيزيد في بادئ الأمر على مليون جنيه.
 وخير ما نرجوه هو التوصل إلى وضع ترتيب يمكن من تقديم هذه الاعانات
 على وجه يكون أقل ما يمكن تمريضاً للاعراضات المستعصية ، كما سبقت
 الإشارة إلى ذلك في الفصل الحادي والعشرين . وبما لا شك فيه أن ترتيباً
 كهذا من شأنه أن يزيد في إحداث وقوع الخطر الذي وضعت في الفقرة
 (٥٠٠) ، وهو أن كل أزمة اقتصادية تحصل في الدولة اليهودية من جراء
 سياسة الهجرة اليهودية ، قد يمتد أثرها إلى الدولة العربية والمناطق المتدب عليها ،
 ويؤدي إلى أحداث أسوأ تأثير في أنظمتها المالية والاقتصادية . ولكن إذا
 أريد اللجوء إلى التقسيم لابد من قول هذا الخطر عظم أم صغر ، فهذا الخطر
 ليس بالامكان إزالته بالمرة ، بيد أننا مع مراعاة هذه التحفظات ، نرى أنه
 يمكن أن يقال الآن بأن الاحتياجات المالية والاقتصادية للدولتين العربية
 واليهودية قد وقفت على وجه مرضي ، ونرى أننا مستعدين للقول مع
 اعتبار التحفظات الآتية الذكر ، أن الحدود التي أوصينا بها في المشروع (ج)
 تتطوّر على أمل مقبول بأن تنشأ دولة عربية وأخرى يهودية تكون كل
 منهما في النهاية قادرة على سد نفقاتها بذاتها . وعند ما يبي على حكومة
 بجلالته أن تروى رأياً ، إذا اعتبر مشروع التقسيم الذي عرضناه عادلاً
 وعملياً من النواحي الأخرى ، في أفضلية قبول المسؤولية المالية التي يضمنها

أم رفض التقسيم بالمرّة وللجوء إلى طريقة أخرى بدلا منه .

وقبل ختام هذا الفصل من تقريرنا ، نضيف ملاحظتين وجيزتين :

(١) إذا قررت حكومة جلالة أن ترتيبا كهذا من شأنه أن يهيئ حلا مرضيا لمشاكل التقسيم التالية والاقتصادية ، كان في ذلك ما يجرى على السبيل خطوة أخرى ووضع حل مشابه لهذا الحل بشأن بعض المشاكل الادارية التي ألغيا فيها في سياق بحثنا ، وإذا احتفظت الدولة المنسوبة بإدارة المواصلات بين المقاطعات من سكك حديدية وبريد وطرقات (بما في ذلك التليفونات) ، ولو كان ذلك خلال خمس سنوات في بادئ الأمر ، فالتا نرى أن هذا يكون بالدرج أقبح للجمهور من تقسيم تلك المصالح بين ثلاث إدارات . ولكننا ندرك أنه ليس من الممكن ، لأسباب سياسية ، أن نخص مصلحة الاذاعة اللاسلكية بمنطقة واحدة ، إلا باتفاق الدول ذات الشأن .

(٢) وإذا أريد وضع اصطلاح لوصف الاجراء الدستوري الذي اقترحتنا ، فقد تكون عبارة « التحالف الاقتصادي » ، وافية بالمرام . وقد استعمل هذا الاصطلاح فعلا شاهد يهودي درس للوضع دراسة خاصة ولا مثل ذلك الشاهد نفسه لانا لا يرضى بأن تهاجم الدولتان طبقا لمشروع التقسيم ومن ثم يترك لما أمر السنول في تحالف اقتصادي إذا رغبتا في ذلك ، أجاب قائلا : « انني موافق بأن ذلك سيكون عبارة عن سياسة احتكار . فأول أمر لابد من وقوعه حتى هو أن يحجب الدولة العربية نحو دمشق وبغداد بدلا من انجهاها نحو القدس وحيفا » . وهذا تطبيق حائل بالمعاني . ونحن لانود مطلقا عرقلة حركة تؤدي إلى تضييق الاتحاد بين الدولة العربية والأقطار العربية الأخرى ، ولكننا موقنون بأنه إذا حدث شيء من ذلك كان في

مباح الدولة اليهودية أن يفسخ لها المجال للانضمام إلى تلك الحقبة السياسية والاقتصادية نفسها . ويدور لنا أن من فوائد المشروع الذي اقترحنه قبل قليل ، أن تنفيذ مثل هذا الترتيب ، إذا سبقه ضم المناطق التي تتألف منها فلسطين وشرق الأردن ، في اتحاد جمركي ، يكون أسهل بكثير من إذا كانت منفصلة اقتصاديا ، هذا إذا كانت الحالة السياسية توافي مثل هذا التطور . على أن القطعة تقضى بأن يسار في الأمر بمؤدة على سبيل التجربة وأن يشجع الشركاء على الصاعد على اتفاق اقتصادي كخطوة أولى . أما الانتقاد الذي كثيرا ما وجه ضد التقسيم ، من أنه سيعود إلى التفرقة الذي اعناره مجرد سياسة نظرية ، فيه مائة من القوة . ولنا تجرؤ على التبرؤ بأن الصالحات الاقتصادية سيؤدي في النهاية إلى حلف سياسي ، ولكن ذلك أن وقع لن يكون موضعاً للدهشة والاسعراب ، وفي الوقت ذاته نعتقد أن كلا من اليهود والعرب قد يشعرون ، بعد ما حدث في العام الماضي من نزاع مضمّن مرير ، بالمثل إلى تعهيد مشروع يقضى ببقاء فلسطين وحدة غير مجزأة في جهة واحدة على الأقل ، أي أن تظل مرتبطة باتحاد جمركي ونظام مشترك للدواخلات .

المقابلة

وفي وسعنا الآن أن نلخص الموقف فنقول أن مسألة كون التقسيم قابلاً للتطبيق تتطوى على اعتبارات عملية وسياسية ، فالاعتبارات العملية تتعلق بصعوبة خاصة بالمالية والاقتصاد . والصعوبات الانعزالية كبيرة ، ولكن إذا توفرت الارادة لاييجاد حل ، لا يمكن أن يقال أنها لا تذلل . غير أن الصعوبات المالية والاقتصادية ، التي وصفناها في هذا الفصل ، وهي من نوع لا يستطيع معه أن نجد ضمن نطاق شروط اختصاصها حلاً مستكناً لتذليلها ، ولكننا بدلا من أن نقر بعجزنا عن استنباط أي مشروع عمل ، اقترحنا في

المقرة ٥٠٦ ، شكلا مدلا للتقسيم على وجه يبدو لنا ، على الرغم من حرمانه الدولتين العربية واليهودية من الاستقلال في إدارة شئونهما المالية ، أنه يصلح ، بعد مراعاة بعض التحفظات ، لأن يكون أساسا للصوية ، إذا كانت حكومة جلالته مستعدة لصعد ما يتطوّر عليه من نتيجة الآلية الكبرى .

وبعد ذلك تبقى الصعوبات السياسية . اتنا لا نستطيع أن نتجاهل أن أحد التفرقين أو كليهما يمكن أن يرفض التقسيم مهما كان شكله . وليس من واجبتنا باعتبارنا لجنة مهمتها البحث في الخلفيات أن نشير بما يقتضيه عمله في تلك الحال . ولكن احتمال قبول التفرقين بتسوية مقبولة لا يزال قائما . ومع أنه لا بد أن تعتمد على إمكان ذلك فقد أوردنا المقترحات التي أدرجناها في هذا الفصل آمليين أن تكون أساسا للصوية تأتي من طريقة المناقضة .

(١٨) ملحق

بيان من قبل حكومة جلالته في المملكة المتحدة

بإلاع رسمي رقم ٨ - ٢٨ - ٩ تشرين الثاني سنة ١٩٢٨

كانت اللجنة الملكية ، التي ترأسها اللورد اليرل يسل ، قد نشرت تقريرها في شهر تموز سنة ١٩٢٧ ، واقترحت حلا لمضلة فلسطين بواسطة مشروع التقسيم تشا بموجبه دولة عربية مستقلة وأخرى يهودية ، يينا يحفظ بالمناطق الأخرى تحت إدارة الدولة للتدبة . وقد أعلنت حكومة جلالته في المملكة المتحدة في بيان خطتها السياسية الذي أصدرته على أثر نشر تقرير اللجنة الملكية ، موافقتها العامة على الحجج التي أدلت بها اللجنة الملكية والاستنتاجات التي توصلت إليها وأعربت من رأيها أن مشروع التقسيم يقوم على الأسس العامة التي أوصت بها اللجنة الملكية ، قد يكون فيه أفضل وأنجح حل للمأزق .

وقد وضع إقتراح اللجنة الملكية على ضوء المعلومات التي كانت متيسرة في ذلك الحين وما اعترف به بصورة عامة ، أن من الواجب إجراء تحقيق مفصل آخر قبل أن يتسنى إتخاذ قرار فيما إذا كان مثل هذا الحل سيثبت كونه عمليا . وقد كان هذا الإقتراح موضع البحث فيما بعد في البرلمان ، وفي إجتماعات لجنة الإنتخابات الدائمة ومجلس عمدة الأمم وهيئة العصبية الكلية ، وتلقت حكومة جلالة حدتند تويضا بأن تبحث فيما إذا كان من الممكن تطبيق مبدأ التقسيم تطبيقا عمليا . ثم أقررت حكومة جلالة ، في رسالة وجهها وزير المستعمرات إلى التدوب السامي بتاريخ ٢٣ كانون الأول سنة ١٩٣٧ ، عن رغبتها في القيام بالتحقيقات الإضافية الضرورية لوضع مشروع آخر يكون أكثر دقة وأهم تفصيلا وذكر في تلك الرسالة أن القرار النهائي لا يمكن وضعه بهارات عامة مجردة ، وأن القيام بتحقيق آخر قد يهيء المواد اللازمة للحكم ، عند وضع الاسس لأفضل مشروع ممكن للتقسيم ، مما إذا كان ذلك المشروع هو عادل وعملي . وقد أوضحت تلك الرسالة أيضا مهام وإختصاص اللجنة الفنية التي إنتدبت لزيارة فلسطين وتقديم إقتراحات لحكومة جلالة ، بد قيامها بالتحقيق المقصود ، فيما يتعلق بهذا المشروع المفصل .

إن حكومة جلالة قد تلقت الآن تقرير لجنة تقسيم فلسطين ، بعد أن قامت هذه اللجنة بالتحقيقات التي إنتدبت لها بمقتضى التفويض الكفء ، وجمعت من المواد ما قد يكون عظيم القيمة لدى استزادة البحث في الخطة السياسية . وقد نشر تقرير اللجنة الآن ، خلاصة للاحتياجات التي توصلت إليها ، وما هو جدير بالذكرا أن الأعضاء الأربعة قد أوصوا برفض مشروع التقسيم الذي رتبته اللجنة الملكية بإجماع الرأي . وقد تضمن التقرير ، بالإضافة إلى

مشروع اللجنة الملكية ، البحث في مشروعين آخرين ، أشير إليها بالمشروع (ب) والمشروع (ج) ، وقد حث أحد أعضاء اللجنة المشروع (ب) بينا أن عضوين آخرين من أعضائها ، أحدهما الرئيس اعبر المشروع (ج) خير مشروع للتقسيم يمكن للجنة استنباطه بموجب شروط إخصاصها . أما العضو الرابع فقد وافق على المشروع (ج) باعتباره أفضل مشروع يمكن استنباطه بموجب شروط إخصاص اللجنة ولكنه اعبر كلا المشروعين غير عمليين . وبما أوضحه التقرير أن ميزانية الدولة اليهودية قد تتجلى عن وفر ضخم بموجب أى مشروع من المشروعين في حين أن ميزانية الدولة العربية ، (بما فيها شرق الأردن) ، وميزانية مناطق الانتداب قد تتجلى عن عجز كبير .

أما التوصية التي تقدمت بها اللجنة الملكية وقالت فيها بوجوب دفع الدولة لليهودية اعانة مالية إلى الدولة العربية مباشرة فقد ردتها لجنة التقسيم باعتبار أنها غير عملية . ومن رأى اللجنة أن إنشاء اتحاد مركب من الدولتين العربية واليهودية ومناطق الانتداب من الأمور التي لا فروعها ، لاسباب اقتصادية .

وقد بحثت اللجنة في إمكان إيجاد حل للمشاكل المالية والاقتصادية التي تطوى عليها التقسيم بواسطة مشروع يبنى على مثل هذا الاتحاد . ومن رأيا أن كل مشروع كهذا لا يخلق مع منع الاستقلال المالي للدولتين العربية واليهودية ، وتوصلت إلى الاستنتاج أنه لو كان من المزمع عليها أن تعمل بحرفية شروط إخصاصها لما وجدت مناصها من أن تنحصر أنها لم تتمكن من الايصاء بمحدود للمناطق المفرقتين شأنها أن تطوى على أمل مقبول بإنشاء دولة عربية وأخرى يهودية تكون كل دولة منها قادرة في النهاية على سد نفقاتها بذاتها .

وقد قرأى حكومة جلالة ، بعد إندام النظر والتدقيق في تقرير لجنة التظيم أن هذا التحقيق الإضافي قد أظهر أن الصعاب السياسية والإدارية والمالية التي يطوى عليها الاقتراح المائل بإنشاء دولة عربية مستقلة وأخرى يهودية مستقلة هي عظيمة لدرجة يكون معها هذا الحل المعضلة غير عملي .

وقد لا فإن حكومة جلالة ستواصل الاضطلال بمسؤولياتها في حكم فلسطين بأجمعها وهي تواجه الآن مشكلة إيجاد وسائل أخرى تمكنها من تلاقى ما تطالبه الحالة الشاقة التي آتت اللجنة الملكية على وصلها ، وتكون متفقة مع الالتزامات المترتبة عليها نحو العرب ونحو اليهود . وتستند حكومة جلالة أن هذه الوسائل ليس من الممذر إيجادها .

لقد تسنى لحكومة جلالة أن تدرس المعضلة درساً وافياً على ضوء تقرير اللجنة الملكية وتقرير لجنة التظيم ، ومن الجلى أن الوصول إلى تفاهم بين العرب واليهود هو من أثبت الأساس لإقامة دعائم السلام والتقدم في فلسطين . إن حكومة جلالة مستعدة بادىء ذي بدء أن تبذل جهداً أكيداً لترويج مثل هذا التفاهم ، وتحقيقاً لهذه الغاية تنوى أن توجه الدعوة في الحال إلى ممثلين من عرب فلسطين والدول المجاورة من الجهة الواحدة ، وعن الوكالة لليهودية من الجهة الأخرى ، للتداول معهم في أقرب فرصة ممكنة في مدينة لندن حول السياسة للقبلة ، بما فيها مسألة الهجرة إلى فلسطين . أما فيما يتعلق بتشيل عرب فلسطين في هذه المباحثات فإن حكومة جلالة يجب أن تحتفظ لنفسها بحق رفض قبول الزعماء الذين نصيرهم مسؤولين عن حالة الاختيال والعنف .

وتأمل حكومة جلالة أن تساعد هذه المباحثات التي مستجري في لندن

إلى الوصول إلى إتفاق حول السياسة المقبلة للمنطقة بملصطين ، غير أنها تعلق أهمية كبرى على الوصول إلى قرار بهذا الشأن في اقريب العاجل ، فإذا لم تنفر مباحثات لندن عن الوصول إلى إتفاق خلال مدة معقولة من الزمن فإن حكومة جلالة تصخذ قرارها الخاص على ضوء دروسها للعضلة ومباحثات لندن ثم تمان السياسة التي تنوي إتباعها .

ولن يغرب عن بال حكومة جلالة ، لدى النظر في سياستها ووضع أسسها ، الصفة الدولية التي ينطوي عليها الانتداب الذي عهد به إليها ، والالتزامات المترتبة عليها في ذلك العهد^(١) .

(١٩) بيان المخطط السياسية الصادر من حكومة جلالة^(٢)

بلاغ رسمي رقم ٢ - ٣٩ - بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٣٩

فلسطين

كانت حكومة جلالة قد أعربت في البيان الذي أصدرته عن فلسطين

(١) نقل من هذه الوثيقة نسخة أصيلة من البلاغ الرسمي الذي أصدرته حكومة الانتداب بالفترة العربية .

(٢) فلتا من هذه الوثيقة من البلاغ الرسمي الذي أصدرته حكومة الانتداب بالفترة العربية في شكل كتيب يحمل الاسم والرقم المشار إليهما في صدر هذه الوثيقة .
ونظرا للتأثير البالغ الذي أحدثته عند حدودها في الأوساط الدولية والإقليمية في العالم كله وقراسم بريطانيا من تمثيلها تحت منطه الصهيونية وأصابعها عندما أسست في لوبلنظر للحرب العالمية الثانية وتسمت روح النصر على أعضائها ، فاننا نود من هذه الوثيقة بالغة الانكليزية ، وقد نطقت عن البلاغ المذكور أعلاه والذي أصدرته حكومة الانتداب بالفترة الانكليزية .

في اليوم التاسع من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٣٨^(١) ، من رغبة في دعوة مندوبين عن عرب فلسطين وبعض البلاد العربية المجاورة ، وعن الوكالة اليهودية للتفاوض معهم في لندن بشأن السياسة للقبلة ، وكانت تأمل بإخلاص الوصول إلى نوع من التفاهم نتيجة إجراء باحثات وافية مفرونة بمنتهى الحرية وللصراحة . وقد عقدت في الاونة الاخيرة مؤتمرات مع وفود العرب واليهود استمرت بضعة اسابيع وكانت هذه المؤتمرات وسيلة لتبادل الآراء بصورة مستقلة بين الوزراء البريطانيين ومندوبي العرب واليهود . وقد وضعت حكومة جلالاته ، على ضوء الباحثات المشار إليها والحالة السائدة في فلسطين وقرير اللجنة للكلية^(٢) ، وقرير لجنة التقسيم^(٣) ، بعض المقترحات وعرضت تلك المقترحات على وفود العرب واليهود كأساس لتسوية متفق عليها . غير أنه لم تر وفود العرب ولا وفود اليهود أن في استطاعتها قبول تلك المقترحات ، ولذلك لم تسفر المؤتمرات عن اتفاق . وبناء على ذلك ترى حكومة جلالاته نفسها حرة في وضع سياستها الخاصة ، وقد قرأها ، بعد انعام النظر الدقيق ، على التمسك بـ : ورة عامة بالمقترحات التي عرضت نهائيا على وفود العرب واليهود وبمحت معهم :

٢ - لقد كان ذلك الانتداب على فلسطين ، الذي أقر تصومه مجلس عصبة الامم في سنة ١٩٢٢ ، أساس السياسة التي اتبعتها الحكومات البريطانية المتعاقبة زهاء عشرين عاما ، وهذا الصك يطوى على تصريح بقرور ،

(١) الكتاب الايض رقم ٥٤٩٣

(٢) الكتاب الايض رقم ٧١٧٩

(٣) الكتاب الايض رقم ٥٨٥٩

ويفرض على الدولة المتدبة أربعة التزامات رئيسية ، وقد بسطت هذه الالتزامات في المواد الثانية والسادسة والثالثة عشرة من صك الانتداب ، ومن بين هذه الالتزامات التزام لم يتم أى خلاف حول تفسيره وهو الالتزام الذى يبحث فى حماية الاماكن المقدسة والمباني والواقع الدينية وتسهيل الوصول إليها . أمام الالتزامات الأخرى نرى اجمالاً كما يلي : -

(١) وضع البلاد فى أحوال سياسية وإدارية واقتصادية من شأنها أن تضمن انشاء وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين وتسهيل هجرة اليهود فى أحوال ملائمة وتشجيع حشد اليهود فى الاراضى ، بالتعاون مع الوكالة اليهودية .

(٢) صيانة الحقوق للدينة والمدنية لجميع سكان فلسطين ، بقطع النظر عن العنصر والدين ، وضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع نفات الأهالى الأخرى مع تسهيل الهجرة اليهودية واستيطان اليهود فى الأراضى .

(٣) وضع البلاد فى أحوال سياسية وإدارية واقتصادية من شأنها أن تضمن ترقية مؤسسات الحكم الداخلى .

٣- وقد نفت اللجنة الملكية ولجان التحقيق الأخرى التى سبقنا النظر إلى التماس المطبوع بعض العبارات الواردة فى صك الانتداب كعبارة « وطن قومى للشعب اليهودى » ، ووجدت فى هذا التماس وفى ما نشأ عنه من الرية حول الاهداف التى ترى إليها الخطة السياسية ، مبرراً أساسياً للقلق والشعاع بين العرب واليهود . أن حكومة جلالة مقتضى أن مصلحة السلام ورفاهة جميع أهالى فلسطين تخضع تعريضاً صريحاً للخطة السياسية ولاهدافها . ولقد كان من شأن اقتراح التقسيم الذى أوصت به اللجنة الملكية أن يوفر مثل هذه المصراحة ، غير أنه وجد أن تشكيل دولتين مستقلتين ضمن فلسطين

اعداها عربية والأخرى يهودية ، يكون في اصطلاحها مدققاتها بذاتها ،
ليس من الأمور الصلية . ولذلك كان لزاما على حكومة جلالة أن تستيطع ،
بدلا من التقسيم ، سياسة أخرى من شأنها أن تفي بما تطلبه الحالة في فلسطين
على وجه يتفق مع الالتزامات الملقبة عليها نحو العرب ونحو اليهود . وقد
أدرجت آراء ومقترحات حكومة جلالة أدناه في ثلاثة أبواب هي :

(١) الدستور و (٢) المهاجرة و (٣) الأراضي .

١ - الدستور

٤ - لقد قيل في معرض الجدل أن عبارة «وطن قومي للشعب اليهودي»
تضيق المجال لصعوبة فلسطين ، على مرور الزمن ، دولة أو مملكة يهودية .
إن حكومة جلالة لا تود أن تقارع الرأي الذي أمرت عنه اللجنة الملكية
وهو أن الزعماء الصهيونيين كانوا يدركون حين صدور تصريح بنفوري أن
نصوص ذلك التصريح لا تحول دون قيام دولة يهودية في النهاية . غير أن
حكومة جلالة نشاط اللجنة الملكية الاعتقاد بأن واضعي صيغة الاندماج
الذي أدمج فيه تصريح بنفوري لا يمكن أن يكونوا قد قصدوا تحويل فلسطين
إلى دولة يهودية خلافا لارادة سكان البلاد العرب . أما أنه لم يكن المقصود
تحويل فلسطين إلى دولة يهودية فيمكن استنتاجه ضمنا من الفقرة التالية
المنقولة عن الكتاب الأبيض الصادر سنة ١٩٢٢ (١) :

« لقد قبلت أقوال غير مصرح بها مؤداه ان الناية التي يرى إليها هذا
التصريح هي خلق فلسطين يهودية برمتها . واحتصلت عبارات كتل القول
بأن فلسطين ستصبح يهودية كما أن انكفروا انكليزية ، وحكومة جلالة تعمر

أن كل أمل كهذا غير ممكن التحقيق وهي لا ترى إلى مثل هذا الخلف كما أنه لم يخطر في بالها في أي وقت من الأوقات . . أن يزول الشعب العربي أو القبة أو الثقافة العربية في فلسطين ، أو أن تصبح سيطرا عليها . وهي تود أن تلت النظر إلى أن نص التصريح المشار إليه (أي تصريح بقرور) لا يري إلى تحويل فلسطين بكليتها إلى وطن قومي يهودي ، بل إلى أن وطننا كهذا سيؤسس في فلسطين .

غير أن هذا البيان لم يزل الشكوك ، ولذلك فإن حكومة جلالاته صرح الآن بعبارة لا لبس فيها ولا إبهام أنه ليس من سياستها أن تصبح فلسطين دولة يهودية . وهي تصر في الواقع أنه مما يخالف الالتزامات المترتبة عليها نحو العرب بموجب صك الانتداب ، وأننا كبدنا التي أعطيت للشعب العربي فيما مضى أن يجعل (يضم الياء) سكان فلسطين العرب رعايا دولة يهودية خلافا لأرادتهم .

هـ - وقد وصفت ماهية الوطن القوي اليهودي وصفا أدنى في الكتاب الأبيض للمصادر سنة ١٩٢٢ (١) على الوجه التالي : -

ولقد أعاد اليهود في القرنين أو الثلاثة قرون الأخيرة تكوين طائفة لهم في فلسطين يبلغ عددها الآن ثمانين ألفا ، ومعهم تقريبا مزارعون أو حملة في الأرض . ولهذه الطائفة هيئاتها السياسية الخاصة ، وجميع مناصب لادارة شؤونها الداخلية ، ومجالس منسبة في المدن ، وهيئة للاشراف على مدارسها ، ولها رئاسة ربابيين منسبة ومجلس ربابي منسب لادارة شؤونها الدينية . وتعمل هذه الطائفة القبة العبرية كلغة محلية ، لها صحف عبرية في مجاليها وهي تتبع خطا تهذيبيا بعيدا عن سواها ، وتبدى نشاطا كبيرا في الحركة

الاقتصادية. فهذه الطائفة، سكان المصعمرات والمدن وبشكلياتها السياسية والدينية والاجتماعية ولها الخاصة وعاداتها وطرق معيشتها الخاصة، لها في الحقيقة مميزات قومية. ولو سألت سائل من معنى تنمية الوطن القومي اليهودي في فلسطين لتمكن الرد عليه بأنها لا تنمى فرض الجنسية اليهودية على أهالي فلسطين أجمالا، بل زيادة نمو الطائفة اليهودية بمساعدة اليهود الموجودين في أنحاء العالم حتى تصبح مركزا يكون فيه الشعب اليهودي يرمته اهتمام ونظر من الوجهين الدينية والمصرية. ولكن يكون لهذه الطائفة خير أمل في التقدم الحر، وبفسح للشعب اليهودي مجال واف يظهر فيه كفايا، كان من الضروري أن يعلم أن وجوده في فلسطين هو كحق وليس كفضيلة. ذلك هو السبب الذي جعل من الضروري ضمان وجود وطن قومي لليهود في فلسطين ضمانا دوليا والاعتراف رسميا بأنه يستند إلى صلة تاريخية قديمة .

٦ - أن حكومة جلالة تملك هذا التصريح لسنة ١٩١٧ وتعتبره وصفا مستحدا وشاملا لمهمة الوطن القومي اليهودي في فلسطين، وهذا التصريح يتناول على أطراف نمو الطائفة اليهودية للوجود في البلاد بمساعدة اليهود الموجودين في أنحاء العالم الأخرى. وبما يقيم الدليل على أن حكومة جلالة ما فعلت تقوم بالتزاماتها من هذه الناحية أنه منذ صدور بيان الخطة السياسية سنة ١٩٢٢ هاجر إلى فلسطين ما يزيد على ٣٠٠٠٠٠ يهودي وأنت عدد سكان الوطن القومي قد ارتفع حتى بلغ نحو ٤٥٠٠٠٠ نسمة، أو ما يقرب من ثلث سكان البلاد برمتهم، هنا وأن الطائفة اليهودية لم تقصر من جهتها في اغتنام الفرص التي أتت لها إلى أقصى حد، فنمو الوطن القومي اليهودي وما توصل إلى إتيانه في كثير من الليادين هو سيهود إنشائي جديد

بالإعبار وحرى بأن يقال أعجاب العالم بأن يكون على الأخص مصدر
نظر الشعب اليهودي .

٧ - لقد رددت الوفود العربية في سياق للباحثات الأخيرة الحاجة القائلة
بأن فلسطين مشمولة في المنطقة التي تهدد السبع هنري مكاهون بالنيابة عن
الحكومة البريطانية في شهر تشرين الأول سنة ١٩١٥ أن يعترف باستقلال
العرب فيها ويؤيده . وقد بحث مندوبون من البريطانيين والعرب خلال
للتقاربات التي عقدت مؤخرا في لندن في صحة هذا الادعاء الذي يستند إلى
للمراسلات المتبادلة بين السبع هنري مكاهون وشريف مكة بمطاعرونا بالدقة
والصيانة . ويقول تقريرهم الذي تم نشره^(١) أن المندوبين العرب والبريطانيين
ينلوا جهدهم لفهم كل فريق منهما وجهة نظر الفريق الآخر، ولكلهم لم يجمكوا
من الوصول إلى اتفاق حول قسم هذه المراسلات . ولا حاجة هنا إلى تلخيص
الجميع التي أوردتها كل من الفريقين . أن حكومة جلالة تأسف لسوء التهم
التي نشأ حول بعض الببارات المستعملة في تلك المراسلات . وهي من جهة،
استنادا إلى الأسباب التي بسطها مندوبوها في التقرير، لا يسعها إلا أن تمسك
بالرأى القائل أن جميع فلسطين الواقعة غربي الأردن كانت قد استئنيت من
العهد الذي قطعه السبع هنري مكاهون ، وهي لذلك لا تستطيع أن توافق
على أن مراسلات مكاهون تشكل أساسا عادلا للادعاء بوجود تحويل
فلسطين إلى دولة عربية مستقلة .

٨ - أن حكومة جلالة ملزمة بصفتها الدولة المتتدية و أن تضمن ترقية
مؤسسات الحكم الذاتي في فلسطين . وهي ، عدا عن هذا الالتزام للبين ،
بإيجابية متفلة .

مختصا منها (١)

(١) الكتاب الأبيض رقم ٥٩٦٤ .

نحذر أن ابقاء سكان فلسطين تحت تدوير الدولة المتبدية إلى الأبد يخالف روح نظام الانتداب من أساسه ، فمن العيوب أن يصنع أهل البلاد بما أمكن من المروعة بمقوق الحكم الذاتي التي يمارسها أهالي البلاد المجاورة ان حكومة جلالتهم لا تستطيع في الوقت الحاضر أن تذبأ بشكل الحكم الدسوري الذي ستمطخ به حكومة فلسطين في النهاية ، ولكن الهدف الذي ترمى إليه هو اقامة الحكم الذاتي ، وهي ترغب في أن ترى قيام دولة فلسطينية مستقلة في النهاية . وينبغي أن تذكر تلك الدولة ، دولة يسام فيها الشعبان القبان في فلسطين ، العرب واليهود ، بممارسة سلطة الحكم علي وجه يكمل ضمان المصالح الرئيسية لكل من الفريقين .

٩ - ان تشكيل دولة مستقلة في فلسطين ، والتخلي التام عن رقابة الانتداب فيها يطالبان نشوء علاقات ما بين العرب واليهود من شأنها أن تجعل حكم البلاد حكما صالحا في حيز الامكان . أضف إلى ذلك أن نموذجسات الحكم الذاتي في فلسطين لابد له أن يسير على قاعدة النشوء والارتقاء شأنه في البلاد الأخرى . قبل الوصول إلى الاستقلال لابد من فترة انتقال تحفظ خلالها حكومة جلالتهم بالمسؤولية النهائية بصفتها السلطة المتددة بينما يزداد في أثنائها نصيب أهالي البلاد من الاضطلاع بالحكم وتنمو قيم وروح التفاهم والتعاون ، ومتبذل حكومة جلالتهم جهودها المتواصلة لترويج نمو العلاقات الطيبة بين العرب واليهود .

١٠ - وعلى ضوء هذه الاعتبارات ، تصدر حكومة جلالتهم الصريح التالي
معلقة فيه نوابها بشأن حكومة فلسطين المقبلة : -

(١) ان الهدف الذي ترمى إليه حكومة جلالتهم هو أن تشكل خلال عشر

سنوات ، حكومة فلسطينية مستقلة ، ترتبط مع المملكة المتحدة بمساعدة
تضمن للمدينين تطلبا لهما التجارية والحرية في المستقبل ضا تا مرضيا . وهذا
الاقتراح بتشكيل دولة مستقلة من شأنه أن يتطوى على التشاور مع مجلس
عصبة الامم بمقصد انتهاء الانتداب .

(٧) ان الدولة المستقلة يجب أن تكون دولة يسام العرب واليهود في
حكومتها على وجه يضمن صيانة المصالح الأساسية لكل من الفريقين .

(٨) يكون تشكيل الدولة المستقلة مسبقا بفترة انتقال تخضع حكومة
جلالة خلالها بمسئولية حكم البلاد . وفي أثناء فترة الانتقال يحل أهل
فلسطين نصيبا متزايدا في حكومة البلاد . وستتاح لكلا فريقى السكان
فرصة للمشاركة في أمانة الحكومة ، وسيشارك في هذه العملية سواء أغنم كلا
الفريقين هذه الفرصة أم لا .

(٩) حالا يوطد الأمن والنظام في فلسطين توطيدا كافيا تمخذا لتدابير
لتنفيذ هذه السياسة الا وهي سياسة اعطاء أهل فلسطين نصيبا متزايدا في
حكومة بلادهم ، والهدف الذى يرمى (يضم الياء) اليه هو تولية الفلسطينيين
زمام جميع دوائر الحكومة بمساعدة مستشارين بريطانيين ، شامعا ذلك
لرقابة للتدوب السامى . وتحقيقا لهذه الغاية يتكون حكومة جلالة مستعدة
لاجراء الترتيبات اللازمة لتولية الفلسطينيين فور ازامام بعض الدوائر مع
مستشارين بريطانيين . ويكون رؤساء الدوائر الفلسطينيين أعضاء في المجلس
التنفيذى الذى يزود التدوب السامى بالمشورة . ويدعى مندوبون عن العرب
واليهود لتولى مناصب رؤساء الدوائر ، نسبة عدد السكان من كل من الفريقين
على وجه التقريب ، ويزداد عدد الفلسطينيين الذين يولون زمام الدوائر
كلما سمحت الظروف بذلك إلى أن يصبح رؤساء جميع الدوائر فلسطينيين

فأرسلون المهام الادارية والاستشارية التي يقوم بها الآن الموظفون البريطانيون . وعند بلوغ تلك المرحلة ينظر في أمر تحويل المجلس التنفيذي إلى مجلس وزراء مع اجراء ما يقرب على ذلك من التغيير في وضع ومهام رؤساء الدوائر الفلسطينية . (٥) ان حكومة جلالة لا تقدم في هذه المرحلة بأية مقترحات حول تشكيل هيئة تشريعية مستغبة . ولكنها على الرغم من ذلك تصمم هذا الامر تطوراً دستورياً في محله ، وإذا أعرب الرأي العام في فلسطين فيما بعد عن تحييده لمثل هذا التطور تكون حكومة جلالة مستعدة لتشكيل الاداة اللازمة بشرط أن تسمح الاحوال المحلية بذلك .

(٦) لدى انقضاء خمس سنوات على توطيد الامن والنظام ، تشكل هيئة ملائمة من ممثلي أهل فلسطين وحكومة جلالة للنظر في كيفية مع الزبنيات المستورية خلال فترة الانتقال والبحث في وضع دستور لدولة فلسطينية مستقلة وتقديم التواصي بذلك الشأن .

(٧) وستطلب حكومة جلالة أن تقتنع بأن للجامعة للتطور عدها في البلد (٨) ، أو الدستور للتطور وضعه في البلد (٩) أعلاه ، قد ضمن التصور من الوافية :-

(أ) لحماية الاماكن القديمة وتسهيل الوصول اليها ، وحماية مصالح واملاك المجتمعات الدينية المختلفة .

(ب) لحماية مختلف الطوائف في فلسطين وفقاً للالتزامات المترتبة على حكومة جلالة نحو العرب ونحو اليهود وفيما يتعلق بالوضع الخاص الذي هو وطن القومي اليهودي في فلسطين .

(ج) بشأن الامور المطلوبة للاقامة الحالة الحربية بما قد تصممه حكومة جلالة ضرورياً على ضوء الظروف التي تكون سائدة في ذلك الحين .

وستطلب حكومة جلاله أيضا أن تفتح بأن المبالغ إلى البعض البلاد
الاجنية في فلسطين ، والتي تفضلح حكومة جلالة الآن بمسئولية المحافظة
عليها ، هي معصومة صيانة واقية .

(٨) وستبذل حكومة جلالة كل ما في وسعها لايحساد ظروف تمكن
الدولة الفلسطينية المستقلة من الخروج إلى حيز الوجود خلال عشر سنوات .
وإذا ظهر لحكومة جلالة لدى انقضاء عشر سنوات أن الظروف تتطلب
ارجاء تشكيل الدولة المستقلة ، خلافا لما تأمله ، فانها تتشاور مع تالي أهالي
فلسطين ، ويجلس عصبة الأمم والدول الحرة المجاورة قبل اتخاذ قرار بشأن
هذا الارجاء . فاذا قر رأي حكومة جلالة أنه لا مناص من هذا الارجاء
فانها تدعو هؤلاء الزعماء لتعاون معها في وضع خطط للمستقبل بعيد
الوصول إلى الهدف المنشود في أقرب وقت ممكن .

١١ - وستخذ التدابير أثناء فترة الانتقال لزيادة سلطات ومسؤوليات
البلديات والمجالس المحلية .

٢ - التهجرة

١٢ - أن إدارة فلسطين مكثفة ، ينعضى المادة السادسة من صك الانتداب
« بتسهيل هجرة اليهود في أحوال ملائمة مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق
وضع جميع فئات الأهالي الأخرى » ، ويستثناء ما تقدم ، لم يحدد مدى الهجرة
اليهودية المسموح بها إلى فلسطين في أي موضع آخر من صك الانتداب
ولكن ورد في الكتاب الأبيض الصادر سنة ١٩٢٢ (رقم ١٧٠٠) أنه نفيذا
لسياسة إنشاء وطن قومي يهودي :

و من الضروري أن تضمن العلاقة اليهودية في فلسطين من زيادة عددها

عن طريق الهجرة . وهذه الهجرة لا يمكن أن يكون مقدارها بحيث تتجاوز قدرة البلاد الاقتصادية في حينه على استيعاب القادمين الجدد . ومن المضم شأن عدم صعوبة المهاجرين عطا على أهالي فلسطين عموما ، وأن لا يجرموا أية فئة من السكان الحاليين من عملهم » .

ومن الوجهة العملية ، أعتبرت قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب منذ ذلك التاريخ فصاعدا وحتى الآونة الأخيرة ، العامل الوحيد الذي تحدد الهجرة على أساسه . وورد في الكتاب القى أرسله المقرر رمزي مكندونك يصفه رئيسا للوزارة إلى الدكتور وايزمن في شهر شباط سنة ١٩٤١^(١) في معرض بسط الخطة السياسية ، أن قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب هي الأساس الوحيد لتحديد الهجرة . ثم أيد هذا التفسير بقرارات اتخذتها لجنة الانتداب الدائمة . لكن حكومة جلالة لارتري في بيان الخطة السياسية الصادر سنة ١٩٤٢ ، ولا في كتاب رئيس الوزراء الصادر سنة ١٩٣١ ، ما يمكن تفسيره بأن حكم الانتداب يقضى عليها في جميع الأوقات وفي كافة الظروف أن تسهل هجرة اليهود إلى فلسطين على أساس اعتبار قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب دون سواها . كما أنها لا تجد في حكم الانتداب ولا في بيانات الخطط السياسية التي صدرت بعده ما يؤيد الرأي القائل بأن إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين لا يمكن تحقيقه إلا إذا سمح للهجرة بالاستمرار إلى ما لانهاية له . فإذا كانت الهجرة تؤثر في وضع البلاد الاقتصادي تأثيرا

(١) محضر جلسات مجلس النواب (متردد) المجلد ٢٤٨ بتاريخ ١٣ / ٢ / ٣٩ .

السود ٢٨٩ - ٢٨٧ .

(راجع الوثيقة ٣٢ من هذه الوثيقة ٣٢ من هذه المجموعة : إدارة فلسطين » .

سيظل ضمن الواضح أنه يجب تهيينها . وكذلك الحال ، إذا كان الهجرة أثر
بضر ضررا خطيرا بوضع البلاد السياسي فإن ذلك عامل يجب أن لا يغفل . ومع
أنه ليس من الصعب أن يقال ، في معرض الجدل ، بأن ذلك العدد الكبير
من المهاجرين اليهود الذين دخلوا البلاد حتى الآن قد اسعفتهم البلاد من
الناحية الاقتصادية ، فإن المخاوف التي تساور العرب من أن هذه الهجرة
للتدافعة ستستمر إلى ما لا نهاية له حتى يصبح السكان اليهود في وضع يمكنهم
من السيطرة عليهم ، قد أسفرت عن نتائج عظيمة الخطورة لليهود والعرب على
السواء وسلام ورفاهة فلسطين . فلهذه الاضطرابات المصيبة التي وقعت
خلال السنوات الثلاث الماضية إلا آخر وأثبت مظهر برزت فيه تلك المخاوف
العظيمة التي تساور العرب . إن الأساليب التي سلكها الارهابيون العرب ضد
مواطنيهم من العرب وضد اليهود على السواء يجب أن تقابل بالاستحار المطلق
غير أنه لا يمكن الإنكار أن المخوف من استمرار الهجرة اليهودية استمرارا
لا نهاية له ، منتشر انتشارا واسعا بين السكان العرب وإن هذا المخوف هو
الذي عيا السبل لتوقع الاضطرابات التي حدثت تقدم البلاد الاقتصادية
سيدة عنيفة ، واستنزفت خزانة فلسطين ، وجعلت الناس غير مطمئنين على
أرواحهم وأموالهم وخلفت بين السكان العرب واليهود مرارة يؤسف
لحدوثها بين مواطني بلاد واحدة . ولو استمرت الهجرة في هذه الظروف
إلى الحد الأعلى الذي تسمح به قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب ، بقطع
النظر من سائر الاعتبارات الأخرى ، لأدى ذلك إلى تخليد مداوة قاتلة بين
الشعوب ، ولأمكن أن تصبح الحالة في فلسطين عندئذ مصدرا دائما للاحتكاك
بين جميع شعوب الشرق الأدنى والأوسط . وحكومة جلالة لا يسعها أن
تأخذ بالرأى القائل أن الالتزامات للقربة عليها بموجب صك الاندباب أو

أن العقل الراجح والمعادلة ، تقضى عليها بجبايل هذه الظروف لدى وضع سياستها بشأن الهجرة .

١٣ - لقد كان من رأى اللجنة الملكية أن إدماج سياسة تصريح بطور نظام الانتداب يتطوّر على الاعتقاد بإمكان التظلم على موقف العرب العدائي من ذلك التصريح عاجلاً أم آجلاً. ولقد كانت الحكومات البريطانية منذ صدور تصريح بطور ، تأمل أن يرضى السكان العرب مع مرور الزمن عن اطراد نحو الوطن القوي اليهودي بعد أن يدركوا القوائد التي سيجنونها من الاستيطان والممران لليهود في فلسطين . ولكن هذا الأمل لم يصتحق وأصبح على حكومة جلالة الآن أن تختار بين سياستين : فهي (١) أما أن تعمل على توسيع الوطن القوي وسيطاً لانهاية له من طريق الهجرة ضد رغبات سكان البلاد من العرب التي أمر بها بكل شدة أد (٢) أن تسمح بزيادة توسع الوطن القوي عن طريق الهجرة إذا كان العرب على استعداد للقبول بذلك الهجرة ولكن ليس بدون ذلك . أما السياسة الأولى فتؤداهما الحكم بالحقوة ، وهي يقطع النظر عن الاعتبارات الأخرى ، تخالف في رأى حكومة جلالة ، روح المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الأمم كل مخالفة ، كما أنها تناقض أيضاً الالتزامات الصريحة للترية عليها نحو العرب بموجب صك الانتداب على فلسطين . أضف إلى هذا أن العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين ، لابد لها أن تبقى ، عاجلاً أم آجلاً ، على أساس تبادل للتسامح والنية الطيبة ، فسلام الوطن القوي اليهودي نفسه وتقدمه تتطلب ذلك ، ولذلك قررت حكومة جلالة بعد انعام النظر والتدقيق ، وبعد اعتبار المدى الذي سهل فيه نحو الوطن القوي اليهودي خلال السنوات العشرين الماضية ، أنه قد

حان الوقت للاخذ من حيث المبدأ ، بالسياسة الثانية من السياستين المشار اليهما أعلاه .

١٤ - لقد طلب بالملاح وقف كل هجرة أخرى إلى فلسطين في الحال . ان حكومة جلالة لا تستطيع أن تهمل ما اقترح كهذا إذ أن من شأنه أن يلحق الضرر بنظام فلسطين المالي والاقتصادي بآدم ، وبذلك يؤثر تأثيرا سيفا في مصالح العرب واليهود على السواء . ثم أن حكومة جلالة ترى أنه ليس من الانصاف الوطن القوي لليهود وقف كل هجرة أخرى وقفا فجائيا . غير أن حكومة جلالة فضلا عن هذا كله ، تلم بالهجرة القاسية التي يعانيها الآن عدد كبير من اليهود الذين يلتمسون ملجأ يلجأون إليه من بعض البلاد الأوربية وهم يعتقد أن في استطاعة فلسطين أن تسام بصعب آخرق سبيل حل هذه المشكلة الحالية للجنة ، وأنه ينبغي لها أن تقوم بذلك ، وفي جميع هذه الظروف ، تعتقد أنها باتخاذها للتفريجات التالية بشأن الهجرة تكون قد سارت وفقا لالتزامات الانتداب المتفاهة على عاقبها إزاء العرب واليهود معا ، وفي غير طريق يؤدي إلى خدمة مصالح سكان فلسطين بأسرم . وهذه التفريجات هي كما يلي :-

(١) تكون الهجرة اليهودية خلال السنوات الخمس التالية بمقدار من شأنه أن يزيد عدد السكان اليهود في فلسطين إلى ما يقرب من ثلث مجموع سكان البلاد ، بشرط أن تسمح قدرة الاستيعاب الاقتصادية بذلك . فإذا أخفقت بمن الاعتبار الزيادة الطبيعية للتوقع حصولها في عدد السكان العرب واليهود ، وحسب حساب عدد المهاجرين اليهود غير الشرعيين الموجودين الآن في البلاد فإن ذلك يسمح بإدخال نحو ٧٥٠٠٠ مهاجر يهودي خلال السنوات الخمس التالية اعتبارا من أول شهر نيسان من السنة الحالية وسيُنظم

دخول هؤلاء المهاجرين ، مع مراعاة قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب ،
على أساس القاعدة التالية :-

(أ) يسمح في كل سنة من السنوات الخمس التالية بدخول خمسة من
المهاجرين اليهود لا يتجاوز مقدارها ١٠٠٠٠ شخص ، مع العلم أن كل
نقص يقع في أية سنة يمكن أن يضاف إلى حصص السنة التالية خلال مدة
السنوات الخمس ، بشرط أن تسمح بذلك قدرة البلاد الاقتصادية على
الاستيعاب .

(ب) بالإضافة إلى ذلك ، ومن قبيل المساعدة في حل مشكلة اللاجئين
اليهود ، يسمح بدخول ٢٥٠٠٠ لاجئ إلى البلاد خلال سنتي التندوب السامي
بأن الوسائل الزاوية لاحتوائهم قد أصبحت مضمونة ، ويرجع من هؤلاء
اللاجئون الأطفال والمطلون .

(٢) يحفظ بالأداة الحالية لتقرير قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب
ويضطلع التندوب السامي بالمسؤولية النهائية في تقرير حدود قدرة الاستيعاب
الاقتصادية . ويستمر برأي مندوبي من اليهود والعرب قبل اتخاذ قراره
بشأن كل فترة .

(٣) لدى انقضاء السنوات الخمس المشار إليها لا يسمح بهجرة يهودية
أخرى إلا إذا كان عرب فلسطين على استعداد لقبولها .

(٤) أن حكومة جلالة معصية على قمع الهجرة غير المشروعة وبمقتضى
الآن إجراءات أخرى للحيلولة دونها . وإذا أُلحِق عدد من المهاجرين اليهود
غير الشرعيين في دخول البلاد على الرغم من تلك الإجراءات وكان هؤلاء
من لا يمكن إعادتهم يزل عددهم من الحصص السنوية .

١٥ - أن حكومة جلالة مقتضى أنه من تحت الهجرة التي يفكر فيها الآن على مدار السنوات الخمس المشار إليها ، لن يكون لها مبرر ، كما أنها لن تكون تحت طائلة أى التزام ، لتسهيل إنشاء الوطن القومي لليهود عن طريق السماح بهجرة أخرى بقطع النظر عن رغبات السكان العرب .

٣ - القومى

١٦ - أن المادة السادسة من ميثاق الانتداب تقضى على إدارة فلسطين «بسهولة حشد اليهود في الأراضي ، مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع جميع فئات الأهالي الأخرى» ، ولم يفرض لنفاذ الآن أى قيد على انتقال الأراضي من العرب إلى اليهود . وقد دلت التقارير التي وضعتها مختلف لجان الخبراء ، على أنه بالنظر لعدد السكان للعرب الطبيعي واستمرار بيع الأراضي من العرب إلى اليهود في السنوات الأخيرة ، لا يوجد الآن في بعض المناطق أى مجال لانتقال الأراضي من العرب إلى اليهود ، في حين أنه لا بد من وضع لليهود على انتقال الأراضي من العرب إلى اليهود في بعض المناطق الأخرى ، إذا كان يراد الحفاظ المزارعين العرب بمستوى معيشتهم الحالي والحيلولة دون تكوين جماعة كبيرة من العرب ممن لا أرض لهم . وبالنظر لهذه الظروف سيمنح للتدوب السامي سلطات عامة تحوله منع وتنظيم انتقال الأراضي . وسيبدأ العمل بهذه السلطات من تاريخ نشر هذا البيان ويحتفظ التدوب السامي بها طيلة فترة الانتقال .

١٧ - وستتصرف سياسة الحكومة إلى (أعمال الأراضي ، وتحسين الامتيازات الزراعية حينما يكون ذلك ممكناً . وعلى ضوء هذا التحويل سيباح للتدوب السامي ، لدى اقتناعه بأن حقوق ووضع السكان العرب قد حفظت حفظاً تاماً ،

بأن يجد النظر في أية أوامر أصدرها يمنع انفعال الاراضى أو تهديد ،
وتعديل تلك الأوامر .

١٨ - لقد بذلت حكومة جلالة لدى وضعها هذه المقترحات ، جهدها
بإخلاص لتحقيق بالالتزامات المترتبة عليها بموجب صك الانتداب ، نحو العرب
واليهود معا . فان غموض العبارات التي استعملت في بعض الحالات لوصف
هذه الالتزامات قد أدى إلى المشادة وجعل مهمة تفسير تلك العبارات شاقة .
ان حكومة جلالة لا يمكنها أن تأمل بارضاء الذين يصحرون إلى هذا التريق
أو ذاك في هذه المشادة التي نشأت عن صك الانتداب . والنهاية التي ترمى إليها
هي أن نقف موقف الانصاف بين الشعبين القيمين في فلسطين الذين تناولت
الحوادث العظمى التي وقعت في السنوات الأخيرة مقدراتهما في تلك البلاد ،
والذين يحتم عليهما أن يتدبرا على تبادل التسامح والتية الحسنة والتعاون ما
داما سيبحثان جنباً إلى جنب في فلسطين . وحكومة جلالة إذ تنظر إلى
المستقبل لا يترتب عن يالها أن بعض الحوادث التي وقعت في الماضي يجعل
أنشاء هذه العلاقات مهمة شاقة غير أنه مما يشجعها على هذا الأمل أن العرب
واليهود كثيراً ما عاشوا معا في السنوات الأخيرة بصفاء في أماكن عديدة في
فلسطين . ان على كل طائفة من هاتين الطائفتين أن تسام بصيب وانرفق
سبيل رفاة بلادهما للشركة ولا بد لكل منهما أنه تجنح إلى السلم بية صادقة
كي يتاح لها أن تسام في العمل على أطراد رفاة أهل البلاد بأجمعهم . وبما
يزيد في خطورة التهمة الملقاة على عاتقهم وعلى عاتق حكومة جلالة من حيث
التعاون معا في سبيل تأمين السلام ، أن للبلاد يقدسا في كافة أنحاء العالم
ملايين عديدة من المسلمين واليهود والمسيحيين الذين يملكون إلى الله تعالى
أن ينحيم السلام في ربوعها وأن يوفر أسباب السعادة لاهليها .

(٢٠) نص الكتاب الذى وجهه جلالة الملك عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية إلى الرئيس روزفلت

تاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٤٥

من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود - ملك للمملكة العربية

السعودية إلى حضرة صاحب القنطرة للسفيرة روزفلت - رئيس الولايات المتحدة

الأمريكية الأفاضل :

يا صاحب القنطرة :

انها فرصة سعيدة انتهزها لأشارككم السرور في أتصاف المبادئ الى

أعلنت الحرب من أجل نصرتها ، ولأذكر الشخصيات الطيبة التي يدها

بعد الله - تصريف مقاليد نظام العالم - بحق صريح قائم عند عرف التاريخ .

ويراد الآن القضاء على هذا الحق يظلم لم يسجل له التاريخ مثيلاً ولا نظيراً .

ذلك هو حق العرب في فلسطين - الذى يريد دعاة اليهودية للصهيونية

خسطة وإزالته بشئ وسائلهم التي اخذوها ويبتوها ، وعملوا لها في أنحاء

العالم من الدعايات الكاذبة ، وعملوا في فلسطين من المظالم ، وأعدوا للعدوان

على العرب ما أعدوا ، مما علم به فيه الناس ، وبقي الكثير منه تحت طي الخفاء .

وهم يبدون اللمعة للحق شكل نازى فاشسى بين جمع الديمقراطية وبصرها ،

في وسط بلاد العرب ، بل في قلب بلاد العرب وفي قلب الشرق الذى أخلص

العمل لقضية الخلافة في هذه الظروف الحرجة -

أن حق الحياة لكل شعب في موطنه الذى يعيش فيه ، حتى طبعى ضمنته

الحقوق الطبيعية ، وأخرتها مبادئ الانسانية ، وأعطتها الخفاء في ميثاق

الاطلنطى ، وفي مناسبات متعددة . والحق الطبعى العرب في فلسطين لا يحتاج

ليانات ، فقد ذكرت غير مرة لقنطرة الرئيس روزفلت ، والحكومة

البريطانية في عدة مناسبات ، ان العرب هم سكان فلسطين منذ أقدم عصور

التاريخ ، وكانوا اساداتها والاكثرية الساحدة فيها في كل العصور ، وأما
نشر أشارة مرجعة إلى هذا التاريخ القديم والحديث لفلسطين حتى
اليوم ، ليعين أن دعوى الصهيونية في فلسطين لا تقوم على أساس تاريخي
صحيح

ذلك تاريخ فلسطين العربية يدل على أن العرب أول سكانها سكنوها منذ
ثلاثة آلاف سنة وعملاته قبل الميلاد واستمر سكانهم فيها بعد الميلاد إلى اليوم
حكموها وحدهم ومع الأتراك ألفا وثلثمائة سنة تقريبا . أما اليهود فلم
تجاوز مدة حكمهم المقطع فيها ٣٨٠ سنة وكلها اقامات متفرقة مشوشة .
ومن سنة ٣٣٢ قبل الميلاد لم يكن لليهود في فلسطين أى وجود أو حكم إلى
أن دخلت القوات البريطانية فلسطين سنة ١٩١٨ . ومعنى ذلك أن اليهود منذ
الذين وهبوا سنة لم يكن لهم في فلسطين عدد ولا نفوذ ولما دخل البريطانيون
في فلسطين لم يكن عددهم يربط على ثمانين ألفا ، كانوا يعيشون في
رغد وهناء ورخاء مع سكان البلاد الاصليين من العرب ولذلك فاليهود لم
يكونوا الا دخلاء على فلسطين في حقبة متفرقة من الزمن ثم أخرجوا منها
منذ أكثر من ألفى سنة .

أما الحقوق الناتجة للعرب في فلسطين فتمتد :

- ١ - على حق الاستيطان الذي استمرت مدته منذ سنة ٣٥٠٠ قبل الميلاد
ولم يخرجوا عنها في يوم من الأيام .
- ٢ - وعلى الحق الطبيعي في الحياة .
- ٣ - ولوجود بلادهم المقدسة فيها .
- ٤ - ليس للعرب دخلاء على فلسطين ولا يراد جلب أحد منهم من أطران
المعصرة لاسكانهم فيها .

أما اليهود فإن دعواهم التاريخية هي مغالطة . تم أن حكمهم القصير في
فترات متقطعة كما ذكرنا لا يطيهم أى حق في ادعائهم أنهم أصحاب البلاد ،
لأن احتلال بلد ما تم المخرج منه لا ينول أى شعب ادعاءه ملكية تلك
البلاد وللطالفة بذلك . وتاريخ العالم ملوّه بمثل هذه الأمثال .

أن حل قضية اليهود المضطهدين في العالم تخطف عن قضية الصهيونية
الخاتمة فإن إيجاد أما كن لليهود المشتتين يمكن أن يحاوّن عليها جميع العالم
وفلسطين قد تحمّلت قسلا فوق طاقتها . وأما نقل هؤلاء المشتتين ووضعهم
في بلاد آملها بسلامها والقضاء على أهلها الاصليين فأمر لا مثيل له في
التاريخ البشرى .

وإذا توضّح بوضوح ووضوح أن مساعدة الصهيونية في فلسطين لا
حتى خطرا يهدد فلسطين وحدها فحسب بل أنه خطر يهدد سائر البلاد
العربية ، وقد أقام الصهيونيون الحجّة الناصحة على ما يورثونه في فلسطين وفي
سائر البلاد المجاورة . فقاموا بتشكيلات عسكرية سرية خطيرة ومن خطا
القول أن يقال أن هذا عمل شرذمة متطرفة منهم وأن ذلك قول بل باستنكار
من جيرانهم وجيرانهم . وأنا أقول أن أعمال الصهيونيين في فلسطين وفي
خارجها صادرة عن برنامج متفق عليه ومرضى عنه من سائر اليهودية الصهيونية .
وقد بدأ هؤلاء أعمالهم للنتكرة في الاساءة للحكومة التي أحسنت اليهم
وأوتهم . وهي الحكومة البريطانية . فأعطت جيرانهم الحرب على بريطانيا
وأست لذلك تشكيلات عسكرية خطيرة تلك في فلسطين في الوقت
الحاضر كل ما يحتاجه من الأسلحة والمعدات الحربية . ثم قام أفراد بشق
الأعداءات وكان من أفضلها الأعداء على الرجل القذ الذي كان ممثلا بالحلب
والحمير لصالح المحتجس وكان من أشد من يحلف على اليهودية المضطهدة وهو

الورد موين . ولما يدل على أن فلسطين كانت مؤيدة من مجموع اليهود من الظاهر والمخفى إلى قام بها رجال الصهيونية في كل مكان في طلب تخفيف العقوبة عن الميرمن ليجرأوا على امثالها .

فهذه أفعالهم مع الحكومة التي أحسنت إليهم كل الاحسان فكيف يكون الحال لو مكثوا من أغراضهم وأصبحت فلسطين بلدا خالصة لهم يفعلون فيها وفي جوارها ما يريدون ؟

لو ترك الأمر بين العرب وبين هؤلاء اللصدين ربما كان الأمر ، ولكنهم عميون من قبل الحكومة البريطانية صديقة العرب . فاليهودية للصهيونية لم تراع حرمة هذه الحماية ، بل قامت بدمر حيال الشر وبدأتها ببريطانيا وأذرت العرب ضد بريطانيا بمثلها وأشد منها . فإذا كانت الحكومات المتعاقبة التي تشرع الحرب بصدقتها تريد أن تشمل نازي الحرب والدماء بين العرب واليهودية ، فإن تأييد الصهيونية سيوصل إلى هذه النتائج .

وان أخشى ما تخشاه البلاد العربية من الصهيونية هو : —

١ — أنهم سيقومون بسلسلة من الناحج بينهم وبين العرب .

٢ — ستكون اليهودية الصهيونية من أكبر العوامل في افساد ما بين العرب والخلفاء وأعرب دليل على ذلك قضية اليهوديين في مقتل اللورد موين في مصر ، فقد قدر اليهود أن ينحى قاعلو الجرعة فيقع الخلاف بين الحكومة البريطانية ومصر .

٣ — ان مصالح اليهود ليست في فلسطين وحدها فان ما أعدوه من السدة يدل على أنهم ينوون السدوان على ما جاورها من البلدان العربية .

٤ — لو تصورنا استقلال اليهود في مكان ما في فلسطين ، فما الذي يبنهم عن الاتفاق مع أى جهة قد تكون معادية للخلفاء ومعادية للعرب ، هم قد بدوا بمدواتهم على بريطانيا يتألم تحت حمايتها ورحمتها .

لا شك أن هذه أمور ينبغي أخذنا بعين الاعتبار في اقرار السلم في العالم
عندما ينظر في قضية فلسطين . فضلا على أن حشد اليهود في فلسطين لا يستند
إلى حجة تاريخية ولا إلى حق طبيعي وانه ظلم مطلق ، فهو في نفس الوقت
يشكل خطرا على السلم وعلى العرب وعلى الشرق الاوسط .

وسمعه القول ، أن تكوين دولة يهودية بفلسطين سيكون ضربة قاضية
للكيان العرب ومهدد للسلم باستمرار ، لا لابد وأن يسود الاضطراب بين اليهود
والعرب . فاننا نذكر صرح العرب يوما من الايام ويشعروا من مستقبلهم ، فانهم
يضطرون للدفاع عن أنفسهم وعن أجيالهم المقبلة ازاء هذا العدوان . وهذا
بلا شك لم يحظر على بال الحلفاء العاملين على سيادة السلم واحترام الحقوق ،
ولا شك بأنهم لا يرضون هذه الحالة للثقله لسلم الشرق الاوسط .

ما كنت أريد في هذا الفرق العظيم أن أشغل فضاءكم ورجالكم وحكم
العالمين في هذه الحرب العظمى في هذا الموضوع . وكنت أفضل -- وأنا
رائق من انصاف العرب من قبل دول الحلفاء -- أن يستمر سكوت العرب
إلى نهاية الحرب ، فولا ما نراه من قيام هذه الفتن الصهيونية اليهودية بكل عمل
منهم مزيج غير مقدرين الظروف الحربية ومشغل الحلفاء حتى قدرها ، عاملين
لتأثير على الحلفاء بكل أنواع الضغط ليجعلهم على اتخاذ خطة ضد العرب
تختلف عما أعلنه الحلفاء من مبادئ الحق والعدل . لذلك أردت يسان حق
العرب في فلسطين على حقيقة لمحض الحسج الزاهية التي تدميها هذه الشرذمة
من اليهودية الصهيونية دفعا لعدوانهم ، وبيان الحقائق حتى يكون الحلفاء
على علم كامل بحق العرب في بلادهم وبلاد آبائهم وأجدادهم ، فلا يسمح
اليهود أن يتهدوا فرصة سكوت العرب ودرغتهم في عدم التشوش على
الحلفاء في الظروف الحاضرة فأخذوا من الحلفاء ملاحق لهم به .

وكل ما نرجوه هو أن يكون الحلفاء على علم بحق العرب لمنع ذلك
تقدم اليهود في أي أمر جديد يضر خطرا على العرب وعلى مستقبلهم في
سائر أوطانهم ويكون العرب مطمئنين من العدل والانصاف في أوطانهم .

وتفضلوا بقبول فائق احتراماني .
(الخاتم الملكي)

٢٩ ربيع الأول سنة ١٣٦٤ - الموافق ١٠ مارس سنة ١٩٤٥ .

(٢٩) نص الرد الذي بعث به الرئيس روزفلت

إلى الملك عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية

المصدق الطيب العظيم

لقد تلقيت الرسالة التي بعثتموها بجلالتكم لي بتاريخ ١٠ مارس سنة
١٩٤٥ والتي أشرت فيها إلى قضية فلسطين واهتمام العرب للمستمرسين التطورات
التي تؤثر في تلك البلاد .

انني ممن أن جلالتم اختهزم هذه الفرصة لأفادت انباهي لآرائكم في
هذه القضية وقد أعطيت أدق الانباء للبيانات التي ادرجتموها في كتابكم
وأي أيضا إلى . المخاطر بالمساعدات التي لا تنسى التي جرت بيتا منذ أمد غير
يبعد ، والتي في أمانيها نيات لي الفرصة لادرك أي أثر حي لاراء جلالتم
في هذه القضية .

تذكرون جلالتم أنه في مناسبات سابقة أبلغتكم موقف الحكومة
الأمريكية تجاه فلسطين وأوضحت رغبتنا بأن لا يصخذ قرارها ينحصر بالوضع
الاساسي في تلك البلاد بدون استشارة تامة مع كلا العرب واليهود . ولا شك
أن جلالتم تذكرون أيضا أنه خلال عاداتنا الاخيرة أكدت لكم أني

سوف لاأخذ أى عمل بعينى رئيسا للفرع التنفيذى لهذه الحكومة يرهن أنه عدائى للشعب العربى -

وانه لما سرنى أن أجدد لجلالتكم التأكيدات التى تلقيتوها جلالتيكم بخصوص موقف حكومتى وموقفى كرئيس السلطة التنفيذية فيما يتعلق بقضية فلسطين ، وأن أممكم بأن سياسة هذه الحكومة فى هذا الخصوص غير متغيرة . وإنى أرتب فى هذا الوقت لأبحث لكم أحسن تخليأتى بدوام صحة جلالتيكم ورفاه شعبيكم -

صديقكم الطيب

التوقيع - (فرانكلين د . روزفلت)

البيت الأبيض - واشنطن • أبريل ١٩٤٥

(٢٢) بيان وزير الخارجية البريطانية عن لجنة التحقيق

الانكليزية الأمريكية لفلسطين فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٥

وزير الخارجية (ستور أرنست بينن) : أود ، بأذن المجلس ، أن ألقى

البيان التالى :-

ماضت حكومة جلالتى بمنى عناية متواصلة بمشكلة الشعب اليهودى من جميع نواحيها ، تلك المشكلة التى كان مبناها الاضطهاد النازى فى ألمانيا ، والاحوال التى نجمت عنها .

وانه لمن سوء الحظ حقا ، الاستطاع البت نهائيا فى معبر عدد كبير من الناس ، من شتى العناصر ، ممن كانوا هدفًا لهذا الاضطهاد ، الا ببدآن تستقر الاحوال فى أوروبا . ان معيبة ضحايا الاضطهاد النازى ، الذين كان بينهم عدد كبير من اليهود ، وليس لها بظفر فى تاريخ العالم . وكهنة حكومة جلالتى

كافة التدابير التي يمتنى لها اتخاذها، محاولة في ذلك تمسح حالة هؤلاء الناس السبي، الحظ، المتكردى الطالع. فالمشكلة اليهودية مشكلة انسانية عظمى، ولا يستأ أن نقبل النظرية القائلة بوجود اجلاء اليهود عن أوروبا، وعدم السماح لهم بالعيش ثانية في تلك البلدان، دون تمييز، وتعريضهم من المساعدة بما يملكونه من قدرة ومواهب في سبيل استعادة رءاه أوروبا وازدهارها. حتى أننا نعد أن نكون قد قمنا بكل ما في وسعنا في هذا الصدد لن نكون قد أتينا بحل للمشكلة برمتها.

لقد تقدمت البنا في الآونة الأخيرة بطلبات السماح بهجرة واسعة النطاق إلى فلسطين، فلسطين وأن كانت تستطيع المساعدة في ذلك، ليس بوسمها، بمعداتها، أن تبي، العرصة الوافية لمعالجة المشكلة بكاملها، وحكومة بجلالته شديدة الرغبة في استجلاء جميع المكثات التي تؤدي إلى تهيئة فرصة موالية لليهود يستطيعون منها النهوض والانكماش.

إن مشكلة فلسطين لمشكلة شاقة عسيرة، في صميمها. فبذلك الإنتداب على فلسطين، يتطلب من الدولة للتدبئة تسهيل الهجرة اليهودية، ونشجيع اليهود على الاحتشاد في الأرض، مع ضمان عدم إلحاق ضرر بحقوق ووضع الطوائف الأخرى من جراء ذلك، وعلى هذا، فإن حكومة بجلالته تضطلع بالتزام مزدوج، إزاء اليهود من الناحية الواحدة، وإزاء العرب من الناحية الأخرى.

ولقد كان الانتقار إلى تفسير جلي صريح لهذا الالتزام المزدوج السبب الرئيسي لما قامت فلسطين من عام خلال الست وعشرين سنة الماضية. فقد بذلت حكومة بجلالته كل جهد للتوصل إلى تدبير يضمن العرب واليهود معاً من البشر، معاً بسلام ووثاق، والتعاون معاً، ما فيه خير البلاد ورفاهها، سد

أن جميع هذه اليهود يأت بالفشل . فكل تدبير قبل به فريق رفضه الفريق الآخر . وتاريخ فلسطين حافل ، منذ الانتداب ، بالاختلاف للتواصل بين المصريين ، وقد انتهى . هذا الاختلاف بين نخوة وأخرى اضطرابات خطوة .

ولا مندوحة من مواجهة الامر الواقع ، وهو أنه منذ أن عمل بنظام الانتداب ، استطاع ايجاد أسس مشتركة للتصالح بين العرب واليهود ، ذلك أنه كان من الصعب التوفيق بين الفروق القائمة بين الفئتين من ناحية الدين ، واللغة ، والتأخر الثقافية ، والاجتماعية ، وطرق التفكير والسلوك . ومن الناحية الاخرى ، فإن كلا من الشعبين يدمى فلسطين ، فأحدهما ينادى بدعواه على احتلالها حقبة من الزمن تبلغ القمام ، بينما يستند الآخر في دعواه إلى صلات تاريخية ، مقرونة بصعد لتأسيس وطن يهودى أعطى في الحرب العالمية الأولى . والواجب الذى ينبغى الاضطلاع به الآن هو إيجاد وسيلة لتوفيق بين وجهه هذا التباين .

ولقد تجاوزت أصداء هذا النزاع خارج حدود البلاد المصغرة التي نشب فيها ، فالتقضية الصهيونية انتصار أقوىاء في الولايات المتحدة ، وفي بريطانيا العظمى ، وفى الممتلكات المسقطه وغيرها ، وقد راع العالم للتدبير تلك الآلام التي تعرض لها في السنوات الاخيرة ، يهود أوروبا المضطهدون . ثم اتنا إذا نظرنا إلى الناحية الاخرى من الصورة نجد أن قضية عرب فلسطين قد احضنها العالم العربى بأسره ، كما أنها أصبحت ، في الآونة الاخيرة ، مثار اهتمام تسعين مليوناً من اخوانهم في الدين في الهند ، وفى فلسطين ذاتها . يجثم ، على القوام ، خطر نشوب اضطرابات من قبل هذا الشعب أو ذلك ، ومثل هذه الاضطرابات لا بد وأن يتردد صداها فى أخصى أوسع مدى .

لأحداث العدل والإنصاف والإنسانية ليست الأحداث الوحيدة التي
تكتشف الاستقصاء عن حل لهذه المشكلة ، بل أن مثل هذا الاستقصاء
يعطوي أيضا على اعتبارات الولاء الدولي والسلام العالمي .

وقد ارتبطت جميع الاحزاب بالتزامات في مجالها قضية فلسطين ، فهناك
الالتزامات التي فرضها صك الانتداب ذاته ، أضف إليها التعصيمات السياسية
التي صدرت عن حكومة جلالة خلال الخمس وعشرين سنة الماضية .
ثم أن حكومة الولايات المتحدة ذاتها قد تعهدت بأن لا يتخذ قرار من شأنه ،
في رأبها ، أن يؤثر في الحالة الاساسية لفلسطين ، الا بعد التشاور العام مع
العرب واليهود .

وبعد النظر بسبع الادبيات إلى الحالة من جميع نواحيها ، وإلى ما أثارته من
هذا الاهتمام العالمي الذي عكس كلا من العرب واليهود ، قرر رأي حكومة
جلالته أن تدعو حكومة الولايات المتحدة للتعاون معها في تأليف لجنة تحقيق
انكليزية - أمريكية مشتركة ، تكون الرئاسة فيها دورية ، لبحث مسألة
يهود أوروبا ، والتقيام باستعراض آخر لمشكلة فلسطين على ضوء ذلك
البحث . ويسرى أن يكون في وسعي أن أنهى إلى المجلس أن حكومة
الولايات المتحدة قد لبث هذه الدعوة .

أما شروط اختصاص لجنة التحقيق هذه ، التي اتفق عليها بين حكومة
الولايات المتحدة وحكومة جلالة فهي كما يلي :

(١) فحص الأحوال السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، فلسطين
بالنسبة لتأثيرها في مشكلة هجرة اليهود إليها واستيطانها ، وفي رعاية الاهالي
للقيمين فيها الآن .

(٢) فمعص حالة اليهود في الاقطار الاوربية حيث كانوا ضحية للاضطهاد النازي والفاشي ، وللتدابير العملية التي اتخذت ، أو التي بنوى اتخاذها في تلك الاقطار ، لمكينهم من العيش في نجسة من التمييز والفساد ، وتقدير عدد أولئك الذين يودون ، أو الذين تضطرم أحوالهم ، أن يهاجروا الى فلسطين أو الى بلدان أخرى خارج أوروبا .

(٣) مباح آراء شهود من ذوي اليافه ، والاستشارة بآراء ممثلي العرب واليهود بشأن مشاكل فلسطين ، بالنسبة لما تأثر فيه تلك المشاكل بالاحوال التي يشملها التحقيق بمقتضى البندين (١) و (٢) أعلاه وبغيرها من الأمور الواقعية والظروف التي لها صلة بالموضوع ، وتقديم التواصى إلى حكومة جلالته وحكومة الولايات المتحدة لمعالجة هذه المشاكل بمقتضى مواءمات حل دائم لها .

(٤) تقديم أية تواصى أخرى لحكومة جلالته وحكومة الولايات المتحدة ، قد تكون ضرورية لتفائق الاحتياجات العاجلة الناجمة عن الأحوال للمشار إليها ، أو تسهيل الهجرة الى بلاد خارج أوروبا واستيطانها .

هذه هي شروط اختصاص اللجنة ، وستقرر اللجنة نفسها الأصول التي ستعتمدها في سياق اضطلاعها بمهامها ، ويباح لها ، إذا راق لها ، أن تتابع في آن واحد ، غنظف المهام المتروكة بها بموجب شروط اختصاصها بواسطة لجان فرعية .

وستعنى اللجنة إلى معالجة للمائل الواردة في شروط اختصاصها ، بمنتهى السرعة ، ولاريد أن اللجنة ستتخذ التدابير التي تراها ضرورية في سياق مراعاتها للبندين الثاني والثالث من شروط اختصاصها ، كي تحتاط علما ويكون على هيئة من صفة واتساع نطاق المشكلة التي نجمت عن الحرب .

كما أنها ستظهر بين الاعتبار الى مشكلة الاستيطان في أوروبا ، وفي أية بلاد قابلة للاستيطان ، وستقدم اللجنة توصياتها ، على ضوء هذه التحقيقات ، الى الحكومتين لمعالجة المشكلة معالجة مؤقتة ، إلى أن يصبح بالإمكان عرض الحل الدائم على الهيئة المختصة للامم المتحدة .

أن التواصي التي تقدمها أية لجنة للتحقيق ، كاللجنة التي تأسست الآن ، ستكون أيضا ذات عون عظيم في سبيل الوصول إلى حل لمشكلة فلسطين . وستقوم اللجنة وفقا للبند الأول والثالث من شروط اختصاصها ، بصديق موضوعي ، في الأحوال السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، التي يعتقد الآن انها تعد من الهجرة إلى فلسطين ، وبعد الاستشارة بآراء ممثلي العرب واليهود ، تقدم باقتراحاتها لمعالجة هذه المشاكل . وسيكون لزاما على حكومة بجلاله أن تتخذ الاجراءات بنية تأمين وضع نوع من الترتيب للوقت للرؤى ، واستتباط سياسة لتطبيقها بصورة دائمة فياجد .

وسيسهل هذا التحقيق إيجاد حل يسر ، بدوره ، انفاذ الترتيبات لوضع فلسطين تحت الوصاية .

أما ما يتعلق بفلسطين ، فان من الواضح أن حكومة بجلاله لا يمكنها أن تتخلى عن التزاماتها والالتزامات المترتبة عليها بمقتضى ذلك الاتكداب ، مادام الاتكداب قائما ، وهي تنوى وفقا لتعهداتها ، أن تعالج المشكلة على ثلاث مراحل :

(١) ستستشير العرب بنية وضع ترتيب يؤمن عدم تعطيل الهجرة اليهودية حسب المعدل الشهري الحالي ، ربما تقدم لجنة التحقيق توصياتها المؤقتة في هذا الشأن .

(٢) وبعد النظر في التواصي المؤقتة التي ستقدم بها لجنة التحقيق ،

منسحقين ، مع الفرقاء ذوي الشأن ، إمكان استبطان ترتيبات مؤقتة أخرى لمعالجة مشكلة فلسطين ، إلى أن يسنى الوصول إلى حل دائم لها .
(٣) سجد حلا دائما لمرضه على الأمم المتحدة ، وسيكون هذا الحل متفقاً عليه ، إن أمكن .

أن المجلس ليذكر أننا قد دررنا في فلسطين ثرائنا شاقا عسوا ، وما يريد الراجب للقي على عواتقنا تعقيدا التعهدات التي أعطيت في مختلف الاوقات إلى سائر الفرقاء ، تلك التعهدات التي نشر إننا مرتبطون بشرتها لتفليها . فأى انحراف عنيف ، دون التشاور التطوى على الحكمة ومداد الرأى ، لا يهد السيل إلى اتهام حكومة جلالة بتقضى اليهود والوائيق فحصب ، بل يحتمل أن يؤدي إلى رد فعل خطير في جميع أنحاء الشرق الاوسط ، وأن يهد قلنا واسع الذي في الحد .

أن حكومة جلالة مقتنعة بأن السيل القى توى انتهاجه في القريب العاجل لا ينطبق على التزاماتها فحصب ، بل سيكون ، في نهاية الامر ، أفضل ما يكون لمصلحة كلا الفريقين ، ولن يضير ، على أى وجه من الوجوه ، بالاجراءات التي مستند بناء على تواصى لجنة التحقيق ، ولا بأحكام ميثاق الرماية التي مسعمل محل صدك الانتداب الحالى ، وتسيطر على السياسة النهائية للصفاة فلسطين .

أن حكومة جلالة في انتهاجها هذا للنهج الجديد ، ترغب في أن توضح بجلاء أن مشكلة فلسطين ليست من المشاكل التي يمكن حلها عن طريق القوة ، وأن كل معاولة يقوم بها أى فريق لحلها على هذا الوجه ستأجج بالحزم . فينبغى أن يكون وليد البحث والتواصى ، ولن يسمح ، بأى حال من الاحوال ، بفرض حل قسرا .

وانا لو اتفقون بأنه لو تقدم العرب واليهود من هذه المشكلة بالروح التي ينبغي أن تعالج بها ، فلن يؤدي ذلك إلى إيجاد حل لمشكلة فلسطين يكون عادلا لكلا الفريقين معصب ، بل يكون بمثابة مساهمة عظيمة في سبل رفع لواء الاستقرار والسلام في دمج الشرق الأوسط .

وأخيرا ، ان اقدام حكومة جلالاته ، وموافقة حكومة الولايات المتحدة ، على معالجة جميع المشكلة التي ولدها الاضطهاد النازي ، لدليل قاطع على تعميمها على معالجة المشكلة مطالبة إنشائية ، وبروح إنسانية يد أنه ينبغي أن تؤكد أن هذه المشكلة لا يمكن معالجها فيما يتعلق بفلسطين وحدها معصب ، بل انها تتطلب توحيد الجهود وتضافر القوى لتفريج كربة هذه الشعوب المتألمة .

وأود في الختام ، أن أضيف إلى ما تقدم ، اني كنت مطلة هذه المدة في مشاور وثيق مع سديقي خليل وزير المستعمرات حول هذا الموضوع الذي يهمه أمره ، إذ أن وضع فلسطين الانتدابي يجعل تلك البلاد ضمن نطاق مسؤولية وزارة المستعمرات ، ولكنه أيضا على جانب كبير من الأهمية لى ، ذلك أن للمشكلة هي ، كما يظهر بجملاء ، مشكلة دولية . وتحتوى حكومة جلالاته أن تواصل معالجة هذا الموضوع بالساون الوثيق بين وزارتهما كي يباح التوفيق بين مشكلة فلسطين الخاصة والمسائل الدولية الاوسع مدى التي تطوي عليها هذه المشكلة ، ومعالجتها جميعا كمشكلة إنسانية عظمى (١) .

- (١) نقل نص هذه الوثيقة من البيان الاسمي رقم ١ لسنة ١٩٤٥ المطبوع في مطبعة حكومة الانتداب في فلسطين بأقنات الثلاث العربية والانكليزية والعبرية .

(٢٢) توصيات وتعليقات لجنة التحقيق الانجليزية - الأمريكية

بشأن مشاكل اليهود في أوروبا وقضية فلسطين

توصيات

عينا حكومتا الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة كهيئة مشتركة مؤلفة من أعضاء أمريكيين وبريطانيين لتقوم بالمهام التالية :

١ - التحقيق في أحوال فلسطين السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وفي علاقاتها بمشكلة الهجرة اليهودية ونحير السكان الموجودين هناك حالياً .

٢ - التحقيق في وضع اليهود في البلدان الأوروبية التي كانوا فيها ضحايا الاضطهاد النازي والفاشي ، وفي التدابير التي اتخذت أو مستخذة في تلك البلدان لتسكينهم من التمتع بالحياة بحريين من الجور والتمييز الجنسي ، وفي تقدير عدد الذين يرغبون في الهجرة إلى فلسطين أو البلدان الأخرى في أوروبا ، أو يهجرون على ذلك تحت ضغط ظروفهم الخاصة .

٣ - للاستماع إلى آراء اليهود ذوي العلاقة ، ولا مشاركة بمثل العرب واليهود في مشاكل فلسطين ، تلك المشاكل التي تتأثر بحالات هي عرضة للتحقيق وفقاً لأحكام المقتريين ١ و ٢ الآتين ، وبظروف وحقائق أخرى متصلة بها ، والعمل توصيات لحكومتي صاحب الجلالة البريطانية والولايات المتحدة الأمريكية تلن بواسطتها هذه المشاكل مع حلها النهائي الدائم .

٤ - والعمل أية توصيات أخرى ضرورية إلى حكومتَي صاحب الجلالة البريطانية والولايات المتحدة الأمريكية ، لا مندوحة من عملها لمعالجة حاجات فورية ملحة ، تنشأ عن أحوال تطبق عليها مضامين الفقرة الثانية المذكورة أعلاه ، وذلك بعمل إصلاح في الدول الأوروبية الآتية الذكر بحيث

السيارات المكنة الحجرة إلى البلدان في خارج البلاد الادوية والامستطان فيها .
وقد ألحت علينا الحكومتان معا بوجوب الاسراع الشديد في انهاء
المواضيع التي عهد إلينا بدرسها وتقديم تقريرنا لها في خلال مئة وعشرين
يوما من تاريخ مباشرتنا للتحقيق .

وهكذا فقد اجتمعنا في مدينة وشطون في يوم الجمعة الواقع في ٤ كانون
الثاني سنة ١٩٤٩ وبأشرنا عقد جلستنا العامة في يوم الاثنين التالي ، وأجبرنا
من قولايات المصددة الأمريكية في ١٨ كانون الثاني، واستأنفنا عقد جلستنا
العامة في لندن في ٢٥ منه .

ثم برحنا لندن إلى أوروبا في ٤ ربه شباط وقسمنا لحننا إلى لجان فرعية
وشرعنا بصحيفتنا على الترتيب التالي :

في ألمانيا قبلونا في شيكوسلوفاكيا فالتسا فإيطاليا فاليونان . وفي ٢٨
شباط امتطينا غارب البحر إلى القاهرة حيث عقدنا عددا من الجلسات ، ثم
برحنا إلى القدس فوصلنا إليها في ٩ آذار . وقد تخلل الجلسات التي عقدناها
في فلسطين زيارات شخصية إلى أقسام البلاد المصددة . وقد كانت الغاية من
هذه الزيارات الشخصية الاطلاع في الممرجة الأولى على أوصافها وبميزاتها
المخططة وعلى أساليب معيشة سكانها . وزارات البيان القرعية عواصم سورية
والعراق والمملكة العربية السعودية وشرق الأردن لتطلع على آراء الحكومات
القرية ومخلى الهيئات التي لها علاقة بالمواضيع التي أماننا . وتركنا فلسطين
في ٢٨ آذار ، وخطمتنا مذكرتنا في سويسرا . وقد أسهنا في يسان سفرنا
هذه في الملحق رقم ٩ ، ولها نحن الآن نقدم تقريرنا فيها على :

الفصل الأول
توصيات وتعليقات
(المضة الأوروبية)

التوصية الأولى :

يجب علينا أن نعلن أن المعلومات التي حصلنا عليها تجعلنا على يقين من أن جميع البلدان ، ما عدا فلسطين ، لا يمكن الاعتماد عليها في إعداد مساكن اليهود الذين يرغبون في ترك أوروبا أو انهم يرغبون على تركها .
ولكن فلسطين وحدها لا تستطيع استيعاب جميع اليهود وضحايا الاضطهاد النازي والفاشي ، الأمر الذي يجعل السلام بأسره مسغولا عنهم وعن جميع الاشخاص للشردين .

ولذا فالتا توصي حكومتنا بما بأن شرعا فورا بالتعاون مع البلدان الأخرى ، والسعي الحثيث لاجراء مساكن جديدة لجميع الاشخاص الشردين ، بقطع النظر عن عقيدتهم أو جنسيتهم ، أولئك للشردين الذين انقضت مرمى روايتهم بجماعاتهم السابقة ولم يبق أمل بإعادتها .

وعلى الرغم من أن الهجرة سجل مشاكل بعض ضحايا الاضطهاد فان الاكثريه الساحقة ، بما فيها عدد غير قليل من اليهود ، ستبقى مقيمة في أوروبا .
ولذا فالتا توصي حكومتنا بأن تسعي لتطبيق تنفيذ أحكام ميثاق الأمم المتحدة الذي يدعو إلى تشجيع الاحكام الشامل لحقوق الانسان مع المحافظة على الحريات الأساسية للبشر أجمع دون تمييز في العرق أو اللغة أو الدين .

التطبيق :

التا توصي حكومتنا بأن تسعي بالتعاون مع البلدان الأخرى لاجراء مساكن جديدة للاشخاص للشردين عن مواطنهم ، فالتا لا تتفكر على أية

بلاد أن تجعل تبديلاً دائماً في سياسة الهجرة التي تسير عليها . فالاحوال التي شامداًنا في أوروبا لم يسبق لها مثيل ، ولا يحتمل أن يظهر مثلها مرة أخرى ولهذا فأننا مقتضون بأن أحكاماً خاصة يمكن لا بل يجب أن تدخل على قوانين الهجرة المعمول بها حالياً لحماية هذه الجافة للحرية والفرديّة في بابها والهادية الى اليأس .

وفضلاً عن ذلك فأننا نعتقد أنه بالإمكان القيام بأمر كثيرة ، لا سيما بما يتعلق « بالأشخاص المشردين » ومن ضمنهم اليهود الذين لهم انساباً في البلدان الكاثبة في خارج أوروبا ، وذلك بتسهيل القوانين الادارية المعمول بها في هذه البلدان .

لقد قادتنا تحريكاتنا الى الاعتقاد بأن عدداً كبيراً من اليهود ميواصلون السكنى في معظم البلدان الأورمية . وفي رأينا أن هجرة جميع اليهود الأوربيين جاءتت جماعت ان تكون ذات نفع اليهود أنفسهم ولا لأوروبا . ولذا يجب أن نبذل الجهود لتمكين اليهود من إعادة بناء مجاعاتهم المشتقة ، وذلك بالصاح بهجرة الذي يرغبون منهم في تحقيق هذا الأمر ، وتحقيقاً لهذه الرغبة يجب أن يشذ خلا أمر إرجاع أموال اليهود المسلوبة لهم في أقرب وقت ممكن ، وقد تبين لنا من التحريات التي قمنا بها أن الحكومات المنصبة قد سنت في أكثر الأماكن قوانين بهذا الصدد . غير أن النقص في سبيل ذلك هي أن تنفيذ هذه القوانين ، وعلى الأخص ما يتعلق بها في الملكيات الفردية يمر من جديد للقاء الشديد للساميين . ولذا فأننا نقترح لأجل إعادة بناء المجتمعات اليهودية أن تكون المساعدة في إرجاع ممتلكات اليهود الشائمة إما عن طريق دفعت مالية على سبيل تعويض أو بطرق أخرى ، وهذه القضية هي من الأهمية في المكان الأول .

وقد ترك الاحتلال النازي وراءه عرواح العداوة الساعين . هذا العداوة الذي
لا يمكن مقاومته بالتشريع فقط ، بل أيضا بجشدد الحكومات في ضمان الحريات
الدينية والمساواة في الحقوق ، وبوضع منهاج تعليمي يعلى يقوم على الأسس
الديمقراطية الصحيحة التي يدعمها الرأي العام العالمي القوي ويعتز به بالنهضة
الاقتصادية والاستقرار .

مجرة اللاجئين في فلسطين

التوصية الثانية :

أولا - أن يصدر في الحال اجازة تخول دخول فلسطين لليهود الذين
كانوا ضحية اضطهاد النازية وعسف الفاشية .

ثانيا - وأن تمنح هذه الاجازات ان امكن خلال العام الحالي ، وأن تم
مجرة هذا العدد القليل بأسرع وقت تسمح به الظروف .

التعليق :

وترى اللجنة بأن الاحياء السابقين من الاضطهاد النازي والفاشي الذين
اتصلنا بهم يزيد عددهم على مئة ألف شخص . وفي الواقع يوجد أكثر من هذا
العدد في ألمانيا والنمسا وإيطاليا فقط . وعلى الرغم من مرور عام كامل على
تحرير اليهود فما تزال الأغلبية منهم التي تعطن في ألبانيا والنمسا تعيش في
مراكز تجميع تتركهم يموتون بمسكرات التجمع ، وهي أشبه بالجزر بين الانواع للذين
ملاقت على أيديهم أصناف العذاب والسف . وترى اللجنة أنه لصالح هؤلاء
اليهود ولصالح أوروبا نفسها يجب أن تخلى هذه المسكرات ويوضع حد
لبقائهم فيها ، أن معظم هؤلاء اليهود على حقي في طلبهم الرحيل عن أوروبا
لأن أكثرهم من الأفراد الوحيدون الباقيون على قيد الحياة بعد فناء عائلاتهم
وقلوبهم من الذين ما زال لهم ارتباط في البلاد التي كانوا يسكنون فيها .

ومنذ نهاية الحرب لم يعمل سوى القليل في تحويل ترحيلهم إلى بلدان أخرى وامكانهم فيها . فتوانيت المهجوة وقيودها خفف حائلا دين دخولهم إلى أكثر البلدان ، ولا بد من مرور وقت طويل قبل إمكان تعديل هذه القوانين وهذه القيود ، وقبل أن توضع هذه التعديلات موضع التنفيذ ، على أن في وسع بعضهم أن يذهبوا إلى البلدان حيث يريد لهم أنبياء ، وفي وسع البعض الآخر أن يدخلوا بموجب نظام الكوتا ، وإنما هؤلاء عديم صفة نسبية .

ولا تفرق بلادا أخرى يمكن للأكثرية الساحقة من هؤلاء اليهود أن تهاجر إليها في المستقبل القريب غير فلسطين ، وفضلا عن هذا فكلمهم تقريبا يرغبون في الذهاب إلى فلسطين . وذلك لأنهم على ثقة من أنهم سيستقبلون هناك بالترحاب الذي لا يحصى بالحصول عليه في أي بلد آخر ، وأنهم هناك يأملون أن يبشروا بأمان ويعيدوا أمانهم في الحياة .

ونعتقد أن من الضروري تسهيل ذلك لهم في أقرب وقت ممكن . وفضلا عن ذلك فقد أكد لنا زعماء الوكالة اليهودية أن هؤلاء المهاجرين سيجدون كل عناية ومساعدة عظيمة .

ولذا فإننا نوصي بإعطاء مائة ألف رخصة لتحويل فلسطين تحقيقا لهذه الناية ونشعر بأن التنفيذ العاجل لهذا الأمر يكون له أعظم تأثير على الموقف بمرته .

ويجب أن تعطى الأولوية في منح هذه الرخصة قدر المستطاع إلى الأشخاص الموجودين حاليا في المعتقلات ، وإلى الذين حرروا في ألمانيا والنمسا وخرجوا من المعتقلات ولكنهم باقون في هذين البلدين . ولا نرغب في أن يستثنى من هذا العدد الضحايا الآخرون من اليهود الذين يريدون أن يتركوا البلاد

للوجودين فيها حاليا ، أو الذين يحظرهم ظروفهم إلى تركها ، أو الذين
 يواجهون من الإضطهاد قبل اعطائهم نأز الحوب . ونحن نعرف بأن هناك
 صعوبة في تنفيذ اتفاقية لاووية ولكننا مع هذا نلج بطريق هذه الطريقة
 بقدار المستطاع ، ولذا نطلب تطبيقها أن ينظر بجمع الاووية قبل أى شئ آخر إلى
 العجزة والمشردين والاطفال والصناعيين الذين يحتاج إلى خدماتهم عدة أشهر
 عديدة في العمل الذي أصبح للقيام به ضروريا بسبب هذا السيل الجارى
 من المهاجرين .

ومن الضروري أن يعلن أن لا فائدة ترجى بعد الحصول على شهادة
 الهجرة من النقل من قطر إلى آخر ومن السخول إلى فلسطين بصورتهم مشروعة .
 وما لا ريب فيه أن هذا العدد الوافر من المهاجرين سيكون عبئا ثقيلا
 على فلسطين . ولكننا على ثقة من أن السلطات المختصة ستعمل ذلك على طاعتها ،
 وأنها ستعمل على معاونته الوكالة اليهودية القائمة في حل هذا الصب .

وسيراجه المسؤولون عن تنظيم هذه الهجرة والمهاجرون بهامش كل مسيرة ،
 غير أنه مما لا ريب فيه أن المنظمات الاوربية الطيبة ، الخاصة والعامة ، و لاسيا
 مؤسسة الاناش والصليب التابعة لمنظمة الامم المتحدة ، مستعدة المونة الممكنة ،
 ذلك لأن التعاون الاجتماعى ضرورى جدا في كل شئ وفي جميع المراحل .
 ونظني متأكدا بأن حكومة الولايات المتحدة الامريكية التي أبدت
 اهتماما كبيرا في هذا الامر ستساهم بقوة ومستغناء مع حكومة بريطانيا
 كعظمى في العمل على تحقيقه . وهناك طرق أخرى شتى يمكن تقديم المساعدة بها .
 وعلى أولئك الذين يارضون في السماح لنا بالنصب الخاص بالسخول إلى
 فلسطين أن يعرفوا بأننا أخذنا بجمع الاعتبار جميع ما عرضوه علينا من بيانات
 ووثائق ، ولنا كل الرجاء أنهم سيجدون النظار في هذه القضية ، واتهم سيقدرون

الاعتبارات التي أدت بنا إلى هذه النتيجة حتى قدرها ، وأنهم علاوة على ذلك^١ كله ، إذا لم يكونوا مستعدين لمزيد المساعدة فعلى الأقل يجب ألا يكونوا سببا في زيادة آلام ومصاعب هؤلاء المدين .

مبادئ الحكم

لا دولة عربية ولا دولة يهودية

التوصية الثالثة :

لأجل الينتهائيا في مطالب العرب واليهود بشأن الاستمرار بفلسطين نرى من الضروري التصريح عن المبادئ التالية :

- ١ - أن لسيادة على العرب ، ولا العرب على اليهود في فلسطين .
- ٢ - أن لا تكون فلسطين دولة يهودية ولا دولة عربية .
- ٣ - أن الشكل النهائي للحكم الذي سينشأ في فلسطين يجب أن يضمن - بضمانات دولية - حماية ورعاية مصالح المسيحية والاسلامية واليهودية على السواء في الاراضي المقدسة ، وهكذا يجب أن تصبح فلسطين في نهاية دولة ترمي وتحمي حقوق ومصالح المسلمين واليهود والمسيحيين على السواء ، وتفتح السكان بمجموعهم أكبر نصيب من الحكم الذاتي الذي يرضى وأحكام المبادئ الثلاثة الاساسية الآتية المذكور .

التعليق :

أن المصلحة العظيمة التي للعالم المسيحي في فلسطين قد أهملت تماما أو تمسيت أو تركت جانبا في جميع أدوار النزاع الدموي الطويل بين اليهود والعرب للسيطرة على تلك البلاد ، حيث يهتف كل فريق منها بأعلى صوته قائلا :

إن هذه الأرض هي ملكنا

باستثناء الإشارة القصيرة المقتضية الواردة في تقرير اللجنة الملكية والمندوب
يبدلت بتقرير ميل ، والشهادات القصيرة التي تلقيناها تحريرا وشفاها حول
هذه النقطة .

ولذلك فانا نصرح بقوة بأن فلسطين أرض مقدمة في نظر المسيحي
والمسلم واليهودي على السواء وبالنظر لكونها كذلك فهي ليست ولا يمكن
أن تكون في يوم من الأيام أرضا يستطيع أي شعب أو أي دين أن يدعي
ادعاء عادلا بأنها ملك له .

ونصرح ضم القوة أن فلسطين يكونها أرضا مقدسة تخلف كل الاختلاف
عن غيرها من البلدان الأخرى ، ولذا يجب أن نكرس المبادئ والتعاليم التي
تقتضيها الأخوة البشرية لا التي تستلزمها القومية الضيقة .

وهذا ذلك فبالنظر لتاريخ فلسطين الطويل عولاسيما خلال الثلاثين سنة
الماضية لا يمكن اعتبارها أرضا عربية صرفة ولا أرضا يهودية صرفة .

اليهود صلة تاريخية بالبلاد والوطن القومي اليهودي، وأن كان بعض أقلية
من السكان ، فقد غدا حقيقة واقعية بضمانة دولية ، وأصبح له الحق في
الاستمرار والحماية والتطور باضطراد .

ومع ذلك فليست فلسطين أرضا يهودية صرفة ، ولا يمكن أن تكون
كذلك في المستقبل . فهي في مفرق طرق العالم العربي ، وسكانها العرب الذين
استمرطن أسلافهم هذه المنطقة منذ أقدم الأزمنة ينظرون بحق إلى فلسطين
كوطن لهم .

ولذلك ليس من العدل في حق ، ولا بالإمكان من الناحية العملية ، أن
تصبح فلسطين دولة عربية نهيمن فيها أكثرية عربية على مقدرات أقلية يهودية ،

أو دولة يهودية تهيمن فيها أكثرية يهودية على مقدرات أقلية عربية . وفي كلتا الحالتين لن يكون لضمانات الاقلية القوة الكافية لحماية الجماعة التي تحت حكمها .

وقد أوضح أحد الفلسطينيين الموقف بالمبارات التالية .
« لقد كان الخوف يساور قلوبنا نحن معشر اليهود من أن تصبح هذه البلاد يوماً ما دولة عربية ، وأن تصبح نحن تحت حكم العرب . وقد كان هذا الخوف يبلغ فينا أحيانا درجة الرعب . والآن بدأ هذا الشعور بالخوف نفسه يتأرجح أوتار الرعب وهو الخوف من ازدياد وقوف اليهود وتقديم عليهم وحكمهم لهم » .

فينبغي إذن جعل فلسطين بلداً يمكن فيها التوفيق بين الاماني الوطنية المشروعة لليهود والعرب كليهما معاً دون أن يخشى أي فريق تسلط الفريق الآخر عليه . وقد رأينا انه لا يمكن تحقيق هذه الغاية في ظل أي شكل من أشكال المصاهرة التي يكون فيها للأكثرية العددية الرأي الحاسم . ذلك لأن تضال الفريقين في سبيل الحصول على الغاية العددية هو الذي يتركز جو العلاقات بين العرب واليهود . ولضمان حكم ذاتي صحيح لكلتا الجماعتين العربية واليهودية لا بد من جعل هذا التضال عديم الجدوى بحكم الدستور نفسه .

الانتماء ووصاية الامم للتحفة

التوصية الرابعة :

لقد توصلنا الى النتيجة التالية وهي أن الهدوء بين العرب واليهود ولا سيما اصرار كل فريق منها على السيطرة على الفريق الآخر من طريق العنف اذا اقتضى الأمر ، يجعل في حكم المؤكد أن كل محاولة لتأسيس دولة أو دول مستقلة في فلسطين في الوقت الحاضر ، أو بعد فترة من الزمن ، تؤدي إلى نزاع داخلي قد يهدد

السلام العالمى . ولذا فإننا نوصى ريثم جلالتى هذا العداء باستمرار الحكم
فى فلسطين على ما هو عليه تحت الانتداب إلى أن يتم الاتفاق على تسيّد وصاية
الأمم المتحدة عليها .

التطبيق :

نحن نعرف أن مهمة بريطانيا كدولة متدبة على فلسطين لم تكن بالمهمة
الهيئة بالنظر إلى القوات المنظمة - العربية لليهودية - العاملة فى خارج
فلسطين . وقد صرحت لجنة بيل فى سنة ١٩٣٧ بأن الانتداب غير قابل للتطبيق .
واستادا إلى ذلك أوضحت لجنة الانتصابات الدائمة فى عصبة الأمم أن نظام
الانتداب يكاد يكون غير قابل للتطبيق (بعد أن صرحت لجنة بيل بمثل هذا
التصريح) وبعد ستين من هذا التاريخ أعلنت الحكومة البريطانية عن عزمها
على اتخاذ الخطوات اللازمة لانتهاء الانتداب بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة ،
وذلك بعد أن وجدت أن حل المشكلة على أساس التقسيم الذى اقترحه
لجنة بيل غير قابل للتطبيق أيضا . إن توصياتنا هذه مؤسسة على ما نعتقد أنه
فى هذه المرحلة أعدل حل ممكن للجميع وذلك بالنظر إلى ما حصل فى
السابق وإلى جميع ماتم اجراؤه حتى الآن . ونحن نعرف بأن هذه التوصيات
لا تتفق مع مطالب أى من الفريقين ، هذا فضلا عن خروجها على سيادة
الدولة المتدبة فى الآونة الأخيرة . ونحن نعرف بأن الأخذ بهذه التوصيات
يترتب عليه فترة وصاية طويلة الامد . الأمر الذى يضمن عبثا ثقلا جدا
يصعب على أية حكومة الاضطلاع به لوحدها . غير أنه بالإمكان تخفيف
هذا العبء عن كامل الوصى فيما لو قدر الاعضاء الآخرون فى هيئة الأمم
المتحدة المصوبات حق قدرها وأزروا الوصى فى القيام بأعباء مهمته .

للساواة بمستوى المعيشة

التوصية الخامسة :

أنا نوصي، ونحن نتجه بأنظارنا إلى شكل من الحكم الذي يوفق والمبادئ الثلاثة البسيطة في التوصية الثالثة ، بلزوم قيام الدولة سواء أكانت متدية أروحية .. بإعطاء التصريح التالي وهو أن تقدم العرب الاقتصادى والطبى والسياسى فى فلسطين يجب أن يكون مساويا لتقدم اليهود فى هذا المضمار. كما ينبغي على الحكومة أن تقوم بالخطوات اللازمة التى تستهدف الحد من التفرقة القائمة الآن بين السويين ورفع مستوى معيشة العرب . وبهذا يتمنى لكلا الشعبين ضمهم بمجالها للشركة ومصيرها المشترك فى الأرض التى يهود كلاهما إليها .

التعليق :

أن دراستنا للأحوال فى فلسطين ساقنا إلى النتيجة التالية ، وهى أن أحد الأسباب الرئيسة لتصادم والفراغ هو التفاوت العظيم والفرق الشاسع بين مستوى معيشة العرب وبين مستوى معيشة اليهود ، حتى أن ظروف الحرب التى عادت على العرب بمناقع مالية كبيرة لم تقرب شقة التباعد بينها بصورة عموسة ، ولا يمكن رفع مستوى معيشة العرب ليصل إلى مستوى معيشة اليهود إلا إذا اتبعت الدولة المتدبة سياسة ريمت بمثابة ودقة لتحقيق هذا الغرض . ولدى التشديد على ضرورة اتباع سياسة كهذه نجدد بنا أن نشر بنوع خاص إلى التفاوت فى الخدمات الاجتماعية .. بما فيها المستشفيات والمبيرة لليهود والعرب فى فلسطين .

أنا نتمنى اعترافا تاما بأن الخدمات الاجتماعية اليهودية لم ول إلى حد بعيد من قبل للطائفة اليهودية فى فلسطين بمساعدة المنظمات اليهودية فى الخارج

وندد على أنه يجب أن لا يجعل أى شيء يقصد خفض مستوى هذه الخدمات الاجتماعية إلى مستوى الخدمات الاجتماعية عند العرب ، أو وقف التصديقات المستمرة التي تجري فيها الآن .

أنا تقترح أن ينظر فيما إذا كان من الممكن تشجيع العرب على تأليف جماعة عربية على غرار الجماعة اليهودية التي تهيمن الآن على الخدمات الاجتماعية اليهودية وتحولها إلى حد بعيد ، ولابد العرب من أن يعتمدوا أكثر من اليهود بمراحل على مساعدات الحكومة السالفة . ولكن يجب على يهود فلسطين أن يسلخوا بضرورة إضاق الجزء الأكبر من الضرائب التي تجبى منهم ومن العرب على العرب لتلاقي لبون التاسع للوجود حاليًا بين مستوى المعيشة لدى الشعبين .

سياسة الهجرة المستقبلية

التوصية السادسة :

ربما نحال قضية فلسطين قريباً إلى منظمة الأمم المتحدة ، وينفذ فيها نظام الوصاية ، فانا نوصي بوجود إدارة فلسطين من قبل الدولة المستدي بموجب أحكام نظام الانتداب الذي يصرح بشأن المجرة « بأن ادارة فلسطين مكلفة بتسهيل المجرة لليهودية في أحوال ملائمة مع مراعاة عدم الاضرار بحقوق الطوائف الأخرى ومركزها » .

التعليق :

لقد أوعينا يقبول ١٠٠,٠٠٠ مهاجر من ضحايا الاضطهاد النازي بالسرعة الممكنة ، وتصدي الآن إلى الموقف بعد دخول ذلك المدد . انا لانستطيع أن تتطلع إلى المستقبل البعيد ، كما أنه لا يستأ أن انضع قياساً للهجرة السنوية . وإلى أن تنفذ اتفاقية الوصاية فان من رأينا الصريح أن تدار فلسطين بحسب تصوص نظام الانتداب الآف ذكرها ولا نستطيع

الذهاب إلى أيدي من هذا الحد في معرض التوسعية . فقد يكون من المجازفة
التكهن في هذا العالم المضطرب بما سيكون عليه الوضع الاقتصادي لأي بلاد
بعد سنوات قليلة . ومن الصعوبة خاص التنبؤ بمسقبل فلسطين الاقتصادي
والسياسي بعد مضي بضع سنوات . فخرجو والحالة هذه أن تضمحل وشيكاً
المصعوبة والاضطراب السائدان حالياً ، وأن يحل محلها عهد سلم لم تمره
الأراضي المقدسة منذ زمن بعيد . وأن يتحقق لليهود والعرب معا قريباً بأن
التعاون من مصالحهما للشراكة يد أنه لا يستطيع أحد أن يتكهن كم من
الوقت يحتاج هذا الأمر لكي يتم .

وتتوقف امكانية احتمال البلاد زيادة كبيرة في السكان ، مع الاحتفاظ
بمعموري معيشة ملائم ، على مستقبلها الاقتصادي . وهذا بدوره يعود إلى
درجة كبيرة على امكان أو عدم امكان تنفيذ المخطط الوارد ذكرها في التوسعية
للثامنة واقتطاعاً تمارها .

ذكرت لجنة ميل بأن هناك عوامل سياحية واقتصادية تتعلق بالهجرة
يجب أخذها بعين الاعتبار . وأوصت اللجنة المذكورة بإدخال ١٧٠٠٠ في
السنة كمعدل سياحي أعلى ، أما نحن فلا يسعنا تحديد حد أعلى أو أدنى
للهجرة السنوية في المستقبل ، إذ أن هناك عدة عوامل غير واضحة
ما زالت قائمة .

على أننا نرغب في بيان بعض العوامل التي نوافق على وجوب أخذها
بعين الاعتبار لدى تعيين عدد المهاجرين من الذين ينبغي قبولهم في أي فترة
من الزمن . من الجديهي أن من حق كل أمة مستقلة ، وعادة لمصالح أبنائها ،
أن تعين عدد المهاجرين الواجب قبولهم في أراضيها ، وعلى هذا القياس فإن
من حق حكومة فلسطين فيما نتخذ ، أسوة بالحكومات الأخرى ، أن تقر ،

بالنظر إلى مصلحة جميع سكان فلسطين وفيرهم ، عدد المهاجرين الواجب ادخالهم في أية فترة في المستقبل .

اتفق فلسطين يوجد الوطن القومي لليهود الذي أحدث نتيجة تصريح بلفور ، فقد يرى البعض أن ذلك التصريح كان خاطئا وما كان يجب اعطاؤه ، وقد يرى البعض الآخر أنها فكرة عظيمة جدا . وأن لا يمكن تنفيذ أجراً وأهم برنامج استعماري عرفه التاريخ . ومن لم يثبت الجدل في أي الرأيين أقرب إلى الصواب . فالوطن القومي قائم في فلسطين ، ووجوده حقيقة في تجربتها ، ولا يمكن عموه من سجل الوجود بالجدل ، كما أنه لا يمكن بأي وجه من الوجوه وقف والتنازع اقدام الرنادين لليهود عن تنفيذ رغبتهم .

وحكومة فلسطين بمسئولية مكلفة برعاية مصالح جميع السكان وتوفير الرفاه لهم لا سيما أن تتجاهل مصالح هذا الجزء المهم من سكانها . ولا سيما أيضا أن تتجاهل مآثم تحقيقه في غضون ربع القرن الأخير . ولا يمكن لأية حكومة في فلسطين تؤدي واجبا نحو شعبها أن تعجز عن بذل قصارها لا للحفاظ على الوطن القومي فتصيب بل لتشجيع تطوره أيضا تطورا صحيحا وكما يبدو لنا ، لا بد لهذا التطور من أن يشمل الهجرة .

ويجب أن تكون مصلحة الشعب بمجموعه ، بما فيه اليهود والعرب وسواهم ، الهدف الاساسي في فلسطين ، اتنا نرفض الرأي القائل بعدم جواز قبول هجرة يهودية أخرى إلى فلسطين دون موافقة العرب ، الأمر الذي سيؤدي الى سيطرة العرب على اليهود ، ونرفض كذلك طلب اليهود الملح بقرير هجرة يهودية اجبارية بأمرح ما يمكن بغية ايجاد أكثرية يهودية ، ومن ثم تأسيس وانشاء دولة يهودية في فلسطين . أن سعادة اليهود يجب ألا تكون خاضعة لسعادة العرب ، ولا سعادة هؤلاء خاضعة لسعادة أولئك . ان رفاه

القريبين ، والحالة الاقتصادية في فلسطين كمجموع ، ودرجة تنفيذ المشاريع الزيادة في تحسينها وتقديمها ، أن كل هذا يجب أن يؤخذ بين الاعتبار عند تقرير عدد المهاجرين الممكن قبولهم في أية فترة خاصة .

أن فلسطين أرض مقدسة للاديان الثلاثة ، ويجب ألا تصبح أرض أي واحد منها دون الآخرين . والهجرة لانحاء الوطن القومي يجب ألا تصبح سياسة تحيز ضد المهاجرين الآخرين . وعليه فكل شخص يرغب في دخول فلسطين ، ويكون أهلا لذلك بموجب القوانين للرعية ، يجب ألا يرفض قبوله بداعي أنه ليس يهوديا . وكل تشريع يتعلق بالهجرة يجب أن يوضع ويطبق على هذا المبدأ دائما .

وقضلا من ذلك فانا ، مع اعترافنا بأن كل يهودي يدخل فلسطين وفقا بقوانينها المكتسبة حق الإقامة فيها ، نشجب بشدة وجهة نظر بعض المحافظ اليهودية في أن فلسطين قد منعت أو قد تؤول عنها بطريقة ما لتكون دولة لليهود العالم قاطنة وأن كل يهودي ابننا وجد هو مواطن فلسطيني لاجد كونه يهوديا ، وفي وسع اذن دخول فلسطين كحق مكتسب من حقوقه دون الالتفات إلى الشروط التي تفرضها الحكومة على المهاجرين ، وأن ليس هناك هجرة يهودية غير مشروعة إلى فلسطين . « إنا نصرح ونؤكد أن كل مهاجر يهودي يدخل فلسطين خلافا لقوانينها إنما هو مهاجر غير شرعي » .

مصلحة الأراضي

التوصية السابعة :

إنا توصي بما يلي :

- ١ - إلغاء القوانين المتعلقة بانتقال ملكية الأراضي الصادرة في سنة ١٩٤٠ واستبدالها بقوانين نستند إلى سياسة حرة في بيع الأراضي وإيجارها

والانتفاع منها بقطع النظر عن الجنس أو الملة أو العقيدة مع حماية صغار الملاك والزراع المستأجرين .

٧ - وعدا ذلك اتخاذ التدابير اللازمة لإبطال ومنع الأحكام المتعلقة بقتل الملكية والايحارات والاتفاقيات المتعلقة بالأراضي التي تنص على جواز استخدام أفراد عنصر أو طائفة أو دين واحد دون غيرهم في تلك الأراضي وحواليها أو قباله صلة بها .

٣ - وجوب ممارسة الحكومة رقابة دقيقة على الاماكن والمواقع المقدسة كبحر الجليل (بحيرة طبرية) وماجاوره مما يضمن عدم انتهاك حرمتها واستعمالها في أوجه لا يرتاح اليها جميع أهل الدين وأن تسن فوراً القوانين اللازمة لتحقيق هذا الغرض .

التعليق

كانت قوانين انقضاء ملكية الاراضي الصادرة في سنة ١٩٤٠ تستهدف حماية المستأجر العربي وللاالك الصغير منع بيع الارض إلا للعربي الفلسطيني في إحدى المناطق ، وتقييد هذه البيوع في منطقة أخرى ، والسماح بيها بصورة حرة في منطقة ثالثة ، مما أدى إلى التحيز ضد اليهود . وهكذا نجد أن هذه القوانين ترمي إلى فصل العرب عن اليهود وإجبارهم منزليين بعضهم عن بعض . وفي المناطق التي تمت فيها البيوع ، أو قيدت ، فقد حيل بين العربي وبين ما يريه على بيع أرضه ، التي غالبا ما موقوف عليها مبيشة ومعبشة أفراد أسرته ، نظير مبلغ لا يتناسب مطلقا وقيمتها الحقيقية . ومع أن تلك القوانين وضعت بشيء المحافظة على مستوى معيشة الزراع العرب الراهن ، وتلافى خلق مجموعة كبيرة من السكان العرب الذين لا أرض لهم ، فانها لا تفي للعربي للقيم في المنطقة الحرة ، ذلك لانه بإمكانه بيع أرضه بسعر خيال والانفعال إلى

إحدى المنطقتين الآخرين ، وبذلك يزيد في ازدحامهما ، وكذلك العربى الذى يقيم على قيد مسافة قصيرة من حدود المنطقة الحرة ، أو غيرها مباشرة ، لا يستطيع الحصول على مبلغ يقرب مما يحصل عليه فى المنطقة الحرة مما لا رضى مساوية لأرضه فى جودتها .

اننا نعارض أى تشريع أو أية قيود يظهر فيها تحيز ضد اليهود أو العرب . ونعترف بالحاجة إلى حماية الملاك والمستأجر العربى الصغير ، واتخاذ ما يلزم من التدابير لتلاقي نشوء مجموعة كبيرة من السكان العرب الذين لأرض لهم وأيضا لرفع مستوى معيشة العرب . وقد اعترفت لجنة بيل بهذه الضرورة فى تقريرها (الفقرة ١٠ من الفصل التاسع) الذى أيد المبدأين التاليين الموجودين فى تقارير سابقة وهما :

- ١ - أن أراضى فلسطين ، ما لم يطرأ تبدل ملحوظ فى أساليب الزراعة المنتجة فيها ، فانها لا تقوى على احتمال زيادة كبيرة فى السكان .
 - ٢ - أن أراضى المناطق الجبلية مزدحة بسكانها منذ الآن .
- ولا يزال هذان المبدأان صحيحين ، ان لم يكونا قد أصبحا أكثر صحة اليوم .

اننا لانعتقد بعدم امكان ضمان الحماية الضرورية للعرب إلا عن طريق حصر اليهود فى أجزاء خاصة من فلسطين . أن هذه السياسة التى اقترحتها لجنة بيل تتفق مع الحل الذى تقدمت به هي ، ونسعى به التقسيم . ولكنها لا تتفق مع الحل الذى عرضناه نحن .

ان عقود الامتياز التى يجرىها « الصندوق الوطنى اليهودى » تضمن تعبا ما أنه أن لا يستغنى المستأجر عمالا غير يهود فى الأرض المستأجرة أو حولها

أو نيا له صلة بها ، ونصا آخر بأن كل عقد إيجار موعى يجب أن يتضمن شروطا مماثلة .

إننا نعارض هذا التمييز كما ذكرنا آنفا . ونعتقد أن أحد الأسباب التي لأجلها وضعت مثل هذه الأحكام إنما هو ضمان استخدام المهاجرين اليهود في الأراضي ، ولكننا لا نرى أن هذا الغرض يبرر الاحتفاظ بتلك النصوص والأحكام التي تفرق التآزر والتضام بين العريق واليهودي .

إن الأراضي التي يملكها « المندوق الوطني اليهودي » أو التي يحولها المجلس الإسلامي الأعلى إلى وقف ، تصبح غير قابلة للانتقال . وقد أعربت لجنة ميل عزديا (في الفقرة ٨٠٠ من الفصل التاسع من تقريرها) بأن من المستحسن أن تقرت الحكومة في بيع الأراضي الأممية لكل هاتين الهيئتين . فالوضع والحالة هذه يتطلب المراقبة ، ذلك لأنه ليس من مصلحة سكان فلسطين أن يصبح قسم كبير من أراضي بلادهم غير قابل للانتقال سواء أكان المالك هذه للقرصة أو تلك .

إن مصلحة اليهود والعرب معا في بلاد متغيرة كثيفة السكان كفلسطين التي يزداد عند سكناها بسرعة ، أن تستثمر جميع الأراضي وتستعمل على أكمل وجه ممكن ، كما أنه يجب العمل على تسوية حقوق الأراضي بالسرعة المستطاعة وتسهيل استثمار أراضي الهجرة الصالحة للاستعمال والتي لا تطلب لأغراض عامة .

وتضم أراضي فلسطين للقدس ضمن حدودها وفي جميع أركانها أماكن مقدسة في اتباع الديانات العظمى الثلاثة ، ولذا فإن وجود اليهود برقصه وموسيقاه ، على شفة بحر الجليل (بحيرة طبريا) لما يجرح احساس الكثيرين

من المسيحيين . وقد ملنا بوجود مشاريع أخرى ، أن نمت ، فلن تقل عن مشروع اليد موء مفة .

ولذلك فقد رأينا من العوالب أن نشدد في توصيتنا بلزوم ممارسة رقابة شديدة ودقيقة وتعزى للقوانين المعمول بها إذا اقتضى الأمر .

التطور الاقتصادي

التوصية الثالثة :

لقد عرضت ملنا تصاميم مختصة لتطوير فلسطين الزراعي والصناعي على نطاق واسع . وهذه التصاميم إذا ما نفذت نجاح تزيد في قابلية البلاد على استيعاب وإعاشة عدد أكبر من السكان وترفع مستوى معيشة اليهود وللعرب على السواء .

ولسنا في وضع يؤهلنا لتقدير مدى صحة هذه التصاميم الخاصة . وإنما لا بسنا إلا أن نؤكد أنها مهما كانت عملية من الوجهة الفنية فستبقى بالاختناق ، ما لم يكن ثمة سلم مستحب في فلسطين . وفضلا عن ذلك فإن نجاحها التام يستلزم مؤازرة الدول العربية المجاورة لما لأنها ليست مشاريع فلسطينية صرفة . ولذا فالتا توصى بأن تدقق هذه المشاريع كلها تدقيقا كاملا وتبحث وتنفذ منذ البداية وباستمرار للتشاور التام والتآزر ، ليس مع الوكالة اليهودية فحسب ، بل أيضا مع حكومات الدول العربية المجاورة التي يحتملها الأمر مباشرة .

التعليق :

لقد أتيح للاقتصاد اليهودي في مرحلته الإنشائية ، مزية وقوة رؤوس الأموال التي قدمت وفق شروط جعلت الربح اللادى في درجة ثانوية ، أما العرب فلم تصح لهم مثل هذه المزية . أما نحن ، ميدليا ، فلا ننضد بأن من

الحكمة في شيء، أو من المناسب أن تظلم أية مؤسسة خصوصية بمشاريع كمشروع وادي الأردن مثلا، إذ ارتضى أنها ملزمة من الوجهة الفنية، حتى ولو كانت تلك المؤسسة مستعدة لتقديم الضمانات بالنافع التي سيجنيها العرب، وبأن لم أن يشق كواقي إمارتها على نحو ما اقترحه الوكالة اليهودية.

إن مثل هذه المشاريع، بالنظر لحمايتها، وما تنطوي عليه من آثار بعيدة المدى، يجب أن ينظر إليها كمشاريع عامة تقع ضمن نطاق أعمال الحكومة. فلا تنفذ إلا على أساس كونها نافعة لجميع طبقات السكان. غير أن الاضطرار بأي مشروع نافع يجب ألا يأخر بسبب عقبات مالية صعبة يمكن التغلب عليها بمساعدة مؤسسات شبه خيرية. ولا نرى أنه يصدر الوصول إلى حل وسط يجمع بين التمويل اليهودي والمسئولية والمراقبة الحكوميتين.

أنا نرحب بما أعدته حكومة فلسطين نفسها من برامج للتميز في فترة ما بعد الحرب، وحبذا لو تسر وجود الوسائل للقيام بمشاريع أوسع مدى وأضخم مقياسا. ولكننا نقرب بأنه من المظهر جدا إيجاد الأموال اللازمة سواء عن طريق الموارد العامة أو القروض حتى يستتب الهدوء السياسي.

ونقترح في الوقت نفسه أن تحصل الحكومة على الصلاحيات التي تمارسها في الوقت الحاضر بشأن القيام بحفريات واسعة وكاملة عن مدى للوارد للمالية المنتشرة في البلاد، والسيطرة على استعمال المياه التي تحت الأرض وتقدير الحقوق المتعلقة بالمياه التي فوق الأرض.

أنا نشك في امكانية توسيع مدى الناحية الاقتصادية في فلسطين توسيعا كاملا بالنظر إلى مراقبتها الطبيعية المحدودة دون اجراء تاديل في البضائع والخدمات مع الاقطار المجاورة تبادل حرا كاملا. ولواقع أن موازنة

تلك الاقطار بصورة فعالة في بعض النواحي ، كالمشاريع التي تتضمن تجهيزات مياه ، لا يمكن الاستغناء عنها لضمان التطور الكامل المبني على أسس اقتصادية .
ان ازالة المادة الثامنة عشرة من صك الانتداب تمهد السبيل لعقد اتفاقيات تجارية وتجارية شاملة ، لا تتعارض مع الالتزامات الدولية ، التي قد يمكن الدولة المنتدبة أو الوصية أن تقبل بها ، الأمر الذي يمكن في النهاية أن يؤدي إلى شيء من قبيل الاتحاد المجرى . وهذا الهدف هو ما ترمى إليه دول الجامعة العربية التي تحيط بفلسطين .

التعليم

التوصية التاسعة :

تمنيزا لتمام بين الشعبين ، وسعيا وراء تحسين مستوى معيشة العرب بصورة عامة فأنا نوصي بإصلاح نظام التعليم لليهود وللعرب كليهما ، على أن يشمل هذا الإصلاح إدخال التعليم الإلزامي خلال فترة معقولة من الوقت .

التطبيق :

لقد أشارت لجنة ميل في الفصل السادس عشر من تقريرها إلى مساواة نظام التعليم المعمول به في فلسطين وإلى التفاوت الكبير بين المبالغ التي تنفق على تعليم العرب واليهود . وقد أكد التقرير المذكور أيضا أن نظام التعليم في فلسطين لدى اليهود وللعرب مما قائم على أسس قومية ، وامرعى الانتباه بصورة خاصة إلى الدعايات القومية المنتشرة في المدارس العربية .

لقد تبين لنا من التحريات التي قمنا بها أن المدارس اليهودية أيضا - وهي تحت إشراف الطائفة اليهودية وتدار بأموالها - قد أصبحت مشبعة بروح قومية ملتصقة ، وغدت وسائل فعالة ، بالغة الأثر ، لابت الروح القومية

العبرية الاعتدائية . ولذا فانا نوصى بشدة بوجوب سيطرة الحكومة العامة على نظام التعليم اليهودي والعربي ، القضاء على هذا القشت المشج يروح النصرية وصنع التعليم لأغراض الحماية . كما أن من واجب الحكومة العمل على جعل التعليم أداة لتسام بين الشعبين وذلك بالأشراف على الكتب المدرسية ومناهج التعليم وتفتيش المدارس اشرافا دقيقا .

ولعل من المستحسن فيما نعتقد أن نقول جزءا كبيرا من مسؤولية التعليم العربي طائفة عربية على غرار الطائفة اليهودية التي سبق تأسيسها في فلسطين ، ولكن إذا استهدفت الطائفتان اليهودية والعربية التعليم الاجباري فلا بد والحالة هذه من تخصيص نسبة أعظم بمراحل ما خصص حتى الآن من ميزانية فلسطين السنوية للتعليم . وسوف تنفق أكثر هذه الاعتمادات على تعليم العرب . ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا إذا خفضت بصورة محسومة النسبة المخصصة الآن للأمن العام من الميزانية العامة .

وتستد بنبوع خاص على ضرورة زيادة التسهيلات المادية للعرب في الوقت الحاضر للتعليم المهني والثانوي والجامعي بصورة عاجلة . ان الفجوات في مستوى معيشة الشعبين الذي سبق لنا أن اسرعينا اليه الانتباه ، يجرى إلى حد كبير إلى كون عدد أفراد الطبقة المهنية والوسطى اليهودية يزيد كثيرا عما هو عليه لدى العرب . ولا يمكن ازالة هذا الفرق الا بزيادة التسهيلات المتوفرة للعرب للتعليم العالي زيادة كبيرة جدا .

الخلاصة إلى استتباب السلم في فلسطين

التوصية المباشرة :

انا نوصي في ذلك العمل بما ورد في هذا التقرير ، بأن يوضح لكل من العرب واليهود مما بصورة لا تخجل الشك ، بأن كل محاولة من أي فريق ترى

عن طريق التهديد باستعمال العنف أو عن طريق الارهاب أو عن طريق تنظيم جيوش غير قانونية ، واستعدادها للعبولة دون تنفيذه ، سوف تقمع بعزم .
 وإضافة إلى ذلك من رأينا أن نستاذف الوكالة اليهودية في الحال التعاون الفعال مع السلطة المتتدية لقطع دابر الارهاب والمجرة غير المشروعة ، والحماية الأمن والنظام في جميع أنحاء فلسطين . لأن ذلك ضرورى لمصلحة الجميع بما فيهم المهاجرون الجدد ^(١) .

(١) على أثر بحث تقرير هذه اللجنة أقر مجلس جامعة الدول العربية القرارين التاليين :

١ - مقاومة تصليح الصهيونية :

بالشر لا أعلنت الحكومة البريطانية وما ظهر من تحرير لجنة التحقيق أن الصهيونية قد شكلت بيوتا مسلحة في فلسطين وأن إسرائيليا العظمى لم تقطع الى الآن أن تحمل هذه الحشوش ونزع سلاحها ، واللجنة ترى أن هذا من شأنه أن يؤدي الى اضطراب الشعوب العربية للدفاع عن نفسها وملازمة القوة بالقوة ولا تعطيل حكومات الجامعة العربية أن تنعم هذه الشعوب من أن تأخذ عدتها للدفاع الشرعى عن نفسها وعلى لهذا ترى أن تلت الجامعة نظر الحكومة البريطانية الى خطورة هذا الموقف .

١٢ - ٦ - ١٩٤٦

ب - اعتبار بيع العقار للصهيونيين جرما جنائيا :

بالنظر لما جاء في تقرير اللجنة الانجليزية الامريكى المشتركة من توصيات باتخاذ تدابير ترمى الى تسهيل بيع أراضي العرب من الصهيونيين في فلسطين وتسهيل ادخال مهاجرين صهيونيين الى فلسطين ، وما أن العرب يتبرون الامرين سيلا للقضاء على كبرهم الى فقر دلوهم ، واللجنة ترى أن يوصى مجلس جامعة الدول العربية بوضع تعريخ في كل دولة من دول الجامعة العربية بتميز بوجبه بيع العقار في فلسطين للصهيونيين وتهريب اليهود اليها أو المساعدة عليها بطريق السرقة أو غيرها جرما جنائيا .

١٢ - ٦ - ١٩٤٦

(٢٤) للذكرة التي ارسلها الامانة العامة (١)
إلى الحكومة الأمريكية عملاً بقرار مجلس جامعة الدول العربية
بتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٩٤٦

تشرقت باستلام مذكرة رقم المؤرخة ٢٠ مايو سنة ١٩٤٦ وعرضتها على
مجلس جامعة الدول العربية المتخذ بتاريخ ٨ يونيو سنة ١٩٤٦ في بلودان
بسوريا ، وقد حذر مجلس جامعة الدول العربية أن حكومة الولايات المتحدة
قد أبدت في مذكرتها أن التوصيات التي تقدمت بها اللجنة لا يميزها بالأمريكية
هي ذات صيغة استشارية غير ملزمة ، ولقد سبق لجامعة الدول العربية أن ينت
عند تشكيل هذه اللجنة أنها لا تحرق بجانوبيتها ولا اختصاصها ، وكان
لديها من المعلومات ، بعد تشكيلها ، ما يجعلها تشك في حيدة بعض من أعضائها .
ورغم ذلك وبمبادرة لحكومة الولايات المتحدة ورغبة في تمكينها من الاطلاع
على رأي العرب ملوكاً ورؤساء وحكومات وشعوباً ، قررت عدم مقاطعتها ،
فتقدمت إلى هذه اللجنة بشئ البيانات والمعلومات ، وجل مقصدها ، هو
ظهور الحقيقة كاملة لحكومة الولايات المتحدة وشعبها قنانياً لتتصادم بين
حقوق العرب ومصالحهم وسياسة دولة صديقة يقدر عليها العرب أكبر الآمال
وخشية أن تاتر هذه السياسة يدعوى فقه صاخبة من اليهود في الولايات
المتحدة لهم من الوسائل ما ليس للعرب لتوجيه الرأي العام الأمريكي وبجته
ضارة بالعرب ، وهي في الحقيقة بعيدة كل البعد عن مصالح الأمريكيين في
الشرق العربي والاسلامي ، ومعرضة لخطر ما بين الولايات المتحدة والشعوب
العربية من ثقافة واللوعة .

(١) نقل نص هذه الذكرة من مباحث جلسات دورة الاجتماع الرابعة لغير المادة لمجلس

حامل العرب هذه البجته بكل أنواع المجاملة للأسباب التي ذكرت مع علمهم أن حكومة الولايات المتحدة ليس لها شأن خاص في فلسطين أكثر مما ترحبه رغبتها في السلم وبت روح الاخاء بين العناصر والطوائف وكثيرا ما يجيب من هذه الحقيقة نشاط اليهود في الولايات المتحدة الذين يجمعون الاموال لاقتامها في فلسطين لاغراض سياسية تهدف لاقامة وطن قومي ودولة يهودية رغم حقوق سكان البلاد الاصليين .

ومن ثم فنتدخل طامحة من رعايا الحكومة الامريكية في شئون أمة أخرى بما يعارض حقوق تلك الأمة يمر الولايات المتحدة إلى التزاح مع ملايين البشر الذين يضرعون في شعب الولايات المتحدة وحكومتها تهتم وآمالهم الكثيرة ، تلك الحكومة التي ضحت أكبر التضحيات لسيادة مبادئها في الاطلنطي ، والتي أعلنت الحريات الاربع ، والتي وضحت في المخطوط الرئيسية لسياساتها العالمية رغبتها الأكيدة في اقامة عالم جديد غاية العدل والرخاء ، هذا التدخل وبذل الأموال من طامحة من مواطني الدولة الأمريكية لا يصح أن يكون سببا للعطف عليهم من دولتهم ، وحماية دعوامهم ، بل في الحقيقة ادعى إلى غضبها ، ولو كانت السألة الفلسطينية وليدة الاضطهاد النازي والنظام التي أصابت اليهود ، لكان هناك مجال للقول ، ولكننا كما يعلم الناس جميعا ، وليدة سياسة بريطانية خاطئة منذ الحرب العالمية الأولى ، وابتدأت برعد بتقود قبل ظهور النازية والفاشية التي اتخذت اضطهادها لليهود في أوروبا ذريعة لتحقيق الاغراض السياسية الصهيونية العالمية ، وقضلا عن أنه لن يكون في فلسطين حل المشكلة اليهودية ، فانه قد نتج عن هذه الدعوة السياسية التي تحاط بسياج من الماطفة والرحمة اضطهاد جديد لقوم آخرين من العرب في وطنهم ولو اتحصر عمل الولايات المتحدة على حماية اليهود المضطهدين في

أوروبا لكان عملا مرضيا إنسانيا ، ولكن الخلط بين مشكلة اليهود العالمية وبين آمال الصهيونية السياسية في إقامة وطن قومي لهم ودولة في بلاد الغير وضد إرادة العرب قد زاد الأمور تعقيدا ولم يقدم بها في اتجاه المصواب ، ولو أن الولايات المتحدة عملت إلى حل مشكلة الاضطهاد العنصري على أساس عالمي وإنساني لكان خير أعوانها في ذلك هم العرب .

وقد ترتب مع شديد الأسف على المعاونات التي ترد من الولايات المتحدة على الصهيونيين سواء كانت مادية أو أدبية أن تعاقم الأمروطن الصهيونيون انهم يستطيعون الاعتماد على أكر دول العالم لاملأه ارادتهم على شعب فلسطين الأعزل فنظموا قوات مسلحة هي نواة الجيش اليهودي الجديد وجمعات ارمائية هي أداة القتل والتدمير لتحقيق أغراضهم بالقوة وليس بما يساعد على الهدنة هذا الحلف الذي تبديه جماعة من مواطني الولايات المتحدة على أغراض الصهيونية السياسية ، ومع أنه ليس من شأننا أن نعرض لما يقال من ضيف اليهودية الصاخبة في أمريكا وآثره على سياسة الولايات المتحدة ، تلك الحقبة الهبة السلام والجامعة على إقامة نظام الأمم المتحدة على أحسن مبادئ العدل ، فاننا نشعر بأن السياسة الصهيونية توشك أن تتجج في أحداث صدام عنيف بين مصالح شعوب الشرق العربي وسياسة الولايات المتحدة ومصالحها .

وإذا استمر التسليح الصهيوني والارهاب واتخاذ القوة وسيلة لاملأه ارادتهم في فلسطين فاننا نتمنى ألا يقف العرب وهم قوم فقرون بآرائهم مكتوفي الأيدي أمام تحدى القوة ، وهم الذين قبلوا في كل زمن من الأزمان التضال عن حقهم بقطع النظر عن عدة خصومهم أو عددهم وأشد ماخشاه كذلك ألا تستطيع الحكومات العربية حصر النزاع في نطاق ضيق وقد اخذ يصجم

في نظر الشعوب العربية خطر التسلح الصهيوني وعجز الحكومة البريطانية المسؤولة ، واستمر كذلك تدخل اليهود الامريكان وأنصارهم في شئون فلسطين ويوجدوا الثأيد الكائن في ولايات المتحدة ، فان الأمور ستتطور قطعاً في اتجاه مخالف تماماً لما نطمح من سياسة الولايات المتحدة ، وإرادة شعبها التي ترمي إلى سيادة الحق لا القوة ، وإننا نود أن نلفت نظر حكومة الولايات المتحدة إلى خطر آخر أبغض إلينا من التسلح الصهيوني ذلك أن الدعوة القاسية في فلسطين المزيدة بعريق من مواطني الولايات المتحدة قد أخذت تصمم أفكار أهل المشرق ضد اليهود فتعلمهم العداء لليهود « الاسلامية » التي لا عهد لهم بها وذلك مصدر ازعاج كبير للحكومات العربية التي تعرض كل الحرص على دوام الاخاء بين رعاياها مسلمين ومسيحيين ويهود ويؤسفنا أن يكون صهذب اليهود المطالب في الولايات المتحدة له في ذلك آثاره البعيدة السيئة ، ولور أن هذا الصهذب والنشاط والاموال والخيبرات وجهت في الطريق الصواب لانحو نتيج الوضع الطبيعي في فلسطين ، بل تحولت المشكلة اليهودية بامكان اليهود في أوطانهم الأصلية آمنين متساوين مع اخوانهم ومواطنيهم لوجدت تأييداً طاماً ولا تصبحت أحسن التمارين لمح اليهود وخسر الإنسانية .

واننا نود أن نؤكد لحكومة الولايات المتحدة رغبة البلاد العربية الصادقة في ألا تعكر هذه الدعوة السياسية الصهيونية صفو العلاقات الطيبة المتينة بين بلادنا سواء أكانت في ميدان السياسة أو الاقتصاد أو الثقافة التي نحرص عليها كل الحرص والتي تعضد الحكومة فأشارت في مذكرتها إلى إداعتها في تشييدها ودوامها ونرجو كل الرجاء أن تتجنب جميعا الوقوع رغم إرادتنا في حافة ليس للشعوب العربية أية مصلحة فيها ونعرجها إليها ضرورة الدفاع عن الكيان العربي في فلسطين .

أما ما ورد في تقرير اللجنة من توصيات مفرضة عبء كل البعد من أن
 «نرى بالسلام لفلسطين أو الشرق فقد أرسلنا مهابيانا معها للندوة البريطانية
 الدورية عن الحكم في فلسطين والتي يجب أن حلم نعلم أنها لا ماليش
 اليهودي ولا قواها للادية تستطيع ان صخلص من تهداتها السابقة أو لياسة
 الانشائية التي رسمتها كحل وسط في الكتاب الأبيض الصادر في سنة ١٩٣٩
 الذي ارتبط به شرقها ، وها نحن نقترح بإيداع نسخة من ذلك مع
 هذه للذكرة .

وأخيرا فمع علمنا بأن تحقيق اللجنة ليس الاستشارة الموعودة بها قانا
 تؤكد أن هذه الذكرة ليست ردا يحل الحكومة الامريكية سدها باستشارة
 العرب ، فان ذلك يقضى تبادل الرأى بطريقة أصمن للعاجية والتمام ، كما
 نود أن نذكرها بوعدها رئيسها السابق المرحوم روزفلت في خطابه المؤرخ في
 ٥ أبريل سنة ١٩٤٥ لجلالة الملك عد المرز والذي يقول فيه :

« نذكرون جلالتهكم أنه في مناسبات سابقة أبلغتكم موقف الحكومة
 الامريكية تجاه فلسطين وأوضعت رغبنا بأن لا نتخذ قرارا فيما يخص
 بالوضع الاساسي في تلك البلاد بدون استشارة تامة مع كلا العرب واليهود
 ولا شك أن جلالتهكم نذكرون أيضا أنه خلال محادثاتنا الاخيرة أكدت
 لكم أنى سوف لا أتعذ أى عمل بصفتي رئيسا للفرع التنفيذي لهذه الحكومة
 يبرهن أنه عدائي للشعب العربي » وهنا يشير إلى تأكيداته السابقة بالأعمال
 شيط يساعده فيه اليهود على العرب .

(٢٥) مؤتمر فلسطين - لندن سنة ١٩٤٦

للقسرات

المقدمة على أثر المناقشات بين مندوبي حكومة جلالة الملك

في المملكة المتحدة وحكومة الولايات المتحدة (يولية سنة ١٩٤٦)

مذكرة مندوبي المملكة المتحدة

مرفق بهذا مستخرج من الخطاب الذي ألقاه رئيس مجلس القوردات
دوروت موريسون عضو مجلس العموم البريطاني في المجلس في ٣١ يولية
سنة ١٩٤٦ .

قصر لانكستر ٩ سبتمبر سنة ١٩٤٦ .

مستخرج من هامسارد ٣١ يولية سنة ١٩٤٦

أتم مندوبو حكومة جلالة الملك ومندوبو حكومة الولايات المتحدة ،
الذين سألهم بالمندوبين الخبراء ، فحص التوصيات الواردة في تقرير اللجنة
الانجليزية الأمريكية للبحث في مشاكل اليهود في أوروبا ومشاكل فلسطين ،
وقد وضع الخبراء توصيات اجماعية عن السياسة التي يجب أن تتبع بخصوص
كل المسائل التي عالها تقرير اللجنة الانجليزية الأمريكية ، وأرى لزاما
على أن أوضح بعض الاسباب الاولية الرئيسية لقرحاتهم :

اجداً المندوبون الخبراء بمعالجة توصيات اللجنة الانجليزية الأمريكية
بالنسبة لمركز اليهود في أوروبا ، فإن حوادث السنوات الأخيرة التي تلت
احتلال هتلر لثمة الحكم أعطت أهمية خاصة لمن الوطن لقوى اليهود
كما يرى ان يتمكن من الالتجاء اليه من البقية الباقية من يهود أوروبا ،
وما زاد صعوبات المشكلة الفلسطينية استحكاما وتعقيدا الاضطهاد المهاجرة
من أوروبا .

وقد أدركت اللجنة الانجليزية الأمريكية أن فلسطين وحدها لا يمكن من القيام بحاجيات هجرة الضحايا اليهود للاضطهاد النازي والثاني فأوصت حكومتانا بالتعاون مع البلاد الأخرى ، حيث أن العالم أجمع يشترك في المسؤولية ، أن يسعى في الحال لإيجاد مواطن جديدة لجميع الأشخاص الذين لا مأوى لهم بدون تفرقة بين الفريدة أو الجنسية .

وقد اقترح التدويرون المطروح أن تتخذ الحكومتان الوسائل الآتية تمكنهما من القيام في الحال بتصيهما في حل هذه المشكلة :

أولاً - تحاول الحكومتان أن تهيئاً أحوالاً مناسبة لاستيطان عدد وافر من الأشخاص الذين لا مأوى لهم في أوروبا حيث قد اتضح أن الأغلبية الساحقة تستمر في المعيشة هناك ، وتبذل الحكومتان الآن أقصى جهدهما في المتعلقين البريطانيين والأمريكية في ألمانيا والنمسا في المساعدة على استيطان هؤلاء الأشخاص وعلى استئصال جذور البائس المضادة السامية ، وفي إيطاليا والنمسا التي كانت موالية للعدو مطالب السلطات بموجب معاهدات الصلح بأن تضمن لجميع الأشخاص الذين تحت حكمهم الحقوق البشرية والحريات الأساسية وعلاوة على ذلك يحتم علينا في مساهمة لاستعادة الاستقرار السياسي والاقتصادي في أوروبا أن تستمر في القيام بتصيينا في ارجاع تلك الحالات الأساسية التي يمكن من لم تمت عدد وافر من الأشخاص الذين لا مأوى لهم بجانبهم يهود أوروبا .

وبعد الانتهاء من انجاز كل ما يمكن عمله في أوروبا يحتم علينا أيضاً إيجاد مواطن جديدة قياوراء البحار لكثيرين من أولئك الذين اتسمت برى علاقاتهم ببجالياتهم السابقة بشكل لا يمكن اصلاحه .

وقد وضع المدربون المجرى التدابير الآتية - بعضها في دور التنفيذ الآن - بعبء تشييط هذا المشروع :

أولا - يحتم علينا البحث في انشاء هيئة دولية للاجئين مهمتها معالجة مشكلة اللاجئين والأشخاص الذين لا مأوى لهم عموما بشكل عام .

ثانيا - يحتم علينا في مجلس الجمعية العمومية للأمم المتحدة أن نقصد ونحث بقوة جميع الحكومات الاعضاء لقبول نسبة معينة من الأشخاص الذين لا مأوى لهم في أوروبا - بما فيهم اليهود - في الأراضي التي تحت إدارتهم ، وأود أن أذكر في هذا الصدد أن حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة قد ساءت فشلت الطريق بقولها بعدا بتشجيع استيطان نحو ٧٣٥٠٠٠ من الجنود البولنديين وتوابعهم ، وهذا بالطبع بالإضافة إلى اللاجئين السابقين قبولهم أثناء الاضطهاد النازي ويقرب ما هو باق منهم في المملكة المتحدة من ٧٠٠٠٠ يهودي .

وقد سبق أن أخطرت حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة سائر حكومات الدوليين عما قامت به من أعمال ، وتأمل أن تعضد هذه الحكومات النداء الذي ستوجهه حكومة جلالة الملك إلى الحكومات الاعضاء في جمعية الأمم المتحدة وهو نداء اليهم ليقبلوا عددا من الأشخاص المبعدين في الأراضي الخاضعة لحكمهم . واني أعلم أيضا أن الولايات المتحدة - حيث استوطن في نفس الوقت بشكل دائم نحو ٢٧٥٠٠٠ لاجئ منهم ١٨٠٠٠٠ يهودي - قد طالت إلى قبول المهاجرة العادية ويتظر أن تقبل نحو ٢٣٥٠٠٠ مهاجر سنويا من البلاد الأوروبية التي يؤخذ منها الأشخاص الذين بدون مأوى ، ومستمر ربما يتم تأسيس هيئة دولية للاجئين في التعاون مع حكومة الولايات المتحدة على تشييط استيطان اللاجئين والأشخاص الذين

لا مأوى لهم ، وذلك بمساعدة اللجنة الحكومية المختصة بضمير المخطط لاستيطان عدد كبير من الذين لا مأوى لهم في البرازيل وغيرها من بلاد أمريكا الجنوبية .

فيتضح مما تقدم أن الأوجه الرئيسية لمشكلة اللاجئين والأشخاص الذين لا مأوى لهم لم تقل ، وكذا اصلاح الاحوال في أوروبا بشكل يسمح باعادة استيطان أكبر عدد ممكن من الأشخاص الذين لا مأوى لهم ، بمن أرادوا البقاء في تلك القارة ، بما قيمهم اليهود ، فإن هناك احتياجا إلى الانتفاع بمقدرة وهواهب اليهود وغيرهم في القيام بأعمال التصنيع المهمة التي تواجهنا . ونحن في نفس الوقت نأتمن بدون توان في اتخاذ خطوات عملية لضمان مساهمة بلاد أخرى بما فيها فلسطين في استيطان أولئك الأشخاص للبحرين ، ومنهم اليهود المضطرين إلى التطلع إلى بلاد غير الاقطار الأوروبية للتوطين فيها بشكل دائم

وعندما صاغ المندوبون الحمراء سياسة جديدة لفلسطين قبلوا كأساس للبادئ الواردة في التوصية الثالثة للجنة الانجليزية الأمريكية وهي أن فلسطين في مجموعها لا يمكن أن تكون دولة يهودية ولا دولة عربية وأن لاحتى لاحدى الجانبين في فلسطين أن تسيطر على الأخرى ، كما يجب أن تشكل الحكومة بحيث تضمن مصالح المسيحية والمسلمين الاسلامية واليهودية في البلاد المقدسة .

والمندوبون الحمراء يتنون حججهم على ما يأتي :

لا يمكن بأي وجه من الوجوه التوفيق بين المطامع السياسية للفريقين في فلسطين فالزراع الذي أثارته هذه المطامع حاد لدرجة ترك قريبا من الاحل في الوصول في وقت مقبول إلى ذلك الحد من التعاون بين العرب واليهود الذي

يساعد على تكوين حكومة موحدة في فلسطين تضي مع هذه المبادئ الأساسية التي لعب فيها كل من شعبها دوره .

ويظهر أن الأمل الوحيد في السلام وفي اتجاه سريع نحو أنظمة الحكم الذاتي ينحصر في صياغة دستور البلاد بشكل يطي كلا من الفريقين أعظم قسط ممكن من السلطة لإدارة شؤره الخاصة .

ويحدد الندوبون الخماء أن الطريقة المثلى في الظروف الحالية لتحقيق ذلك هي إنشاء مناطق عربية ويهودية تتبع بقسط وافر من الحكم الذاتي تحت إشراف حكومة مركزية ، ويقترحون لهذا الغرض تقسيم فلسطين إلى أربعة مناطق :

منطقة عربية ، ومنطقة يهودية ، ومقاطعة القدس وأخرى في النقب . وتشمل المنطقة اليهودية الجزء الأعظم من مساحة الأراضي التي استقر فيها اليهود ومساحة كبيرة حول وبعين المستعمرات .

وتشمل مقاطعة القدس مدينة أورشليم ويتسلم وضواحيها المباشرة . وتؤلف مقاطعة النقب من تلك الأراضي القضاء غير المسكونة الكائن جنوبي فلسطين من الحدود الحالية للأرض المزروعة ، أما المنطقة العربية فتشمل باقي فلسطين وتكون بذلك في الغالب عربية محضة من ناحية الأرض والسكان . أما حدود هذه المناطق فتكون حدودا إدارية بحيث تمنح المنطقة التي يقع في داخلها مجلس نيابي على غرار له سن القوانين في أمور ممية ، وهيئة تنفيذية تقوم بتطبيق هذه القوانين ، ولن يكون لهذه الحدود أية أهمية من ناحية الدفاع أو المارك أو الرواسلات ، وإنما إعطائها صيغة نهائية فأنها بمجرد تقريرها تصبح غير قابلة لأي تغيير إلا باتفاق بين المنطقتين المختصتين ، ويديمج

نص بهذا المعنى في صلب اتفاقات الوصاية وكذا في الوثيقة التنفيذية لهذا المشروع وتحويل الحكومات الإقليمية سلطة التشريع والادارة داخل مقاطعاتها في نطاق واسع من الماتل ذات الصبغة الإقليمية المخفضة، وتحويل هذه الحكومات أيضا للسلطة لتحديد عدد الاشخاص الراعين في الإقامة الدائمة في أراضيها وتقرير مؤهلاتهم لهذه الإقامة بعد عرض هذا المشروع، وبطلب من هذه الحكومة بواسطة البعثات التي نمن القانون الاساسى أن يحدد الطرق اللازمة لضمان الحقوق المدنية والمساواة لجميع السكان أمام القانون وكذلك لضمان حرية الانتقال والتجارة بين المناطق، وتحويل هذه الحكومة أيضا للسلطة لجميع الاموال اللازمة للقيام بوظائفها .

وتتفرد الحكومة المركزية بالسلطة في وسائل الدفاع والعلاقات الخارجية والتجارة والضرائب، وكذا يحتفظ لها في البداية بعض السلطة في تطبيق القوانين والمحافظة على النظام بما فيه البوليس والمحاكم وعدد معين من الامور التي تهم فلسطين بأكملها .

وتستأثر الحكومة المركزية أيضا بالسلطات التي لم ينص على منحها للمناطق في ادارة الحكم فيصنف مجلس نيابي لكل منطقة وكذا يمين المندوب السامي من بين أعضاء المجلس لنيابي هيئة تنفيذية مؤلفة من وزير رئيسي، ومجلس وزراء بعد استشارة الزعماء . وتتطلب القوانين التي تقرها المجالس النيابية مصادقة المندوب السامي وهذا المصادقة لا تمنح الا في حالة تنال القانون المختص مع أداة الحكم وهو شرط يؤدي لضمان السلام في فلسطين وحفظ حقوق الاقليات .

كما أنه من الضروري أن يحفظ للمندوب السامي في حالة الطوارئ بحق التدخل عند عجز أي حكومة اقليمية عن القيام بتأدية وظائفها الاصلية أدنى

حالة تجاوزها هذه الوظائف . ويقوم المندوب السامي في السدادة بإحاطة في ذلك مجلس تنفيذي معين من قبله ، عداوة الوظائف التنفيذية والتشريعية للحكومة المركزية وقد يرأس الفلسطينيون بعض أقسام الحكومة المركزية إذا اعتبر المندوب السامي أن ذلك أصبح في حيز الامكان . [١]

ويتشمل المندوب السامي مجلسا لشؤون العرب والعمران ومجلسا لتعدد الاساطير مؤلفين من مندوبي الحكومة المركزية وممثل المناطق ، وكذلك ينشأ في منطقة القدس مجلس يجمع السلطات المحلية ويحضره أعضاء هذا المجلس ما عدا عددا معلوما يسميه المندوب السامي أما منطقة القدس فتكون تحت ادارة الحكومة المركزية في الوقت الحاضر .

هذا المشروع لمنح الحكم الذاتي للاقاليم يحفظ إلى حد كبير من تنفيذ مشكلة الهجرة اليهودية إلى فلسطين ومع أن الرقابة اليهودية على الهجرة تبقى من خصائص الحكومة المركزية غير أنها يجب أن تمارس على أساس توصيات الحكومات الاقليمية وطالما لا يحدث تجاوز لطاقات التشجيع الاقتصادي لاية منطقة والحكومة المركزية ترخص بالمهاجرة التي ترغب فيها الحكومة الاقليمية لتلك المنطقة غير أنها لا تملك حق الترخيص بالمهاجرة بشكل مجاوز الحد الذي تقترحه الحكومة الاقليمية . بناء على ذلك سيكون لحكومة المنطقة العربية حق التمتع بدورها بالسلطة العامة لمنع مهاجرة اليهود إلى منطقتها غير أن المنطقة اليهودية تمتنع بدورها بحق قبول أى عدد من المهاجرين ترغب فيه حكومتها .

ويقترح الضمراء ، كجزء من هذا المشروع ، أن يصبح في حيز الامكان قبول توصيات اللجنة الانجليزية - الامريكية للقائلة بإدخال ١٠٠.٠٠٠ مهاجر يهودي في الحال إلى فلسطين وباستمرار حر كة المهاجرة بعد ذلك . وقد جيز الضمراء

مشروعاً بنقل ١٠٠.٠٠٠ يهودي من أوروبا إلى المنطقة اليهودية في فلسطين ،
وسيداً بهذا المشروع إذا تقرر تنفيذه بأكثره . فتمنح شهادات الهجرة
بأمرع ما يمكن ويدل كل مجهود لاستكمال عملية الانتقال في مدة اثني
عشر شهراً من تاريخ الهجرة .

ويختار المهاجرون بادئ ذي بدء من بين اليهود في ألمانيا والنمسا وإيطاليا
وتمنح الأولوية لمن سبق وصرف ردها من الزمن في مراكز الإقامة في تلك
البلاد ولن أطلق مراحهم من هذه المراكز ولا يزالون في ألمانيا والنمسا .

وتمنح الأولوية من بين هذه الجماعات للصناع الماهرين في البناء والزراع
والاطفال وذوي القاهات والطاعين في السن ، ويسحب السواد الأعظم من
المائة ألف مهاجر من ألمانيا والنمسا وإيطاليا ، ولا تصرف الشهادات الممكنة
الحصول عليها للهجرة اليهود الموجودين في أي بلد آخر من بلاد شرق
وجنوب شرق أوروبا إلا الاطفال الاغنام فقط . ويسرع في نقل المهاجرين
بأقصى درجة تناسب مع سرعة احلال مسكرات الانتقال في فلسطين
المعدة لأقامتهم مؤقتاً حتى يمكن استيعابهم .

ويخص هذا المشروع على دعوة حكومة الولايات المتحدة لتسهيل
وحدوها مسؤولية نقل المهاجرين الذين نومت عنهم من أوروبا إلى فلسطين
فتقدم اليواخر اللازمة لذلك . تقوم بدفع مصاريف الاطفال وتقوم أيضاً
بتقديم الطعام لاولاد المهاجرين لمدة الشهرين الاولين من وقت وصولهم إلى فلسطين .
ولا شك أن مصاريف نقل واسكان هذا العدد في فلسطين ستكون
جسيمة . ولما كانت الهيئات اليهودية قد أخذت على نفسها المسؤولية المالية
فلا يرى الخبراء أي عور لعدم الحصول على الأموال المطلوبة من التبرعات
واكتسابات اليهود في أنحاء العالم وبواسطة الاقتراض .

وقد قبل الخبراء توصيات اللجنة الانجليزية - الامريكية بأن اصلاح
شئون العرب الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين هو من الامور المرغوب
فيها وتشمل اقتراحاتهم في فلسطين في هذا الصدد انشاء مصلحة للصحة
تضارح ماهو موجود الآن لليهود ، وتوسيع نطاق وسائل التعليم ، وتسهيل
قرروض بئائدة بسيطة للعرب المزارعين واتخاذ طرق أخرى تؤدي إلى
زيادة اتاج الارض ، بتشيط الحركة التعاونية والصناعات الخفيفة وتحسين
طرق المعيشة في المدن والريف .

ولقد تمت التدوين الخبراء النظر إلى انجاز هذه المشروعات وغيرها
لتحسين القروض الاقتصادية ومستوى المعيشة في فلسطين سيطلب في ابان
السنين القليلة الأولى رهوس أموال جسيمة لا يمكن الحصول عليها عن طريق
القروض مما يجعل منها عبئا قتيلا على مالية البلاد . كما أن تكوين النظام
الاقتصادي سيؤدي إلى عجز في ميزانية المنطقة العربية تطلب تغطية اعانة من
قبل الحكومة المركزية . وطلاوة على ذلك ستحتاج فلسطين إلى مساعدة
مالية أخرى في حالة تنفيذ المشروع في مجموعه .

وقد رأى الخبراء لمواجهة هذه الحالة أن يطلب إلى الولايات المتحدة أن
تقدم مساعدة وافرة إلى حكومة فلسطين للاستعانة بها خصيصا لتمويل مشاريع
التحسين التي لاتصلح لنظام قروض الاستهلاك وللمساعدة في تغطية المصروفات
الاستثنائية أثناء فترة الانتقال ، وأن تطالب الحكومة البريطانية بأن تأخذ
على عاتقها المسؤولية النهائية لتغطية العجز السنوي في ميزانية فلسطين إلى ذلك
الوقت الذي تصل فيه ايرادات البلاد إلى درجة تجعل ذلك أمرا غير ضروري .
ويعتقد الخبراء أن احتياج فلسطين إلى التقدم الاقتصادي يجب أن
يحالج على ضوء احتياجات الشرق الاوسط على العموم من هذه الناحية .

نهم يطعون أن حكومات الدول المثلة في الجامعة العربية تدرس الآن وسائل التقدم الاقتصادي في بلادهم فذلك يقتضون في حالة ملاقاتهم أية صعوبة في سبيل حصولهم على قروض دولية لهذا القرض أن ترخص الولايات المتحدة بمقد قروض على نطاق واسع للمساعدة على تنفيذ هذه المشاريع وتنفذ هذه القروض بواسطة هيئة لائحة للقيام بتقديم شؤون الشرق الأوسط بما فيه فلسطين . ومن الضروري معاونة شرق الأردن ، وإذا أمكن سوريا ولبنان ، في القيام بأغلب المشروطات الكبيرة التي يمكن استفادة فلسطين منها .

ويقترح الخبراء في هذا الصدد ، بشرط موافقة شرق الأردن ، أن يقوم مهندسون خبراء بأسرع ما يمكن بمعاينة موارد المياه المشتركة بين فلسطين وشرق الأردن تحت إشراف الحكومة .

وهنا أكون قد أتممت فعوى توصيات المندوبين الخبراء . وبما أن حكومة جلالة الملك تعتقد بأن هذه التوصيات هي الوسيلة المثلى للوصول إلى حل هذه المشكلة فقد أخطرنا حكومة الولايات المتحدة باستعدادنا لقبول هذه التوصيات كأساس للمفاوضات وكلنا أملنا أن تصلنا موافقة الرئيس ترومان قبل البدء في المناقشة ولكن علمنا بأنه قرر نظر لتقدم هذه المسألة أن يناقش المندوبون الخبراء الأمريكيين بالتفصيل فيها وهم الآن في طريقهم إلى واشنطن لهذا القرض . فيوضح من هذا أن الرئيس ترومان ينوي أن يستوفى البحث في هذه المسألة وأملنا أن يصل إلينا ردته بالتالي في الوقت المناسب .

وفي نفس الوقت حيث أن الحالة في فلسطين لا تتحمل أي تأخير فقد دعونا مندوبين اليهود والعرب لتقابلتنا لبحث هذه المسائل ونأمل أن نضع أمامهم مشروع المندوبين الخبراء كأساس لهذه المفاوضات .

فإذا صادف منهم قبولا فانا ننوئ أن ندعيه في أية اتفاقية وصاية على فلسطين وعلى كل حال أرد أن أوضح بجلد أنا قصد الاستمرار في مباحة العرب واليهود في مشروع دستوري على هذا الأساس لانا نعتقد أنه يحتمل على مزاي عديدة لكلا الفريقين في فلسطين .

وسيكون اليهود أحرارا في تارة قسط وافر من مراقبة الهجرة إلى ممتلكاتهم الخاصة وكذلك في السعي لتقدم مشروع الوطن لقوى اليهود في تلك المنطقة قلبي قوانين قسلي الأراضي وتصبح في قس حكومة المنطقة الحرة حرة في السباح أو الرض لليهود في شراء الأراضي في ممتلكاتها إلا أن مع حدا سعة اليهود يستكون . مع من قسلي لهم الحرية أن يتبعوا منها الآن . ويرجع العرب هنا ينحصر في مجلس الأغلبية العظمى منهم نهاليا من شبح السيطرة اليهودية وتتمهم في الحال بسط وافر من الحكم الذاتي مصحوبا ضمانات قوية لصيانة حقوق الأقلية الحرة في المنطقة اليهودية .

وبفسح هذا المشروع الأمل لكلا الفريقين في رقي يكدا ألا يكون لهم أمل فيه إذا أصبحت فلسطين دولة موحدة .

ولو أن الأمر لا يظهر جليا الآن ، فلا شك أن المشروع يترك الطريق مفتوحا للوصول إلى تقدم سلس وتطور دستوري اما نمو التقسيم أو نمو وحدة اتحادية (فدرالية) بمعنى أن يشترك ممثلو الطرفين في إدارة الشؤون المركزية فهناك احتمال أن هذا يؤدي في النهاية إلى دستور اتحادى واضح كل التضج وان اتضح أن عوامل التباعد أشد من أن تقهر بالطريق مفتوح إلى التقسيم .

ومفترحاتنا لا تمس في كفا الحالتين هذه النتيجة بأى وجه من الوجوه لانا نعتقد أن هذا المشروع أعدل وأصوب نسوية بين مطالب العرب واليهود

يمكن الوصول إليها وأنه أمثل وسيلة لتوفيق بين مصالح الفريقين المتضاربة وإنما يصحتم علينا جلاء هذا الأمر وبحرفه التنفيذ الكامل لمشروع الخبراء في مجموعته على تعاون الولايات المتحدة وآمل أن يكون ذلك قريب التحقيق فإن لم يتم فلا مندوحة لنا من إعادة النظر في المسألة ، وبالأخص فيما يتعلق بالتعقيدات المالية والاقتصادية مما من شأنه التأثير على سير وفك المهاجرة ومداها وتقدم البلاد .

(٢٩) خطاب عد الرازق السنهوري باشا
(الملكة المصرية)

في مؤتمر فلسطين بلندن في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦
أشرف أن أقدم اليكم وجهة نظر الوفد المصري فيما يختص بطريق لجنة الخبراء ولقد روي أنه من الأفضل تحضير هذا الخطاب قبل لقائه نظرا لعرفني المحدودة باللغة الانجليزية وحتى تظهر وجهة نظر الوفد المصري في هذه المسألة الدقيقة الخطيرة من الموضوع بدرجة لا يس فيها ولا غرض .
وقبل أن أخوض في الموضوع أحب أن أعرب أولا عن تقديري لحسن فيه التي بدت في الخطاب الرائعة التي ألقاها مستر أنلي وستر يفرن وستر هول في الاجتماعات الافتتاحية لهذا المؤتمر ، ولقد كنت استشعر أثناء استماعي لكم أن سر نبوغ هؤلاء السادة التقادرين انما هو ميلهم الطيحي إلى الاخلاص والمراحة وقد أوضح مستر ميغن رغبته في أن يقدم كل وفد بمفرده وجهة نظره الخاصة وليس أن تقدم بياناتا كجبهة متحدة واستجابة لهذه الرغبة ألي بياني هذا .

يمكن تلخيص مقترحات لجنة الخبراء في ثلاث نقاط :

١ - قسم فلسطين إلى أربعة مناطق :

منطقة عربية ، ومنطقة يهودية ، ومنطقة القدس ، ومنطقة التنفيذ ، ويكون لكل قسم هيئة تشريعية لها الحق في من التشريعات الخاصة بالمسائل المحلية وهيئة تنفيذية لتنفيذ قوانينها . ولا يبقى تحت سلطان الحكومة المركزية إلا ما يخص الدفاع والعلاقات الخارجية والمخارج والمكوس وتنفيذ القوانين والنظم التي تشمل الجوليس والمحاكم ، وعدد محدود من المسائل الهامة التي تهم فلسطين عموماً ، أما الاختصاصات التنفيذية والتشريعية للحكومة المركزية فيلزمها أساساً المنتخب السامي يساعده مجلس تنفيذي معين .

٢ - يكون الحكومات الإقليمية الحق في التحديد المبدئ والتعيين الوصفي للأشخاص الذين يستوطنون أراضيها ، ويصير ممكناً أن قبل في الحال دخول مائة ألف يهودي مهاجر إلى فلسطين كما يسمح من ثم باستمرار الهجرة ، كذلك تلقى النظم الخاصة باحتلال الأراضي ويكون من حق حكومة العرب الإقليمية أن تقبل أو ترفض الأراضى داخل حدودها لليهود أما المساحة الخاصة بأقاليم اليهود فتكون أكثر من المساحة التي يسمح لليهود الآن باجتماع الأراضي فيها .

٣ - وبذلك هذا المشروع المجال مفتوحاً في المستقبل لأفراد التقدم السلي والطور المستورى نحو الجزئية أو النظام الاتحادى . وأن اشراك ممثل المقاطعين في إدارة الحكومة المركزية قد يتهى إلى نظام اتحادى على درجة عالية من الرقى . ومن الناحية الأخرى فإذا اتضح أن عوامل الفقرة على غاية من الشدة فإن السيل سيكون مهبطاً تقسيم .

القدس والقبه (وأما لأهم تمام القيم اذا اضطحت حاتين المنطقين من الاراضى العربية) وقصرت بحثى على المنطقين العربية واليهودية أرى أنه من الجلى أنه مقام منطق يهودية تتمتع بالحكم الذاتى ويسمح فيها بهجرة لا رابط لها تبدأ باذخار ١٠٠,٠٠٠ مهاجر من الآن. وفى هذه المنطقة أيضا ستباع الأراضى لليهود بدون قيد ولا شرط وأنه فى مثل هذا النظام من الادارة نحر المركزة سيصبح سبيل لتطور اما بلوع لنظام اتحادى أو للتقسيم. ومثل هذا الوضع سينتهى ختافق وقت ليس بعيد إلى نتيجتين حتميتين :

أولا - تقسم البلاد وليس اقامة دولة إتحادية إذ أن اليهود قد أعلنوا صراحة أن الهدف الرئيسى الذى يسعون اليه هو اقامة دولة يهودية مستقلة ولقد أوضحوا مرارا أن هذا هو المثل الاعلى الذى يقوم عليه برنامجهم الرسمى الذى أطلق عليه اسم «برنامج البليمور» ولقد رفضوا حضور هذا المؤتمر لأنهم طالبوا أن يكون أساس البحث اقامة دولة يهودية مستقلة .

ثانيا - سيسمح لليهود بهجرة لا حدود مقولة لها فتردحهم منطقهم بالسكان ازدحاما كبيرا لا يمكنها مع أن تسع المهاجرين جيجا . وسيجنهم فى هذا السيل أن المنطقة المفتوحة أكبر كثيرا من المناطق التى يسكنوها الآن. فستضم هذه الجزء الأكبر من الأراضى التى استقر فيها اليهود عملا ومنطقة عم مشيرة من مناطق سكنتهم وما حولها . الا أنهم يشكون حتما بعد قبولهم هذه الاعداد الضخمة من المهاجرين من أن منطقهم أصغر من أن تسع للسكان وأنهم فى حاجة الى توسيعها ومن هنا يدأون فى التوب على للمنطقة العربية المجاورة وربما على البلاد العربية المجاورة .

وسيجى هذا أمرين :

(١) أننا قد قبلنا تقسيم فلسطين ورضينا بإقامة حكومة يهودية مستقلة ،
وهذا يحقق البرنامج الصهيوني .

(٢) أن مثل هذه الدولة اليهودية ستهدد البلاد العربية المجاورة تهديدا
خطيرا وستكون بمثابة قاعدة تمكن اليهود من اجتياح كل العالم العربي
في الشرق .

ولا يمكننا أن نقر بشكل ما تقسيم فلسطين أو إقامة دولة يهودية في هذا
الجزء من العالم . كإلّا نقف موقفا ملينا حتى يصير الخطر اليهودي للعالم العربي
خطرا واقعا . إن مخاوفنا حقيقية وليست مخاوف وهمية ولقد أثبتت
هذه النقطة في مجلس الصوم حينما عرضت اقتراحات وفود الخبراء للمناقشة .
ولقد قال السرح ما نحتاجه بول في هذا الصدد : « أنى اعتد حتى يصير التقسيم
ناجزا — أنه يجب أن يعتمد عليه الاتفاق بين العرب واليهود أولا » . فالتقسيم
ليس حلا يمكن فرضه إلا إذا كنا على استعداد لأن نبقى عليه بالقوة . فإذا
وافقنا على التقسيم فإن اليهود كما يبدو سيمتصون السيطرة على الهجرة إلى
الدولة اليهودية وهذا تكون أوجه اعتراضات كلها على دولة يهودية لا تزال
قائمة بالنسبة للدولة التي أنشئت عن طريق التقسيم . وإنى اعتقد أن العرب
سيقابلون مثل هذا الأمر بمقاومة أسوأ من المقاومة التي تلقوا بها القضية بإدخال
٢٠٠.٠٠٠ مهاجر فيقول العرب أن اليهود سيعملون عن طريق التقسيم
على عدد غير محدود من المهاجرين يضاف إلى ذلك قطعة من الأرض . وإنى
أقدر تماما — بالنسبة لليهود — أن التقسيم سيضمن الملأ لوضع سنين ولكن
أرى أنه من الواضح أن يؤدي إلى مشكلة أعسر وأدق بعد هذا تسيطال
اليهود إذ ذاك بمجال حيوى وربما نظموا قوات مسلحة سيكون عليها أن

نواجهها . فمن الواضح أن التقسيم سيؤدي الى حدود معطلة لا يمكن التحكم فيها والى أوضاع نرى فيها بعض العرب يحكمهم اليهود وبعض اليهود يحكمهم العرب .

وما قرضته اللجنة الانجليزية - الأمريكية من أن تكون فلسطين دولة لاهي باليهودية ولا بالعربية أمر لا يمكن ادراكه . كما لا يمكن ادراك ما اقترحه بعض الخبراء من أن تصير فلسطين دولة اتحادية أو دولة عربية في ناحية ودولة يهودية في ناحية أخرى . وهي لا يمكن إلا أن تكون دولة عربية فيها أقلية يهودية أو دولة يهودية فيها أقلية عربية . وقد صمم اليهود على تحقيق الشطر الثاني مستخدمين في سبيل تحقيق هدفهم هذا ثلاث طرق : الهجرة ، شراء الاراضي ، التقسيم . وهذه هي نفس النقاط الثلاث التي بنيت عليها توصيات الخبراء .

وبالنسبة لنقطة الأولى أي الهجرة فيكفي أن نعرض الأرقام التالية . كان عدد اليهود في مطلع الانتداب أقل من ٩٠ ألفا وهم يربون الآن على (٩٠.٠٠٠) ألف فتكون النسبة قد ازدادت من أقل من العشر إلى أكثر من الثلث .

وبالنسبة لنقطة ثلثانية أي شراء الاراضي فمن الملاحظ أن الاراضي الصالحة للزراعة في فلسطين تبلغ مر ٩ مليون دونم اشترى منها اليهود حتى الآن ما لا يقل عن مليونين دونم أي ما يبلغ ثلث الاراضي المزروعة . ويلاحظ أيضا أن للسكن اليهود الذين يشتغلون بزراعة الاراضي يملكون ٩٠.٠٠٠ بيتا الفلاحون العرب يملكون نحو ٦٠٠.٠٠٠ .

ولهذا كان متوسط ما يملكه اليهودي من الارض ٢٠٠ دونم بينما متوسط ما يملكه العربي غاية دونات فقط . ومعنى هذا أن ملكية اليهود للاراضي

تزيد على ملكية العرب لها بمقدار خمسة وعشرين مرة . ويقول هوب بمحمون في تقريره أن نحو ثلث الذين يشتغلون في الزراعة في فلسطين لا يملكون أى أرض على الإطلاق . كما انتهت لجنة شو في بحثها إلى أن فلسطين لا يوجد بها أرض تصح لاستقرار يهود جديد . والحل الوحيد هو أن يستقروا في الأرض التي يسكنها أهل البلاد . وبالنسبة إلى مشروع التقسيم فقد انتصح أنه حل غير عملي من النواحي الاقتصادية والمالية والإدارية . وقد أصدرت حكومة فلسطين بياناً عن سياستها في نفس الوقت الذي أذيع فيه تقرير لجنة التقسيم جاء فيه أن الحكومة البريطانية قد انتهت إلى الرأي أنه بعد بحث اللجنة انتصح أن للصهيونات السياسية والإدارية والمالية التي ستنتج عن الاقتراح الذي يرمى إلى إقامة دولتين واحدة عربية وأخرى يهودية في داخل أراضي فلسطين تبلغ من الضخامة حداً يصنر معها حل المشكلة حلاً عملياً .

لذلك فإن التقسيم المقترح وللعروف باسم مشروع C يجب أن يرفض رفضاً قاطعاً . وقد أورد سكر ماتيهام بورل الملاحظة الآتية في مجلس العموم البريطاني بخصوص هذا المشروع : « أن المشروع المروض أمامنا يتعصب على ٣٠٠٠٠٠ عربي و ٤٥٠٠٠٠ يهودي وذلك في المقاطعة اليهودية . وهو يدخل في المقاطعة اليهودية ٦٨ ٪ من مزارع اللوالمح العربية و ٧٠ ٪ من الأراضي التبسطة التي يمكن زراعتها إذا توفر الماء . وسيكون دخل المقاطعة اليهودية ٦٣ ٪ من الدخل الإجمالي بينما تدخل المقاطعة العربية مبلغ ١٧ ٪ وما تبقى يذهب للحكومة المركزية » :

لكل هذا لا يسعنا إلا أن نرفض بكل قوة هذه الوسائل التي سبق ذكرها والتي يستند عليها اليهود لإقامة حكومة يهودية مستقلة كما نرفض دون أقل تردد اقتراحات لجنة المجرهه .

ومن الواضح أن علينا الآن أن نقوم بتقديم حل انشائي لمشكلة فلسطين.
على أن المجلس لم يبلغ بعد المرحلة التي يمكنه فيها أن يرضى مثل هذا الحل.
على أن ما يجب أن نذكره الآن هو أنه لا يجب أن نحرّم فلسطين من الحقوق
للمتوحيّة لبقية العالم حسب نصوص ميثاق الأمم المتحدة وميثاق الاطلسي
وحق تقرير المصير . وقد قال السّتر مانجهايم يورل في هذا الصّدد في خطاب
القائه في مجلس العموم : ان العرب يرغبون في أن يواصلوا الحياة في هذه
الأرض الكثيفة السّكان التي سكنتها أجدادهم من قبلهم وقاموا على زراعتها
مئات السنين وهم يحسون كما يحس كل ويلزي أو اسكتلندي أو انجليزى
أو امريكى حين يقال له أن مئات الآلاف من النّسب المنتمين إلى جنسية
أخرى سيقومون بالاستقرار فيها يصّره بلادهم وأنهم يعودون إحالتها إلى دولة
غريبة عنه » .

أن فلسطين دولة عربية خربت عن الحكم العثماني ووضعت تحت الانتداب
كما حدث مع العراق وشرق الأردن وسوريا ولبنان . ونفس الطريقة التي
لتمّ بها الانتداب في هذه البلاد وأعلن استقلالها من نفس الطريقة يمكن أن
تتبع مع فلسطين حتى تتمكن من الاشتراك في الجامعة العربية ومن التمتع
بمحوكمة ديموقراطية وبرلمان تمثيلي .

ويمكن القول بأن قضية فلسطين تختلف عن قضايا هذه الدول وذلك
لارتباطها بالمشكلة اليهودية التي نشأت عن تصريح بلفور الذي تضمنه ذلك
الانتداب نفسه والذي يقول بأن اليهود الحق في إقامة وطن قومي خاص
بهم في فلسطين . ورأينا في هذا الصّدد هو أنه ليس لليهود مثل هذا الحق
الشرعي الذي يخول لهم إقامة وطن قومي . وبغض النظر عما في تصريح
بلفور من مناقضة لصريحات مماثلة في صالح العرب وبغض النظر عن أن

فلسطين لم تقبل الانتداب بل لقد اصبحت عليه فان الصريح ونص الانتداب على السواء لا يشيران إلا إلى سياسة معينة ولا يقران حقا شرعيا . وحتى لو فرضنا أن السلطة المنتدبة نفسها قد أربطت بوعدها إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين فان عبارة « وطن قومي » لا تزال في حاجة إلى التفسير . ومما يمكن هذا التفسير فانه لا يتضمن قطعا إقامة « دولة يهودية » كما لا يعنى قيام شيء آخر في فلسطين بجانب هذا « الوطن القومي » وقد نصر للمسرة تشرشل تصريحه بقوله في سنة ١٩٢٢ « أنه ليس معناه إحالة فلسطين كلها إلى وطن قومي لليهود ولكن أن ينام في هذا الوطن في فلسطين » .

ودعوني أوضح مرة ثانية أنه إذا فرضنا اضطراب السلطة المنتدبة لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين فانها قد حققت هذا الالتزام فعلا على أوسع نطاق ممكن .

بل لقد حققت وعندما فعلا منذ مدة بعيدة حينا بلغ عدد اليهود عشرة أمثال ما كان عليه عندما بدأ الاحتلال البريطاني لفلسطين وحينا كانت نسبة اليهود لمجموع السكان لا تزيد على العشر فبلغت الآن الثلث بينما بلغت الأراضي المزرعة التي يمتلكها اليهود الثلث أيضا .

والواقع أنه إذا كان السلطة المنتدبة التزامات شرعية بهذه الالتزامات هي التي نص عليها الكتاب الأبيض الذي صدر في سنة ١٩٣٩ والذي تمسكت بموجبه أن تعمل على عدم رفع نسبة اليهود العرب بأكثر من الثلث . وفيما على اقتباس من الكتاب الأبيض :

« وان حكومة صاحب الجلالة مقتنعة أنه بعد انعام الهجرة التي ترى أن

تستمر بحسب سنوات لن نجد ما يرد تسهيل اضطراد نحو الوطن القوي اليهودي
عن طريق الهجرة غاضة الطرف من رغبات السكان العرب كما لن يكون هناك
عليها أى التزام لهذا التسهيل .

لذلك كان الموقف الحقيق هو أن السلطة المتدبة مرتبطة شرعيا بانها
الهجرة فى المحطة التى تبلغ فيها نسبة اليهود ثلث مجموع السكان . والآن وقد
تجاوزت هذا الحد فان من حقنا أن نطالب وقف الهجرة ونقا نهائيا عاجلا .
ومسألة الهجرة هذه هى أم جانب فى مشكلة فلسطين كلها ، وطالما لم تحل
هذه المشكلة حلا ماديا يتفق مع الالتزامات ومع المبادئ العالمية الموضح
عليها فان الامل عظيم فى تسوية مرضية لكل الصعوبات الأخرى . حققوا
هذا العمل حتى يعود السلام مرة ثانية إلى يديع فلسطين وتعود للبلاد العربية
فى الشرق الأوسط إلى إيمانها بالعدالة العالمية وتصبح الثلاثة بين هذا الجزء
من العالم وبين الامبراطورية البريطانية علاقة مودة تساعد على إقرار السلم فى
العالم واضطراد تقدم الحضارة .

(٢٧) نص مقترحات الوفود العربية

فى مؤتمر فلسطين بلندن سنة ١٩٤٦

(أولا) الخطوة الأولى هى أن يقوم مندوب السامى بعد استشارة
العناصر الرئيسية الفلسطينية صهيون حكومة مؤقتة مؤلفة من ٧ وزراء
عرب وثلاثة من اليهود الفلسطينيين الجنسية وتتحول السلطات التشريعية
وال تنفيذية التى تارسها الادارة الفلسطينية الحالية إلى الحكومة المؤقتة بمجرد
تعيينها ، ويحفظ المندوب السامى بحق الاعتراض «الفيتو» على قرارات هذه
الحكومة أثناء فترة الانتقال .

(ثانيا) وفي ذات الوقت بدأ التدويع السامي بمساعدة الحكومة المؤقتة في تحضير سجل انتخابي أساسه الانتخاب على مرتبة واحدة المذكور بالعين وبمجرد الانتهاء من تجهيز هذا السجل تبدأ الحكومة بانتخاب أعضاء جمعية تأسيسية بموجب قانون انتخاب تصدره الحكومة ، وتولف هذه الجمعية للتأسيسية من ٦٠ عضواً ويصمم أن ينص قانون الانتخاب على ضرورة تمثيل وان في هذه الجمعية للمناصر الرئيسية من المواطنين نسبة تعدادها كما هو مبين بالفقرة الرابعة (١٦) أدناه .

(ثالثا) تعد الحكومة المؤقتة وتعرض على الجمعية التأسيسية مشروع دستور لفلسطين وفي حالة عدم تمكن الجمعية التأسيسية من التوصل إلى اقرار احكام هذا الدستور أثناء ستة شهور من تاريخ اجتماعها تعيد الحكومة المؤقتة النظر على ضوء مداوالات الجمعية وتعده إذا اقتضى الامر تم تعديله .

(رابعا) ترتبط الحكومة المؤقتة عند اعداد مشروع الدستور أو اصداره وكذلك الجمعية التأسيسية عند مناقشته والتصويت عليه بالارشادات التي يقدمها التدويع السامي وفيما عدا هذه الارشادات المزمة لا يخضع القانون الدستوري كما نقرره الجمعية التأسيسية لحق الاعتراض الذي يعارمه التدويع السامي وقضى هذه الارشادات بأن ينص في صلب الدستور على المبادئ الآتية :

- ١ - تكون فلسطين دولة موحدة .
- ٢ - وتكون ذات دستور ديمقراطي و مجلس نيابي منتخب .
- ٣ - ينص الدستور على ضمانات لقداسة الاماكن المقدسة تتناول حرمتها والحفاظة عليها وحرية زيارتها وحرية زيارتها وحرية العبادة طبقا للحالة الرامنة .

٤ - يتضمن الدستور في حدود الضمانات المناسبة حرية ممارسة المبادات طبقا للحالة الراهنة في فلسطين (بما في ذلك إقامة محاكم دينية مستقلة لقضاء الأحوال الشخصية) .

٥ - ينص قانون التجنس - ضمن الشروط التي يجب على الطالب استيفاؤها أن يكون قد أقام في فلسطين إقامة شرعية متصلة لمدة عشر سنوات سابقة على تقديم طلبه .

٦ - يجب أن ينص الدستور على الضمانات الآتية :

(١) يمتنع بكافة حقوق المواطن :

١ - كل شخص يقع تحت التعريف الوارد في القسم الأول من قانون الجنسية الفلسطينية لسنة ١٩٢٥ - ١٩٤١ وكل شخص يقع تحت التعريف الوارد في القسم الثاني بشرط مراعاة القيد الوارد في الفقرة ٣ أدناه .

٢ - كل شخص اكتسب الجنسية الفلسطينية عن التجنس قبل مايو سنة ١٩٣٩ .

٣ - كل شخص اكتسب الجنسية الفلسطينية بحكم قانون الجنسية الفلسطينية (١٩٢٥ - ١٩٤١) بعد مايو سنة ١٩٣٩ وأقام في فلسطين إقامة دائمة لمدة عشر سنوات .

٤ - كل شخص يكتسب الجنسية الفلسطينية في المستقبل بحكم قانون الجنسية الجديد المتوء عنه في الفقرة الخامسة عليه .

(ب) حق كل شخص مقيم في فلسطين في أن يطلب التجنس بالجنسية الفلسطينية بنفس الخصوص والشروط وبغير أي تمييز بسبب الجنس أو الدين أو اللغة .

(ج) حق الهيئات الدينية وغيرها من الهيئات أو الافراد في أن يكون

لهم - فضلا عن المؤسسات التعليمية التي تديرها السلطات العامة - مدارس خاصة وجامعات بشرط تطيع اللغة العبرية في هذه المدارس بهنئة اجبارية وخضوعها لرقابة الحكومة لحفظ مستوى التعليم ومنع التحايل المنهية و ذلك بقصد إحياء ولاء مشترك .

(د) حق اليهود في استعمال اللغة العبرية كلغة رسمية ثانية في الاقسام التي لهم فيها الأغلبية المطلقة .

(هـ) ١ - النص في قانون انتخاب المجلس النيابي على تمثيل جميع الاقسام المنحة للمواطنين تمثيلا ملائما بشرط ألا يزيد عدد الممثلين اليهود في أية سال من الأحوال عن ثلث أعضاء المجلس كما هو موضح بفقرة (ا) السابقة .

٢ - النص في الدستور على أن يلاحظ حفظ نسبة التمثيل في المجلس النيابي عند تكوين السلطات التنفيذية أو الادارية .

٣ - عالم وإلى أن يصدر تشريع ينص على خلاف ذلك تحرم الهجرة اليهودية إلى فلسطين بانا وتبقى القيود المفروضة في الوقت الحاضر على نقل الاراضي بشرط تشييد ويص في الدستور على أن كل تشييد في هاتين المسألتين يقتضي إصدار قانون يتطلب موافقة العرب في فلسطين بأغلبية تمثيلهم في المجلس النيابي .

٤ - يصدر بالضمانات الخاصة بالأماكن المقدسة تشريع الجمعية العمومية للأمم المتحدة من دولة فلسطين المستقلة تعهد فيه بعدم تشييد هذه الضمانات بغير موافقة الجمعية المذكورة .

٥ - أي تعديل الضمانات الخاصة بحقوق المواطنين اليهود المنصوص عنهم في الاحكام السابقة يتطلب موافقة مواطنيهم في فلسطين بأغلبية الاعضاء اليهود في المجلس النيابي -

١٠ - تنشأ الإدارة اللازمة لتأسيس محكمة عليا للتطرق دستور بالتقوانين ويجوز لأي مواطن فلسطيني أن يلبأ إلى هذه الهيئة في هذا الخصوص .
(خامساً) بعد أن يصدر الدستور تحفظ الحكومة المؤقتة التدابير اللازمة لاجراء أو انتخابات برلمانية وسين بعد ذلك أول رئيس للدولة الفلسطينية المستقلة بأية طريقة ينص عليها الدستور لهذا الغرض وحينئذ يتمتع رئيس الدولة بكافة السلطات المخولة له في الدستور وتنتهي الدولة المنتدبة الاكذاب وتعترف باستقلال فلسطين وتتخذ معاهدة تحالف لتحديد العلاقات المستقبلية بين حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة وحكومة فلسطين المستقلة .
(سادساً) يراعى باستمرار درج عدد وافر من الفلسطينيين في ملك الإدارة أثناء فترة الانتقال .

(سابعاً) يبذل كل مجهود لاتمام المراحل الموضحة بالفقرات السابقة في أقرب وقت ممكن بصرف النظر عن عدم تعاون أي عنصر من العناصر الفلسطينية في هذا العمل ويجب ألا يتأخر تسليم رئيس الدولة الفلسطينية لتقاليد منصبه من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ .

المجموعة الرابعة

الفترة للعمرة

(١) - المعاهدة الليبية الإيطالية سنة ١٩٣٦

المادة الأولى : تعترف حكومة جلالة ملك إيطاليا باستقلال حكومة اليمن وملكها جلالة الأمام بحمى الاستقلال التام المطلق ، ومع هذا فلا تتدخل حكومة إيطاليا المشار إليها في مملكة جلالة ملك اليمن الأمام بأى أمر من الأمور .

المادة الثانية : تصهد الدولتان بتسهيل التبادل التجارى بين يديهما .

المادة الثالثة : حكومة صاحب الجلالة ملك اليمن تصرح بأنها ترغب في استعجاب طلباتها من إيطاليا وذلك في الأشياء والآلات الفنية التي تساعده على جلب الفائدة في نمو الاقتصاد مالى من رتمه وكذلك الأشخاص والفنيين ، والحكومة الإيطالية تصرح بأنها تبذل جهودها حتى يصير إرسال الأشخاص والآلات الفنية والأشياء بأنسب وجه في الأنواع والأثمان والرواتب .

المادة الرابعة : ما ذكر في المادتين ٢ ، ٣ لا يمنع حرية الطرفين في التجارة والطلبات .

المادة الخامسة : ليس لأحد من تجار المملكتين أن يجلب أو يعجز في شئ مما تمنحه إحدى الدولتين في بلادها ولكل من الدولتين أن تصادر ما جلب إلى بلادها مما تمنع جلبه والتجارة فيه بعد الاشارة .

المادة السادسة : هذه المعاهدة لا يكون معمولاً بها إلا بعد أن تصل إلى جلالة ملك اليمن الأمام بحمى مصدقة من جلالة ملك إيطاليا .

المادة السابعة : تكون هذه المعاهدة جارية ومعمولا بها لمدة عشر سنوات

من سدد تعديدها كما في المادة السادسة ، وقبل انقضاء هذه المساعدة
بسته أشهر إذا اراد الطرفان تعديلها بغيرها أو تجديدها كانت المذاكرة
بذلك .

المادة الثامنة: والحرر في المواد جلالة ملك اليمن الامام يحيى وسادة
الكوالمير فاسبري بالوكالة عن جلالة ملك ايطاليا قد أمضيا على هذه المعاهدة
الحررة من نصحين متطابقين باللغة العربية والايطالية ، ولعدم وجود من
يعرف الترجمة من اللغة الايطالية معرفة تامة لدى جلالة الامام باليمن ، ولأن
المقايضة التي تمت بين الطرفين بعقد المعاهدة الودية التجارية كان التقام فيها
باللغة العربية ، ولأن سادة الكوالمير فاسبري قد تأكد تماما أن النص
العربي هو مطابق للنص الايطالي تماما ، لذلك اتفقا بأنه إذا نشأت شكوك
أو خلاف في تفسير النصوص فالطرفان يمتثلان للنص العربي وتفسيره
بأصول اللغة العربية واعتبار هذا شرطا ، وحرر بعنا يوم الخميس ٢٤ صفر
سنة ١٣٤٥ هـ (٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٦ م)

(٢) معاهدة مكة بشأن السبع سنة ١٩٢٦

« رغبة في توحيد الكلمة ، وحفظا لكيان البلاد العربية ، وحقوق الرابطة
بين أمراء جزيرة العرب ، قد اتفق صاحب الجلالة ملك الحجاز وساطان نجد
وملحقاتها عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل السعود وصاحب السيادة إمام
صبر السيد الحسن بن علي الادريس على عقد المعاهدة الآتية :

المادة الاولى : يعترف سيادة الامام الحسن بن علي الادريس بأن الحدود
القديمة الموصلة في اتفاقية ١٠ صفر عام ١٣٣٩ المتعدة بين سلطان نجد
وبين الامام محمد عبد بن علي الادريس والتي كانت خاضعة للإدارة في

ذلك التاريخ ، هي تحت سيادة جلالة ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها بموجب هذه الماعدة .

المادة الثانية : لا يجوز لامام عسير أن يدخل في مفاوضات سياسية مع أى حكومة ، كذا لا يجوز أن يمنح أى امتياز اقتصادى الا بعد الموافقة على ذلك من صاحب الجلالة ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها .

المادة الثالثة : لا يجوز لامام عسير اشهاد الحرب و ابرام الصلح الا بموافقة صاحب الجلالة ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها .

المادة الرابعة : لا يجوز لامام عسير التنازل عن أى جزء من اراضى عسير المينة في المادة الاولى .

المادة الخامسة : يعترف ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها بحاكمية إمام عسير الحالى على الاراضى المينة في المادة الاولى مدته حياته ومن بعده لن يتفق على الادارة واهل الحل والقعد التابعين لامامته .

المادة السادسة : يعترف ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها بأن ادارة بلاد عسير الداخلية والنظر في شئون عسائرها من تعيين وعزل وغير ذلك من الشئون الداخلية من حقوق إمام عسير على أن تكون الاحكام وفق الشريع والعدل كما هو في الحكوميين .

المادة السابعة : يصعد ملك الحجاز ونجد وملحقاتها بدفع كل تعد داخل أو خارجى يقع على اراضى عسير المينة في المادة الأولى ، وذلك بالاتفاق بين الطرفين حسب مقتضيات الاحوال ودواعي المصلحة .

المادة الثامنة : يصعد الطرفان بالمحافظة على هذه الماعدة والقيام

الثلاثة التسعة : تكون هذه المعاهدة معصولا بها في التصديق عليها من الطرفين السامعين .

الثلاثة العشرة : دونت هذه المعاهدة باللغة العربية من صورتين تحفظ كل صورة لدى فريق من الحكومتين السامعتين .

الثلاثة والثلاثون عشرة : تشرع هذه المعاهدة بمصادقة (ملك) المملكة . وحققت هذه المعاهدة في تاريخ ٢٤ ربيع الآخر سنة ١٣٤٥ هـ الموافق ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٦ م

إمام عبد الملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها
الحسن بن علي الادريسي عبد العزيز عبد الرحمن الفيصل السعود
أحمد الشريف السنوسي

تم ذلك بحضور راقبه هذه الاحرف خاتم الاسلام

(٣) المعاهدة اليمنية البريطانية سنة ١٩٣٤

وما أن لحضرة الامام يحيى بن محمد حيد الدين ملك المملكة المؤقتة اليمنية وملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممالك البريطانية خلف البحار وقصر الهند من الجهة الأخرى وفيه في الوصول إلى معاهدة تسمى أساس الصداقة والتعاون لنصته التوقيع ، فقد قررا عقد المعاهدة وبعثا مندوبين المفوضين .

عن جلالة ملك اليمن حضرة الامام صاحب السعادة القاضي عبد راعب رفيق ، عن جلالة ملك بريطانيا وايرلندا والممالك البريطانية خلف البحار وقصر الهند وايرلندا الشمالية حضرة صاحب السعادة المفتي كولونيل برنارد راودون رايل . س . ي المحترم ، الذين أوفدا لتبليغ أوراق توقيعاتها وتحقيق صحتها على شكل حسن اتفاق على ما يأتي :

للأمة الأولى - يتوزع جلالة ملك بريطانيا وإيرلندا والممالك البريطانية خلف البحار وقيصر الهند باستقلال ملك اليمن حضرة الأمام وملكته استقلالاً كاملاً مطلقاً في جميع الأمور مما كان نوعاً .

الأمة الثانية : يسود السلم والمداقة بين الفريقين المتحادين الساميين الذين يصعدان بالمحافظة على حسن العلائق فيما من جميع الوجوه .

الأمة الثالثة : يؤجل البت في مسألة الحدود الجنية إلى أن تم مفاوضات تجرى بينهما قبل إحصاء مدة هذه المعاهدة كإقراض الفريقان المتحاذين الساميان عليه بصورة وباتفاق كامل بدون أحداث أى منازعة أو مخالفة ، وإلى أن تتم المفاوضات للشار إليها في الفقرة السابقة الذكر فان فريقان المتحاذين الساميان بقبول أن تبقى الحالة الحاضرة فيما يعلق بالحدود في تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة ، ويحدد الفريقان المتحاذين الساميان أن يتنا بأكمل مآلديها من الوسائل أى تحد من قوتها في الحدود المذكورة وأى تدخل بين أنبائها أو من جانبها في تلك الحدود في شؤون الأهالي القاطنين في الجانب الآخر من الحدود المذكورة .

الأمة الرابعة : سيحدد الفريقان المتحاذان بعد العمل بالمعاهدة الحاضرة ما يلزم من المعاهدات لتنظيم الأمور الاقتصادية والتجارية على أساس المبادئ الدولية العامة مع القراض والواقعة بينها .

الأمة الخامسة : ١ - رعايا كل من الفريقين الساميين الذين - يمتدنون التجارة في بلاد الفريق الآخر يكونون تابعين للقوانين والأحكام المحلية ويضمنون بنفس المعاملة التي يتمتع بها رعايا الدولة الأكثر رعاية .

٢ - كذلك سفي كل من الفريقين المتحاذين الساميين وشعباتها تمنح

في موافق الفريق الآخر بنفس المعاملة التي تتمتع بها سفن الدولة الأكثر رعاية ، وتعامل ركاب تلك السفن وشحناتها في موافق بلاد الفريق الآخر بنفس ما يعامل به من كان تابعاً لسفن الدولة الأكثر رعاية . وتعامل ركاب تلك السفن وشحناتها في موافق بلاد الفريق الآخر بنفس ما يعامل به من كان تابعاً لسفن الدولة الأكثر رعاية .

٣ - الفرض بهذه المادة ينطبق بحالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والممالك البريطانية وبراء البحار وقبعر الهند .

(أ) لفظة « بلاد » ينبغي أن يمد معناها بملكة بريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والهند وجميع مستعمرات جلالة بالبلاد المحمية وجميع البلاد المتطب عليها من قبل حكومة جلالة في المملكة المتحدة .

(ب) لفظة « رعاية » ينبغي أن يمد معناها جميع رعاية جلالة أيما سكنوا وجميع أهالي البلاد التي تحت حماية جلالة ، وكذلك جميع الشركات المؤسسة في أي بلد من جلالة تنحصر من رعاية جلالة .

(ج) لفظة « سفن » ينبغي أن يمد معناها جميع السفن التجارية مسجلة من أي بلد من اتحاد الشعوب البريطانية .

لغة المضافة : هذه المادة تكون أساساً لكلها يكون الإخفاق عليه من الماهدات التابعة بين الفريقين السامعين حالاً وامقبالاً في معنى قوة الوداد والمداقة وحصد الفريقان الساميان المتطهقان بعدم إعطاء المساعدة والمساعدة لأي حركة ضد الوداد والإخفاق القائم الصحيح بينها .

لغة المضافة : يصادق على هذه المادة بأسرع وقت ممكن بعد التوقيع وتبادل جميع التصديق في صماء ، ويصل بها من تاريخ تبادل جميع

المصدق وفيما بعد يلى معمولاً بها لمدة أربعين سنة، وتقريراً لذلك وقع
الدويان المقروضان المشار إليها امضاءهما على المعاهدة الحاضرة ووضعها
ختمهما عليها، وقد تضمنت هذه المعاهدة نصائح باللغة الانكليزية
والعربية وإذا نشأت شكوك في تفسير شيء من هذه المواد فالقرجان
الساميان المعاهدان جتندان النص العربي، وحررت في ميناء اليمن في
يوم ٢٦ من شهر شوال سنة ١٣٥٢ للهجرة بجاك يوم ١١ فبراير سنة
١٩٣٤ للميلاد.

(٤) - بيان إعلان الثورة في مصر

٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢

« إجازات مصر فترة عصية في تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم ، وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش ، وسبب الارتشون والتفريشون في هزئتنا في حرب فلسطين ، وأما فترة ما بعد هذه الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد ، وأمر الخونة على الجيش ، وتولى أمره إما جاهل أو فاسد حتى أصبح مصر بلا جيش يحميها ، وعلى ذلك فقد قمنا بطلب أنفسنا ، وتولى أمرنا في داخل الجيش رجال تنق في قدرتهم وفي خلقهم وفي وطنيتهم ، ولا بد أن مصر كلها ستبقى هذا المجر بالاحتياج والفرحيب .

« أما من رأينا اعتقالهم من رجال الجيش السابقين هؤلاء لن يتألم ضرر ، وسيطلق صراحهم في الوقت المناسب ، وإن أؤكد للشعب المصري أن الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن في ظل المستور مجرداً من أية غاية ، وانتهاز هذه الفرصة فاطلب من الشعب ألا يسمح لأحد من الخونة بأن يبلج لأعمال التخريب أو التفت ، لأن هذا ليس في صالح مصر ، وأن أي عمل من هذا القبيل سيقابل بشدة لم يسبق لها مثيل وسيلقى فاعله جزاء الملائن في الحال ، وسيقوم الجيش بواجبه هذا معاً مع البوليس ، وإن أطمئن اخواتنا الأجانب على مصالحهم وأرواحهم وأموالهم ، ويحتر الجيوش نفسه مسئولا عنهم ، والله ولي التوفيق . »

وفي الساعة الثامنة والنصف صباحاً أذيع البيان التالي من دار الاذاعة من القائد العام للقوات المسلحة موجهاً إلى ضباطها :

« تطولون جميعاً الفترة العسيرة التي يتجاوزها البلاد ورأيتم أصبح الحوثة
تلاعب بمصالح البلاد في كل فرع من فروعها وتجرات حتى تدخلت في
داخل الجيش وتغللت فيه وهي تظن أن الجيش قد خلا من الرجال الوطنيين.
« وإننا في هذا اليوم التاريخي نطهر أنفسنا من الحوثة والمستضعفين ونبدأ
عهداً جديداً في تاريخ بلدنا . وسيسجل لكم التاريخ هذه النهضة المباركة أبد
المهر . ولا أظن أن في الجيش من يختلف عن ركب النهضة والريادة
والنضحية التي هي واجب كل ضابط منا والسلام » .

(٥) - خلع فاروق - ٢٦ يولية سنة ١٩٥٢

صيخة الانتذار

« من الفريق « أركان حرب » عهد نجيب باسم ضباط الجيش ورجاله
إلى جلالة الملك فاروق الأول .

« إنه نظراً لما لاقته البلاد في العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع
المرافق نتيجة سوء تصرفكم وحكمكم بالدستور واحتمانكم لإرادة الشعب
حتى أصبح كل فرد من أفرادنا لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته .

« ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تعاديتكم في هذا المسلك حتى
أصبح الحوثة والمرشون يمدون في ظلكم الحماية والأمن والثراء القاحش
والإسراف المايجن على حساب الشعب الجائر الفقير .

« ولقد تجلت آية ذلك في حرب فلسطين وما تبعها من فضائح الأسلحة
القاسية وما ترتب عليها من عساكرات تعرضت لتدخلكم السافر عما أفسد الحلفاء
وزعزع الثقة في السلطة وساعد الحوثة على ترسم هذه الخطى فأثرى
من أثرى وفجر من فجر وكيف لا والثاس على دين ملوككم .

« لذلك قد فوضنى الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب من جلالتكم

التأزل عن العرش لسمو ولي عهدكم الأمير أحمد نواز علي ان يتم ذلك في موعد غايته الساعة الثانية عشر من ظهر اليوم (السبت الموافق ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٢ والرابع من ذي القعدة سنة ١٣٧١) ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه والجيش يحمل جلائكم كل ما يترتب على عدم التأزل على رغبة الشعب من خاضع .

الامكتدرة في يوم السبت ٤ ذو القعدة سنة ١٣٧١ هـ

يوليو سنة ١٩٥٢

محمد نجيب

فريق أركان حرب

(٣١) - وثيقة التأزل عن العرش

أمر ملكي رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢

نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان

« لما كنا نطلب الخير دائماً لأمتنا ونبتغي سعادتها ورقياً

« ولا كنا نرغب رغبة أكيدة في عجب البلاد المعاصرين في تواجدها

في هذه الظروف الدقيقة . ونزولاً على إرادة الشعب .

« قررنا التأزل عن العرش لولي عهدنا الأمير أحمد نواز وأصلدنا أمرنا

بهذا إلى حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء

لفعل مقتضاه .

« صدر بقصر رأس العين في ٤ ذي القعدة سنة ١٣٧١ - ٢٦ يوليو سنة

١٩٥٢ فاروق »

(٧) - إعلان الجمهورية معزول أسرة محمد علي

١٨ يونيو سنة ١٩٥٣

« لما كانت الثورة عند قيامها تستهدف القضاء على الاستبداد وأعوانه ، فقد بادرت في ٢٦ يولية سنة ١٩٥٢ إلى مطالبة لذلك الساقى فاروق بالتنازل عن العرش لأنه كان يمثل حجر الزواية الذى يستند اليه الاستبداد ، ولكن منذ هذا التاريخ ومنذ إلقاء الاحزاب وجدت بعض العناصر الرجعية فرصة حياتها ووجودها مستمدة من النظام الملكى الذى أبحث الأمة على المطالبة بالقضاء عليه قضاءً لا رجعة فيه .

وإن تاريخ أسرة محمد علي في مصر ، كان سلسلة من الخيانات التى ارتكبت في حقوق الشعب ، وكان من أولى هذه الخيانات إفراق إسماعيل في مقامه وأعراق البلاد بالتالى في ديون عرضت سمحها وماليتها للخراب ، حتى كان ذلك سببا تسقط به الدول الاستعمارية التفود إلى أرض هذا الوادى الأمين . ثم جاء توفيق ، فأتم هذه الصورة من الخيانة السافرة في سبيل محافظته على مرثته . فتدخلت جيوش الاحتلال أرض مصر لتعصى الغرب الجالس على العرش ، الذى إستجد بإعداد البلاد على أهلها ، وبذا أصبح المستعمر والعرش في شركة تبادل النفع ، فهذا يعطى القوة لذاك في نظير هذه المنفعة المتبادلة ، فاستدل كل منهما باسم الآخر هذا الشعب ، وأصبح العرش هو السار الذى يعمل من وراءه المستعمر ليستغرف أهوات الشعب ومقدارته ويقضى على كيانه ومقدراته وحرياته .

« وقد فاق فاروق كل من سبقوه من هذه الشجرة فأثرى وفجر ،

وعلني ونجبر وحمز ، فخط بضم نهائه ومعه . فان البلاد أن يهجر
من كل أثر من آثار العبودية التي فرضت عليها نتيجة لهذه الأوضاع ، فنحن
اليوم باسم الشعب :

أولاً - إلغاء النظام الملكي وانهاء حكم أسرة محمد علي مع إلغاء الألقاب
من أفراد هذه الأسرة .

ثانياً - إعلان الجمهورية بحول الرئيس اللواء « أركان الحرب » محمد
نجيب قائد الثورة رياسة الجمهورية مع احتفاظه بسلطاته الحالية في ظل
المستور المؤقت .

ثالثاً - استمرار هذا النظام طول فترة الانتقال ويكون لشعب الكلمة
الأخيرة في نوع الجمهورية واختيار شخص الرئيس عند الاقرار على
المستور الجديد .

« يجب علينا أن نثق بالله ونأتمنا وأن نحس الفترة التي انقضى الله
بها عبادته المؤمنين ، والله ولي التوفيق .

محمد نجيب	حسن إبراهيم
جمال عبد الناصر	كمال الدين حسين
صلاح سالم	جمال سالم
عبد الحكيم عامر	حسين الشافعي
أنور السادات	عبد الطيف البندادي
زكريا عبي الدين	عبد عبي الدين

(٨) قرارات مؤتمر ياندرج

٢٤ أبريل سنة ١٩٥٥^(١)

١ - التعاون الاقتصادي

و بحث المؤتمر وضع آسيا وإفريقية . وناقش السبل والوسائل التي تستطيع بها الشعوب تحقيق أكل تعاون اقتصادي وثقافي وسياسي .
فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي :

١ - اعترف المؤتمر بالصفة السائدة لتنمية التطور الاقتصادي في المنطقة الآسيوية - الإفريقية ، وهناك رغبة عامة في التعاون بين البلاد المشتركة على أساس المصلحة المتبادلة واحترام السيادة القومية .

والمقترحات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي داخل نطاق الدول المشتركة ،
لأنحول دون الرغبة أو الحاجة إلى التعاون مع بلاد خارج المنطقة ، بما في ذلك استعمار رأس المال الأجنبي ،

واعترف المؤتمر كذلك بأن المساعدة التي تخطاها بلاد معينة من البلاد المشتركة ، من خارج المنطقة ، عن طريق ترفيات دولية أو ثنائية ، قد ساهمت مساهمة قيمة في تنفيذ برامجها للتطور .

(١) انصح المؤتمر الآسيوي الإفريقي - الذي دعت إلى عقد حكومات بورما وسيلان والهند وأفريقيا وباكستان - في ياندرج من ١٨ إلى ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٥ وبالإضافة إلى البلاد السائدة لشركت في المؤتمر البلاد الآرية والهنود التالية : أفغانستان كمبوديا - جمهورية الصين الشعبية - مصر - إثيوبيا - ساحل العاج - إيران - العراق - اليابان - الأردن - لاوس - لبنان - ليبيا - نيجال - نيكاراغوا - المملكة العربية السعودية - السودان - سورية - تايلاند - تركيا - جمهورية غينيا - تنزانيا - دولة تيمور - المجرية - ليس .

٢- توافق البلاد المشتركة في المؤتمر على تقديم المعرفة لبعضها بعضاً ، إلى أقصى حد ممكن ، ومشكل : خواء ومدربين ، ومشروعات تجارية ومعدات لأغراض العرض التجريبي ، وتبادل المعرفة والتطبيق ، وإقامة مراكز للتدريب القومي أي الإقليمي ، حيث يستطاع ، ومطارد الأبحاث لتبادل المعرفة والمهارة التطبيقية .

٣- أوصى المؤتمر بسرعة إنشاء صندوق خاص للامم المتحدة لتقديم الاقتصادى وبرصد البنك الدولى للإنشاء والتصميم جزءاً أكبر من موارده للبلاد الآسيوية - الأفريقية .

وبسرعة إقامة هيئة مالية دولية ، يكون من نواحي نشاطها القيام بالاستثمارات الرهينة وبتشجيع تنمية الجهود المشتركة بين البلاد الآسيوية - الأفريقية إلى الذى الذى يكمل تنمية مصالحها العامة .

٤- اعترف المؤتمر بالضرورة الحيوية لإقرار التجارة فى المنطقة .

وقبل مبدأ توسيع نطاق التبادل التجارى والدفع لتعدد الجوانب ومع هذا فقد اعترف بأن لبعض البلاد أن تلجأ إلى ترتيبات التجارية الثنائية ، نظراً إلى ظروفها الاقتصادية السائدة .

٥- أوصى المؤتمر باتخاذ عمل تضامى من جانب البلاد المشتركة ، بنية إقرار الاسعار الدولية والطلب على السلع الأولية ، بواسطة ترتيبات ثنائية متعددة الجوانب ، وأن عليها أن تصفد موحداً - إلى مدى ما هو ممكن وما هو مرغوب فيه - تجاه موضوع اللجنة الاستشارية الدائمة المنصبة بالتجارة الدولية للسلع ، التابعة للامم المتحدة ، وتجاه الهيئات الدولية المانحة ، ٦- وأوصى المؤتمر كذلك :

بوجوب قيام البلاد الآسيوية - الأفريقية بتوجيه تجارة السلع من

طريق تحويل موادها الأولية إلى مواد نصف مصنوعة كلما كان ذلك ممكناً من الناحية الاقتصادية ، وذلك قبل التصدير ، وعن طريق تنمية المراض التجارة الإقليمية ، وعن طريق تشجيع تبادل الوفود التجارية ومجموعات رجال الأعمال ، وعن طريق تشجيع تبادل المعلومات والبيانات بنية تنمية التبادل التجاري داخل المنطقة ، وعن طريق تقديم التسهيلات الطبيعية للتجارة العابرة للبلدان لا منافذ بحرية بها .

٧- اهتم المؤتمر اهتماماً كبيراً بالملاحة البحرية ، وأمرب عن اهتمامه بأن تعدل خطوط الملاحة البحرية - من وقت إلى آخر - أسرار الشحن التي أساءت دائماً إلى البلاد للشوكة .

وأوصى المؤتمر بدراسة هذه المشكلة والقيام بعمل تضامى بعد ذلك ، بنية الزام خطوط الملاحة البحرية بأن تصنذ موقفاً مقولاً .

٨- وافق المؤتمر على وجوب التشجيع لإقامة بنوك قومية وإقليمية وشركات تأمين .

٩- قرر المؤتمر بأن تبادل المعلومات بشأن المسائل المتعلقة بالقول مثل توزيع الأرباح والضرائب ، قد يؤدي في النهاية إلى رسم سياسة طاعة .
١٠- نوه المؤتمر بالتغزى لطور الطاقة النووية للاغراض السلمية بالنسبة للبلاد الآسيوية - الأفريقية .

ورحب المؤتمر بزيادة الدول ذات الشأن بعرض تقديم المعلومات الخاصة باستخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية .

وإسعت سرعة إقامة وكالة الطاقة النووية الدولية ، حيث يجب أن تمثل البلاد الآسيوية - الأفريقية تمثيلاً مناسباً في الهيئة التنفيذية لتلك الوكالة .

وأوصى الحكومات الآسيوية والأفريقية بالاستفادة على أكمل وجه من تسييلات التدريب وغيرها في الاستخدامات السليمة للقوة ، والتي تقدمها الجلاء المشرفة على مثل تلك المراجع .

١١ - وافق المؤتمر على تعيين موظف اتصال في البلاد المشتركة برسمهم حكوماتهم الوطنية وذلك لتبادل المعلومات والمسائل ذات الأهمية المشتركة .

وأوصى بالاستخدام الأكمل للمنظمات الدولية القائمة . وأن تعمل البلاد المشتركة في المؤتمر والتي ليست أعضاء في مثل تلك المنظمات الدولية على الانضمام إليها .

١٢ - أوصى المؤتمر بوجود مشاور ومقدماء بين البلاد المشتركة إلى أبعد حد ممكن ، ومع هذا ، فليس هناك أية لآليف كتلة اقليمية .

ب - التعاون الثقافي .

وفيا يعلق بالتعاون الثقافي :

١ - اتفق المؤتمر بأن من أقوى وسائل التفاهم المتبادل بين الأمم ، تنمية التعاون الثقافي .

ولقد كانت آسيا وأفريقية مهد الأديان والحضارات العظيمة التي أغنت الثقافات والحضارات الأخرى ، في الوقت الذي أغنت فيه نفسها . وهكذا قامت ثقافات آسيا وأفريقية على أسس روحية وعالية ، ولسوء الحظ توقفت الانتمالات الثقافية بين البلاد الآسيوية والأفريقية خلال القرون الماضية .

- وإن شعوب آسيا وأفريقية تشعر الآن شعورا عبقريا ، بالرغبة القوية

المنظمة في تحديد المبادئ الثقافية القديمة ، وتنمية صلات جديدة في نطاق العالم الحديث .

وقد أكدت جميع الحكومات المشتركة في المؤتمر ما أعلنته عن أن تعمل في سبل تعاون ثقافي أوثق .

٢ - ولاحظ المؤتمر أن وجود الاستعمار في أجزاء كثيرة من آسيا وإفريقية ، أيا كان شكله ، لا يحول دون التعاون الثقافي فحسب ، بل ويضطهد الثقافات القومية للشعوب .

لقد أنكرت بعض الدول الاستعمارية على شعوبها التابعة حقوقها الأساسية في حقل التعليم والثقافة ، بما يحرق تطور شخصيتها ، ويمنع التبادل الثقافي مع الشعوب الآسيوية والأفريقية الأخرى .

وهذا صحيح - بصفة خاصة - في تونس والجزائر ومراكش ، حيث ينكر حق الشعب الأمازي في دواية لثقافته .
وثمة تفرقة مماثلة تجري ممارستها ضد الشعب الأفريقي والموليني في بعض أجزاء قارة أفريقية .

وشعر المؤتمر بأن هذه السياسات تبلغ مبلغ إنكار الحقوق الأساسية للإنسان وتعرقل التقدم الثقافي في هذه المنطقة كما تعرقل التعاون الثقافي في الحقل الدولي الأوسع .

وقد استنكر المؤتمر مثل هذا الإنكار للحقوق الأساسية في حقل التعليم والثقافة في بعض أجزاء آسيا وأفريقية ، بهذا الشكل أو ذاك من أشكال الاضطهاد .

واستنكر المؤتمر - بصفة خاصة - المنصرية كوسيلة للإضطهاد الثقافي .

٣ - إن نظرة المؤتمرون لطور التعاون الثقافي بين البلاد الآسيوية والأفريقية.
لم تصدر - بأى معنى من المعاني - استبعاد أو مناصرة لجموعات أخرى من
الأمم - وحضارات وثقافات أخرى .

والمؤتمر - وهو مخلص لتقاليد القديمة قدم الزمن في التسامح والتعالية -
يؤمن بأن التعاون الثقافي الآسيوى الأفريقى . يجب أن ينمو فى النطاق
الأوسع للتعاون العالمى .

وجبا إلى جنب مع تنمية التعاون الثقافي الآسيوى - الأفريقى قرضه
بلاد آسيا وأمريقية فى تنمية صلاتها الثقافية مع الآخرين . ومن شأن ذلك
أن ينمى ثقافتهم . وأن يساعد أيضا على تنمية السلم والتفاهم العالمى .

٤ - هناك بلاد كثيرة فى آسيا وأفريقية لم تستطع بعد أن تسمى معاهدما
التعليمية والعلمية والفنية .

وقد أوصى المؤتمر بأن على بلاد آسيا وأمريقية التى تحتل مكانة أحسن
فى ذلك المجال ، أن تقدم التسهيلات لالتحاق الطلبة والراغبين فى التدريب
للقادمين من بلاد أخرى .

ويجب تقديم مثل تلك التسهيلات للبعثات الآسيوية والأفريقية المقيمة
فى أفريقية والتى لا تتمتع فى الوقت الحاضر بفرص الحصول على تعليم عال .
٥ - شمر المؤتمر بأنه يجب توجيه تنمية التعاون الثقافى بين بلاد آسيا
وأفريقية نحو :

١ - الحصول على معرفة البلاد بعضها بعضا .

٢ - التبادل الثقافى للشعوك .

٣ - تبادل اللغومات .

٦ - من رأى المؤتمر أنه فى المرحلة الحالية ، يمكن تحقيق أحسن النتائج

في حق التماز التفاضلي ، عن طريق ترتيبات ثنائية بنية تنفيذ توصياته .
وعن طريق قيام كل بلد بالصل في ذلك السيل كلما كان الأمر مستطاعاً أو
مرغوباً فيه .

(ج) الشؤون السياسية

حقوق الإنسان وقرير المصير

فيما يتعلق بحقوق الإنسان وقرير المصير :

١ - أعلن المؤتمر تأييده الكامل للبادئ الأساسية لحقوق الإنسان ، كما
هي واردة في ميثاق الأمم المتحدة ، ولاحظ البيان العالمي لحقوق الإنسان
باعتباره مقياساً لجميع الشعوب ولجميع الأمم .

وأعلن المؤتمر تأييده الكامل لبدأ تقرير المصير للشعوب والأمم ، كما
هو وارد في ميثاق الأمم المتحدة ، ولاحظ قرارات الأمم المتحدة الصادرة
بشأن حقوق الشعوب والأمم في تقرير المصير وهو أمر لازم مقدماً للتمتع
الكامل بالحقوق الإنسانية الكاملة .

٢ - واستذكر المؤتمر السياسات والمعاملات الخاصة بالغرفة والتبيز
العنصري ، والتي تؤلف الأساس للحكومة والعلاقات الإنسانية في مناطق
شاسعة من أفريقية ، وفي أجزاء أخرى من العالم ، وأن مثل ذلك السلوك
لا يعتبر خرقاً خطيراً لحقوق الإنسان فحسب ، بل وهو انتهاك لقيم الأساسية
للعنفارة ولكرامة الإنسان .

وأعرب المؤتمر عن عطفه الحار وتأنيده للموقف المشجع الذي يقفه
ضحايا التميز العنصري وخاصة الشعوب الأفريقية التي من أصل هندي
وباكستاني في افرقية الجنوبية ، وبمجي أولئك الذين يدافعون عن قضيتهم ،
وأكد إصرار الشعوب الآسيوية - الأفريقية على اجتثاث جذور كل أثر

المتعزية ، مما قد يكون مختلفا في بلاده ، وتمهد باستخدام تفوقه المعنوي
للكامل ، للاحتلال ضد خطر السقوط كصحة الشر قصه ، في وقت نضال
الشعوب في سبيل إيجتاته .

(د) مشاكل الشعوب التابعة

تصفية الاستعمار

فيما يتعلق بمشاكل الشعوب التابعة :

١ - ناقش المؤتمر مشاكل الشعوب التابعة للاستعمار ، ولشروط تنجح
عن إخضاع الشعوب للاستعباد الأجنبي ، والسيطرة والاستغلال الأجنبي ،
واضح للمؤتمر على ما يلي :

أ - إعلان أن الاستعمار في جميع مظاهره شر يجب وضع نهاية عاجلة له .
ب - تأكيد أن خضوع الشعوب للاستعباد الأجنبي والسيطرة والاستغلال
الأجنبي ، إنكار حقوق الإنسان الأساسية ومناقض لميثاق الأمم المتحدة ،
ومعوق لتبعية السلم والتعاون العالمي .

ج - إعلان تأييد القضية الحرة والاستقلال لجميع تلك الشعوب .

د - دعوة الدول المعنية إلى منح الحرية والاستقلال لكل تلك الشعوب .

٧ - بالنظر إلى الموقف غير المستقر في شمال افريقية ، وللأسان في
إنكار حق شعوب شمال افريقية في تقرير مصيرها يعلن المؤتمر تأييد لحقوق
شعوب الجزائر وتونس والترك في تقرير المصير ، والاستقلال ، ويصبل
الحكومة الفرنسية في أن تحقق التسوية السلمية للقضية دون تأخير .

(د) المشاكل الأخرى

فلسطين - إيربان الترية - النين

فيما يتعلق بالمشاكل الأخرى :

١ - بالنظر إلى التوتر القائم في الشرق الأوسط بسبب الموقف في فلسطين ، وخطر ذلك التوتر على السلم العالمي ، أعلن المؤتمر - تأييداً لحقوق شعب فلسطين العربي ، ودعا إلى تطبيق قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين ، وتحقيق التسوية السلمية لشكله فلسطين .

٢ - أيد المؤتمر في نطاق موقفه الذي عبر عنه لفضاء على الاستعمار - موقف أندونيسيا في قضية إيربان الترية القائم على الاتفاقات الخاصة بذلك والمهمة بين أندونيسيا وهولندا .

وتسجل المؤتمر حكومة هولندا لتسديد نصح للمفاوضات بأسرع ما يمكن لتنفيذ التزاماتها وفقاً للاتفاقات السابقة ذكرها ، وأعرب عن أمته الوطنية في أن تساعد الأمم المتحدة الطرفين المعنيين في إيجاد حل سلمي للنزاع .

٣ - أيد المؤتمر موقف النين في قضية علق والمناطق الختوية من النين المعروفة باسم « الحميات » وتسجل الطرفين المعنيين الوعد بول إلى تسوية سلمية للنزاع .

(و) دعم السلام والتعاون الدولي

فيما يتعلق بدعم السلام والتعاون العالمي :

١ - رأى المؤتمر - وقد لاحظ أن عدة دول لم تدخل بعد الأمم المتحدة أن التعاون الفعال في سبيل السلام العالمي يقتضي أن تكون عضوية الأمم المتحدة عامة ، ودعا مجلس الأمن إلى تأييد إدخال جميع تلك الدول ذات الكفاءة المضمونة وفقاً للبرنامج .

ومن رأى المؤتمر أن من الدول المشتركة فيه ذات الكفاءة لعضوية
الامم المتحدة ، دول : كمبوديا . سيلان . اليابان . الاردن . لاوس .
ليبيا . نيكال . فيتنام الموحدة .

واعتبر المؤتمر تمثيل بلاد المنطقة الآسيوية - الافريقية في مجلس الامن ،
وفقا لمدى التقييم الجغرافى العادل ، غير مناسب ، ويرغب المؤتمر عن وجهة
نظره بأنه من الضرورى فيما يتعلق بتوزيع مقاعد الاعضاء غير الدائمين للبلاد
الآسيوية - الافريقية المستبعدة من الانتخابات وفقا للقرينات التى اتفق عليها
فى لندن عام ١٩٤٦ ، أن تمكن من الاشتراك فى مجلس الامن ، حتى تستطيع
أن تساهم مساهمة فعالة أكبر فى صيانة السلام الدولى والامن .

٧ - رأى المؤتمر أن نزع السلاح وتحريم إنتاج وتجارة واستعداد
الأسلحة القوية والميدروجينية ، ضرورى لاقتاد الجنس البشرى والحضارة
من معاوفا ونتائج الدمار الاجمالى الشامل فى حرب عالمية .

وإلى أن يتم التحريم الكامل لصناعة الأسلحة القوية والميدروجينية ،
أهاب المؤتمر بجميع الدول المعنية أن تعمل إلى إتفاق لوقف تجارب مثل تلك
الأسلحة .

٣ - أعلن المؤتمر أن نزع السلاح العام ضرورة مطلقة لصيانة السلام ،
وعطال الولايات المتحدة بمواصلته جهودها ، وأهاب بجميع الذين ينهيم الامر
أن يصلوا سريعا إلى تنظيم وتحديد ومراقبة وخفض جميع القوات المسلحة
والأسلحة ، بما فى ذلك إنتاج وتحريم واستخدام أسلحة الدمار الجماعى ،
وأن تنشأ رقابة دولية فعالة لهذه الغاية .

٤ - أعلن المؤتمر فى نطاق موضوع السلام والتعاون العالمى ، أنه يجب

أن يكون لجميع الأمم الحق في أن تختار - بحرية - نظمها السياسية والاقتصادية ، وطريقة حياتها ، وثقافتها لغراض ومبادئ الأمم المتحدة .

(ز) للتعايش السلمي

ولتحرر من الخوف وفقدان الثقة ، وبالثقة وحسن النية تجاه بعضها بعضا يجب على الأمم أن تمارس التسامح ، وأن تعيش معا في سلام جيرانا صالحين يعملون لتحقيق التعاون الصادق على الأسس التالية .
وأعلن المؤتمر إيمانه بأن التعاون الصادق وفق هذه المبادئ يؤدي حقا إلى كفالة السلام والأمن العالمين . وتوطيد أركانها كما أن التعاون في المبادئ الاقتصادية يؤدي إلى الازدهار العام والخير الشامل .
وأوصى المؤتمر بأن يحول الدول الخمس الداعية لهذا المؤتمر العمل لنقد المؤتمر المقبل بالتشاور مع الدول المشتركة في المؤتمر .

(٩) قرار الأمم المتحدة المصطفى بالمغرب

المصادر بتاريخ ١٩ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٥٢

و نظرا لما تشهده الجمعية العمومية مسألة المغرب المفتوحة من قبل الدول الأعضاء لثلاث عشرة في المستند A 7375
و مراعاة لضرورة نقشة العلاقات الودية بين الدول المرتكزة على مبدأي تساوي الحقوق وحقوق تقرير مصير الشعوب .

و باعتبار أنه من واجب الأمم المتحدة ، لكونها مركزا لتنسيق أعمال الدول للوصول إلى التأييد المشتركة ضمن ميثاقها ، السعي لإزالة جميع أسباب و عوامل عدم التفاهم بين الدول الاعضاء منته بذلك مبادئ التعاون العامة لحفظ السلام الدولي واستقرار الأمن .

و تصبر عن فتحها بأن الحكومة الفرنسية ، تنفيذاً لسياستها اللينة ، تسعى
بجاهدة لتأمين حريات الشعب المغربي الأساسية وفقاً لأهداف ميثاق الأمم
المتحدة ومبادئه .

و تصبر عن أملها بأن يتابع الفريقان مفاوضاتهما بصورة مستجيبة نحو
تطوير مؤسسات الشعب المغربي السياسية الحرة آخذين بعين الاعتبار الحقوق
والمصالح الشرعية المقررة ضمن قوانين الأمم وأعرافها .

و وتناشد الفريقين معالجة علاقاتهما في جو ودي يسوده احترام وحقبة
متبادلان لتسوية خلافاتهما وفقاً لروح ميثاق الأمم المتحدة متجنبين بذلك
القيام بأية أعمال وأية تدابير من شأنها زيادة حدة التوتر الحالي ،

(الجمعية العمومية) الاجتماع الأربعمئة والسابع ، كانون الأول -

ديسمبر - ١٩٥٧) .

(١٠) قرار الأمم المتحدة المتعلق بالمغرب

المصادر بتاريخ ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٥٢

و نظراً لمناقشة الجمعية العمومية مسألة المغرب المقترحة من قبل الدول

الأعضاء ، الخمس عشرة في الستة ٢٩٥٥

و وباستعادة تذكّر قرار الجمعية العمومية رقم ٦١٢ (الملحق السابع)

المصادر بتاريخ ١٩ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٥٢ ،

و وباعتبار أنه كان ولا يزال لمواضع ذلك القرار واهدافه فضيل الاعتراف

بضرورة تطوير مؤسسات الشعب المغربي السياسية .

و وباعتبار أن إضافة هذه النقطة على محضر لجنة الجمعية العمومية كانت

تشير بأن تلك الأهداف لم تحقق بعد ،

و اعترافا بحق تقرير مصر الشعب العربي وفقا لميثاق الامم المتحدة
و تجديد الجمعية العمومية مناقشتها لتخفيف حدة التوتر في المغرب وتحت
على تأمين حق الشعب المغربي بأن ينال مؤسسات ديموقراطية سياسية حرة .
(١١) - بيان سيل - سان - كلود المشترك

الطن بتاريخ ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٥٥
لقد اجتمع جلالة سلطات مراكش ، سيدي محمد بن يوسف ، والسيد
أنطوان بينيه ، وزير الشؤون الخارجية الفرنسية ، في السادس من شهر تشرين
الثاني سنة ١٩٥٥ في قصر سيل - سان - كلود .

أوجز السيد بينيه المبادئ العمومية لسياسة الحكومة الفرنسية ، كما
أشار إليها البلاغ الصادر عن مجلس الوزراء بتاريخ ٥ تشرين الثاني سنة ١٩٥٥ .
لقد وافق جلالة سلطان مراكش على هذه المبادئ والبلخ ، بالاتفاق
مع الحكومة الفرنسية ، مجلس العرش ، الذي أنشئ بتاريخ ١٧ تشرين الأول
سنة ١٩٥٥ و قد تمت استقالته بتاريخ ٣ تشرين الثاني سنة ١٩٥٥ ، أن يتأخر
على إدارة شؤون المملكة حتى عودته إلى الرباط .

أكد جلالة سلطان مراكش رغبته في تأليف حكومة مغربية ، تمثل
مختلف تيارات الرأي العام المغربي ، لإدارة شؤون البلاد ولإجراء مفاوضات .
ستكلف هذه الحكومة ، من بين الأشياء الأخرى ، بتقديم إصلاحات قانونية
تجعل من المغرب دولة ديموقراطية يحكمها ملك دستوري ، وستجري
مفاوضات مع فرنسا غايتها تمكين المغرب من تحقيق مركزه كدولة مستقلة
مرتبطه مع فرنسا بروابط دائمة مقبولة بجمرية .

وافق جلالة سلطان مراكش والسيد بينيه على التأكيد بأن على فرنسا
والمغرب معا بناء ، ويزون تدخل فريق ثالث ، مستقبلا معتمدين لبعضهما

على البعض الآخر بدون انقاص سيادتها وضمان حقوقها وحقوق مواطنيها
ومتمسكين باحترام الالتزامات الممنوحة للدول الاجنبية بواسطة المعاهدات
المعمول بها حاليا .

(١٢) - خطاب العرش

ألقى بالرباط بمناسبة الذكرى الثامنة والعشرين لجلوس عدد الخامس
على عرش أسلافه

الجمعة ٣ ربيع الثاني ١٣٧٥ - ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٥

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله

شعبنا الوفي العزيز

في هذا اليوم الوفي للسجد التي من الله علينا بجمعين ، نعمة العود إلى
أحر الأوطان بعد طول غيبة وشدة وحشة ، ونعمة الإجماع بشعب طامنا
اشتنا إليه واشتاق اليه ، ووفيت له ووفى لنا بنهر حساب . اصعنا وأياه
بالشدائد فلم تنل من عزيمتنا بل خرجنا منها ونحن أقوى إيماناً بمحسن مصيرنا ،
وأكثر وعياً لحقوقنا وواجباتنا .

وفي هذا العيد اليموني ، عيد الذكرى الثامنة والعشرين لجلوسنا على
العرش الفروي الأصيل ، نوجه اليك - أيها الشعب النبيل - جرياً على عادتنا
للمنونة ، خطاب العرش مشهين فيه إلى بعض مساعيها فيما مضى ، بأسطين
أهدافنا فيما يستقبل .

انكم على بصيرة من جهودنا للتوالية ، فنهوض البلاد إلى المستوى اللائق
بماضيها المجيد وموقفها الهام خصوصاً في العصر الجديد ، فلنمزجتنا المراقن .
ولا صدتنا المراتل ، ولا نردد في المباحرة بالحق والدعوة إلى تنقيح

النظام القائم ليناى ارضاء الطامح وتلبية الرغائب ثم عانتنا عواقب ولا قينا
خطوطا وأهوالا ، ولكن أنى الله إلا أن تنفجر الأزمة بمد الاصطناع وترتفع
للوانع وتعود المآذن بذكر الله وحده تملأ الآفاق ، والماسجد بالمؤمنين
غاصبة والمنابر بالدعاء لنا ولك صادقة .

وهكذا اتقلب الكمر القوي صاحبنا يوم العراق ، إلى صفاء واعتباط
يوم العراق ، اتحدته الذي أذهب عنا الحزن إن ربنا لشكور شكور .
فلم نلبث أن استأنفنا عملنا نأدية للهمة الملقاة على عاتقنا مستهينين
بصديد الآراء ، سالكين نهج الحكمة والرشاد .

وقد جرت ونحن في ضيافة فرنسا مذكرات بيتنا وبين حكومتها حول
التفضية المغربية في جو من الود والنظام وحسن الاستعداد أفقت إلى التماق
على المبادئ العليا .

وإلى الحكومة المغربية للقبلة سنستد همة التفاوض مع الحكومة الفرنسية ،
وتلك بشرى يطيب لنا أن نرفها إليك في هذا اليوم اليمون ، بشرى انتهاء عهد
الحجر والحفاية ، ويزدوخ فجر الاستقلال والحرية .

فهذا أوان تتناثر الجهود ، لبناء صرح العهد الجديد الذي نحن عليه
مقبولون ، عهد يطب التجديد في العوائد والمؤسسات والحكم وأساليه كما
يطلب تحرير الفرد ليتمكن من التصرف عن آرائه آمنة مطمئنا .

وبذلك كله نرتقى البلاد إلى درجة الاستقلال الذي نترناه لا لكونه
فحسب حقا طيبا للشعوب صغيرها وكبيرها ، ضيعها وقويها ، بل أيضا
لأنه الوسيلة التي تمكن الشعب من التمتع بالطيب الثمرات التي أنتجها الحضارة
العصرية والتطورات العالمية من تحرير قوى ، وتصميم الحريات الديمقراطية ؛

واعتراف بحق الإنسان طبقاً للتصريح العالمي الشهير ولضمان على كل
ميز عصرية .

وينبغي ألا يفهم من الاستقلال التي يشهده شعبنا أننا ن قصد الانفصال
عن فرنسا فالعداقة بين بلدينا متأصلة قديمة العهد ، ولم يجب عن نعتنا أنه
يفضل تلك العداقة والتجزات الفرنسية في مختلف الميادين أمكن المغرب أن
يقطع مراحل مهمة في طريق التقدم .

ونحن نتمد على معونة فرنسا لبناء عهد جديد يكون الارتباط معها
عصرأ من عناصره الأساسية وستكون الخطوة الأولى بحول الله تأسيس
حكومة عصرية مسؤولة تدير تصير آ حقيقيا من إرادة الشعب مستغلها ثلاث
مهمات تباشرها في آن واحد .

مهمة تدبير شؤون البلاد :

ومهمة وضع أنظمة ديمقراطية على أساس الانتخاب وضعل السلطة في
أطوار ملكية دستورية قوامها الاعتراف لجميع الفاترة على اختلاف عقائدهم
بحقوق المواطنين وبالحرية العامة والتقاية .

ومن الجدي أن يهود المغرب هم كجميع المواطنين للفاترة متساوون في
الحقوق والواجبات وهذا النظام الديمقراطي ينبغي أن يحقق للجميع حياة
رفاهية وسعادة ، وعلى المواطنين غالة الحرف وعادة النظام حتى يشعر الجميع
بجعة الاستقلال .

والهمة الثالثة للحكومة المغربية اجراء مفاوضات مع الحكومة الفرنسية
على ضوء الاعتبارات الآتية :

لقد انتشرت فكرة الحرية والديموقراطية في عالم ما بعد الحرب وتطور
الرائ العام الدولي لدرجة أنه أصبح لا يطبق بقاء حياة للكرامة والحرية

وفقاً على طائفة من الأمم دون أخرى نفل يتأصل من أجل تحرير الجماعات من رقبة بيمية ممرضة، ثم أن مشاكل العصر الحاضر واشتباك المصالح أخذت ترضى على الدول مهما كان شأنها أن تتكفل وتعاون لتعاون وتضرب على المطالب ومبدعات المواثيق وحفظ الكيان .

ولذلك يصح على الحكومة الفرنسية أثناء المفاوضات أن تحدد نظام الاستقلال وعلاقى ارتباط جديد بين البلدين أساسه احترام سيادتهما والمساواة وتبعية متبادلة .

وهذا النوع من الارتباط لا يتفق مع احتفاظ بلادنا براوطةا الدينية والثقافية مع الشرق العربي، ورجاؤنا أن ينضم المغرب حاجياته ومطامحه فيصطونا على ما فيه خيرها ومناه الإنسانية جماء .

وبهذه المفاوضات ينتهى عهد الحماية ويدخل المغرب فى عهد جديد، يصنع فيه طريق الأفاق الجديدة بسيادته فى دائرة الكفاح والتعاون المجدى مع الأمة الفرنسية .

تلك هى مبادئ السياسة العامة صتمت حكومتنا على تفاصيلها ووسائل تطبيقها مع الحكومة الفرنسية .

وما ينبغي تسجيله أن من بين سكان بلادنا عدداً لا يستهان به من الفرنسيين ساهموا فى تطور المغرب على وجه العموم وفى تنمية اقتصاده على وجه الخصوص الشيء الذى يصح اعتباره .

ويسرنا ما لاحظنا فى جملهم من حسن النعم لا أحدثه تطورات العالم فيما بعد الحرب، فاقتموا بضرورة تلبية رغبة شعبنا فى التمتع بالحرية والاستقلال، ونريد أن يطمعوا جميعاً على مستقبلهم بهذه الديار، فقد كنا

ومازلنا نؤكد استعدادنا لضيق ضامنا بطمئنون في على حقوقهم ومصالحهم وأحوالهم الشخصية دون أن يكون في ذلك مساس بالسيادة المغربية .

ولنا الأمل في أن يسهوا بدأ يد مع رعايتنا لتتبع نهضة المغرب على وجهها الأكمل في صالح الجميع ، وبذلك ستوثق أواصر الوئام بين المغاربة والفرنسيين وتتمكن الصداقة بين البلدين .

والآن وقد تحلت أهدافنا ، يجب عليكم أن تلتصقون بعجل الاخاء ، وتجتنبوا ما يؤدي إلى التفرقة والبغضاء ، إذ لا نجاح يرجى إلا بمغناء القلوب ، وتوحيد الصفوف حتى نكون كالبيان الرصوص يشد بعضه بعضا .

وليكن رائدكم خدمة الصالح العام ، والزود عن المبادئ الوطنية العليا ، وإننا نتعهد فرصة هذا الحفل العظيم للشيد بذكر كل من أمدنا بسبقه وحسن مؤازرته فله منا جزيل الشكر وجليل التناء .

أبقانا الله لشمس الأمة جامعين ، وللمصالحها حافظين ولخيرها سامعين .

(١٣) - إعلان استقلال المغرب

نص التصريح المشترك

تاريخ ٢ آذار (مارس) سنة ١٩٥٦

أن حكومة الجمهورية الفرنسية ، وصاحب الجلالة محمد الخامس سلطان المغرب ، يؤكدان عزمهما على تنفيذ تصريح سيل - سان - كلود الصادر بتاريخ ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٥٥ . انهما يلاحظان ، بالنظر لتقديم الذي أحرزه المغرب في طريق التطور ، أن مهادنة فاس ، الموقعة بتاريخ ٣٠ آذار (مارس) سنة ١٩١٢ ، لم تتدملأمة بضروقات الحياة المعاصرة ونغي كافة لتجديد العلاقات الفرنسية المغربية . ومن ثم فإن حكومة الجمهورية

الفرنسية تؤكد علنا اعترافها باحتلال المغرب الذي يقتضى ايجاد جيش
وملك دبلوماسي ، كما تؤكد عزمها على احترام ، والسعي لجعل الغير يحترم ،
سلامة الأراضي المغربية التي تضمها الاتفاقات الدولية .

ان حكومة الجمهورية الفرنسية ، وصاحب الجلالة محمد الخامس سلطان
المغرب ، الدولتين المستقلتين للتساويتين ، تهدف إلى اتفاقات جديدة تحدد
علاقات البلدين المتشابكة في ميادين مصالحها المشتركة ، وتنظم هكذا
تعاونهما على أساس من الحرية والمساواة ، وخاصة فيما يتعلق بشؤون الدفاع
والعلاقات الخارجية والمسائل الاقتصادية والثقافية ، ومضمن . حقوق
وجريات الفرنسيين المقيمين في مراكش والمراكشيين المقيمين في فرنسا ،
مع احترام سيادة المولدين في هذا الشأن .

ان حكومة الجمهورية الفرنسية وصاحب الجلالة محمد الخامس سلطان
المغرب يوافقان على أن العلاقات الجديدة بين فرنسا والمغرب ، حتى وضع
هذه الاتفاقية قيد التنفيذ ، ستعتمد على تدابير البروتوكول المرفق لهذه
الاتفاقية الحالية .

وضع هذا التصريح في باريس من نسختين أصليتين في الثاني من
آذار سنة ١٩٥٦ .

الأعضاء

كريستيان بيجيه

المبارك بكاي

البروتوكول المرتقى

١ - ان السلطة التشريعية يمارسها كاملة ، صاحب الجلالة السلطان . ويأخذ ممثل فرنسة في مراكنى علما بالقرارات والمراسيم . ثم يبدى ملاحظات عندما تكون هذه القرارات والمراسيم ذات علاقة بمصالح فرنسة والفرنسيين والأجانب أثناء المرحلة الانتقالية .

٢ - لصاحب الجلالة محمد الخامس سلطان المغرب أن يثبى جيشا وطنيا وتقدم فرنسة مساعدتها للمغرب لاتناء هذا الجيش . يقى وضع الجيش الفرنسي في المغرب على حاله أثناء المرحلة الانتقالية .

٣ - أن السلطات المحتفظ بها حتى الآن ستكون موضوع افعال تشرع تناميها في بيان مشوك . تمثل الحكومة المغربية بصوت واحد في لجنة منطقة الفرق ، الهيئة الادارية المركزية للسياسة المالية في منطقة الفرق ، ومن جهة ثانية ، أبى على الضمانات التي يجمع بها الموظفون والوكلاء الفرنسيون العاملون في المغرب .

٤ - أن يمثل الجمهورية الفرنسية في المغرب يحمل لقب « المفوض السامي »
وضع هذا البروتوكول في باريس في تسعين أصليتين في الثاني من

أذار سنة ١٩٥٩

الأعضاء

كريستيان ويتيه

البارك بكاي

(١٤) - الاتفاق على

التبيل الدبلوماسي الفرنسي القرب

المعقود بتاريخ ٢٨ أيار (مايو) سنة ١٩٥٦

أن رئيس الجمهورية الفرنسية وصاحب الجلالة محمد الخامس سلطان المغرب
رغبة منها يوضع مبادئ، تنوئ الفولان، بالتساوي التام وباحترامها
لاستقلالها، تنظيم روابط الصداقة والتعاون التي تخدم مصالح فرنسا والقرب
المشركة بواسطتها.

ورغبة منها في تحديد شروط تعاونها للتبادل المعقود بحرية بين البلدين
في ميدان العلاقات الخارجية ونفا لبيان الثاني من آذار سنة ١٩٥٦، ورغبة
منها على توطيد وتقوية التضامن التي يوحدهما :

عن رئيس الجمهورية الفرنسية معالي وزير شؤون خارجية حكومة الجمهورية
الفرنسية، السيد كريستيان بنيه، مندوبا مفوضا فوق العادة، وعن
صاحب الجلالة محمد الخامس سلطان معالي وزير شؤون خارجية حكومة
جلالته، السيد أحمد بقرج، مندوبا مفوضا فوق العادة.

وقد وجد أن أوراق الاعتد، يجد تبادلها، شرعية وحسب الأصول،
ولذلك، وافق الطرفان على التدايع التالية :

الفقرة الأولى : الطرفان المتصادقان إقامة علاقات صداقة دائمة بينهما
وتبادل المساعدات. وسيصرمان على اعلام بعضهما البعض بجميع المسائل
المتعلقة بمصلحتها المشتركة وسيقدان استشارات منظمة للمسائل المتعلقة
بالمصالح العامة.

الفقرة الثانية : إذا ما حدثت مصالح الطرفين المتبئين المشتركة، بأية

طريقة ما ، فانهما سيتشاوران مع بعض لواجهة هذا التهديد إذا ما اقتضت الضرورة .

للمادة الثالثة : أن وزيرى خارجية الدولتين سيجتمعان دوريا ، أو حسب طلب أحد الفرقاء ، لتسبق وحدة أعمالهما فى ميدان السياسة الخارجية .

المادة الرابعة : يحدد الفريقان الساميان المتصادقان ، فى كل ما يتعلق بهما ، الايتما سياسة لاتفق مع مصالح أحدهما بعد تدقيق مشترك .

للمادة الخامسة : يحدد كل من الفريقين الا يوقع اتفاقات دولية من شأنها ابطال مقبول الحقوق التى اعترف بها ، بالاتفاق ، بأنها تخص الفريق الآخر .

المادة السادسة : لا يمكن تأويل أى من التدابير الحالية بأنها تبطل الالتزامات الناشئة إما عن سرعة الأمم المتحدة أو التمسيدات والماهدات والاتفاقيات المعمول بها بين أحد الطرفين المتصادقين وبين دولة ثالثة . يجب ألا يؤول أى من التدابير الحالية بأنه يحد من سلطة أحد الطرفين المتصادقين لىفاوض ويوقع ماهدات واتفاقيات ومكوك دولية أخرى .

للمادة السابعة : يوافق الطرفان المتصادقان أن يتفاوضا مباشرة فيما بينهما على أى اختلاف فى تطبيق أو تأويل الماهدة الحالية . وفى حال عجزهما عن حله بالتفاوض يرسل هذا الاختلاف ، بناء على اقتراح أحد الطرفين ، لينظر فيه أمام محكمة العدل الدولية فى لاهاى .

للمادة الثامنة : توافق فرنسا على عضوية المغرب فى منظمة الأمم المتحدة . إن مندوبى كلا البلدين فى منظمة الأمم المتحدة سيجرحسان على اعلام بعضهما البعض بشأن نشاطهما وميتشاوران ويتناقشان قراراتها على ضوء هذه الاتفاقية الحالية .

المادة التاسعة : ترغب حكومة الجمهورية الفرنسية في تثبيت وحماية المواطنين المقربين ومصلحهم ، إذا ما طلت حكومة المغرب ذلك ، في البلدان التي لم تقرر حكومة المغرب ارسال بثات سياسية اليها بعد .
سجمل ، في هذه الحال ، البثات الدبلوماسية والتمتعية الفرنسية بتوجيهات حكومة المغرب .

المادة العشرة : سجمل الممثلون الدبلوماسيون المزدودون بأوراق اعتماد من الطرفين المتعاقدين الاتفاق التالية : ستمراً فوق العادة ومندوب الجمهورية الفرنسية الخاص إلى جلالة السلطان : وستمراً فوق العادة ومندوب جلالة السلطان الخاص إلى الجمهورية الفرنسية .

المادة الحادية عشرة : تقرر حكومة المغرب احترام التزاماتها الناشئة من المعاهدات الدولية التي عقدتها فرنسا باسم المغرب كما تحترم الالتزامات الناشئة عن الاتفاقيات الدولية المعلقة بها التي لم تبد اعتراضات عليها .

وعليه وقع ممثلا الدولتين على هذه الاتفاقية وختمها كل منها بخاتمه .

وضعت في مدينة الرباط في ٢٠ أيار سنة ١٩٥٦ في نسختين أصليتين .

وقع عليها في باريس في ٢٨ أيار سنة ١٩٥٦ .

التواقيع

عن فرنسا

كريستيان بينه

عن المغرب

أحمد بوقريج

(١٥) - إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة

أول فبراير سنة ١٩٥٨

جلسة تاريخية عقدت في قصر القبة بالقاهرة يوم السبت أول فبراير سنة ١٩٥٨ قبل الظهر ، اجتمعوا بالرئيس جمال عبد الناصر وبعض الوزراء ، وتداول المجتمعون في الاجراءات النهائية

ولتحقيق إرادة الشعب العربي ، ولتضيداً ما نص عليه دستور الجمهوريين ، من أن شعب كل منها ، جزء من الأمة العربية ، لذلك تذكروا ما قرره كل من مجلس الأمة المصري ، ومجلس النواب السوري ، من الموافقة الاجتماعية ، على قيام الوحدة بين البلدين ، كخطوة أولى نحو تحقيق الوحدة العربية الشاملة ، كما تذكروا ما توالى في السنين الأخيرة ، من الدلائل القاطعة على أن القومية العربية كانت روحاً تاريخية طويلة ، ساد العرب في مختلف أقطارهم ، ولحاضر مشترك بينهم ، وصفتل ما مول من كل فرد من أفرادهم .

واتفقوا إلى أن هذه الوحدة التي هي نعمة للقومية العربية هي طريق العرب إلى الحرية والسيادة ، وسبل من سبل الإنسانية للتعاون والسلام ، ولذلك فإن واجبهم أن يخرجوا بهذه الوحدة من نطاق الأمان ، إلى حيز التنفيذ ، في عزم ثابت واصرار قوي ، ثم خلص المجتمعون من هذا كله إلى أن عناصر قيام الوحدة بين الجمهوريين السورية والمصرية ، وأسباب نجاحها ، قد توافرت بعد أن جمع بينهما في الحظبة الأخيرة كفاح مشترك ، زاد معنى القومية وضوحاً ، وأكد أنها حركة بناء وتحرير ، وعقيدة تعاون وسلام . ولذلك يعلن المجتمعون إحقاقهم لتمام ، وإتمام الكفاح ، وعقدهم العميقة في وجوب توحيد سورية ومصر ، في دولة واحدة اسمها « الجمهورية العربية المتحدة » .

و كما يلتزم اتفاقهم الاجامى على أن يكون نظام الحكم فى الجمهورية العربية ديموقراطيا رئاسيا ، يولى فيه السلطة التنفيذية رئيس الدولة ، يوزع وزراء يعينهم ، ويكونون مسئولين أمامه ، كما يولى السلطة التشريعية مجلس تشريعى واحد ، ويكون لهذه الجمهورية علم واحد ، يظل شعبا واحدا ، وجيشا واحدا ، فى وحدة يتساوى فيها أبناؤها فى الحقوق والواجبات ، ويدعون جميعا لحمايتهم بالانفس والمهج والارواح ، ويقاسون لثقت عزيتهم وتأكيدهم منها ، وسيقدم كل من فضامة الرعيعين شكرى القوتلى وجمال عبد الناصر ببيان إلى الشعب يلقى أمام مجلس النواب السورى ومجلس الأمة المصرى ، فى يوم الاربعاء ١٦ من رجب سنة ١٣٧٧ الموافق ٥ من فبراير سنة ١٩٥٨ يستطاع فيه ما اخصى اليه هذا الاجتماع من قرارات ، ويشرحان أسس الوحدة التى تقوم عليها دولة العرب الفتية .

و كما سيدعى الشعب فى مصر وسورية إلى استفتاء خلال ثلاثين يوما ، على أسس الوحدة وشخص رئيس الجمهورية .

و المجتمعون إذ يطنون قراراتهم هذه ، يحسون بأعمق السعادة وأجل الوان الفخر ، إذ شاركوا فى الخطوة الانجماية ، فى طريق وحدة العرب حقبة بد حقة وجيلا بعد جيل ، والمجتمعون إذ يقررون وحدة البلدين يطنون أن وحدتهم توحى جمع شمل العرب ويؤكدون أن باب الوحدة مفتوح لكل بلاد عربى يريد أن يشترك معها فى وحدة أو اتحاد يدع عن العرب الاذى والسوء ، ويعزز سيادة العربية ويحفظ كيانها ، والله نسال أن يكلا هذه الخطوة ، وما يطوما من خطوات يعبرها به الساهرة ، وبغفل عناية السابنه ، وأن يكتب العرب فى ظل الوحدة العزة والسلام .

القاهرة فى ١٢ من رجب سنة ١٣٧٧ هـ - الموافق أول فبراير سنة ١٩٥٨ م .

(١٦) - ميثاق الاتحاد العربي

ميثاق الاتحاد :

الباب الاول (الاتحاد)

مادة (١) : يشأ اتحاد يسمى الدول العربية للتحدة يتكون من الجمهورية العربية المتحدة والمملكة للتوكلية اليمنية والدول العربية التي تقبل الانضمام إلى هذا الاتحاد .

مادة (٢) : تحفظ كل دولة بشخصيتها الدولية ونظام الحكم الخاص بها .

مادة (٣) : مواطنوا الاتحاد متساوون في الحقوق والواجبات العامة .

مادة (٤) : لكل مواطن في الاتحاد حق العمل وتولي الوظائف العامة في البلاد المتحدة دون تفرقة في حدود القانون .

مادة (٥) : حرية التنقل في الاتحاد مكفولة في حدود القانون .

مادة (٦) : جميع الدول الأعضاء الياسة الخارجية للوحدة التي يضمها الاتحاد .

مادة (٧) : يحول التمثيل السياسي والتفصيل للاتحاد في الخارج هيئة واحدة في الأحوال التي يقرر فيها الاتحاد ذلك .

مادة (٨) : يكون للاتحاد قوات مسلحة موحدة .

مادة (٩) : تنظم الشؤون الاقتصادية للاتحاد وفقا لمخطط مرسومة تهدف إلى تنمية الإنتاج واستغلال موارد الثروة الطبيعية وتنسيق النشاط الاقتصادي .

مادة (١٠) : ينظم القانون شؤون النقد في الاتحاد .

مادة (١١) : يشأ بين البلاد المتحدة اتحاد جركي وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها القانون .

مادة (١٢) : ينظم القانون مراحل ووسائل تنفيذ التعليم والثقافة في الاتحاد :

الفصل الثاني (السلطات)

مادة (١٣) : يشرف على شؤون الاتحاد مجلس يسمى المجلس الأعلى ويشكل من رؤساء الدول الاعضاء .

مادة (١٤) : يمارن المجلس الأعلى في مباشرة سلطاته مجلس يسمى مجلس الاتحاد .

مادة (١٥) : تشكيل مجلس الاتحاد من عدد متساو من ممثلي الدول الاعضاء ويصيح القانون عدد أعضاء المجلس ومدة عضويتهم والأحكام الخاصة بهم .

مادة (١٦) : تكون رئاسة مجلس الاتحاد سنويا بالتناوب بين الدول الاعضاء وترشح الدولة التي تحمل نوبتها من حولي الرئاسة على أن يكون للرئاسة نائب أو نواب من الدولة أو الدول الاعضاء في الاتحاد .

مادة (١٧) : يختص المجلس الأعلى برسم السياسة العليا للاتحاد في المسائل السياسية والدفاعية والاقتصادية والثقافية وإصدار القوانين اللازمة في هذا الشأن وهو المرجع الاعلى في تحديد الاختصاصات ، وتصدر قرارات المجلس بالإجماع .

مادة (١٨) : يصدر المجلس الأعلى القوانين الاتحادية التي يختص بإصدارها وفقا لأحكام هذا الميثاق وذلك بعد موافقة السلطات المختصة في كل دولة .

مادة (١٩) : يعين المجلس الأعلى القائد العام للقوات المسلحة للاتحاد .

مادة (٢٠) : تصدر الميزانية العامة للاتحاد بقرار من المجلس الأعلى ويعين

القانون مواضعها والحصة التي تؤديها كل دولة من الدول الاعضاء .

مادة (٢١) : مجلس الاتحاد هو الهيئة الدائمة للاتحاد . ويجوز النظر في
المشغون السياسية ويضع البرنامج السنوي المتضمن للنظم والتدابير المؤدية إلى
تحقيق الوحدة .

مادة (٢٢) : تعرض قرارات مجلس الاتحاد والبرنامج السنوي الذي
يضعه على المجلس الأعلى للاتحاد للتصديق عليها ، ويت المجلس الاعلى في
القرارات التي أصدرها مجلس الاتحاد أو اعترضت عليها إحدى الدولتين
أو الدول .

مادة (٢٣) : تتبع مجلس الاتحاد الهيئات الآتية .

(أ) مجلس للدفاع . (ب) المجلس الاقتصادي . (ج) المجلس الثقافي .
وتعرض قرارات هذه الهيئات على مجلس الاتحاد للتصديق عليها .
مادة (٢٤) : يبين القانون طريقة تشكيل الهيئات التابعة لمجلس الاتحاد
وإختصاصها .

الباب الثالث (أحكام عامة واقتصادية)

مادة (٢٥) : يصدر تصريح للقر الدائم لاتحاد الدول العربية وحدوده
حسب قرار من المجلس الأعلى للاتحاد ، ويحدد مجلس الاتحاد والهيئات
التابعة له جلساته في المدينة التي تعدد بصفة دورية .

مادة (٢٦) : يبين القانون القواعد التي تسري على إقليم للقر الدائم
للإتحاد .

مادة (٢٧) : تكون لقوانين الاتحادية قوة الزامية في البلاد المتحدة
ويعدل بها بعد خمسة عشر يوما من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية للاتحاد
ما لم ينص القانون على غير ذلك .

مادة (٢٨) : يجمع رئيس كل دولة وزيراً لدى الدول العربية المتحدة ويختص بالاشتراف على تنفيذ قرارات الاتحاد في الاقليم الذي يقم به .

مادة (٢٩) . يجمع رئيس كل دولة وزيراً نائباً عنه لدى رئيس أو رؤساء الدول الأخرى ويكون له صفة الوزراء المحليين ،

مادة (٣٠) : يلتقى التمثيل السياسى بين الدول أعضاء الاتحاد .

مادة (٣١) : تسرى القواعد الجركية المعمول بها فى لدول أعضاء الاتحاد إلى أن ينظم الاتحاد الجركى بينها ، وفى خلال ذلك يجوز أن يضع نظاماً جركياً خاصاً للعمل به بين الدول الاعضاء .

مادة (٣٢) : يعمل بهذا الميثاق من تاريخ الموافقة عليه وذلك إلى حين وضع النظام الدائم للاتحاد .

دمشق فى ١٩ شعبان سنة ١٣٧٧ الموافق ٨ مارس (آذار) ١٩٥٨

من ملك المملكة التوكلية اليمنية رئيس الجمهورية العربية المتحدة
ولى العهد محمد البدر جمال عبد الناصر

وقد نبع هذا الميثاق قرارين آخرين أصدرهما المجلس الأعلى لاتحاد الدول العربية مع ستة قوانين ونص الميثاق كما يلى :

مجلس الاتحاد :

مادة (١) : يشكل مجلس الاتحاد من إثني عشر عضواً ويمثل كلا من الجمهورية العربية المتحدة والمملكة التوكلية اليمنية ستة أعضاء يختارون وفقاً للقواعد المعمول بها فى كل من الدولتين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

مادة (٢) : يكون لوزير كل دولة لدى الاتحاد حق حضور جلسات مجلس الاتحاد دون أن يكون له صوت محدود فى المداولات .

مادة (٣) : يجمع أعضاء مجلس الاتحاد بالمصانعات والمصانع التي يجمع
بها المشغلون السياسيون وفقا لقواعد القوانين الدولية .

مادة (٤) : يقاضى كل من أعضاء مجلس الاتحاد من ميزانية الاتحاد
مرتبا مساويا لمرتب الوزير .

مادة (٥) : تسرى على أعضاء المجلس الأحكام الخاصة بالوزراء .

مادة (٦) : يعمل بهذا القانون من تاريخ العمل بالميثاق .

ميزانية عامة :

مادة (١) : يكون للدولة العربية المتحدة ميزانية عامة تضمن الإيرادات
والمصروفات .

مادة (٢) : تتكون إيرادات الميزانية من الحصص التي تلزم للدول
الاعضاء بأدائها للاتحاد .

مادة (٣) : تؤدى المملكة للحكومة اليمنية ٣٪ من إيرادات الميزانية
للعامة للاتحاد ، وتؤدى الباقي للجمهورية العربية المتحدة .

مادة (٤) : يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

مؤسسة يمنية للتقدي :

مادة (١) يقوم البنك المركزي للجمهورية العربية المتحدة بإنشاء مؤسسة يمنية
للتقدي في المملكة للحكومة اليمنية تسمى (المؤسسة التقدي للركبية) ويكون
لها وحدها امتياز إصدار أوراق التقدي اليمنية ، وذلك وفقا للأمر
وبالطريقة التي يقرها المجلس الاقتصادي .

مادة (٢) : تحول المؤسسة التقدي تنظيم السياسة الائتمانية والمصرفية
للمملكة اليمنية والامتياز على تنفيذها وفقا للخطط العامة التي يقرها الاتحاد

وبما يساعد على دعم الاقتصاد واستقرار النقد اليمني وعلى تنفيذ الوحدة الاقتصادية بين الدولتين واستكمالها .

مادة (٣) : للتؤسسة النقدية - في سبيل أداء أغراضها - أن تحصل الوسائل الآتية :-

(١) : توجبه الاحتياطي بما يكفل مقابلة الحسابات الحقيقية لنواحي النشاط التجاري والزراعي والصناعي في المملكة للتوكيلة اليمنية .

(ب) : مراقبة للتؤسسات النقدية الأخرى بما يكفل الاهداف السابقة وسلامة المركز المالي لهذه المؤسسة .

(ج) : إدارة احتياجات الدولة من الذهب والفضة والسجلات الأجنبية .

(د) : اتخاذ التدابير المناسبة لكافة الاضطرابات الاقتصادية والمالية والمحلية .

(هـ) : الاشراف على عمليات الاستيراد والتصدير وعلى عمليات الصرف .

عملة يمنية جديدة :

مادة (٤) : تقوم المؤسسة النقدية في المملكة اليمنية بإصدار أوراق النقد اليمني وسلك عملة فضية يمنية جديدة تسمى الريال اليمني تكون لها نفس القيمة الاسمية التي للريال ماريا مريزا ، وتحدد المؤسسة موعد التعامل بالعملة الجديدة .

مادة (٥) : يكون لأوراق النقد التي تصدرها المؤسسة النقدية قوة إبراء غير محدودة .

مادة (٦) : الوحدة القانونية للعملة في المملكة للتوكيلة اليمنية هي الجنيه اليمني ، ويحت صرف الجنيه اليمني بالجنيه المصري على أساس التساوي .

- مادة (٤) : تمديد العلاقة بين الريال اليمنى والجنيه اليمنى على أن يكون الريال جزءاً أصحيط للعملة الورقية وفقاً للاساس الذى تضعه المؤسسة .
- مادة (٥) : يحدد نظام النقد اليمنى ، بما يتضمن تقوية العلاقات بين نقد الجمهورية العربية للصعدة ، وفى سبيل ذلك يتكون النظام فى جزء كبير منه ، من أذونات على خزانة الجمهورية العربية للصعدة .
- مادة (٦) : يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

النظام الدفاعى :

- مادة (١) : يتكون جهاز النظام الدفاعى لاتحاد الدول العربية من الهيئات الآتية :-

١ - المجلس الأعلى للاتحاد .

٢ - مجلس الدفاع .

٣ - القيادة العامة لقوات المسلحة .

مادة (٢) : المجلس الاعلى للاتحاد هو الهيئات العليا للدفاع .

ماده (٣) . يتكون مجلس الدفاع من وزراء الدفاع فى بلدى الاتحاد وعضوين من مجلس الاتحاد ، ويحضر الاجتماعات مندوب عن القيادة العامة لقوات الاتحاد ، للاستشارة وتولى أعمال السكرتارية .

مادة (٤) : يختص مجلس الدفاع بالنظر فى التوصيات التى تقدمها له القيادة العامة لقوات الاتحاد بشأن الموضوعات الآتية :-

(أ) : السياسة الدفاعية بما يحقق أمن وسلامة الدول أعضاء الاتحاد وتأمين مصالحها المشتركة .

(ب) : السياسة التى تتبع فى إعداد قوات الاتحاد من حيث تنظيمها وتسلحها وتدريبها وإنشاء صناعتها وقواعدها .

(ج) : تعيين الحالات التي تستخدم فيها قوات الاتحاد بأوامر مباشرة من القائد العام للقوات المسلحة .

(د) : السياسة التي تتبع بشأن التبعة العامة والدفاع المدني عند نشوب الحرب .

اختصاصات القائد العام :

مادة (٥) : يختص القائد العام للقوات المسلحة بما يأتي :

(أ) . وضع وإصدار العمليات لتنفيذ السياسة الدفاعية المقررة من المجلس الاعلى للاتحاد وإدارة عمليات قوات الاتحاد عند نشوب الحرب .

(ب) : تقدير حجم قوات الاتحاد برية وبحرية وجوية وما يلزمها من منشآت وقواعد ومواصلات ووضع البرامج اللازمة لتنفيذ ذلك .

(ج) : توزيع قوات الاتحاد على ضوء خطط العمليات الموضوعة .

(د) : إصدار الأوامر والتعليمات التي يراها لازمة لاعداد قوات الاتحاد لقيام بمسؤولياتها بكفاءة تامة في نواحي التنظيم والتسلح والتدريب والتجهيز، لتوحيد النظم والمنشآت التدريبية .

(هـ) : تقديم المقترحات التي يراها بشأن توحيد النظم الادارية والمالية لقوات الاتحاد وبشأن القوانين المنظمة لخدمة أفرادها .

وتصدر القيادة العامة للقوات المسلحة التوجيهات الخاصة بالموضوعات السابعة الذكر إلى هيئة أركان الحرب لتنفيذها بعد موافقة مجلس الدفاع عليها .

مادة (٦) : تتدب القيادة العامة من يمثلها لدى رئاسة أركان حرب جيش الاتحاد وتوفر له وسائل الاتصال بكافة أنواعها مع القيادة العامة .

رؤسائه حيث لو كان الحرب :

مادة (٧) : يحول رؤسائه حيث أركان حرب جيوش الدول الأعضاء تنفيذ العمليات التي تصدرها القيادة العامة في شأن تنظيم وتسليح وتوجيه وتدريب قوات الاتحاد والإشراف على تنفيذ القواعد وخطوط المواصلات اللازمة لهذه القوات والتي يقرر إنشاؤها ، ويجوز كذلك إعداد قوات الاتحاد بأحياجانها من المعدات والأفراد وتنظيم الخدمات ما يحقق السيادة المشتركة التي وضعا المجلس الأعلى للاتحاد .

مادة (٨) : تتألف قوات الاتحاد في الدول الأعضاء مما يخصها لها من القوات المسلحة وقواعد عملياتها ووحدات الانتشار عن هذه القواعد ووحدات للمواصلات والمنشآت والمخازن وورش الإصلاح .

مادة (٩) : تشكل قوات الاتحاد بين أراضى الدول الأعضاء حسب ما يطلبه الموقف العسكري وضرورة العمليات الدفاعية وفقاً لما يقرره القائد العام لقوات الاتحاد على أن تكون القيادة للقائد الأعلى .

مادة (١٠) . يعمل هذا القانون من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المجلس التتافي والاقتصادى :

مادة (١) : يشكل كل من المجلس التتافي والمجلس الاقتصادى التتافى لمجلس الاتحاد من عدد متساو من ممثلى كل دولة من الدول أعضاء الاتحاد ينتارهم رئيس كل دولة لمدة ٣ سنوات .

مادة (٢) : يحول رئاسة كل من المجلسين مترواً أحد ممثلى كل دولة ينتاره أعضاء المجلس بالتاوب بين الدول أعضاء الاتحاد .

مادة (٣) : يختص المجلس التتافي بالآتى :

(١) : رسم السياسة العامة للتعليم بما يكفل تحقيق أهداف الاتحاد وما يستتبع ذلك من تحديد المراحل ووضع الخطوط العامة للمناهج والكتب المدرسية.

(ب) : وضع نظام يكفل وحدة التعليم التقني والمهني في الدول أعضاء الاتحاد .

(ج) : وضع نظم لتبذل الاساتذة والطلاب بين الدول أعضاء الاتحاد ووضع نظم الاختبارات .

(د) : دراسة الفئات الثقافية في الدول أعضاء الاتحاد والعمل على تنمية وتحقية هذا الفئات الثقافي وتنسيقه .

(هـ) : وضع نظم لكيفية إعداد المعلمين بما يكفل أن يؤدوا رسالتهم بما يحقق الغاية ، ويكون المجلس الثقافي حلقة الاتصال بين مجلس الاتحاد وهيئات الادارة الثقافية في الدول أعضاء الاتحاد .

مادة (٨) : يختص المجلس الاقتصادي بما يأتي :

(١) : رسم السياسة العامة للشؤون الاقتصادية بما يكفل تحقيق أهداف الاتحاد وتنسيق أوجه النشاط الاقتصادي في الدول أعضاء الاتحاد .

(ب) : وضع الخطط لاستغلال الموارد الطبيعية والبشرية واساس التجارة وتنظيم انتقال رؤوس الأموال بين الدول أعضاء الاتحاد .

(ج) : تنظيم التجارة الخارجية للاتحاد ويكون المجلس الاقتصادي حلقة الاتصال بين مجلس الاتحاد وهيئة الادارة الاقتصادية في الدول أعضاء الاتحاد .

القسم الثاني

مصر الحديثة والمعاصرة

المجموعة الأولى .

مصر العربية إبان الحكم العثماني

(١) قادة جيش الاحتلال العثماني يفتقرون

على إبطال النظام في مصر^(٢)

فبراير ١٧٠٩

« .. ثم أن أهل الوجاقات الست^(٣) اجتمعوا واتفقوا على اسطال النظام للجددة بمصر وضواحيها وكتبوا ذلك في قاعة واتفقوا أيضا أن من كان له وظيفة بدار الضرب^(٤) والأنبار^(٥) والتعريف بالبحرين أو للذبح لا يكون له جامكية^(٦) في الديوان ولا يتسبب لوجاق من الوجاقات وأن لا يعتنى أحد من أهل الأسواق في الوجاقات وأن ينظر المحصب في أمورهم ويحرم موازينهم على العامة وأن يركب مع نائب من باب القاضي مباشرة وأن لا يترضى أحد للمراكب التي يبحر القيل التي تحمل غلال الأنبار وأن يحمل للثلال للذكورة جميع للمراكب التي يبحر القيل ولا تختص مركب منها بإب

(١) الميرق ج ١ ص ٣١ - ٣٥ حوادث ذي الحجة ١١٢٠ (١١ فبراير ١٧٠٩

ص ١٢ مارس ١٧٠٩)

(٢) كان الجيش الشان في مصر مكون من سمرقن (لوجاتين) وقد خرج لوجاق الإنكسارية من هذا الإجماع ووافق في جانب واهرق للست الأخرى في جادة أشراف يضم من السياق .

(٣) دار الضرب هي دار ملك قسمة

(٤) الأنبار يتصد بها مستودعات الثلال المسكونة .

(٥) جامكية معنا جولك أو جامكية أو جامكيات كلمة فارسية معناها بدل تعيين أو بدل جرایه .

من أبواب الوجاقات وأن كل ما يدخل مصر من بلاد الأمان باسم الاكل لا يؤخذ عليه عشر وأن لا يباع فيه من قسم الحيوانات والقهوة إلى جنس الافرنج، وأن لا يباع الرطل البين بأزيد من سبعة عشر نصفا فضة وأرسلوا القائمة المكتبة إلى الباشا لياخذوا عليها يورللى^(١) وينادى به في الأسواق، فتوقف الباشا في اعطاء السيورللى، ولا بلغ الانكشارية ما قبل هؤلاء اجتمعوا بمايمور كتبوا قائمة نظير تلك القائمة بمظالم الخردة^(٢) ومظالم إسيحية الولايات وغيرها وأرسلوها إلى الباشا، فعرضها على أهل الوجاقات فلم يستيروها وقالوا لابد من إجراء قائمتنا وإبطال ما يجب إطفاء منها من المظالم. (وفي يوم الأحد حادى عشرى الحجة) اجتمع أهل الوجاقات، ومهم تمساجق، باب العزب وقاضى العسكر وقبيل الاشراف والسيوان عند الباشا، وأرسلوا إلى الباشا أن يكتب لهم يورللى بإبطال ما سألوه فيه والناداء به، وأن لم يفعل ذلك أنزلوه ونصبوا عوضه حاكماتهم وعرضوا ذلك على الدولة فلما تحقق الباشا منهم ذلك كتب لهم ما سألوه وكتب لهم القاضى أيضا حجة على موجهه ونزل بهما القاضى ومالك الشرطة وتائب القاضى وأغا من أتباع الباشا ونادوا بذلك في الشوارع... »

(١) يورللى جمعا ييلورديات أو ييلورديات كلمة تركية معناها أمر أو قرار يصدر

من الصدر الاعظم أو الباشا في إحدى الولايات التابعة .

(٢) الخردة : مبالغ صغيرة ينفقها التمتع للحكومة في بعض المناسبات

(٢) تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية

في مصر على عهد ابراهيم بك ومراد بك^(١)

وفي يوم السبت خامس عشر ذي الحجة ١١٩٨^(٢) أرسل مراد بك إلى الباشا وأمره بالنزول، فأنزله إلى قصر البني معزولا ونولي مراد بك قائم مقام وعلق السور على بابه فكانت ولاية هذا الباشا (محمد باشا) أحد عشر شهرا سوى النسخة أشهر لقي أقالها بحر اسكندرية وكانت أيامة كلها عسا وغلا .

وفي أواخر شهر الحجة تخرج مراد بك في إيجراء الصلح بينه وبين ابراهيم بك فأسل ٤ سلاطين بك الأنغا والتتبع أحد الدردير ومرزوق بك ولدهم فقبضوا وسافروا في يوم السبت ثامن عشر من ربه . واقضت هذه المدة كالتي قبلها في الشدة والقسوة وقصور الليل والنهار المستمرة وتواتر المصادرات وللظلم من الأراء وانتشار أفعالهم في التواحي لحي الأموال من القرى والبلدان وإحداث أنواع للظلم ويسمونها مال الجبهات ودفع المظالم والقرعة حتى أهلكتوا الملاحين وضاق ذرعهم واشتد كرمهم وطفشوا من بلادهم فعملوا للطلب على اللزمين وبعثوا لهم المبعين^(٣) في بيوتهم فاحتاج مساكين الناس لبيع أمتعتهم ودورهم وماشيهم بسبب ذلك مع ما هم فيه من المصادرات الخارجة من ذلك وتبع من يشم فيه رائحة التتبع فيؤخذ ويحبس ويكلف بطلب أضياف ما يقدر عليه وتوالي طلب السلف من تجار القين والبهار عن الكوسات المستقبلة، ولما تحقق للتجار عدم الرد استعرضوا خساراتهم موت

(١) المجلد ج ٢ ص ٨٢ - ٨٤

(٢) ٣٠ أكتوبر ١٧٨٤ .

(٣) رجال الحكومة المخطوب بهم جيم الفرائب .

زيادة الاسعار ثم مدوا أيديهم إلى المراثية فإذا ماتت ليت أبا طوا بوجوده
 سواء كان له وارث أو لا، وصار بيت لقال من جهة المناصب التي يحولها
 شرار الناس بجملة من المال يقوم بدفعه في كل شهر، ولا يارض فيما يغفل
 في الجزئيات، وأما الكليات فيختص بها الأمير، فعل بالناس مالا يوصف من
 أنواع البلاء إلا من تداركه الله برحمته أو اخلص شيئا من حقه فان اشتهروا
 عليه عوقب على استخراجه وفسدت الثبات ونفرت القلوب ونفرت الطامع،
 وكثر الحسد والمقد في الناس بعضهم البعض، فيتبع للشخص عورات أخيه
 ويدل به إلى النظام حتى خرب الاقليم وانقطعت الطرق وعربت أولاد
 الحرام وتهدأ الأمن ومنعت السبل إلا بالجفارة وركوب التزويج لقتل الحون
 من بلادهم من الشراقي والظلم واخسروا في المدينة بنسائهم وأولادهم يصيرون
 من الجوع وبما يكون ما يساقط في الطرقات من قشور البطيخ وغيره فلا يجد
 الزبال شيئا يكسبه من ذلك، واشتد بهم الحال حتى أكلوا الميتات من الجبل
 والجعر والجمال، فادأ خرج حار ميت تراجموا عليه وقطعوه وأخذوه ومنهم
 من يأكله نيا من شدة الجوع، ومات الكثير من الفقراء بالجوع، هذا وقتلوا
 مستمر والأسعار في الشدة وعز الدرهم والدينار من أيدي الناس وقيل للعامل
 إلا فيما يؤكل، وصار صحر الناس وحديثهم في الجبال ذكر للأكل والتمتع
 والسمن، وعو ذلك لانهم، ولولا لطف الله تعالى وعيونه للتلل من نواحي
 الشام والروم لهلك أهل مصر من الجوع.

(٣٣) رسالة من روسيا إلى الأمراء المماليك

لقد تحالف معهم ورفض العلم الروسي في مصر ^(١)

وفي يوم الأربعاء سادس عشر من شهر ذي الحجة ١٢٠٢ ^(٢) عمل باشا
ديوانا بقصر البينى جمع به سائر الأمراء والوجاقلة ^(٣) وللشايخ بسبب
شخص الجي ^(٤) حضر بمكاتبات من قرال اللوسفو ^(٥) والحضوره نيا يدعى
ذكره كما نقل لينا، وهو أن قرال اللوسفو لا ينفصركة العنتلى في اجده
الأمر على مصر أرسل مكاتبه إلى أمراء مصر عني بد التتمصل القيم بشر
اسكندرية يخبرهم من ذلك ويحصرهم على تحصين الثغر ومنع حسن باشا من
المعبر، فحضر التتمصل إلى مصر واخطى بهم وأطلعهم على ذلك، فأقبلوه ولم
يلفتوا إليه، ورجع من خبره جواب، وورد حسن باشا فعند ذلك اتهموا
وطلبوا التتمصل فلم يجده فخرجوا إلى قبلي وكانوا
التتمصل فاعاد الرسالة إلى قراله وركب هجانا واجتمع بهم ورجع، وصانف
وقوع قراقة بالخشية في السنة الماضية وكانت المزعجة على المصريين وشاع
الخبر في الجهات بسودهم، وقد كان أرسل لتجديدهم عسكريا من قبلهم راكم
ومكاتبات صعبة هذا الالحى فحضر إلى دمياط في أواخر رمضان فرأى
إنعكاس الأمر فريد بالثغر وأخذ عدة تقارير ^(٦) كما ذكر ورجع إلى مرساء
أقام بها وكان كاتب قرا المعرفة صورة الخال وأن من بمصر الآن من جنسهم
أيضا وأن العنتلى لم يزل مقهوراً منهم، فأجمع رأيهم على مكاتبه للسطرين

(١) الميزان ج ٢ ص ١٦٣ - ١٦٤

(٢) يقابل ١٧ من سبتمبر ١٧٥٥

(٣) صباط الاوياقات أى الفرق العسكرية

(٤) الجي بالميم المطنة وتسكب ايمانا الجي بالميم المطنة ايمانا ومناها بنو

(٥) ملك موسكو ويحصد بها روسيا

(٦) تقارير سطحا سن ومردعا تقية

وإذ أدهم ، فكذب إليهم وأرسلها صحية هذا الألبى وحضر إلى ديباط وأخذ
الخمر سراً يوصله وطلب الحضور بنفسه ، فأعطوا الباشا بذلك سراً وأرسلوا
إليه بالحضور فلما وصل إلى شلقان^(١) خرج إليه اصمعيلىك في تطريدة كان
لم يشربه أحد وأعد له منزلاً يولاق وحضر به ليلاً وانزله بذلك لفتناق^(٢) ثم
اجتمع به صبرة على يلك وحسن يلك ورضوان يلك وقرأوا المكاتبات بينهم
فوصل إليهم عند ذلك جماعة من أتباع الباشا وطلبوا ذلك الألبى عند الباشا
وذلك بإشارة خفية بينهم وبين الباشا فركبوا معه إلى قصر العيني وأرسل
الباشا في تلك الليلة الثاني^(٣) لحضور الديوان في صبحها فلما تكاملوا أخرج
الباشا تلك المراسلات وقرئت في المجلس والرجحان يقسمها بالعربى وملخصها
خطاباً إلى الأمراء المصرية أنه يقضا صنع ابن حبان الخائن القندار معكم
ووقوف القنن فيكم وقصدته أن يعضكم يقتل بعضاً ثم لا يبقى على من يبقى
منكم ويملك بلادكم ويضع يدا عوانده من الظلم والجور والحرب فانه لا يضيع
قدمه في قطر إلا وجهه الدمار والحرب فيقتلوا لأتسكم واطردوا من كل
بلادكم من الثمانية وإرضوا بتدريثنا^(٤) واخذوا لكم رؤساء منكم وحصنوا
نفوركم وامتنعوا من يصل إليكم منهم الأمن كان سبب التجارة ولا تخشوه
في شيء فتحن نكتيركم مؤنة وانصبوا من طرفكم حكماً بالبلاد الشامية كما
كانت في السابقه ويكون لنا أمر بلاد الساحل والواصل لكم كذا وكذا
مركباً وبها كذا من المسكر والمغانلين وعندنا من المال والرجال ما يطلبون
وزيادة على ما تظنون فلما فرغ من ذلك اتفقوا على إرسالها إلى الدولة فأرسلت في ذلك
اليوم صبرة مكانة من الباشا والأمراء وأرسلوا ذلك الألبى في مكانة بالقلعة مكرماً

(١) شلقان بلدة قاصية لمرکز قلوب بالقرب من القاهرة

(٢) القتل

(٣) أوامر تحمل معنى التنبية بالحضور

(٤) التدبير مطاعاً للعلم

(٤) انتفاضة شعبية على ظلم

الامراء للمليك^(١)

وفي شهر ذي الحجة سنة ١٢٠٩^(٢) وقع به من الحوادث أن الشيخ
 الشركاوي^(٣) له حصة في قرية شرقية بلبس حضر إليه أهلها وشكوا من
 محرابك الاتي وذكروا أن اتباعه حضروا إليهم وظلمهم وطلبوا منهم ما لا
 قدرة لهم عليه واستأثروا بالشيخ فأنه اظ وحضر إلى الأزهر وجمع الشايخ
 وقفوا أبواب الجامع وذلك عندما خاطب مراد بك وإبراهيم بك فلم يديبا
 شيئا، فعمل ذلك في ثاني يوم وقفوا الجامع وأمروا الناس بخلق الاسواق
 والمحلات ثم ركبوا في ثاني يوم واجتمع عليهم خلق كثير من العامة وتجوم
 وذهبوا إلى بيت الشيخ السادات وازدحم الناس على بيت الشيخ من جهة
 الباب واليركة بحيث يراهم إبراهيم بك وقد بنى اجتمعهم، فبث من قبله أيوب
 بك الذي جردار فحضر إليهم وسلم عليهم ووقف بين يديهم وسلمهم عن مرادهم.
 فقالوا له تريد العدل ورفض الظلم والجور وإقامة للشرع وإبطال الحوادث
 وللكرسات التي ابدعتموها وأحدثتموها . فقال لا يمكن الاجابة إلى هذا
 كله، فانا ان لنا ذلك ضاقت علينا للمايش والتنفقات . فقيل له هذا ليس يذر
 عند الله ولا عند الناس، وما البات على الاكثر من الصفات وشراء للمليك
 والأمير يكون أميرا بالإعطاء لا بالأخذ فقال حتى أبلغ وانصرف، ولم يعلم
 بمحارب، وانقض المجلس وركب الشايخ إلى الجامع الأزهر واجتمع أهل

(١) الميرق ج ٢ ص ٢٥٨ - ٢٥٩ .

(٢) كذا هذا الشهر يقع في المرة من ١٩ يونيو ١٢١٥ إلى ١٨ يوليو ١٢١٥ .

(٣) هو للشيخ عبد الله الشركاوي شيخ الجامع الأزهر .

الاطراف من العامة والرعية وياثوا بالمسجد وأرسل إبراهيم بك إلى الشايخ
بمقدم ويقول لهم أنا معكم وهذه الأمور على غير خاطري ومرادى وأرسل
إلى مراد بك يخبره خافية ذلك فيعت مراد بك يقول أجيئكم إلى جميع
ما ذكرتموه الاشيبين: ديوان يولاق وطلبكم التكسر من الجامكية ونبتل
ما عدا ذلك من الحوادث والظلم وتدفع لكم جامكية ستة تاريخه أفلاناً
تم طلب أربعة من المشايخ عنهم بأسمائهم فذهبوا إليه بالجيزة فإلتظفهم واتمس
منهم السعي في الإصلاح على ما ذكر ورجعوا من عنده وياثوا على ذلك تلك
الليلة وفي اليوم الثالث حضر الباشا إلى منزل إبراهيم بك واجتمع الامراء
هناك وأرسلوا إلى المشايخ فحضر الشيخ السادات والسيد القتيب^(١) والشيخ
الشرقاوي والشيخ البكري والشيخ الأمير وكان المرسل اليهم رضوان كصفدا
إبراهيم بك فذهبوا معه ومنعوا العامة من السعي خلفهم ودار الكلام بينهم
وطال الحديث واتخذ الأمر على أنهم تابوا ورجعوا وأقرروا بما شرطه
العلماء عليهم واتخذ الصلح على أن يدفعوا سبعة وعشرين كيساً موزعة وعلى أن
يرسلوا غلال الحرمين ويصرفوا غلات الشون وأموال الرزق ويطلبوا ربح
النظام المحدث والكشوفيات والتفاريذ^(٢) والمكوس ما عدا ديوان يولاق وأن
يكتبوا أبا عنهم عن اعتماد أيديهم إلى أموال الناس ويرسلوا صورة الحرمين
والعوائد المفردة من قديم الزمان ويسعروا في الناس ميرة حنة وكان
القاضي حاضراً بالمجلس فكتب حجة عليهم بذلك وفر من^(٣) عليها الباشا

(١) السيد القتيب عمر مكرم .

(٢) مستأخرا تاج أو اتاوت .

(٣) ثم من قبل ما عدا مستغنى من السكة التركية برمان ومستأخرا وتم على برمان أو

أمنه امتناء .

وختم عليها ابراهيم بك وأرسلها إلى مراد بك فخدم عليها أيضا. وانجلى
للقلة ورجع المشايخ وحول كل واحد منهم وأمامه وخلفه جملة عظيمة من
العامه، وهم ينادون حسب ما رسم مادانا الطهارة بأن جميع المطام والمجاورات
والمكوس بطاله من مملكة الدمار المصرية، وقرح الناس وظنوا صحته
وصحت الأسواق وسكن الحال على ذلك نحو شهر، ثم عاد كل ما كان مما ذكر
وزيادة، ونزل عقيب ذلك مراد بك إلى دمياط وضرب عليها الضرائب
الطبعة وغير ذلك .

(٥) رأى الثنائين في زعامة مصر للطلبة

حديث بين الباشا المتأني وشيخ الجامع الازهر (١)

وصل إلى مصر في أواخر سنة احدى وستين ومائة والى (٢) الجانب
الأقصى أحد باشا المعروف بكور وزير وسب ثقبه بذلك أنه كان بيته
بعض حول - واستقر بالقلة وقابله صدور العلماء في ذلك الوقت وهم الشيخ
عبدالله الشيراوى شيخ الجامع الازهر والشيخ سالم الشيراوى والشيخ سليمان
المنصوري، فتكلم معهم وناقشهم وباحثهم ثم تكلم معهم في الرياضيات فأجسوا
وقالوا لا حرف هذه العلوم، فتعجب وسكت، وكان الشيخ عبدالله الشيراوى له
ونظيمة الخطابة يجامع السراية ويطلع في كل يوم حمة ويدخل عند الباشا
ويحدثه ساعة وربما تقضى معه ثم يخرج إلى المسجد ويأتى إلى الباشا في
خواصه فيغلب الشيخ ويدعو السلطان والباشا ويصلى بهم ويرجع الباشا إلى مجلسه
وبذل للشيخ إلى داره، فطلع الشيخ على عادته في يوم الجمعة واستأذن ودخل

(١) المبرج ١ ص ١٨٦ - ١٨٧ .

(٢) كانت سنة ١١٦٦ هـ تقب في الفترة من ٢ يناير ١٧٤٨ إلى ٢١ ديسمبر ١٧٤٨

عند بابا شامخادته فقال له أبانا والسبع عندنا بالديار الرومية أن مصر منبع
 الفصائل والعلوم وكنت في غاية الشوق إلى الحجى إليها فلما جئنا وجدنا
 كما قيل نسمع بالعبدى غير من أن تراه فقال له الشيخ وهى يا مولانا كما
 سمعتم من العلوم والعارف فقال «وأي من هى وأنت أعظم علمها وقد سألتكم
 عن مطلوب من العلوم فلم أجد عندكم منها شية، وغاية تحصيلكم الفقه والمقول
 والوسائل وينذتم للمقاصد فقال له ونحن لنا أعظم علمها وإنما نحن
 للتصديرون لخدمتهم وقضاء حوائجهم عند أبواب الدولة والحكام وغالب
 أهل الأزهر لا يشتغلون بشيء من العلوم الرياضية إلا بقدر الحاجة للموصلة
 إلى علم الفرائض والوارث كعلم الحساب والقياس^(١) فقال له «وعلم الوقت
 كذلك من العلوم الشرعية بل هو من شرط صحة العبادة كالعلم بدخول الوقت
 واستقبال القبلة وأوقات الصوم والأهلة وغير ذلك فقال «نعم معرفة ذلك من
 فروض الكفاية، إذا قام به البعض سقط عن الباقي، وهذه العلوم تحتاج إلى
 لوازم وشروط وآلات وصناعات وأمور دقيقة كرفة الطبيعة وحسن
 الوضع والخط والرسم والنشكيل والأمور الطلودية وأهل الارمر بخلاف
 ذلك غالبهم فقراء وأخلاق مجتصة من القترى والآفاق يتدر فيهم القابلية
 لذلك فقال «وأي من الحضر فقال «موجودون وفي بيوتهم يرمى إليهم» ثم أخبره
 عن الشيخ الوالد^(٢) وعرفه عن أولئك فقال «والتمس منكم إرساله عندي»
 فقال «يا مولانا انه عظيم القدر وليس هو تحت أمرى» فقال «وكيف العارقي
 إلى حضوره» قال «وتكون له إرسالية مع بعض خواكم فلا يسه
 الامتناع» ففعل ذلك وطلع إليه ولبي دعوته وسر برؤياه انقطع به كثير أ
 وكان يعود إليه يومين في الجمعة برها السبت والاربعاء وأدراك منه بأمواله
 وواصله بالبر والاكرام الزائد الكثير ولارم للطلالة عليه مدة ولايته وكان
 يقول «ولم أغم من مصر إلا إجماعى بهذا الأستاذ لكفانى».

(١) القياس هو المسكيات والموازين.

(٢) هو حسن الحجيرى.

(٦) المجمع للصرى إبان الحكم الثاني

واعظ تركى يحمل على الصريين بسبب

ما يخطوه بضرائح الأولياء^(١)

وفي شهر رمضان ١١٢٣^(٢) جلس رجل روى^(٣) واعظ يحط الناس
بجامع المؤيد فكثر عليه الجمع وازدحم المسجد وأكثرهم أتراك ثم انطلق من
الوعظ وذكر ما يفعله أهل مصر بضرائح الأولياء وإيقاد الشموع والقناديل
على قبور الأولياء وتغليل أعتابهم، وفضل ذلك كفر يجب على الناس تركه،
وعلى ولادة الأمور السلي في إبطال ذلك وذكر أيضا قول الشيرازي في طبقاته
أن بعض الأولياء أطلع على اللوح المحفوظ وأنه لا يجوز ذلك ولا تطلع
الأنبياء فضلا عن الأولياء على اللوح المحفوظ وأنه لا يجوز بناء القباب على
ضرائح الأولياء والتكاي به ويجب هدم ذلك وذكر أيضا وفوق الفقراء ياب
زويلة في ليالي رمضان . فلما سمع حزه ذلك خرجوا بعد صلاة التراويح
ووقفوا بالنايات والامساحة فهرت القدين يقفون بالساب فقتلوا المجرع
والأكر للعلقة وهم يقولون أين الأولياء . فذهب بعض الناس إلى العلماء
بالأزهر وأخبرهم بقول ذلك الواعظ وكتبوا فتوى وأجاب عليها الشيخ
أحمد التتاروي والشيخ أحمد الحليني بأن كرامات الأولياء لا تقطع بالموت،
وأن انكره على اطلاع الأولياء على اللوح المحفوظ لا يجوز ويجب على
السلطان زجره عن ذلك . وأخذ بعض الناس تلك الفتوى ودفنها للواعظ وهو
في مجلس وعظه، فلما قرأها غضب وقال يا أيها الناس إن علماء بلدكم أفتوا

(١) المجلد ج ١ ص ٤٨ - ٤٩ .

(٢) حشر رمضان ١١٢٣ إلى الفترة من ١٣ أكتوبر ١٧١١ إلى ١١ نوفمبر ١٧١١

(٣) استظم المجلد كله روى يحيى تركى نوعى

بمخلاف ما ذكرت لكم واني أريد أن أنكمم معهم وأباحثهم في مجلس القاضي
 المسكر^(١) فهل تحكم من يساعدني على ذلك وينصر الحق فقال له الجماعة نحن
 معك لا نشاركك فزل عن الكرمي واجتمع عليه من العامة زيادة عن ألف نفس
 ومر بهم من وسط القاهرة إلى أن دخل بيت القاضي قريب العصر فارتفع
 للقاضي وسألهم عن مرادهم فقدموا له القترى وطلب منه احضار اللقيين
 ولبثت معها فقال القاضي اصرفوا هؤلاء الجوع ثم تحضروا ونسمع دواكم
 فقالوا ما نقول في هذه القترى قال هي باطلة فطلوا منه أن يكسب لهم حجة
 يطلونها فقال أن الوقت قد ضاق والشهود ذهبوا إلى منازلهم وخرج الزحمان
 فقال لهم ذلك فضرروه واخفى القاضي بحججه فها وسع الثائب إلا أنه كسب
 لهم حجة حسب مرادهم ثم اجتمع الناس في يوم الثلاثاء عشرته وقت الظهر
 بالمؤيد لساع الوعد على عاداتهم فلم يحضر لهم الواعظ فآخضوا يسألون عن
 اللانع من حضوره فقال بعضهم أظن أن القاضي منه من الوعد فقام رجل
 منهم وقال أيها الناس من أراد أن يحضر الحق فليقم معي فبعضه الجم النفير
 فمضى بهم إلى مجلس القاضي فلما رآهم القاضي ومن في المحكمة طارت عقولهم
 من الخوف وفر من بهمن الشهود ولم يبق إلا القاضي فدخلوا عليه وقالوا
 له أين شيخنا فقال لا أدري فقالوا له قم واركب معنا إلى الديوان ونكلم
 الباشا في هذا الأمر وسأله أن يحضر لنا أخصامنا الذين أختاروا بقتل شيخنا
 وتباحث معهم فان انصروا دعواهم نجوا من أيدينا وإلا قتلناهم فركب القاضي
 معهم مكرها وتبعوه من خلفه وأماه إلى أن طلعوا إلى الديوان فسأله
 الباشا من سبب حضوره في غير وقته فقال أظن هؤلاء الذين
 ملأوا الديوان والمحوش فهم الذين أتوا بي وعرفه من قصتهم
 وما وقع منهم بالأسى واليوم وأنهم ضربوا الزحمان وأخذوا مني حجة

قهرأ وأتوا اليوم وأركبوني قهرأ ، فأرسل الباشا إلى كنفذا الينكجورية^(١)
وكنفذا العرب وقال لهما اسألوا عن هؤلاء مرادم فقالوا نريد احضار
الشراوى والغلبى ليجتمع شيخنا فيما احبنا به عليه فاعطاهم الباشا يورلدا^(٢)
على مرادم ونزلوا إلى المؤبد وأنوا بالواعت وأصبحوه إلى الكرسي فصار
يعظمهم ويحرضهم على اجتماعهم في غد بالمؤبد ويذهبون بجمعيتهم إلى القاضى
وحضهم على الانتصار الدين وقمع المديان رافقوا على ذلك وأما الباشا
فانه لما اعطاهم اليورلداى أرسل يورلداى إلى ابراهيم بك وقيطاس بك
يسرفهم ما حصل وما فعله السامنة من سوء الأدب وقصدهم تحريك الثمن
وتحقيرنا نحن والقاضى، وقد عزمت أنا والقاضى على السفر من البلد فلما قرأ
الأمرأ ذلك لم يقر لهم قرار وجموا الصناجق والأغوات بيوت المدفردار
وجموا رأيهم على أن ينظروا هذه العصبة من أى وجلق وينخرجوا من حقهم
ويبنى ذلك الواعت من البلد وأمرأوا الأغا أن يركب ومن رآه منهم
قبض عليه وأن يدخل جامع المؤبد ويطرد من مسكنه من السقط^(٣)
فلما كان صبيحة ذلك اليوم ركب الأغا وأرسل الجاوشية إلى جامع
المؤبد فلم يجدوا منهم أحداً وجعل يفتش ويفتش على أمراد المتصيين
فمن نظر به أرسله إلى باب أغاته فضربوا بعضهم وثقوا بعضهم
ومكنت الفتنة .

(١) دكلورة الانكشارية .

(٢) أمرأ .

(٣) عامة الشعب الذين لا يؤذ لهم في نظر الحاكم وهم تحمل معنى الاستسلام من
التصوير الأورداد به .

(٧) المجمع في مصر إبان الحكم العثماني

حفل عظيم^(١)

في سنة ١١٠٨ هـ^(٢) حصل الأمير عبد الرحمن بك مرزا عظيماً فاحتفل
أولاده ومادته الأعيان والأمراء والتجار بالهدايا والنفاد^(٣) وكان ههما^(٤)
عظيماً استمر عدة أيام لم يتفق نظره لأحد من ولاية مصر نصبوا في ديوان
التورى وقايتباي الأحمال والتناديل وفر شوها بالفرش الفاخرة والوسائد
والطنافس وأنواع الزينة ونصبوا الخيام على حوش الديوان وحوش
الحماية وعلقوا الصالحين بها وخيام تركية وانعمل ذلك بابواب القلعة للصحفانية
إلى الرملة والمهجر ووقف أبواب السكاكير وكسختها الجاوشية وأغان للفرقة
والأمراء وباشجاويش لينكجيرية والمزبب والأغا والوالي والمتمسب الجميع
ملازمون الخدمة وملافاة اللعوين، وفي أوساطهم الحاجز الزمخاني وأبوليسر
المتكى ملازم بديوان التورى ليلا ونهاراً وجنك اليهود بديوان قايتباي
وأرباب الملاعب والبهوانيين والحياة بالحيشان وأبواب القلعة مفتوحة ليلا
ونهاراً وأصناف الناس على اختلاف طبقاتهم وأجناسهم أمراء وأعيان وتجار
وأولاد بك طالعين نازحين القرية ليلا ونهاراً وخن مع أولاده عند انقضاء
المهم مائة غلام من أولاد الفقراء ورسم لكل غلام بكسوة ودرام يودعوا
في أول يوم المشايخ والعلماء، وثاني يوم أرباب السجاجيد والخرق، وثالث يوم

(١) الميرتج ١ ص ١٠٠

(٢) سنة ١١٠٨ تقابل الفترة من ٢١ يوليو ١٦٩٦ م إلى ١٩ يوليو ١٦٩٧ م

(٣) هدايا تقدم بخاتبة للخدمة

(٤) هم معانها حفل

مصر فجمع الشهابيون من بعضهم دراهم واشتروا حصانا أزرق وعملوا
سرجا مفترقا ورخا وركابا مطليا وعباء مزرکش ورشمة، كلفة ذلك
اثنان وعشرون ألف نفقة. ولا يرسل إلى (قصر) الخليفة قدموه له قبله منهم
وركبته إلى داره. وذهبت إليه الأمراء والاعيان وصلوا عليه وهنوه بالسلامة.
وخلع على شيخ الشهابين وقيهم كل واحد جوخة ولكل فقير جبة وطاية
وشملة. ولكل أمير قميص وملاية فيومي، واغدق عليهم إغداقا زائدا
وعمل لهم سحاطا.

(٩) المجتمع المصري إبان الحكم العثماني

المجون والمسق في

موالد الأولياء^(١)

لما توفي الشيخ عبد الوهاب البغدادي أحد كبار مشايخ الطرق الصوفية في
ثاني عشر صفر سنة اثنى عشر وسبعين ومائة وألف^(٢) دفن بجوار سيدي عبد الله
الخوفاي ونزل سيل عظيم وذلك في سنة ثمان وسبعين ومائة وألف^(٣) فهدم
القبور وحملت الاموات فانهم قبره وامتلأ بالماء فاجتمع أولاده ومريدوه
وموا له قبرا في السوطة على اليمين تربة الشيخ الخوفاي ونقلوه إليه قريبا من
عمارة السلطان قايتباي وجوا على قبره فيه مقودة وعملوا له مقصورة ومقاما
من داخلها وعليه عمارة كبيرة وصبروه مزارا عظيما يقصد للزيارة ويختلط به
الرجال والنساء، ثم أنشأوا بجانبه قصرا عاليا عمره محمد كتحدا أياظه

(١) الخبزي ج ١ ص ٢٢٠ - ٢٢١.

(٢) ١٥ من أكتوبر ١٧٥٨.

(٣) كتاب ١١٧٨ تتم في الفترة من أول يوليو ١٧٦٤ إلى ١٩ يونيو ١٧٦٥.

وسور له رجة مقصه مثل الخوش لموقف الدواب من الخيل والجر
وتروا بها قبوراً كثيرة بها كني من أكابر الألباء والطاء والمحدثين وغيرهم
من المسلمين والسمات، ثم أهم ابتدعوا له موسماً وعيداً في كل سنة يدعون
إليه الناس من البلاد القبلية والحرية فينبعون خيماً كثيرة وصوادين
ومطابخ وقهاوى ويجمع العالم الأكبر من أخلاط الناس وخواصهم وعوامهم
وفلاحين الأرياف وأرباب الملاهي وللاعبين والتوازي وللبنايا والقرايين
والحواة فيملأون الصحراء والبتان فيطؤون القبور ويوقدون عليها النيران
ويصبون عليها القاذورات ويولون ويخطلون ويوزون ويلطون ويلعبون
ويرقصون ويضربون بالطبول والزمر ليلاً ونهاراً ويستمر ذلك نحو
عشرة أيام أو أكثر ويجمع لذلك أيضاً الفقهاء والعلماء وينصبون لهم خياماً
أيضاً ويقتدى بهم الأكابر من الأمراء والتجار والسادة من غير انكار بل
ويصدقون أن ذلك قرينة وعبادة ولو لم يكن كذلك لأنكره العلماء فضلاً عن
كونهم يفعلونه فافهم عداة أجمعين .

(١٠) سور من المجمع في مصر

إبان الحكم الثاني

المجاهد^(١)

وفي شهر رجب ١٢٠٠^(٢) من الحوادث المسجلة أن امرأة خلقت
برجل من المجاذيب يقال له الشيخ على البكرى^(٣) ومعتقد عند العوام وهو

(١) الخبير ج ٢ ص ١٠٦ - ١٠٧ .

(٢) كان هذا التبريد في الفترة من ٢٠ أبريل ١٧٨٦ حتى ٢٦ مايو ١٧٨٦ .

(٣) كان هذا الرجل يسكن مدينة البكرى أطلق عليه اسم البكرى وهو لا يتنى لك

أسرة البكرى . أنظر الخبير ج ٢ ص ٢٤٨ .

ورجل طويل حليق اللحية يمشى عريفاً وأحياناً يلبس قميصاً وطباًفة ويمشي حافياً تصارت هذه المرأة تمشي خلفه أينما توجه ، وهي بازارها وتخطق ألفتانها وتدخل معه إلى البيوت وتطلع الحريمات واعتقدوا النساء وعادوا بالهراهم والملايس وأشاعوا أن الشيخ غلظها وجذبها وصارت من الأولياء ثم ارتقت في درجات المذهب وتملت عليها الثرية فكشفت وجهها ولبست ملابس كالرجال ، ولازمته أينما توجه ويقعها الأطفال والصغار وهوام اللوام ومنهم من اقتدى بهما أيضاً ونزع ثيابه وتحتجبل في مشيته وقالوا إنه اعترض على الشيخ والمرأة فجذبته الشيخ أيضاً أو أن الشيخ لمسه صار من الأولياء وزاد الحال وكثر خلقهم أو باش الناس والصغار وصار ينظفون أشياء من الاسواق ويصيرهم في مرورهم شجرة عظيمة وإذا جلس الشيخ في مكان وقف الحج وازدحم الناس للفرجة عليه وتصعد المرأة على مكان أو علوة وتتكلم بفاحش القول ساعة بالعربي ومرة بالتركي والناس تنصت لها ويقولون يدها ويغير كونها وبعضهم يضحك ومنهم من يقول الله الله وبعضهم يقول دستور يا أسيادى وبعضهم يقول لا تعرض بشئ ، قرر الشيخ في بعض الأوقات على مثل هذه الصورة والفضيحة ودخلوا من باب بيت القاضي الذي من ناحية بين القصرين وبذلك المظلة سكن بعض الأتباع يقال له جعفر كاشف ، فقبض على الشيخ وادخله داره ومنه المرأة وباقي المجاذيب فاجلسه وأحضر له شياً يأكله وطرد الناس عنه وادخل المرأة والمجاذيب إلى الحبس وأطلق الشيخ لحال سبيله وأخرج المرأة والمجاذيب فصرهم وعزهم ثم أرسل للمرأة إلى المارستان وربطها عند المجانين وأطلق باقي المجاذيب يد أن استأنوا وتابوا ولبسوا ثيابهم وطارت الثرية من ردهم وأصبح الناس يصدنون بعضهم وامتمرت للمرأة عبوسة بالمارستان حتى

حدثت الحوادث فخرجت وصارت شيخة على اقرباها بوجهتها الناس
والنساء وجعت عليها الجميات ومواله وأشباه ذلك .

(١١) شخصيات ظهرت في الحياة السياسية المصرية إبان الحكم العثماني

ترجمة همام بن يوسف المواري

عظيم بلاد الصعيد^(١)

الجناب الأجل والكهف الأطل الجليل للعظم والالاف نعم الاصيل الملكي
عليه الفقراء والأمرء وعط رحال الفضلاء والاكبراء شيخ العرب الأمو
شرف الدولة همام بن يوسف بن أحمد بن محمد بن همام بن صبيح بن سبيه
المواري عظيم بلاد الصعيد ومن كان خيره وبره بسم القريب والبعيد وقد
جمع فيه من الكمال ما ليس فيه لغيره مثال نزل بحرم سعادت قوافل الأسفار
وتلقى عنه عصى الصيار وأخبره غية عن البيان، مسطرة في صحف الإمكان
منها أنة إذا نزل بساحه الوعد والضيافان تلقاهم الخدم وأنزلوهم في أما كن
مدة لأشغالهم وأحضر والمم الاحياجات والاوزام من السكر وشمع السبل
والاواني وغير ذلك، ثم مرتب الأطعمة في الغذاء والشاء وتطور في الضباح
واللريات والحلوى مدة أقامهم لمن يعرف ومن لا يعرف، فان أقاموا على
ذلك شهورا لا يتخل نظامهم ولا ينقص راتبهم والا فاضوا وأشغالهم على أتم
مردام وزادهم إكراما وانصرفوا شاكرين، وأن كان الواحد ممن يرتجى
الحب والاحسان أكرمه وأعطاه وبلغه أضاف ما يريجه، ومن الناس من كان
يذهب إليه في كل سنة ويرجع بكفاية عامة وهذا شأنه من كل من كان من
الناس، وأما إذا كان الواحد عليه من أهل القضاة أو ذوي البيوت قابله
بزيد الاحكام وحياء بجزيل الإنعام وكان ينسم بالمواري والعيد والسكر

والنلال والذئب والسنن والممل، وإذا ورد عليه انسان ورآه مرة وغاب عنه
سبح ثم نظره وحاطبه عرفه وتذكره، ولا يشاء وحاله فيما ذكر من الضيفان
والقنادين والمستقردين أمر مستمر على الدوام لا يقطع أبداً، وكان لفراشون
والخدم جيشون أمر القطور من طلوع الفجر فلا يغربون من ذلك الا ضجوة
لنهار، ثم يشربون في أمر القنداء من الضجوة الكبرى إلى قريب العصر، ثم
يتنقلون في أمر العشاء فلا يغربون من ذلك الا بعد العشاء وهكذا، وعنده
من الجواوى والسرائى وللمالك والميد شىء كثير - ويطلب في كل سنة
دفتر الارقاء ويسأل عن مقدار من مات منهم فاق وجسدهم بحمالة أو
اربعة استبشر وانشرح وان وجد ثلثائة أو أقل أو نحو ذلك اعتم
واقبض خاطره، ورأى أن ربما كانت في أعظم من ذلك، وكان له برهم
زراعة قصب السكر وشركة فقط اثنا عشر الف تور وهذا بخلاف المد
للحري ودراس النلال والسواقي والطواحين والجواميس والأبقار
الخلابة وغير ذلك، وأما شون النلال وحواصل السكر والتمر بأنواعه
والعبوة شىء لا يحد ولا يحده، وكان الانسان الغريب إذا رأى شون النلال
من البعد نظرها مزارع مرتفعة لطول مكث النلال وكثرتها فيزول عليها ماء
للطر ويختلط بالتراب فليت وتصبح خصراء كأنها مزرعة، وكان عنده من
الأجناد والقنواة وأكثهم من بقايا القاسمية انضموا اليه وانسبوا له وهم
عدة وامة وتزوجوا وتوالدوا وتخلقوا باخلاق تلك البلاد ولقائهم، وله
دواوين وعده كتبة من الاقباط والمستوفين والمحاسبين لا يطل شغلهم
ولا حسابهم ولا كتابهم ليلا ونهاراً، يجلس معهم حصصاً من الليل إلى الثلث
الأخير بمجلسة الداخل بحاسب ويعلى ويأمر بكتابة مراسيم ومكاتبات
لا يعزب عن فكره شىء قل ولا جل، ثم يدخل إلى الحرم فينام حصصاً لطيفة

ثم يقوم إلى الصلاة وإذا جلس عيضا عاما وضع يمانه فية قطنة وماء ورد فإذا قرب منه بعض الأجلال وتحدثوا معه وانصرفوا مسح بطنه القطنة عينية وشفا بأذنة حذار من رائحتهم وصنائهم، وكان له صلوات واغداقات وغلال يرسلها للطاء وأرباب المظاهر بمصر في كل سنة وكان ظللا ظليلا بأرض مصر ولا أو تحل لزيارته شيخنا السيد محمد المرتضى وعرف قصته أكرمه أكراما كثيرا وأسم عليه بخلال وسكر وجوار وعيد وكذلك كان فعله مع أمته من أهل العلم والمزايا، ولم يزل هذا شأنه حتى ظهر أمر علي بك وحصل ما تقدم شرحه من وقائمه مع خشدائنه ودهابه إلى الصعيد وصالحة مع صالح بك واتصافه إليه وكان المرجع صديقا لصالح بك وعشرته فأمدما بالمال والرجال مراعاة لسعي صالح بك حتى تم لها الأمر وغدر على بك بصالح بك وخرجت رجاله وأتباعه إلى الصعيد وأعلموه بما أوقعهم على بك فاغتم على فقد صالح بك غما شديدا وحمله ذلك على أن أشار عليهم بذهابهم إلى أسيوط وتملكهم أياها فانها باب الصعيد فذهبوا إليها مع جملة الخائفين من مصر والمطرودين كما تقدم وأمدم شيخ العرب بالمرجع حتى ملكوها وأخرجوا من كان بها واستوحش منه على بك بسبب ذلك وتاج إرسال التجاريد وقدر الله بحذلان القبائل ورجوعهم إلى قبلي على تلك الصورة، فصد ذلك علم هام أنهم يبق مطلوبوا لهم سواء وخصوصا مع ما وقع من فشل كبار المؤامرة وأقاربهم وقائهم عليه فلم يسه إلا الأرتحال من مرشوط وتوكلها بما فيها من الخيرات ونذهب إلى استاغات في ثامن شعبان من السنة ودفن في بلدة تسمى قوله^(١) فقضى عليه بيارحه الله بوخلف من الأولاد المذكور ثلاثة هم درويش وشاهين وعبد الكريم، ولما مات انكسرت نفوس الأمراء، ثم إن أكابر المؤامرة قدموا ابنه درويشا لكونه أكبر إخوته وأشاروا عليه

(١) قرية تامة لوكو الإسماعيلي بمطلة نوا

بمقابلة محمد بك قنصل ، وأما الأمراء فتم من أخذ أمانات
من محمد بك وقامته وانضم اليه ، ومنهم من ذهب إلى ناحية
دونة ونزل البحر وسافر إلى الشام والروم ، ومنهم من انزوى إلى المواردة
بالصيد وحضر درويش صحبة محمد بك إلى مصر وقابل على يدك وأعطاه
بلاد قرشوط ورجع مكرما إلى بلاده فلم يحسن السر ولم يفلح وأول ما بدأ
في أحكامه أنه صار يقبض على خدم أبيه وأتباعه ومطاعهم ويسلب أموالهم
وقبض على رجل يسمى زعيم وكييل البصل للربط لمطاع أبيه فأخذ منه
أموالا عظيمة في عدة أيام على مرار ، أخذ منه في دقة من الدقات من
جنس الذهب ليقبض أربع ألفا ، وكذلك من يصنع البرد الجوارى السود
والعبيد وذلك خلاف وكلاء القلال والأقصاب والمسكر والسمن واللصل
والتمر والقمح والزيت والبن والشركة في الزراع ، ووصلت أخباره بذلك
إلى على بك فعين عليه أحد كتخداسا وسافر إليه بدة من الأجناس والمال ليلاء
وطالبه بالأموال حتى قبض منه مقادير عظيمة ورجع بها إلى غلدمه ، واقتدى
به بعد ذلك محمد بك في أيام إمارته وأخذ منه جملة وكذلك أتباعه من
بعده حتى أخرجوا ما في دورهم من اللناع والأواني والنحاس فتأطرو مقتطرة
ثم تجروا الحفر لأجل استخراج الخيايا حتى هدموا الدور والمباني ونهبوها
وأخربوها ، وحضر درويش للذكور باخرة عن مصر جاليا عن وطنه ، ولم
يزل بها حتى مات كآحاد الناس ، واستمر شاهين وعبد الكريم يزرعان بأرض
الوقف أسوة للزارعين ويعيشون حتى ماتا ، فأما شاهين فقتله مراد بك في
سنة أربع عشرة ومائتين وألف أيام الترنيس لأموار تقمها عليه ، وخلف ولدا
يدعى محمدا وأما عبد الكريم فانه مات على قراشة قريبا من ذلك التاريخ
وترك ولدا يدعى هاما دون البلوغ يوصف بالنجابة حسبما نقل البنا من

السفار^(١)، وكانسي بركانته في بعض اللقنصيات، وروايت ابن حمد محمد لظهور
حين أتى إلى مصر بعد ذهاب الفرسي، وتردد عندى مراراً، وسبعان من
يرث الارض ومن عليها وهو خير الوارثين .

(١٢) شخصيات ظهرت في الحياة السياسية المصرية.

ترجمة سويلم بن حبيب^(٢)

أحد كبار مشايخ العرب في القليوبية

الجناب الكبير وللقدام المشهور من سرت يد كزة الركان، وطار صيته بكل
مكان، الفارس الضرم الحبيب، شيخ العرب سويلم بن حبيب، من أكابر عظماء
مشايخ العرب بالقليوبية، ومسكنهم دجوة على شاطئ البحر، وهو كبير نصف
سعد مثل آية حبيب بن أحمد، وليس لهم أصل مذكور في قبائل العرب
وإنما اشتهروا بالعروسة والشجاعة، وحبيب هذا أصله من طلبة قرية قرية
من أسوط، ولما مات حبيب خلف ولديه سالما وسويلما وكان سالم أكبر من
أخيه وهو الذي تولى الرياسة بعد آية واشتهر بالفرسية وعظم أمره وطار
صيته وكثر جنوده وفرسانه ورجالاه وخبوله وأطاعته جمع للقادم وكبار
القبائل، وتفتت كلمته فيهم وعظمت صولته عليهم وامتثلوا أمره ونهيه ولا
يفعلون شيئاً بدون إشارته ومشورته، وصار له خفارة البرين الشرقى والفرق
من ابتداء بولاق إلى رشيد ودمياط، وكان هو وفرسه عقوما على انفراد
بألف خيال، وكان ظهور حبيب هذا في أوائل القرن، واتفق له ولأخيه
سالم هذا ومعهم وأمر مع اصحابك ابواظ وغيره لا بأس يذكر بعضها

(١) السفار أى المسافرين .

(٢) الميرتوج اس من ٣٤٥ - ٣٤٦

في ترجمته منها، أن في سنة خمس وعشرين ومائة ألف أرسل حبيب ولده سالماً إلى خيول الأمير اسمعيل بك ابن ابواظ وهجم عليها بالمرج وجم مبارها وأذلها وتركها وفهب ولم يأخذ منها شيئاً، وذلك ياغراء بعض الناس مثل قيطاس بك وخلاته، وكانت الخيول بالخيوط جهة القليوية، وحضر أمير أخور وأخبره بخبره فاحتفظ لذلك وعزم على الركوب عليه، فبلاطفة يومئذ بك الجزار حتى سكن غيظه، ثم أحضر حسناً أبا دفة زعيم مصر سابقاً من القاسمية مشهور بالشجاعة وجعلوه قائماً للأمانة، فسافر يربصانه ومدنهم وصحبته طوائف ورجال، وأمره بأن يطلب شر حبيب، وإن قدر على قتله فليقتل وكتب مكاتبات للتواحي بأن يكونوا مطمئنين المذكور، قام بزل حتى نزل في غيظ برسم عند ساقية خراب، وعمل هناك مزاماة ووضع المدافعين وغطاهما بلباد، وأقام رصد خيالة بالطرق، وإذا يسلم بن حبيب ركب في عبدة ووجهه متوجهم إلى الجزيرة، فنزل بطريقة غيظ الاوميه فحضر الخيالة الرصد إلى الأمير حسن أبي دفة وأخبروه فركب برحاله وابتقى عند المدافع عشرة من السجانية وأوصام بأنهم إذا انتهز موامن القوم فأنهم يرون المدافعين سواء فقتلوا ذلك بعدما لاقاهم ورمى منهم رجلاً، وقع منهم أيضاً عند رمى المدافع والرصاص ثلاثة عشر خيالا وأخذوا منهم نحو مئة قلائع ورجع سالم بن حبيب بمن بقي من طائفته إلى أبيه وعرفه بما وقع له مع الأمير حسن أبي دفة، فأرسل إلى عرب الجزيرة فأحضر منهم فرساناً كثيرة وكذلك من إقليم اللوفية وركب الجميع قاصدين متاوشة ووصلته أخبار ذلك فركب بمن معه وفعل كالاول وركب مبحراً وانعطف عليهم وحاربهم فرمى منهم فرساناً فانهزموا أمامه فوقف مكانه فرجعت عليه العرب والبيد فانهزم أمامهم فربحوا خلقه طمعا منهم حتى وصل المدافع فرموا بهم واتيهم بهم

بطلق الرصاص مولوا هاريجن، ومقط من عرب الجزيرة وغيره أعداء فرسان
واخذوا منهم خيولا وسلاحاً وحضرت نساؤهم ورفعوا القتل، ورجع سالم
إلى أبيه وعرفه بما جرى عليهم من حرقهم وقتل، فرسانهم، فأرسل حبيب إلى
فيطاس يبك يقول له إنك أغربتنا بين ايوان وتولد من ذلك أنه وجه
علينا قائمقامه وحرقنا بالنار، وقتل منا أجاويد، فأرسل إليه مكالبة خطاباً
للقضاة عاونته ومساعدته، فحضر اليه منهم عدة فرسان ضاربين نار وجمع
إليه عربان الجزيرة وخياله كثيرة من اللوفية، وركب حبيب وأولاده وجوه
إلى جسر الناحية، ونزل هناك وأرسل أولاده بجيول يطلبون شر أبي دفية،
وإذا ركب عليهم انهمزوا أمامه حتى يصلوا إلى محل ربابهم بالجسر فدخلوا
ذلك إلى أن وصلوا إلى الجسر، فحضر القضاة يناديهم مطلقاً واحداً قروا
نحو ثلاثين جندياً من الكار والقي ما أصيب في بدنة أصيب حصانه، وردت
عليهم الجيول وانهمز الأُمير حسن أبو دفية بمن بقي معه إلى دار الأوسية
فأخذت العرب الجيول الشاردة وغزوا المنز ودموهم في مقطع من الجسر
وأرسل العبيد أتوا بالجراريف وجرفوا عليهم التراب من غير غسل
ولا تكتف، ورجع إلى بلده وخلص ثأره وزيادة، وحضرت الاجناد إلى مصر
وأخبروا المنجق بما وقع لهم مع حبيب وأولاده فعزل الأُمير حسن أبا
دفية من قائمقامية وولى خلائه، وأخذ فرساناً بضرب حبيب وأولاده، وركب
عليهم من البر والبحر ووصلت النذيرة إلى حبيب، فرمى مدافع أبي دفية
البحر فوضع القنصاس في أشنانها ولقناها أيضاً في البحر، وقيل إن حبيب
قبل هذه الواقعة بأيام أحضر ستة قتاديل وعمرها بعدما عير قتالها ووزنها
باليزان ميساراً واحداً وكتب على كل قناديل ورقة باسمه واسم أخيه
وأولاده واسم ابن ايوان وأخرجها دفعة واحدة فاضلماً الذي باسمه

أولاً ثم انطلقاً قدام ابن ايواظ ثم فتاديل أخيه وأولاده شيئاً بعد شيء، فقال أنا أموت في دولة ابن ايواظ، ولما وصل إليه الخبر بحركة ابن ايواظ وركوبه عليه، فركب بأخيه وأولاده وخرجوا حاربين ووصل ابن ايواظ إلى دجوة ورمعوا على دواويرهم ورموا الرصاص وكانت المراكب وصلت إلى البر الغربي تجاه دجوة ورسوا هناك ومعهدهم سماع البنادق، فشد ذلك مدوا إلى البر الشرقي وطلعوا إليه، فأمر ابن ايواظ يهدم دواوير الحجابة فيهدمونها بالقزم والنفوس وأنشأ كترأ سيداً عن البحر بساقية وحوض دواب وجامع وميضأة وطاحونين وجع أهل البلد فعمروا مساكنهم في الكثر وصوبه كثر القبلة، ورجع الأمير اسمعيل بيك إلى مصر وأخذ للفر والاجناد أبقارا وعجولا وأغناما وجواميس واعتصم وفرشا وأخشاباً شيئاً كثيراً ورسقوه في المراكب وحضروا به من البر أيضاً إلى مصر، وكتب مكاتبات إلى سائر القضاة من البر بان يحذروهم من قبولهم حياً وأولاده وأن لا يجتمع عليه أحد ولا يؤديه فلم يسمهم إلا أنهم ذهبوا عند مربغزه فأكرمهم ولم يزل بها حتى مات وحضر سالم ابنه بعد ذلك إلى قليب بيت الشواربي شيخ القاحية مرا وأخذ له مكانه من إبراهيم بيك أبي شبيب خطاباً إلى ابن والي المغرب بأن يوطن أولاد حبيب عنده حتى يأخذ لهم أجازة من امتانهم فأرسل أحضر معه وأخاه سويلما وعدوا إلى الجبل الغربي وساروا عند ابن والي شيخ المتاربة مرحب بهم وضرب لهم بيوت شعر وأقاموا بها إلى ستة ثلاثين ومائة وألف فمات إبراهيم بيك أبو شبيب وكان يواسي أولاد حبيب ويرسل لهم وصولات بنلال يأخذونها من بلاده القبلية فلما مات في الفصل^(١) أضافت محبتهم فعرض سالم بن حبيب من عند ابن والي خفية وذلك قبل طلوع ابن ايواظ بالبحر سنة إحدى

(١) أي في وقت انتشار وباء الطاعون

وثلاثين ودخل بيت السيد محمد دمر دناش وسلم عليه وعرفه نفسه فرحب به وشكّاله حال غوجه وبات عنده تلك الليلة وأخذته في الصباح إلى ابن أيوأط ودخل عليه وقبل يده ووقف فقال للسيد محمد المصنق عرفت هذا الذي قبل بك قال لا قال هذا الذي جم أذنا بك خيولك قال: سالم قال ليك قال أنتيت بيتي ولم تخف، قال له نعم أنتيت بكفني، أما أن تنقم وأما أن تغفر، فانا ضيقنا من الشربة، وما أتا بين يديك، فقال له مرحبا بك أحضر أهلك وعيالك وعمر في الكثر واتق الله تعالى، وعليكم الأمان، وأمر له بكسوة وشال، وكتب له أمانا وأرسل به عبده، وركب سالم وذهب عند إبراهيم الشواربي بقلوب، فاقام عنده حتى وصل السيد بالأمان إلى عمه وأخيه في بني سويف فحملوا وركبوا وساروا إلى قلوب ونزلوا بدار أومية الكثر حتى بنو الهم دواوير وأما كن ومساكن وأتهم القرينية ومشايخ البلاد ومقادها السلام والمدايا والتفاد فاقام على ذلك حتى نزل محمد بك ابن اسمعيل بك أمره الحاج فأخذته إجازة بدار البلد الذي على البحر وشرع في تعمير الدور العظيمة والبساتين والسواقي والمساكن والجوامع وذلك مدة أربع وثلاثين ومائة وألف واستقام حال سالم واشتهر ذكره وعظم صيته واستولى على خفارة البرين وتفتت كلمته بالبلاد البحرية من بلاق إلى البنازين ومساكن المراكب والرؤساء تحت حكمه وضرب عليها الضرائب والواردات الشهيرة والسوية وأنشأ الدواوير الواسعة والبساتين الكثير بشاملى، القيل وكان عظيما جدا وعليه عدة سواقي وغرس به أصناف النخيل والأشجار للتنوعة فكانت تمارد وفاكهة وعنب تجمنى بطول السنة وأحضر لها الغول من الشام ورشيد وغير ذلك ولما وقت الوقائع بين ذى القنار بك ومحمد بك جر كس للتقدم ذكرها وحضر جر كس بين من

للموم إلى قرب النشيف وخرجت إليه عما كرم مصر وأرسلوا إلى سالم بن حبيب
فجمع السرايز وحضر بمرسانه وعبيده إلى ناحية الشيمى وحارب مع الاجناد
المصرية حتى قتل سليمان بك في المعركة وولى جر كس ورجعت التجربة
وتبعه سالم بن حبيب والاسبابية وذهبوا خلفه فعدى للشرق فعدوا خلفه
وطالت تجربة أخرى من مصر فلاقوا معهم دحج اربوا مع محمد بك
جر كس فكانت بينهم وقعة عظيمة فكانت الهزيمة على جر كس وحصل
ما حصل من وقوع جر كس في الروة وموته ودفنه بتاحية شرونة كما
تقدهم ورجع سالم بن حبيب بما غنمه في تلك الوقائع إلى بلده واشتهر أمره
واشترى السرايز اليخول ولم يزل حتى توفي سنة احدى وخمسين ومائة واثم
وخلفه ولداً يسمى عليا اشتهر أيضاً بالفرسية والتجاجة والشجاعة ولا
مات سالم نرأس عوضه أخوه سويلم في مشيخة نصف سعد فار بشهامة
واشتهر ذكره وعظم صيته في الاقليم المصري زيادة عن أخيه سالم ورجع
الداوود والمجالس ولا سافر الأمير عثمان بك للقنارى بالحج ورجع سنة
احدى وخمسين للذكرة فارسل هدية إلى سويلم للذكور وأرسل له الآخر
للقادم ثم أن الأمير عثمان بك تغير خاطره على سويلم لسبب من الاسباب
فركب عليه على حين غفلة ليلاً وتعالى به الدليل ونزل على دجوة طلوع
الشمس وكان الجاسوس سبق اليهم وعرفهم بر كوبي للمنتج عليهم فخرجوا
من الممر ووقفوا على ظهور خيولهم بالتيط بعيداً عن البلد فلما حضر المنتج
ورجع على دورم ورمى للطوائف بالرصاص فلم يجدوا أحداً فلم يصبروا
لنهب شيء ومنع الفز والطوائف من أخذ شيء وبلغ خبر ركوب المنتج
عمر بك رضوان وابراهيم بك فركبا خلفه حتى وصلوا إليه وساموا عليه
نعرها أنه لم يدم بالبلد فركب عمر بك وأخذ صحبته مملوكين فقط وصار

نحو القبط فرأهم واقفين على ظهور الجبل فلما عابوه وعرفوه نزلوا عن الجبل وسلموا عليه فقال لهم لائش تهربون من استاذكم وعرفهم أنه آتى يقصد القرية وأحضر صحبته على بن سالم فتقابل به الأمير وقبل يده ورجم إلى دراره وأحضر أشياء كثيرة من أنواع اللآكل حتى اكتفى الجميع وعرضوا عليهم تلك الليلة فبات الصنمى وباقي الأمراء وذبح لهم أغناما كثيرة وعجلين جاموس وقضى الجميع وأخرجوا لهم في الصباح شيا كثيرا من أنواع الطيور ثم قدم لهم خيولا صافيات وركبوا ورجعوا إلى منازلهم ولما هرب ابراهيم بك قطامش في أيام رغب محمد باشا وكان سويلم مكرونا عليه فجمع سويلم عرب إلى وضرب ناحية شبرا الكهدية فوصل الخمد إلى ابراهيم بجابوش للآزدعلى فأخذ فرماتا بضرب ناحية دجوة والمخرج من حق أولاد حبيب فبين عليهم ثلاثة صناديق وهم عثمان بك أبو سيف وأحد بك كشك وآخر ووصلهم النذرة بذلك فوزعوا ديشهم وحررهم في البلاد وركبوا خيولهم ونزلوا في القبط ونزلت لهم التجريدة معهم الجيخانة والمخاربون وهجموا على البلد فوجدوها خالية ولما رأى الجيخانة كثرة التجريدة فوسموا وذهبوا إلى ناحية الجبل للشرق وارسل ابراهيم جابوش إلى عثمان بك أبو سيف أمير التجريدة بأنه ينادى في البلاد عليهم ولم يدع أحدا منهم يزل الريف فركب عثمان بك وطاف بالبلاد يمحس عليهم ونظر لهم بمومانية وذخيرة ذاهبة إليهم من الريف على الجمال فحجزها وأخذها وذلك مرتين ورجع عثمان بك ومن معه إلى مصر وصحبهم ما وجدوه العجايب في البلاد من موش وسكر وعسل واخشاب وعدموا جانبا من يوتهم وكان على بن سالم لم يذهب مع سويلم إلى الجبل بل أخذ عياله وذهب عند أولاد غودة فلما سمع بالتقريط على أصحاب الدرك فآتى إلى

مصر ودخل إلى بيت ابراهيم جايوش وعرفه بضمه وطلب منه الامان فضا
 عنه بشرط أن لا يقرب وجوة ويسكن في أي بلد شاء يروح مثل الناس ثم
 أن سولما ومن معه أرسلوا إلى حسين بك الخشاب بأن يأخذ لهم أمانا من
 ابراهيم جايوش فقبل وقبل شفاعة حسين بك بشرط ابطال حاية للواكره
 وأذية بلاد الناس ويكفهم الخفارة التي أخذوها بالقوة واستخلص لهم
 اللواشي التي كان جمعها عثمان بك أبو سيف استقر سولم كما كان بجوة ورضي
 للدوار عظيماء مقاعد مرتفعة شاهقة في الطويل يحمل سفوفها عدة وأعمدة وعليها دوائر
 مقوسرة ترى من مسافة بعيدة في البر والبحر وبها عدة مجالس وغداخ ولواوين
 ومسحات ملوبة وسفلية وجميعه مفروش بالبلاط الكدان وبني بداخل ذلك الدوار
 مسجد او مصلى وبداخل حوش الدوار مساطب ومضايف لأجتماع الناس الآفاقية
 وغيرهم وبني تحت ذلك الدوار بشاطئ النيل وصيفاميتنا ومساطب يجلس عليها
 في بعض الأوقات وانشأ عدة مراكب تسمى الخرجات ولها خرافات وقلوع
 عظيمة وعليها رجال غلاظ شداد فاداءت يوم سفينه صاعدة أو حادرة
 صرخ عليها أولئك الرجال قائلين لير فان استلوا وحضروا أخذوا منهم
 ما أحبوه من حمل السفينة وبضائع التجار وأن تلكوا في الحضور قاطموا
 عليهم بالخرجات في أسرع وقت وأحضروهم صاغرين وأخذوا منهم
 أنصاف ما كان يؤخذ منهم لو حضروا طائعين من أول الأمر وكان له قواعد
 وأغراض وركائز وأناس من الأمراء وأعوانهم بمصر يرسلهم ويهاديهم
 فيذبون عنه ولا يسمعون فيه سكوى وله عدة من السيد السود التجارية
 الفرساني ملازمين له مع كل واحد حرمدان مقلد به ملان بالذنانير الذهب
 وكان لا يبيت في داره ويأتي في الخالب بعد التلث الأخير فيدخل إلى حريمه
 حصة ثم يخرج بعد الفجر فيعمل ديوانا وبخضرين يديه عدة من الكتبة

ويقدم إليه أرباب الحاجات ما بين مشايخ بلاد وأجساد وملتزمين وعرب
وفلاحين وغير ذلك والجميع وقوف بين يديه وللكتاب يكتبون الأوراق
والتراسلات إلى الواحي وغالب بلاد الفلبينية والشرقية تحت حمايته وحاجة
أقاربه وأولاده وله فيها لشركاء والزروع والدواوير الواسعة للعروة فديهم
والعبرة من غيرها بالاعظم والصغامة ولا يقدر ملتزم ولا قائمقام على تنعيم
أمر مع فلاحيه إلا ماشارته أو ماشارته من اللد في حمايته من أقاربه وكذلك
مشايخ البلاد مع استاذيهم وكان لهم طرائق وأوضاع في الملابس والطعام
يقول الناس سرج حبابي وشال حبابي ومركوب حبابي إلى غير ذلك وكان مع
شدة مراعاة وقوة بأسه يكرم الضياعان ويحب الطعام وأرباب الفضائل ويأس
يهم ويحكم معهم في المسائل ويواسيهم ويهاديهم وخصوصا أرباب المظاهر
وافترق أن الشيخ عبد الله الشبراوي أضافه فقدم له جملا ولم يرل على ما ذكرنا
حق جرد عليهم على يك وهرب سويلم إلى الحيرة في السنة الماضية ثم جرد
عليه في هذه السنة وعلى المنادى وقتل شيخ العرب سويلم وخمسة وأربعون
شغفها من الحماية وانوا برأسة وعلقت بالرميلة ثلاثة أيام وحتى من
أولادهم خمسة وهم سيد أحمد وسالم ومحمد وأخو أحمد فنزلوا على حكم
اسماعيل يك فأرسل إلى على يك ليأمنهم فامتنع وقال لا بد من قتل الجميع
فأرسل اسماعيل يك إلى محمد يك فحكم على يك في ذلك وترضى خطاهه
فأمهم بشرط أن لا يسكوا محلم ولا يكون لهم ذكر وثقت قبيلتهم إلى أن
عمرهم مراد يك نايج محمد يك أبى الذهب وترأس عليهم شيخ العرب أحمد
بن على بن سويلم ولكن دون الحالة الأولى بكثير من غير صولة ولا معاينة
ولا تعد ولا خسارة وكان إنسانا حسنا وجيها محتشما مقتصرا على حالة
وشأنه ملازما على قراءة الاوراد ولذا كرهه ويحب أهل الفضل والصلاح

ويصبرك بهم ويدعائهم وترددنا عليه وتردد إلينا بمصر كثيرا وطولنا معه خيرا
وحدث عشرة وكان منه أخوه شيخ العرب محمد علي مثل حلة وزيد عنده
الإجماع عن الناس انهم ما يفتيه وبما فيه في خاصة نفسه وكان أبوهما على نزل
بقليوب يدار فيحاء وكان حسن الخلق والخلق وله حشم وإتباع كثيرة
وله هيبه عندهم وكان طيب السيرة فصيحاً مفوهاً في حفظه أشعار ونوادر
ولديه معرفة وكان بهم المعنى ويحقق الالتقاط ويطالع الكتب ومقامات
الحربى ونحو ذلك.

(١٣) شخصيات تاريخية في مصر

إبان الحكم العتاني

ترجمة على بك الكبير^(١)

الأمير الكبير على بك الشهير صاحب الوقائع للذكورة والحوادث المشهورة
وهو يملك ابراهيم كتنخدا تاج سليمان جاويز تاج مصطفى كتنخدا القارر على
تقلد الامارة والمنجقية بعد موت استاذة في سنة ثمان وسبع ومائة والف
وكان قوى للراس شديد الشكيمة عظيم الهمة لا يرضى لنفسه بدون السلطنة
العظمى والرياسة الكبرى لا يميل لسوى الجيد ولا يحب اللهو ولا المزح
ولا الملل ويحب معالى الأمور من صفه وافق أن بعض ولاية الأمور.
نشارروا في تقليده الامارة فقل إليه مجلسهم وذكر له مساعده ملان وممانه
ملان فقال أنا لا أقبل الامارة الا بمسقى لا بممونة أحد ولم يزل يرق في
مدارج العمود حتى عظم شأنه وانتشر صيته وتما ذكره وكان يلقب بمن على
ولقب أيضا بلوط قبان وانضم إلى عبد الرحمن كتنخدا وأظهر له خلوصه

الحبة واغفره أيضا به وظن صحة خلوصه فركن اليه وعضده وساعده
ونوة شأنه ليقوى به على ظرائفه من الاختيار والتكليف، وانفق امره
بين أحد جياوش المجنون تابه، ومن أهل وجاقه حادثة قفوا عليه فيها
وأوجبوا عليه النفي بحسب قواضينهم واصطلاحهم وعرضوا الامر على
عبد الرحمن كصفدا أستاذهم، ماض في ذلك ولم يسلم لهم نفي أحد جياوش
ورأى أن ذلك قصا في حقه فطلف به بعضهم وترجوا في أخراجه ولو إلى
ناحية رسا بالجزيرة أيا ما قليلة مراعاة وحرمة للوفاق، فلم يرض وحقق واحده
فلما كان في اليوم الثاني واجتمع عليه الامراء والاعيان على عاتقهم قال لهم، أيها
الأمرء من أنا أجابه الجميع قولهم: أنت أستاذنا وابن أستاذنا وصاحب ولاننا
قال، اذا امرت فيكم بأمر تفقدوه وتطيعوه قالوا نعم قال على بك هذا يكون
أميرة وشيخ بلدنا ومن بعد هذا اليوم يكون الديوان والجمعية بداره وأنا
أول من أطاعه وآخر من عصى عليه فلم يصمم الا بقول ذلك بالسمع والطاعة
وأصبح راكبا إلى بيت على بك وتحول الديوان والجمعية إليه من ذلك اليوم
واستغل أمره ولم يمض على ذلك الا مدة يسيرة حتى أخرج أحد جياوش
المذكور وحسن كعندا الشراوى وسليمان بك الشاورى كما تقدم ثم غدر
به أيضا وأخرجه إلى الحبار من طريق السويس وأرسل معه صالح بك
ليوصله إلى ساحل القزم فلما شبع هناك أرسل حتى صالح بك إلى عزة ثم
رد إلى رشيد ومنها ذهب إلى مينة ابن خبيب وعصم بها وجرى عليه
للمرجم للجاريد ولم يزل يمتنع بها حتى تعصب على المترجم خشداشيه
وأخرجوه متفيا إلى التوسات ثم وجهوه إلى السويس بيد قتل حسن بك
الأزبكاري ثم منها إلى الجهة الغربية بيد قتل عثمان بك المبرجوى وانضم إلى

صالح بك وتعاقد معه وحضر معه إلى مصر وقتل الرؤساء من أقرانه ثم غدر
بصالح بك أيضا كما تقدم بحمل ذلك ثم نفي باقي الأعيان وفرق جمعهم في
القرى والبلدان وتبعضهم خنقا وقتلا وأبدم فرعا وأصلا، وأنهى باقيهم
بالقشريد، وجلبوا عن أوطانهم إلى كل مكان بعيد، واستأصل كبار خشداشيته
وقيلته، وأقصى صغارهم عن ساحته ومدته، وأخرب البيوت القديمة وأخرب
القوات، المسجدة والعوائد للرتبة، والرواتب التي من ماله المهر كانت
منظمة، وقتل الرجال، واستعصى الأموال، وحارب كبار العربان والبدو،
وعرب الجزيرة والمناحي، وعاظم الشجعان، ومقام البدان، وشنت عليهم،
وفرقت جمعهم، واستكثر من شراء المالك وجمع السكر من سائر الاجناس
واستعصى بلاد الصعيد، وغمر رجالها الصناديد، ولم يرل يمد لنفسه حتى خلص
له ولا يتابعه الاقليم المصري من الاسكندرية إلى اسوان، ثم جرد صساكره إلى
البلاد الحجازية، فوقف أغراضه بها، ثم انفتحت إلى البلاد الشامية وتابع إرسال
البعوث والسرايا والتجارب إليها، وقتل عظماءها وكبرائها وولائها، واستولت
أنيابه على البلاد الشامية حتى أنهم أقاموا في حصار باقا أربعة أشهر حتى
ملكوها، وعرف قلاع الاسكندرية ودمياط وحصنها بصاكره، ومنع دوده
الولاء السكانيين، وكان يطالع كتب الأخبار والتواريخ وسير الملوك المصرية،
ويقول لبعض خاصته: «إن ملوك مصر كانوا مثلنا مالكا الأكراد مثل السلطان
يبرس والسلطان قلاوون وأولادهم وكذلك ملوك الجراكسة وم مالكا بني
قلاوون إلى آخرهم كانوا كذلك وحولاء الثانية أخذوها بالظلم ونفاق
أهلها» ويخبر ويشهر بمثل هذا القول بما في ضميره ومسيرته، ولولم يخنه علوكه
عمد بك لرد الأمر إلى أصولها، ولكن لا يبالس إلا أهل الوفا والحشمة

والشيخ، مثل مجد أفندي كاتب كيه الشكجيرية، ومصطفى أفندي توكلي،
وعبد الله كضدنا محمد باشا الرافق، وميرنسي أغا وأحمد أفندي، جبالسونه
بالنوبة، وأوقات مخصوصة مع غاية الحرز في الخطاب والسامرة، يوجيز
للقول، وكاتب إنشائه القرن الشيخ عبد الملباوي المشهورى، وكاتبه الرومى
مصطفى أفندي الأشقر، وميرنسي أفندي وهو منجته أيضا، ويجل من الطساء
للرحوم الوالد^(١) والشيخ أحمد المشهورى والشيخ على العدوى والشيخ أحمد
الحاقي، وكاتبه القبطى المعلم رزق بلخ في أيامه من السطة عالم بكنه قبطى
فيارأينا ومن سقائه كرع المعلم إبراهيم الجوهرى وأدرك ما أدرك بعده
في أيام محمد بك وأتباعه من بعده، وتلق للقسدين والدين جداخلون في
القضايا والمساوى ويتصلون على إحطال الحقوق بأخذ الرشوات والجلسات،
وعاقبهم بالضرب الشديد والإهانة والقتل ولحق إلى البلاد البعيدة ولم يراع
في ذلك أحداً سواء كان مصفاً أو فقهاً أو فاضلاً أو كاتباً أو غير ذلك
بمصر أو غيرها من البنادر والقرى، وكذلك المفسدون وقطاع الفارق من
العرب وأهل الخوف وألزم أرباب الأدراك والمقدام بحفظ نواحيهم وماقى
حوزم وحدودهم، وعاقب الكبار بجناية الصغار فأمنت السبل وانكثت أولاد
الحرام وانكشوا عن قبائحهم واذاثم بحيث أن الشخص كان يسافر بمفرده
ليلاً راكباً أو ماشياً معه حل الحرام والهدانير إلى أى جهة ويبيت في القرب
أو البرية أمناً مطمئناً لا يرى مكروهاً أبداً، وكان تنظيم الحامية انفق لأمن
ما نوا فرقة^(٢) من هيته، وكثيراً من كان يأخذه الرعدة بمجرد المثل بين يديه،
فيقول له «هون عليك» ويلاطفه حتى ترجع له نفسه، ثم يحاطبه فيما يطلبه هدد،
وكان صحيح الفراسة شديد الحنق، بينهم من خص الدهوى الطويلة بين
المتخاصمين ولا يحتاج في الضمير إلى ترجمان أو من يقرأ له المكوك والوثائق

(٢) أى نوا وعراة

(١) أى والد الشيخ الميرنسي

بل يقرؤها بنفسه كالإله الجارى ولو كان خطها مقبها ، ولا يحتم ورقة حق
يقرأها ويضمهم مضمونها ثم يعضها أو يحرقها ، وأليس مراجعته قواويق فعل
بالله من جوح أصغر تميزا لهم عن غيرهم من مراجعين أمرائه ، ولم يزل متفردا
في سلطة مصر لا يشار كهمشارك في رأيه ولا في أحكامه ، وأمراؤها وحكامها
ماليكه وأتباعه ، فلم يفتح بما أعطاه مولا ، وخوفه من ملك مصر بحربها وقليلها
الذى انصرفت به الملوك والقراعة على غيرها من الملوك ، وشرفت نفسه وغرته
أدانية وتطلبت نفسه الزيادة وسعة المملكة ، وكلف أمراءه الأغفار وصح
للبلاد حتى شابت انقسم وسعموا الحروب والفروقة ولبط عن الوطن يخالف
عليه كبر أمرائه محمد بك ورجع بعد فتح البلاد الشامية بدون استئذان منه
واستوحش كل من الآخر فوثب عليه وفر منه إلى القصيد ، وكان ما كان
من رجوعه بمن انضم إليه وخامر معه ، وكانت القلبة له على غدومه وفر منه
إلى الشام وجدد الجنود وغصد للعود لمملكته وعمل سيادته ، فوصل إلى الصالحية
وخرج إليه محمد بك ونلقيا ، وأصيب المرحوم بجراحة في وجهه ، وأخذ أسيرا
وقتل من قتل من أمرائه ، ورجع محمد بك وصحبته غدومه المذكور بخولا
في تحت فأزلوه في داره بدير عبد الحق ، فأقام سبعة أيام ومات والله اعلم
بكنية موته ، وكان ذلك في منتصف شهر صفر من السنة ، ففصل وكفن
وخرجوا بجنائزه وصلى عليه بمجلى المؤمنين في مشهد حافل ، ودفن بجرة
استاذ إبراهيم كعبدا بالقرافة القبرى بجوار الامام الشافعى ، ومدنهم
مشهور هناك وبواجهته سبل يملوه قصر مفتوح الجوانب ، ومن مآثره للمهارة
للعلوية بطندنا^(١) ، وهى المسجد الجامع والبقية على مقام سيدى احد البديوى رضى
الله عنه ، والمكاتب فى الميضأة الكبيرة والحضبات وكراسى الراحة المنسعة
والتارتان العظيمتان والسبل المراجعة القبة والتفسيرية العظيمة النافذة من

الجهتين وما بها من الحوانيت للتجار وجمعت هناك بالغورية لثول تجار أهل
 القورية يصرفق حوانيتها أيام مواسم الموالد السادة لبيع الأقمشة والطرايش
 والملصالب وكان المشد على تلك المهارة الملم حتى عيد المحطى وكان من
 الرجال اصحاب المم وولاء سنانة للضريح عوضا عن أولاد سيد الخدام
 لسوء سيرتهم وظلمهم فتكبهم المرحم وأخذ ما أمكنه أخذه من مالهم وهو
 شيء كثير وأخفه في هذه المهارة ووقف عليها أوقافا ورتب بالمسجد عدة
 من الفقهاء والمدرسين والطلبة والمجاورين وجعل لهم خزناً وجرايات وشورية
 في كل يوم ، وجدد ايضا قبة الأمام الشافى رضى الله عنه وكشف ما عليها
 من الرصاص القديم من أيام الملك الكامل الايوبى في القرن الخامس ، وقد
 تشمت وصدى لطول الزمان فجدد ما تصه من خشب القبة البالى بغيره من
 الخشب النقى الحديث ثم جعلوا عليه صفائح الرصاص المصنوك الجديد الثابت
 بالمسامير العظيمة وهو عمل كثير وجدد تقوش القبة من داخل بالقصب
 واللازورد والأصباغ وكتب باقرزما نارنيا منظوما بحط صالح أفندى ،
 وهدم أيضا للبيضاة التي كانت من عمارة عبد الرحمن كيتخدا وكانت صغيرة
 مئنة الاركان ووسمها وعمل عوضها هذه للبيضاة الكبيرة ، وهى مربعة
 مصطبة مقسمة وبجانبها خضبة ويزاير يصب منها الماء ، وحول المبيضاة كرامى
 راحة بميضان مقسمة تجري مياهها إلى بطنها ومائها شديد الملوحة . ومن
 إنشائه أيضا المهارة العظيمة التى أنشأها بشاطىء النيل يولاق حيث دكاك
 الخطب تحت ربيع المخرنوب وهى عبارة عن قيسارية عظيمة يابهن بسلك منها
 من يجرى إلى قبلى وبالعكس ، وخانا عظيما يملوه ساكن من الجهتين وبخارجه
 حوانيت وشونة غلال حيث يجرى النيل ، ومسجد متوسط فصرورا أساس
 جميع هذه المهارة حتى بلغوا الماء ، ثم بنوا لها خنازير مثل اللارات من الأحجار

والهيش وللؤن وغاصوا بها في ذلك الخندق حتى اسقرث على الارض
 الصعيجة ثم ردموا ذلك الخندق المصوى على تلك المنابر بالؤن والاحجار
 واستولوا عليه بعد ذلك بالبناء المحكم بالحجر الصيت وعقدوا العقود والعقواصر
 والاعمدة والاختلاب للتيه وكان العمل في ذلك ستة خمس وعمانين ومات
 للفرجم قبل انعامها وبناء اعاليها وكانت هذه العمارة من اشأم الهائر لأن النيل
 انصرف بسببها عن ساحل بولاق وبطل نياره واندمع إلى ناحية اناية ولم
 تنزل الارض تلو والاثربة تزيد بما بين زاوية تلك العمارة إلى شوق الغلال
 وتزيد نوحها في كل سنة حتى صار لا يرى كها الماء الا في سنين الفوق ثم فحش
 الأمر وحى الناس دوراً وقهاوى في بحرى العمارة وسبحوا إلى جهة قرب الماء
 مغربين ولحقوا اترية الهائر وما يحفرونه حول ذلك واتخذى بهم القزابة
 وغرم ولم يجدوا ماساً ولا رادعاً وكانوا فطروا ذلك حرب الماء وضف جريانه
 وربت الأرض وعلت وزانت حتى صارت كيانا تنقبض النفوس من رؤيتها
 وتمتلئ النفوس من حباها وخصوبها في وقت الحجير بعد أن كانت ترهة
 للناظرين ولقد ادركنا فيما قبل ذلك تيار النيل يتدفع من ناحية بولاق المتكور
 إلى تلك الجهة ويمر بقوته تحت جدران الدور والوكائل القبلية وساحل
 الشوق ووكالة الايزار وخضرة العمل وجامع السانية ورج المغرب إلى
 الجبانة ويتعطف إلى قصر الخلى والشيخ فرج صيفا وشتاء ولا يجرته حافى
 ولا يقدر أحد أن يرمى بساحل النيل شيئاً من القواب فان اطلع الحاكم
 على ذلك نكل به أو يخفي تلك الناحية وهذا شيء قد تودع منه ومن أمثاله
 وآخر من ادركنا فيه هذا الالذات والظفد للأمور الجزئية التي يترتب
 بزادتها الضرر العام عبد الرحمن أنا مستحفظان فانه كان يحنو طريق الحكم
 السالكين إلى أن ضمت شوكة بتأمر الأصاغر وقيد حكمه مد الاطلاة.

وترك هذا الأمر ونسى بموته وتقلب الأغاثم ونضاعف الحال حتى أتت
بعض الطرق الموصلة إلى بولاق استندت بقراكم الأثرية التي يلقبها أهل الأطراف
خارج الدروب ولا يجدون من ينعمهم أو يردعهم، وقد رت علو الأرض بسبب
هذه الهارة زيادة عن أربع قامات، فالتنا كنا سد درج وكالة الابرار من
ناحية البحر عندما كنا ساكنين بها قبل هذه الهارة ثبنا وعشرين درجة
وكذلك سلم قيطون بيت الشيخ عبد الله القمري وقد غابت جميعها تحت
الأرض وغطتها الأثرية والله عاقبه الأمور ومن إنشاء للرجس داره المطلقة
على بركة الازبكية بدرب عبد الحق التي مات بها والموض والساقية
والطاحون بجوارها وهي الآن مسكن الميت تسمية وبالجملة فأخبار للرجس
ورقائه وسيرته لو جئت من مبدأ أمره إلى آخره لسكنت مجلدات وقد
ذكرنا فيما تقدم لما من ذلك بحسب الاقتضاء مما استحضره الذهن القاصر
والفكر المشوش القاتر بقراكم المغموم وكثرة الضوم وتزايد الحزن واختلاط
الغنى واختلال السوء وارتجاج السفل ولعل السوء ينحصر بعد الذبول ويطلع
للحجم بعد الأنفول أو يسم الدهر بعد كثارة أنياه أو يسلطنا من نظره
للتضاني في آياه (شعر) .

زمن كالأحلام تقضى بده زمن نطال فيه بالأحلام

وقه في خله من قديم الزمان حادة وانتظار النورج عبادة، نراه انقشاع
المصائب وحسن العواقب .

(١٤) شخصيات تاريخية في مصر

إيان الحكيم العناني

محمد بك أبو الذهب^(١)

الأمير الكبير محمد بك أبو الذهب تابع على بك الشهير استواء أستاذه في ستة خمس وسبعين فأقام مع أولاد الخزنة أياما قليلة وكان إذا ذاك اسمعيل بك خازن داراً فلما أمر اسمعيل بك قلده الخازن دارية مكانه وطلع مع خدومه إلى الحج ورجع أوائل سنة ثمان وسبعين وتأمّر في تلك السنة وتقلد المستغنية وعرف بأبي الذهب وميب قلده بذلك أنه لما لبس الخلمة بالقلمة صار يفرق البقاشيش ذهباً وفي حال ركوبه ومروره جعل ينثر الذهب على الفقراء والجمعيّة حتى دخل إلى منزله ففرق بذلك لأنه لم يقدم نظيره لشهره من تقلد الامريات واشتهر به هذا القبط وشاع وسمع عن نفسه شهرته لذلك فكان لا يضحق في جيبه إلا الذهب ولا يسطي إلا الذهب ويقول وأنا أبو الذهب فلا أملك إلا الذهب وعظم شأنه في زمن قليل ونوه ضدومه بذكره وعينه في المهلة الكبيرة والوقائع الشهيرة وكان سعيد الحركات مؤيد العزمات لم يحد عليه الخذلان في مصاف قط وقد تقدمت أخباره ووقائع في أيام على بك وبه واستكثر من شراء للمالك والعبيد حتى اجتمع عنده في الزمن القليل ما لا يتفق لثيروه في الزمن الكثير وتقلدوا المناصب والامريات فلما تمهلت البلاد بسعده للقرون يأس أستاذه ثم خاف عليه وضم الثرودين وغمرهم بالإحسان واستمال بواقى أركان الدولة واسطن الحنج جاتيه وجنحوا إليه واحبوه واعانوه وتمسكوا له وقاتلوا به

يديه حتى أراحوا على يك وخروج هاربا من مصر إلى الشام واستقر للترجم
بمصر وساس الأمور وقلد المناصب وجبى الأموال والغلال وراسل الدولة
الشامية وأظهر لهم الطاعة وقلد ملوكه إبراهيم يك إمارة الحج تلك السنة
وصرف للملائك وعوائد الريان وأرسل للغلال الحريمين والصرور وعمر
على يك الرجوع إلى مصر وجيش الجيوش فلم يبق للترجم قدامه وكاد له
كيذا بأن جمع القرائنة والدين يظن فيهم الفساق وأسر إليهم أن يرأسوا
على يك ويستعملوه في الحضور وينفقوا ما سوى المترجم ومغرات ويعدوه
بالخامرة معه والقيام بمصرته متى حضر وأرسلوها إليه بالشرطة السرية
فراج عليه ذلك واعتقد صحة وأرسل إليه بالجوابات وأعادوا له الرسالة
كذلك بإصلاح خدومهم وإشارته فتد ذلك قوى عزم على يك على
الحضور وأقبل بمجنوده إلى جهة الديار المصرية فخرج إليه للترجم ولإقامه
بالصالحية وأحضره أسرا كما تقدم ومات بعد أيام قليلة وانقضى أمره
وارتاح المترجم من قبله وجمع باقي الأمراء المطرودين ولشرديز وأكرمهم
واستخدمهم وواساهم واستورهم وقلدهم المناصب ورد إليهم بلادهم
وعوادهم واستعبدهم بالاحسان والبطايا واستبدلهم لهم بعد ذلك والموان
وراحة الأوطان بعد الفرية والشريد والمجراج في البلدان فتبعت دولته
وارتاحت القواحي من الشرور والتجارب وهاجه الريان وقطاع الطريق
وأولاد الحرام وأمت السبل وسلكت الطرق بالقوايل والبضائع ووصات
المجاولات من الجهات القبليه والبحرية بالتجارلت والليعات وحضر واليه
مصر خليل باشا وطلع إلى القلعة على العادة للصدية وحضر المترجم من
الدولة للرسمات والمخطابات ووصل إليه سيف وخلمة فلبس ذلك في
الديوان ونزل في أهبة عظيمة وعظم شأنه وانفرد بإعادة مصر واستقام

أمره وأهل أمر اتباع استاذة على بيك وأقام أكثرهم بمصر بطالا وحضر
الى مصر مصطفى باشا النابلسى من أولاد المعظم والنجى اليه فأكرمه بترتيب
له الرواتب وكانت الدولة وصالح عليه وطلب له ولاية مصر فأجيب الى
ذلك ووصلت اليه العقاليد والدايم في ربيع الثانى سنة ثمان وثمانين ووجه
خليل باشا الى ولاية جدة وسافر من القلزم في جمادى الثانية وتوفي هناك
وفى أواخر سنة سبع وثمانين شرع فى بناء مدرسته التى بنىها الجامع الأزهر
وكان عليها ريع مصرية فاشترى من أربابها وهدمها وأمر ببنائها على هذه
الصفة وهى على أربع جامع للثانية للثالث بشارى النيل ببولاق ورب
لنقل الاتربة وحمل الجير والرمل والطحن عدة كبيرة من قطارات البنغال
وكذلك الحال لشغل الاحجار العظيمة كل حجر واحد على حمل واحد
لها الجبس الخوانى للصب ورموا أسماها فى أوائل شهر الحجة ختام السنة
المذكورة ولما تم عقد قبتها العظيمة فاحولها من القباب المقودة على الترابين
ويفسوها ونقشوا داخل القبة بالالوان والأصباغ وعمل لها شاييك عظيمة
كلها من الصخر الأصفر المصنوع وعمل بظاهرها مسحة مبروشة بالرخام المرمر
وبوسطها حديقته وحولها مساكن لمصونة الأتراك وبداخلها عدة كراسى راحة
وكذلك بدورها العلوى وبأسفل من ذلك مبخضة عظيمة مغطى بالماء من نوفرة
يوسطها نصب فى صحن كبير من الرخام المصنوع تقوله إليها من بعض
الامكان القديمة وبغرض من فيملا للبخضة وحول المبخضة عدة كراسى
راحة وانشأ ساقية لذلك قفروها وخرج ماؤها حلوأ فسد ذلك أيضا من
سعدة مع أن جميع الآبار والمواقى التى بلك المنطقة ماؤها فى غاية اللوحة
وانشأ أسفل ذلك صهرجا عظيما يملأ فى كل سنة من ماء النيل وحوضا عظيما
لسقى النمل وعمار باعلى المبخضة ثلاثة أماكن يرمم جلوس للتفتيش الثلاثة

يجلسون بها حصّة من النهار لإفادة الناس بعد إتمام السروس وتحرر لها
 الشيخ أحمد المردي مقي للأكية والشيخ عبد الرحمن العربي مقي الحنفية
 والشيخ حسن الكتراوي مقي الشافعية ولما تم البناء فرشت جميعا بالمصر
 ومن فوقها الأبسط الرومي من داخل وخارج حتى فرجات الشبابيك
 ومساكن الطبايق ولما استقر جلوس للنصين المذكورين بالثلاثة أما كن التي
 أعدت لهم أخرجت بهم الراحة المعادة إليهم من المراحض التي من أسفل وأعلموا
 الأمر بذلك فأمر بإبطالها وتواخلانها بعيدا عنها وتقرر في خطابها الشيخ
 أحمد الراشدي وغالب للمدرسين بالآزمنة لشيخ على العميدى مدرس
 البخاري والشيخ أحمد المردي والشيخ محمد الأمير والشيخ عبد الرحمن العربي
 والشيخ حسن الكتراوي والشيخ أحمد يونس والشيخ أحمد السنودي
 والشيخ على الشويخي والشيخ عبد الله قباني والشيخ محمد الحفناوي والشيخ
 محمد الطحلاوي والشيخ حسن الجداوي والشيخ أبي الحسن القلي والشيخ
 ليلى والشيخ الحريري والشيخ منصور المنصوري والشيخ أحمد جاد الله
 والشيخ محمد المصلي ودوما يحيى أئدي شيخ الأثر الشوهر السيد عباس
 أماما رانيا بها وفي وظيفة التوفيق الشيخ محمد المصلي ويجعل بها خزانة
 كتب عظيمة ويجعل خازنها محمد أئدي حافظ ويؤوب عنه الشيخ محمد الشامي
 فينأجي ورتب للمدرسين الكبار في كل يوم مائة وخمسين نصفا قضا ومن
 دونهم خمسون نصفا وكذلك للطلبة منهم من له عشرة أنصاف في كل يوم
 ومنهم من له أكثر وأقل ويقدر عدد المراهم أرايب من البر في كل سنة
 ولما انتهى أمرها وصلى بها الجمعة في شهر شعبان سنة ١٢٠٠ ان وتماين فحضر
 الأمير المذكور واجتمع للشيخ والطلبة وأرباب الوظائف وصلوا بها الجمعة
 وبعد انقضاء الصلاة جلس الشيخ العميدى على الكرسي وأمل حديث من

بني لله مسجداً ولو كمنحص قنطرة بني الله له بيتا في الجنة فلما انتهى ذلك
أحضرت الخلع والفراروى فألبس الشيخ السعيد والشيخ الراشد الغطيب
والفتين الثلاثة مرادى سمور وباقي المدرسين فرادى ناعا يضاء وانعم في
ذلك اليوم على الخدمة والمؤذنين وفرق عليهم القصب والباقشيش وتنافس
الفقهاء والأشياخ والطلبة وتحاسدوا وتقاتلوا ووقف على ذلك أمانة قويسنا
وغيرها والحوانيت التي أسفل المدرسة ولم يصرف ذلك إلا ستة واحدة فان
للترجم خاف في أوائل سنة تسع وثمانين إلى البلاد الثمانية كما تقدم ومات
هناك ورجعوا برمتهم وتآمر اتباعهم وقاسموا البلاد فيما بينهم ومن جعلها
أمانة قويسنا الموقوفة فورد أمر المدرسة وعوضوا عن ذلك الوكالة التي
أنشأها على بيك يولاق لمصرف أبحر الخدمة وعليق الاتوار بعدما أضغوا
العالم ونقصوها ووزعوا عليهم ذلك الأبراد الخليل ولم يزل الحال يتناقص
ويضعف حتى يطل منها غالب الوظائف والمخدم إلى أن بطل التوقيت والأذان
بل والعمل في أكثر الأوقات واختلق مرثيا وبسطها وعشت ولبيت وسرق
بعضها وأغلق أحداً أبوابها المواجهة للقبوة الموصل للمشهد الحسيني بل أغلقت
جميعها شهوراً مع كون الأمراء أصعاب الخلل والعقد اتباع الواقف وماليكهم
لكن لما فقدت منهم القابلية واستولى عليهم الطمع والتفاخر والتنافس والتناقص
خوف القتل وهرق الكلمة مع الانحراف عن الأوضاع ظهر الخلل في كل
شيء حتى في الأمور الموجبة لنظام دولتهم وأقامه ناموسهم كما يتضح ذلك
فيما بعد وبالجملة فان المترجم كان آخر من أدرك من الأمراء المبرزين شهامة
وصرامة وسعداً وحزماً وعزماً وحكماً ومماحة وحلماً وكان قريبا للخير
يحب العلماء والصلحاء ويعمل بطبعه إليهم ويعتقد بهم ويعظمهم ويتصمت
لكلامهم ويعطيهم السلطان الجزيلة ويكره المخالفين للدين ولم يشتهر عنه شيء

من المرافقات والمحرمات ولا ما يشته في دينه أو يحل مروءته بين الطلعة جميل
الصورة أبيض اللون معتدل القامة واليدن مسترسل اللحية مهابة للشكل وقورا
مختشما قليل الكلام والالتفات ليس بمقدار ولا خوار ولا عجول بجلا في
ركوبه وجلسه يباشر الأحكام بنفسه ولولا ما فعله آخره من الإسراف في
قتل أهل يافا بأشارة وزرائه لكانت حسنته أكثر من سيئاته ولم يطق لأمره
مثله في كثرة المالك وظهور شأته في المدينة السيرة وعظم أمرهم بعده
واخبرفته ملابغهم عن قبول المدائح ومالوا إلى طرق الجهة واشتروا الممالك
فزشتوا على طرائقهم وزادوا عن سوابقهم وألقوا اللطام وطلعوها مقام وتمادوا
على الجور وتلاحقوا في البغي على الفور ان حصل ما حصل وزل بهم
وبالناس مازل وسيئلى عليك من ذلك أنباء وأخبار وما حل بالأقليم يسبهم
من الخراب والله اعلم .

المجموعة الثانية

مصر العربية إبان الحكم الفرنسي

(١) رسالة يونابرث إلى أبي بكر باشا الوالي الثاني على مصر

قبيل رسو الأسطول الفرنسي في مياه الإسكندرية^(١)

للبارونة أوربان في ١٢ من سبتمبر من السنة الخامسة (٣٠ من يونيو ١٧٩٨)
إن حكومة الجمهورية الفرنسية طالما طلبت من الباب العالي معاقبة البكوات
للمالكي الذين كانوا يهتفون للتجار الفرنسيين بمختلف أنواع الإيذاء
والاعتداء . وصرح الباب العالي بأن أولئك البكوات قد تعادوا في أطماعهم
وأهوائهم وتكبروا سبيل العدالة والاستقامة وأنه لا يحرم على اإساءة معاملة
اصدقائه الفرنسيين الأوفياء ، ولا براعم جديدين بطلته وحاجته .

وعلى ذلك قد اعترفت الجمهورية بتمريد جيش جرار للقضاء على مظالم
البكوات للمالكي في مصر كما اضطرت أن تجرد حلات في خلال القرن الحالي
على بكوات تونس والجزائر ، ويقتضي أنك وأنت القدي يجب أن يكون
حاكم البلاد ومع ذلك قد سلب منك البكوات كل جناه وتوذ وجهلوك
في القاهرة رهن إرادتهم ، لا بد أن تتلقى نيا قدومي بالسرور والارتياح ،
ولله قد وصل إلى حاكك أي ما حضرت بمقاصد عدائية نحو الدين والشرع
أو للقيام بعمل ضد السلطان . وكذلك لا بد أنك تعلم أن الأمة الفرنسية هي
الحليفة الوحيدة للسلطان في أوروبا .

فلم إذا إلى مقابلتي واشترك معي في استئزال القنات على طائفة المالك
وعنصرهم الخبيث^(٢) .

(1) Correspondances de Napoléon I IV , doc. no. 2781 .

(٢) رسالة يونانيرت

إلى ادميس بك قومندان السفينة « الفرعية عقاب بحري »

الراسية في الاسكندرية مع اثنين آخرين

الاربعة اوربان في ١٣ من سبتمبر من السنة السادسة (أول يوليو

سنة ١٧٩٨) -

أن البكوات قد أمعنوا في سوء معاملتهم لتجارنا . وقد جئت لأطلب

منهم حساباً عما فعلوا .

وسأكون عدا في الاسكندرية ، فلا يكون ذلك باعثاً على أي قلق

لأنك تنتمي إلى صديقنا العظيم سلطان تركيا ، ولكن خطك بما تقتضيات

هذه السياسة . أما إذا بدمك على عدا في ضد الجيش الفرنسي فاني

اعاملك بمعاملة الأعداء . وتقع التبعة عليك وحسبك الأمر الذي هو أبعد

ما يكون من دغتي ومواطني^(١) .

(١) Correspondance de Napoléon , t IV , doc. no 2721.

(٣) أول منشور وجهه بونابرت

إلى الشعب المصري

بسم الله الرحمن الرحيم ، لا اله إلا الله ، لا ولد له ولا شريك له في ملكه ^(١) .

من طرف فرنساوية للبنى على أساس الحرية والشموية ^(٢)

السرعسكر الكبير ^(٣) أمير الجيوش لفرنساوية بونابرت

بحرف أهال مصر جميعهم أن من زمن مديد الصناجق ^(٤) الذين يقتلواون
في البلاد المصرية بصلامون بالذل والاحقار في حق الله فرنساوية وظلمون
تجارها بأنواع الايذاء والتمدى فحضر الآن ساعة عقوبهم ، وأخرنا من
مدة عصير مطوية هذه الزمرة الممالك المجلوبين من ملاذ الإيابة ^(٥) والمجراكة
يخمدون في الاطيم الحسن الأحسن الذي لا يوجد في كوة الأرض كلها . فأما
رب العالمين القادر على كل شيء فانه قد حكم على انقضاء دولتهم .

يا أيها المصريون

قد قيل لكم إني ما نزلت بهذا الطرف إلا بقصد إزالة دينكم فذلك كذب

(١) لم يرد كل هذه العبارات الدينية في الأصل الفرنسي . وإنما استعمل هذا الأصل
الفرنسي على النحو الآتي : المسكر العام في الكنيسة في ١٤ من سبتمبر من السنة
السادسة الموافق ١٨ من محرم سنة ١٢١٣ هجرية ، بونابرت عمو الخليفة العلوي الأعلى
والنائب العام . وكان بونابرت يخبر بسويته في اليوم العلني ويتقدمها على رتبته العسكرية .

(٢) الشريعة بمصداها المأثورة .

(٣) السرعسكر سنها بالنائب العام .

(٤) الصناجق جمع صنيق وهو مدير المدينة . وكان الأمراء المالك م الفتن يتولون
عنه المناسيب .

(٥) الإيابة م شوماء القوتار - وفي الأصل الفرنسي « المجلوبين من جورجيا والقرقار » .

صريح ، فلانصدقوه وقولوا للفقيرين إني ما قدمت إليكم إلا لأخلص حقكم من يد الظالمين . وإني أكثر من المالك أعبد الله سبحانه ونال ، واحترم نبيه والقرآن العظيم . وقولوا أيضا لهم إن جميع الناس متساوون عند الله وإن الشيء الذي يفرقهم عن بعضهم هو العقل والفضائل والعلوم فقط . وبين للمالك والعقل والفضائل تضارب . فماذا يجزم عن غيرهم حتى يستوجبوا أن يمتلكوا مصر وحدهم ويختصوا بكل شيء أحسن فيها من الجواهرى الحسان والمخيل الحاق والساكن الفرحة ؟ فإن كانت الأرض المصرية للزمام للمالك فليرونا الحجة التي كتبها الله لهم . ولكن رب العالمين رءوف وعادل وحليم . ولكن بموته تعالى من الآن فصاعدا لا يأس أحد من أهالك مصر عن الدخول في الناصب السامية وعن اكتساب المراتب العالية . فالعلماء والفضلاء والفقهاء ينهم سيدبرون الأمور ، وبذلك يصلح حال الأمة كلها . وما بقا كان في الأرض المصرية المدن العظيمة والمخليات (١) الواحة والمجر للكثائر ، وما أزال ذلك كله إلا الظلم والطمع من المالك .

أبها المشايخ والقضاة والأئمة والشورى بية وأعيان البلد ، قولوا لأمتكم أن القرى ساوية هم أيضا مسلمون مخلصون (٢) ، وإثبات ذلك أنهم قد نزلوا في رومية (٣) الكبرى وخبروا فيها كرسى البابا الذي كان دائما يحث النصارى على عبادة الإسلام ، ثم قصدوا جزيرة مالطة وطردوا منها الكوثرية (٤)

(١) الخليلان يصد بها الحرم أو القتل

(٢) في الأصل القري « أسدءا مسلمين المحلين .

Que nous sommes tous des vrais musulmans .

(٣) يصد بها روما .

(٤) تكتباب لأكواليرة ، كواليرة ، كواليرة ، وكلها مأخوذة من الكلمة =

الذين كانوا يزعمون أن الله تعالى يطلب منهم مقاتلة المسلمين ومع ذلك فالفرنساوية في كل وقت من الأوقات صارتوا محبين لخصمين لخصم السلطان الثاني وأعداء أعداءه أدام الله ملكه . ومع ذلك أن الممالك احتجوا من إطاعة السلطان غير ممتثلين لأمره ، فإطاعوا أصلا إلا لطمع أنفسهم .

طوبى ثم طوبى لأهل مصر الذين يصفون معاً بلا تأخير فيصلح حالهم وتعلو مراتبهم . طوبى أيضا للذين يقدون في مساكنهم غير عائلين لأحد من القرعین المتحاربين ، فإذا مرفونا بالأكثر تسارحوا إلينا بكل قلب لكن الويل ثم الويل للذين يخدمون على الممالك في محاربتنا فلا يجدون بعد ذلك طريقا إلى الخلاص ولا يبق منهم أثر .

المادة الأولى : جميع القرى الواقعة في دائرة قرية ثلاث ساعات عن

للمواضع التي يمر بها معسكر فرنساوية فواجب عليها أن ترمي للسر عسكر من عندنا وكلاهما كما يعرف المشار إليه أنهم أطاعوا وأنهم نصبوا علم فرنساوية التي هو أيضا وكعول وأحر .

المادة الثانية : كل قرية تقوم على المعسكر فرنساوي تحرق بالنار .

المادة الثالثة : كل قرية تطيح المعسكر فرنساوي أيضا تنصب

صنجا للسلطان الثاني محبا دام بقاؤه .

== لاجل إيطالية cavaliero وسنما فارس ، وهم رسل اللذين وحنا في حاله وكانوا أداموا سلامه روح الملك لويس السادس عشر عند ما أعدته الثورة كما كانوا يقدمون للأموال قبل أعدائه . وحدثت حكومة الثورة عليهم . واعتلى المنيب منهم في فرنسا وصاروا أملاكم وأعصت بسما منهم . واحتضت حكومة الثورة أيضا أنما لطة غمت وكرا للناسي يميكا عملاء انتابرا وروسيا والنسا وحشيت أن تادر لدى هذه الدول إلى ادلائ البريرة .

فالمشور على . بالثلاثاء وسور الشاق والمنازل .

المادة الرابعة . للشايخ في كل بلد يخضعون حالاً جميع الأرزاق والبيوت والأموال التي تتبع الممالك وعليهم الاجتهاد للحام للتلاقيح أدنى شيء منها .

المادة الخامسة . الواجب على الشايخ والعلما والقضاة والأئمة أنهم يلزمون وظائنهم وعلى كل أحد من أهالي البلد أن يبق في مسكنه مطمئناً وكذلك تكون الصلاة قائمة في الجوامع على العادة . وللمصريون بأجمعهم ينبغي أن يشكروا الله سبحانه وتعالى لاقتضاء دولة للمالك قائلين بصوت عالٍ أدام الله إجلال السلطان العثماني ، أدام الله إجلال العسكر القترساوي لعن الله المماليك وأصلح حال الأمة للعصرية .

تحريراً بمسكو اسكندرية في ١٣ شهر سیدور سنة ١٢١٣ من إقامة الجمهور القترساوي بمضى في آخر شهر عرم سنة هجرية إنتهى بحروفه (١) .

(٤) رحيل أهل القاهرة عقب معركة أمبابة (٢)

٢١ يوليو ١٧٩٨

وخرج أعيان الناس وأخذية الوجاقات وأكابرهم وقيس الأشراف وعض الشايخ القادرين فلما عاين العامة والرعية ذلك اشتد خجراً وخوفهم ونحرت عزائمهم فهدوب واللعاق بهم والحال أن الجميع لا يدرون أي جهة يسلكون وأي طريق يذهبون وأي عمل يستقرون فلاحقوا وتسايقوا

(١) الجرنال ج ٣ ص ٤٠٤ - ٤٠٥

(٢) الجرنال ج ٣ ص ٤٠٦ - ٤٠٧

وخرجوا من كل حدي يسألون، ومع الحمار الأعرج أو البغل الضعيف بأضعاف
نمته، وخرج أكثرهم ماشيا أو حاملا متاعه على رأسه وزوجه حاملا طفلها .
ومن قدر على ركوب أركب زوجته أو ابنته ومشى هو على أقدامه وخرج
غالب النساء ماشيات حاسرات وأطفاهن على أكثافهن يمين في ظلمة الليل
واستروا على ذلك بطول ليلة الأحد وصبحها وأخذ كل إنسان ما قدر على
حمله من مال ومتاع فلما خرجوا من أبواب البلد وتوسطوا القلعة تلقطهم
الهربان والفلاحون فأخذوا متاعهم ولباسهم وأحبالهم بحيث لم يتركوا لمن
يحادقوه ما يسر به عورته أو يسد جوعته فكان ما أخذته العرب شيئا كثيرا
يفوق الحصر بحيث أن الأموال والذخائر التي خرجت من مصر في تلك الليلة
أضعاف ما بقي فيها بلا شك، لأن معظم الأموال عند الأمراء والأعيان وحرصهم
وقد أخذوه معهم وغالب مسافر الناس وأصحاب المقدرة أخرجوا أيضا
ما عندهم والذي أقصده السبيل وكان عنده ما يهز عليه من مال أو عصا أو عصا
لجاره أو صديقه الراحل ومثل ذلك أمانات وودائع الججاج من المقاربة
وللما قرن فذهب ذلك جميعه وربما قتلوا من قدروا عليه أو دافع عن نفسه
وبداهه وسلبوا ثياب النساء وفضعنهن وهككنهن وفيهم الخوذة والأتان
فمنهم من رجع من قريب ومن الذين تأخروا في الخروج وبنهم ما حصل
للباقين ومنهم من جازف حكلا على كفره وعزوته وخفاته فلم أو عاب
وكانت ليلة ومباحها في غاية الشهامة جرى فيها عالم يفتق مثله في مصر ولا
مما بما شا به بعضه في توارى المتقدمين فما راء كمن مما .

(٥) الشعب وزعماءه يرفضون حل شطار

لتوره الفرنسية^(١)

في عشرين ربيع أول سنة ١٢١٣^(٢) طلب صاري عسكري بوتابارت للشايخ فلما استقروا عنده نهض بوتابارت من المجلس ورجع ويده مليساعات ملوكة بثلاثة ألوان كل طليسان ثلاثة عروض أبيض وأحمر وكحلي فوضع منها واحداً على كتف الشيخ الشرفاوي فرمى به إلى الأرض واستغنى وتغنى مزاجه وانقطع لونه وإحدى طبعه فقال الترجمان يا مشايخ أتم صرتم أجبابا لصاري عسكري وهو يقصد تعظيكم وتشريفكم بزيه وحلته فان تميزتم بذلك عظمتكم المساكين والناس وصار لكم منزلة في قلوبهم فقالوا له لكن قدراً يضع عند الله وعند إخواننا من المسلمين فاعتناظ لذلك وتكلم بلسانه وبلغ عنه بعض الترجمين أنه قال عن الشيخ الشرفاوي إنه لا يصلح الرئاسة ونحو ذلك فلاحظه بقية الجماعة واستنوه من ذلك فقال إن لم يكن ذلك فلازم من وضعكم الجوكار في صدوركم وهي العلامة التي يقال لها الوردة فقالوا أمهلونا حتى نروى في ذلك واتفقوا على إتيي عشر يوماً (وفي ذلك الوقت) حضر الشيخ المسادات باستدعاء فصاحتهم منصرفين فلما استقر به الجلوس بشى له وضاحكه صاري عسكري ولاطفه في القول الذي يخرجه الترجمان وأهدى له خاتم ألماس وكلفه الحضور في لقد عنده وأحضر له جوكار أوثقه بفراجه فسكت وسأله وقام وانصرف فلما خرج من عنده رضمه على أن ذلك لا يخل بالدين (وفي ذلك اليوم) نادى جماعة الفلقات على الناس بوضع اللامات المذكورة المعروفة بالوردة وهي إشارة الجماعة والهيئة

(١) المير قح ٣ ص ١٦-١٧

(٢) كل هذا اليوم يوافق أول شهر ١٢٩٨

فأنف غالب الناس من وضعها وبمفهم رأى أن ذلك لا يخل بالدين إذ هو مكروه وربما ترتب على عدم الامتثال الضرر فوضعها ثم في عصر ذلك اليوم نادوا بإبطالها من العامة وألزموا بعض الأعيان ومن يريد المدخول عندهم الحاجة من الحاجات بوضعها فكانوا يضعونها إذا حضروا عندهم، ويرفضونها إذا انفصلوا عنهم، وذلك أيام قليلة وحصل ما يأتي ذكره فركت .

(٦) خطبة إفتاح الديوان العام ^(١)

٦ من أكتوبر ١٧٩٨

في يوم الجمعة رابع وعشرين من شهر ربيع آخر سنة ١٢١٣ هـ في المشايخ والأعيان والتجار ومن حضر من الأقطار بالحضور إلى الديوان العام وبمكة

(١) أراد يوحنا بن أنطوني القنطرة ابتداء بفتح دوى الرأى من الساء والأعيان والتجار ومن قديم سواء من سلونى القاهرة والأقاليم وذلك ليعتبر بأرائهم في أنظمة الحكم الإدارية والمالية والمضائية التي يوم تليها في مصر ونحوها في اعتقادهم لهم أن يكونوا من « الأفراد ذوي التوحد بين الأهالي ومن الذين يشعرون بمركز على وكفاية وأسلوب استعمالهم للتربية » وقد ضم هذا الاجتماع الذى عقد في السادس من أكتوبر ١٧٩٨ وهودا من القاهرة والاسكندرية ودمياط والجمية والقاهرة والمدنورة والخرية والمنوبة والادابوية والمنية والشيخ وبنى سوف والقوم واليا واسوط وبرسا . وكان كل واحد يتكون من تسعة أفراد : ثلاثة من العلماء ، ثلاثة من التجار ، وثلاثة من الأهالي . وكان عدد أعضاء وفد القاهرة ثلاثة أشخاص . وقد كل مدبريه كما كان وفد القنطرة وفد المنوبة للسبب وكان الأعضاء من السليح والأنماط والتوأم والمشارك في هذا الديوان العام من جميع ويرتوليه صوا الجميع السليح صديقا حذويين عن القيادة العامة وعرض مشروعات الحكومة على الأعضاء وقد حدها يوحنا بن أنطوني في أربعة مشروعات هي :

أولا : وضع أسس نظام تكوين الدواوين في المديرية وانتزاع المكافأة التي تتخذ لكل عضو .

النظام بكرة تاريخه وذلك بيت مرزوق بك بحارة عابدين فلما أصبح يوم السبت أعادوا التديب بمحضورهم بالديوان فتقدم بيت قائم أغا بالأزبكية فوجه للسايخ المصرية والذين حضروا من النور والبلاد وحضر الوجاقات وأعيان التجار ونصاري القبط والثمام ومدبرو الديوان من الفرنسيين وغيرهم جمعا موفورا. فلما استقر بهم المجلس شرح ملطى القبطى الذى عملوه قاضى فى قراءة فرمان الشروط فى المناقشة فاجدر كيه الدبرين فى إخراج طومار^(١) آخر وقاولة الترجمان فشره وقرأه وعلخصه ومضمونه الإخبار بأن قطر مصر هو المركز الوحيد وأنه أخصب البلاد وكان يجب إلى التاجر من البلاد البعيدة وأر العلوم والمناخ والقراءة والكتابة التى برغها الناس فى الدنيا أخذت عن أجداد أهل مصر الأول. ولكون قطر مصر بهذه الصفات طمعت الأمم فى تملكه فملكه أهل بابل وملكه اليونانيون والعرب والترك الآن ، إلا أن دولة الترك شددت فى خراجه لأنها إذا حصلت الثمرة قطعت عروقها فذلك لم يقوا به يدى الناس إلا القدر اليسير وصار الناس لأجل ذلك يخفون تحت حجاب الفقر وقاية لأنفسهم من سوء ظنهم ، ثم إن طائفة القرنساوية بعد ما تمهد أمرهم وبعد صبيحتهم بقيامهم بأمور الحروب اشتاقت أنفسهم لاستخلاص مصر عما هى فيه وإراحة أهلها من تطلب هذه

٢ : ثانيا : وضع نظام القضاء بين الناس والمخاض .

ثالثا : وضع تصميم يكتل ضبط الموارث والقضاء على أنواع التنكوى والنظم الموجود

فى النظام الحالى .

رابعا : وضع نظام لإتات ملكية الصارات وفرض الضرائب .

والنفس للذكور مأخوذ من المجلد ج ص ٤ ص ٢٦ - ٢٣ .

(١) طومار : ورقة كبيرة يكتب عليها بلاغ أو مطعنة أو إهلال حكومى .

الدولة المفعمة جهلا وعجاجة فتقدموا وحمل لهم النمرة، ومع ذلك لم يصبروا لأحد من الناس ولم يابلوا الناس بقسوة، وإن عرضهم تنظيم أمور مصر وإجراء خلجانها التي دثرت ويصير لها طريقان طريق إلى البحر الأسود وطريق إلى البحر الأحمر فزاد خصبها وريحا ومنع القوى من ظلم الضعيف وغير ذلك استجلابا لمواطر أهلها وأجاء. فذكر الحسن، فالمناسب من أهلها ترك الشعب وإخلاص للوثة وإن هذه الطوائف المحضرة من الأقاليم يرتب على حضورها أمور جلية لأنهم أهل خير وعقل قيسا لون عن أمور ضرورية ويحبون عنها فينتج لها رأى عمكر من ذلك ما يليق منه إلى آخر ما سطروه من الكلام. قلت ولم يصحنى في هذا التركيب إلا قوله المفعمة جهلا وعجاجة بعد قوله اشتاقت أنفسهم ومنها قوله بعد ذلك ومع ذلك لم يصبروا لأحد إلى آخر العبارة ثم قال للرجان تريد منكم يا مشايخ أن يختاروا شخصا منكم يكون كبراً ورئيساً عليكم بمثلين أمره وإشارته فقال بعض الحاضرين الشيخ الشرقاوى فقال نو نو^(١) وإنما ذلك يكون بالفرعة فعملوا قرعة بأوراق فطلع الأكثر على الشيخ الشرقاوى فقال حينئذ يكون للشيخ عبدالله الشرقاوى هو الرئيس. فقام هذا الأمر حتى زالت الشمس فاذنوا لهم في الذهاب وألزمهم بالحضور في كل يوم.

(١) نو نو أى Nou Nou أى كلا، كلا.

(٧) ثورة القاهرة الأولى (١)

٢١ من أكتوبر ١٧٩٨ (٢)

وأممهموا (أهل القاهرة) يوم الأحد معززين وعلى الجهاد عازمين وأبرزوا ما كانوا أخفوه من السلاح وآلات الحرب والكتاح، وحضر السيد بدر وصحبه حشرات المسيية وزعر الخارات البرانية، ولهم صياح عظيم وهول جسيم ويقولون بصياح في الكلام : نصر الله دين الاسلام فذهبوا إلى بيت قاضي الدمكر وتجمعوا وتبعهم من على شاكلتهم نحو الألف والأكبر، فغضب القاضي العاقبة وأغلق أبوابه وأوقف حجابيه فرجوه بالحجارة والطوب وطلب الحرب فلم يمكنه الهروب وكذلك إجتمع بالأزهر العالم الأكبر، وفي ذلك الوقت حشد دوي (٣) بطاقته من فرسانه وعساكره وشجعاه فمر بشارع القنورية وعطف على خط المعنادية وذهب إلى بيت للقاضي فوجد ذلك الزحام صفاف وخرج من بين القصرين وباب الزهومة وتلك الأخطاط بالخلال من حومة فبادروا إليه وضربوه وأتخنوا جراحاته وقتل الكثير من فرسانه وأبطاله وشجعاه، فمئذ ذلك أخذ المسلمون حذرهم وخرجوا يهرعون ومن كل حذب ينسلون ومسكوا الأطراف الدائرة بمعظم أخطاط القاهرة كباب الفتوح وباب النصر والبرقية إلى باب زويلة وباب الشرية وجهة

(١) الميردج ٣ من ٢٥ - ٢٦

(٢) كان هذا اليوم هو الحادي عشر من جمادى الأولى سنة ١٢١٣ ووافق ٢١ من

أكتوبر ١٧٩٨

(٣) هو المندال Dupuy حاكم القاهرة وهو من نواد الجيش الفرنسي والحرب ل

هو جزيه إيطالي مع بونابرت ثم عينه حاكما لبلاده

البندقين وماحذاها ولم يحدوا جهة سواها، وهدموا مساطب الحوائث
وجعلوا أحجارها متاريس للكرسكة^(١) لصوق عجوم الصدوق وقت المعركة،
ورقف دون كل مراس جمع عظيم من الناس، وأما الجهات الغربية والنواحي
القوافية فلم يفرغ منهم فازع ولم يهتدك منهم أحد ولم يسارع، وكذلك شد
عن الوفاق مصر المتينة ويلاق، وعمرهم الأكبر قريبهم من مساكن العسكر، ولم
تزل طائفة المحاربين في الأزقة متحسين فوصل جماعة من العرناوية وظهروا
من ناحية المناخلة وبتدقوا^(٢) على مراس الشوائب وبه جماعة من مغاربة
البحرين فقاتلهم حتى أجلوهم وعن المناخلة أزالوهم، وعند ذلك زاد الحال
وكثر الرجف والزلازل، وخرجت العامة عن الحد وبلغوا في القضية بالعكس
والفساد، وإمست أيديهم إلى النهب والمطغ والسلب، فجمعوا على حارة
الجوانية ونهبوا دور النصارى والشوام والأروام وما جاورهم من
بيوت المسلمين على التمام، وأخذوا الرذائع والأمانات وسبوا النساء والبنات
وكذلك نهبوا خان الللايات وما به من الأمتة وللوجودات وأكثرها من
الغائب ولم يفكروا في العرائس وباتوا تلك الليلة سهرانين وعلى هذا الحال
مستمرين، وأما الإفريج فأنهم أصبحوا مستعدين وعلى تلال البرقية والقلمة
واقفين، وأحضر واجمع الآلات من الدافع والقنابر^(٣) ولبنات^(٤) ووقعوا
مستعشرين ولأمركيهم مستظرين. وكان كبير الفرنسيين أرسل إلى الشايخ
مراجعة فلم يجيبه عنها، وعل من الطاولة، هذا والرمي متتابع من الجهتين

(١) الكرسكة كلمة يذكرها الجبلون معناها مراجعة ويحمل عليها كرسك أي رايد.

(٢) أي ضربوا باليداق.

(٣) أي القنابر.

(٤) يحددها الجبلون القنابر أيضا.

ونضاعف الحلال ضعفين حتى مضى وقت العصر وزاد القهر والحصر، فمكث ذلك ضروباً بالدافع وبالليثات على البيوت والحارات وتمسكوا بالخصوص الجامع الأزهر وجروا عليه المدافع والقنبر، وكذلك ما جاوزه من أماكن المحاربين كسوق النورية والقمامين، فلما سقط عليهم ذلك ورواه ولم يكونوا في عمرهم عاينوه نادوا يا سلام من هذه الآلام يا خفي الألفاظ نجنا مما نخاف وهربوا من كل سوق ودخلوا في الشقوق وتنازع الرمي من القلعة والكيهان حتى تزعزت الأركان وهدمت في مرورها جيطان الدور وسقطت في بعض القصور، ونزلت في كل البيوت والوكائل، وأصبت الأذان بصوتها الهائل، فلما عظم هذا الغضب، وزاد الحال والكرب، ركب للشيخ إلى كبير الفرنسيين ليرفع عنهم هذا الازل، ويمنع عسكرهم من الرمي القراسل، ويكفهم كما تكف المسلمون عن القتال، والحرب خدعة وسجالة، فلما ذهبوا إليه واجتمعوا عليه عائبهم في التأخير واتهمهم في التعمير فاعتذروا إليه بقيل عذرهم وأمر برفع الرمي عنهم، وقاموا من عنده وهم يتادون بالأمان في الممالك، وتسامع الناس بذلك فرددت فيهم الحرارة ونسابةوا بعضهم بالإشارة، وأطمأننت منهم القلوب وكان الوقت قبل الغروب وانقضى النهار وأقبل الليل وغلب على الظن أن القضية لها قيل. وأما أهل الحسيفة والعلوف الإيرانية فانهم لم يزالوا مستمرين وعلى الرمي والقتال ملازمين ولكن خاتمهم للقصور وقرع منهم البارود والافرنج أنتموهم بالرمي المتنازع بالقتال والمدافع إلى أن مضى من الليل نحو ثلاث ساعات وفرغت من عديم الأدوات فسجروا عن ذلك وإبصر قوا وكف عنهم القوم وانصرفوا، وبعد هجرة من الليل دخل الافرنج المدينة كالسيل، ورموا في الأزقة والشوارع لا يجدون لهم مانع كأنهم قشايطين أو جند إبليس وهدموا ما وجدوه من للتاريس ودخلت طائفة من باب البوابة

ومشوا إلى القنوية وكروا ورجسوا وترددوا وهاجوا وعللوا باليقين أن
لادافع لهم ولا كمن وتراسلوا أرسالا وركبانا ورجالا، ثم دخلوا إلى الجامع
الأزهر وهم راكبون الخيول وبينهم المشاة كالوعول، وتفرقوا بصعته
ومقعوره وربطوا خيولهم بقلته، وعاثوا بالأروقة والحارات وكسروا
الفتاديل والسبارات وحشموا خزائن الطلبة والمجاورين والكتبة، ونهبوا
ما وجدوه من المتاع والأواني والقصاع والودائع والخبآت والهدايا
والغزافات، ودشتوا الكتب والمصاحف، وعلى الأرض طرحوها، وأرجلهم
ونالهم داسوها، وأخذوا في وقوطها، وبألوا وتخطوا، وشرىوا الشراب
وكسروا أوانيه وألقوها بصعته ونواحيه وكل من صادفوه به عرّوه ومن
ثيابه أخرجوه، وأصبح يوم الثلاثاء فاصطف منهم حزب ياب الجامع فكل
من حضر للصلاة إراهم فيكر راجعا ويسارع، وتفرقت طوائفهم بذلك النواحي،
أهواجا وانخذلوا السرى والطوات بها منهاجاء، وأحاطوا بها إحاطة للسوار،
ونهبوا بعض الديار بحجة التفتيش من النهب وآلة السلاح والقنرب، وخرجت
سكان تلك الجهة يهرمون والنجاة بأنفسهم طالبون وانتبهت حرمة تلك
البقعة بعد أن كانت أشرف البقاع وبرعب الناس في سكناها، ويودعون عند
أهلها ما يخافون عليه القضاة، والقرنماوية لا يمرّون بها إلا في النادر ويحتموها
عن نحرها في الباطن والظاهر، فانقلب بهذه الحركة منها الموضوع وانخفض
على غير القياس الرفوع ثم ترددوا في الأسواق ووقفوا صقولا مئينا وألوا
فإن مر بهم أحد فتشوه وأخذوا ماسمورا قهقهة ورفقا القتل والظروحين
من الأفرنج والسليبي، ووقف جماعة من الفرنسيين ونظفوا مراكز للتأريس
وأزالوا ما بها من الأتربة والأحجار المزاكمة ووضعوها في ناحية لصير
طرق المرور خالية. ونحزت نصارى الشوام وجماعة أيضا من الأروام الذين

اتجهت دورم بالحارة الجوانية ليشكو لشيخ الرئيس ما لحقهم من الرزية
وانضموا القرمصة في السليخ وأظهروا ما هو بقلوبهم كمين ، وضربوا قهيم
الضارب وكانهم شاركوا الامرئج في التوايب ، وما قصدتهم السلمون ونهوا
ما لديهم إلا لكونهم منصوبين اليهم مع أن المسلمين الذين جاؤوهم نهبهم
لزمهم أيضا وسليوم وكذلك خان الملايات المعلوم الذي عند باب حارة
الروم وفيه بضائع السليخ وودائع التائبين فسكت المصاب على غصته
واسعوض الله في قضيته لأنه إن تكلم لانسبح دعواه ولا يلحق إلى شكواه
وانتدب برطلمين^(١) لفحص على من حمل السلاح أو اخطى وبث أعوانه في
الجهات وجسمون في الطرقات فيقبضون على الناس بحسب أغراضهم وما
ينبه القمارى من أبنائهم فيحكم فيهم بمرأته ويصل برأيه واجماده ويأخذ
منهم للكنية ويركب في موكبه ويسير ، وهم موقوفون بين يديه بالحبال ويسحبهم
الأعوان بالفهر والجكال ، فيودعونهم السجون وتوطأ بونهم بالتهوبات ويقرعونهم
بالعقاب والضرب ويسألونهم عن السلاح وآلات الحرب ويدل بعضهم على
بعض فيضعون على المدلول عليهم أيضا القبض وكذلك فعل مثل ما فعله
السليخ الأغا وتجرى في أماله وخلقى وكثير من الناس ذبحوهم وفي بحر النيل
قدفروهم ومات في هذين اليومين وما بعدها أمم كثيرة لا يحصى عددها إلا
الله وطال بالكررة فيهم وعنادهم وتالوا من المسلمين قسدهم ومرادهم

(١) برطلمين هو رجل يوناني كان له عمل في شارع الموكل بيع فيه الزباج ولكنه
كان يعرف أعمال الغرب والشرق والخطبة . ولما جاء الفرنسيون عرض عليهم سمعته
معيه بونايرت في محسب كشتفلا مستنظان أى وكيل عاقلة القاهرة . وكان تميمه في هذا
النصب من ماسي الاختلال الفرنسي لذلك سوط عذاب على المصريين لانتقل جلاد الحساب
الفرنسيين وحتى يذهب أعينهم رميا بالرصاص منظم زعماء ثورة القاهرة . وقد نظم فرقة من
شبان اليونانيين انضمت إلى الجيش الفرنسي لمحاربة للمصريين . وسيد العامة حب الرماة .

وأصبح يوم الأربعاء فركب فيه المشايخ أجمع وذهبوا ليت صاوى عسكر
وقايلوه وخاطبوه في القصر ولاطوبوه وانصروا منه أمانا كافيا وغوايبا دون
به بالفتن شافيا لتطمن بذلك قلوب الرعية ويسكن روعهم من هذه الرزية
فوعدهم وعدا مشوبا بالتصوف وطالبهم بالتبني والتعريف عن تسبب من
المتعممين في إقارة الهوام وحرصهم على الخلاف والقيام فغالطوه عن تلك
للقاصد فقال على لسان القريظان نحن نعرفهم بالواحد هزجوا عنده في إخراج
العسكر من الجامع الأزهر فأجابهم لذلك السؤال وأمر ماخرأجهم في الحال
وابتزمهم السبعين واكتوهم في الخطة كالفياطين ليكونوا للامور
كأزامدين وبالأحكام متقيدين »

(٨) بوادر انحلال المجتمع في مصر

تخرج النساء ^(١)

ومن حوادث هذه السنة ١٢١٥ هـ ^(٢) تخرج النساء وخروج غالبن عن
الحشمة والحياء، وهو انه لما حضر الفرنسي إلى مصر ومع البعض منهم
نساءهم كانوا يعيشون في الشوارع مع نساءهم ومن حاسرات الوجوه لا يلبس
القمصان والمناديل الحرير الملونة ويسدلن على منكبين الطرح الكشموي
والزركشات الصبغة ويركن الحمول والمجمر ويسوقونها سوا عتيقا مع
التضحك والتمهقه ومداعبة المكارية معهم وحرافيش العامة فالت إلبهم تنوس
أمن الأهواء من النساء الأسافل ولا تراعى فنداخن معهم لمخوضهم النساء
ويذكر الأموال لهم، وكان ذلك قد داخل أولا مع بعض إحشام وخشية عار

(١) لم يرد في ج ٣ ص ١٦٦ - ١٦٢.

(٢) وقسم سنة ١٢١٥ في الفترة التي بدأت في ٢٥ من مايو ١٨٠٠ وانتهت في ١٣

وبالذلة في إخوانهم، لما وقعت الفتنة الأخيرة بمصر وحاربت الفرنسيين يولاق
وفتكوا في أهلها وغنموا أموالها وأخذوا ما استحسنوه من النساء والبنات
ممن ما سورات عندهم فزويهن بزوي نساءهم وأجروهن على طريقتهن في
كامل الأحوال فظاع أكثرهن نقاب الحياء بالكلية وقد اخل مع أولئك
المأسورات غيرهن من النساء القواجر، ولما حل بأهل البلاد من القتل والهوان
وسلب الأموال واجتماع الخمرات في حوز الفرنسيين ومن والاهم وشدة
رغبتهم في النساء وخضوعهم لهن وموافقة مرادهن وعدم مخالفة هواهن ولو
شتمته أو ضررته بتاسوتها طرحن الحشمة والوقار والمبالاة والاعتبار
وإستملن نظراءهن داخلن عقولهن لميل النفوس إلى الشهوات وخصوصا
عقول الفاضلات وخطب الكثير منهم بنات الأعيان وتزوجوهن رغبة في
سلطانهم ونوالهم فيظهر حالة لعقد الاسلام وينطق بالشهادتين لأنه ليس له
عقيدة يخشى فسادها وصار مع حكام الأخطاط منهم النساء اللسانات متزيات
بزيهن ومشوا معهم في الأخطاط فنظر في أمور الرعية والأحكام العادية
والأمر والنهي وللنفاذ وعشى المرأة بنفسها أو معها بعض أترابها
وأضيأتها على مثل شكلها وأماها القواصة والمخدم وبأيديهم العصي يفرقون
لبن الناس مثل ما يمر الحاكم ويأمرن وينهين في الأحكام. ومنها أنه لما أوقى
لليل أذرعه ودخل الماء إلى الخليج وجرت فيه السفن وضع عند ذلك من تخرج
النساء وإختلاطين بالفرنسيين ومما حبتهم لهن في المراكب والرقص والفتاء
والشرب في النهار والليل في القوانييس والشموع الموقدة وعليهن الملابس
الفاخرة والحلي والجواهر المرسعة وصنعتهم آلات الطرب وملاحو السفن
يكررون من الهزل والمجون ويحاورون برفع الصوت في تحريك المفاتيح بخفيف
موضوعاتهم وكثافت مطبوعاتهم وخصوصا إذا دبت الحشيشة في رؤوسهم
وتحكمت في عقولهم فيصرخون ويطلقون ويرقصون ويرمرون ويحاورون
بمعاكاة ألسنة الفرنسيين في غنائهم وتقليد كلامهم شيء كثير، وأما

الجواري المودقائين لما أعلن رغبة القوم في مطلق الأتني ذهين إليهم أمواجاً
فرائي وأزواجاً فتطلع المحيطان وتسلمن إليهم من الطيقان ودلومهم على غيآت
أسياعن وخيايا أموالهم ومتاعهم وغير ذلك ٤

(٩) انضم فوق من شباب الأقباط إلى الجيش الفرنسي ^(١)

ومن حوادث هذه السنة ١٢١٥ هـ ^(٢) أن يقوب القبطي لما نظاهر مع
الفرنساوية وجعلوه سارى عسكر ^(٣) القبطية جمع شبان القبط وحلق لحام
وزيهم بزي مشابه لعسكر الفرنسية يميزين عنهم بقبح بلسمونه على رؤوسهم
مشابه لشكل البريطة وعليها قطعة فروة سوداء من جلد الغنم في غاية البشاعة
مع ما يضاف إليها من قبح صورههم وصوراد أجسامهم وزفارة أبدانهم وصورهم
عسكره وعزوته، وجسمهم من أقصى القصيد وهدم الأماكن المجاورة للحارة
للصاري التي هو ساكن بها خلف الجامع الأحمر وبني له قلعة وسورها بسور
عظيم وأبراج وباب كبير يحيط به بدنان عظام وكذلك بني أبراجاً في
ظاهر الحارة جهة بركة الأزيكية وفي جميع الدور المحيط بالأبراج طيقاناً
للبدائع وبنادق الرصاص على هيئة سور مصر الذي رمه الفرنسية ورتب
على باب القلعة الخارج والداخل عدة من العسكر الملازمين للوقوف ليلاً
ونهاراً وبأيديهم البنادق على الطريقة الفرنسية ^(٤).

(١) ليخ في ج ٣ من ١٦٢.

(٢) وقت ١٢١٥ هـ ق الفترة التي بدأت في ٢٥ من مايو ١٨٠٠ وانتهت في ١٣

من مايو ١٨٠١.

(٣) سارى عسكر ماسما قاله حام.

(٤) امرت بعض الطوائف غير الإسلامية في مصر في تأييد الفرنسيين لأمراء مصر
الذين قد تمكن من فرق عسكرية من أبناء هذه الطوائف. ولما المساط والجند الفرنسيون
يتوجهون على انظم العسكر الأوربية وتزويدهم بالأسلحة الحديثة، ثم تمت هذه الفرق
على جيش الاحتلال الفرنسي لند التمس في تنده، لإدكان عدد الثروات الفرنسية قد هبط
هبطاً ملحوظاً نتيجة الحروب التي دارت رحاها في مصر والشام، والمطالبة التمسية

الامة التي تشيها هذه القوات من الشعب المصري ، وهو فرنسا من ارسال مدد الى الخلة ، ذلك الطاعون بالجند الفرنسيين . وقد تكثرت فرق عسكرية من الأتباط واليونانيين والدرويش المسيحيين .

وعند نظر الشعب المصري في جموعة الى هذه الفرق على انها أدوات لتحتل الاحتلال الفرنسي في مصر ، وأنه لولا هذا البلد (أدت السلطات الفرنسية في أنشائها) قامت بتدريسا وتسابحا . وعرض هذه الحركة بين الأتباط المعلم يتقرب منا . وبعد قلده تليق قيادة الفرق العسكرية التي كونها من شباب الأتباط ومنه رتبة أنا ثم رقي صل عهد ميز الى رئيسه لواء General وأستد اليه روسيا لب . للقاء السلام لفتا إلى الضحية بالجيش الفرنسي .

وكان المعلم يتقرب للساحد الايمن للجبال ديرة في حطة الصعيد من مرادك وعرب النجاز والمصريين ورمي أن تكون مهته مقصورة على تدبير المال والاعراف على فشق تخمين الجيش الفرنسي على اشتراكا ضل في الحرب الى جانب الفرنسيين . ولما اقتصر يتقرب في واقعة « عين القوسية » قلده الخزال ديرة في مساء ذلك اليوم في حلل رهيب سيقا كتب على ثلعه اسم الواقعة . وكان يتقرب يدل الفرنسيين على الخوازم العامة في حلة الصعيد .

ولما تاروت القاهرة ثورتها الثانية على عهد كبير كان كار الأتباط وتلى رأسهم للمعلم جرجس جوهرى يمدون الثوار من أبناء الشعب المصري بالمال والقشة . ولكن كان المعلم يتقرب ورغائه يملون الثوار تاراجا به . ولما فرض عليه غرامة حرية فادما مد الخداد ثورة القاهرة الثانية ضد الى المعلم يتقرب أن « يضل بالسلطان ما يشاء » الأمر القى زاد من غروره وقهره ، ولم يكن بطريق الأتباط يقر المعلم يتقرب دلي « مرافا » وكنيا ما يبله لا التمتع ما يمدول عن خطه ولكن كان يتقرب يضل له القول .

وقا تقرر حلاء الفرنسيين عن مصر صمم يتقرب على الرحيل مع الولد الميتر الفرنسي وما ولأن يصطب منه مددا كبيرا من شباب الأتباط الذين كانوا تحت قيادته فرغوا ولم يخرج منه الا جنس أهل وحشيه وهم زوجته مريم ثمة الله وأبنته ، هو أخته حين وابنا أخته وأبها سباروس . وحصل يتقرب منه خوينا صادوا من حرس ويتقرب جوهرى وأطول أبو طافية ولذا ليس ملطى لثابة الحكومة الفرنسية يرد غرض ما ياتى

(١٥) إتفاقية القريش

٢٩ من يناير - ١٨٨٠^(١)

اتفاقية الجلاء عن مصر مبرمة بين المراتين ديزيه قائم فرقة ، والمواطن
بوسليج مدير عام الشؤون المالية ، القريشين من الجنرال كبير القادة العام
الجيش الفرنسي ، وبين مصطفى رشيد أفندي المفاوض ومصطفى راسخ
أفندي رئيس الكتاب ، للتوضيح عن حضرة صاحب السمو الصدر الأعظم -
إن الجيش الفرنسي في مصر رغبة منه في الإعراب عن مقاصده في حقن الدماء
ووضع حد للنزاعات الضارة التي قامت بين الجمهورية الفرنسية والباب العالي

تقدموا الجنرال ميتو في أواخر عهد الخديعة الفرنسية حيث تضمنت الموارد المالية الفرنسية
وتبين كائنات الخديعة تتفق طريقتها أسيد يعقوب عرض لم يملك طويلا فواته الخديعة
في عرض البحر في ١٦ من أغسطس ١٨٨١ واستجاب ديوان الخديعة لرجاء أخيه عام ياق
محت في البحر على وسعها في ذلك من الخديعة حفظها حتى بلغت الخديعة هجر ماريشيا
ودعت متاعه

(١) Convention pour l'évacuation de l'Egypte , passé entre les
citoyens Désiré, Général de division, et Potusdelgue, Administrateur
- général des finances , plénipotentiaires du Général en chef

Et leurs Excellences Moustafa - Rachyd Effendy , defterdâr ,
et Mustafa Rasychoch Effendy , roys et Kottab , Ministres
plénipotentiaires de S.A Le Suprême Vizir :

Voir Reybaud et Scutren : Histoire Scientifique et Militaire de
l'Expédition Française en Egypte. (Paris 1880 - 1886) t. VII,
pp. 85 - 97.

قد قبل أن يطول عن مصر طبقا لشروط هذه المعاهدة آملا أن يكون ذلك تمهيدا للصالح العام في أوروبا .

المادة الأولى

يذهب الجيش الفرنسي بأسلحته وأحصه ومتفولاته إلى الاسكندرية ورشيد وأبو قير ومن هناك ينتقل إلى فرنسا على سفن أو السفن التي يختار أن يقدمها الباب العالي لهذا الغرض ويرسل الباب العالي إلى قلعة الاسكندرية بعد شهر من التصديق على هذه المعاهدة مندوبا يصحبه حصون شغصا لتعجيل تهيئة هذه السفن للنقل .

المادة الثانية

تقدم هذه مدتها ثلاثة اشهر في مصر تبدأ من يوم التوقيع على الاتفاقية ، وإذا انقضت هذه المدة قبل أن يند الباب العالي السفن فتمد المهلة إلى أن يتم نقل الجنود بحرا ويلاحظ الطرفان أن يتخذا كل الوسائل لدم الإخلال بطمأنينة الجيش والأهالي وراحتهم خلال المهلة .

المادة الثالثة

يصح في نقل الجيش الفرنسي النظام الذي يضعه مندوبون يختارهم الباب العالي والتمثال كغير لهذا الغرض . وإذا حدث خلاف بين التوسيع أثناء انتقال الجنود إلى السفن فيختار سيدى سميت مندوبا من قبله ليفعل في الخلاف طبقا للوائح البحرية البريطانية .

المادة الرابعة

تحل القوات الفرنسية عن موقعي قطية والمالحة في اليوم الثانى وعلى الأكثر في اليوم العاشر بالتصديق على المعاهدة ومدية للتصوير في اليوم الخامس عشر ، ودعياط وبليسي في اليوم الثماني ، وبليسي قبل إخلاء

القاهرة ستة أيام ، والبلاد الأخرى الواقعة على الضفة الشرقية للنيل في اليوم
الباكر ونحو بلاد الدلتا بعد خمسة عشر يوما من إخلاء القاهرة ، وفي الضفة الغربية
للنيل وملحقاتها في يد الفرنسيين إلى حين الجلاء من القاهرة . وبما أن هذه
الجهات يحتلها الجيش الفرنسي إلى أن يحى الجنود الفرنسيون من الوجه
الغربي فيجوز أن تبق إلى تمام الهدنة إذا لم يتيسر إخلاؤها قبل ذلك . وتسلم
الجهات التي يصير الجلاء عنها إلى الباب العالي بالخلاف التي هي عليها الآن .

المادة الخامسة

يصير إخلاء القاهرة بعد أربعين يوما أو على الأكثر خمسة وأربعين يوما
من تاريخ التصديق على الاتفاقية .

المادة السادسة

يجهد الباب العالي بأن يذل كل عتاجه لكي يضمن لقوات الفرنسيين التي
تحتل مواقعها بالبر القوي وتنسحب بأسلحتها وأمتعتها ومسكر الجيش
العام الانتصار ولا تؤذى في أشخاصها أو أموالها أو كراحيها سواء من أهالي
مصر أو من الجنود العثمانيين .

المادة السابعة

تنفذ المادة السابعة ومتما لكل خلاف أو خصومة تصعد لوسائل اللازمة
ليكون الجنود العثمانيون جسيدين للحد الكافي من الجنود الفرنسيين .

المادة الثامنة

بمجرد التصديق على الاتفاقية يطلق سراح الأتراك والرعايا العثمانيين
على اختلاف أجناسهم للنجوزين أو المحبوسين في فرنسا أو الذين اعتقلهم
السلطات الفرنسية في مصر ، وكذلك يطلق سراح الفرنسيين للنجوزين

والجوسين في مدن السلطنة العثمانية وتقومها والأشخاص التابعين للوكالات
والقنصليات الفرنسية على اختلاف أجناسهم .

المادة التاسعة

الأشخاص القى صودرت أموالهم وأملاكهم من الجانبين يستردون
عنه الاملاك والأموال أو ترد لهم قيمتها ، ويبدأ بذلك فوراً بعد الجلاء
من مصر . وتتم تسوية ذلك في الآتية بواسطة لجأت تولى لهذا
الغرض من الجانبين .

المادة العاشرة

لا يضار أحد من سكان مصر من أى دين كان ولا يؤذى في أملاكه
ولا في شخصه بسبب انتمائه أو ارتباطه بالفرنسيين مدة احتلالهم مصر .

المادة الحادية عشرة

تعطى للجيش الفرنسي جوازات سفر وعهود بعدم التعرض لأفراد في
الطريق من الدولة العثمانية وحلفائها أى بريطانيا وروسيا وكذلك تقدم
له السفن اللازمة لرجوعه إلى فرنسا .

المادة الثانية عشرة

عندما يزل الجيش الفرنسي في السفن يصعد الياب العالي وحلفاؤه الا يحصل
له أى تعرض حتى يصل إلى فرنسا، ويصعد الجنرال كبير والجيش الفرنسي
من ناحيتهما ألا يقع منهما خلال هذه اللثة أى استفزاز أو عمل مدائى ضد
أساطيل الدولة العثمانية أو حلفائها أو أى بلد من البلدان التابعة لها والأتروسو
السفن للقلعة للجيش في أية جهة ماعدا الشواطئ الفرنسية مالم تقتضى بذلك
الضرورة القعوى .

المادة الثالثة عشرة

يخرج عن المدة التي تقدر عقدها لمدة ثلاثة أشهر لجلاء الجيش الفرنسي عن مصر أنه إذا وصلت خلال هذه المدة بعض السفن الفرنسية إلى الاسكندرية بنهر علم قواد أساطيل الحلفاء فقد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن ترفع هذه السفن من الاسكندرية بعد أن تتزود بما يكفيها من الماء والمؤن وتعود إلى فرنسا مزودة بموازيات مرور من الحكومات المتعاقبة وفي حالة احتياج بعض هذه السفن إلى التوجه ظهرها دون سواها الحق في أن تبقى إلى أن يتم ترميمها ومن ثم ترفع فوراً إلى فرنسا حين تطيب لها الرياح .

المادة الرابعة عشرة

لجندالي كليو أمف يرسل من غورده نياً اتفاقية الجلاء عن مصر إلى الحكومة الفرنسية ويعطى السفينة المعلقة الرسالة جواز المرور اللازم لمروره إلى فرنسا .

المادة الخامسة عشرة

نظراً لما اتضح من حاجة الجيش الفرنسي إلى المؤنة اليومية مدة الثلاثة أشهر التي يجب أن يتم فيها جلائه من مصر وثلاثة أشهر أخرى اجدها من يوم زواله السفن فقد تم الاتفاق على أن يقدم الباب العالي الكميات اللازمة من القمح والقمح والأرز والسكر والخبز وذلك بموجب القوائم التي تقدم من المفاوضين الفرنسيين بما يكفي لمدة إقائة الجيش في مصر ومدة سفره ويغصم من ذلك ما يأخذه الجيش من الخزائن بعد التصديق على الاتفاقية .

المادة السادسة عشرة

لا يجوز للجيش الفرنسي اعتباراً من يوم التصديق على الاتفاقية أن يجمع أية ضريبة في مصر وعليه بالعكس أن يترك للباب العالي قيد الضرائب

العادية التي يحل موعد مدادها نهاية تاريخ رحيله ، وكذلك الجمال والمجن
والقنائر والمدافع وغير ذلك من المئات التي يملكها ولا يرى أن يأخذها معه ،
وكذلك مستودعات الذللال التي جيت وعما من ضرائب الأبطال وخازن
الماكولات فجميع هذه المستودعات يصير حصصها وتقدير قيمتها بحرفة
متدوين يرسلهم الباب العالي لهذا الغرض على يد قائد القوات البريطانية
بالاتفاق مع وكلاء الجبرال كليب القائد العام ، ويسلمها المتدوين المذكورون
بقيمتها لنابة ثلاثة آلاف كيس وهو الملح المتفق على أدائه للجيش الفرنسي
عشرة ثقات لازمة لتجهيل الجلاء والرحيل ، فإذا لم تك تلك الأشياء بهذه
القيمة فعلى الباب العالي أداء الفرق ؛ فغرض ترده الحكومة الفرنسية طبقا
لسندات الاحتلال التي تمرر بقيمتها من وكلاء الجبرال كليب .

المادة السابقة عشرة

بما أن الجيش الفرنسي يلزمه اتفاق المصاريف اللازمة للجلاء فيسلم بعد
التصديق على الاتفاقية المانع المتفق عليها لهذا الغرض على النحو الآتي :
خمسة كس في اليوم الخامس عشر بعد التصديق على الاتفاقية ، وخمسة
أخرى في اليوم الثلاثين ، وثلاثة كس في اليوم الأربعين ، وثلاثة أخرى
في اليوم الخمسين ، وثلاثة أخرى في اليوم السبعين ، وثلاثة أخرى في اليوم
المتبعين وثلاثة أخرى في الثمانين ، وخمسة كس في اليوم التسعين ، واثني كس
خمسة قرش عتاق .

وتؤدى هذه المبالغ بعشرة قروض بواسطة متدوين بوقف الباب العالي
لهذا الغرض وتسيلا لتنفيذ هذه المبالغ يرسل الباب العالي بعد تبادل التصديق
على الاتفاقية فوراً متدوين عنه إلى القاهرة والمدن الأخرى التي يحتلها
الجيش الفرنسي .

المادة الثامنة عشرة

الترايب التي يمكن أن يجيبها الفرنسيون بعد التصديق على الاتفاقية وقيل إذاعة هذه الاتفاقية في أنحاء القطر المصري تخضع قيمتها من الثلاثة آلاف كيس المنصوص عنها آنفا .

المادة التاسعة عشرة

تسهيلاً وتجيلاً لإخلاء المدن والمواقع تخول لسفن النقل الفرنسية التي توجد بالموانئ المصرية حرية الانتقال والملاحة من دمياط ورشيد إلى الاسكندرية ومن الاسكندرية إلى رشيد ودمياط خلال الثلاثة أشهر المتفق على جعلها مهلة للجلاء .

المادة العشرون

بما أن سلامة أوروبا من الأوبئة تستلزم اتخاذ الاحتياطات الخاصة لمنع انتشار عدوى الوباء إليها فلا يسمح لأي فرد مصاب بالعلوان أو مشتبّه في إصابته به النزول إلى السفن ، والجنود الموبوءون أو المصابون بأي مرض آخر يحول دون إمكان تعلّمهم في الموعد المحدد للجلاء. يقوّن بالمستشفيات التي يعالجون بها في أماكن المصدر الأعظم وحمايته وحول علاجهم أطباء من الجيش الفرنسي يقوّن له هذا القرض بجانبيهم إلى أن يتم شفاؤهم ويحسن لهم القرض بحيث يتم ذلك في أقرب وقت ممكن ، وتسرى عليهم أحكام المادتين الحادية عشرة والثانية عشرة من هذه الاتفاقية كما تطبق بالنسبة لباقي الجنود ويصعد القائد العام للجيش الفرنسي بأن يمدّ در تعليماته المشددة ، إلى ضباط الفرق التي تنزل بالسفن بالاسمح لسفن النقل بالرحو في ضوء التنوير التي يعينها أطباء الجيش ويؤمنون في اختيارها أن توافر فيها الوسائل الضرورية للعجز المعنى .

المادة العادية والعشرون

كل ما يحدث من المشاكل مما لا تتناوله أحكام هذه الاتفاقية يسوى بالطرق
الهردية بمعرفة مندوبين بعينهم لمدة لغاية المصدر الأعظم وللغائد العام الجنرال
كليب بالطريقة التي تؤدي إلى تسهيل وتسهيل الجلاء .

المادة الثانية والعشرون

لا تسرى أحكام هذه الاتفاقية إلا بعد التصديق عليها من الجانبين ، ويتم
تبادل التصديق في خلال ثمانية أيام وعندئذ يصبح على الطرفين المتعاقدين
مراعاة تنفيذ أحكامها بتمام الدقة .

تمحرت هذه الاتفاقية ووقع عليها بأخطاها الخاصة بها ، في المعسكر الذي
وقعت به المفاوضات بالقرب من العريش في اليوم الرابع من بلوفوز من
السنه الثامنة للجمهورية الفرنسية الموافق ٢٤ من يناير سنة ١٨٠٠ ميلادية ٢٧
من شهر شعبان سنة ١٢١٤ هجرية .

امضاءات (ديزيه) قائدة فرقة ، (يوسليج) المفوضين عن الجنرال كليب .
(مصطفى رشيد) المندوب دارو (مصطفى راسخ) رئيس الكتاب المفوضين
من المصدر الأعظم .

تصديق كليب

أنا الموقع أدناه القائد العام للجيش الفرنسي في مصر أوافق وأصدق
على أحكام الاتفاقية المذكورة أعلاه لتنفذ بقسواها ومساها ، والتحقق من
مطابقة المياغة القوية المدون فيها الاثنان والعشرون شرطا للفرجة الفرنسية
الموقع عليها من مفوض المصدر الأعظم والتصديق عليها من سموه فسوف يصير
الرجوع إلى صياغة الفرجة الفرنسية في حالة وجود أي خلاف .

المعسكر العام بالصالحية يوم ٨ بلوفوز من السنه الثامنة (٢٨ من يناير سنة ١٨٠٠)
إمضاء كليب

(١١) اتفاقية الصلح

بين الجنرال كليبر ومراد بك^(١)

٥ من أبريل سنة ١٨٠٠

باسم الله القدير

نظرا لما أبداه الأمير سامي المقام الحائز لكمال الشرف والاعتبار مراد بك
عبد من الرقة في أن يعيش في سلام ووثاق مع الجيش الفرنسي بمصر ،
ولما يرغب القائد العام كليبر من الأعراب عماله في قنوس الفرنسيين من
الاحترام الذي استوجبه شجاعته واقتضاه مسلكه حيالهم ، فقد تم الاتفاق
على ما يأتي :

Reybaud. Histoire Scientifique et Militaire de l'Égypte (1)

française en Égypte (Paris 1830-1836) t VII, pp. 428-432.

ومدرسة مصر هذه الاتفاقية والولايات التي ساحت لإبرائها والنتائج التي ترتبت

عليها نرى أنها قامت على أساس تبادل المصالح بين الفرنسيين ومراد بك على حساب مصر
قد آمن كليبر سنده هذه الاتفاقية باسم أنه ثورة ن الوجهة للقبلى وهو التظيم مترام الأطراف
لم تستقر فيه نظام الحكم الفرنسي ، وأصبح في مقدور كليبر أن يوجه اهتمامه إلى القاهرة
والإلاء على كل من أن يلقى التعديلات من مراد بك كما أضافته له هذه الاتفاقية للأعراف
في صدأى غزو خارجى تقوم به الدولة الشافية أو بريطانيا - يضاف إلى ذلك أن كليبر
نفسه تولى القاهرة بالليل والأمن من الصعيد.

أما مراد بك فقد حقق له الاتفاقية قدما شظيا على حساب المصلحة العليا لمصر التي
آوتها وبيعت منه أميرا مليتا نفس لقب حكم النصف الجنوب من الصعيد تحت حاية فرنسا
ولم يكن يتم التوقيع على الاتفاقية حتى أرسل إلى الفرنسيين للثقل والموت وسلمهم بعض المشايخين
للذين كانوا يدعوا إليه، وقد أن تم لإعاد ثورة القاهرة الثانية نظام مراد ولية لأخرى في
جزيرة القصب بالجيزة الكبير وقواده . وقد تم لهم بعد الوالية أرسى لألف رأس من الأغنام
بنتابة هدية وقد ظل مراد تظلم هذه الاتفاقية حتى وفاته في أبريل ١٨٠١ . وما أروع
الجبرنى وهو يترجم له أن يقول إنه قد كرم أعظم الأسباب في خراب الأتليم المصرى بما وجد
منه ومن بما ليك وأبانه من الجور والتهور وصاحته لم هل المم يقول يرواه (أنظر
ترجمة حياته في ج ٢ ص ١٦٧ - ١٦١)

المادة الأولى

يعترف القائد العام للجيش الفرنسي بالتياجه عن الحكومة بمزاد يك عمل
أميراحا كما الوجه القلى ونحوه بهذه الصفة سلطة الحكم والانطباع في
البلاد الكانه بالبر الشرق وقبر الغربى قليل ابتداء من ناحية بلعقوة بمديرية
جرجا إلى أسوان في مقابل أن يؤدى للجمهورية الفرنسية المخرائج الواجب
دفعه عن تلك الجهات لصاحب الولاية على مصر .

المادة الثانية

يحدد هذا المخرائج السنوى بمبلغ ٢٥٠ كيس بواقع الكيس ٢٠٠٠٠ بارة
علاوة على ١٥٠٠٠ أردب قمح و ٢٠٠٠٠ أردب شعير وغلل أخرى .

المادة الثالثة

المخرائج الذى يدفع نقدا يؤدى على أربعة أقساط متساوية كل ثلاثة
أشهر قسط ، وتبدأ السنة بحساب التقويم الفرنسى ، أما المخرائج الذى يؤدى
نوما فيورد في شون القاهرة من أول نوربال إلى ٣٠ فركتيدور ، وبحساب
مراد بك على مصاريف نقل القلال بواقع الأردب أربعين بارة وتخضع من
المخرائج الذى يدفع نقدا ،

المادة الرابعة

يكون لمراد بك دخل محرك القصير وحرك إسنا ، وتحمل مينا القصر
حامية فرنسية لا نقل عن مائتى بندقى ، وعلى مراد بك أن يؤدى نفقات هذه
الحامية ، ويصرف لها ضعف ما يدفع عادة الجند ، وعليه أن يخصص كتيبة من
المالك ترابط في القصر لمساعدة الحامية الفرنسية ، وما يدفعه نفقات الحامية
يخصم له من المخرائج المذكور في المادة الثانية .

المادة الخامسة

بما أن أمير الوجه القبلي ليس له إلا الدخل الناتج من الضرائب وليس له أن يصرف في ملكية أى بلد إلى حاشيته للتصليح به ، ولكن له إدارة هذه البلاد بالطريقة التى يراها موصية بالحكومة الفرنسية تضمن للأهالى ملكية الأراضى التى يملكونها بالطرق المشروعة وتمتع وتفرع أى اعتداء عليها .

المادة السادسة

على كل طرف أن يرد إلى الطرف الآخر الجنود اللاجئين اليه من جيش الطرف الآخر ، وليس لزارمى القري التابعة لأى من الفريقين أن ينجأوا إلى البلاد التابعة للفريق الآخر بقصد التخلص من أداء الضرائب أو لأى سبب آخر من هذا النوع .

المادة السابعة

يجعل الأمير حاكم المصيدة مدينة (جرجا) مقسوما ، وعليه أن يرسل للقائد العام حرسا من خمسة وعشرين ملوكا ، وعليه أن يوفد أحد البكوات من أتباعه مندوبا مفوضا عنه يقيم باستمرار فى القاهرة .

المادة الثامنة

يشتمل قائد الجيش الفرنسى لمراد بك الانتفاع بدخل حكومته ويصعد بحمايته فى حالة مهاجمته . وإذا استهدفت الجبهات التى تحتلها الجنود الفرنسية لمجموع عدائى أيا كان نوعه فعلى مراد بك أن يتخذ عددا من جنوده يبلغ على الأكثر نصف قواته لحاونة القوات الفرنسية ، وعليه أن يقدم بالثمن للستاد أدوات النقل اللطوية ، ومؤونة الجنود التى يتخذها تكون على حقبة الحكومة الفرنسية .

المادة الخامسة

بعد الفائد العام كليو بأن لا يوافق على أى اقتراح أو اتفاق يحرم مراد بك من المزايا الميية أعلاه وعليه أن يبلغ المائدة المالية إلى الحكومة القترسية لتوعى مصالح مراد بك في الماهدات التي قد تريم بشأن مصر .

المادة العاشرة

إن الشروط الواردة في الماهدة المالية والتي تقررت بصفة كل من الخزال داماس قائد فرقة وديس أر كلن الحرب العام وللواطن جلوبيه قوميسر الحكومة (لدى الديوان) ومدير الشؤون المالية للفوضين عن القاعد العام كليو ، وعثمان بك البرديس للفوض عن مراد بك يعبر للتوقيع عليها من القاعد العام كليو ومن الأمير المعظم والملاذ الأصم مراد بك محمد .

(١٢) الميوق يسجل

التقاليد العسكرية في تشييع جنازة كليو^(١)

« ونادوا ليلة الرابع من قطة وهي ليلة الثلاثاء خامس عشرين المحرم ١٢١٥^(٢) في المدينة بالكنتس والرش في جهات حكام الشرطة فلما أصبحوا اجتمع عساكرهم وأكابرهم وطلاقة عينها القبط والشوام وخرجوا بموكب مشهدهم ركابا ومشاة وقد وضعوه في صندوق من رصاص مستم الفطاء ووضعوا ذلك الصندوق على عربة، وعليه برنيطة وسيفه والمخبر الذي قتل به وهو مغموس بدمه، وعللوا على العربة أربعة ياروق صفار في أركانها سدولة بشعر أسود، ويضربون بطبولهم بشير الطريقة المعتادة، وعلى الطبول خرق

(١) الميوق ج ٢ ص ١٢٢ - ١٢٤ .

(٢) كان ٢٥ محرم ١٢١٥ يوافق ١٥ يونيو ١٩٠٠ .

سوداء والصنكر بأيديهم البنادق وهي منكسة إلى أسفل ، وكل شخص منهم معصب ذراعة بخرقه سوداء ولبسوا ذلك الصندوق بالطريقة السوداء وعليها قصب غيش ، وضربوا عند خروج الجنائز مدافع وبنادق كثيرة وخرجوا من بيت الأريكة على باب الخلق إلى درب الحمام إلى جهة الناحية ، فلما وصلوا إلى تل المتبار حيث القلعة التي بنوها هناك ضربوا عدة مدافع وكانوا أحضروا سلحان الحلي والقلعة المذكورين فأمنوا فيهم ما قدر عليهم ثم ساروا بالجنائز إلى أن وصلوا باب قصر العيني قرفوا ذلك الصندوق ووضعوه على علوة من القواب بوسط نخشية صنعوها وأعدوها لذلك وعملوا حرقا درازين وغرقه كساء أبيض وزرعوا حولها أجواد سروة ووقف عند بابها شخصان من الصنكر يتأدقما ملازمان ليلا ونهارا يتناوبان للالتزام على الدوام ، وانقضى أمره .

(١٣) معاهدة الجلاء عن منطقة القاهرة والجيزة

أبرمها الجنرال بليار Balliard

٢٧ يونيو ١٨٠٦

معاهدة لجلاء الجيش الفرنسي بقيادة الجنرال بليار عن مصر أبرمت بين كل من البريجاديه جنرال هوب Hopo بالنيابة عن القائد العام للجيش الإنجليزي في مصر ، وبين كل بالنيابة عن الصدر الأعظم ، واسحق بك بالنيابة عن قطان باشا ، والجنرال دوزلو Doncelot والجنرال موراند Morand والكولونيل تاربر Tarayre بالنيابة عن الجنرال بليار قائد فيلق الجنود الفرنسية ومن بينهم ، اجمع للتدوين المذكورون أعلاه في مكان المفاوضات وبمسند تبادل الصفات والسلطات المذكورة لهم اتفقوا على الشروط الآتية :-

المادة الأولى

أن الجنود الفرنسية من كافة الأسلحة وللطعن بهم بقيادة الجنرال بيار يجلبون عن القاهرة والقلمة وحميون بولاق والحيزة وعن كل الجهات التي يجارها الآن في القطر المصري .

المادة الثانية

ينقل الجنود الفرنسيون وللعقود بهم بأسلحتهم وأمتعتهم وعدائهم وذخائرهم إلى شيد بطريق البر الغربي النيل ومن هناك يعبرون إلى الثغور الفرنسية بالبحر المتوسط ومنهم أسلحتهم وعدائهم ومنقولاتهم على نفقة الدول المتحالفة ، ويتم إقلاهم في أقرب ما يمكن من الوقت بحيث لا يتأخر عن الخمسين يوما التالية لتاريخ التصديق على هذه المادة ، ومن المتفق عليه أن ينقل الجنود للذكور إلى الثغور الفرنسية بأقرب وأسرع طريق .

المادة الثالثة

تقف الأعمال العدائية من الجانبين بمجرد التوقيع والتصديق على هذه المادة وتسلم قلعة ملكوسكى^(١) وباب مدينة الجيزة المسمى باب الأهرام إلى جيش الحلفاء ويحدد خط المتنازع الأمامية لجيوش الطرفين بمعرفة مندوبين يعينون لهذا الغرض وتعلى الأوامر المشددة للجنود ألا يجنازوا هذا الخط وذلك منعا لكل اصطدام بين جنود الطرفين وإذا وقع أى اصطدام فيحسم بالطرق الودية .

المادة الرابعة

يخلى الجنود الفرنسيون وللعقود بهم مدن القاهرة والقلمة وبولاق

(١) باسم الظاهر بيبرس وقد سواه الفرنسيون إلى قلعة وأدعوا إليها أثناء ثورتهم وأسلمهم

وقلاعها في اليوم الثاني عشر بعد التمديق على هذه المعاهدة ، ويسحبون إلى قصر العيني والروضة والجزيرة ، ومن هناك يرسلون إلى القصور للعدة لاقلاعهم ويكون هذا الرحيل في أقرب وقت ممكن بحيث لا يزيد عن خمسة أيام ، ويكفل قواد الجيوش البريطانية والفرنكية بنفقات نقل الجنود الفرنسيين بطريق النيل من الجزيرة .

المادة الخامسة

تتظم طريقة رحيل الجنود الفرنسيين باشتراك قواد جيوش الطرفين أو ضباط أركان الحرب الذين يتدربون لهذا الغرض من الجانبين ، ولكن من لتفق عليه أنه طبقاً لهذه المادة يكون لقواد جيوش الحلفاء تحديد عدد الأيام التي يقضيها احتشاد الجيش الفرنسي ورحيله وبناء على ذلك يصحب الجيش الفرنسي في رحيله مندوبون من الإنجليز والفرنك يكافون تقدم المؤن اللازمة له أثناء الرحيل .

المادة السادسة

تعهد حراسة الأمتعة والأعتقال والقتال وسائر المهمات التي ينقلها الجنود الفرنسيون بطريق النيل إلى شرافم من الجيش الفرنسي وإلى السفن المسلحة التابعة لدول الحلفاء .

المادة السابعة

تقدم المؤن لكافية الجنود الفرنسيين والمحققين بهم من يوم رحيلهم من الجزيرة إلى حين وصولهم إلى فرنسا وتلج في هذا العدد لواحق الجيش الفرنسي في المسافة بين الجزيرة والفرنك الذي يقلعون منه ، واللواحق البحرية البريطانية في طريقهم بحراً لناية وصولهم إلى فرنسا .

المادة الثامنة

يقدم قواد القوات البرية والبحرية الإنجليزية والفرنسية والفرنسية إلى قواد فرنسا الواقعة على البحر المتوسط وكذلك لجميع الفرنسيين والأشخاص الآخرين الملتحقين بالجيش الفرنسي، ويحدد في هذه المهمة وفي تدبير الخزن الكافية إلى مندوبين بينهم لهذا الغرض الجنرال بليار وقواد الحلفاء الميرين والبحريين بعد التصديق على هذه المعاهدة مباشرة، ويخرج هؤلاء المندوبون إلى رشيد وأبو قير لتدبير الوسائل اللازمة للنقل.

المادة التاسعة

يقدم الحلفاء أربع سفن (أو أكثر من هذا العدد عند الإمكان) خاصة لنقل الجنود والماء والعلف الكافي لمدة السفر.

المادة العاشرة

يسود الجنود الفرنسيون والمحتجزون بهم إلى فرنسا في حراسة سفن الحلفاء، وتضمن لدول المتحالفة للذين يركبون السفن منهم أن لا يصابوا بأذى إلى أن يلقوا الشواطئ الفرنسية ويحدد الجنرال بليار هو والجنود الذين تحت قيادته بأن لا يصدر عنهم أثناء رحلتهم أى عمل عدائى ضد السفن أو البلاد التابعة لصاحب الجلالة البريطانية أو الباب العالي أو حلفائهما.

ولا يجوز للسفن المقتلة للجنود أو الرعايا الفرنسيين أن ترمو في أى تتر آخر غير المنفرد للفرنسية ما لم تقتضى بذلك الضرورة القصوى.

ويقدم قواد القوات البريطانية والفرنسية والفرنسية بالسفون المملوئة بأعلاء مدة إقامة الجيش الفرنسي في مصر من يوم التصديق على المعاهدة إلى حين نزوله إلى السفن، ويحدد الجنرال بليار قواد القوات الفرنسية بالنسبة من حكومتها

بأن السفن التي تقل الجنود الفرنسية أو تنقل حراستهم في البحر لا تحجز ولا تطبق في موانئ فرنسا بعد نزول الجنود منها وأن يكون لقباطيتها الحق في أن يشتروا على حسابهم حاجتهم من الزاد والمؤونة بما يكفيهم العودة ، ويكمل الجيرال بليار أيضا بالنيابة عن حكومته أن لا تنظر هذه السفن في عودتها إلى تنوير الحلفاء عادات لا تحاول القيام بحركات حرية عداوية أو المشاركة فيها بأي وسيلة .

للمادة الحادية عشرة

جميع الرجال الإداريين وأعضاء لجنة الطوم والفتون وبالجملة كل الأشخاص الملتحقين بالجيوش الفرنسية يمتعون بالخرايا المفوضة في هذه المعاهدة لأفراد الجيش ، ورجال الإدارة وأعضاء لجنة العلوم والفتون أن يأخذوا معهم الأوراق المتعلقة بوظائفهم وأعمالهم وأوراقهم الخاصة والأشياء الأخرى التي تعلق بهم .

للمادة الثانية عشرة

يحق لأي من سكان مصر على اختلاف اجناسهم إذا رغب اللحاق بالجيوش الفرنسية في رجليه أن يوحد معه ولا يجوز بعد رجليه أن تؤذى عائله أو تمادر أملاكه .

للمادة الثالثة عشرة

لا يضار أحد من سكان مصر من أي دين كان ولا يؤذى في شخصه ولا في ماله بسبب علاقة أثناء الاحتلال الفرنسية بالسلطات الفرنسية مادام يخضع من الآن لقوانين البلاد (١)

(١) في نفس المنشور في مجموعة دي ماونتاني أن هذه المادة تصرف لك الأشخاص الذين يملكون مع الجيش الفرنسي ، ولكن هذه الإضافة لم ترد في نفس الوارد في ريبو ، وقد أضيفنا على النص التي في ريبو لأن الإضافة لا تتفق مع المبدأ المستند من عام المادة

المادة الرابعة عشرة

المرضى الذين لا يستطيعون السفر يقعون في مستشفى حيث يولى علاجهم أطباء من الفرنسيين أو أشخاص من مواطنيهم إلى أن يتم شفاؤهم وعندئذ يرسلون إلى فرنسا طبقاً للأحكام التي تسرى على الجنود، وعلى قواد الحلفاء أن يقدموا لهم حاجاتهم في ذلك المستشفى وعلى الحكومة الفرنسية أن ترد قيمة هذه الحاجات .

المادة الخامسة عشرة

عند تسليم المواقف والقلاع المقتضى تسليمها طبقاً لهذه المعاهدة يجب مندوبون لحسم المدافع والتخاثر والأوراق والمحفوظات والوسوم وغير ذلك من الأشياء والتقولات التي لا يجب على الفرنسيين تركها لخصمهم .

المادة السادسة عشرة

يرسل قائد القوات البحرية للعلماء سفينة تبحر في أقرب فرصة إلى طولون وعليها ضابط ومندوب من الجيش الفرنسي يحدد اليهما إبلاغ الحكومة الفرنسية نص هذه المعاهدة .

المادة السابعة عشرة

جميع ما ينشأ من الخلاف في شأن تنفيذ هذه المعاهدة يحسم بالطرق الودية على يد مندوبين يعينون لهذا الغرض من الجانبين .

المادة الثامنة عشرة

بعد التصديق على هذه المعاهدة يصدر الأتراج فوراً عن الأمرى الانجليز والتمانيين المبعوضين في القاهرة وعلى قواد الحلفاء أن يخرجوا من ناحية من الأمرى الفرنسيين الذين في معسكراتهم .

المادة الخامسة عشرة

يتبادل الحلفاء، والفرنسيون الرهائن لثمان مائة هذه المعاهدة من الجانبين وتكون الرهائن من ضباط من الطرفين متساوين في الرتبة ويطلق سراح الرهائن بمجرد وصول الجنود الفرنسية إلى موانئ فرنسا .

المادة العشرون

يلتزم أحد الضباط الفرنسيين هذه المعاهدة إلى الجزائر مع بالاسكندرية، ولهذا الأخير أن يحلفها بالنسبة للجنود الفرنسيين ومن يلحق بهم من تحت إمرته برا وبحرا في تلك المدينة وعليه في حالة القبول أن يبلغ ذلك إلى قائد القوات البريطانية المرافقة أمام الاسكندرية في مدة اليومين التاليين لتبليغه هذه المعاهدة.

المادة الحادية والعشرون

يصر تبادل التمتع على هذه المعاهدة من قواد الطرفين في مدة أربع وعشرين ساعة بعد التوقيع عليها بحرر من هذه المعاهدة أربع نسخ بالمكان الذي حصلت فيه المفاوضات بين مندوبي الطرفين ظهر يوم ٢٧ يونيو سنة ١٨٠١ الموافق ١٦ صفر سنة ١٢١٦ هجرية أي ٨ ميدور من السنة التاسعة للجمهورية الفرنسية .
إمضاءات : هوب Hope برمجادية جفرا ، عثمان بك وكيل الصدر الأعظم امحق بك وكيل حسين قبطان باشا . دنزلوا Dancetot قائد لواء . موران قائد لواء . تارسيم Tarsime كولونل . نوافق وتصدق على هذه المعاهدة ٩ ميدور (٢٨ يونيو سنة ١٨٠١) : بليار قائدة فرقة ، نوافق : على متششون القائد العام (للجيش الانجليزي) - نوافق بالنيابة عن اللورد كيت : ستشن قبطان بالبحرية لللكية -

صدقت على مواد هذه المعاهدة : (الحاج يوسف ضيا) - (حسين باشا قبطان) .

ملحق اضافى وتفسيرى للمعاهدة

١ - ان مدافع اليبندان التى يسوغ للجيش الفرنسى تحت إمرة الجنرال بليار أن يحتلها معه فى انسحابه من القاهرة وأخذها لفرنسا هى : مدفعان من مدافع الميدان من كل طاوور ومدفع عن كل سرية وما يجتمع من العربات والمدفعية .

٢ - ومن للتفق عليه أيضا أن الجنود الفرنسيين الذين يركبون سفنا حربية من سفن الحلفاء يودعون أسلحتهم وذخيرتهم فى الأمكنة المخصصة لها على ظهر تلك السفن تحت رقابة قباطيتها ثم تسلم الجنود الفرنسيين حذوزهم من السفن فى اللوانى الفرنسية ، أما الجنود الذين يركبون سفنا غير حربية وغير مسلحة فيستبقون أسلحتهم وذخيرتهم مدة رحلتهم ويكونون تحت رقابة ضباطهم .

٣ - تنتقل زوجة الجنرال متو وإبنة وابوره من القاهرة إلى الاسكندرية بطريق النيل على سفينة بعدها الحلفاء لهذه القابة وترسل معهم متقولات الجنرال متو .

٤ - بما أنه يوجد بالقاهرة الآن بعض زوجات الضباط والجنود وباقي الفرنسيين الرابطين فى الاسكندرية ههنا كامل الحرية فى الانتقال إلى تلك المدينة ، وتحدد وسائل الانتقال اللازمة لهذا الغرض وفى حالة عدم قبولهم فى الاسكندرية ينتقلن إلى فرنسا عند إقلاع الجيش الفرنسى الذى تحت قيادة الجنرال بليار أو فى أى وقت ممكن ، ويخولن جميع اللزائم للتصوص ههنا فى هذه للمعاهدة .

٥ - الفرنسيات من نساء ضباط الجيش الفرنسى وجنوده وأبناء الموظفين الفرنسيين للعقدين بهذا الجيش ينتقلن مع أزواجهن إلى فرنسا ويصلن

المؤونة الكافية ويحولن المزايا المينة في هذه القاعدة وتتم في ذلك الواثق
لبحرية البريطانية .

إذا وجد بالقاهرة مقولات وأمتة تابعة لأفراد الحماية الفرنسية
المرابطة في الاسكندرية تنقل وتودع في رشيد أو ترسل إلى فرنسا إذا
أمكن ذلك .

٧- يجوز لمدير الإدارات العامة الجيش الفرنسي أن ينقل إلى
الاسكندرية أو يرسل إليها متدوبا عنه ويطلق كل التسهيلات الممكنة
لهذا الغرض .

٨- إذا كان من بين الرهائن التي تطلق من الجانبين ضباط من الجيش
البري فلقواد الجيوش الثلاثة أن يستبدلوا بهم عند نزول الجيش الفرنسي إلى
السفن ضباطا بحريين من مرتبتهم .

٩- الخيول والجمال التي يركها جيش البجوال بليار في مصر تسلم عند
الغلاء إلى متدربين يمينهم قواد جيوش الحلفاء .

١٠- من المتيقن عليه أن الحصون التي يصير تسليمها تسلم بمجاهدين أن
يحسب أي حدم أو تخريب ويقتل نظر الضباط والمهندسين إلى الأوامر التي بها .
حرر في مصر القاهرة ضيات يوم ٨ سيدور من السنة الخامسة (١٧ يونية
سنة ١٨٠١ - ١٦ صفر سنة ١٢٩٦) (الإمضاءات السابقة)

(١٤) إتفاقية الجلاء عن الاسكندرية

شروط التسليم المروضة يوم ٣٠ أغسطس سنة ١٨٠١ عن عبد الله بك فرنسوا منو القائد العام للجيش الفرنسي بالاسكندرية على قواد لقوات البرية والبحرية التابعة لصاحب الجلالة البريطانية وللباب العالي.

لشروط الأول

ابتداء من اليوم له اية ٣٠ مركندور (١٧ سبتمبر سنة ١٨٠١) تمت الهدنة بين الجيش الفرنسي والجيوش الانجليزية والفرنكية بالشروط المتبعة الآن وعدد خطوط المتباخر الأمامية بين الجيشين تحديدا جديدا يقتضى إيفاق ودعى يرم بين قواد الجانبين منعا لوقوع أى تصادم بين الجنود .
(الجواب) - مرفوض .

لشروط الثانى

إذا لم يصل المدد الكافى للجيش الفرنسي قبل الميلاد المحدد فى المادة السابقة ينسحب من الاسكندرية وقلاعها واستحكاماتها بالشروط الآتية .
(الجواب) - مرفوض .

لشروط الثالث

تترد الجنود الفرنسية يوم ١٨ سبتمبر إلى داخل الاسكندرية والقلاع الجوارزة لها وتسلم إلى الحلفاء المأوى والاستحكامات الواقعة أمام سور المدينة وكذلك قلعتى لتورك ودقينيه وما فيها من المدافع والفتاخر .
(الجواب) تسلم جميع الاستحكامات وقلعتا لتورك ودقينيه إلى قوات الحلفاء بعد التوقيع على معاهدة التسليم بآن وأربعين ساعة أى ظهر يوم ٧ سبتمبر كما تسلم ما بها من المدافع والدختر وحسب الجنود الفرنسيون من الاسكندرية وباقي قلاعها وملحقاتها بعد التوقيع على المعاهدة بشرة أليم

بحيث يترك الجنود الفرنسيون في هذا الموعد إلى السفن المدة لرحيلهم ،

الشرط الرابع

كل فرد من أفراد الجيش الفرنسي أو الملقين به من العسكريين والملكيين وكذلك أفراد الجنود على اختلاف أجناسهم وبلدانهم وأديانهم ممن كانوا بمصر قبل عي. الحملة الفرنسية يتبقون ممتلكاتهم وأمتعتهم وأوراقهم بحيث لا يسوغ خصمها وتفتيتها .

(الجواب) - مقبول، بشرط أن لا يأخذوا شيئا من أملاك حكومة الجمهورية الفرنسية عدا المتغولات والأمتعة والأشياء الأخرى ملك الفرنسيين والتابعين لهم من اشتغلوا في خدمة الجيش الفرنسي مدة ستة أشهر وكذلك الأشخاص الملقين بخدمة الجيش الفرنسي في الوظائف للملكية أو العسكرية على اختلاف أجناسهم وبلدانهم وأديانهم .

الشرط الخامس

تترك القوات الفرنسية ومن يجيها من الأشخاص المشار إليهم في البند السابق إلى السفن في نهر الاسكندرية بين ٥ و ١٠ من شهر قانديار من السنة العاشرة لجمهورية (من ٢٧ سبتمبر إلى ٧ أكتوبر سنة ١٨٠١) على الأكثر بأسلحتهم وذخائركم وأمتعتهم ومقتولاتهم وجميع ما يملكونه من الأوراق الرسمية والودائع ، ويحق بكل طابور وسرية مدع من مدافع الميدان وذخيرته ، وتقلع السفن بكل ذلك إلى ميناء فرنسية بالبحر الأبيض المتوسط يمينها قائد الجيش الفرنسي .

(الجواب) - يترك الجنود الفرنسيون ومن يجيهم من الجنود والأشخاص المشار إليهم في البند الرابع إلى السفن في نهر الاسكندرية إلا إذا تم الاتفاق لا بدى على إقلاع جزء منهم من أبو قير ، ويكون نزولهم إلى السفن عقب

إعداد السفن لهم، وتجهيز دول الحلفاء بنقل الجنود في عشرة أيام بعد التوقيع على معاهدة التسليم إذا أمكن ذلك. ويؤدي إلى الجيش الفرنسي الاحترام العسكري، ويأخذ منه أسلحته وأمنته ولا يصح أفراده أسرى حرب، ويأخذ منه كذلك عشرة مدافع من عيار ١٥ بوصة من القنبرة ثمانى طلقات أو عشرة لكل مدفع إلى أحد الثغور الفرنسية بالبحر الأبيض المتوسط.

الشرط السادس

تفعل السفن الحربية الفرنسية كاملة الأسلحة مع الجيش الفرنسي وكذلك السفن التجارية مما اختلقت جنسية أصحابها ولو كانوا من رعايا الدول المعادية للحلفاء أو كانوا من التجار أو البحارة التابعين لدول الحلفاء قبل بدء الحملة الفرنسية بحيث تعاد السفن الحربية إلى الحكومة الفرنسية وتعاد السفن التجارية لأصحابها.

(الجواب) - مرفوض، وتسلم جميع السفن إلى الحلفاء بالحالة التي هي عليها.

الشرط السابع

كل سفينة فرنسية تصل إلى الإسكندرية إجماعاً من اليوم لغاية ٣٠ فركتيدور (١٧ سبتمبر) قادمة من ثغور فرنسا أو حلفائها تسرى عليها أحكام هذه المعاهدة، والسفن الحربية أو التجارية التابعة لفرنسا أو حلفائها التي تصل في مدة العشرين يوماً التالية لجلاء عن المدينة لا تمتنع خيعة بحرية بل يطلق مرآحها هي وركابها ومولاتها وتمطى جواز مرور من الحلفاء.

(الجواب) - مرفوض.

الشرط الثامن

الجند الفرنسيون والوظفون العسكريون وللكيون التابعون للجيش
وجميع الأشخاص النوء عنهم في الجؤد السابقة يحجرون على ظهر السفن الفرنسية
الراسية في نمر الاسكندرية إذا كانت صالحة للسفر أو على ظهر السفن
الانجليزية أو التركية في الموانئ المحددة بالبنء الخامس .
(الجواب) - يختار الاموال الانجليزية ما يشاء من هذه السفن .

الشرط التاسع

يعين متدويون من الجانبين لوضع نظام النقل من جهة عدد السفن اللازمة
ومقدار حمولتها من الرجال والعلية نسوية كل ما يمكن أن يشأ من الصعوبات
في تنفيذ هذه المعاهدة وبعد إلى هؤلاء التدوين تحديد مواقع السفن الموجودة
في اللبنة والسفن التي يقدمها الحلفاء بحيث تكون الوسائل التي تجميع كافية لمنع
وقوع أى نزاع بين البحارة المتخططة اجناسهم .
(الجواب) - كل هذه التفاصيل تمهد تسويها إلى الاموال الانجليزية
والله ضابط بحرى فرنسى .

الشرط العاشر

التجار وأصحاب السفن على إختلاف اجناسهم وأديانهم وكل من يرغب
من سكان مصر أو من رعايا البلاد الأخرى للقيمى الآن في الاسكندرية
كالمصريين والأقباط والأروام والعرب واليهود فتح في مصاحبة الجيش
الفرنسى في رحله يكون السفن مع الجؤد الفرنسية وتسرى عليهم للزايا
للقررة للجيش الفرنسى ولم الحلى في أن يأخذوا معهم ماشاءوا من أموالهم
من أى نوع كانت وأن يؤكلوا من شاءوا في القصر فيا لا يستطيعون نقله
وتحرق تصرفاتهم ومعاملاتهم والعقود الصادرة منهم بشأن ممتلكاتهم ويضمن

قواد الخلقاء تفاذما ، والذين يفضلون منهم البقاء في مصر خوة من الزمن لتسوية معاملاتهم يسمح لهم بذلك ويكونون مشمولين بحماية الخلقاء أما الذين يؤثرون الإقامة في مصر إلى ما شاء الله فيتمتعون بكافة الحقوق وللازاي التي كانت لهم قبل الحلة الفرنسية .

(الجواب) - جميع للتاجر التي توجد في الاسكندرية أو على ظهر السفن الراسية في الليناء نسلم مؤقتا إلى الخلقاء إلى أن يت في شأنها طبقا للقواعد المرعية ولا أحكام القوانين نتيجة بين الدول ولن يشاء من الافراد أن يصحبوا الجيش الفرنسي أو يقفوا في مصر في أمن وطمأنينة .

الشرط الحادى عشر

لا يضار أحد من سكان مصر أو من رعايا أمة أخرى مهما كان مذهبه بسبب مسئلة مدة الاحتلال لفرنسى وخاصة لمعارضة في صفوفهم أو استئذانهم إياه .
(الجواب) - حقبول .

الشرط الثانى عشر

مؤونة الجنود وللحققتهم في البحر لاية الوصول إلى فرنسا تكون على تدقة الخلقاء وطبقا لقوانين البحرية لفرنسية وعلى الخلقاء أن يقدموا كل ما يلزم لتسهيل التزول إلى السفن .

(الجواب) - مؤونة الجنود ومن يركب السفن معهم تكون على حساب الخلقاء لناية بلوهم فرنسا وجميع في ذلك القواعد المرعية في البحرية البريطانية .

الشرط الثالث عشر

الغنا عمل وللمتلون لدول للمحافظة مع فرنسا وكذلك للوظفون لفنصليون التابعون لتلك الدول يستمر تتمهم بالازاي والحقوق المتسولة لمواطنى السلك السياسى طبقا للقواعد للنتجة بين الدول للتعدنة وتكون أملاكهم وممتلكاتهم وأوراقهم موضع الرعايه والاحترام في كفاية دول الخلقاء ولهم الحرية في

أن يرحلوا أو يبقوا في البلاد كما يشاءون .
(الجواب) - لفنامل ولباق الموطن القنصلين التابعين للحلفاء الجمهورية
أن يرحلوا أو يبقوا في البلاد حسبما يرغبون وتحفظ لهم أملاكهم وممتلكاتهم
على إختلاف أنواعها ، وكذلك أوراقهم ماداموا يسرون سيرة صادقة وجعون
للقواعد المقررة في القانون الدولي .

الشرط الرابع عشر

للرؤى الذين همروا للجبان الصحية للجيش أن في استطاعتهم السفر يركبون
السن مع باقي الجنود ، وتخصص لهم سفن مستشفيات تتوافر فيها الأدوية
الكافية والاعذبة وكل ما يلزم للرؤى وجسمهم صيدليون فرنسيون ، أما
للرؤى الذين لا تسمح حالتهم بالسفر فيبقون في رعاية دول الحلفاء وعنايتهم
ويبقى معهم بعض الأطباء الفرنسيين ، وتخصص لهم وسائل العناية الكافية
وتكون تقاناتهم على حساب دول الحلفاء وعلى هذه الدول أن تبحث بهم إلى
فرنسا عندما تسمح لهم صحتهم بالسفر ، ولهم أن يأخذوا معهم كل ما يمكن
من الممتلكات طبقا للقواعد للجنة بالنسبة لباقي الجنود .

(الجواب) - مقبول وتعد بعض السفن لتكون مستشفيات يتنقل إليها
الجنود الذين يطرأ عليهم المرض في مدة السفر وعلى للجبان الصحية للجيش
الطريق أن تتفق على الوسائل الواجب اتخاذها بالنسبة للرؤى للمصابين
بأمراض معدية بحيث يمنع إنتعاشهم يباقي الجنود .

الشرط الخامس عشر

تخصص بعض سفن لنقل الجيول بحيث تسع كل سفينة ستة جواد
والطلف الكافي لهذه الجياد مدة السفر . (الجواب) مقبول .

الشرط السادس عشر

يجب لأعضاء المجمع العلمي لأصرو ولجنة العلوم والفنون أن يأخذوا معهم جميع الأوراق والرسوم والذكريات وجميع التاريخ الطبيعي وجميع آثار الفنون والماديات القديمة التي جمعوها في مصر .

(الجواب) - أعضاء المجمع لم يأخذوا معهم جميع الآلات الفنية والعلمية التي جاءوا بها من فرنسا ولكن المخطوطات العربية والتماتيل وباقي المتاحف التي جمعت للجمهورية الفرنسية تنحصر من الاملاك العامة ومن ثم تسلم لقواد الحلفاء .

(وقد إعرض الجنرال منو على هذا التعديل ولكن الجنرال هوب صرح أنه لا يمكن العدول عنه ووافق القائدان على عرض الأمر على القائد العام للجيش الإنجليزي)

الشرط السابع عشر

مراكب النقل التي ستخصص لنقل الجيش الفرنسي ومن يجه تصير بحراسة السفن الحربية التابعة للحلفاء وتحت هذه الدول أن لا تغادر هذه المراكب مدة سفرها ، أما المراكب التي قد تنفصل عن عمارة النقل قبل العواصف أو لأي حادثه ما فعلى قواد الحلفاء أن يضمنوا سلامتها ، وعلى المراكب التي تنقل الجيش الفرنسي أن لا ترسو بأي شاطئ غير شواطئه فرنسا ما لم تقتضى بذلك الضرورة القصوى .

(الجواب) - مقبول ، وعلى القائد العام للجيش الفرنسي أن يحدد من ناحيته أن لا تغادر أي سفينة من سفن الحلفاء أثناء إقامتها في فرنسا أو عند عودتها وأن تزود في فرنسا بكل ما يلزمها طبقا للعرف الجاري بين الدول الأوروبية .

الشرط الثامن عشر

عندما تسلم القلاع والاستحكامات طبقا لنص الشرط الثالث يصير إطلاق
صراح الامر من الجانبين
(الجواب) - مقبول .

الشرط التاسع عشر

يجب متديون لتسلم المواقع الموجودة في المدينة والقلاع وكذلك القلاع
والمخازن والدافع والأشياء الأخرى التي تترك للعطفاء وتمرد قواتهم بكل ذلك
يوقع عليها متديون من الطرفين كما يجري تسليم القلاع والمخازن للعطفاء .
(الجواب) - مقبول ، وعلى الفرنسيين تسليم المطرط المحتوية على
تخطيط مواقع الاسكندرية وقلاعها وتخطيط مدن القطر المصري إلى للتدوين
الانجليز ، وتسلم البطاريات والشركات والمباني العامة الأخرى بالحالة التي
هي عليها الآن .

الشرط العشرون

يسمى جواز سفر السفينة حرية فرنسية تبحر إلى طولون بعد تسليم
الدببة وقلاعها نقل الضباط الذين يبعد اليهم الفائد العام الجيش الفرنسي إبلاغ
تأب هذه المعاهدة إلى الحكومة الفرنسية .
(الجواب) - مقبول ولكن إذا كانت السفينة فرنسية فلا تكون مسلحة .

الشرط الحادي والعشرون

عند تسليم القلاع والاستحكامات التواء عنها في المواد السابقة يجري
تبادل الزمائل من الجانبين لضمان تنفيذ هذه المعاهدة ويختارون من بين ضباط
الجيش من مرتبة واحدة بحيث يكون عددهم أربعة من ضباط الجيش الفرنسي
واثنين من ضباط الجيش الانجليزى واثنين من الجيش التركي ويتوزل الضباط

الفرنسيون الأربعة ياراجة الأميرال قورمندان عمارة الحلفاء والضباط الانجليز والترك باحدى السفن الثقلة القائد العام للجيش الفرنسى ، ويجرى تبادل أولئك الضباط عند وصولهم إلى فرنسا .

(الجواب) - يسلم القائد العام للجيش الفرنسى أربعة ضباط كرهائن أحدهم من ضباط البحرية الانجليزية والثانى من الجيش الانجليزى والثالث والرابع من الجيش التركى وعلى القائد العام للجيش الفرنسى أن يسلم قائد الجيش الانجليزى أربعة ضباط من مرتبة الضباط للذكورين وتسلم الرهائن وقت نزول الجنود إلى السفن .

الشرط الثانى والمشرود

إذا قام أى خلاف أثناء تنفيذ هذه الاتفاقية فيجسم بالطرق لودية على يد متدربين من الطرفين .

(الجواب) - مقبول

توقيعات : على ممثلين لفقتت جنرال مارك عام -

حسين قبطان باشا .

عبد الله جاك فرانسوا منو القائد العام للجيش الفرنسى .

جس كمت Kempt لفقتت كولونل وسكرتير .

المجموعة الثالثة

مصر في القرن التاسع عشر

(١) الحملة البريطانية على مصر سنة ١٨٠٧

موكب الاسرى البريطانيين في القاهرة بعد هزيمتهم

في معركة رشيد (٣١ مارس ١٨٠٧)^(١)

وأرسلوا السعاة إلى مصر بالبشارة فضرروا مدافع وعملوا شتكا وخلع
كسودا بك^(٢) على السعاة الواصلين وأسمرت للبشرون من اتباع المشايخين وم
القواسمة الأنر الك بالسعى إلى بيوت الأعيان يبشروهم وبأخذون منهم البقاشيش
والخلع وصار الناس ما بين مصديق ومكذب فلما كان يوم الأحد سادس
عشرية أشيع وصول رؤس القتلى ومن معهم من الأسرى إلى بولاق فخرج
الناس بالنعاب القرية ووصل الكثير منهم إلى ساحل بولاق وركب أيضا
كبار المسكر ومعهم طرائقهم للاقتام فطلبوا بهم إلى البر وصحبهم جماعة
المسكر للتسفين معهم فأتوا بهم من خارج مصر ودخلوا بهم من باب النصر
وشقوا بهم من وسط المدينة وفيهم فصيل^(٣) كبير وآخر كبير في السن وهما

(١) الميرق ج ٤ ص ١٧ - ٥٨ •

(٢) كسودا بك هو نائب باشا في حكم مصر آناء قباة - وكان عميد على وتلك
في السور بحارب الدالك وعاد منالط في طرقة الى القاهرة فلما أنه أن الانجاز سوف
يدبونه اليها فيسر مشرقا الى الشام وستطرح تخرج بحره أمام الباب العالي •

(٣) فصيل فاحوة من السكة الاطالية *all'italiana* وتلقى على سابع في جيش

أوربي • وكانت تجسم فيساليه وديالان ولوفيساليه •

راكبان على حادين والبقية مشاة في وسط السكرك ورؤس القنلى معهم على ناييت وقد تغيرت وأنتت رانحتها وعدتهم أربعة عشر رأسا والأحياء خمسة وعشرون ولم يزالوا سائرين بهم إلى بركة الأزيكية وضربوا عند وصولهم شنكا وعدافع وطلبوا بالأحياء مع فيالهم إلى القلعة (وفيه) نيه السيد عمر القتيب على الناس وأمرهم بحمل السلاح والتأهب للجهاد في الانكاز حتى يحادروا الأتراك وأمرهم بترك حضور المروس وكذلك أمر الشايخ للدرسين بترك إلقاء المروس . (وفيه) وصل عابدين بك وعمر بك وأحد أغلاظ أوغلى من ناحية قبلى وأشيخ وميرل لباشا بعد يومين . وفي (يوم الاثنين) وصل أيضا جملة من الرؤس والأمرى إلى بولاك فطلبوا بهم على الرسم للذكور وعدتهم مائة رأس وإحدى وعشرون رأسا وثلاثة عشر أسيرا ومهم جرحى ومات أحدهم على بولاك فطلبوا رأسه ورشقوها مع الرؤس وشقوا بهم من وسط المدينة آخر النهار .

(٢) الحكومة تحكرك صناعة التبشوق ونوزعه بالأكراه على الأهالى

وتطبق قس النظام على شراب المرق (١)

ومن حوادث هذه السنة (١٢٧٢) (٢) إحداث بدعة المكس على التبشوق وذلك أن بعض الصيادين من نصارى الاروام أنهى إلى كصغذا بك أمر

(١) الجبديج ١٠٣ - ١٠٤

(٢) وهذه هذه السنة الهجرية في الفترة التي بدأت في ١٦ جابر ١٨٠٩ حتى ٥ فبراير

١٨١٠ وكان المقرض من هذا النظام هو الحصول على غرق الأسمار وليس جميع البلاد .

النشوق وكثرة التسلسل ٤ والمفاقين والباعة وأنه إذا جئت دقاقره
وصناعه في مكان واحد ويجعل عليهم مقادير ويلزم به ويضبط رجاله وجمع
ماله وإيصاله إلى الخزينة من يكون ناظرا وقيا عليه كثيرة من أقلام
اللكوس التي يعمرون عنها بالجارك فانه يحصل من ذلك مال له صورة فلما
جميع كمن هذا يك ذلك أنهاء إلى مخدومه فأمر في الحال بكتابة فرمان بذلك
واختار الذي جلوه ناظرا على ذلك خافا بحطة بين العصورين واندادوا على
جميع صناع النشوق وجعلهم بذلك الختان ومنعهم من جلوسهم بالأسواق
والخطط للفرقة للقيم على ذلك يتولى الختان للمد لذلک من تجاره بمن
معلوم حدده لا يزيد على ذلك ولا يشتره سواء وهو يبيع على صناع النشوق
بمن حدده ولا يتقص عنه ومن وجده باع شيئا من الختان أو اشتراه أو
سحق نشوقا خارجا عن ذلك الختان ولو خاصة نفسه قبضوا عليه وعاقبه
وعرموه مالا وعينوا ميتين لحج القرى والبلدان القبلية والبحرية ومعهم من
ذلك الختان فيأتون إلى القرية ويطلبون مشايخها ويحطونهم قدرا موزونا
ويزموهم بالتمن للعين بالرسوم التي يمدهم فيقول أهل القرية نحن
لا نسمع النشوق ولا نعرفه ولا يوجد عندنا من يصنع وليس لنا به حاجة
ولا نشتره ولا نأخذه فيقال لهم إن لم تأخذوه فهاؤا عنه فان أخذوه أو
لم يأخذوه فهم مزموون يدفع القدر للعين الرسوم ثم كراه طريق للعينين
وكلهم وعليق دوابهم (ومنها) أيضا للطارون فرقوه وفرضوه على القرى
محبين أيضا باحياج الحياكة والفرازين إليه لنسل نزل الكنان وياض قاشه
ونحو ذلك وأشنع من ذلك كله أنهم أرادوا قبل مثل هذا في الشراب المسكر
للعرف بالعرف الزام أهل القرى بأخذه ودفع عنه إن أخذوه أو لم يأخذوه
فتقبل لهم في ذلك قالوا إن شره يقوى أيدلهم على أعمال الزرع والزراعة

والحرث ولك في القنطرة^(١) والعلانة^(٢) والشادوف ثم بطل ذلك .

(٣) مظاهرات النساء احتجاجا على إلغاء نظام الالتزام كلبية^(٣)

في أول ربيع أول ١٣٢٩ هـ^(٤) أبرز كسندايك^(٥) فرمانا وصل إليه من الباشا بعض ضابط جميع الالتزام لطرف الباشا ورفع أيدي للفرمان من التصرف بل للترام يأخذ فأنقله من الجزية فلما أشيع ذلك ضج الناس وكثر فيهم الفظ وإجتمعوا على الشايخ فطلبوا إلى كسندايك وسألوه فقال نعم ورد من أفتدينا أمر بذلك ولا يمكن مخالفة فقالوا له كيف تقطعون معاش الناس وأرزاقهم وفيهم أواميل وعواجز والواحدة قهراط أو نصف قهراط يعيش من إرادته فيقطع هنن فقال يأخذن القهراط من الجزية الصارة فرادوه وناقشوه وهو يهون ويقرب ويعد إلى أن قالوا له نكتب الباشا عرضا لالا ونسطر الجواب فاجابهم إلى ذلك من باب اللامعة وفك المجلس وشرح الشيخ المهدي في ترصيف المرضحال فكتبوه وختموا عليه بعد إمتناع البعض الذي ليس له إلتزام وكثر الفظ فيهم بسبب ذلك (وفي خامسة) حضر جمع كثير من النساء الملتزمات إلى الجامع الأزهر وصرخوا في وجوه الفقهاء وأبطلوا المهروس وبددوا عناظهم وأوراقهم فصرخوا ونهبوا إلى دورهم وكان قد إجتمع منهم الكثير من العامة واستمروا في هرج إلى بعد

(١) القنطرة تشبه الشادوف .

(٢) العلانة أخذ الماء بالمثل وهو القلار .

(٣) الجوزج ج ٤ من ص ٢٠٣ — ٢٠٤ .

(٤) كل هذا التاريخ يوافق ٢١ من فبراير ١٨١٤ .

(٥) كسندايك هو نائب الباشا وكان عهد علي حنينا عن مصر يحارب الوهابيين

الصبر ثم جاءهم من يقول لهم كلاما كذبا سكن به جنهم فانقض الجمع
وزعم النساء ومن يقن نأثى في كل يوم على هذا للنوال حتى يغرجوا لنا
عن حمصنا ومايشنا وإزراقنا وفي ظن الناس وغفلتهم أن في الإثناء بقية
أو أنهم يدنفسون الرزية وماعلوا أن البساط قد إنطوى وكل قد ضل
وأضل وغوى ومال من الصراط وإتبع الهوى وكلب الجور قد كثر
أنيابه وعوى ولم يجد له طاردا ولا معارضا ولا معاندا ولما وصل الخبر إلى
كعبدا ميك طلب بعض الشايع وقال له ماخبر هذه الجمعية بالأزهر فقال له
بسبب مايلفهم عن قطع معاشهم قال ومن قطع معاشهم وإنما أمم الذين
تسلطونهم على هذه القفال لأغراضكم ولماذا أتى يستعير على من أغرامهم
وأخرج من حقه وطلب على أغا الوال وقال له أخبرني عن هؤلاء النساء
من أي البيوت فقال وماعلى ومن يميزهن وغالبهن وأكثرهن نساء العمالكر
ولا قدرة لى على منعهن وانقض المجلس وبردت همته وانكشوا وشرعوا في
تنفيذ ما أمروا به وترتيبه وتنظيمه .

(٤) التجريس^(١)

وفي ثامن ذي القعدة ١٢٢٩ جرسوا شعثا وأركبوه على حمار
بالمقلوب وهو قابض بيده على ذنب الحمار ، وعمهوه بمبارين قبيحة ، وعلى
كتفه كرش ، بعد أن حلقوا نصف لحية وشواربه . قيل أن سبب ذلك
أنه زور حجة تفرير على أما كن تعلق بامرأة أجنبية وباع بعض الأما كن .
وكانت تلك المرأة غائبة من مصر فلما حضرت وجدت مكانها مسكونا

(١) الجريس ج ٤ ص ٢١٥ .

بالقى اشواء ، فرفقت قمعتها إلى كنفها بك ، فعمل به ذلك بعد وضوح القضية .

(٥) « اعتقد للفقهاء أن محمد على قد تاب عن ظلم الشعب »^(١)

وفي ليلة الجمعة خامس عشر رجب ١٢٣٠^(٢) وصل الباشا إلى الجزيرة ليلا^(٣) فأقام بها إلى آخر الليل ثم حضر إلى داره بالأزبكية فأقام بها يومين وحضر كنفه ذلك وأكابر دولته السلام عليه فلم يأذن لأحد وكذلك مشايخ الوقت^(٤) ذهبوا ورجعوا ولم يجتمع به أحد سوى ثلثي يوم وتوافدت عليه القدام^(٥) والهدايا من كل نوع من أكابر الدولة والنصارى بأجاسهم خصوصا الأرمن وخلافهم بكل صنف من الصنف حتى السراى البيض بالحلى والجواهر وغير ذلك وأصبح في الناس في النصر وفي القرى بأنه قد تاب عن الظلم وعزم على إقامة العدل وأنه نذر على نفسه أنه إذا رجع منصورا وإسعى على أرض الحجاز أفرج الناس من حصصهم ورد الارزاق الاحباسية إلى أهلها^(٦) وزادوا على هذه الاشاعة أنه قبل ذلك في البلاد القبلية ورد كل شيء إلى أصله وتماقلوا ذلك في جميع النواحي

(١) الميراث ج ٤ ص ٤٢٠ - ٢٢١ -

(٢) كان هذا التاريخ يوم الاثنين ٢٣ من يونيو ١٨١٥ .

(٣) عاد محمد على من بلاد العرب عن طريق غنا .

(٤) مشايخ الوقت سميد بكى من الميراث أمثلة على المشايخ علماء الأزهر الذين اساءوا الى أنفسهم بصرفاتهم اما ماتورونوا بالمشايخ القراء الذين كانوا يصعدون الخيالة امامه في مصر أبان الحكم الفرنسي وممثل حكم محمد على .

(٥) القدام هدايا تقدمت عليهم شخصية كبيرة .

(٦) أى أعاد نظام الالتزام .

وبأنوا يصيرونه في أحلامهم ولما مضى من وقت حضوره ثلاثة أيام كتبوا أوراقا مشاهير للترمين مقبونها أنه ملغ حضرة أفتدينا ماضه الأقباط من ظلم للترمين والجور عليهم في ما ظلمهم قلم يرض بذلك والحال أنكم تعضرون بعد أربعة أيام وتعايبوا على ما ظلمكم وتقبضونه فان أفتدينا لا يرضى بالظلم وعلى الأوراق إبقاء الله دار قرح أتدلل للظلم بهذا الكلام واعتقدوا صحتهم وأشاعوا أيضا أنه نصب تجاه قصر شبرا خوازيق للعلم غالى وأكابر القبط (وفي راجع مشرته) حضر كثير من أصحاب الأرزاق الكاثين بالقري والبلاد متبايع وأشراقا وفلاحين ومهم يبارق وأعلام مستشرين وفردسين بما معموره وأشاعوه وذهبوا إلى الباشا وهو يحمل رماحة بناحية القبة يرمى بنادق كثيرة وميدان تعليم فلما رأاهم وأخذ يروى عن سبب محبتهم فأمر بضربهم وطردهم فماتوا بهم ذلك ورجعوا خائبين (وفيه) حضر غرود يك والعلامة في من مرحمتها وقال الباشا وخلع عليهما وكساهما والبسما قراوى سمور فركب العلم غالى وعليه الخلع وشق من وسط اللدبة وخلفه عدة كثيرة من الأقباط ليراه الناس ويكند الأعداء ويطل ما قبل من الثولات .

(٦٦) مستطقات من تقرير جون باورنج^(١) John Bowring

آراء متناقضة عن مصر وحكومتها :

وفي الحق أن ما نافع في العالم عن آراء شديدة التضاد من مصر وحكومة الباشا أمر لا يكاد يوجد فيه ما يدعو إلى السجب فمجال القول ذو سعة للمدح والقدح على السواء وكل من ينعم النظر في عاين مصر من دخل وفير وعمولات جديدة وحضرة في مياسة الصامح وانتشار التعليم

(١) دكتور محمد زاهد شكرى وعد المنصور الثاني وسيد عبد الحليم : بناء دولة مصر

محمد علي • القاهرة • ١٩١٨ - ص ٢٣٧ - ٢٤٤ .

وإدخال فنون الحرب البرية والبحرية وتحسين الواصلات والعمل على تامين
الساحين وإحراق السلطات ومسلك اليأشا نفسه يستطيع أن يعاتب في مزايا
هذا الجانب للقي .

أما من يريد أن يقصر همه على الجانب المظلم وهو بجانب لا أمل في
اصلاحه فيجد ما يقوم به الحكام من أعمال العصف وما عليه الحكومون من
ضنك وإجهاد وفيما يرتكبه القليلون من مظالم ويقامية للكثيرون من الآلام ،
موردا لا ينضب ومعينا لا يقضى . ولو حكمتا على أحوال الشعب بتقياس
حضرارتنا وطبقا لتواضع الخير التي يدعو إليها الدين للسعي ، لو جدناها
جديرة بالأسى غير أننا اذا وازنا بين ماتم في مصر بعد كناس في سبيل
الاصلاح ، وماتم في أى بلد إسلامي آخر انتهنا إلى نتائج على أكبر جانب
من الفائدة والأهمية .

توقع الجغرافى :

ولابد أن يكون للموقع الجغرافى كذلك أثر في حكومة كل بلد وأحواله
في نهاية الأمر ولما كانت مصر واقعة على حدود افريقية وآسيا ، مع قربها
من أوروبا وسهولة اتصالها بها ، وكانت بطبيعتها حديقة غناء ومستودعا
للخيرات ، فيسوف تعيج بحكم الظروف من أعظم الأسواق في العالم القديم .
ولابد من أن يكون مركزا من مراكز النفوذ تكفى نفسها بنفسها أوقفت عند
حد الاعتماد على ما ينشأ بينها وبين غيرها من علاقات تجارية على مر الأيام .

عدد السكان :

تختلف الآراء إختلافا كبيرا بشأن عدد سكان مصر في الماضى والحاضر
على السواء فهذا العدد غير معروف على وجه التحديد ، منذ ذكر هيرودوت
أن مصر كانت تضم عشرين ألف مدينة آهلة بالسكان في العصور الأولى من

تاريخها ، غير أن هذا النوع من الكتابة فيه غموض وإيهام . ويظن مع هذا أن سكان مصر لم يقل عددهم عن ٥٠٠.٠٠٠ نفس في عصورها السحيقة وكانوا ١.٠٠٠.٠٠٠ حسب ديودور القسطنطيني وعندها كتب (غلى) Volney قدم علىونين وثلاثمائة ألف وهو عدد قد لا يعد كثيرا عن تعدادهم في الوقت الحاضر ، إذ تقدر الحكومة عددهم بثلاثة ملايين ومائتي ألف ، غير أنه يستحال على أن انتهى إلى تقدير صحيح . ويرى الواقفون على أصبح المعلومات أن عدد السكان يتراوح بين ٢.٠٠٠.٠٠٠ ، ٢.٥٠٠.٠٠٠ وقد يكون عدد الأقباط بين ١.٥٠٠.٠٠٠ ، ٢.٠٠٠.٠٠٠ منهم نحو ٦٠٠.٠٠٠ يتبعون كنيسة روما تحت رعاية أسقف بيته البابا ويتراوح عدد الأنراك بين ١٨٠.٠٠٠ ، ٢٠٠.٠٠٠ كما أن هناك نحو ٣٠٠.٠٠٠ يهود وأقل قليلا من ٧٠٠.٠٠٠ أرمن ، ٧٠٠.٠٠٠ يوناني ، ٩٠٠.٠٠٠ من الأتراك الكاثوليك .

التقاليد الإسلامية تقف في حيليل تعداد السكان :

إن قوانين المسلمين وتقاليدهم تمنع الشرطة من الاشراف على نصف المجتمع ، وهي بذلك تزيد كثيرا من أثر الصعوبات التي تقف حجرة عثرة في حيليل اعداد ما يمكن اعتباره تقديرا صحيحا لعدد السكان فيكل منزل حرم لاسيلا ليه ، ولذلك كان من الضرورة لقيد اللواليد معرفة ما يجري في داخل الأسرة ، أو إيجاد وسيلة من الوسائل لإرغام أربابها على الابلاغ عن يولد لهم من الأطفال غير أنه ليست هناك أية قوة تستطيع أن تتخذ اجراء يتلافى التقاليد الإسلامية إلى هذا الحد وضلا عن ذلك فإن كل محاولة لاحصاء السكان تعتبر تهيدا تفرض ضرائب جديدة ومن ثم يجرى العمل لمقاومتها أو إعطالها . ولن يصدق أحد أن التعداد لا ضرر منه . بل قد يتطوى على غرض بعيد ، مما أكد ذلك حاكم من الحكام أو حيه من الهيئات . ولهذا يهاون

كل فرد أخاه في المخلص من الأدلاء باليات للطلوبة أو تزييفها .

محولات الباشا لعمل حصه :

وقد حاول محمد علي منذ سنوات قليلة أن يعرف عدد سكان عاصمته القاهرة على وجه التحقيق ولكنه فشل في عاولة ، إذ أن التضامن في مقاومة السلطات لم يكن مقصورا على طبقات الدنيا وحدها بل إن أفرادا من ذوي المكانة ، حتى من أولئك الذين تربطهم بالبلط صلة مباشرة ، كان لهم ضلع في مقاومة التعداد . وعلى ذلك فقد عجز عن الوصول إلى أية نتيجة يصح الاطمئنان إليها ، فكف عن متابعة هذا العمل غير أنه ليس هناك ما هو أدهى إلى أن تضم مصر بحكومة تفضل حكومتها في الوقت الحاضر من معرفة عدد سكانها على وجه القريب . فنظام الضرائب بإجمعه في البلاد مع ما يقرن به من مخالفات ، ونظام التجنيد مع ما ينطوي عليه من آلام ، يمتدان في إحصاء سكان البلاد على مجرد المدس والصخم ، وقد أتيج لي عدة مرات أن أبحث الباشا في هذا الموضوع ، واقترحت عليه أن يسر قدما نحو حاجته ، ولكن في خطأ ويئدة ، وحتى لا يصدم الناس في مشاعرهم ، كما أشرت عليه بالبدء في عمل إحصاء صحيح لعدد المنازل في مختلف الجهات ، وذكرت له أن هناك أماكن كثيرة لا يصدر فيها معرفة عدد السكان في كل منزل على وجه التحقيق . وأن كل ذلك من شأنه أن يساعد الحكومة على أن تعرف عدد سكان البلاد جيما بطريق المدس والصخم معرفة تقارب الحقيقة . ولما كان من المستطاع كذلك الوقوف على عدد الوفيات بأن معالجة البحث من أسهل نواحيه قد تؤدي في النهاية إلى تذليل أصعبها .

ما يعترض عمل الإحصاء من صعوبات :

إن مهمة تعداد السكان في الشرق تستغل على الدرام بحث حرة وارتباك ،

ذلك لأن لدى الشرقيين عادة فكرة عن الأرقام يشوبها الاضطراب والغموض .
فقد حدث أن ذهبت إلى إحدى القرى أسأل شيخها عن عدد ما يحويه من
متازل ، فقال إنها عشرة ، مع أني كنت قد أحصيتها من قبل فوجدتها مائة
وفصلا عما هناك من غموض شديد فيما لديهم من فكرة عن الأرقام فإن
هناك عزوفا من جانبهم عن إعطاء بيانات صحيحة عن عدد السكان خوفا
من أن يؤدي ذلك إلى مضايقات مالية . ومن المضحك أن التجنيد باستزافه على
المدام مراد مصر من الرجال قد أدى إلى نقص خفيف في عدد سكان
البلاد كما هو الحال في جميع أنحاء الامبراطورية العثمانية .

كثرة النسل عند المصريين :

لاشك في أن قدرة سكان وادي النيل على التناسل عظيمة ، فكلما مادت
فترة هدوء قصيرة وامتدت مطالب الجيش ، زاد عدد السكان ، عدد المواليد
من الأطفال في سرعة فائقة . وقد لاحظت ذلك في القيسوم بجوع خاص ،
حيث ذهبت عدة سنوات دون أن يطلب أحد التجنيد ، فاحتضت المدن
والقرى بالأطفال . وفي بلد كمبر ، تفاوتت فيه نسبة الإناث إلى الذكور
تفاوتا جديدا عظيما ، يساعد تعدد الزوجات دون شك على زيادة الاسراع في
سد الفراغ النائم عن الحاجة الدائمة إلى الشبان . ولو عاشت البلاد في
هدوء وسلام ، لتضاعف عدد سكانها في سنوات قليلة جدا كيف لا وصل
الرزق ميسرة ، والاقبال على الأيدي العاملة لا يتقطع ، وقد بلغ من شيوخ
الزواج المبكر وقطرة المصريين على التوالد أن صار من النادر أن ترى شابة
لا تحمل طفلها على كفها ، غير أن تفاوت النسبة بين الجنسين فوق حد التصور ،
إذ يضح من بيان الحكومة في هذا الشأن أن نسبة النساء إلى الرجال هي
١٣٥ إلى ١٠٠ ، ولكني أظنها أعلى من ذلك بكثير .

التجديد .

وقد نشطت حركة التجديد هذا العام نشاطا عظيما . ونقص عدد المذكور مرة ثانية نفعا كبيرا وأخذ الناس يلجئون من جديد إلى تشويه أبدانهم حماية لأنفسهم من الاتساق و النظام . بعد أن جال ذلك بضع سنوات . والتجديد ، كما ينعذ بالطريقة المختلة التي جرى عليها العمل حتى الآن والتي أعتقد أنها في سبيل الإصلاح ، يتزع من الأيدي العامة عددا عظيما من الرجال يعود إلى حد كبير ما تتطلبه خدمة الجيش . فكثيرون هم الذين يخرجون أراضيهم ، وكثيرون هم الذين يقرن أعضاء من أطرافهم هربا من التجديد ، أما من يجمعون قسرا فيزيد عددهم زيادة كبيرة على العدد المطلوب ، وكان من أثر ذلك أن تعطلت أعمال الزراعة وشاعت بين الموظفين الرشوة ومراعاة الخواطر ، وهي مساوية شتاء ، فضي الفلاح إذا كان أيسر حالا من جيرانه ، أن يغدي نفسه بالمال المرة تلو الأخرى .

الزواج :

يتزوج النساء عادة من سن الثانية عشرة فما فوقها ، وتلا يتزوجن بعد العشرين ويندر أن تنجب المرأة من الطبقات الراقية عددا كبيرا من الأطفال ، ولكن وفيات الأطفال كثيرة جدا حتى بين هذه الطبقات وفي الحق أن عدد من يموت منهم في كل طبقة من طبقات المجتمع ، وبخاصة بين الفقراء ، كبير يفوق حد التصور والصدق ، ويمكن أن يقال إن نصف المواليد يموتون خلال العام الأول بعد ولادتهم . هذا إلى أن حوادث سقط الجنين كثيرة الوقوع وكذلك الشأن في حالات الاجهاض للقصور ، إذ أن القيام بهذه العملية لا يكاد يصير أمرا يؤخذ عليه في نظر المجتمع ، بل إن القانون لأكثر تساميا في هذا الصدد ، وكثيرا ما يحتاج المجرى قرى بأكملها ،

لأننا بالجملة السطى من شبابها ، إلا أن إدخال طريقة التعليم وضع حدا
لانتكاسه فى كثير من الجهات ومدد محدد قريب إتخذ للباشا من الوسائل ما يكفل
الحصول على مقادير كافية من الطعام وتبدو معارضة الملاحين لتعليم
واضحة فى بعض الأقاليم غير أنه من الممكن التظلم على هذا الثور من
جانبهم إلى حد ما . والبدو أقل ثباتا فى التعليم وكثيرا ما يقعدون إلى
المدن ليحصلوا على الطعام ثم لا يترددون فى أن يطعموا به .
الوفيات :

ومما بدا عدد والوفيات فى مصر كثيرا فان المستعدين من الأطباء برون
أن هذا العدد قد نقص فى السنوات الأخيرة تقعا ظهرا فاقامه الأوربيين
فى البلاد وإشاء مدارس طب وإيجاد أقسام طبية فى الجيش ، وذبح
بعض المبادئ الأوربية لعلم الطب بين طبقات الشعب ، كل ذلك زاد كثيرا
فما أتيح فئاس من فرص الحياة . ومع أن المعلومات الطبية كانت حتى الآن
عاجزة كل العجز عن أداء ما يرجى من وراثتها ومع أن بضاعة تطبيق من
العلم قليلة فان إستخدام الرقى والتخاتم أصبح الآن أقل منه فياضى ، وبدأ
الناس يعتقدون أن الالتجاء إلى العقاقير الطبية أكثر فائدة وأعظم جدوى .
وبرتضى أبناء العرب الآن على اختيارهم أن يخبرى لهم عمليات جراحية
وقد زاد فى قنهم ما حالف بعض الأطباء الأوربيين من نجاح وتوفيق وإذا
استئينا كبريات المدن فان المرء لا يكاد يمر حتى فى وقتنا هذا على طبيب
بفضل حلاق القرية ، بل إن شدة الحاجة إلى الأطباء والجراحين تؤدى إلى
التضحية بصفة الكثيرين وأرواحهم حتى فى القاهرة نفسها وغيرها من المدن
الكبيرة . ومرض الزمى واسع الانتشار بين أبناء العرب فى العاصمة ، ولم
يخذ أى تدبير لمعالجة أو العيولة دون تشييه . وقد علمت أن جميع إقليم

القبوم وهو اقليم آهل بالسكان ليس به حطيب واحد على جانب من القطة
والذكاء. وفلا يعيش من نسل الأتراك من يكفل قضاء سلاطهم في مصر ،
اذ يكاد الأطفال جميعا يموتون ، وإنما يبقى على الأتراك ما يستوردون من
الممالك ، فقد بنت أن أحد الكشافه الأرك أنجب مالا يقل عن ثمانين طفلا ،
ولكن لم يبلغ منهم من الرجولة غير واحد فحسب ، ولا يكاد يوجد أحد
من ذرية الجيل الماضي من الممالك ، بل إنه لا يمكن العثور على غير القليلين
جدا من الأطفال الذين يولدون من أب تركي وأم عربية (ويطلق عليه
اسم علي) .

(٧) معاهدة لندن

١٥ يوليو سنة ١٨٤٠

لما طلب صاحب العظمة السلطان من أصحاب الجلالة ملكة بريطانيا
العظمى واميراطور النمسا وملك بروسيا وقصر روسيا تقديم المساعدة له
في الحق التي وقع فيها على أمر ملوك محمد علي له. دأى نحوه ، تلك الحق
التي عرضت سلامة الدولة العثمانية وعرش الخلافة للخطر ، رأى أصحاب
الجلالة مراعاة الرد الذي يربط بينهم وبين السلطان ورغبة في السلم وفي صيانة
الدولة واتباعا لنص للذكرة لتتذكر التي قدمت الباب له في ٢٧ يولية
سنة ١٨٣٩ ومتصلا لاهراق الدماء التي تسيل في سوريا بسبب موظفي الباشا
ورعية السلطان ...

إحق أصحاب الجلالة وعظمة السلطان على عقد المعاهدة الآتية :-

١ - أن يعمل الدول المتفقة بالتصامن على إرغام محمد علي على قبول

الشروط التي إحق عليها .

٢ - إذا رفض محمد على قبول الشروط التي سيرضاها عليه السلطان فعلى الدول ، بالاتفاق مع السلطان ، أن تأخذ التدابير الفعالة لتنفيذ شروط الاتفاق بواسطة قطع طريق الاتصال بين مصر وسوريا ومنع إرسال الأدوات والمؤن الحربية من البلقان . وتنفيذا لذلك تصدر ملكة بريطانيا وامبراطور النمسا الأوامر اللازمة لاسطوليهما بالبحر المتوسط لمساعدة رعيا السلطان القين ينظرون ولاءهم وطاعتهم .

٣ - إذا حاول محمد على بعد اصراره على رفض الشروط المقدمة إرسال قواته البرية أو البحرية نحو القسطنطينية فإن الدول بواسطة سفرائها بالقسطنطينية تعمل ، بناء على طلب السلطان ، كل ما يصبون البوغازات والآستانة . وتم وه القوات التي تستخدم لهذا الغرض إلى بلادها عندما يأمر السلطان .

٤ - يجب ألا تحصر هذه المساعدة المذكورة في المادة السابقة بتأدية أخرى للقاعدة القديمة القائلة بانغلاق البوغازات أمام جميع السفن الحربية الخاصة بأية دولة وتصرح الدول والسلطان باحترام هذه القاعدة .

بالمرستون . نيومان . بولوف . برنوف . شكيب
(انجلترا) (النمسا) (بروسيا) (روسيا) (تركيا)

قانون خاص

(ملحق بمعاهدة لندن ١٥ يولية سنة ١٨٤٠)

بطلن عظمة السلطان عزمه على منح محمد على الشروط الآتية :-

١ - بعد السلطان بمنح محمد على وفروجه من أولاده من بعده حكومة مصر ، وزبانه على ذلك بعد السلطان بمنح محمد على مدة حياته حكومة جنوب الشام حسب الحدود المعينة بعد ، ومع إعطائه لقب والى عكا وحكومة الحصن وبشرط السلطان لهذه المنح قبول محمد على لها في مدى عشرة أيام بعد إعلانها إليه بواسطة مندوب عنائى يرسله السلطان إلى الاسكندرية وبشرط اصدار التعليلات اللازمة باخلاء شبه جزيرة العرب وجزيرة كريد وإقليم أطنة .

٢ - إذا رفض محمد على الشروط للقدمة بعد عشرة أيام فبمسبب السلطان منحه حكومة عكا لمدة حياته ويوافق على ابقاء منحه الحق الوراثى فى حكومة مصر بشرط قبولها في مدى عشرة أيام أخرى بالشروط المذكورة فى المادة السابقة .

٣ - ضمن الجزية حسب الشروط التى سيضعها محمد على بقبولها .

٤ - وعلى كل حال يجب أن يرد محمد على الأسطول العثمانى بكل أدواته ويسلم للمندوب العنائى الذى سيعرض عليه الشروط دون يكون لمحمد على حق فى أى طلب من الباب العالى بخصوص تكاليف الأسطول مدة وجوده بمصر .

٥ - جميع القوانين والمعاهدات النافذة فى الدولة تطبق على مصر وحكامها كغيرها من أجزاء الدولة .

٦- لقوات البرية والبحرية التي تكون لياثا مصر ومكافئ جزء من قوات الدولة .

٧- يعتبر هذا القانون كأصح للمعاهدة ودخل فيها عرفا بحرف .
بالمرستون . نيومان . بولوف . برنوف . شكيب .

قرار خاص

تابع المعاهدة

انجازا المهمة التي أخذ مندوب الدول على عاتقهم القيام بها ونظرا لبعد المسافة التي تفصل الواسم من بعضها وما يتطلبه ذلك من مرور الوقت الطويل قبل المصادقة النهائية على الاتفاق يرى للمندوبون ضرورة التسجيل بالموافقة نظراً للحالة الواقعة في سوريا وخدمة للإنسانية ومراعاة اللازمة الواقعة في السيادة الأوروبية .

ويرون أيضا ضرورة تنفيذ المادة الثانية من المعاهدة دون انتظار للمصادقة النهائية فيقدم لآب العالي نص الشروط المحد على من غير تأخير ويشترك قناصل الدول في مصر مع مندوب السلطان في عرض الشروط وإستخدام كل تفويض في حضي محدد على على قبول الشروط . وسوسل التصليات للأساطيل الواقعة في البحر الأبيض للاتصال مع القناصل .

بالمرستون . نيومان . بولوف . برنوف . شكيب .

(٨) فرمان سلطانی إلى محمد علی بتقليده حكم السودان

بنهر حق الثوارث

١٣ فبراير ١٨٤١ الموافق ٧١ ذى القعدة ١٢٥٦

لوزيرى محمد علی باشا وإلى مصر للمهودة إلیه مجددا ولاية مقاطعات
نوبيا والدارفور وكرديان وسنار .

إن سدنا الملوكية كما نوضح فی فرماننا السلطانی السابق قد تبصكم علی
ولاية مصر بطريق الثوارث بشروط معلومة وحدود معينة وقد قلدتكم فضلا
على ولاية مصر ولاية مقاطعات النوبة والدارفور وكرديان وسنار وجميع
تواجها وملحقاتها الخارجة عن حدود مصر ولكن بنهر حق الثوارث بقوة
الاختيار والحكمة التي إمتزمت بها تقومون بإدارة حاته للمقاطعات وترتيب
شئونها بما يوافق عدلتنا ونوضح الأسباب الآيلة لمعاده الأهلين وترسلون فی
كل سنة قائمة إلى بابنا العالي حاوية بيانات الإيرادات السنوية جميعها .

(٩) فرمان حق الوراثة لمحمد علی فی حكومة مصر

بتاريخ يونيه سنة ١٨٤١

و رأينا بسرور ما عرضتموه من الراعي علی خضوعكم وثنا كيد أمانتكم
وصدق عهودكم لعدائنا الشاهانية واصليحة بابنا العالي . بطول اختياركم
وما لكم من الدراية بأحوال البلاد للسلطة إدارتها لكم من مدة مديدة
لا يفر كان لتاريخنا بأنكم قادرون بما تدونه من الصيرة والحكمة فی إدارة
شئون ولا يحكم علی المعبول من لدنا الشاهاني علی حقوق جديدة من
تعطلاتنا الملوكية ونفدنا بكم . فتقدرون فی الوقت نفسه إحساناتنا إليكم

تقدمها ويجهدون بهت هذه المزايا التي إحتزمت بها في أولادكم ، ولذلك سممتنا على تقيتكم في الحكومة المصرية للينة حدودها في الخريطة للرسمية لكم من لدن مبدنا الأعظم ومفتحاكم فضلا عن ذلك ولاية مصر بطريق التوارث بالشروط الآتي بيانها .

ومتى خلا منصب الولاية للمصرية تنقل الولاية بالارث منكم إلى أولادكم فأولاد أولادكم من الذكور من ذريعتكم ثم يصدر الأمر بالتعيين من لدنا . وإذا انقرض نسل الذكور من أولادكم فيعين الباب العالي شخصا آخر في الحكم ولا يكون لأولاد النساء من ذريعتكم حتى أيا كان في الوراثة .

وعلى أن حق التوارث الممنوح لوالى مصر لا يمنحه رتبة ولا لقباً أعلى من رتبة سائر الوزراء ولقبهم ولا حقاً في التقدم عليهم بل يعامل بذات طائفة زملائه . وجميع أحكام خطنا الشريف المملوئى الصادر في « كلفانة » وجميع العهود للعودة أو التي مستند في مستقبل الأيام بين الباب العالي والدول للصعابة يتبع الاجراء على مقتضاها جميعاً في ولاية مصر أيضاً . وكما هو مفروض على المصريين من الأموال والضرائب يجرى تحصيله باسمنا الملوئى . ولكن لا يكون أهالى مصر وهم من رعايانا العالي مرضعين للمضار والأموال والضرائب غير القانونية يجب أن تنظم تلك الأموال والضرائب للذكورة حسب ترتيبها في سائر الممالك الثانية ويرسل إلى خزانة السلطنة المبلغ الذى سيقدر في فرمان خاص مع بيان كيفية تحصيله بما يتناسب إيرادات البلاد ^(١) هذا فضلا عن إرسال الغلال والخضر للبلاد إرسالها إلى المدن للقدسة .

ولا كان من المقرر أن يعين بابنا العالي ترتيباً لسك للعودة لما في ذلك

(١) نمر أن يكون هذا المبلغ ٨٠٠٠٠٠ و ٨٠٠٠٠ كى أى ٨٠٠٠٠٠٠٠٠ جيه .

من الاهمية بحيث لا يجرى يحدث فيها خلاف لا من جهة العبار ولا من جهة القيمة
إقتضت إرادتي السنية أن أصرح بسك النقود في مصر ولكن النقود الذهبية
والفضية الجائز للحكومة مصر ضربها بأسماء الشاهاني هي يجب أن تكون
مماثلة للنقود للضرورة في الآستانة سواء كان من قبل عبارها أو من قبل
هيكلها وطرزها .

« ويمكن أن يكون لمصر ثمانية عشر ألف ثمر من الجند للمحافظة في
داخلية مصر ولا يجوز أن تتعدوا هذا العدد لأي سبب ما . ولكن حيث أن
قوات مصر البرية والبحرية عدة لخدمة الباب العالي كسائر قوات المملكة
العثمانية فيسوغ أن يزداد هذا العدد في زمن الحرب بما يرى موافقا في ذلك
الحين . على أنه بحسب القاعدة الجديدة للخدمة في كافة ممالكنا بشأن الخدمة
العسكرية بعد أن يخدم الجنود مدة خمس سنوات يستبدل بهم مواهم من
الساكنة الجديدة .

« وهذه القاعدة يجب اتباعها أيضا في مصر بشرط أن تحصل في جميع
الجنود ما تقتضيه واجبات الانسانية والزهة والسرعة اللازمة ويرسل إلى
الآستانة سنويا اربع مائة جندي . ويجب أن لا تختطف هيئة الملابس والعلامات
ورايات الجنود المصرية عن مثلها من ملابس ورايات باقي الجنود العثمانية .
وكذا ملابس الضباط وعلامات إمتيازهم وملابس الملاحين وضباط البحرية
المصرية ورايات سفنها يجب أن تكون مماثلة للملابس ورايات وعلامات رجالنا
وسفنتنا . وللمحكومة المصرية أن تعين وترقى الضباط البريين والبحريين حتى
رتبة قائم مقام أما ما كان أعلى من هذه الرتبة فالنصين إليها راجع لإرادتنا
الشاهانية . ولا يسوغ لوالى مصر أن ينشئ من الآن فصاعدا سفناً بحرية
إلا بأذنا المخصوص ، وحيث أن الامتياز المطلق بوراثة ولاية مصر خاضع

الشروط الموضحة أعلاه على عدم تنفيذ أحد هذه الشروط موجب لإبطال هذا الامتياز واللائحة . وجاء على ذلك أصدرنا مخطا هذا الشريف اللوكي كي تقدرُوا أنتم وأولادكم وفريجتكم قدر مئحتنا للشاهانية فحتوا كل الاعطاء باتمام الشروط المقررة فيه وعمدوا أمالي مصر من كل ظلم وتكفلوا أمتيهم ومساعدتهم مع إخبار بابا العالي من كل المسائل المهمة المتعلقة بالبلاد المعهودة ولايتها اليكم » -

(١٠) فرمان سنة ١٨٧٣ .

من المعلوم لديكم أنكم استعديتم منا جميع المخطوطات الممايوية والأوابر الشريفة السلطانية التي صدرت من منذ توجيه المديونية الجلية بطريق التوارث إلى عهدة والي مصر السابق محمد علي باشا المرحوم إلى يومنا هذا سواء كانت بخصوص تعديل توارث المديونية المصرية أو إعطاء بعض امتيازات حسبما استرجعها موضع المديونية وأمزجة الاهالي وطبايها المعصوية وجعلها فرمادا واحدا مع التعديلات اللازمة في احكامها والتعديلات التنفيذية في عباراتها بشرط أن يكون هذا فرمان الجديد قائما مقام فرمانات السابقة وأن تكون الاحكام المندرجة فيها معمولا بها ومروية الاجراء على القوام والاستمرار فقد قورن استدعائكم هذا بمساعدتنا الجلية اللوكية . وحائنا نذكر ونرجو لكم احكامها على الوجه الآتي :

١ لا تحقق لدينا أن تعديل أصول توارث المديونية المصرية التي صار تعيينها بالفرمان العالي الصادر في اليوم الثاني من شهر ربيع الأول من شهر سنة ١٢٥٧ الموضح أعلاه بالمخط الممايوني وتعديلها بأصول حصر الورثة المديونية في أكبر أولاد المديون مصر بطريق سلطة النسب المستقيم بأن يصير تخصيص مستند المديونية الجليل وتوجيهه إلى أكبر أولاد المديون المذكور وبسببه إلى

أكبر أولاد هذا الأكبر المذكور وهكذا على النسب المستقيم المذكور على
 الدوام يكون محظوما لحسن إدارة الخديوية المصرية وبجانبها لاستكمال مناداة
 أحوال أهلها وسكانها . هذا مع ما حصل لدينا من استحسان مساهمكم
 الجميلة المروقة في استعمال معمورة الاقطار المصرية للهمة الجسيمة ورافعة
 أهلها وحصول وتوقنا بكم واعتادنا الكامل عليكم فلاجل أن يكون دليلا
 بآراء على ذلك فقد أجرينا تعديل توارث الخديوية المصرية ونعين وصايتها
 على الطريق الآتي يانها وهي أن خديوية مصر الجميلة وملحقاتها وجهاتها
 للدولة الجارية إدارتها بمقرتها مع ما صار الحاقها بها أخيرا من قائممقامين
 سواكن ومصوح وملحقاتها يصير توجيها بكم على الطريق للأمر ذكرها
 إلى أكبر أولادكم المذكور وبعده إلى أكبر أولاد من يكون خديويا على
 الاقطار المصرية من أولادكم وإذا انحلت الخديوية المصرية بالأمر يكون
 للخديوي ولد ذكر يصير توجيها إلى أكبر اخواته المذكور وإذا لم يوجد
 له اخ بهذا الحياة فإلى أكبر أولاد الاخ الأكبر وهكذا تتخذ هذه الاصول قانونا
 مستمرا وقاعدة مرمية أبدية في توارث الخديوية المصرية ولا يصير انتقال
 الوراثة الخديوية إلى الأولاد المذكور المتولدة من أولادكم الاناث أصلا .

ولاجل تأمين أصول توارث الخديوية المصرية سندكر صورة تشكيل
 الوصاية المقتضية في إدارة الأمور الخديوية فيما إذا انحلت الخديوية وكان
 الوارث الذي هو أكبر أولادكم المذكور صغيرا صغيا وهي أن الخديوية
 المصرية إذا انحلت وكان أكبر أولادكم المذكور أغنى الوارث صغيرا وصغيا
 بأن يكون عمره أقل من ثمان عشرة سنة ولو أنه كبير خديو بالفعل حسب
 استحقاق الوراثة ففي الحال يصدر قرمانا من طرف السلطنة السنية بجوابته
 على الخديوية لكن إذا كان الخديو السالف من ونصب وصيا ورتب هبة

وصاية لأجل إدارة أمور الخديوية حين بلوغ الخديو اللائق الصبي إلى سن الثاني عشرة سنة وكتب منه وصاية بذلك ولحم عليها هو ولحم أمها إثنان من الأمراء المصريين المأمورين بإحدى المأموريات المصرية على طريق الاشهار وأجرى الوصاية هكذا فالوصى مع هيئة الوصاية المذكورة يأخذ بزمام الإدارة في الحال وبذلك تعرض الكيفية إلى الباب الثالث ويصير التصديق على الوصى وهيئة الوصاية من طرف الدولة العليا بفرمان عال يبقى الوصى وهيئة الوصاية على ما م عليه حين البلوغ وأما إذا انحلت الخديوية ولم يبق الخديوى السالف وصيا ولا رتب هيئة الوصاية على الوجه المذكور فتتشكل هيئة الوصاية من الذوات المأمورين على الداخلية والجهادية والمالية والمخارجية وجلس الاحكام المصرية ومردارية الساكنات المصرية وشيخ الاقاليم ويصير انتخاب وصى في الحال من هؤلاء المأمورين على الوجه الآتى ذكره وهو أنه في تلك الساعة تصعب للذاكرة وللداول ما بين هؤلاء الذوات في حق انتخاب وصى منهم فإذا حصل اتفاقهم أو اتفاق أكثرية أرائهم على تسمية وجعل ذات منهم وصيا يصعب ذلك بالذوات وصيا على الخديوية وإذا اختلفت الآراء بأن رغب نصفهم في تعيين ذات والنصف الآخر في تعيين ذات آخر يكون إجراء وصاية الذوات المأمور على الأمور المهمة وللقدماء في الذكر من تلك المأموريات أمضى الأمور على الأمورى للقدم ذكرها على الترتيب الممر آقا من الداخلية إلى أخرى وتشكل هيئة الوصاية من الذوات لباية بسطه ويشاركون إدارة الأمور الخديوية مع الوصى وتعرض الكيفية بمضبطة من طرفهم إلى طرف سلطتنا السنية ويصير التصديق عليها بفرمان الشريف وكما أنه لا يجوز تعديل الوصى وتغيير هيئة الوصاية فيسل خاتم مدتها في الصورة الأولى أعني فيما إذا كان تعيين الوصى وترتيب الوصاية وتركيب

أعضائها بحرفة الخديو السالف فكذلك في العمود التالية أمى لها إذا كان
انتخاب الوصى بحرفة الأمورين المذكورين لا يجوز تبديل الوصى ولا تغيير
هيئة الوصاية ولا أعضائها في تلك المدة وإذا توفى أحد من أعضاء هيئة
الوصاية في ظرف تلك المدة يصير انتخاب واحد من الأمورين المصرية بحرفة
الباقين وتعيينه بدل للتوفى وإذا توفى الوصى في تلك المدة يصير انتخاب واحد
من أعضاء هيئة الوصاية بمقرتهم على الوجه السابق وجهه وصيا وانتخاب واحد
من الأمورين المصرية والخاصة بأعضاء هيئة الوصاية بدل الذى نصب وصيا.
وبمجرد بلوغ الخديو القمى إلى سن الثمان عشرة ستمار رشدا وقاعلا مختارا
فيأشر هو بنفسه إدارة أمور الخديوية المصرية مثل سلفه وهذا حسب ما تقرر
لدينا والخصضا ادارتنا للوكية .

ولا كان تزايد عمارية الخديوية المصرية وسعادة حالها وتأمين رعايتها
الاهالى والسكان ورواحتهم من اهم المواد اللازمة المرغوبة لدينا وإدارة المملكة
لللكية والمالية ومنافعها المادية وغيرها للتوقف عليها تأسيس واستكمال وسائل
الرفاهية واحبابها عالة على الحكومة المصرية فتذكر بيان كيفية تعديل
الامتيازات وتوضيحها بشرط بقاء كافة الامتيازات للسلطة قديما وحديثا من
طرف الدولة العليا الى الحكومة المصرية واستمرار جرياتها خلفا عن سلف
وتلك الكيفية هي أنه لما كانت ادارة المملكة بكل الصور والحالات سواء
كانت ادارتها لللكية أو المالية أو كافة منافعها المادية وغيرها هي من اللواد
العائدة على الحكومة المصرية وللتعلقة بها ومن العلوم أن أمر ادارة أى مملكة
كانت وحسن نظامها وتزايد معيورتها ونزوة أهاليها وسكانها لا يتيسر

الأجوف في معاملها وتطبق اجراءاتها المفرومة بالاحوال والواقع وأمرجة
 الاهاى ومطالبها لقد أعطينا لكم الرخصة الكاملة في اعمال قرائن ونظامات
 ماخلفة على حسب لزوم الملكة وكذا لاجل تسهيل تمشية وتسوية كافة
 للمعاملات سواء كانت من طرف الحكومة أو من طرف الاهاى مع الاجانب
 وترقى وتوسع الصنائع والحرف وأموال التجارة وأموال الضبطية مع الاجانب
 قد اعطينا لكم الرخصة الكاملة في عقد وتجديد المفاوالات مع ما مورى الدول
 الاجنبية في حق الكمرك وأموال التجارة وكافة المعاملات الجارية مع الاجانب
 في أمور الملكة الداخلية وغيرها بصورة لا نستزم إخلال معاهدات الدولة
 العليا البوليتيقية وكذا يكون خديو مصر جئز التصرفات الكاملة في الأمور
 المالية وقد صار اعطاء الأذوية القائمة في عقد استقراض من الخارج بلا
 استئذان من الدولة العلية في أى وقت يرى فيه لزوما للاستقراض بشرط أن
 يكون باسم الحكومة وكذا لكون أمر المحافظة وصيانة الملكة الذى هو
 الأمر لهم العنى به زيادة عن كل شيء من أقدم الوظائف المتصلة بخديو مصر
 قد اعطينا للرخصة الكاملة في تدارك كافة اسباب المحافظة وتأسيسها وتنظيمها
 وكذا في تكثير أو تقليل مقدار العساكر المصرية الشاهانية بلا تحديد على
 حسب اللزوم وكذا أبهينا لخديو مصر الاختيار القديم في حق اعطاء رتبة
 امير الاى من الرتب العسكرية واعطاء رتبة ثانية من الرتب للدبوانية بشرط
 أن العسكر كالت الجارى ضربها بمصر تكون ماسما للوكن وأن تكون اعلام
 وصنائج العساكر البرية والبحرية للوجود فى المحطة المصرية كالعلام وصنائج
 سائر عساكرنا الشاهانية بلا فرق وبشرط عدم إنشاء سفن مدرعة بالحديد
 فقط بدون استئذان أما غيرها من السفن الحربية فانها جائز إنشاءها بلا
 استئذان ولأجل اعلان المواد المشروحة أعلاه وتأيدتها أصدرنا لكم أمرا

هذا الجليل القدر من دهرنا الهايوى بمقتضى اراءنا الموقية وعبار نوضح
 اسلاه بخطنا الهايوى واعطاه لكم عنها ومكتملا ومعدلا ومصرحا للخطوط
 الهايوية والامور الشريفة الصادرة لحد هذا التاريخ سواء كان فى تأسيس
 وزيتب وراثة الحكومة المصرية أو فى تشكيل هيئة الوصاية أو فى ادارة
 الامور الملكية والمصرية وللالية والنافع للادبة والمواد السائرة بشرط
 تكون الاحكام المندرجة بهذا فرمان الجديد نافذة وباقية ومرعية الاجراء
 على مر الزمان وقائمة مقام احكام الترمانات السالفة على ما اقتضته ادارتنا
 الموكية فيلزم أن تصلوا قدر لطفتنا الموكية واداء شكرها لصرف جل
 هممكم فى حسن ادارة امور المخططة المصرية واستكمال اسباب وقاية أمنية
 الاحالى المنوطة بها واستحصال راحهم على حسب ما جلبتم عليه من الشيم
 المرغوبة والضررة والاستقامة وما اكتسبتموه من الوقوف بالمطوعات فى احوال
 تلك الاقطار وأن تراعوا إجراء الشروط المقررة فى هذا فرمان الجديد
 واداء الله والخمسين الف كيس التى هى وبركومصر للخطوط متواليا وقائنها
 وزمانها إلى خزنتنا الجلية الشاهانية على الترتيب والقاعدة للرعية فى ذلك
 (اعن كتاب حقائق الاخبار)

تحريرا فى سنة ١٢٩٠ هـ

المجموعة الرابعة

الوثائق الخاصة بتاريخ قناة السويس

(١) عقد الامتياز الأول الصادر من محمد سعيد باشا والى مصر
إلى فرديناند دي ليسبي في ٣٠ من نوفمبر ١٨٥٤ لإنشاء شركة
تقوم بحفر واستغلال قناة السويس

وجه صديقتنا للسيد فردينان ديلبس نظرنا إلى العوائد التي تعود على
مصر من وصل مابين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر بإنشاء طريق
الملاحة صالح لمرور السفن الكبرى وأبان أن في الامكان تأسيس شركة
لهذا الغرض تؤلف من أصحاب رؤوس الأموال للتعين إلى جميع الدول
وارتضينا التدابير التي مرضها علينا ورضعنا له بموجب هذا ترخيصا مطلقا
في تأسيس وإدارة شركة حالية لشق برزخ السويس وإستغلال قناة بين
البحرين مع الاذن له في القيام بجميع الأعمال من مبان وغيرها أو العهد بها
إلى الغير على أن تتكفل للشركة بصويض الأفراد مقدما إن دعت الحال
إلى نزع ملكيتهم المنفعة العامة . كل ذلك مع مراعاة الحدود والشروط
والالتزامات المبينة في المواد الآتية .

المادة الأولى

يؤسس السيد فردينان ديلبس شركة تعهد إليه بإدارتها تسمى
« الشركة العالمية لقناة السويس البحرية » لشق برزخ السويس وإستغلال
طريق صالح للملاحة الكبرى وإنشاء أو إعداد مدخلين كامين أحدهما على
البحر الأبيض المتوسط والآخر على البحر الأحمر وينا. مرة أو مرتين .

المادة الثانية

يجب مدير الشركة دائما من قبل الحكومة ويختار ما أمكن من بين أكبر المساهمين في الشركة .

المادة الثالثة

مدة الامتياز تسع وتسعون سنة تبتدىء من التاريخ الذى تصح فيه قناة البحرين .

المادة الرابعة

تجرى الأعمال على ثقة الشركة وحدها وتمنع بدون مقابل جميع مايلزمها من الأراضى التى ليست ملكا للأفراد ولا تكون التعميمات التى ترى الحكومة للقيام بها على ثقة الشركة .

المادة الخامسة

يجب الحكومة سنويا من الشركة ١٥٪ من ضاف الارباح المستخلصة من ميزانية الشركة عدا القوائد والحصص الخاصة بالاسهم التى تحتفظ الحكومة بحق الاكتتاب فيها لدى إصدارها وذلك دون أى ضامن جانبا لتفديز الأعمال أو لقيام الشركة بمهمتها . ويوزع الباقى من ضاف الأرباح على الوجه الآتى :

٧٥٪ لشركة .

١٠٪ للأعضاء للتوسيع .

المادة السادسة

يتم الاتفاق على تعريفات رسوم المرور بخضاءة السورس ما بين الشركة وخديو مصر ويجب على الشركة هذه الرسوم وتكون التعريفات متساوية

دائما للبحر الدول ، ولا يجوز مطلقا إشتراط إمتياز خاص لاحدى الدول دون سواها .

المادة السابعة

إدارات الشركة ضرورة وسبل ما بين النيل وبحر البرزخ بإنشاء طريق صالح للملاحة أو إذا سلكت القناة البحرية طريقا مصرجا بروه ماء النيل تنازلت الحكومة المصرية للشركة عن الأراضي الداخلة في الأملاك العامة عما لا يزرع اليوم وقد جرى ويزرع على نفقة الشركة أو باعترافها .
وتتفع الشركة بالأراضي المذكورة مع إعفاؤها من الضرائب عشر سنوات ابتداء من يوم افتتاح القناة . وتدفع خيرية العشر للحكومة المصرية في مدة الـ ١٠ سنة الباقية لانهضاء مدت الامتياز وبذلك لا يجوز لها اللصق في الانتفاع بالأراضي المذكورة إلا إذا دفعت الحكومة ضريبة تعادل ما سوف يخرص على الأراضي للمائة لها .

المادة الثامنة

تلافيا لكل صعوبة تحصل بالأراضي التي ستنازل عنها الحكومة الشركة صاحبة الامتياز يضع السيو لينان بك الهندس للتعب من قبل إحدى الشركة وبما يبين الأراضي للمنوحة سواء لإنشاء القناة البحرية وقناة القنطرة لظرفة من النيل ومؤسساتهما أو للاحتلال الزراعي وفقا لأحكام المادة ٧ .
هذا ومن المتفق عليه أن كل مضاربة تتعلق بالأراضي الداخلة في الأملاك العامة التي سمح للشركة بحظورة من الآن وأن الأراضي التي كانت تخص الأفراد ويرغبون في المستقبل صقيها من مياه قناة القنطرة للششاء على نفقة الشركة يدفعون اناوة قدرها ٠٠٠ من كل فدان مزروع (أو إكلوة تعدد بالاتفاق الودى بين الحكومة المصرية والشركة) .

المادة الخامسة

وأخيراً تمتح الشركة صاحبة الامتياز الحق في أن تستخرج من المناجم والمناجم المناحية في الأملاك العامة جميع المواد اللازمة لأعمال القناة والمياه التابعة لها مع إعفائها من الرسوم كما أنها تتضع بهذا الاعفاء فيما يتعلق بالآلات والمواد التي تستوردها من الخارج لاستغلال امتيازها .

المادة السادسة

عند إتمام الامتياز تحمل الحكومة المصرية حمل الشركة وتتضع بكافة حقوقها دون تحفظ وتستولى على قناة البحرين وجميع المنشآت التابعة لها . ويحدد مقدار التعويض الذي يمنح إلى الشركة في مقابل تنازلها عن المهمات والأشياء المنقولة باتفاق ودي أو بطريق التحكيم .

المادة الحادية عشرة

يخضع نظام الشركة علينا فيما بعد بواسطة مديرها ويجب أن يجوز موافقتنا . ولابد من إقرارنا مقدماً أى تعديل قد يدخل عليه في المستقبل . ويجب أن يذكر نظام الشركة أسماء الموظفين على أن تحتفظ بحق امتداد قائمتهم . وتتضمن هذه القائمة أسماء الأشخاص الذين سبق أن إشتركوا في تنفيذ مشروع قناة السويس الكبير سواء بأعمالهم أو بأبحاثهم أو بحجودهم أو بأموالهم .

المادة الثانية عشرة

وفي الختام تقسبلاً للعمل بهذا الترخيص وإستغلاله تمد الشركة بمساعدتنا الطيبة الخاصة وبضيد جميع الموظفين في القطر المصري لما .

القاهرة في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٨٥٤

إلى صديق الخالص الكريم المحدث الربيع المقام

المسيو فريدنان ديليس

بما أنه علزم موافقة عظمة السلطان على الامتياز الممنوح إلى الشركة العالمية لقناة السويس البحرية فاني أبحث إليكم بهذه النسخة لخطتها لديكم .
أما الأعمال الخاصة بحفر قناة السويس فليبدأ فيها إلا بعد الحصول على ترخيص الباب التالي .

(خاتم الوالي)

في ٣ من رمضان سنة ١٢٧١

ترجمة طبق الأصل المحرر باللغة التركية

المكتوب الأول لسمو الوالي

إمضاء (كنج بك) Koenig - Bey

الاسكندرية في ١٠ من مايو سنة ١٨٥٥

(٢) عقد الامتياز الثاني الصادر من محمد سعيد باشا

والى مصر إلى فريدناند دي ليس في ٥ من يناير ١٨٥٦

لانشاء شركة تقوم بحفر وإستغلال قناة السويس وملحقاتها

نحن محمد سعيد باشا والى مصر

بعد الاطلاع على فرمان الصادر مننا بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤

الذى رخصنا به إلى صديقتنا المسيو فريدنان ديليس ترخيصا مطلقا في

تأسيس وإدارة شركة عالمية لشق بمذخ السويس وإستغلال طريق صالح

للملاحة الكبرى وإنشاء أو إعداد مدخلين كافيين أحدهما على البحر الأبيض

المتوسط والآخر على البحر الأحمر وبناء مرغا أو مرغائين .

وقد أبدى لنا السيد فردينان ديلبس أن تأسيس الشركة المذكورة وفقا للاتفاق والشروط التي تلج بوجه عام في تأسيس شركات من هذا النوع يحسن أن يسبقه عقد أشمل وأوفى ينص مقدما من جانب على التكاليف والالتزامات والائتمانات التي تفرض على هذه الشركة ومن جانب آخر على الامتيازات والاعفاءات والميزات التي تخص بها الشركة وعلى التسهيلات التي تمنح لإدارتها .

لذلك قررنا أن تكون شروط الامتياز المشار إليه بهذا القرمان كما يلي

الباب الأول

الالتزامات

المادة الأولى

على الشركة التي أسسها مديفنا السيد فردينان ديلبس وفقا لقرمان الصادر ما بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ أن تقوم على تنفيذها وعسوليتها بجميع ما يلزم من الأشغال وأعمال البناء لإنشاء .

(١) قناة صالحة للملاحة البحرية الكبرى بين السويس على البحر الأحمر وخليج الطينة (بور سعيد) على البحر الأبيض المتوسط .
(٢) قناة الري صالحة للملاحة النهرية في الليل تصل هذا النهر بالقناة البحرية المذكورة .

(٣) فرجين قري والشرب مستعين من القناة الأخيرة لجلب المياه إلى السويس والطينة .

وتجرى الأعمال بحيث تنتهي في ميعاد ست سنوات إلا إذا طرأت موانع وأسباب تأخير ناشئة عن قوة القاهرة .

المادة الثانية

للشركة الحق في أن تنفذ بذاتها وعلى نظام «الربحي» الأعمال المكلفة بها، أو أن تعهد بها إلى مقاولين بطريق المناقصة أو الممارسة ويجب في جميع الأحوال أن يكون على الأقل أربعة أعماس المال المستخدم في هذه الأعمال من المصريين .

للمادة الثالثة

تخفر القناة المدة للملاحة البحرية الكبرى بالمقوى والاتساع للفردين في برنامج اللجنة العلمية الدولية .

وتبتدى القناة من ميناء السويس ذاتها وفقا لهذا البرنامج وتجتاز الخوض المعروف باسم البحيرات المرة وبحيرة التمساح وتنتهى إلى البحر الأبيض المتوسط في نقطة من خليج الطينة تحددها الشروط النهائية التي سيضعها مهندسو الشركة .

المادة الرابعة

تبتدى القناة المدة للملاحة النهرية وفقا لشروط البرنامج المذكور بالقرب من مدينة القاهرة وتسير في وادى الطميلات (أرض جبان قديما) وتنتهى إلى القناة البحرية الكبرى عند بحيرة التمساح .

المادة الخامسة

تتفرع القناة السابق ذكرها قبل مصبها في بحيرة التمساح فينتج فرع من هذه النقطة إلى السويس وفرع آخر إلى الطينة بمحاذاة القناة البحرية الكبرى .

المادة السادسة

نحول بحيرة التمساح إلى مرفأ داخلى صالح لدخول اكبر البواخر حولا . ويجب على الشركة موثق ذلك عند الانتهاء (١) بناء مرفأ ثانوى إليه

السفن عند مدخل القناة البحرية في خليج الطينة (٢) تحسب مرافاً وروغاز
السويس بحيث تأوى إليها السفن كذلك .

المادة السابعة

توالى الشركة للقيام على صيانة القناة البحرية والمرافق التابعة لها
والقناة المتصلة بالنيل والقناة المصرة عنها .

المادة الثامنة

إن يرغب من ملاك الأراضي الواقعة على ضفاف الاقنية التي تشتمل الشركة
في رضى أرضه بالمياه المستمدة من هذه الاقنية أن يحصل على هذا الامتياز
في مقابل دفعه تعويضاً أو أتاوة تحدد قيمتها وفقاً للشروط المبينة بعد في
المادة السابعة عشرة .

المادة التاسعة

تحتفظ بحق إقدياب مندوب خاص في مركز إدارة الشركة بطاقي منها
مصرية ويمثل لدى إدارتها حقوق الحكومة المصرية ومصلحتها فيما يتعلق
بتنفيذ أحكام هذا القانون .

وعلى الشركة إذا كان مركز إدارتها خارج القطر المصري أن تعين
وكيلاً أعلى يمثلها بمدينة الاسكندرية مزوداً بكافة السلطات اللازمة لضمان
حسن سير العمل وعلاقات الشركة بحكومتنا .

الباب الثاني

الامتياز

المادة العاشرة

لإنشاء الاقنية وملحقاتها المشار إليها في المواد السابقة تترك الحكومة

المصرية لشركة الانقاذ بلا ضريبة أو أتاوة بما قد يلزمها من الأراضي غير المملوكة للأفراد .

كذلك تحول لشركة حق الانقاذ بجميع ما تقرر لشركة برية وزرعه على نفقتها من الأراضي التي لا تزال يورثا حتى اليوم وليست ملكا للأفراد وذلك مع المصنفات الآتية (١) تنفي الأراضي الداخلة في هذه الفئة الأخيرة من كل ضريبة لعشر سنوات فقط ابتداء من تاريخ استغلالها . (٢) بعد انتهاء لمدة المذكورة تصبح هذه الأراضي طيلة الباقي من مدة الامتياز خاضعة للالتزامات والضرائب التي تخضع لها في الظروف نفسها سائر أراضي لقطاع المصري (٣) يمكن لشركة فيما بعد أما بنفسها وأما باستعقير عنها موالاة الانقاذ بهذه الأراضي واستمداد المياه اللازمة لاستثمارها وذلك في مقابل توفيه الحكومة المصرية للضرائب المفروضة على الأراضي المأتملة لها .

المادة الحادية عشرة

يرجع إلى الرسوم الملصقة بهذا في تعيين مساحة الأراضي الممنوحة لشركة وحدودها طبقا للفقرتين ١ و ٢ من المادة العاشرة السابقة . والأراضي الممنوحة لاشاء الأتنية وملحقاتها مع إحقاقها من الضريبة والأتاوة وفقا للفقرة الأولى قد صيغت في الرسوم المذكورة باللون الأسود أما الأراضي الممنوحة للزراعة على أن يدفع عنها بعض الرسوم وفقا للفقرة الثانية فقد صيغت باللون الأزرق .

تعتبر باطلة كل وثيقة لاحقة لأمرانا الصاير في الثلاثين من شهر نوفمبر سنة ألف وثمانمائة وأربع وخمسين تنشيء للأفراد قبل الشركة أما حقا في المطالبة بصورتي لم يمكن قائما إذ ذاك على الأراضي وأما حقا في المطالبة بصورتي حقوق القدر الذي كان يجوز لهم المطالبة به في ذلك الحين .

المادة الثانية عشرة

تقوم الحكومة المصرية عند الانقضاء بتسليم الأراضي التي يملكها الأفراد وتزوم الشركة حيازتها لتنفذ الأعمال واستغلال الامتياز على أن تدفع الشركة التعويضات العادلة المستحقها .

نسوى التعويضات عن الاستيلاء للوقت أو نزوح الملكية النهائي تسوية ودية على قدر الإمكان . وفي حالة الاختلاف تحدد التعويضات هيئة تحكيم يتأثر عملها بإجراءات مختصرة وتؤلف من (١) محكم مختار من الشركة (٢) محكم يختاره أصحاب الشأن (٣) محكم ثالث ومعين منا .

وتكون قرارات هذه الهيئة التحكيمية نافذة قورا وغیر قابلة للاستئناف .

المادة الثالثة عشرة

تمنح الحكومة المصرية الشركة صاحبة الامتياز طيلة مدة الامتياز الحق في أن تخرج من المناجم والمناجم الداخلة في الأملاك العامة جمع للواد اللازمة لأعمال البناء والصيانة للصلة بالانشآت والبناني التابعة لها دون أن تدفع عن ذلك أى رسم أو ضريبة أو تعويض .

وتبقى الشركة فوق ذلك من جميع الرسوم الجمركية ورسوم الدخولية وغيرها على الآلات والواد التي تستوردها الشركة من الخارج سداً لحاجة مختلف أقسامها مدة الانشاء أو الاستغلال .

المادة الرابعة عشرة

تعلن رسمياً باسمنا وباسم خلفائنا أن القناة البحرية المكونة من السويس إلى الطيبة والمرافق التابعة لها مفتوحة على الدوام بوصفها ممرًا محايداً لكل سفينة تجارية عابرة من بحر إلى آخر دون تمييز أو حرمان أو تفضيل بين الأشخاص أو الجنسيات في مقابل دفع الرسوم وممع مراعاة الأنظمة التي

تعرضها الشركة المالكة صاحبة الامتياز فيما يطق باستخدام الفئات المذكورة وملحقاتها وذلك بشروط إقرار الباب التالي .

للمادة الخامسة عشرة

يقرب على المبدأ المقرر في المادة السابقة أنه لا يجوز لشركة المالكة صاحبة الامتياز في أي حال من الأحوال أن تمنح سفينة أو شركة أو فرداً أية قوائم أو امتيازات لامتياز لتعويضها من السفن أو الشركات أو الأفراد في نفس الأحوال .

للمادة السادسة عشرة

مدة الشركة محددة بتسع وتسعين سنة تبدأ من إنجاز الأعمال وإفتتاح القناة البحرية للملاحة الكبرى .

تسول الحكومة المصرية لدى إقفاء هذه المدة على القناة البحرية التي أنشأتها الشركة . على أن تسلم في هذه الحالة جميع الآلات والمؤن المخصصة للخدمة البحرية للمشروع مع توفيق الشركة فيجبها عدة وديا أو بواسطة خبراء .

على أنه إذا احتضت الشركة بالامتياز لمدة متتالية كل منها تسع وتسعون سنة رفع الاستقطاع المشروط عليه لصالح الحكومة المصرية في المادة الثامنة عشرة المذكورة بعد إلى عشرين في المائة للخدمة الثانية وخمسة وعشرين في المائة للخدمة الثالثة وهكذا على التوالي بزيادة خمسة في المائة لكل مدة دون أن يجاوز هذا الاستقطاع بحال من الأحوال خمسة وثلاثين في المائة من صافي أرباح المشروع .

للمادة السابعة عشرة

تعويضاً للشركة عن نفقات البناء والصيانة والاستغلال التي تتكلفتها بمقتضى

هذا القرار ترخص لخاص الآن وطنية المدة التي تصنع فيها بالامتياز ومن المدة للينة في الفقرتين الاولى والثالثة من المادة السابقة في أن غرض وتنقضى عن المرور في الآتية والراقى. التابعة لها رسوما للبلاحة والارشاد والقطر والمحب والرسو وفقا لتعريفات لها أن تعدلها في كل وقت مع مراعاة للشروط الصريحة الآتية :

(١) تحمل هذه الرسوم دون استثناء أو تمييز على جميع السفن بشروط مماثلة.
(٢) تنشر التعريفات قبل ثلاثة أشهر من العمل بها في عواصم البلدان التي يحثها الأمر وفي مرافئها التجارية الرئيسية.

(٣) لا يزيد رسم الملاحة الخاص على حد أقصى قدره عشرة فرنكات عن كل طن من حوله السفن . وعن كل فرد من المسافرين .
الشركة أيضا أن تنقضى عما يخصه للأفراد من الحق في استمداد المياه .
يجب المادة الثامنة المتقدم ذكرها وبما متناها مع قدر المياه المستهلكة ومساحة الأرض المروية وذلك وفقا لتعريفات تضمنها .

المادة الثامنة عشرة

على أنه نظرا للأراضي المتنازل عنها والامتيازات الأخرى الممنوحة لشركة بخصى المواد السابقة تحتفظ لمصالح الحكومة المصرية بحق استقطاع ١٥ في المائة من صافي الأرباح السنوية التي تعدلها وتوزعها الجمعية العمومية للمساهمين .

المادة التاسعة عشرة

يجب أن تعمد من قائمة الاعضاء التوسيع الذين إشتركوا بأعمالهم وبحوثهم وأموالهم في تحقيق المشروع قبل تأسيس الشركة .
وبعد استقطاع الجمعية المنق عليها لمصالح الحكومة المصرية طبقا

للمادة ١٨ المتقدم ذكرها يخصص جزء من صافي ارباح المشروع السنوية قدره ١٠ في المائة للاعضاء المؤسسين أو لورثتهم أو لمن يحل محلهم في حقهم.

المادة العشرون

ينقض النظر عن الوقت اللازم لتنفيذ الأعمال لرأس صديقنا ووكيلنا المسيو فردينان ديليس الشركة ويديرها بوصفه مؤسسا أول لها وذلك لعشر سنوات تجرى من اليوم الذي تبدأ فيه مدة التمتع بالامتياز وتقدمها تسع وتسعون سنة وفقا للمادة ١٩ .

المادة الحادية والعشرون

وتقرر نظام الشركة المؤسسة باسم والشركة المالكة لثقله السويس البحرية ، وتحدد ذلك الاقرار ترخيصا في تأسيس شركة في شكل شركاء المساهمة ابتداء من اليوم الذي يكتب فيه رأس مالها أجمع .

المادة الثانية والعشرون

وإنظارا لاهتمامنا بتجاري للمشروع عند الشركة بصفيذ الحكومة للصربية لها تصفيدا خالصا ونحت صراحة بمقتضى هذا جميع الموظفين والأمورين والعمال التابعين لاقسام معاملتنا على إمدادها بالمساعدة وحاجتها في كل فرصة سانحة .

ونضع مهندسينا ليتان بك وموجل بك تحت تصرف الشركة فيما يتعلق بإدارة ونسج الأعمال التي تمار بها ويكون لها الاشراف الأعلى على العمال وعليها تنفيذ الواجبات الخاصة بمباشرة الأعمال .

المادة الثالثة والعشرون

تلقى جميع احكام المرسوم الصادر ما في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥١ وغيرها من الاحكام التي تتعارض مع شروط الامتياز هذه وتعتبر وحدها نافذة فيما

يخص بالامتياز الذي تصاق به .

صدر بالإسكندرية في ٦ يناير سنة ١٨٥٦ .

إلى صديق المخلص الكريم المحدود والرفيع المقام

المسيو قرديان ديليس

بما أنه يجب تصديق عظمة السلطان على الامتياز الممنوح للشركة العالمية
لغناء السويس فأنى مرسل لكم هذه الصورة الرسمية لتمسكتوا من تأسيس
الشركة لأن كورة ماليا .

أما أعمال حق الترخيص فتستطيع الشركة مباشرةها حالما يصدر ترخيص
الباب العالي لنا .

القاهرة في ٢٦ ربيع الثاني ١٢٧٢

(خاتم الوالي)

ترجمة طبق الاصل المهر بالفه التركية وللودع محفوظات الديوان .

السكرتير الأول لسو الوالي

(امضاء) كينج بك Koenig

أنا الموقع هذا السكرتير الأول لسو والى مصر أقرب بأن هذه
النسخة من فرمان الامتياز وشروط الالتزام ترجمة صحيحة للنص التركي
المودع أصله بمحفوظات الديوان ، والاصل المذكور معلق عليه من سموه
ومذيل بجاته .

(امضاء) كينج بك Koenig

(٣) لأجحه إستخدام العمال المصريين فى أشغال قناة السويس

(٢٠ من يوليو ١٨٥٦)

نحن محمد سعيد باشا والى مصر

رغبة منا فى ضمان تنفيذ الأعمال الخاصة بقناة السويس البحرية

ولضمان حسن معاملة العمال للمصريين الذين سيستخدمون هناك

وفى نفس الوقت لراحة مصالح الزارعين والملاك والمقاولين الوطنيين

قرر ، بموافقة مير فرديناند دى ليهس بصفته رئيسا مؤسسا لشركة

العالمية لتلك القناة ما يأتى:

المادة الأولى

تقدم الحكومة المصرية للعمال الذين يعملون فى أعمال الشركة نطا لطلبات

كبرى مهندسى الشركة وطبقا لاحتياجات العمل .

المادة الثانية

تقرر أجور العمال بمثل متوسط الأجور التى تدفع فى أعمال القير ، أى

بمبلغ يتراوح بين قرشين ونصف قرش وبين ثلاثة قروش فى اليوم ، بخلافه

الجرأية التى تصرف له من قبل الشركة ويقدر ثمنها بقرش صاغ واحد .

لعمال الذين يقل عمر كل منهم عن اثنى عشر عاما تكون أجورهم قرشا

صاغا واحدا للفرد ، ولكن تصرف لكل منهم جراءة كاملة .

تصرف الجراءة يوميا أو كل يومين أو ثلاثة أيام مقدما . وإذا طلب

عمال أن تصرف لهم قيمة الجراءة نقدا فإن الشركة تدفع لهم قيمة الجراءة

إذا تأكدت أنه فى إستطلاعهم تدبير غذائهم بأنفسهم .

تصرف أجور العمال نقدا فى نهاية كل أسبوع . ومع ذلك فالشركة

لا تصرف خلال الشهر الأول إلا نصف الأجر حتى يصبح لكل عامل مبلغ

إحياطى قدرة أجر خمسة عشر يوما .
ويبقى هذا الاحياطى بجزاة الشركة كضمان لعدم ترك العمل ، وبعد
ذلك تصرف الأجور كاملة العمال .
وعلى الشركة أن تقدم لعمال المياه الصالحة للشرب بكميات وافرة
لكافة استهلاكهم .

المادة الثالثة

لا تزيد المقطوعة للقروضة على العامل فى الحفر من المقطوعة المحددة له
بمصلحة الطرق والكبارى بمصروالى سبق تطبيقها فى تنفيذ المشروعات المضممة
لشئى الترع فى السنوات الأخيرة .

وبمحدد عدد العمال المستخدمين مع مراعاة مواسم الأعمال الزراعية

المادة الرابعة

أعمال الشرطة فى ساحات الحفر يقوم بها ضباط الحكومة ورجالها تحت
أوامر وطبقا لتعليمات رؤساء الهندسين بالشركة وطبقا للأئمة خاصة
تعرض علينا لاعتمادها .

المادة الخامسة

كل عامل لا يقوم بانجاز نصيبه بمحسم جزء من أجره ، على ألا يجاوز
المحسم ثلث أجره اليومى . ويكون المحسم متناسبا للجزء المتناقص من عمله .
كل عامل يهرب يفقد لهذا السبب وحده أجر الخمسة عشر يوما الممنوط
له لدى الشركة . وتدفع للمبالغ للتجدة لدى الشركة بهذا السبب لحساب
المستحق الذى مستحکم عنه فى المادة التالية .

كل عامل يغفل بالنظام فى ساحة الحفر يخصم منه كذلك أجر الخمسة عشر
يوما ، كما يجوز محضلا عن ذلك الحكم عليه بغرامة بنصف لحساب المستحق أيضا .

المادة السادسة

تأزم الشركة باسكان العمال سواء تمت خيام أو في عابري أو في بيوت ملائمة . ويجب عليها إنشاء مستشفى ومراكز إسعاف العمال وتزود بالموظفين والأدوات اللازمة لعلاج المرضى على حساب الشركة .

المادة السابعة

مصاريف انتقال العمال وعائلاتهم من مكان سفرهم حتى وصولهم إلى ساحات العمل تكون على حساب الشركة .

ويدفع لكل عامل مريض سواء كان بالمستشفى أو في مراكز الإسعاف أجر قدره قرش ونصف قرش طوال السنة التي يكون فيها غير قادر على العمل ، وذلك فصلا عن العناية الطبية التي تتطلبها حالته .

المادة الثامنة

الصناع الهليون مثل البنائين والتجارين ونحاثي الأحجار والمهندسين ومن إليهم يحدد أجورهم على أساس الأجر الذي تدفعه لهم الحكومة عادة عن مثل هذه الأعمال في أشغالها وذلك خلال المراجعة أو تمثيها .

المادة التاسعة

إذا استخدم العسكريون الذين في الخدمة في تنفيذ الأعمال تدفع لهم الشركة مكافأة بمسألة : مرتا ناديا مضافا إليه بدل إقامة مساو لأجر العمال المدنيين .

المادة العاشرة

على الحكومة أن تقدم الشركة بسر التكلفة جميع المقاطع اللازمة لنقل الأنثوية والأدوات . وكذا لتأرود التلازم لعمل الأنعام لاستغلال المهاجر . ويشترط أن يقدم الطلاب قبل الموعد بجملة أشهر على الأقل .

المادة الحادية عشرة

يقوم مهتدسانا لبنان بك وموجد بك الاذان نضمها تحت تعرف
الشركة لإدارة وتنفيذ الأعمال بالرقابة العليا على العمال . ويضيقان مع
مدير الشركة المتعصب لتذليل الصعوبات التي قد تظهر أثناء تنفيذ ما جاء
في هذا المرسوم .

حور في الاسكتلندية بتاريخ } ١٧ من ذي القعدة ١٢٧٢
٢٠ من يوليو ١٨٥٦

ختم الوالي
محمد سعيد

للكوتير الكلف بالمحافظة على الأوامر الصادرة من موو الوالي

(إمضاء) ككونيج Knedig

(٤) إغشاق

بين الحكومة المصرية وبين الشركة العالمية لتجارة السويس

لانشاء ترعة الماء العذب من القاهرة إلى الوادي

(١٨ من مارس سنة ١٨٦٣) (١)

يسان

بموجب غفدى الامتياز الصادرين من الحكومة المصرية بتاريخ ٣٠ من
نومبر سنة ١٨٥٤ و ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ الخاصين بمنح الامتياز وقائمة
الشروط لانشاء قناة بحرية بموانئها وترع الرى والتفذية التابعة لها في
برزخ السويس ، على الشركة فيما يخلق بترعة الماء العذب الآخذ من النيل

(١) يلاحظ أن الامتحان كان عبارة أول تعديل جوهري لصفة الامتياز الثاني .

بوجه خاص ، وطبقا للمواد ١ و ٤ و ٧ من العقد المؤرخ في ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ ، أن تخفف هذه الترخية من القاهرة حتى التماسح للملاحة النهرية مع وملة للرعى والتفتدة من التماسح إلى بور سعيد ومن التماسح إلى السويس وأن تراعى صيانة هذه القنوات في حالة جيدة .

وعلاوة على ذلك يحق لشركة بموجب المادة ١٠ والمادة ١٢ من العقد المذكور أن تطلب من الحكومة المصرية :

(١) أن تتوك بدون رسوم أو ضريبة أو قيمة كافة الأراضي التي لا يملكها الأفراد والتي تلزم لإنشاء هذه القنوع .

(٢) إستعمال كافة الأراضي غير المتزدة التي لا يملكها الأفراد والتي تروى وتزوع بمعرفة لشركة وتعنى من دفع الضرائب لمدة عشر سنوات ، وتكون الأراضي المذكورة بعد هذا الميعاد خاضعة للالتزامات والضرائب التي تخضع لها في نفس الظروف أراضي مديريات مصر الأخرى .

(٣) تسليم الأراضي المملوكة للأفراد والتي تعتبر لازمة لتنفيذ الأعمال واستغلال الامتيازين على أن تدفع الشركة إلى أصحاب الحق تعويضات عادة بمقدورها التحكيم عند الانتهاء .

وأخيرا طبقا للمادة (٨) والمادة (١٧) من عقد الامتياز المذكور ويصرح لشركة بأن تحصل رسوما على الملاحة وجسر المراكب أو وقوفها وعلى المرور في هذه القنوع ، ويصرح لها أيضا بحصول رسوم نسبية على كمية الماء ومساحة الأراضي التي تروى يطلب الأفراد حسب تفرقة تمددها الشركة .
المسيو فرديناند دى ليبس الرئيس المؤسس لشركة سواحة الامتياز

عرض على سموه أن يأخذ الماء المؤقت للوجود على ترعة الرقازيق لن يكاد يكفى لضبط تنذية ترعة للياه النذبة لغاية السويس وأن الشركة في هذا الصدد مضطرة إلى سد مطالب الامتياز جنيذ الأعمال الخاصة بجزء ترعتها الآتية من النيل في الظروف المشار إليها ، ابتداء من التهر حتى وادى طميلات يأخذ ماء خاص مباشر ومستمر حتى القاهرة أو بحريها . وقبور سموه والسويدى ليسبس أن وسائل إنشاء هذا الجزء من التوعة بمعرفة الشركة ولحسابها خصوصا فيما يتعلق بزعم الملكية ووضع اليد على الأراضى ملك الأفراد ستؤدى إلى مسائل إدارية داخلية معقدة وخطيرة جدا والحكومة المصرية حقها المطلق في حلها طبقا لقوانين وعادات البلاد .

ونتيجة لهذا البيان ولانج أية صعوبة في استعمال حقوق ومصالح الشركة وفي نفس الوقت لاحترام حقوق الحكومة المصرية قد إتفق على ما يأتى :

يسمى سعادة نوبار بك عن الحكومة المصرية بموجب السلطة المخولة له من سموه الوالى بمقتضى أمر سموه المؤرخ فى ١٦ من الشهر الجارى .

طرف أول

والسيو فرديناند دى ليسبس الرئيس المؤسس لشركة العالمية لقناة السويس البحرية بموجب السلطة الخاص المخولة له من الشركة المذكورة .
طرف ثان

إتفاق

البند (١)

تتأزل لشركة من حقها الناتج من حقوق الامتياز وهو أن تنشئ بنفسها فى القاهرة عملية أخذ الماء من ترعتها الآتية من النيل ، وعن وضع يدها على

الأراضي اللازمة لإنشاء هذه القرعة من القاهرة حتى وصلتها في المنطقة التي يحددها مهندسو الشركة في الوادي مع ترعة الوادي التي سبق إصطحابها للملاحة .
وعلاوة على ذلك تتعهد الشركة بأن تطلق الوصلة التي تقدمت بها حالياً بنائها من قبة إلى السويس مقامات كافية حتى لا تكون هذه الوصلة صالحة فقط للرى ولتنقية كما هو مبين غائبة الشروط بل لتكون أيضاً وفي نفس الوقت صالحة للملاحة النهرية .

البند (٢)

وبصفة توضيح عن المخالفات التي في البند السابق والتي قبلها الشركة متخلفة عن حقوقها في عقد الامتياز تتعهد الحكومة المصرية ولتزم أن تؤسس وصلة النيل بترعة الشركة للمياه العذبة مع مأخذ الماء المباشر والمخاض والمستمر بالقاهرة وبعملية الوصل بترعة الوادي على أن يتم ذلك حسب الشروط المبينة في عقد الامتياز المؤرخ ٥ يناير سنة ١٨٥٦ وبوجه خاص حسب الشروط الآتية :

(١) ستنشأ القرعة وستؤسس مأخذ الماء بالقاهرة حسب برنامج اللجنة الدولية بالمقاييس وطبقاً لرسومات والتصميمات التي تتم بمعرفة المدير العام لأعمال الشركة وتتمتعها حكومة سوء .

(٢) يتم تنفيذ الأعمال بملاحظة ومراقبة مهندس الشركة الملكية بملاحظة تنفيذ كافة الأعمال على وجه مرض .

(٣) يجب أن تبدأ الأعمال بمجرد تسليم الرسومات بترعة الشركة إلى مصالح سمو الوالي . وتنفذ الأعمال بحيث تتم بقدر المستطاع في موسم واحد أي حسب نظام يضمن تنفيذ ترعة الشركة بإهداء من الوادي على وجه تام ومستمر وعلى أن يتم ذلك قبل شهر مارس سنة ١٨٦٤ .

(١) القرعة الموصلة من النيل إلى ترعة الوادى والمنشأة بمعرفة الحكومة المصرية بدلا من أن تقوم شركة قناة السويس بإنشائها تخضع لكافة الاتفاقات الخاصة بم هذه القرعة لوتم بناؤها بمعرفة الشركة قسما ومعنى ذلك أنه يجب صيانة القرعة فى حالة جيدة وطريقة تسمح له. ويريد كمية كافية ولازمة من الماء فى كل فصول السنة ، مع مراعاة حالة النيل غير المستقرة وإن أخذ الماء سيخصص رأسا وبوجه خاص لتغذية ترع الشركة .

البند (٣)

والحكومة المصرية بصفتها مالكة لأخذ الماء من النيل ولجوى ترعة الماء الحذب للتغذية المأذية لأراضى مصر المزروعة حق الوادى، تعهد بالآتى بحمل بوجه خاص من هذه القرعة رسوم ملاحاة عن البواخر والمراكب التى تسير فى الترع النهرية من الوادى لثاية للسويس وبالعكس .

البند (٤)

فى حالة عدم تنفيذ أحد الطرفين المتعاقدين للشروط السابقة فيها عدا حالة القوة القاهرة ، تشكل لجنة من أربعة أعضاء ، يختار كل من الطرفين عضوين منهم - ويختار الأعضاء الأربعة رئيسا (عضوا خامسا) - وقد ير للجنة المذكورة ما إذا كانت هناك أضرار وتحدد فى ه. هذه الحالة مبلغ التعويض الواجب دفعه أو الاجراءات التى يجب إتخاذها بحسب مقتضىة .

تمحريرا بالقاهرة من نسختين فى ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ .

(إعضاء) ن. توبار

فرديناك دى لپيسس

(٥) مذكرة الباب العالي

المخاصة بشروط التصديق على عقد الامتياز (٦ من ابريل سنة ١٨٦٣)

أرسلت بمرقية من وزير خارجية تركيا عالي باشا ،

إلى محفل الباب العالي في باريس ولندن . كما أرسلت

نسخة منها إلى اسماعيل باشا والي مصر

السيد السفير

منذ بضع سنوات ، عندما أخطر الباب العالي بمألة قناة السويس ،
إحفظ بحق في فرض شروط عن باقي أجزاء مشروع العقد المطروح
عليه ، كما أبدى رغبته في أن تنفي القوتان البحران العظيمتان مقدما على
الضمانات الخارجية التي يطلبها إفتتاح طريق له هذه الأهمية . إلا أن هذا
الاتفاق لم يدم حتى الآن . ولما كلف الحاكم العام الجديد لمصر ، صاحب
السمو اسماعيل باشا ، قد وجه إلى حكومة صاحب الجلالة الامبراطورية
السلطان ، طلبا رسميا في خطاب إلى رئيس الوزراء ، لتصحيح موافقها في
هذا الصدد وإصدار الصلحيات الواضحة الدقيقة بما يجب قوله وعمله ،
فذلك وجدنا لزاما علينا أن نخطر به بكل الشروط التي كانت إجازة الباب
العالي متوقفة عليها دائما . وهي الشروط التي نطرحها بأمر مولانا
المعظم ، لتكون على التقدير العادل الكريم من الخلفين المعظمين لصاحب
الجلالة الامبراطورية .

وإننا لنبادر مضطرين إلى إبداه مانشر به من الأسف لتقدم الأعمال
المطرود دون أن تحمل مقدما المسائل الهامة المتعلقة بها . الأمر الذي يوجبنا إلى
أن نقرر صراحة أنه مراعاة لمصالح الامبراطورية يتعين أن يجيز سيد البلاد
هذا العمل ليصبح من الممكن تحقيقه .

ولا يدور في خلد الباب العالي منع مشروع يمكن أن يكون ذا نفع عام، إلا أنه لا قبل له بالموافقة عليه :

(١) بشر الثبت من عقد اتفاقات دولية تضمن حياده التام ، على قرار الشروط الخاصة بالبرونيل واليوسفور .

(٢) وبشروط كمية بصون وحماية للمصالح الهامة التي قصد المشروع حاجتها .
يبد أن المشروع الحالي لا يشمل أيًا من الضمانات الضرورية . فتوجد بوجه خاص واقطن إسرحا منذ البداية إتياتها الشديد - وهما :

(١) برغم إنشاء السفرة في الامراطورية، وبرغم صدور المرسوم الأخير من الوالي بالنص على هذا الخطر ، فإن الأعمال الصحفية لاتهم إلا عن طريق الاسمانه بهذا النظام . فالادارة المصرية تكره ٢ ألف رجل شهرياً على ترك أعمالهم ومآلاتهم كي يؤدوا العمل في القناة . ويلزم هؤلاء الناس بعمل نفقات عودتهم إلى منازلهم ، على الرغم من أن أغلبهم يقطع مسافة طويلة جداً دون تقدير الخسائر التي تحيق بهم من إكراههم على ترك أعمالهم . ولا يقتصرون على الأيدي التي تجترأ من الزراعة والتجارة على ٢٠ ألفاً . بينما يؤدى العمل ٢٠ ألف عامل ، يكون ٤٠ ألفاً إما في الطريق إليه أو مشغولين بالتأهب للحركة ، مما يؤدى إلى أن ٦٠ ألف رجل يتزعجون دواماً من منازلهم ومن أعمالهم .

ولنا بحاجة إلى ذكر الآثار المحزنة لكل هذا النظام . فهذه المساوئ ظاهرة للبيان . ويستحيل على الباب العالي أن يؤيد تطبيق مثل هذا الاجراء عملياً في مصر ، بينما هو يحرمه في الأجزاء الأخرى من الامراطورية .

(٢) أما الواقعة الأخرى فهي التي تتضمن أن منح الامتياز لشركة يشمل ترع المياه العذبة وكل الأراضي المحيطة بها . ففي مشروع القند ، أنه حيثما

إمتدت هذه الفرع بحق للشركة الاستيلاء على الأراضى المأذية لها وتملكها ملكية كاملة . وبهذه الكيفية مسؤول بلحا ملحق السويس وقنصاح وبوسعيد وكل حدود سوريا إلى أيدي شركة مساهمة يتكون جزء كبير منها - من الأجانب الغاضمين للقضاء وسلطات بلد كل منهم - وما على الشركة إنفن إلا أن تنشئ مستعمرات تكاد تكون مستقلة على مراكز هامة من أراضى الإمبراطورية العثمانية .

ولانظن أن حكومة تشعرا باستقلالها وبواجباتها تستطيع قبول اتفاق هذه طبيعة .

وبناء عليه فإن الباب العالي بخلل بواجباته كلها وسيقتل تقدير جميع أصدقائه وسينشئ حالة مؤدية إلى مازعات مستمرة، إذا لم يقرر أن هذا الشرط لن يبال أبدا موافقة عليه .

ومجمل القول، إن موافقة الباب العالي على - كما يجب أن تكون - مرتبطة حتما بأن تحمل مقدما المسائل الآتية : إشتراط حياد القناة ، وإلغاء العمل الجبرى، وتنازل الشركة من الشروط الخاصة بترح الماء العذب وبامتياز الأراضى المحيطة بها، حتى إذا ما استقر الرأى على هذه النقاط الثلاث ، فإن حكومة صاحب الجلالة السلطان بالاتفاق مع صاحب السمو السعوى السخاميل باشا ، ستبادر إلى بحث كل من المواد الأخرى فى مشروع العقد بحثا جديا .

أما عن مجموع العقد الذى نحن بصددده ، فهو ما يزال مجرد مشروع . ونعتقد أن لم يسبق للباب العالي أبدا أن أقره وليس الشركة تصما أن تدمى جهلها بشدورة الحصول مقدما على موافقة الباب العالي طالبا أن هذه للادة ودرست فى مشروع العقد كشرط من الشروط الجوهرية لامتيازها . ومن المعلوم فوق ذلك ، أن السيدى ليس طلب فيما بعد ميزات جديدة

الشركة من المرحوم الوالي، وتهدية مضي عقد بأن ينال هذه الموافقة خلال مدة ثمانية عشر شهرا، وهو تعهد لم يتم الوفاء به إطلافاً .

وإن الباب العالي يعجبه بصفة خاصة ومع أكبر الثقة، إلى حليته المخلصين التعرف على ما يمكن أن يفعله في طرف مماثل. هل يصح علينا أن نترك شركة مساهمة تنشأ على أراضي الامور الطورية، تدعى لنفسها حقوقاً على تلك الأراضي لا يستطيع الباب العالي أن يقرها - نتيجة لاعتياز وحد به حاكم الإقليم، تحت سيادة المظان، وبشرط صريح بقضى بالحصول على موافقة صاحب السيادة على الإقليم ؟ .

ولا يبق أمامنا بعد ذلك إلا أن نقدم دليلاً جديداً على الرغبة الطيبة لدى مولانا العظيم بأن تكرر مرة أخرى أنه بالرغم من المخالفات التي تحقق لنا الشكوى منها، فنحن على استعداد لبحث النصوص الأخرى في العقد دون إبداء أي رأي عنها مقدماً . وإن العدالة الحاسمة تقضي بأن الشركة لا يحق لها الاستناد إلى أنها قد تكلفت بالفعل بعض النفقات .

فهي تعلم أن شرطاً من الشروط الأساسية في العقد لم يتم تنفيذه، وأنها تحصل نتيجة كاملة من هذه النفقات . ومع ذلك سترعى المصالح الخاصة في هذا المشروع، وسيحاول الباب العالي بالاتحاد مع سمو اسماعيل باشا، تدبير الوسائل اللازمة لرد ما أنفقت الشركة من مال في حق حالة ما إن رغبت من الاستمرار في أعمالها غير الزايات التي لا يمكن منحها إياها. وعندئذ يصح على تلك الشركة بطبيعة الحال أن تسلم العمليات التي بدأت فيها وكل الأراضي التي تملكها .

ونضيف أيضاً أنه في حالة وقوع الفرض السالف ذكره وتنازل الشركة عن إستئناف الأعمال التي شرعت فيها، فإن الباب العالي، بالاتفاق مع الوالي

دائما ، يرغب مخلصا في عمل كل ما من شأنه تيسير المواصلات وسيقرر أسلم الاجراءات الموصلة لتنفيذ ذلك .

وإنما لو اتفقوا ، ياسيدى السعوى ، من أن ماسبق من تمهيدات صريحة قانونية سيلقى موافقة تامة من مجلس وزراء صاحب الجلالة لامبرطور . وبناء عليه أرجو قراءة هذه البرقية للسيد وزير الخارجية وتسليمه صورة منها .

(٦) قرار تحكيم

صادر عن نابليون الثالث امبراطور فرنسا بشأن المسائل المتنازع عليها بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس

(٦ من يولييه سنة ١٨٦٩)

نابليون ، باسم الله وباراده الشعب ، إمبراطور الفرنسيين .
السلام على كل من يطالع هذه الكلمات .

بعد الاطلاع على عقد المصلح الموقع في ٢١ أبريل سنة ١٨٦٩ من :
حضرة صاحب السعادة نوبار باشا بصفته وكيلًا خاصًا عن صاحب
السو والى مصر ،

والسيد فرديناند دى ليسى بصفته نائبًا ورئيسًا مؤسسًا للشركة
المالية لقناة السويس البحرية ،

واقضى نصي المادة (٧) منه على ما يأتى :

يخمس من صاحب الجلالة الفصل فى المسائل الآتية :-

- ١ - ما من طيحة لأتمة ٢٠ يولييه سنة ١٨٦٩ بشأن استخدام العمال الوطنيين وقيمتها إذا تخلى من حيث للبدأ على إنشاء السخرة ؟
- ٢ - ما هو الصرض الذى يمكن أن يترتب على إنشاء هذه اللائحة ؟ ويقرر
- لثائب القروض قانونا من الرالى أنه يحول فى الوعد بالقاء أو تصديق كلاءة

الثانية من عقد الامتياز الثاني وقائمة الشروط المؤرخة في ٥ من يناير ١٨٥٦.

٣ - هل يجب أن يعنى لشركة خلال المدة المحددة بسقف الامتياز كخلق ضرورى القناة البحرية المزمع القى لم يرد إلى الوالى باغناق ١٨ مارس سنة ١٨٩٣ من ترعة الماء العذب؟ وإن كان العكس فما هى الشروط والأحوال التى تمكن من إجراء الرد والتى يلتزم طرفان من الآن بقبولها ؟

٤ - أوجبت المادة (٨) من عقد الامتياز المؤرخ ٣٠ من نوفمبر سنة ١٨٥٤ والمادة (١٤) من عقد الامتياز المؤرخ في ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ - عمل خرائط وتصميمات ولكنها لم تصل . فما هى الأراضى اللازمة لإنشاء وإستغلال القناة البحرية (وترعة الماء العذب إن احتفظ بها الشركة) لضمان نجاح المشروع ؟

٥ - ماهو الصرض المستحق لشركة بسبب ما إتفق عليه من حيث المبدأ من رد الأراضى المشار إليها فى المادتين ٧ و ٨ من عقد الامتياز سنة ١٨٥١ وفى المواد ١٠ و ١١ و ١٢ من عقد الامتياز سنة ١٨٥٦ ؟

بعد الاطلاع على تقرير اللجنة المشكلة بقرارنا فى ٣ من مارس ١٨٦٤ . بما أنه بالنسبة للسؤال الأول لتقدير المحكمة من وضع لأشعة ٢٠ يوليو سنة ١٨٥٦ وما فيها بمجرد التوفيق بين أحكامها وبين أحكام عقدى الامتياز المؤرخين ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٦٤ و ٥ يناير سنة ١٨٥٦ .

وبما أن هذه الأحكام بعد أن رغبت بإنشاء الشركة حددت الخرض من تأسيسها والأعمال والالتزامات المقروضة عليها كما يتت الموايا التى لها الصصح بها .

وبما أن هذه الشروط أنتشأت الشركة والحكومة للوالى التزامات متبادلة فى التنفيذ ليسوا فى حل منها .

وبما أن المادة (٢) من عقد الامتياز الثاني على وجه خاص مع تركها الخيار للشركة في تنفيذ الأعمال المكلفة بها إما بنفسها أو بمقاولين حدث أن يكون أربعة أحماس العمال المستعملين في هذه الأعمال على الأقل من المصريين .

وبما أنه عندما فرض الوالي هذا الشرط وقبله الشركة كان مفهوما بالضرورة من الطرفين أن العمال المصريين اللازمين لتكوين الأربعة الأحماس للمستعملين في العمل سيوضعون بحسرة الوالي تحت تصرف الشركة .
بما أن الشركة ما كانت لتقبل شرطا مما تلازم بضمين لها الوالي الوسائل للوفاء به .

وبما أن هذا النص الذي تضمنه عقد الامتياز الثاني ورد صراحة في المادة الأولى من لائحة ٢٠ يولي سنة ١٨٥٦ ونعنها و تقدم الحكومة المصرية العمال الذين سيجملون في أعمال الشركة تبعاً لطلبات كبيرى مهتمى شركة وطبقاً لاحتياجات العمل » .

وبما أن هذه المادة بذاتها معناه بالغ الوضوح وفوق ذلك كان التوفيق بينها وبين شروط القرارات يظهر الرابطة الوثيقة التي تجمع بينها كلها كما يوضح أن أحكام اللائحة إن هي إلا النتيجة المباشرة لما سبقها ولأحكامها نفس الخاصية ونفس قوة الأزام .

وبما أن جميع الاقسام الأخرى لللائحة على تمام الانساق مع المادة الأولى وتؤيد النص السابق ذكره .

وبما أنه في الواقع فور وعد الحكومة المصرية بجوريد العمال قرر للقد التزام الشركة المدة ابل بأن تؤدى اليهم أجور عملهم وجزؤيد هم بالمواد للتدابة الضرورية وبأسكانهم في مساكن مناسبة وبإنشاء مستشفى ومعدات

علاجية متفلة وبسلاج المرضى على حسابها وبأن تؤدي صفات السر من مكان الرحيل إلى محل العمل وكذلك بإعطاء الحكومة المصرية بسمر المصنع المتفق اللازمة لنقل الأتربة والمواد النافسة المدة لاستغلال المهاجر وهو ما كان يجب على الحكومة تقديمه .

وبما أن الالتزامات المختلفة الميئة بتفصيل دقيق في اللائحة لم تكن بالنسبة للشركة إلا نظرية لتلك التي تمت بها الحكومة المصرية ومن ثم تكون هذه الالتزامات في مجموعها عناصر عقد حقيقي .

وبما أن دياجة العقد تحقق أبداً مع الطبيعة الاتفاقية التي تضيق عليه بحكم الشروط التي يتضمنها ، ففي الواقع صدرت اللائحة من الوالي وحده ولكن عقدي الامتياز صدر بالشكل عينه ومع ذلك فطبيعتها التصاقية لم تكن ولن تكون محل خلاف جدي وأخيراً فإن الوالي يقرر صراحة في مقدمة العقد (Article) أنه بالاتفاق مع السيد دي ليسبي قد أنشأ أحكامه وهذا التصبر لا يعني فقط أنه طلب من مدير الشركة إبداء رأيه وإنما يعني أنه كان من الضروري « توافق إرادته » الذي تم الحصول عليه وواضح أنه بخير هذا التوافق كان مستحيلاً إخضاع لشركة للالتزامات المتعددة التي فرضت عليها وتبذلها قياً بيد .

وبما أنه بين ما تقدم أن لائحة ٢٠ يولييه سنة ١٨٥٦ وخاصة في حكم المادة الأولى لها خصائص العقد وقوته .

وبما أنه بالنسبة للسألة الثانية إذ كانت الاتفاقات قد أبرمت برضاء حر من متعاقدين كامل الأهلية فيسعين تنفيذها بأمانة ويقع على عاتق أي المتعاقدين التصويض عن الضرر الناتج عن إخلاله بالالتزام الذي فرضه على نفسه طواعية وبوجه عام وبصرف النظر عن ظروف وبواعث المناقاة يشمل

المعرض مالمحق الطرف الآخر من المسامرة وما قامه من الكذب ، ومع عدم
جهد هذه المبادئ ، وقوتها فقد قبل باسم الحكومة المصرية أن تحفظا صريحا
ورددى كل من عقدى الاحتياز عن بداية الأعمال بمعنى أن تنفيذ الاتفاقات
كان مرمونا بأذن الباب العالي وفى الواقع لم يمنع هذا الأذن أبداً فلامستولية
على والم مصر فى عدم تنفيذ الاتفاقات ومن ثم فلا سند لطلب المعرض
الوجه إليه .

وبما أنه لا جدال فى أن الشرط للوقف فى الاتفاق كان يصح أثره للين
باسم الوالى لو بقيت الأمور على حالها ولكن الوقائع التى حدثت منذ تاريخ
المقدين والتى ساهم فيها الوالى مع الشركة بنفس النشاط والإصرار على الأقل
قد عدلت كثيرا من مركز كل من الطرفين .

وبما أن للشركة قامت بتنفيذ الأعمال لا بموافقة من الوالى فقط وإنما
إتصاعت إليه لا دفعها إلى ذلك دفعا .

وبما أنه من الظلم للطلق تحميل أى الطرفين وزر النتائج السيئة لما قام به
بأحاطهما معا .

وبما أنه فوق ذلك فإن الشروط المتظمة للعلاقات بين الحكومة المصرية
والشركة فى مجموعها تسمى احتيازا عن عمل ضخم للنسبة العامة من أجله ثم
منح مزايا وإعانة لولاها لما وجد المشروع .

وبما أنه عند ما وقع حادث كان يصح أن يتنبأ به الطرفان المتعاقدان
وقد سبق لها أن إرضيا بأحاطهما للشوك تحمل نتائج إحداث الحكومة
نفسها فى حل من أن توفر الشركة للرايا التى ضمنتها لها ورغم ذلك إستمرت
الشركة فى الأعمال الهامة التى تستفيد منها البلاد جميعا فدون العدل أن تقوم
الحكومة المصرية بمعرض الشركة عن للرايا اللاصقة بالإمتياز .

وبما أنه متى كان ذلك فيتمتع بتحديد مقدار التوزيع المستحق بسبب
التبدال الآلات أو العمال الأوربيين بالعمال للصيريين إجماء المقارنة بين تكاليف
الأعمال لو قام بها عمال مصريون وفق الشروط الواردة في لائحة ٢٠ يولي
سنة ١٨٥٦ وبين تكاليف الأعمال التي يجب على الشركة تغطيتها بوسائل
اضطرت لاستعمالها من الآن فصاعدا .

وبما أن تكعيب أترية الحفر يمكن تحديده بصفة تقريبية جدا حسب
ميتها على الطبيعة كما هي مينة على الخرائط وطبقا للاحجام الملائمة
إلى الشركة .

وبما أنه بنصم الأعمال التي نفذت فلا يبقى ٢٣٨٧٠٠٠ ر. ٠٠٠ مرقا مكعبا
متحصرا من الأرض الجافة ٣٣ مليوناً من الأمتار المكعبة مسعفرت تحت الماء .
وبما أنه من ناحية أخرى فإن تغيير وسائل التغذية سيجر إلى زيادة سعر
التر في الحفر في الأرض الجافة بمقدار فرنك واحد و ١٩ ستيا وفي الحفر
تحت الماء بمقدار ١٥ ستيا .

ويضرب ٢٣٨٧٠٠٠ ر. ٠٠٠ مرقا في ١ فرنك و ١٩ ستيا و ٣٢٠٠٠ ر. ٠٠٠
في ١٥ ستيا نجد أن الزيادة في التكاليف تبلغ ٢٨٨٢٠٠٠ ر. ٠٠٠ فرنكا في الحفر
على الجفاف كما تبلغ ١٨٠٠٠ ر. ٠٠٠ فرنكا في الحفر تحت الماء وحسب الباقي
٣٣٠٠٠ ر. ٠٠٠ فرنكا على النحو الآتي :

الزيادة في التكاليف لأعمال الحفر على الجفاف ٢٨٨٢٠ ر. ٠٠٠

» » » » » تحت الماء ١٨٠٠٠ ر. ٠٠٠

المجموع ٣٣٠٠٠ ر. ٠٠٠ فرنك

وبما أن حساب الزيادة في تكاليف الأعمال الفنية بطريقة مماثلة ينتج منه

أن الشركة ستحصل زيادة تبلغ ١٠٠ ر. ٠٠٠ فرنكا .

وبما أن البائع الاحتمالي إذن هو ٣٨٠.٠٠٠ ر. ٣٨٠.٠٠٠ فرنكا عبارة من قيمة هذا الجزء من التوزيع .

وبما أنه أثناء المناقشة قيل بحق أن الشركة لا تستد لها في الادعاء بالاحتمال في الأجر وفي أسعار المواد الغذائية أي زيادة خلال مدة العمل أو أنها على الأقل لن تحصل نتائج الارتفاع التي قد تطرأ عملا بنص اللائحة .

وبما أنه لتعويض إعدام بماتل كان يصير وجود شرط مريح في اللائحة ولكنها خلت منه .

وبما أنه إذا أخذنا في الحسبان الزيادة التي حدثت فعلا وإذا قدرنا الاحتمالات المستقبلية نجد أن الأجر اليومي الذي كان ٨٦ سنتيما وفي نص اللائحة يجب أن يقدر بفرنك واحد وخمسة سنتيمات ولكن هذا الأجر اليومي كان أحد عناصر الحساب التي أنتجت الرقم ٣٨٠.٠٠٠ ر. ٣٨٠.٠٠٠ فرنكا ومن ثم يصير إبقاء هذا الرقم على حاله .

وبما أنه في المحل الثاني قد أصبحت الحكومة المصرية بأنه منذ بداية الأعمال لم تدفع للمال الأجور ولم يمتحوا مقررات التوزيع دائما بالفتات المحددة في اللائحة ولهذا يجب أن نخمس من التوزيع المبالغ التي أعادتها الشركة نتيجة لعدم وفائها الجزئي بإعطائها حتى ولو كان ذلك نتيجة غلط على ما بين من الظروف .

وبما أن هذا الطلب هو على أساس سليم وأن الشركة لا يمكن أن تطلب كمعويض سوى ما استعمله فعلا من تقفات تجاوز ما قضت لائحة ٢٠ بوليه سنة ١٨٥٦ وأنه في حدود طلب تعويض الخسائر التي يمكن أن تترتب على

عدم تنفيذ العقد من جانب الوالى يجب أن تؤخذ فى الحسبان المزايا التى يمكن أن تسج للشركة من علاقاتها الشخصية .

وبما أن مبلغ ٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنكا قد إنقص من الأجور ومن توريد مقررات العموم ومن ثم يصير خصمه من جهة الخصم فيصبح مخفضا إلى ٣٣٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنكا .

وبما أن الشركة طالبت بمبلغ ٩.٠٠٠.٠٠٠ فرنكا باعتباره فوائد مدة ستة لمراس المال المسجل فى السلية وهى المدة التى يستعمل فيها العمل .

وبما أن هذه المطالبة كافى يصير قبولها بمآلها إذا كانت استطالة المدة تسأل عنها الحكومة المصرية ولكن الواقع أن الشروط التى فرضها الساب العالي هى واقعة لا دخل لإرادة الوالى فيها وأن استطالة مدة العمل إلى أبعد من المدة المحددة سببا قاهرة ومن ثم فانها ، إما بسبب طبيعة الحادث وإما بسبب العلاقات التى تستمر مع الوالى وبين الشركة . يكون عدلا تحملها مناصفة بمبلغ ٩ مليون أى ٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنكا لكل منهما وأنه بإضافة مبلغ ٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنكا إلى ٣٣٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنكا تكون جملة الخصم فى خصوص الموضوع السابق بحته ٣٨٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك (ثمانية وثلاثون مليون فرنك) .

وبما أنه بالنسبة للسئلة الثالثة فان عقدي الامتياز للورخين فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٨٥٤ وه من يناير سنة ١٨٥٦ منحها امتياز ترعة الماء العذب إلى الشركة قد أعطياها ميزات وشهانات إحتبرتها ضرورية حثا لتجاسح المشروع . وبما أنه فى الأصل وفى خصوص القدين كان يجب حفر ترعة الماء العذب إلى جوار مدينة القاهرة بحيث تصل بين النيل وبين القناة البحرية وتضرع

إلى فروع التغذية بالرى وحق الملاحة في إنجاسى بلوس (Pélice) ولوسوس ولكن باتفاق مؤرخ في ١٨ مارس سنة ١٨٩٣ عدلت شروط الامتياز تعديلا كبيرا وعلى الأخص تنازلت الشركة عن الحق الخول لها من تنفيذ جزء من القاهرة وقناة الواحى المفتوحة للملاحة من قبل .

وبما أنه فوق ذلك فقد إدعى الباب العالي أن رد ترعة الماء العذب كان نتيجة اللازمة لرد الأراضى .

وبما أنه في هذه الظروف ومع الاقرار بحقوق الطرفين يمسو ليجب التوفيق بين مصالحهما .

وبما أن امتياز ترعة الماء العذب في وقت عمله جعل الشركة ميزات من ثلاثة وجوه فهو يضمن لها حرية التصرف في المياه اللازمة لحركة الآلات المستعملة في حفر القناة البحرية وفي تشييد المائل ويزودها بوسيلة الرى للأراضى محل الامتياز كما أنه في النهاية يوفر لها أرباحا ناتجة من الرسوم التي تقرر على الملاحة ومن الضرائب ذات الطبيعة المماثلة .

وبما أن الاحتفاظ بالامتياز في نطاقه ومكمل آثاره لم يكن ليخول للشركة إلا إذا وافق الباب العالي .

وبما أن الشركة في المركز القدى وضعت فيه اليوم لها مصلحة كبرى في الانتهاء من القناة مريضا وفي ظروف تمكنتها من أن توفر لها دائما كل المياه اللازمة لتنفيذ الأعمال والتغذية العمال .

وبما أنه الوصول إلى هذا الهدف ليس لازما إطلاقا الاحتفاظ بالامتياز وفي النصوص ولقطة المحددة في عتقى الامتياز فيكتفى أن جهد شركة بانجاز القناة وبأن يترك لها استغلالها وصيانتها .

وبما أنه حسب طبيعة الأمور المستعجلة تكون على عاتق الحكومة

المصرية الأعمال التي قامت بها الشركة والتي ستغذيها فيما بعد لانجاز القناة .
وبما أنه تريبا على ذلك يصح على الحكومة المصرية أن تدفع قيمة هذه
الأعمال جميعها مضافة إليها نفقات الصيانة .

وبما أنه قد انتهى البحث في هذه المصلحة الأولى فلا يبقى إلا تسوية
التصريفات المستحقة بسبب حرمان الشركة من المزايا الأخرى التي كان
يلتصها الامتياز .

وبما أنه قيل البحث في هذا التحديد يحسن تحديد مبالغ الديون المستحقة
للشركة من اليوم عن الأعمال التي قامت بها والمبالغ التي ستطالب بها فيما بعد
عن الأعمال الباقية .

وبما أنه يصح من المستندات المقدمة من الطرفين ومن شرحهما الذي
أبدياه حضوريا أن تكاليف الأعمال التي نفذت فعلا بلغت ٧٠٠.٠٠٠ فرنكا.
وبما أن هذا المبلغ يشمل ٣٧٥.٠٠٠ فرنكا عبارة عن:

(١) حصة المصاريف العامة للمشروع التي يجب أن تجعلها ترعة
الماء العذب .

(٢) فائدة رأس المال المستغل في العملية عن المدة التي تمتد إليها .
وبما أن هذين السبين مجتمعين يوران مطالبة الشركة بمبلغ ٣٧٥.٠٠٠ فرنكا
فإننا السائف الذكر .

وبما أنه عن الأعمال التي لم تتم متبالمج النفقات ٢٠٠.٠٠٠ فرنكا
وبإضافتها إلى ٧٠٠.٠٠٠ فرنكا تكون المبلغ ٩٠٠.٠٠٠ مليون غرك .

وبما أن رسوم الملاحة ورسوم المرور على إختلاف طبيعتها التي كان
إستغلالها ممنوحا للشركة يقضى الامتياز تم حرمت منها يصح تقديرها
لإعطاء الصريقض المستحق عنها .

وبما أنه بعد إستبعاد مصاريف الصيانة وهي على عاتق من يستغل القناة تكون قيمة هذا الاستغلال ستة ملايين فرنك .

وبما أنه بالنسبة للسؤال الرابعة فإنه يجب على الشركة كما سبق القول أن تبقى مكلفة بانحجار ترعة الماء العذب وبصيانتها وإن انتهى إحتيازها في صيدها ونتيجة لذلك يجب أن يحدد لمرعة الماء العذب كما للقناة البحرية نطاق الأراضي اللازمة للإنشاء والاستغلال ونصوص مفصلة لتحكيم ذاتها تتم بوضوح إلى الروح التي يجب أن تتألف بها هذه المسألة .
وبما أنه قد نص فيه على أن نطاق الأراضي يجب تحديده في ظروف كمية بتمن نجاح المشروع »

وبما أنه يجب إذن ألا يقتصر هذا النطاق على المساحات التي ستشغل ماديا بالقنوات نفسها وضياعها وطرق سحب السفن .

وبما أنه كي يمكن الوصول إلى جميع الحاجات اللازمة للاستغلال كاملة يصبح أن تتمكن الشركة من إنشاء مستودعات وتخازن وورش وموانئ إلى جوار القنوات في الأماكن التي يلزم وجودها فيها وأخيرا مساكن متناسبة للحراس والمراقبين والعمال المكلفين بأعمال الصيانة وكل موظفي الإدارة .
وبما أنه من المناسب فوق ذلك منح أراضي ملحقة بالمساكن تستطاع زراعتها حداق لتوفر بعض المواد الغذائية في الإمكة الخاصة التي من هذا النوع .

وبما أنه في النهاية من الضروري أن تتمكن لشركة من التصرف في الأراضي الكافية للزراعة وللأعمال اللازمة لصيانة القنوات ولحاجتها من طين الرمال .

ولكن بما أنه يجب ألا يتجاوز ما يمنح للأغراض المشار إليها ما تقتضيه

الضرورة لتحقيقها كاملة وأنه لا حق للشركة في المطالبة بأية مساحة من الاراضى بنية المضاربة سواء بتخصيصها للزراعة أو بإقامة منشآت عليها أو بيعها عند زيادة عدد السكان .

وبما أنه في داخل هذا النطاق يصح تحديد الاراضى اللازمة لاستعمالها في إنشاء مجرى القنوات وإستغلالها وصيانتها خلال مدة الامتياز .

وبما أنه بالنسبة للسألة الخامسة فإن رد الشركة للأراضى السابق منح امتيازها لها لم يقبل إلا نظير غرض متبادل هو إقتضاء ومنع تصريف .

وبما أن الشركة لم تقبل التنازل عن مزايا الامتياز الا إعتاداً من أعلى تعريضها عنها وأن الحكومة المصرية لم تشكر إلا في الاستفادة من قيمة الاراضى التي أخضعها للرئى دون الوفاء بالمقابل .

وبما أنه لا ينبغ عن النظر أن امتياز الأراضى كان أحد الشروط الجوهرية للمشروع وقتها مما من الجزاء على الأعمال .

وبما أنه تقريباً على ذلك يكون للشركة الحق في تعريضها عن التنازل عن تلك الاراضى .

وبما أنه سواء رجعت إلى نصوص عقدي الامتياز أو إلى مختلف المطبوعات الصادرة خلال مدة العمل فلا مناص من الاقرار بأن الحكومة المصرية لم تفكر في منح الشركة امتيازاً عن مساحة غير محددة من الاراضى كما أنه لم يدبر بخلاف الشركة ذلك .

وبما أن الفية المشتركة والمعلنه بوضوح هي تحديد نطاق الامتياز بالاراضى التي يستطيع رباها من قرعة الماء المذهب .

وبما أنه بناء على ذلك يصبح هذا التعديد ميسوراً وواقعياً .

وبما أنه ، من جهة ، فكلية المياه التي يمكن التفرعة توغيرها لرئى الاراضى

معروفة بالنسبة إلى حجم القروعة وما تتطلبه من سد حاجات اللاحقة .
وبما أنه من جهة أخرى فإن كمية المياه اللازمة لرى كل هكتار
مطلوبة كذلك .

وبما أنه تأسيسا على ذلك يجب أن يشمل الامتياز ٦٣.٠٠٠ هكتار
بتمتع أن ينضم منها ٣.٠٠٠ هكتار في مساحة الجزء المخصص لحاجات
إسفلال القناة البحرية .

وبما أن هذا التحقيق يتفق مع ماقرره بمثلوا الشركة والوالى في المراسل
للمساحة التي عملت تنفيذاً للمادة (٨) من عقد الامتياز للزورخ في ٣٠ نوفمبر
سنة ١٨٥٤ والمادة (١١) من عقد الامتياز للزورخ في ٥ يناير سنة ١٨٥٦ وإن
كانت هذه المراسل ألغيت بالاتفاق المشترك في ١٨٥٨ فإن الصيغة التي
الجأت إلى هذا الاتفاق لا تمس نطاق الأراضي التي كان يجب أن يشملها
الامتياز باعتبارها قابلة للرى .

وبما أن تقرير ما يجب رده نهائيا إلى الحكومة المصرية بمساحة ٩٠.٠٠٠
هكتار يؤثر بلا شك صعوبات جديدة طالما أن التقدير لن يكون طبقا لمساحة
الراعية للأراضي وأن في محاولة تقدير قيمتها في المستقبل بحسب مختلف
الخطوط ولا احتمالات عديدة ومع ذلك فتوجد بعض عناصر الحساب التي يمكن
الاتخاذ عليها خاصة وأن ربط الشريعة على الأراضي الزروعة يمكن
إستخدامه لتحديد ريسها ومن ثم تقوم الأرض قد نأ مع مراعاة المركز
الاقتصادي والمالي لمصر .

وبما أنه بعمل الحساب على هذه الأسس يكون المكثار بمبلغ ٥٠٠ فرنك .
وبما أنه وإن كان هذا التقدير معلوما عليه إلا أنه مع ذلك لا يعد
كثيرا من الحقيقة في نظر الطرفين ذوي الشأن .

وبما أنه فضلا على ذلك لم يقرر إلا بعد الاعتداد جديداً من جهة بالمبالغ التي كان يجب صرفها لاستثمار الأرض ومن جهة أخرى بزيادة البحر التي سجدت بفضل إستغلال القناة البحرية وكذلك بالزيادة التي يمكن أن تنجم من إستغلال زراعات جديدة .

وبما أن قمارى القول أن التحويل المستحق قبل الحكومة المصرية من رد الأراضى فيها يبلغ قدره ٣٠ مليوناً فرنكاً .

وبما أنه بعد تقدير مختلف العناصر للكونة التحويل يتعين إعتبار أنه لا يمكن أن تكون مائة فيا يخص بمواعيد إستحقاقها .

وبما أن بعضها يمثل مبالغ صرفت فعلاً وبعضها سيدفع مقدماً في أوقات مقاربة كما أن بعض التحويلات الممنوحة عدلاً إلى الشركة هو في مقابل للزايا أو الأرباح التي لم تكن لتتحقق إلا بعد زمن بعيد عقب تنفيذ الأعمال الباهظة التكاليف .

وبما أنه على سبيل المثال يشمل النوع الأول مبلغ ٢٠٠.٠٠٠ فرنك صرفت على الجزء الذي نفذ فعلاً من ترعة الماء العذب .

وبما أنه في النوع الأخير على العكس واضح أن الثلاثين مليوناً تمثل القيمة المستقبلية للأراضى التي حفره .

وبما أنه إعتداداً بهذه الفوارق حدثت قيمة الاقساط ومواعيد إستحقاقها بحيث تكون في مجموعها تعويضاً إجمالياً قدره ٨٤ مليوناً من التفرعات قبل الحكومة المصرية .

فلهذه الأسباب قررنا ونقرر ما يأتي :

من السألة الأولى

لأمة ٢٠ يولي سنة ١٨٥٩ لها خصائص المقد وتضمن التزامات مبادلة

يجب على الوالد وعلى الشركة تنفيذها .

عن المسألة الثانية

إلغاء لائحة ٢٠ يولييه سنة ١٨٥٦ برتب تعويضاً قدره ٣٨ مليوناً من الفونكات .

عن المسألة الثالثة

رد ترعة الماء العذب على أسس الشروط والضمانات الآتية :

١ - جزء الترعة من الوادى والتمساح والحويس يرد كجزء أول إلى الحكومة المصرية ولكن إستعماله يقتصر على الشركة وحدها حتى إنجاز القناة البحرية بحيث لا يمكن أخذ للمياه منه بأية وسيلة يجر موافقة الشركة .
٢ - تحافظ الحكومة المصرية على تنقية هذه الترعة من ترعة الزقازيق كما تنفذ الأعمال فى الجزء الذى رد إليها فضلاً عما لاتفاق ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ وتصل الجزء الأول بالثانى عند وصلة الوادى لضمان التغذية فى أى وقت .

٣ - يجب على الشركة أن تنجز أعمالها الباقية لجعل الترعة من الوادى إلى السويس ممتدة بالأحجام المتفق عليها .

٤ - فى خلال مدة إختيار القناة البحرية جميعها يجب على الشركة صيانة ترعة الماء العذب على أتم وجه ومن الوادى حتى السويس ولكن تتحمل الحكومة المصرية نفقات الصيانة التى يجب أن تعوض الشركة بدفع مبلغ سنوى قدره ٣٠٠.٠٠٠ فرنك إن لم تر الأوفى دفع مصاريف الصيانة الفعلية البينة بكشوف الحساب وعليها إخطار الشركة بما تحتاجه فى خلال السنة التى تبدأ من يوم تسليمها القناة والشركة ملزمة بإعداد الحواجز النباتية لدرء تسرب المياه وما يترتب على سهولة حركة الرمال وبمبلغ الاشتراك وقيمته ٣٠٠.٠٠٠ فرنك يطبق على التوالى بعد تقدم الأعمال وحسب مقررات

الأطوار للأجزاء التي تم العمل فيها ويراجع كل ست سنوات .

• - محفظ يارهام الماء في القناة

عند ارتفاع مياه النيل إلى ٢٥٠ م

في المنسوب المتوسط إلى

في المنسوب الأكثر انتفاعها بعد أدنى

٦- تستول الشركة مقدما من مياه القرعة على سبعين ألف متر مكعب في اليوم لضخها إلى السكك الحديدية على مجرى القنوات ولري الحدائق ولتشغيل الآلات المخصصة لصيانة القنوات والآلات المؤسسات الصناعية للمنطقة باستغلالها ولري المزروعات على الكتبان الرملية والأراضي الأخرى التي لا تروى بطبيعتها والواقعة في المناطق المنخفضة بها بطول القنوات لضخها إلى السكك الحديدية .

والشركة حق إرتفاق للرور على الأراضى التى تحتلها للسائى ومراوى
للبياه اللازمة لتوفير مقدار ٧٠٠.٠٠٠ م٢.

٧ - اجراء من تاريخ الانتهاء من إتمام القناة البحرية ليس لشركة على
ترعة الماء العذب إلا حق الاستعمال لقرار الرعايا المصريين وبشرط ألا يقرض
أبدا على صفاتها أو رسوم الملاحة وتخذه يور صعيد بالماء العذب
بطريق مباشر تتولاها الشركة على نفقتها بالوسائل التي ترى صلاحيتها .

٨ - تخوفت الشرطة من إقصاء الرسوم على النساء والملاحقة والإرشاد والجرم والوقوف وهي المتوقعة لما على نعمة الله المذهب بالاديدين ٨ و ١٧ من عقد الامتياز المؤرخ في ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ .

٩ - فيما عدا الأمور التي يجري تناولها بالجمعية والسويس والثلاثة

الأهوسة الأخرى عند بحيرة السويس يحظر إقامة أى عمل ثابت أو متحرك على ترعة الماء العذب وملحقاتها إلا باتفاق مشترك بين الحكومة المصرية والشركة .

١٠ - تدفع الحكومة المصرية إلى الشركة مبلغ عشرة ملايين من الفرنكات عبارة عن :

سبعة ملايين ونصف مليون فرنك عن الأعمال المنفذة حصص التكاليف العامة وقوائم اللباغ المدفوعة مقدما ومليونين ونصف مليون من الفرنكات عن الأعمال الباقية تحت التنفيذ .

١١ - تدفع الحكومة المصرية إلى الشركة مبلغ ستة ملايين من الفرنكات تعويضاً عن رسوم الملاحة وغيرها من الإيرادات التي حرمتها الشركة .

عن السألة الرابعة

مساحة الأراضي اللازمة لانشاء واستغلال وصيانة ترعة الماء العذب والقناة البحرية ممددة بمقدار عشرة آلاف ومائتين وأربعة وستين هكتارا (١٠٥٦٦٤ هكتارا) لقناة البحرية ، ومقدار تسعة آلاف وسبعمائة هكتار (٩٥٦٠٠ هكتار) لترعة الماء العذب حسب التقسيم الآتي :

القناة البحرية

أفريقيا	آسيا	
هكتار	هكتار	
٤٠٠	—	١ بور سعيد
١٠١٥٧	١٠١٥٧	٢ من بور سعيد إلى القردان
٣٠	١٣٠	٣ رأس العين
١٠٠	١٠٠	٤ القنطرة
١٠٢٥٠	٧٧٠	٥ من القردان إلى السويس
٢٠٠	—	٦ قناة الانمال بركة الماء العذب
٤٥٠	—	٧ مدينة الاسماعيلية
٤٥٠	١٢٠	٨ ميناء الاسماعيلية في بحيرة السويس (قناة في آسيا)
٨٥٠	٣٤٠	٩ من بحيرة السويس إلى البحيرات المرة
٧٠٠	٧٠٠	١٠ عبر البحيرات المرة
		١١ من البحيرات المرة إلى مستنقعات السويس
١٠٠٠	٤٠٠	١٢ الملاحه لقرية من البحر
٠٦٠	٠٦٠	١٣ عبر مستنقعات السويس
١٥٠	٢٠٠	١٤ السكة البحرية إلى ميناء السويس
٦٠٨٩٢	٣٣٣٧٢	المجموع

ترعة الماء العذب

جنوباً هكتار	شمالاً هكتار	
—	٥٠٠	١ من نهاية الترعة التي تشأها الحكومة المصرية حتى رأس الوادي
٣٢٠٠٠	٢٠٠	٢ من رأس الوادي إلى نهاية بحيرة المحسة
٢١١٠٠	٤٠٠	٣ من بحيرة المحسة إلى تقيشة
—	٣٠٠	٤ من تقيشة إلى الاسماعيلية
<u>٥١١٠٠</u>	<u>١٠٤٢٠</u>	المجملة

بقية ترعة الماء العذب

غرباً هكتار	شرقاً هكتار	
٢٢٥٠٠	—	٥ من تقيشة إلى البحيرات المرة
٢٠٠	٣٠٠	٦ و ٧ حدود البحيرات المرة
٠٥٠	٠٣٠	٨ محطة السويس
<u>٢٢٧٥٠</u>	<u>٣٣٠</u>	

عن المسألة الخامسة

تستحق الشركة من رد الأراضي تعويضاً قدره ثلاثون (٣٠) مليوناً من الفونكات .

المطالبة

١ - التعويض الإجمالي المستحق للشركة والذي يصل إلى مبلغ أربعة وعشرين مليوناً من الفرنكات (٠٠ و ٨٤٠.٠٠٠ فرنك) تدفعها الحكومة المصرية على أقساط على النحو التالي :

مبلغ التعويض الأول وقدره ٢٨ مليوناً يدفع على ست سنوات ، ويقسم على أقساط نصف سنوية . كل من الثمانية الأولى منها يتباخ قيمته ثلاثة ملايين ومائتين وخمسين ألف فرنك ، وقيمة كل من الأربعة الأخيرة ثلاثة مليون فرنك ويستحق أول قسط منها في أول نوفمبر سنة ١٨٦٩ وتستمر الدفقات كل نصف سنة إلى أن يتم الوفاء بمبلغ ٣٨ مليون فرنك .

بمبلغ ٣٠ مليون فرنك تعويض رد الأراضي يقسم على عشرة أقساط سنوية كل منها بثلاثة ملايين ويستحق القسط الأول منها بعد تمام الوفاء بمبلغ ٢٨ مليوناً السابق ذكره أي في أول نوفمبر سنة ١٨٧٠ وتستمر الدفقات سنوياً حتى تمام الوفاء بمبلغ ٣٠ مليون فرنك .

ومبلغ ستة ملايين فرنك التعويض عن رسوم ترعة الماء المذهب يقسم على عشرة أقساط سنوية كل منها ٠٠ و ٦٠٠ تدفع في نفس مواعيد استحقاق الأقساط الخامسة بالتعويض ٣ مليوناً السابق ذكره .

وأخيراً مبلغ عشرة ملايين فرنك التعويض عن الأعمال المنفذة والباقية تحت التنفيذ في قناة ترعة الماء المذهب يدفع في ستة تسليم تلك التركة .
وكل ذلك طبقاً للجدول الآتي :

الشوات	٣٨ مليون فرنك	٣٠ مليون فرنك	٦ مليون فرنك	١٠ مليون فرنك	٨٢ مليون فرنك
تمويل استبدال الآلات والمصارف الأوربيين بالمال المصريين	تمويل الأراضى	تمويل الرسوم على تحويل على ترعة الماء السد	سكالات لمصارف أعمال متنوعة التي تخدم المصارف	مواعيد الدفع	
السنة الأولى	٦٥٠٠٠٠٠٠	—	—	—	—
٢-	٦٥٠٠٠٠٠٠	—	—	—	—
٣-	٦٥٠٠٠٠٠٠	—	—	—	—
٤-	٦٥٠٠٠٠٠٠	—	—	—	—
٥-	٦٥٠٠٠٠٠٠	—	—	—	—
٦-	٦٥٠٠٠٠٠٠	—	—	—	—
٧-	—	٣٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	—	—
٨-	—	٣٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	—	—
٩-	—	٣٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	—	—
١٠-	—	٣٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	—	—
١١-	—	٣٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	—	—
١٢-	—	٣٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	—	—
١٣-	—	٣٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	—	—
١٤-	—	٣٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	—	—
١٥-	—	٣٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	—	—
١٦-	—	٣٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	—	—
مصارف اليه	٣٨٠٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠
المجموع العامة ٨١٠٠٠٠٠٠٠					

حور لله فونقيلو (Postinobleu) يوم ٦ من يوليو ١٨٦٤

(توقيع) تابلون

(٧) إتفاقية ٣٠ من يناير ١٨٩٦

بين الحكومة المصرية ويمثلها نوبار باشا وبين شركة قناة السويس
ويمثلها فرديناند ديليس

فيما بين : دولة نوبار باشا وزير الخارجية بصفته قائما ومفوضا عن
صاحب السمو والى مصر .

(طرف أول)

والسيد فرديناند ديليس رئيس ومؤسس شركة السويس بصفته ممثلا
ومفوضا من مجلس إدارة الشركة المذكورة .

(طرف ثانى)

تم الاتفاق على ما يأتى :

المادة الأولى

تحتل الحكومة المصرية فى دائرة الأراضى المخصصة للعقارات القناة البحرية
أى مركز أو نقطة عسكرية تحيها لازمة للدفاع عن البلاد ، على ألا يكون
هذا الاحتلال مانعا للملاحة ، وذلك مع المحافظة على حقوق إستخدام
الشواطىء الحرة فى القناة .

المادة الثانية

للحكومة المصرية أيضا وبغض الصفقات أن تشغل أى مكان خال
تراه مناسب لمصالحها الإدارية (كالبريد والمخازن والفتكات وغيرها) على
أن تراعى إحتياجات إستغلال مرافق الشركة .
وتدفع الحكومة للشركة عند اللزوم المبالغ التى تكون قد صرفتها لإنشاء
أو تملك الأراضى التى تريد الحكومة الانقاع بها .

المادة الثالثة

رعاية لمصالح التجارة والصناعة ولرفاهية إستغلال القناة ، ويكون لكل فرد الحق في الإقامة سواء بمسكنة لقناة البحرية أو في المدن القائمة .- في مجرى القناة فيما عدا أراضي الشواطئ . وضعت القناة وطرق بحر المراكب التي يجب أن تظل حرة لسهولة المواصلات طبقا للوائح التي تحدد إستعمالها وذلك بعد الحصول على تصريح سابق من الحكومة مع الخضوع للوائح الإدارية والبلدية الخاصة بالسلطة المحلية وكذلك للقوانين والعرف وضرائب الدولة .

على أن لا تقوم هذه المنشآت إلا على الأماكن التي يقر مهندس الشركة عدم إحتياج مراقب الإستغلال إليها وعلى أن على المتضمن أن يحددوا لشركة المبالغ التي صرفها في إنشاء أو تملك هذه الأماكن .

المادة الرابعة

تسلم الحكومة المصرية ترعة المياه العذبة والأعمال الفنية والأراضي القائمة لها بمجرد أن ترى الشركة إمكان تسليم التربة طبقا للشروط السابق النص عليها .

ويكون هذا التسليم إقرارا من الحكومة المصرية بالاستلام ويتم بحضور مهندس الحكومة ومنه يسمى الشركة وجبت في محضرين فيه تفصيلا للمواقع التي تكون فيها حالة التربة بخالفة للشروط الواجب تحقيقها .
وتقوم الحكومة المصرية بإجلاء من هذا الوقت بصيانة التربة المذكورة أي أنها :

١ - تقوم في الوقت المناسب بالفرس والزرع والحماية اللازمة لمنع إنبهار الجسور وإجباؤها بالرمال .

٢ - تؤمن اللوحة في جميع فصول السنة بالاحتفاظ بمنسوب الماء في القرعة بقدر ٢٥٠٠٠ متر في أيام الفيضان و ٢ متر في الفصول العادية ويتم واحد على الأقل في أيام التصاريق .

٣ - تعد الشركة فوق ذلك بمقدار ٧٠٠٠٠٠ سبعين ألف متر مكعب من الماء يوميا لتموين السكان المقيمين على طول القناة واسقي الحدائق وتشغيل الماكينات المختصة لصيانة القناة والمنشآت الصناعية اللازمة لاستغلالها ولرعى الماشات والزروع والقناة على كسبان الشاطئ، وغيرها من الأراضي التي لاتصلها مياه الري ، والتي توجد ضمن ملحقات القناة ، أو لتموين البواخر المارة بهذه القناة .

٤ - وأخيرا تقوم بالطهير والأعمال اللازمة للاحتفاظ بقرعة الماء العذب وأعمالها الفنية في حالة جيدة .

وبذلك تعمل الحكومة المصرية على الشركة في جميع الأعباء والالتزامات التي تترتب على كل قص في الصيانة ، بما أنها على علم بالحالة التي عليها القرعة عند تسليمها ومع مراعاة المدة اللازمة لانجاز الأعمال المطلوبة .

المادة الخامسة

تنفخ الحكومة المصرية بالقرعة بمجرد تسليمها إليها ويكون لها حق إنشاء مأخذ المياه كما يكون لشركة حق إستعمال دافعات وجارات على القرعة ، طول مدة إنشاء القناة البحرية ولغاية آخر سنة ١٩٦٩ عند اللزوم ، لحاجيات النقل الخاصة بها وبمقاوليها وحققا وحدها في إستعمال القرعة لمرور البضائع من بورسعيد إلى السويس وبالعكس .

وبعد سنة ١٩٦٩ تستعمل الشركة القرعة مثل باقي المصنعين بها بالشروط السابق الاتفاق عليها .

وتفاضل الشركة للحكومة المصرية عن المباني التي أقامتها لصالحها على طول القنطرة من الزقازيق إلى السويس ضمن التكلفة وتؤجر الحكومة الشركة من بين هذه المباني وملحقاتها ما يلزمها منها في الفترة المبينة أعلاه بمقدار ٥ ٪ في السنة من الثمن المدفوع .

المادة السادسة

تبيع الشركة للحكومة المصرية أملاك الوادي حسب حالتها الراهنة بمبانيها وملحقاتها ضمن قدره ١٠ مليون فرنك .

المادة السابعة

إذا سلمت الشركة القنطرة إلى الحكومة المصرية في بحر هذه السنة تقوم الحكومة بسداد المبالغ الملتزمة بها الشركة مقابل القنطرة وملكية الوادي ومجموعها ٢٠ مليون فرنك إجماعاً من أول يولي إلى أول ديسمبر ١٨٦٩ سنة فرنك

على ستة دفعات شهرية متساوية قدرها ٣٣٣٣٣٣٣٣ فرنك في أول كل شهر .

وفي حالة طلب الشركة باقى ثمن الأسهم في بحر هذه السنة فان مقدار المبالغ التي تلتزم بها الحكومة للمصرية عن ذلك وهي حوالي ١٧٥٠٠٠٠٠ فرنك تحت تسمية الحساب، تدفع الشركة إجماعاً من أول يناير لتأدية أول ديسمبر ١٨٦٧ على ١٧ قسط متساوي شهرياً بواقع ١٤٥٣٣٣٣ فرنك تقريباً في أول كل شهر .

أما المبالغ للكومة لبقاى التبعيض التي أقرت به الحكومة لصالح الشركة، والمستحق بعد أول نوفمبر سنة ١٨٦٩ وقدرها ٥٧٧٥٠٠٠ فرنك تدفع للشركة إجماعاً من أول يناير سنة ١٨٦٧ لتأدية أول ديسمبر سنة

١٨٦٩ على ٢٦ أغسطس متساوي شهرًا بواقع ١٩٦٦ و ١٨٦٠ فرك أول كل شهر، ويكون للدفع للشركة بالمرتبة نقداً .

تحرر من سجنين بالقاهرة في ٣٠ يناير سنة ١٨٦٦

(أعضاء) فردينان دلبس

ن - نوبار

(٨) الاتفاق الصادر في ٢٢ من فبراير ١٨٦٦

فيا بن سمو امعايل باشا والى مصر من جانب

والشركة العالمية لقناة السويس البحرية يمثلها مسيو فردينان دلبس
رئيسها المؤسس ، للرخصة في هذا التعاقد بموجب قرارى الجمعية العمومية
للساهمين الصادرين في أول مارس و ٦ أغسطس سنة ١٨٦٤ وللقرار الخاص
الصادر من مجلس إدارة الشركة المذكورة بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٨٦٤
من جانب آخر .

قد بسط الفريقان واشترطا ما يأتى .

بموجب عقد الامتياز الاول الموقت الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤
قد رخص للمسيو فردينان دلبس في إنشاء شركة مالية لحفر قناة
السويس البحرية .

وبتاريخ ٥ يناير سنة ١٨٥٦ صدر عقد امتياز ثان حدد شروط الامتياز
الخاصة بإنشاء الشركة المالية للكتابة بتنفيذ الأعمال المتعلقة بالقناة ورخص
في مباشرة الأعمال المتعلقة بشق برزخ السويس من الماحول على تصديق
الباب العالي . وقد اُلحق بالعقد المذكور النظام الاساسى للشركة العالمية ، وهذا
عليه من سمو الوالى .

وبتاريخ ٢٠ يوليو سنة ١٨٥٦ صدر ذكرى شروط استخدام العمال

الملاحين في أعمال قناة السويس .

وبتاريخ ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ أبرم اتفاق بين الوالى والشركة ود إلى الحكومة المصرية القسم الأول من قناة المياه العذبة بين القاهرة والوادى .
وابرم بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٨٦٣ اتفاق آخر نظم اشتراك الحكومة المصرية في المشروع من الوجهة المالية .

وأخيرا صدر اتفاق بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٨٨٦ نظم .

(١) الانصاع بالاراضى المحظوظ بها لشركة كملحقات لقناة البحرية .
(٢) التنازل عن قناة ليااء العذبة والاراضى والمنشآت الفنية وللباني الملحقة بها وقيام الحكومة بمسألة القناة المذكورة .

(٣) بيع نفثيش الوادى بمبلغ عشرة ملايين فرنكا .

(٤) المواعيد الخاصة باقساط المبالغ المستحقة للشركة .

وقد التمس من الباب العالي التصديق على امتياز مشروع الفئال تنفيذيا
لعدد الامتياز الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٥٦ فوضع الباب العالي بذكره مؤرخة
٦ ابريل سنة ١٨٦٣ الشروط التى علق التصديق المطلوب على تنفيذها .

فارضاء لرغبات الباب العالي في هذا الصدد كل الارضاء ثم بين سمو
الوالى والشركة نظام سجلاته في الاتاق المينة شروطه واحكامه في مايلى :

المادة الأولى

يلقى جميع حاجاه باللائحة الصادرة في ٢٠ يوليو سنة ٨٥٩ الخاصة
باستخدام الملاحين في أعمال قناة السويس .

وبالتالى لايقام أى اعتبار لأحكام المادة الثانية من عقد الامتياز الصادر
في ٥ يناير سنة ١٨٥٦ ونسبها كالاتى : « ويجب في جميع الاحوال أن يكون
على الاقل أربعة أعماس العمال المستخدمين في هذه الأعمال من المصريين » .

وتدفع الحكومة المصرية للشركة ٣٨ مليون فرنك تعويضاً عن إلغاء
لائحة ٢٠ يوليو سنة ١٨٥٦ والمزايا التي تضمنتها .
ومن الآن فصاعداً تستخدم الشركة العمال اللّازمين لأعمال المشروع وفقاً
لشروط القانون العام دون اختصاصها في ذلك لامتياز ولا بقيود .

المادة الثانية

تتنازل الشركة عن الإضجاع بأحكام المادتين ٨ و ٧ من عقد الامتياز الصادر
في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ والمواد ١٠ و ١١ و ١٢ من العقد الصادر في ٥
يناير سنة ١٨٥٦ .

وقد تمهدت باتفاق الطرفين مساحة الأراضي الفعالة للرى المتنازل عنها
للشركة بموجب التقديرات المذكورين الصادرين في سنتي ١٨٥٤ و ١٨٥٦
والتي وردت للحكومة بمقدار ١٣ ألف هكتار يستغل منها ٣ آلاف هكتار تدخل
ضمن الأماكن المخصصة لتفتيشات استغلال القناة البحرية .

المادة الثالثة

بما أن المادتين ٧ و ٨ من عقد الامتياز الصادر في سنة ١٨٥٤ والمواد
١٠ و ١١ و ١٢ من العقد الصادر في سنة ١٨٥٦ قد لقيت وفقاً لما جاء بالمادة
٢ فان التحويل المسحق للشركة قبل الحكومة عن رء هذه الأراضي يبلغ
٣٠ مليون فرنكاً باعتبار ثمن الهكتار ٥٠٠ فرنك .

المادة الرابعة

بما أنه يلزم تحديد مساحة الأراضي اللازمة لإنشاء القناة البحرية
واستغلالها بشروط تضمن نجاح المشروع . وبما أن هذه المساحة يجب ألا
تقتصر على القدر الذي تشغله القناة فعلاً وعلى الطرق المخصصة لسحب السفن
وعلى الشفة المحتفظ بها فيما وراء هذه الطرق وبما أن الوفاء بحاجة الاستغلال

على أكمل وجه يستلزم تمكين الشركة من أن تنشئ على مقربة من القناة البحرية مستودعات ومخازن وورش وموانئ حيثما تقتضى حالتها وإن تقيم أخيراً المساكن اللازمة للحراس والملاحطين والعاملين المكلفين بأعمال الصيانة ولجميع مستخدمي الإدارة .

وبما أنه من المناسب أيضاً أن تلتحق بالمساكن المذكورة أراض تنشأ فيها مساكن وتكون إلى حد ما أماكن محرومة تماماً من المنتجات الزراعية . وأخيراً بما أنه لا مندوحة للشركة من أن تستلجج التصرف في أراض كافية لزراعتها وتنشئ فيها أعمالاً كتيبة بصيانة القناة البحرية وحمايتها من تراكم الرمال دون أن تضع شيئاً أكثر من القدر الواقي اللازم للقيام بمختلف الأعمال السابق بيانها وبما أنه لا يسوغ للشركة أن تدعى في الحصول على مساحات من الأراضي إلا كانت قصد المغايرة عليها سواء خصصتها للزراعة أو بإقامة الباني عليها أو بيعها للغير عند زيادة عدد السكان .

لذلك التزم الطرفان المتعاقدان هذه الاجابات في تحديد الأراضي الواقعة على مجرى القناة البحرية والتي يكون الانضاح بها طول مدة الامتياز لازماً لاداء القناة واستغلالها وصيانتها .

وقد إتفقا على تحديد مساحة الأراضي اللازمة لإنشاء القناة وإستغلالها وصيانتها وفقاً لما تم تحريره وتوقيعه وتقريره من الرسوم والكشوف المرفقة بهذا الاتفاق الترض المقدم .

للمادة الخامسة

تورد الشركة المحكومة المصرية للجزء الثاني من قناة الميافة للخدمة الواقع بين الوادى والاسماعيلية والسويس كاردت لها بموجب اتفاق ١٨ مارس سنة ١٨٩٣ الجزء الاول من القناة المذكورة الواقع بين القاهرة وتنش الوادى .

ورد الجزء الثانى من حدة القناة مرهون بالشروط الاتى بيانها :

(١) على الشركة إنجاز الأعمال الباقية لتكون قناة الوادى — الاستماعيلية — السويس بالمقاييس المتفق عليها وسالحة لتسليمها .

(٢) وتسلم الحكومة المصرية قناة المياه للعذبة والمنشآت الفنية والاراضى التابعة لها حالما تقدر الشركة أن فى إمكانها تسليم القناة بالشروط المقدم ذكرها . ويتربط على هذا التسليم تسلم من جانب الحكومة المصرية ويتم فى مواجهة مهندسى الحكومة والشركة ويشترط بحضور وضع بالتفصيل المواضع التى تخالف فيها حالة القتال ما كان يجب أن تستوفيه من الشروط .

(٣) تكلف الحكومة المصرية ايجاد من تاريخ التسليم صيانة القناة المذكورة أى :

(أ) القيام فى المياد المتاسب بكافة اعمال الفرس والزرع مع اعمال الضوية للزراعة لحفظ الجسور من التلف ومنع تدفق الرمال وبقاء تدوين القناة من قناة الزقازيق الى أن يكفل تدوينها مباشرة من مأخذ المياه فى القاهرة .
(ب) تنفيذ الأعمال الخاصة بالجزء الذى رد لها باتفاق ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ وربط الجزء الاول المذكور بالجزء الثانى عند نقطة الاتصال بالوادى .
(ج) كفالة الملاحة فى جميع الفصول جوهر عمق لمياه القتال قدره ٢٥٠ متر مراقب اوقات ارتفاع منسوب النيل وارتفاع فى فصل المنسوب المتوسط ومترواحد على الاقل فى اوقات الفيضانات .

(د) تدوين الشركة نفوق ما تقدم بمقدار ٢٠ ألف متر مكعب من الماء يوميا مدا الحاجة الامالى الفاضلين على مجرى القناة البحرية ولرى البساتين ولافاة الآلات المنصصة لصيانة القناة البحرية وآلات المنشآت الصناعية للربطه باستغلال القناة ولرى الفرس والزرع على الكتيان وغيره من الاراضى

الخاصة القناة والتي لا يمكن ربا ربا طيما .

وأخيرا لصومين السفن التي تمر في القناة المذكورة .

(هـ) القيام بجميع ما يلزم من أعمال التطهير وغيرها لصيانة قناة المياه العذبة ومنشأتها المائية وحفظها في حالة جيدة . لذلك تعمل الحكومة المصرية محل الشركة في تحملها جميع المصاريف والالتزامات التي تقع عليها لسبب تصدير في الصيانة مع مراعاة الحالة التي ستكون عليها القناة عند تسليمها والمهمة اللازمة لقيام بالأعمال التي تكون هذه الحالة قد اقتضتها .

المادة السادسة

يكون للشركة حق إرثاق للرو على الاراضي التي يجب أن تمر فيها الاقنية وأنابيب المياه اللازمة لتوفير ٧٠ ألف متر مكعب من الماء على ما تقدم .

المادة السابعة

تضع الحكومة قناة المياه العذبة حال تسليمها وحق لها إقامة ماخذ المياه عليها ويكون للشركة من جانبها في أن تسير على قناة المياه العذبة رفاصات أو قاطرات ذات مراوح لاعمال النقل الخاصة بها أو بمقاوليها كما يكون لها وحدها الحق في استغلال نقل بضائع من بورسعيد الى السويس وبالعكس وذلك طول اللدة التي تستغرقها الاعمال الخاصة بإنشاء القناة البحرية وعند الانتهاء الى آخر سنة ١٨٦٩ .

وتضع الشركة للقانون العام بعد سنة ١٨٦٩ فيما يتعلق بالانضاح قناة المياه العذبة فلا يكون لها على هذه القناة الا حق الانضاح الذي يملكه جميع المصريين دون أن يفرض مع ذلك على المراكب والسفن الخاصة لها أي رسم من رسوم الملاحة بحال من الأحوال .

تتولى الشركة تمهين بورسعيد بالمياه العذبة تمهينا مباشرا بالوسائل التي

ترى إستخدامها على أن تحصل دائما قناته .

يطلب حق الشركة في منح المياه وأخذها كما تبطل حقوقها في الملاحه وارشاد السفن وتطيرها وسحبها ورسوها . وهي الحقوق المنولة لها على قناة المياه المذبة بموجب المادتين ١٧ و ١٨ من عقد الإحتياز الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٥٦ .

وتتنازل الشركة للحكومة عن الباقي التي أقامتها لمراقبتها على قناة المياه المذبة من الرقازيق إلى السويس وذلك بقيمة تكاليفها أما الباقي والمسحقات التي تحتاج إليها الشركة في خلال المدة السابق ذكرها فتستأجرها من الحكومة بأجرة سنوية توازي ٥ % من رأس المال المردود .

وبما أن قناة المياه المذبة قد ردت تماما إلى الحكومة المصرية على ما تقدم ولما كانت تقفات سببها تقع على تلك الحكومة فلها أن تقم على القناة المذكورة وملحقاتها جميع ما ترى فائدة له من المنشآت الناجبة أو المتحركة . ومن جانب آخر لم تعد تمة جدوى من تحديد مساحة الأرض لعبانة هذه القناة والمحافظة عليها أسوة بالقناة البحرية .

المادة التاسعة

تدفع الحكومة المصرية إلى الشركة حلة التحويل المستحق لها والبالغ قدره أربعة وعشرين مليون فرنك مع الباقي من قيمة أسهم الحكومة إذا طلبت الشركة في السنة الجارية وفاء المكتسب به كما تدفع الشركة ملايين من الفرنكات التي يربح بها نفطيش الوادئ على الوجه المبين في الكشف القدي وضع لهذا الغرض وقد وقع وارقى بهذا الاتفاق .

المادة العاشرة

تبقى القناة البحرية وملحقاتها خاضعة لنظام البوليس المصري وبإشراف سلطته

عليها مطلقاً من كل قيد مطلقاً يائسرها في أي مكان من الأراضي المصرية .
بحيث يحافظ على النظام والأمن العام ويكفل تنفيذ قوانين البلاد ولوائحها .
تنتفع الحكومة المصرية بحق المرور بمرض القناة البحرية حيثما ترى هذا
المرور ضرورياً لتضمن مواصلاتها أو تكفل الحرية للتعامل التجاري وانتقال
الجمهور دون أن يجوز للشركة بحجة ما أن تعرض أي رمم لهذا العبور
أو جعل آخر .

المادة العاشرة

للحكومة المصرية أن تشغل داخل حدود الأراضي المحفوظ بها كمستطعات
القناة البحرية أي موقع أو نقطة حرية تراها لازمة للدفاع عن البلاد على
الأبصر على هذا الاشتغال الملاحة ولا يتعارض مع حقوق الارتفاق الرتبة
على القناة المحفوظ بها الواقعة على ضفتي القناة .

المادة الحادية عشرة

يجوز للحكومة المصرية بالتصفقات نفسها وقاء الحاجة مراعاة الإدارية
(من يريد ومشارك وثكنات وغيرها) أن تشغل أي مكان يمكن للتصرف
فيه نراه ملائماً لغرضها مع مراعاة ما يقتضيه استغلال الشركة لمراعاتها .
وتدفع الحكومة للشركة إذا دما الأمر ما تكون الشركة قد أفتتته لإنشاء
الأراضي على ترغب الحكومة التصرف فيها أو لاعدادها .

المادة الثانية عشرة

رعاية لأصالح التجارة والصناعة وتحقيقاً لاستغلال القناة استغلالاً ميسبها
يجوز للأفراد قاطبة الاستمرار في الأراضي الممتدة طول القناة البحرية أو
في المدن القوسة على جوانبها بشرط أن يتأثروا ترخيصاً ما بقا من الحكومة
وأن يتضمنوا اللوائح الإدارية أو البلدية التي تصدرها السلطة المحلية ولقوانينهم

البلاد وعرقها ونظام الضرائب المقررة فيها ، مع استثناء الغداف والبارق للخدمة لسحب السفن والثقة المحتفظ بها فيها وراء هذه المواقف فيجب أن تبقى هذه الأراضي المستتادة مباحة للزور وفقا للوائح التي تحدد نظام استعمالها . ولا يجوز هذه الإقامة إلا في الجهات التي يقرر مهندسو الشركة أنها غير لازمة لاستغلال مرافقها وعلى المصنع أن يردوا للشركة المبالغ التي تكون قد اتفقتا لإنشاء تلك الأماكن أو إعدادها .

المادة الثالثة عشرة

ومن المطلق عليه أن إنشاء الإدارات الحركية لن يمس بأي حال ما يجب أن تصنع به من الاعتناء الحركي سفن الحول جميعها إذ تمر في القناة وذلك بدون تمييز أو منع أو تفضيل في الأشخاص أو الجنسيات .

المادة الرابعة عشرة

ضمن تنفيذ الاتفاقات التي تمت بين الحكومة المصرية والشركة تنفيذا دقيقا يكون للحكومة المصرية الحق في أن تمنع على تعقبها متدوبا خاصا لدى الشركة وفي مكان العمل .

المادة الخامسة عشرة

يقرر الطرفان على سبيل التفسير أن امتياز قناة السويس يتمس بحكم القانون بعد تسع وتسعين سنة من تاريخ منعه إذا لم يتم إتفاق جديد بشأنه بين الحكومة المصرية والشركة .

المادة السادسة عشرة

بما أن الشركة العالمية لقناة السويس البحرية شركة مصرية فاما تخضع لتوانين البلاد وعرقها ، على أنها فيما يحصل جكوبتها كشركة وبملاقات الشركات فيما بينهم تنظيمها وفقا لاتفاق خاص للتوانين التي تخضع لها الشركات

المساهمة في فرنسا ومن المنفق عليه أن جميع المنازعات التي تنشأ عن ذلك يفصل فيها محكون بفرنسا ويجوز استئناف حكمهم أمام المحكمة الأميرالمصرية في باريس بوصفها حكما ثالثا .

أما المنازعات التي تنشأ في مصر بين الشركة والأفراد من أي جنسية كانوا فتتظرها المحاكم المحلية بما للأوضاع المقررة في قوانين البلاد وعرفها والمعاهدات .

كذلك تعرض المنازعات التي قد تنشأ بين الحكومة المصرية والشركة على المحاكم المحلية فضصل فيها طبقا لقوانين البلاد .

يحاكم المستخدمون والمعامل وغيرهم من التابعين لإدارة الشركة أمام المحاكم المحلية وفقا لقوانين البلاد والمعاهدات فيما يحصل بجميع الجرائم والمنازعات التي يكون فيها أحد الطرفين أو كلاهما وطنيا .

إذا كان جميع الخصام من الأجانب إتمت فيما بينهم القواعد المقررة .
الإعلانات للقضايا المصادرة للشركة من صاحب شأن بمصر أيا كان صحيفة بإعلانها في مركز إدارة الشركة بالإسكندرية .

المادة السابعة عشرة

جميع الأحكام الخاصة بالوثائق السابقة وعقود الامتياز والاتفاقات وقانون الشركة نبي نافذة المفعول فيما لا يتعارض مع هذا الاتفاق .
تمرر في القاهرة من تسعين في ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ .

إسماعيل

إمضاء نورديان ديليس

(٩) فرمان سلطاني

بالتصديق على مشروع قناة السويس

صادر في ١٩ من مارس سنة ١٨٦٦ بالتصديق على العقد المبرم في ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ بين سمو والي مصر والسو ديليس فيا يخلق قناة السويس . إلى وزيرى المخطو اسماعيل باشا والى مصر ، الخائن لمرتبة الوزير الأكبر صاحب الوسامين للرصعين الثماني والمجيدى من الطبقة الأولى .

لا كان تحقيق المشروع العظيم الذى يكمل تهيئة أسباب جديدة لتسهيل التجارة والملاحة بمصر قناة بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر عملا مرغوبا فيه كل الرغبة في هذا العصر مصر العلوم والتقدم فقد جرت متذحين مفاوضات مع الشركة التى تطلب تهيئة هذا المشروع . وإنهت من قريب بما يتفق في الحاضر والمستقبل مع مالالباب العالي والحكومة المصرية من حقوق مقدمة .

ومرتق بهذا ترجمة لتصوص عقد أعدته ووقعه الحكومة المصرية مع ممثل الشركة وقد مرض علينا إضفاء موافقتنا الشاهانية فطالما وصدقنا عليه . [بلى ذلك النص الكامل للعقد الموقع بالقاهرة في ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦] (ينظر البنود ١٣١ - ١٥٥) .

وقد صدر هذا فرمان من ديواننا الشاهاني لشح الشركة المذكورة ترخيصنا العالي في تنفيذ مشروع القناة بالشروط للتصوص عليها في هذا العقد ونسوة جميع المسائل القرية وفقا له والوثائق والاتفاقات المذكورة أو المشار إليها فيه . وتجر جزاء متناه .

صدر في ٢ ذى القعدة ١٢٨٢ (١٩ مارس سنة ١٨٦٦) .

(١٠) الاتفاق الأول

المصادق في ٢٣ من أبريل سنة ١٨٦٩

بشأن تنازل الشركة عن بعض امتيازاتها

فيما بين سيو خديو مصر والميو فردينان ديليس رئيس ومدير
الشركة العالمية لقناة السويس البحرية متعاقدا باسم الشركة المذكورة
ولحسابها بمقتضى التفويض العام المعلق .

قد تم الاتفاق على ما يأتي .

المادة الأولى

إحداث من أول أكتوبر سنة ١٨٦٩ تدفع للشركة عما تسورده وفاء
بما جها أو بحاجة مقاوليها أو عمالها أو مستخدميها نفس الرسوم التي
يؤدونها كل من الرمايا للصرب عن الواردات إلى مصر ، وبالتالي تتنازل
الشركة من حقها في الامتياز المجرى المنصوص عليه في المادة ١٣ من عقد
الامتياز المصادق في ١٨٥٦ كما صرر ونظمه لقرار الصادر في
١ مارس الماضي من اللجنة التي اجتمعت في القاهرة لهذا الغرض وعلى ذلك
تخضع الشركة فيما يتعلق بالمشارك والتحويلات لجميع القرارات والرسوم
والأنظمة التي قررتها الحكومة المصرية أو تقرها مستقبلا .

ويبقى للشركة ما لجميع المصريين من الحق في استخراج الاحجار
والخبر والمصيص اللازمة للقيام بأعمال البناء ولصيانة المنشآت من هاجر
الأعلاك العامة دون عادية أى رسم عن ذلك .

المادة الثانية

تسأل مراكب الشركة وسفنها التي تسير في ترعه الماء الطذب السابق

ردها إلى الحكومة كما تعامل جميع المراكب والسفن الأخرى في البلاد، تخضع
لكافة الرسوم والقوائد والضرائب والانظمة المقررة أو التي ستقرر، ومن
المضيق عليه أنه لن يكون للشركة أن تطالب بأي حق خاص يتعلق بقناة
لمياه العذبة هذه .

المادة الثالثة

قد اتفق الطرفان على أنه ليس للشركة غرض سوى استغلال القناة
البحرية ومياهها وتكبيرها . فبما لذلك تخضع للقانون العام وتنازل عن
كل معاملة إستثنائية أو حق إمتياز خاص .

وبالتالي تصهد الحكومة وحدها من الآن فصاعدا إدارات الهيد
والبرق لصالح الشركة والجمهور على السواء على أن الشركة تحتفظ بحقها
في أن يكون لها نظرات خاص بم استعمالها في الشؤون المتعلقة بأعمالها
وبمرور السفن في القناة البحرية .

والحكومة وحدها حق العبيد في مياه القناة البحرية والبحيرات التي
تجازها ، وعلى مراكب العبيد أن تخضع لما تصدره الشركة من أنظمة
للإلاحة في القناة البحرية ليس إلا . فلن يكون عليها أن تدفع للشركة أي
رسم أو جعل في مقابل رسوها ولكن جميع عليها ألا تنقل ركابا ولا بضائع
إلا ما نصيبه من السمك .

المادة الرابعة

ينظم إلتفاق خاص للارتفاع بالأراضي التابعة للقناة البحرية (أي ١٠٢١٢٩
هكتارا المحددة في إلتفاق فبراير ١٨٦٦ يضم إليه ٣٠٠ هكتارا تنضاف إلى مساحة
بور سعيد و ٣٠٠ هكتارا تنضاف إلى مساحة الاسماعيلية) . على أن الطرفين
المصالحين يقرران ما يأتي :-

(١) الاراضى التى يتقرر بيعها تقسم إلى قطع بمكاتب البيع فى مختلف المدن الخاضعة للفتنة .

(٢) يقسم ثمن البيع بين الحكومة والشركة بنسبة خمسة فى المائة من صافي التصدير .

(٣) لا يجوز للمشتري تسليم القطع الخاصة بهم واعتبارهم مالكين لها إلا بعد حصولهم على حصة أو سند الملكية التى تمنى لهم فى المحكمة مد دفع كامل الثمن للشئى به وتقديم الخاتمة النهائية .

(٤) يحال مشرو الاراضى بضم ما يحال به باقى سكان القطر المصرى عاما .

المادة الخامسة

تتأذى الشركة قبل الحكومة المصرية عن أى مطالبة أو تعويض من أى نوع كان سواء لها أو للمقاولين الذين تعهد عنهم فيما يماضى بأى حادث أو ضرر مرسوم سابق لتاريخ هذا الاتفاق .

المادة السادسة

اتفق الطرفان على تقدير الفوائد التى تعود على الحكومة من تطبيق المواد السابقة بمبلغ ٢٠ مليون فرنك .

المادة السابعة

تتنازى الشركة للحكومة فى مقابل ١٠ ملايين فرنكا :

(١) من جميع المستشفيات القائمة فى الموزع بجميع أديانها .

(٢) عن جميع المنازل والديارات التى تملكها الشركة فى جهة رأس العفر وعند الكيلو ٣٤ والقطرة وبحيرة البلاح ووردان والجسر والورشة رقم ٦ وجبل مرس وطوسون وسرايون وجنتيه وشولف والكيلو ٨٤ من سهل السوس .

(٣) عن محجر الكس وميثاقها مع أدوات الاستغلال .

(٤) عن المخازن والنشآت القائمة ببولاق ودمياط .

المادة الثامنة

تعهد شركة تسليم الحكومة العقارات التي بناؤها هذا التنازل خالية من كل قراع أو إجارة .

المادة التاسعة

يجوز لشركة أن تشغل من للنشآت التي تنازلت عنها الحكومة في منطقة القناة الساكن اللازمة لاستغلال مرافقها وبحرر وكيل الشركة العلم محضر الجرد الخاص بها بالانفاق مع الحكومة . وتدفع الشركة للحكومة سنويا مبلغ بوازي خمسة في المائة من قيمة المباني المذكورة بعد تقديرها باتفاق الطرفين أصوة بالمباني القائمة على قناة المياه العذبة فإذا زالت الحاجة التي دعت إلى شغل المساكن المذكورة سمح على الشركة ردها إلى الحكومة بالحالة التي كانت عليها عند تسليمها .

المادة العاشرة

تدفع الحكومة لشركة مبلغ الثلاثين مليوناً من الفرنكات المنصوص عليها في المادتين ٧٠٦ وتسليمها في الحال من كوبات القوائد الخاصة باسم الشركة المذكورة ما يكفي لدفع المبلغ المذكور وقوائمه بواقع عشرة في المائة سنويا وتعمل هذه الكوبات من اسمهم شركة قناة السويس التي تملكها الحكومة وقبرها ١٧٦٩٠٧ سهما .

والكوبات التي تسلم للشركة هي التي يبدأ استحقاقها في أول يناير سنة ١٨٧٠ ومن اليوم يعطى رئيس الشركة ومديرها إلى الخديوي بالنيابة عنها مخالصة صحيحة نافذة عن مبلغ الثلاثين مليوناً من الفرنكات

المقدم ذكرها في مقابل التنازل عن السكوبات المذكورة على الوجه المبين
فيما تقدم .

تمرد من نسختين بالقاهرة في ٢٣ أبريل ١٨٦٩ .

اسماعيل

(امضاء) فردينان ديلسبس

(١١) الاتفاق الثاني

المصادر في ٢٣ ابريل سنة ١٨٦٩

بشأن عرض أراضى الشركة للبيع .

قيا بين سمو اسماعيل باشا خديو مصر

والسيو فردينان ديلسبس رئيس ومدير شركة قناة السويس البحرية

مما قد ابا اسم الشركة المذكورة ولهما بها بموجب التفويض الشامل الممنون .

قد تم الاتفاق على ما يأتى :

المادة الأولى

يجوز أن تعرض للبيع أراضى البناء المحفظ بها للشركة المالية على

طول القناة البحرية بموجب اتفاق في ابر ١٨٦٩ والصاحبة لإنشاء المدن

والمحطات والمباني الخاصة غير التي يتقرر أنها لازمة لاستغلال القناة البحرية .

يضم إلى الاراضى المذكورة ٣٠٠ هكتار بحثة بور سعيد و ٢٠٠ بحثة

الاسماعيلية ، تحدها الحكومة بحيث لا يلقى أى ضرر بمستلزمات الدفاع

والخدمة العسكرية .

وبرخص في إجراء تلك البيوع حالما تنتهى المفاوضات التجارية

مع التحول إلى تحديد نظام القضاء الذى سيقدر في مصر بشأن العلاقات بين

الاجانب والوطنيين .

المادة الثانية

يشكون من مجرد هذه الاراضى مال مشترك ويجرى بعضها على التوالى
ورقاً لطلبات الاعمال وحاجتهم .

المادة الثالثة

يوزع صافي الناتج من البيع المذكورة بين سمو الخديو والشركة على
الصاوى بالشروط للوضحة فيما يلى .

المادة الرابعة

يجب عرض النظام الخاص بوزع الاراضى وتقسيمها تمهيداً للبيع على
سمو الخديو اجزاء موافقة على ذلك النظام مقدماً .

المادة الخامسة

تشكل للعرض المتقدم لجنة قوامها عضوان يختارهما الخديو وعضوان
تختارهما الشركة يحد اليها صميم وتقدير وتحديد القطع التى تعرض للبيع
لغائده الطرفين فى الجهات الاكثر احتمالاً لازدياد السكان فيها .
وتعرض أعمال اللجنة المذكورة على الخديو بشية اعتمادها .

المادة السادسة

كذلك يحد إلى اللجنة المشار اليها بالمادة السابقة فى إدارة الاراضى
وعرضها للبيع واجراء المزايدات وتولى التصحيل وضبط الحسابات ويوجه
عام كل ما يتعلق بالاشراك على شئون الاراضى المذكورة .
جميع قرارات اللجنة المذكورة يجب أن تصدر بموافقة عضوين على
الاقل من اعضائها ، أحدهما من العضوين الذين اختارهما الخديو والآخر
من العضوين الذين اختارتهما الشركة .

المادة السابعة

مبلا بأحكام الاتفاق المزمع في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٦ الذي يحظر إقامة منشآت استعمارية في البرزخ تابعة لأي جنسية كانت لا يجوز بيع الأراضي إلا لأفراد على أن تحد المنشآت خاصة دون سواها وتقدر الحد الأقصى للمائة الواحدة بمكثار المباني وهكتار آخر لإنشاء بستان إذا دعا الأمر . أما في المدن وتقدر الحد الأقصى بمكثار لكل الفرضين .

المادة الثامنة

يجري البيع إما بالمزاد وإما بالمراد العلني ويدفع الثمن نقدا أو على أقساط يعق عليها الشاري واللجنة . وكلما تقدم أكثر من طلب لقطعة واحدة تبين عرضها بطريق المزاو .

تبين شروط المزايدة في لائحة عامة يصدرها الخديو .

في حالة البيع بالتقسيت تختار لجنة البيع للتحفظات اللازمة ليحفظ ما للحكومة وللشركة من حق امتياز اليازم سواء على الأراضي أو المباني المقامة عليها إلى أن يسدد كل الثمن .

المادة التاسعة

تدفع الشركة جميع المعاريف والتنفقات المترتبة على إنشاء اللجنة وإدارة أعمالها وتستعمل هذه المبالغ وتدفع إلى خزانة الشركة قبل إجراء أي توزيع .

المادة العاشرة

تعد اللجنة كل سنة أشهر يوافقها عن حالة المندوق ولها التمتع المستحقه وحركة البيع وترسله لكل من الحكومة والشركة .

المادة الحادية عشرة

يعد تصديق الحكومة والشركة على البيان للتقدم ذكره توزع المبالغ
للتبعية متاعفة بين خزينتى الحكومة والشركة .

حرر من نسختهن بالقاهرة يوم ١٣ أبريل سنة ١٨٦٩ .

إسماعيل
(امضاء) قرديثان ديلمبس

(١٢) بيع حصة مصر

في الأرباح السنوية لشركة قناة السويس ٧١ من مارس سنة ١٨٨٠

والمحددة بـ ١٥ ٪ من صافى الأرباح ^(١)

وزارة المالية

قلم القضايا

عقد تحويل من الحكومة المصرية إلى البنك القارى الفرنسى عن ١٥ ٪
من الأرباح الصافية لاستغلال قناة السويس البحرية فيما بين كل من :

حضرة صاحب للعالى رياض باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية
بالتياية وللقدم بالقاهرة وباسمه وبصفته ممثلا للحكومة المصرية ويعمل

لصالحها محولا من قبل صاحب السمو الخديو . . . (طرف أول)

والسيوجول فيدير الحاصل على ليسانس الحقوق والقيم بباريس شارع
نوف دى كابوسيه رقم ١٩ وللقايم حاليا بصفته وكيلا للسيو للبر سيلاس
ميدريك شارل كريستوف الوزير السابق وعضو مجلس النواب ومحافظ
البنك القارى الفرنسى شركة مساهمة ومركزها بباريس شارع قوف دى
كابوسيه رقم ١٩ وهذا بموجب توكيل محرر أمام الأستاذ بورتفيه وزميله
موتقى لانتود ياريس بتاريخ ٢ مارس سنة ١٨٨٠ . (طرف ثان)

قد إتفق على ما يأتى :

بموجب هذا العقد قد تنازل وحول صاحب العالي رياض باشا بمقتضى رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا المالية بالنيابة ومندلا للحكومة المصرية إلى شركة البنك القنارى الفرنسي ، التى يملكها السيو كرىستوفل علفظ البنك وقبل التنازل - عن الأخير للسيو بيدرو الوكيل بموجب العقد المذكور بالية - عن نسبة ١٥ ٪ من صافى الأرباح الخاصة باستغلال قناة السويس البحرية منذ الستة للالية ١٨٧٩ على أن تقدر الحصص بحصة الجمعية العمومية جاريج ١٨٨٠ حتى نهاية الامتياز بما أن نسبة الـ ١٥ ٪ تملكها الحكومة المصرية طبقا للامتياز المتفق عليه بموجب العقد بين المؤرخين ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ و ٥ يناير سنة ١٨٥٠ المذللين بموجب العقود المؤرخة ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ و ٣٠ يناير و ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ وكما سبق تخصيصها للحكومة المصرية حسب نظام وعقد تأسيس الشركة المالية لقناة السويس البحرية المبرر أمام الأستاذ موكلارو وزميله موتهى العقود فى باريس فى ٢ و ١٥ ديسمبر سنة ١٨٥٨ .

وتصبح بموجب هذا العقد - شركة البنك القنارى الفرنسي حرة للصرف فيما يعلق بحصة الـ ١٥ ٪ ولها أيضا الحق للطلق فى حصة الأرباح التى تصير سنويا وحتى نهاية المدة بما فى ذلك الستة للالية ١٨٧٩ .
وتم هذا التنازل بالمقطوعة بمبلغ ٢٧ مليون فرنك الذى دفعه شركة البنك القنارى الفرنسي إلى الضابطة المبروقة باسم « للتألف للتقدمة عن قيمة الـ ١٠٥ مليون » .

بما على طلب الحكومة المصرية نظير مخالعة كما سيذكر بعد . وبقر صاحب العالي رياض باشا باسم الحكومة المصرية أنه بالنسبة للـ ١٥ ٪ من

الأربا موضوع هذا التنازل لا يوجد أى حجر أو معاوضة وأنه لم يسبق أى تنازل عنها لصالح أى شخص كان .

وإنما كانت موضوع الرهن الذى تم لصالح ٣ التغطية عن مبلغ ١٠٥ مليون ٥ لثمان المبالغ المدفوعة مقدما منها وأن وقع هذا الرهن سيواحق عليه المليون هنتش رئيس هذه التغطية ووكيلها المتدخل فى هذا العقد وحق الحكومة المصرية فى نسبة ١٥ ٪ / واضح فى نفس عقد الشركة العالمية لقناة السويس البحرية ولم تحرر صورة تنفيذية منه ٥ لأنه التنازل إليه يعمل عمل الحكومة المصرية فى حقوقها وبدون ضمان منها ليطالب العقود اللازمة لاشاء الدين . ويضمن هذا العقد لصالح شركة البنك القمارى الفرنسى إلى شركة السويس التى يقع مقرها الاجتماعى بالاسكندرية . وقد اشترك فى تحرير هذا العقد الأستاذ سيزار أدا المحامى لدى محكمة الاستئناف والمقيم بالقاهرة وبصفته وكيلها مفوضا - بموجب العقد المبرر أمام الأستاذ بورتلمان وزميله ومضى العقود بإباريس فى ٧ مارس الحالى والمسيو ازاك ادوار هنتش المقيم بإباريس بشارع بلبييه رقم ١٢٠ المتصرف بصفته رئيس للتغطية للكبرى باسم ٥ المبالغ المدفوعة مقدما عن ١٠٥ ٥ وبصفته أوكيله الذى قررن موكله قد استلم لحساب التغطية الكبرى من شركة البنك القمارى الفرنسى مبلغ ٢٢ مليون فرنك قيمة هذا التنازل أن هذا المبلغ يخصم من حساب المبالغ المدفوعة مقدما من التغطية الكبرى إلى الحكومة المصرية .

وكذلك قرر الأستاذ سيزار أدا بصفته المذكورة أنه قبل صراحة شطب الرهن وإعلانه شطباً كاملاً نهائياً ليضمن دين التغطية على ١٥ ٪ / المذكورة وعلى الأخص عقود الرهن المبررة فى ٨ فبراير سنة ١٨٧٦ و ٧ مايو سنة ١٨٧٦ و ٩ نوفمبر سنة ١٨٧٨ وأصبحت نسبة ١٥ ٪ / المذكورة حرة ومصرورة من أى دين يسبق أىدى البنك القمارى الفرنسى بما فى

ذلك السنة المالية ١٨٧٩ الذى يقبض حسابها في شهر مايو سنة ١٨٨٠ بعد أن تقوم اللجنة العمومية لمساهمي الشركة المالية لقناة السويس البحرية بصدره حصتها .

نحور في القاهرة من ثلاثة نسخ في ٢٠ مارس سنة ١٨٨٠ .
إمضاء رياض - قيديو - سيزار آدا

(١٣) منشور لورد جرافيل وزير الخارجية البريطانية

المؤرخ في ٣ من يناير ١٨٨٣ إلى الدول الأوربية الكبرى

وكان من إحدى نتائج الأحداث القارية أن اتجه إهتمام خاص إلى قناة السويس ، أولاً ، بسبب الخطر الذى كان مهدداً لها خلال التنازع الصغير الذى خلفت به الثورة ، وثانياً ، كنتيجة لاحتلال القوات البريطانية للقناة باسم الخديو ، واستخدام هذه القوات للقناة كقاعدة للعمليات التى اتخذت بداية من سموه وتأييداً لسلطته ، وثالثاً ، بسبب الموقف الذى اتخذته إدارة شركة قناة السويس وضباطها في فترة حرجية أثناء الحيلة .

و بالنسبة للتطمين الأولين تعتقد حكومة حضرة صاحبة الجلالة أن حربة الملاحة في القناة في كل الأوقات وعدم عرقلتها ومنع سدها والحيلولة دون الاضرار بها مسائل نهم جميع الشعوب . ومن المعروف به عموماً أن الاجراءات التى اتخذتها حكومة حضرة صاحبة الجلالة الملكة لحاية الملاحة واستخدام القناة نيابة عن حاكم الاقليم بقصد استعادة سلطته لا تصارح بأية حال من الأحوال مع هذا المبدأ العام .

و لتقرر مركز القناة في المستقبل على أساس أكثر وضوحاً ، والحيلولة دون ما قد يقع من أخطار محتملة ، ترى حكومة حضرة صاحبة الجلالة أنه

من المفيد الوصول إلى إتفاقية بين الدول الكبرى تحقق هذه الأغراض على الأساس الآتى ، وتدعى للشعوب الأخرى للانضمام إليها فيما بعد :-

- ١ - تكون القناة حرة لمرور جميع السفن فى كل الأحوال .
- ٢ - فى وقت الحرب تحدد فترة من الزمن ترابط خلالها فى القناة السفن الحربية التابعة لدولة مصاربة ، ولا يجوز نزول قوات أو تفريغ ذخائر حربية فى القناة .
- ٣ - لا يجوز ارتكاب أعمال عنيفة فى القناة أو فى منحورها أو فى أى مكان آخر يدخل فى نطاق المياه الإقليمية لمصر ، حتى ولو كانت تركيا إحدى الدول المصاربة .
- ٤ - لا يطبق الشرطان الأخيران السابقان على الاجراءات التى قد تكون ضرورية للدفاع من مصر .
- ٥ - أية دولة تسبب منها الحرية أى ضرر للقناة تلزم بعمل تقانات الإصلاح التى يجب أن يتم فوراً .
- ٦ - يجب على مصر أن تتخذ جميع التدابير التى فى سلطتها لتنفيذ الشروط المفروضة على مرور سفن المصاربيين فى القناة فى وقت الحرب .
- ٧ - لا يجوز إقامة تحصينات على القناة أو فى الجهات المجاورة لها .
- ٨ - لا يوضع فى الاتفاق أى شرط يستهدف الاحتفاظ أو التآمر على الحقوق الإقليمية الخاصة بالحكومة المصرية أكثر مما يمس عليه صراحة .

(١٤) بريطانيا تسفل إحتلالها لمصر في دعم قوتها

في شركة القناة

الاتفاق المبرم في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٨٣ بين شركة

قناة السويس وشركات الملاحة البريطانية

البند الأول:- تمهد الشركة جويع القناة الحالية أو بإنشاء قناة أخرى
وذلك حسب ما تراه لجنة تألف لهذا الغرض وتشكل من مهندسين خبيرين ،
وأصحاب شركات بريطانية للملاحة - وبشرط ألا يقل عدد الأعضاء
البريطانيين عن النصف ، وذلك حتى لا تسفل الملاحة بين البحر المتوسط
وبالبحر الأحمر والعكس وحتى تتمكن التجارة الدولية من التوسع .

البند الثاني:- بين نورا ضمن أعضاء مجلس الإدارة سبعة أعضاء مختارون
من بين أصحاب شركات الملاحة البريطانية والتجار الإنجليز . وذلك علاوة
على الثلاثة أعضاء المعينين من الحكومة البريطانية في المجلس - هذا وتضهد
الشركة بصديل قانونها وللمودة بصدد الأعضاء إلى اثنين وثلاثين عضوا
وذلك حتى يمكن هؤلاء الأعضاء للبعة من التصويت بالجلسات وفي
القرارات التي ينفذها المجلس . وإلى أن يتم هذا الصديل ستدعو إدارة الشركة
هؤلاء البعة الأعضاء بمجرد إختيارهم لحضور جلسات مجلس الإدارة من الآن .
البند الثالث:- تشكيل لجنة في « لندن » من الأعضاء الإنجليز يعطس
إدارة الشركة باسم « اللجنة الاستشارية » ثم يكون للشركة مكتب في
لندن حيث تحفظ الإجراءات اللازمة لدمج رسوم المرور بمدينة لندن .

البند الرابع:- تريد الشركة مستقبلا وعلى نطاق واسع من تعيين
الموظفين الذين يتقنون اللغة الإنجليزية في قسم العركة .

البند الخامس :- إزالة الرسم الإضافي الباقي وتقدره نصف فرتك نهائيا
إعبارا من أول يناير سنة ١٨٨٤ وفقا لما هو متفق عليه .

البند السادس :- تحصل الشركة مستقبلا كافة التفضيات الموزعة على
الدوامت - أو جنوح البواخر - التي تقع بالقناة وتستثنى من ذلك حوادث
تصادم السفن التي تمر بالقناة كما يستثنى أيضا ما يصيب مهمات ومعدات القناة
من البواخر المارة بشرط إثبات مسؤوليتها من وقوع الحادث .

البند السابع :- تلتزم الشركة بصفة نهائية رسوم الارشاد إعتبارا من أول
يوليو سنة ١٨٨٤ .

البند الثامن :- إعبارا من أول يناير سنة ١٨٨٥ تخفض الشركة رسوم
المرور بما يعادل نصف فرتك، أي تخفض من عشرة فرتكات إلى $\frac{٩}{٢}$ فرتك.
كما يعمل تخفيض آخر - بالإضافة إلى السابق ذكره - إذا ما تجاوزت
أرباح الشركة سنة ١٨٨٥ نسبة قدرها ١٨ ٪ . ويكون هذا التخفيض
بما يعادل نصف الأرباح التي تتجاوز هذه النسبة (١٨ ٪) .

أي أن شركات السفن تقتسم مناصفة مع الشركة - إعبارا من أول
يناير من كل سنة تالية - أرباحها بقيمة النصف أيا كانت قيمة هذه الأرباح
طالما أنها تتجاوز النسبة السابقة للقسمة مع شركات السفن ويخصص هذا
النصف من الأرباح لتخفيض رسوم المرور في القناة من السنة التي تحقق فيها
الربح . ولتوضيح ذلك نقول بأنه إذا حققت حسابات سنة ١٨٨٤ أرباحا
تعادل ٢ ٪ . فيكون من حق شركات السفن الملاحة تخفيض في رسوم المرور
بما يعادل ١ ٪ . وذلك عن السنة التي تبدأ في أول يناير سنة ١٨٨٩ . (نصف
الفرق بين ٢ ٪ ونسبة الأرباح المقررة للشركة ١٨ ٪ . ويساوي ١ ٪)
هذا بالإضافة إلى التخفيض السابق ذكره في أول هذا البند . وكذلك إذا

حققت حسابات سنة ١٨٨٥ أرباحاً قدرها ٢١ ٪. سيكون من حق شركائ
نحن الملاحه تخفيض رسوم المرور بما يعادل نصف في المائة إعتباراً من أول
يناير سنة ١٨٨٧. (نصف المشرق بين ٢١ ٪ الربح في سنة ١٨٨٦ و ٢٠ ٪
الربح في السنة السابقة سنة ١٨٨٣ ويساوي ١/٢ ٪). هذا علاوة على
التخفيضين السابقين .

وتستمر هذه المشاركة بحق النصف إلى أن تصل أرباح الشركة إلى
٢٥ ٪ وكل زيادة في أرباح الشركة من هذا القدر (٢٥ ٪) تخصم
بأكملها لتخفيض رسوم المرور إلى أن تبلغ هذه الأخيرة خمسة فرنكات .
البند التاسع . - من المضحى عليه أن الربح المشار فيه في البنود السابقة
والذي يستحب على أساسه خفض الرسوم يشمل النسبة ٥ ٪ للدفوعة
أولاً للمساهمين .

البند العاشر: - يقضى سارياً بالتخفيض السابق تقريره المعلن الخالية
من الجوه .

البند الحادي عشر: - تقرر شركة قناة السويس بأن المال الاحتياطي
المنصوص عليه في قانونها والذي يحسم له الآن ٥ ٪ من الأرباح الصافية
أن يعاود ما ينحسم له بأي حال حدا أقصى قدره ٣ ٪ من الأرباح الصافية
عندما يبلغ رصيد هذا المال الاحتياطي خمسة ملايين فرنك .

البند الثاني عشر: - من المضحى عليه أن أساس إحتساب تخفيض
العمولة حينما سبق ذكره هو باعتبار أن رأس المال يقدر بمبلغ ٢٠٠
مليون فرنك .

فإذا طرأ أي تغيير في رأس المال المسهم المذكور تمن أن يحدد من جديد
أساس التخفيض بصورة لا تؤثر بالضرر على تخفيض العمولة .

(المقصود)

جيمس لاتنج : الرئيس،

نو. سذرلاند . (رئيس) شركة بنسبولار أورينتال لبواخر الملاحة

Peninsular & Oriental

وليم ماكيتون : (رئيس) شركة بريتش انديا لبواخر الملاحة

British India

ج.ج. من. اتنسون : شركة أورينت لبواخر الملاحة ... Orient

ج.ب. وهران (المكرنيد القنصرية لجمعية أصحاب بواخر الملاحة في

مجموع الشرق) سى لاين معول لاين ميجلان لاينه شايرلاين ، هاريسون

لاينه دو كالاين.

جون جلوفر .

ر.س. دوندين .

شارك ايمى دى ليسبس .

(١٥) تصريح لندن الدولي

المؤرخ في ١٧ من مارس ١٨٨٥^(١)

البند الثالث : لما كانت جميع الدول مجمعة على الاعتراف بالحاجة للناس

إلى إجراء مفادضات يكون الهدف منها أن تقرر في صك إتفاقي إنشاء نظام

(١) اختص كلمة حكومات الدول لا اوريا الكبرى في تصريح لندن الدولي المؤرخ

في ١٧ من مارس ١٨٨٥ وقد تضمن مآلتي : كانت المسألة الاولى خاصة بالاجابة المالية .

وتتأخر لها البلدان الاول والثاني ، وفيما تقرر أن تصد الحكومة المصرية ، عمادة

مطار تركيا ، وصال بريطانيا وفرنسا والمانيا والنمسا والمجر وايطاليا وروسيا وفرنسا =

نهائى يكفل ضمان حرية إستخدام قناة السويس فى كل وقت ولجميع الدول .
فقد إنتقلت الحكومات لبيع التقدم ذكرها على أن تجمع فى باريس يوم
٣٠ من مارس ١٨٨٥ لجنة تتكون من مندوبين تعينهم الحكومات المذكورة
كى تقوم باعداد وصياغة هذا الميثاق على أن تتخذ أساسا له منشور حكومة
حضرة صاحبة الجلالة البريطانية والمؤرخ فى ٣ من يناير ١٨٨٣ .
ومحضر إجتماعات اللجنة مندوب بصوت إستشارى من قبل حضرة
صاحب السمو الخديو .

ويسرى المرسوم الذى تضمنه اللجنة على الحكومات المذكورة التى
تستخدم حينئذ جهودها للحصول على موافقة الدول الأخرى عليه .
والموقعون على هذا المندوبون عن ألمانيا ، والنمسا والمجر ، وفرنسا ،
وبريطانيا العظمى ، وإيطاليا ، وروسيا ، وتركيا ، والرومانيون بالسلطات
اللازمة ، يصرحون أن حكوماتهم تصد كل منها قبل الأخرى بالتصديقات
المذكورة أعلاه وإثباتا لما تقدم قد وقع على الصريح لصالح الموقعين
ووضعا عليه إختام شعاراتهم .

ولا يتجاوز ثمة ملايين حبة ولا حمولة تائمه من ثلاثة وسقف فى ثلاثة ، على أن يبلغ من
حبة هذا الفرض مبيعات الاسكندرية وما يبقى من ذلك يخص لتسوية البحر المال فى
ميزانية الحكومة وسداد بعض النفقات الاستثنائية ، كما تحر ائصال تصديلات على قانون
التصفية من شأنها إخضاع الأرباح فى مصر لسنن أنواع من الضرائب ، وعلى موافد الاملاك
البنية وضريبة المنحة وضريبة المياضنة droit de patente أما المالكه الثانية فكانت
خاصة بقناة السويس - وقد أقر لها البند الثالث من تصريح لندن

(١٦) مشروع مساعدة خاصة بحرية المرور في قناة السويس

مقدم إلى لجنة باريس الدولية

من مندوبي فرنسا في جلسة ٣٠ من مارس ١٨٨٥

إن رئيس الجمهورية الفرنسية ، رغبوا في أن يؤكدوا بذلك
إيمانهم بالنظام الذي خضعت له الملاحة في قناة السويس من أول الأمر بمقتضى
الامتيازات الصادرة من حضرة صاحب السمو الخديوي والقرامات الصادرة
من حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان . .

المادة الأولى

يلتزم الأطراف السامون للتعاقدون بعدم المساس بأي شكل بحرية المرور
في قناة السويس ، في وقت الحرب كما في وقت السلم ، وأن يعملوا من جانبيه
على ما يكفل إحترام ذلك .
ويعد الضمان نفسه إلى ترعة لواء العذب التي يجب المحافظة عليها من أية
محاولة لتعطيلها .

المادة الثانية

يلتزم الأطراف السامون للتعاقدون بعدم إقامة أية تعميمات على القناة
أو في المنطقة المجاورة لها أو إحلال أية قطعة تشرف على مدخلها إحلالا
عسكريا أو السعي للحصول على أية حصة إقليمية أو تجارية أو امتياز في
الترتيبات التي قد تم مستقبلا فيما يعمل بموضوع قناة السويس .

المادة الثالثة

لا يلقى الأطراف السامون للتعاقدون أية سفينة حربية في مياه القناة
ويجوز فقط أن يرابطوا في معيبيها سفن حربية خفيفة يجب ألا يتجاوز مددها
إثنين لكل مولة .

ومن المفهوم كذلك أن هذا النص لا يبرقل مرور السفن الحربية ، وهو المرور الذى يتم ، شأن مرور كل السفن الاخرى ، طبقا للوائح المعمول بها بخصوص ملاحه القناة .

المادة الرابعة

يهدىمة حابة لقناة إلى لجنة تشكل من مندوبين من الدول الواقعة على تصريح لندن المأورخ فى ١٧ مارس ١٨٨٥ ، يساعدوا قواد السفن الحربية المرابطة والى تصعب نفس هذه الدول ، وينضم اليهم مندوب عن الحكومة المصرية ، ومندوب عن الحكومة المصرية ، ويختص مع شركة السويس لضبان ملاحظة لوائح الملاحة والشرطة ، وتراقب بصفة عامة تطبيق نصوص المعاهدة الحالية ، ويخطر الدول بالافراحت الى ترى أنها مناسبة لضبان تنفيذها .

المادة الخامسة

تظل لقناة فى وقت الحرب مفتوحة للسفن الحربية التابعة للتجارين ويلتزم الأطراف السامون المتعاقدون بالاباشرأ أى عمل عدائى داخل لقناة وداحل المياه الاقليمية لمصر ، حتى ولو كان لباب المعالى أحد للدول المتحاربة . ولا يجوز للسفن الحربية المتحاربة المتحاربين أن نشأ أو تنفرغ فى دة الاماكن قوات أو ذخائر ، ويجب عليها فضلا عن ذلك أن تلتزم بكل الأوامرالى تصدرها اللجنة الدولية .

المادة السادسة

لا تكون أحكام اللادتين الثالثة والخامسة عية أمام التدابيرالى ترى الحكومة المصرية ، فى حدود الحقوق الممنوحة من حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان ، أنها ضرورية لضبان الدفاع عن الاقليم والعمل على احترام موصى المعاهدة الحالية ، وفى حالة ما إذا كانت الحكومة المصرية لا تدر الوسائل الكافية

فيجب عليها أن تطلب مساعدة الباب العالي والدول الموقعة على تصريح لندن
المؤرخ في ١٧ مارس ١٨٨٥ .
وعلى الأطراف السامعين للتصاقدين أن يتشاوروا فوراً ليحددوا باتفاق
مشترك الاجراءات التي تتخذ يقصد إجابة طلبها .

المادة السابعة

كل دولة تسبب سفنها الحرية ضرراً ما للقناة فلتزم بحمل مصاريف
إصلاح هذا الضرر فوراً .

المادة الثامنة

ليس هناك أي مساس بحقوق السيادة التي لحضرة صاحب الجلالة
الاميراطورية السلطان وبالحقوق الإقليمية التي لحضرة صاحب السمو الخديو
فيما عدا الالتزامات الناجمة صراحة من نصوص المعاهدة الحالية .

المادة التاسعة

يترجم الأطراف السامون المتصاقدون بأن ينفوا الاتهامات الخسالي إلى علم
الدول التي لم توقعه ويدعونها إلى الانضمام إليه [والواقعة عليه] ولهذا
يظل البيرونوكول مفتوحاً .

(١٧) مشروع معاهدة تقرر أن قناة السويس بحر عايد

مقدم إلى لجنة باريس الدولية من مندوبي بريطانيا في جلسة

٣٠ من مارس سنة ١٨٨٥ .

المادة لأولى

تكون قناة السويس البحرية حرة ومفتوحة على الدوام ، في وقت
الحرب وفي وقت السلم على السواء ، كمنح عايد لكل سفينة سواء تجارية

أو حرية، تجاوزا من بحر إلى آخر دون أى تمييز الجنسية ، وذلك بشرط دفع الرسوم وتنفيذ الواجبات المقررة .
وتجاء لذلك لا تخضع القناتة إطلاقا لمباشرة حق الحصر ، ولا يجوز إقامة حال إعاقة عبورها ، من بحر إلى آخر ، مهما كانت الظروف ، باعتبارها ممرا عابدا .

المادة الثانية

ممنوع إنتزال قوات أو ذخائر حرية داخل القناتة .

المادة الثالثة

ممنوع على السفن الحربية التابعة لدول متعادية أن ترتكب أى عمل عدائى داخل القناتة ، أو أن تدخل غنائمها بها ، أو أن ترابط بداخلها مدة تزيد على أربع وعشرين ساعة فيما عدا حالة الرسوم الاضطرابى ، وفى مثل هذه الحالة يجب على السفينة أن تبصر فى أقرب وقت ممكن .
تكون أيضا تحوم القناتة ، والموانئ التابعة لها ، والمياه الإقليمية المصرية ، بأمن من كل عمل حربي .

المادة الرابعة

يحرم تحريتا بأنا تجهز السفن الحربية التابعة لدولة متعادية داخل القناتة والموانئ التابعة لها .
ويحرم أيضا تحويها وتزودها إلقاء نفاق « إحتياجاتها الضرورية للوصول إلى أقرب ميناء » .

المادة الخامسة

لا تطبق إطلاقا أحكام المواد الثانية والثالثة والرابعة على العمليات الحربية أو تدابير القمع التى تكون ضرورية للدفاع عن مصر أو إقرار النظام العام .

المادة السادسة

لا تقام أية تعميمات على مسافة نقل من ... كيلومتراً من شاطئ القناة^(١).

المادة السابعة

تفقات اصلاح كل تلف تحدثه أو تسببه لقناة سفينة حربية تجعلها الحكومة التي تنجمها هذه السفينة ، وتدفع هذه النفقات في أقرب وقت مستطاع .

المادة الثامنة

يخضع حضرة صاحب السمو خديو مصر ، في نطاق موارده ، كل الاجراءات الضرورية ، إذا استدعى الحال ذلك ، لجعل السفن الحربية التي تستخدم القناة تراعى الشروط التي يفرضها الميثاق الحالي .

المادة التاسعة

لا يمس الميثاق الحالي بأي وجه حقوق حضرة صاحب السمو الخديو فيما عدا التصوص الخاصة المذكورة سابقا .

المادة العاشرة

تلتزم الدول الموقعة أن تحيط الدول الأخرى طما بالميثاق الحالي وتعمل على انضمامها إليه : [موافقها عليه] .

(١) تراء المشروع للجنة باريس بتدوير هذه المادة . (الأول) .

(١٨) مشروع المعاهدة

المادة بحرية المرور في قناة السويس

وقد فرغت من إعدادها لجنة دافيس الدولية بمجلسها العامة المنعقدة

في ١٣ من يونيو ١٨٨٥ ووافقت عليه جميع الدول الأعضاء

ما عدا بريطانيا وإيطاليا

إن حكومات [...] رغبة منها في أن تقرر بصك إنفاق إنشاء نظام نهائي يستهدف ضمان حرية استخدام قناة السويس البحرية في كل الأوقات ولجميع الدول ، وأن تستكمل ذلك النظام الذي خضعت له الملاحة في هذه القناة بمقتضى فرمان حضرة صاحب الجلالة السلطان والمؤرخ في ٢٢ من فبراير سنة ١٨٦٦ (٢ من ذي القعدة سنة ١٢٨٢) والمصدق على الامتيازات المعادة من حضرة صاحب السمو الخديو ، قد عينت مندوبها المفوض ، وم :

[...] ... وهؤلاء ، بعد أن بادلوا وثائق تفويضهم اتفم ووجدوها صحيحة ومطابقة للأصول المرعية ، إتفقوا على المواد التالية :

المادة الأولى

تكون قناة السويس البحرية على الدوام حرة ومنبوحة ، في زمن الحرب كما في وقت السلم ، لكل سفينة تجارية أو بحرية ، دون تمييز الجنسية .

ونبعا لذلك إتحق الأطراف السامون المتعاقدون على عدم المساس بأي شكل بحرية استخدام القناة ، في زمن الحرب ووقت السلم .

ولا تخضع القناة أبدا لمباشرة حق الحصر .

المادة الثانية

يسجل الأطراف السامون المتعاقدون ، إعترافا منهم بأن ترعة الماء المذهب

لاغنى عنها للقناة البحرية ، التزامات حضرة صاحب السمو الحديوي بمجاه
الشركة الطالية لقناة السويس فيما يتعلق بترعة الماء العذب .
ويلتزمون بعدم المساس بأي شكل سلامة هذه التركة وفروعها ، التي
لا تكون موطئتها علا لاية محاولة لتعطيلها .

المادة الثالثة

كذلك يلتزم الأطراف السامون المتعاقدون باحترام مواد ووسائل
ومشآت وأشتال القناة البحرية وترعة الماء العذب .

المادة الرابعة

لاقام أية تحصينات يمكن أن تستخدم في عملية هجومية ضد القناة البحرية
على نقطة تشرف عليها أو تهددها .
ولا يجوز أن تحتل عسكريا أية نقطة تشرف على ، أو تهدد ، مجراها
أو مدخلها .

المادة الخامسة

لما كانت القناة البحرية نقل مفتوحة في وقت الحرب ، كمو حر ،
حتى السفن الحربية التابعة للمجاورين ، طبقا لنصوص المادة الأولى من المعاهدة
الحالية ، فقد إتفق الأطراف السامون المتعاقدون على أن أى حق حربي أو
أى عمل عدائي أو أى عمل يكون الفرض منه التحضير مباشرة لعملية حربية
لا يجوز مباشرته داخل القناة أو في تخومها ، وكذلك داخل موانئ مدخلها
وداخل البناء الإقليمية التابعة لمصر ، حتى لو كان الباب المالي أحدد
الدول المتحاربة .

ولا يجوز لسفن الحربية التابعة للبحاريتين أو مجهز أو مسمون ، داخل
القناة وموانئ مدخلها ، إلا القعد الضروري جدا . ويتم مرور السفن

• للمذكورة في القناة في أقصر مدتها الواجب العمل بها ودون توقف آخر إلا ما يتبع عن ضرورات السلم. ولا يجوز أن تزيد مرابطتها بميناء بور سعيد ودخل مرافئ السويس عن أربع وعشرين ساعة ، إلا في حالة الرسوم الاضطراري . وفي مثل هذه الحالة تلزم بالسفر في أقرب وقت ممكن .
ويجب دائما أن تمر فترة أربع وعشرين ساعة بين خروج سفينة بحارية من أحد موانئ الداخلين وسفر سفينة تاحة للدولة العادية

المادة السادسة

لا تزل السفن أو تشحن داخل القناة وموانئ مدخلها قوات أو ذخائر أو مواد حربية .

المادة السابعة

تخضع القنصم ، في جميع الأحوال ، لنفس النظام الذي يطبق على السفن الحربية التابعة للتجارين .

المادة الثامنة

لا تلبى الدول أية سفينة حربية داخل مياه القناة (بما فيها بحيرة المنساح والبحيرات المرة) ومع ذلك ، يجوز لها أن ترابط في موانئ المدخلين في بور سعيد والسويس ويستق حربية يجب ألا يجاوز عددها اثنين لكل دولة . وهذا الحق لا يجوز أن يشره المتحاربون .

المادة التاسعة

تجتمع بوزارة مندوب خاص عن تركيا لجنة مكونة من ممثلي [..] .
المتمدين في مصره ويضم إليهم مندوب عن الحكومة المصرية ، يكون صوته استشاريا . ولكن تدير مهمة حماية القناة تفتق اللجنة مع الجهات المختصة لضمان حرية استخدام القناة ، وثراقب ، في نطاق اختصاصاتها ، تطبيق تصوص

المطابقة المالية، وتحيط الدول على الإجراءات التي تراها مناسبة لضمان تنفيذها .

ومن المفهوم أن وظيفة اللجنة المذكورة لا تمس إطلاقاً حقوقيادة
التي لحضرة صاحب المجلالة الاميراطورية السلطان، أو حقوق وامتيازات
حضرة صاحب السمو الملكي.

المادة العاشرة

تتخذ الحكومة المصرية ، في نطاق سلطاتها ، كما هي ناجمة عن الثمرات ،
والشروط المنصوص عليها في المعاهدة الحالية ، الإجراءات الضرورية التي
تعمل على احترام تنفيذ المهادنة المذكورة .

وفي حالة ما إذا كانت الحكومة المصرية لا تدبر الوسائل الكافية عليها
الاتجاه إلى الباب العالي الذى يتشاور مع الدول الأخرى الموقعة على تصريح
لندن المؤرخ في ١٧ من مارس ١٨٨٥ لتحديد باتفاق مشترك الإجراءات التى
تخذ لإجاعة هذا الطلب .

ولا تكون أحكام المراد ٨٤٩٥٤٤ عقبة أمام الاجراءات التي تتخذ تطبيقاً للمادة الحالية.

المادة الحادية عشرة

وكذلك لا يقف أحكم المواد ٨٤٦٥٤٤ عيه أمام الإجراءات التي يضطر حضرة صاحب الجلالة الاميراطورية السلطان وحضرة صاحب السمو الخديو باسم حضرة صاحب الجلالة الاميراطورية وفي حدود القرمات المنوطة إلى اتخاذها ، قواتهما الخاصة ، لتأمين الدفاع عن مصر وإقرار النظام العام . وفي حالة ما إذا اضطر حضرة صاحب الجلالة الاميراطورية السلطان أو حضرة صاحب السمو الخديو إلى الاستفادة من الاستثناءات المنصوص عليها .

في المادة الحالية فان الدول الموقعة على تصريح لندن تختار بذلك .

المادة الثانية عشرة

الإجراءات التي تتخذ في الحالات المنصوص عليها في المادتين ١٠ و ١١ من
المعاهدة الحالية يجب ألا تعوق حرية استخدام للقناة .
وفي قسم هذه الحالات يحرم إنشاء تحصينات دائمة .

المادة الثالثة عشرة

يحق الأطراف السامون بالمصادقون تطبيقاً لبدأ المساواة فيما يختص بحرية
استخدام للقناة ، وهذا المبدأ الذي يشكل أحد أسس المعاهدة الحالية ، على ألا يسعى
أي واحد منهم للحصول لنفسه ، فيما يتعلق بالقناة ، على قوائم إقليمية أو
تجارية أو امتيازات في الترتيبات الدولية التي قد تم مستقبلاً .
وفضلاً عن ذلك تصان حقوق تركيا باعتبارها الدولة صاحبة الإقليم .

المادة الرابعة عشرة

فيما عدا الالتزامات المنصوص عليها صراحة في نصوص المعاهدة الحالية
ليس هناك أي ماس بحقوق السيادة التي لحصرة صاحب الجلالة الامبراطورية
السلطان وبحقوق وامتيازات حضرة صاحب السمو الخديو كما هي ناجمة
عن القوامات ،

المادة الخامسة عشرة

يحق الأطراف السامون بالمصادقون على أن الالتزامات الناتجة من المعاهدة
الحالية لا تحد مدة مذكورة بكونها امتياز الشركة الحالية لقناة السويس .

المادة السادسة عشرة

لا تعوق شروط المعاهدة الحالية الإجراءات الصحية المعمول بها في مصر .

المادة السابعة عشرة

يلتزم الأطراف السامعون المتعاقدون بأن ينفذوا المعاهدة الحالية إلى علم الدول التي توفىها ويدعوها إلى الانضمام إليها .

(١٩) إتفاقية الآستانة المقررة لحرية للتور

في قناة السويس

أبرمت في الآستانة في ٩ من أكتوبر ١٨٨٨

ونم تبادل وثائق التصديق عليها في الآستانة في ٢٨ من ديسمبر ١٨٨٨

ب باسم الله القدير .

إن رئيس الجمهورية الفرنسية ، و جلالة امبراطور ألمانيا وملك بروسيا ، و جلالة امبراطور النمسا وملك بوهيميا وملك المجر الرسولي ، وملك اسبانيا الثابتة عنه الملكة الوصية على العرش ، و جلالة ملكة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا و امبراطورة الهند ، و جلالة ملك إيطاليا ، و جلالة ملك الأراضي المنخفضة و دوق لوكسمبورج ، و جلالة امبراطور سائر الروسين ، و جلالة امبراطور العثمانيين .

رغبة منهم في أن يقرروا ، يصك اتفاقاً ، انشاء نظام نهائي يستهدف ضمان حرية استخدام قناة السويس البحرية ، في كل الأوقات ولجميع الدول وأن يستكملوا بذلك النظام الذي خضعت له الملاحة بمقتضى فرمان حضرة صاحب الجلالة السلطان المؤرخ في ٢٧ فبراير ١٨٦٦ (٢ من ذي الحجة ١٢٨٢) المصدق على الامتيازات الصادرة من حضرة صاحب السمو الخديوي ، قد عينوا مدوهم الموضحين وم : [.....] وهؤلاء ، بعد أن تبادلوا وثائق تمويهم العام ووجدوها صحيحة ومطابقة للاصول المرحية ، اتفقوا على المواد الآتية : -

المادة الأولى

تكون قناة السويس البحرية على الدوام حرة ومنفوحة ، سواء في وقت الحرب أو في وقت السلم ، ولكل سفينة تجارية أو حرية دون تمييز لاجنسية .
وتبعا لذلك ، اتفق الأطراف السامون المتعاقدون على عدم المساس بأي شكل بحرية استخدام القناة سواء في وقت الحرب أو في وقت السلم .
ولا تخضع القناة أبداً لمباشرة حق المصير .

المادة الثانية

إن الأطراف السامون المتعاقدون ، اعترافاً منهم بأن ترعة الماء العذب لا تخفى عنها القناة البحرية ، يجلون التزامات حضرة صاحب السمو الخديو تجاه الشركة المالكة لقناة السويس فيما يخص ترعة الماء العذب بموجب الالتزامات المتضمنة عليها في الاتفاق المؤرخ في ١٨ من مارس ١٨٦٣ ، والذي يشمل بياناً وأدبيح مواد .

ويلتزمون بعدم المساس بأي شكل بسلامة هذه التركة وهرعها ، التي لا يجوز أن تكون مهمتها عملاً أية محاولة لتعطيلها .

المادة الثالثة

كذلك يلزم الأطراف السامون المتعاقدون باحترام مواد ومؤسسات ومنشآت وأعمال القناة البحرية وترعة الماء العذب .

المادة الرابعة

لما كانت القناة البحرية تظل مفتوحة في وقت الحرب ، كغيرها ، حتى للسفن الحربية التابعة للبحارين ، طبقاً لتعويض المادة الأولى من المعاهدة المالية ، فقد اتفق الأطراف السامون المتعاقدون على أن أي حق حربي أو أي عمل عدائي أو أي عمل يكون الغرض منه تعطيل حرية الملاحة في القناة

لا يجوز مباشرة داخل القناة وموانئ مدخلها وكذلك داخل مسافة ثلاثة أميال بحرية من هذه الموانئ ، حتى لو كانت الاميراطورية الشمانية إحدى الدول المتصارفة .

ولا يجوز للسفن الحربية التابعة للمتصارفين أن تزود أو تملأ ، داخل القناة وموانئ مدخلها ، إلا للحد الضروري جدا . ويتم عبور هذه السفن في القناة في أقصر مدة طبقا للوائح السارية ، ودون توقف آخر غير ما يبيح من ضروريات العمل . ولا يجوز أن تتجاوز موابلها في بورسعيد وفي مرفأ السويس أربعا وعشرين ساعة إلا في حالة الرسوم الاضطرابي . وفي مثل هذه الحالة تلتزم بالسفر في أقرب وقت ممكن .

ويجب دائما أن تمر فترة أربع وعشرين ساعة بين خروج سفينة بحارية من أحد موانئ المصطنعين وسفر سفينة تابعة للدولة المعادية .

المادة الخامسة

في زمن الحرب لا يجوز للدول المتصارفة أن تنزل أو تأخذ ، داخل القناة وموانئ مدخلها ، قوات أو ذخائر أو مواد حربية ، ولكن ، في حالة المانع العرضي داخل القناة ، يجوز ، داخل موانئ مدخلها ، أخذ أو إيصال قوات مقسمة إلى جماعات لا تتجاوز الواحدة منها ألف رجل مع المعدات المدوية التي تناسبهم .

المادة السادسة

تخضع القنائم ، في جميع الأحوال ، لنفس النظام الذي يطبق على السفن الحربية التابعة للمتصارفين .

المادة السابعة

لا تبقى الدول أية سفينة حربية داخل مياه القناة (بما فيها بحيرة المنساج والبحيرات المرة) .

ومع ذلك ، يجوز لها أن ترابط ، في موافق التدخل في بور سعيد
والسويس ، بسن حرية يجب ألا يتجاوز عددها اثنين لكل دولة .
وهذا الحق لا يجوز أن يباشره المصابون .

المادة الثامنة

يكلف مراقبة تنفيذ المعاهدة الحالية وكلاء الدول للوفاء عليها للمحتدق
بمصر . ويجمعون عند كل ظرف يهدد سلامة القناة أو حرية المرور بها ، بناء
على دعوة ثلاثة من بينهم ومحت رياسة عبيد ، لإجراء التحقيقات اللازمة .
ويحيطون الحكومة المندوبة بالخطر الذي يتيقنه حتى تتخذ هذه الحكومة
التدابير التي تكفل حابة القناة وحرية استخدامها .

وعلى أية حال ، يجمعون مرة في السنة للتحقق من سلامة تنفيذ المعاهدة .
ومع هذه الاجتالمات الأخيرة برياسة مندوب خاص عينه لهذا الغرض
الحكومة الامبراطورية العثمانية . ويجوز لمندوب خديوي أن يشترك أيضا
في الاجتماع ويرأسه في حالة غياب للمندوب العثماني .

وعليهم بصنة خاصة أن يطلبوا إلغاء كل عمل أو قرق كل حشد ، على
أحد جانبي القناة ، يمكن أن يكون الغرض منه أن يؤدى للسفن بحرية الملاحة
وسلامتها العامة .

المادة التاسعة

تتخذ الحكومة المصرية ، في نطاق سلطتها ، كما هي ناتجة عن القربانات ،
وبالشروط المنصوص عليها في المعاهدة الحالية ، الاجراءات اللازمة التي تعمل
على احترام تنفيذ المعاهدة المذكورة .

وفي حالة ما إذا كانت الحكومة المصرية لا تدبر الوسائل الكافية ، فليها
الالتجاء إلى الحكومة الامبراطورية العثمانية ، وهذه تتخذ الاجراءات
الضرورية لإجابة هذا الطلب ، وتبلغ ذلك إلى علم الدول الأخرى الوافدة على
تصريح لندن المؤرخ في ١٧ من مارس ١٨٨٥ ، وتنظام معها ، عند الزوم ، في

١٠ هذا الموضوع . ولا تكون أحكام المواد ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ عقبة أمام الإجراءات التي تتخذ تطبيقاً للمادة الحالية .

المادة العاشرة

وكذلك لا تكون أحكام المواد ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ عقبة أمام الإجراءات التي يضطر حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان وحضرة صاحب السمو الخديو ، باسم حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان ، وفي حدود الصلاحيات الممنوحة لسموه ، إلى اتخاذها ، بقواتها الخاصة ، لتأمين الدفاع عن مصر وإقرار النظام العام .

وفي حالة ما إذا اضطر حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان أو حضرة صاحب السمو الخديو إلى الاستفادة من الامتيازات المذكورة في المادة الحالية ، فإنه يجب على الحكومة الامبراطورية العثمانية أن تحيط الدول الموقعة على تصريح لندن علماً بذلك .

ومن المصالح عليه أيضاً أن أحكام المواد الأربع المذكورة لا تنوق ، بأية حال ، الإجراءات التي ترى الحكومة الامبراطورية العثمانية ضرورة اتخاذها ، بقواتها الخاصة لضمان الدفاع عن ممتلكاتها الأخرى الواقعة على الشاطئ الشرقي للبحر الأحمر .

المادة الحادية عشرة

١١ إن الإجراءات التي يخضع لها الحالات المذكورة في المادتين ٩ ١٠ من المعاهدة الحالية يجب ألا تنوق حرية استخدام القناة .

وفي نفس هذه الحالات ، يحرم إنشاء تحصينات دائمة تقام خلافاً لأحكام المادة ٨ .

المادة الثانية عشرة

يقتضي الأطراف المأمونون المتعاقدون ، تطبيقاً لبدأ المساواة فيما يتعلق بحرية استخدام القناة ، وهو المبدأ الذي يشكل أحد أسس المعاهدة الحالية ، على

١ ألا يسعى أي واحد منهم للحصول على فوائد إقليمية أو تجارية أو امتيازات في الترتيبات الدولية التي قد تم مستقبلا فيما يتعلق بالقناة ،
ومع هذا تصان حقوق تركيا باعتبارها الدولة صاحبة الإقليم .

المادة الثالثة عشرة

فيما عدا الالتزامات المنصوص عليها صراحة في نصوص المعاهدة الحالية ،
ليس هناك أي مساس بحقوق السيادة التي حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية
السلطان ويحقوق واحيازات حضرة صاحب السمو الخديوي كالي تاجه عن القرعانات .

المادة الرابعة عشرة

يغني الأطراف السامون المتعاقدون على أن الالتزامات الناتجة عن المعاهدة
الحالية لا تعدد عدة صكوك امتياز الشركة الحالية لفئة السويس .

المادة الخامسة عشرة

لا تفرق شروط المعاهدة الحالية الاحراءات الصحية الصول بها في مصر .

المادة السادسة عشرة

يصمد الأطراف السامون المتعاقدون بأن يبقوا المعاهدة الحالية لدول التي
لم توقعها ويدعونها للانضمام إليها .

المادة السابعة عشرة

يصديق على المعاهدة الحالية ويتم تبادل وثائقي التصديق عليها في مدة شهر
أو أقل إن أمكن .

وثائقا لا تختم وقع القوضون هذه المعاهدة ووضعوا عليها أختامهم .
تم بالإستلة في اليوم التاسع والعشرين من شهر أكتوبر سنة ألف وثمانمائة
وثمانية وثمانين .

توقيعات المتدوين .

(٢٠) الصلح البريطاني (١)

على إتفاقية الآستانة المبرمة في ٢٩ من أكتوبر ١٨٨٨
(يرى مندوبو بريطانيا العظمى ، وهم يقدمون نص معاهدة كظام نهائي
يراد به ضمان حرية استخدام قناة السويس ، أن من واجهم تقديم تحفظ عام
على تطبيق هذه التصوص قيا إذا تعارضت مع الحالة المؤقتة والاستثنائية
التي توجد بها مصر الآن ، وإذا كان من شأنها عرقلة حرية حكومتهم في
العمل أثناء احتلال مصر بقوات صاحبة الجلالة البريطانية) .

(٢١) التنازل من الصلح البريطاني على إتفاقية الآستانة

في الوفاق الودي بين بريطانيا وفرنسا في ٨ من أبريل ١٩٠٤

المادة السابعة

وضايا لحرية المرور بقناة السويس تمنح حكومة صاحب الجلالة البريطانية
قبولها لتصوص المعاهدة المبرمة في ٢٩ من أكتوبر ١٨٨٨ ووضعها موضع
التنفيذ . ولا كان في هذا ما يضمن حرية المرور بالقناة لهذا يظل موقفا

(١) تبنت الحكومة البريطانية أثناء اعداد وصياغة المعاهدة الى أن في بعض موادها
ما يقيد سلطانها على القناة وحل مصر. فتمعت لهم هذا التقييد بحيث يخدمه بأسرها للتدويل
لبريطانيا في لجنة باريس بطة اللجنة العامة المصعدة في ١٢ من يونيو ١٨٨٥ وقد
لازم هذا التحفظ البريطاني إتفاقية الآستانة في مراحل تحضيرها الى أن تم التوقيع عليها
واسمح لمحاكمها بعد أن قبلته الدول التي وقعت عليها .

ويعتق هذا التحفظ يكون لبريطانيا أن تتدخل منصوص الاتفاقية ؛ كلها أو بعضها
أذا كان تطبيقها يتعارض مع مقتضيات استقلالها لمصر ويظل حريتها في العمل في قدة نيام
هذه الحالة الاستثنائية. ولهذا يرى بعض رجال القانون الدولي تمام أن هذه الاتفاقية كانت
أقرب الى أن تكون موقوفة التنفيذ بمرتها بالنسبة لبريطانيا .

ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال فأى حال من الأحوال ، كما أنه لا يخل فأى وجه من الوجوه بمقوق السيادة المصرية .
ومن المضحك عليه أنه إذا إخطف الطرفان المصادقان عند نهاية مدة العشرين سنة المدة في المادة السادسة عشرة على مسألة ما إذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريا ، لأن الجيش المصري أصبح في حالة يستلج معها أن يكفل بفرده حرية الملاحة على القتال وسلامتها التامة فان هذا المخلاف يجوز عرضه على مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقا لأحكام عهد العصبة المنافذة وقت توقيع هذه الماهدة أو على أى شخص أو هيئة تفصل فيها طبقا للإجراءات التى قد يفتح عليها الطرفان المصادقان .

(٢٢) قناة السويس

في إتفاقية الجلاء بين مصر والمملكة المتحدة

في ١٩ من أكتوبر ١٩٥٤

مادة ٨ : تقرر الحكومتان المصادقان أن قناة السويس البحرية التى هى جزء لا يجزأ من مصر طريق مائى له أهميته الدولية من النواحي الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية ، وتعربان عن تصميمهما على إحترام الإتفاقية التى تكفل حرية الملاحة فى القناة الموقع عليها فى القسطنطينية فى التاسع والعشرين من أكتوبر سنة ١٨٨٨ .

(٢٤) قرار جمهورى رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦

بأمر الشركة العالمية لتجارة السويس البحرية

بأمر الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القوانين الصادرين فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ و ٥ يناير سنة ١٨٥٦ بشأن الامتياز الخاص بإدارة مرفق اللور بقتة السويس وبأمرى شركة مساهمة مصرية للقيام على .

وعلى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بشأن التزام المرافق العامة ،

وعلى القانون رقم ٣٩٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل للفردي ،

وعلى القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن شركات المساهمة وشركات

التوصية بالأسم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ،

وعلى مادتة مجلس الدولة ،

أصدر القانون الآتى

مادة « ١ »

تأمر الشركة العالمية لتجارة السويس (شركة مساهمة مصرية) وبغض إلى الدولة جميع ملأ من أموال وحقوق وما عليها من التزامات وتحمل جميع الميآات والجان القائمة حاليا على إدارتها وجوض السامون وحصة حصص الأسهم عما يلكونه من أسم وحصص بقيمتها مقدرة بحسب سعر الاقفل السابق على تاريخ العمل بهذا القانون فى بورصة الأوراق المالية بباريس .

ويج دفع هذا التعويض ضد إنعام استلام الدولة لجميع أموال وممتلكات الشركة المزمرة .

مادة ٤٢

بحول إدارة صرف الرور بقناة السويس هي مسئلة تكون لها الشخصية الاعتبارية وتلحق بوزارة التجارة . ويصدر بتشكيل هذه الهيئة وتحديد مكافآت أعضائها قرار من رئيس الجمهورية ويكون لها في سبيل إدارة المرافق جميع السلطات اللازمة لهذا الغرض دون التقيد بالنظم والأوضاع الحكومية . ومع عدم الإخلال برقابة ديوان المحاسبة على الحساب الختامي تكون للهيئة ميزانية مستقلة يتبع في وضعها القواعد المعمول بها في المشروعات التجارية . وتبدأ السنة المالية في أول يولية وتنتهي في آخر يولية من كل عام . وتحدد الميزانية والحساب الختامي بقرار من رئيس الجمهورية . وتبدأ السنة المالية الأولى من تاريخ العمل بهذا القانون وتنتهي في آخر يولية سنة ١٩٥٧ . ويجوز للهيئة أن تدب من بين أعضائها واحدا أو أكثر لتنفيذ قراراتها أو القيام بما تهد إليه من أعمال .

كما يجوز لها أن تؤلف من بين أعضائها أو من غيرهم لجانا فنية للإسماعنة بها في البحوث والدراسات .

ويشكل الهيئة رئيسها أمام الجهات القضائية والحكومية وغيرها ويجوز عنها في ضاملاتها مع القبر .

مادة ٤٣

تجسد أموال الشركة المؤنمة وحقوقها في جمهورية مصر وفي الخارج ويحظر على البنوك والهيئات والأفراد التصرف في تلك الأموال بأي وجه من الوجوه أو صرف أى مبالغ أو أداء أية مطالب أو مسحقات عليها إلا بقرار من الهيئة المنصوص عليها في المادة الثانية ،

مادة « ٤٤ »

تضبط الهيئة بجميع ممتلكي الشركة المؤتمنة ومستفيديها وعمالها الحاليين وعليهم الاستمرار في أداء أعمالهم ولا يجوز لأى منهم ترك عمله أو التغلب عنه بأى وجه من الوجوه أو لأى سبب من الأسباب إلا بإذن من الهيئة المخصوص عليها فى المادة التالية .

مادة « ٤٥ »

كل مخالفة لأحكام المادة الثالثة يعاقب مرتكبها بالسجن وبغرامة توازي ثلاثة أمثال قيمة المال موضوع المخالفة وكل مخالفة لأحكام المادة الرابعة يعاقب مرتكبها بالسجن فضلا عن حرمانه من أى حق فى المكافأة أو المعاش أو التمييز .

مادة « ٤٦ »

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ، ويعمل به من تلخيص تنشره ولودير التجارة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .
يصمم هذا القرار بخاتم الدولة . ويصد كقانون من قوانينها .

(٢٥) تنظيم الاقليمى المصرى الاتحادى

قناة السويس

أولا - رسالة من وزير خارجية مصر إلى سيادة داج همرشلد

السكرتير العام للأمم المتحدة

(٢٩ أبريل ١٩٥٧)

بأصاحب السيادة

يسر الحكومة المصرية أن تعلن أن قناة السويس أصبحت الآن مفتوحة للملاحة المطانة ، وبهذا تصبح مرة ثانية حلقة الاتصال بين شعوب العالم في خدمة قضية السلام والرفاهية . وتود الحكومة المصرية أن تعرب عن تقديرها وامتنانها للجهود التي بذلتها دول العالم وشعوبه التي ساعدت في إعادة فتح القناة للملاحة المطانة ، وكذلك للأمم المتحدة التي أمكن بفضل جهودها تظهير القناة بسلام وفي وقت قصير .

وقد حذبت الحكومة المصرية في مذكرة لها بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٥٧ الفوائد الأساسية بشأن قناة السويس والتزيمات الخاصة بتشغيلها . ونصت المذكرة على إصدار بيان مفصل آخر عن هذا الموضوع .

وتحقيقا لما سبق أتشرف بأن أرتق مع هذا صورة من البيان الذي أصدرته الحكومة المصرية اليوم بمقتضى اشتراكها في اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ وفيها قرار علس الأمن الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٦ وما يلى مع البيانات التي أقيمتها في هذا الشأن أمام المجلس .

وأتشرف بأن استرعى انتباه سيادتكم إلى الفقرة الأخيرة من البيان التي تنص على إدعائه وتسجيله لدى سكرتارية الأمم المتحدة . وإن البيان

بما تضمنته من التزامات يؤلف وثيقة دولية والحكومة المصرية ترجو أن تسلموه ولنجلوه بهذا الوضع .

وأنتى لأنتهز هذه الفرصة لأججد لسبادتكم فائق التقدير .

المخلص لكم - محمود فوزى

وزير خارجيه مصر

ثانيا - يان بالتتظيم الإقليمى العربى الاتفرادى

لقناة السويس

تعلن الحكومة المصرية أيضاها للبادئ التى ضمتها مذكرتها بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٥٧ وحسب اتفاقية القسطنطينية عام ١٨٦٨ وميثاق الأمم المتحدة البيان التالى حول قناة السويس ونظام ادارتها .

(١) تأكيد الاتفاقية :-

تظل مياسة حكومة مصر الحاجه وعدنها الأکید احترام نص وروح اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ وما ينشأ عن هذا من حقوق والزامات . ومتواصل الحكومة المصرية احترامها ومراطها وتضيقها .

(٢) مرعاة الاتفاقية وميثاق الأمم المتحدة :-

الحكومة المصرية إذ تؤكد عزمها على احترام نص وروح اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ والزاما بميثاق ومبادئ الأمناف الأمم المتحدة لمزقة بأن جية الموقعين على الاتفاقية المذكورة وجميع الآخرين المتحين بالأمر مستعدوهم تنس الروح .

(٣) حرية الملاحة ، الرسوم تخمين للقناة :-

والحكومة المصرية مصممة بوجه خاص على :-

أ - إيجاد ملاحمة مستمرة والاحتفاظ بها لجميع الأمم في حدود إتفاقية
التنظيمية لعام ١٨٨٨ ووفقاً لأحكامها .

ب - أن يظل دفع رسوم المرور طبقاً لآخر إتفاقية . وهي التي أبرمت في
٢٨ أبريل ١٩٣٩ بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس البحرية ، وإذا
حدثت زيادة في الرسوم خلال إحدى عشر شهراً قلن تتجاوز هذه الزيادة
١ ٪ ، أما أية زيادة أكثر من هذا الحد فتم بطريق المفاوضات ، وإذ اتسّر
الوصول إلى إتفاق بهذه الطريقة فولجأ إلى التحكيم كما هو موضح في الفقرة
السابعة (ب) .

ج - أن تصان القناة وتطور طبقاً لمتطلبات الملاحة الحديثة وسيضمن
برنامج صيانة القناة وتطورها البرنامج الثامن والتاسع لشركة قناة السويس
البحرية وما يدخل عليهما من تحسينات يرى ضرورتها .

(٤) التشغيل والإدارة :

ستقوم الهيئة المستقلة لقناة السويس التي أنشأتها الحكومة المصرية في ٢٦
يوليو ١٩٥٦ بإدارة وتشغيل القناة . وتنتظر الحكومة المصرية في قعة إلى مزيد
من تعاون دول العالم لجعل قناة السويس أكثر فائدة . ولتحقيق هذا الغرض
ترحب الحكومة المصرية وتشجع التعاون بين هيئة قناة السويس ومطلي
الملاحة والتجارة .

(٥) النظام المالي :

أ - تدفع الرسوم مقدماً لحساب هيئة قناة السويس في أي بنك تختاره
الهيئة لهذا الغرض وقد فوضت الهيئة البنك الأهلي المصري للقيام بهذه المهمة ،
وتجرى الآن مباحثات بين الهيئة وبنك التسويات الدولية بشأن قبوله
الرسوم لحسابها

ب- تقوم هيئة قناة السويس بدفع ٥ ٪ من جملة الإيرادات للحكومة المصرية كرسوم إحتياز .

ج- تقوم هيئة قناة السويس بإنشاء صندوق يسمى بصندوق رأس مال القناة وتحسينها يدفع فيه ٢٥ ٪ من جملة الإيرادات، وسيضمن هذا الصندوق أن يكون تحت تصرف هيئة قناة السويس موارد كافية لمواجهة طلبات للصحة والمصروفات التي تحتاج إليها الهيئة للاضطلاع بالمسؤوليات التي أخذتها على عاتقها واعترفت القيام بها على أحسن وجه .

(٦) لائحة القناة :

إن القواعد التي تعمل القناة وفقا لما جعت كلها في لائحة القناة التي هي في الواقع قانون القناة . ومختصر الجهات المعنية بأي تغيير يحدث في هذه اللائحة وسيلج أي تغيير يؤثر بأي شكل في المبادئ أو الالتزامات التي يتضمنها هذا البيان ويكون موضوع اعتراض أو شكوى لهذا السبب بحسب الاجراء المنصوص عليه في الفقرة السابقة (ب) .

(٧) الفقرة في اللامعة والشكوى المتعلقة بلامعة القناة :

أ- عملا بالمبادئ التي نصت عليها اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ لاستطاع هيئة قناة السويس بأية حال أن تمنح لأية سفينة أو مركبة أو طرف من الأطراف أي امتياز أو رعاية لا تمنح للسفن أو التراكب أو الاطراف الأخرى في ظروف مشابهة .

ب- في حالة وجود شكوى حول الفقرة في اللامعة أو خرق لللائحة القناة يرجع الطرف لتقديم بالشكوى إلى هيئة قناة السويس التي تنظر فيها وتعمل على حلها . وفي حالة عدم الوصول إلى حل للشكوى باتباع هذه الطريقة يمكن عرض المسألة بحسب رغبة الطرف المتقدم بالشكوى إلى هيئة

تقال السويس إلى محكمة تحكيم تكون من عضوريهه الطرف الشاكي وعضو
ترشحه الهيئة وعضو ثالث يختاره الاثنان . وفي حالة عدم الاتفاق على العضو
الثالث يقوم رئيس محكمة العدل الدولية باختيار هذا العضو بطلب من أحد
الطرفين المذكورين .

جـ - تصدر قرارات محكمة التحكيم حسب رأى أغلبية أعضائها وتكون
القرارات ملزمة للأطراف عند ما تصدر ويجب تنفيذها بحسن نية .
د - تدرس الحكومة المصرية ما يتبع من إجراءات مناسبة لمعرفة الوقائع
والتساور وكذلك للتحكيم في الشكاوى الخاصة بلائحة القناة .

(٨) المسويات والطلبات :-

إن مسألة المسويات والطلبات المتصلة بتأميم شركة قناة السويس البحرية
سوف تعرض للتحكيم طبقا للقرار الدولي القائم .

(٩) التنازعات - الخلافات - الناشئة عن الاتفاقية وهذا البيان :

أ - مستوى التنازعات والخلافات الناشئة من اتفاقية القسطنطينية لعام
١٨٨٨ أ وهذا البيان طبقا لميثاق الأمم المتحدة .

ب - مسائل الخلافات الناشئة بين الأطراف حول تفسير أو تطبيق نصوص
اتفاقية سنة ١٨٨٨ إلى محكمة العدل الدولية إذا لم تحل . وسوف تتخذ الحكومة
المصرية الخطوات اللازمة لقبول حكم محكمة العدل الدولية الملزم طبقا
لأحكام المادة ٣٩ من لائحة هذه المحكمة .

(١٠) الوضع القانوني لهذا البيان :-

تصدر الحكومة المصرية هذا البيان الذي يؤكد من جديد اتفاقية
القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ كما يطالبها نصها وروحها كصهي عن رغبتها وعزمها

على أن تجعل من قناة السويس ممرا مائيا صالحا وواحا يربط شعوب العالم
ويستمد قضية السلام والرفاهية .
وهذا البيان بما يحوى من التزامات يكون وثيقة دولية ، وسوف يودع
وسجل لدى سكرتارية الأمم المتحدة .

(٢٦) تصريح صادر من مصر

مصر تقبل الولاية الجزية لمحكمة العدل الدولية
في جميع التزامات التي تنشأ عن تطبيق الفقرة ٩ (ب) من التنظيم الإقليمي
المصري الاتقراوى لقناة السويس
(١٨ من يوليو سنة ١٩٥٧)

حقرة صاحب السعادة السكرتير العام للأمم المتحدة .
بالإشارة إلى خطابي المرسَل لكم في ٧٤ من أبريل ١٩٥٧ الخاص بالتصريح
الذي أعلنته في نفس اليوم حكومة جمهورية مصر عن قناة السويس والقرارات
لتشغيلها ، ونمشيا مع أهداف الفقرة ٩ (ب) من التصريح ، أتشرف بأن أرفق
تصريحا عن الولاية الجزية لمحكمة العدل الدولية طبقا للمادة ٣٩ فقرة ب من
القانون الأساسى للمحكمة .

ولى الشرف فى أن أجدد لسادتكم أسمى عبارات تقديرى الميق .
وزير خارجية جمهورية مصر
١٨ من يوليو ١٩٥٧
محمود فوزى

تصريح

أ - محمود فوزى وزير خارجية جمهورية مصر - أعلن بالنيابة عن حكومة
جمهورية مصر أنه طبقا للمادة ٣٩ فقرة ٧ من القانون الأساسى لمحكمة العدل

الدولية، ونمشيا وتحقيقا لأهداف الفقرة ٩ (ب) من تصريح حكومة جمهورية
معبر اللورخ في ٢٤ من ابريل ١٩٥٧ عن «قناة السويس والترتيبات لتشغيلها»
أعلن أن حكومة جمهورية معبر تقبل - بشرط المعاملة بالمثل وبدون حاجة إلى
إتفاقية خاصة - الولاية الجبرية بالنسبة لجميع المنازعات القانونية التي قد تنشأ
من تطبيق الفقرة ٩ (ب) من التصريح أعلاه وللورخ في ٢٤ من ابريل ١٩٥٧
على أن يسرى هذا القبول من ذلك التاريخ .

المجموعة الخامسة :

مصر والاحتلال والحماية

(١) المذكرة المشتركة في ٧ يناير ١٨٨٢^(١) :

في ٨ يناير سنة ١٨٨٢ توجه سير إدوارد مالت معتمد إنجلترا . وميسو سنكلفكس المتحد الفرنسي مجتمعين إلى سراي طابرين وقدما إلى الخديو مذكرة مشتركة من الدولتين مؤرخة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ مكتوبة بصيغة رسالة برقية من وزارة خارجية كل منها إلى معتمدها في مصر ، وأبلغاها أيضا إلى شريف باشا ، وهذا نصها : -

« كلتم غير مرة بأن تهب إلى علم الخديو وحكومته إدارة فرنسا وإنجلترا ومزما على تأييده للطلب على الصنوبات المخططة التي قد تترتب في نظام الشؤون العامة في مصر .

، إن الحكومتين على تمام الاتفاق في هذا الصدد ، وأن الحوادث الأخيرة ، وبخاصة الأمر الصادر من الخديو بإجتماع مجلس النواب ، قد هيأت الفرصة لتبادلها الآراء مرة أخرى في هذا الشأن ، فالرجو أن تلتوا توفيق باشا بالإشتراك مع سير إدوارد مالت الذي كلف بمثل ما كلتم به ، بأن الحكومتين الفرنسية والإنجليزية تتيران أن تقيم سمو الخديو على العرش طبقا لأحكام القوانين التي قبلتها الدولتان رسميا هو الضمان الوحيد في الحال والاستقبال لاستقبال النظام ، ولتقدم سعادة مصر ورقا هبتها التي بهم غرضا وإنجلترا أمرها ، والحكومتان متضفتان تمام الاتفاق على بذل جهودهما المشتركة لتقاومة كل أسباب المشاكل الداخلية والخارجية التي قد تهدد النظام العام في مصر ، ولا يخامرهما

شك في أن المهر يزوما في هذا الصدد سيكون له أثره في انتهاء الأخطار التي يمكن أن تستهدفها حكومة الخديو ، ومن المحقق أن هذه الأخطار ستنجلي من فرنسا وإنجلترا انحدادا وثيقا للظلم عليها ، وتعتقد الحكومتان أن سمو الخديو يجد من هذه التأكيدات الثقة والطمأنينة والقوة التي هو في حاجة إليها لإبها لإدارة شؤون الشعب المصري والبلاد المصرية .»

(٢) المذكرة للشركة (١)

في ٦ فبراير سنة ١٨٨٢

استقبلت الموائر السياسية الإنجليزية والفرنسية إعلان دستور سنة ١٨٨٢ بالخط والاسماء ، وأرسل الرقيبان الأوربان كولفن ودى بليير مذكرة مشرفة بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٨٨٢ أى حسب تأليف وزارة البارودي يومين وقيل إعلان الدستور يوم واحد اعرضا فيها على هذا الإقتلاب ، وتجلت في مذكرتها روح التبريم بالنظام الدستوري فأكملة والتمعة من تحويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، وتحريرى حكومتها على محاربة هذا النظام ، وهذا نابع : -

« عندما صدرت الدكرجات للنظمة لاختصاصات الرقابة الثانية ، كانت السلطة الحقيقية في يد الخديو ، وفي يد الوزراء بطريق النيابة عنه ، فأمكن الإكتماء بإعطاء الرقيبين المسمومين الحق في إصدار آراء وملاحظات ، وكان مفروضا أن يعمل بارانها . وقد تحقق ذلك وتقدمت حالة البلاد المالية بعد أن كانت منذ سجن في ناية المخطورة ، أما الآن فقد نشر ميزان السلطة إذ تحولت إلى مجلس النواب وإلى بعض الرؤساء العسكريين الذين يخضع المجلس

تنهزم ، وقد أدى هذا الانقلاب إلى تغيير خطير في نظم الدولة ، لأن سلطة المندوب والوزارة التي تزعمت بانهج ثورة الجيش في أول فبراير سنة ١٨٨٢ قد استمرت في الضغط يوما بعد يوم ، ووصلت الأمور في هذا الصدد إلى أن يجلس النواب القدي كان في عهد المندوب السابق (إسماعيل باشا) أداة مطوعة في يده ، وكان يقر ما يرض عليه من لنظم المالية على ما فيها من الجور وما تؤدي إليه من فادح الأضرار ، أصبح لا يردد اليوم في التمسك بحقوق ومطالب تناقض حالة البلاد الاجتماعية ، حتى وصل به الأمر إلى أن اضطر المندوب إلى تغيير الوزارة التي كانت حائرة لضعفه ، ونمت ضغط بعض القضاة يضطر أن يعهد برئاسة الوزارة إلى وزير الحربية وأصبحت سلطة المندوب لا وجود لها .

وفي هذه الظروف المالية لا فائدة من التصريح من جانب الحكومة للصعوبة بأنها لا تحوى المساس سلطة الرقيين ، فإن هذه السلطة مستعصم طريق الزوال لاعماله إذا أصبحت وجها لوجه أمام مجلس نواب وجيش ، لا أمام المندوب ووزرائه القديين بينهم باختياره ، ذلك أن المندوب ووزرائه لم يكونوا يستطيعون أن يصعدوا أمام النواب والحكومات الأجنبية مسؤولية أعمال يعرض عليها الرقيين ، وكان هذا هو الضمان الوحيد لسلطتنا ، وكان ضمانا كافيا حتى اليوم ، ولكنه أصبح الآن خاليا أمام وزراء المجلس الثياني والجيش ، إذ ليس عليهم من سلطان سوى حقوز الرؤساء العسكريين والنواب القديين يستمدون منهم السلطة ، وهذا ما وقع الآن ، لأن الوزارة التي تألفت حديثا قد استقر عزمها على تحويل مجلس النواب حتى تهرق الليبرالية رغم المعارضة الصريحة في ذلك من الرقيين ، ولا يجب عن القديين أن وزارة شريف باشا لم تخطأ إلا لأنها لم تشأ إغفال المعارضة التي بدت من الحكومتين الإنجليزية والفرنسية في

هذا الصدد ، فقبول الخالة المناصرة هو تسليم بالبحث المتطير الذي يهيج
قوذف إنجلترا وفرنسا ، وجبارة أخرى هو إلغاء قوذف الرقيين الذين ليس لها
من السلطة إلا ما يستمدانه من حكومتيهما ، ومن سخط الرأي والاسترسال
وراء الأرواح ألا نلمح في هذا الضيق مقدمات عتومة لسلسة من التهورات
لا تبقى على شيء من الاصلاحات للسالية التي تمت خلال السنوات الأخيرة ،
ومن الجلي من الآن أن تلباً بقرب وقوع الارتباكات للسالية من جديد ،
تلك الارتباكات التي عاجلتها لجنة التحقيق العليا ولجنة الصنفية .

القاهرة في ٩ فبراير سنة ١٨٨٢

وقيع الرقيين

بانير - كوفين

(٣) للذكرة للشوكة - (١)

في ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢

د إن قسلي فرنسا وبريطانيا العظمى الوقيين على هذا يحيطان علم
عظوفتكم بأنه من حيث إن طائفة الوطنية حملت سلطان باشا رئيس مجلس
الثواب ، وكذا رغبته في تأييد سلم مصر ورفاهيتها على عرض الشروط الآتية
على حظوظ محمود سامي باشا البارودي رئيس مجلس النظار ، إذ رأى أنها
الوسيلة الوحيدة لوضع حد لحالة الاضطراب في مصر وهذه الشروط هي :
(١) إبعاد سعادة عراي باشا مؤقفا من مصر مع بقاء رتبته ومرتبته .
(٢) إرسال كل من علي باشا فهمي وعبد المال باشا إلى داخل مصر مع
بقائه ورتبتهما ومراتبهما .

(٣) إستقالة الوزارة الحالية.

، وقد رأيا أن هذه الشروط لما فيها من روح الاعتدال تمنح للصائب التي تستهدف لها مصر ، فهما باسم حكومتيهما وبمؤوض منهما يصعدان حضرة رئيس مجلس النظار وزملاءه بقبولها وعند الاقتضاء يشترطان تنفيذها ، وليس لحكومتى فرنسا وإنجلترا غاية من التدخل في شئون مصر سوى حفظ الحالة الحاضرة المقررة Statu-Quo وبالتالي أن يعيدوا للخديو السلطة المنصبة به ، إذ بدونها يحشى على هذه الحالة المقررة ، وبما أن توسط الدولتين ليس مبنيا على حساب لا تقام والتشقي ، فسيبذلان الجهد في صدور نحو عموى من الحضرة الخديوية ومبهران على تنفيذ هذا النهج .

(الإضاء) شكفكس - مالت

(٤) رد الوزارة المصرية (١)

في ٢٩ مايو سنة ١٨٨٢

قررت الوزارة رفض مطالب الدولتين ، وأرسلت الرد الآتي إلى التفتيشان في ٢٩ مايو سنة ١٨٨٢ :

« يتشرف ناظر خارجية الجتاب الخديوي بأن يحرض ما يأتي جوابا على اللامعة التي قدمها قصلا جبرال فرنسا وبريطانيا العظمى في ٢٥ مايو لرئيس مجلس النظار فيقول : « إن سعادة سلطان باشا صرح أمس أمام الوزراء عند إعتقاد جلسهم بأنه أعاد على رئيس مجلس الوزراء ذكر عيادة جرت بينه وبين قصلا جبرال فرنسا ، وأنه لم يبدأ بذكر مقترحات أو إشارات لا يحية أن يقدمها ولا يلجأ باسمه الشخصي ، ولا بصيغة كونه رئيس مجلس النواب ، فإن هذا المجلس غير ملتبم الآن ، أما الطلبات للدون في اللامعة التي قدمها قصلا إنجلترا وفرنسا ففقط بمسائل داخلية تخص بالأمور الإدارية التي إعترفت

(١) الكتاب الأم من سنة ١٨٨٢ ، وثيقة رقم ١١٢ .

الدول الكبرى دائماً بأن حرية العمل فيها من خصائص الحكومة المصرية، ولا يمكن لحكومة الجناح المندوب أن تدخل في باب المناظرات والمباحثات في هذه القضايا بدون التصديق على القرارات السلطانية والمصادقات الدولية التي حددت مقام مصر المخصوص، وبدون قض القوانين الثورية لهذه البلاد التي هي أعظم كتلة تتكامل بقاء الحال على ما هي عليه، نعم إن حكومة الجناح المندوب تعد نفسها سعيدة بالتباعد للمشورات الحسنة التي يشهريها وكيلها فرنسا وبريطانيا العظمى، ولكنها تأسف لعدم إمكانها في هذه الحالة الحاضرة أن تتبادر كعادتها بولية للمطالب المذكورة في اللائحة المقدمة، وإذا كانت ترى حكومتها فرنسا وإنجلترا أن هذه المسألة الواضحة في لائحة وكيليهما السياسيين في القاهرة لا تمس الإدارة الداخلية، ولكنها تخص السياسة العمومية وجب أن تعرض هذه المسألة على الدولة العظمى التي جعلت مصر تحت سيادتها أعني تركيا .

(٥) إستقالة محمود فهمي البارودي

في ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢

قبل المندوب توفيق مطالب الدولتين تقديم البارودي كتاب استقالته في ٢٩

مايو سنة ١٨٨٢ :

« بلتنا أن جنابكم العالي عند وصول الدونسين الانكليزية والفرنساوية بأنكم حررتم إلى الأساقفة بطلب التعليلات ، ولما كنا منتظرين ورود جواب من الباب العالي وإذا بتوصل فرنسا وبريطانيا قدما لحضرة رئيس مجلس نظاركم لائحتها جاريخ ٢٥ مايو ، وجاء من أوامر جنابكم العالي اجتمعتا وأنتم مجلسنا وقرر الجواب للرفق مع هذا ، وعندما توجهنا إلى جنابكم العالي لاستشارتكم أخبرتمونا بأنكم قيام لائحة وكيل فرنسا وبريطانيا العظمى ، وهذا القول مبين لما أجمع عليه رأي كل النظار إجماعا مكليا ، فإن قبول تدخل الدول

الأجنبية في هذه القضية بحسب حقوق الحضرة السلطانية ، وبناء على ذلك
تتشرف بأن أقدم لجنابكم استعفاءنا جميعا .

الامضاءات : (محمود سامي) (مصطفى فهمي) (أحمد عرابي)
(محمود فهمي) (عبد الله فكرى) (حسن شرمسى) (على صادق)

(٦) منشور الخديو توفيق

عقب إسقالة البارودى

« بما أن هيئة البطار الحاضرة إصغفت وصار قبول إستعفائها ، هليكن
مطلوما ذلك لديكم لتصرفوا جهدكم واقتداركم في المحافظة العامة منكم ومن
مأمورى المديرية الموكلة لإدارتهم ، والدقة والانتباه لحسن سير الأشغال
والمصالح المتصلة بكم ، كما أنه من حيث إن الراكب الحرية الأجنبية التي
حضرت إليه الإسكندرية لم يكن حضورها إلا بوجبة سلمى فقط ، ولم يكن
هناك شيء آخر بخلاف ذلك فليس هناك لزوم لإرسال أحد من عساكر
الإعدادية الذين صار طلبهم أخيراً بعرفة الجهادية ، بل إن الوجود عنهم
تحت الحضور لهذا الطرف يصور إيمانه لله ، والذى تحت الحضور من البلاد
ينيه بصرف النظر عن حضوره ، وإعلان المراكز والأقسام بالتنبه على
مناخج وعمد البلاد بهذا المضمون لعدم الانقضاء لجمع عساكر ، وإتباع
كل لأشغاله وزراعتة بدون إشتغال في غير ذلك ، وهذا وإن الأمور المهمة التي
كان قد جرى العرض منها لتظاره الداخلية يجب أن تعرض من الآن على
مينا إلى أن تشكل هيئة نظارة جديدة كما هو مطلوبنا . »

(إضاء) محمد توفيق

(٧) إنذار الأميرال سيمور^(١)

في ٦ يوليو سنة ١٨٨٢

البارجة اهتفيل في ٦ يوليو سنة ١٨٨٢

صاحب السيادة - أتشرف بإخباركم أي علمت من طريق رسمي أنه قد صار البارجة تركيب مدفعين جديدين أو أكثر في خطوط الدفاع المتاحة على البحر، وأن بعض استعدادات حربية قد عملت في واجهة الاسكتلندية الشمالية تحديدا للأسطول الذي تحت قيادتي، فيجب على الحالة هذه أن أتبه عليكم بوقف هذه الأعمال، فإن لم تحلف وتجددت يكون واجبا على تدمير المعدات الجاري العمل فيها.

(٨) رد طلبه باشا عصمت محافظ الإسكندرية^(٢)

على الأميرال سيمور

عزيرى الأميرال الانجليزى

أتشرف بأن أتيحكم بوصول خطابكم للورخ في ٦ يوليو الذى تخبرونى فيه أنه اتصل بملككم تركيب مدفعين، وأن أعلا أخرى جارية على شاطئ البحر، فردا على ذلك أود أن أؤكد لكم أن الأخبار المذكورة لا حقيقة لها، وأن هذه الأخبار مثل خير التهديد بمد مدخل اليوغاز الذى اتصل بكم وتحققتم كذبه.

هذا ولأى لحديث على جو الحفكم للفتنة بروح الانسانية وأرجو قبول احترامى.

(١) الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٢ مجوعة ١٧ وثيقة رقم ١٧٦ ص ١٠٢

(٢) الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٢ مجوعة ١٧ وثيقة رقم ١٧٦ ص ١٠٢

(٩) برقية الأدميرال سيمور^(١)

في ٩ يولييه سنة ١٨٨٧ بطلب تسليم الحصون

إشارة إلى برقيتي المؤرخة في ٤ يولييه سنة ١٨٨٧، أقول إنه ليس هنالك،
أى شك في الاستعدادات الحربية وقد ركت مدافع جديدة في طاية السلسلة،
وسأرسل في صيرجة القند إخطارا إلى قناصل الدول الأجنبية، وأبدأ في
الغريب بعد أربع وعشرين ساعة بلم تسليم إلى الحصون القائمة في شبه جزيرة
رأس العين والحصون المشرقة على مدخل البنا .

(١٠) إقرار الأدميرال سيمور النهائي^(٢)

في ١٠ يولييه سنة ١٨٨٧

اتسرق باخبار سعادتكم أنه نظرا لأن الاستعدادات الحربية الموجهة ضد
الأمطول الذي أتولى قيادته أخذه في الازدياد طول يوم أمس في طوابق
صالح وقايتباي والسلسلة، فقد عقدت العزم على أن أتحذ غداً (١١ الجاري)
عند شروق الشمس، العمل الذي أعربت لكم عنه في خطابي للمؤرخ ٩ الجاري
إن لم تسلموا إلى حال قبل هذه الساعة، البطاريات المنصوبة في شبه جزيرة
رأس العين وعلى شاطئ ميناء الإسكندرية الجنوبي لتجربتها من السلاح.

(١) الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٧ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ١٨٧ من ١٠٠.

(٢) الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٧ جزء ٢ وثيقة رقم ٩٥٠.

(١١) كتاب نائب القنصل البريطاني^(١)

إلى رئيس مجلس الوزراء بقطع العلاقات بين مصر وبريطانيا
وبعد أن أرسل الأميرال سيمور إندلره النهائي إلى طلبة باشاء أرسل مسد
كلارايت نائب القنصل البريطاني العام إلى إسماعيل راعب باشا رئيس مجلس
الوزراء خطابا ينبه فيه بقطع علاقاته مع الحكومة المصرية ، هذا نعبه .
وسيدنى الوزير: جاء على البلاغ الذى نفسه الأميرال سيمور بوشان سيمور
فى هذا الصباح إلى القائد الحربى بالاسكندرية أراى مضطرا إلى أن أخفى
تعبية صاحبة الجلالة ، وان أقطع فى الوقت الحاضر العلاقات التى كانت
بين سعادتك وبين شخصى بصفتى وكيل وقنصل عام بالنيابة عن جلالتها
فى مصر .

(١٢) رد مجلس الوزراء^(٢)

على الإنذار النهائى طبقا لقرار المجلس

لم تعمل مصر شيئا يقضى بأرسال هذه الأساطيل المجهزة ، ولم تعمل
السلطة المدنية ولا السلطة العسكرية أى عمل يسوغ مطالب الأميرال إلا بعض
إصطلاحات إخطارارية فى أبنية قديمة ، والطوائى الآن على البعثة التى كانت
عليها عند وصول الأساطيل ، ونحن هنا فى وطننا وبيتنا ، فمن حقنا بل من
الواجب علينا أن نخذل عدتنا ضد كل عدو ميألت يقدم على قطع أسباب الصلات
السلمية التى تقول الحكومة الإنجليزية إنها باقية بيننا ، ومصر الحريصة على
حقوقها الساهرة على تلك الحقوق وعلى شرفها ، لا تستطيع أن تسلم أى مدفع
ولا أية طاية دون أن تكروه على ذلك بحكم العلاج ، فهى لذلك تمنح على

(١) الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٢ جموعة ١٧ وبتاريخ ٣٢٢ من ١٧٧٠

(٢) مذكرات مرامى المخطوطة .

بلاغكم الذي وجهتموه اليوم وتوقع مسؤوليات جميع النتائج المباشرة وغير المباشرة التي تنجم إما عن هجوم الأساطيل أو عن إطلاق المدافع على الأمة التي تقذف في وسط السلام القنبلة الأولى على الإسكندرية المدينة الهادئة مخالفة بذلك لأحكام حقوق الإنسان وتقوانين الحرب .

(١٣) بركة الخديو توفيق إلى عرابي (١)

في ١٧ يولييه سنة ١٨٨٢ بأمره بالكف عن الاستعدادات الحربية بكفر الدوار وبمحله بنة ضرب الإسكندرية ومدافع عن حسن مقاصد الإنجليز إعلاؤا أن ما حصل من ضرب المدافع من الدوامة الإنجليزية على طوابي الإسكندرية وتخريبها إنما كان السبب فيه استمرار الأعمال التي كانت جارية بالطوابي وتركيب المدافع التي كلما يصير الاستعمال عنها كان يصير إخطاؤها وإتلافها ، ولأن قد حصلت المكالمة مع الأميرال ، فأفاد أنه ليس للدولة الإنجليزية مع الحكومة الخديوية أدنى خصومة ولا عداوة ، وأن ما حصل إنما هو في مقابلة ما كلن من التهديد والتحقير للدولته ، وأنه إذا كان بيد الحكومة الخديوية جيش منظم ويمثل ومؤتمن فهو مستعد لتسلم مدينة الإسكندرية إليها ، ولذلك إذا حضرت عساكر شاهانية فالحكومة الإنجليزية تحترمهم وتسلم إليهم المدينة ، فقد تحقق من هذا أن الدولة الإنجليزية ليست عارية مع الحكومة الخديوية وأنه قرر من كافة الدول المحظنة (المؤتمن) بأنه لا يصح من امتيازات الحكومة المصرية ولا حرجها ، ولا من حقوق الدولة الخلية بل هي تبقى ثابتة لما كانت ، وأن يصير إرسال عساكر شاهانية لأجل استحباب الراحة بمصر ، فذلك يلزم أن تنصرفوا النظر عن جمع العساكر وعن كافة التجهيزات الحربية التي تخرونها بوصول أمرنا هذا ، وتحضروا وحالا إلى

سراى رأس العين لأجل إعطاء التذليلات المقضية الشفافية على حسب أمرنا هذا وما استقر عليه رأى مجلس النظار .

(١٤) دهرانى (١)

على برقية الخديو توفيق

مولائى : فى شريف علم مولائى المعظم أن الحارة التى وقعت بيننا وبين الانجليز إنما تسببت عن طلبات من الأميرال الانجليزى ، وطلبت مساعدتكم ، وعرضت على مجلس نظاركم المتعدد تحت رئاسة سموكم بحضور كثير من ذوات البلاد المتخمين ودوللو دويش باشا نائب الحضرة السلطانية ، ولا تحقق عند جميعهم أن هذه الطلبات مضرة بالحكومة الخديوية ، وغلبة بشأن البلاد قرر رأيهم على معارضة طلب الأميرال ولو أدى ذلك إلى الحرب ، وبنا على ذلك ، قرر المجلس المذكور لزوم زيادة خمسة وعشرين ألف عسكري ، وصدرت الأوامر إلى المديرية بطلبهم ، وقرر المجلس أيضا أنه لا تطلق المدافع من جهة الإبلد إطلاق خمسة مدافع من السفن الانجليزية ، ولا اجندات السفن بضرب القربان على مدينة الاسكندرية لم تقابلها إلا بعد عشرين طلقة ، ولم يكن عندنا قبل وقت الضرب أدنى استعداد لاستمرار الأوامر بهدم الاستعداد ، ثم بعد ذلك أطلق حضرة رئيس مجلس النظار وناظر خارجية حكومتكم إلى جميع جهات الإدارة بصعوبة البلاد حربا مع الانجليز ، وأنها صارت تحت الأحكام العسكرية ، كما هو حكم القاتون زمن الحرب ، فهذه الأسباب يمولائى تكون حكومتكم الخديوية للصربية عارة لدولة الانجليز بوجه الحق والشرع ، ولم يحصل من الحكومة ولا من حاكمها أدنى تحقير

ولا إزدراء بالدونمة كما هو معلوم لدى عظمتكم ، وإنما كانت الحرب عدوانا من الإنجليز على الحكومة التي لم يدعها أدنى شيء يستوجب الحرب ، فإن كان الأميرال في غابره مع سموكم أظهر أنه عدل عن الغارة إلى المسالمة ، فذلك بعد وقوع الحرب بعد طلبا للصلح وسعي في تجديد العلاقات ، ولا يجوز أن يكون إنكسار الحرب بالرة ونبروا من السدوان بعد وقوعها ، ولا شك في أن أطابق أفكر سموكم في الميل إلى الصلح مع حفظ شرف البلاد ، والحكومة ، وإن كان الأميرال يريد تسليم المدينة لجيش حكومتكم المنتظم بعد أن تخربت مدافع السفن الإنجليزية عدما وحرقا ، فها هو جيشها المنتظم الذي لم يقع منه أدنى أمر يخل بنظامه ، مستعد لأن يسلمها بعد براح للراكب عن مياه الإسكندرية ، والمحافظة على شرف حكومتكم الوطنية يفي الاستمرار على الاستعداد العسكري ، كما وافق رأي سموكم أولا حتى تفرق للراكب السواحل المصرية خوفا مما عسى أن يحدث من قبل ماسبق ، فقد صارت الحادثة الماضية برهانا جليا على أن الوعد بالمسالة من الإنجليز لا يمكن كمال الثقة به ، وإنما هو لأجل شغلا عن الاستعداد واقتراح مطالب مضرة بمصالح البلاد ، وإنني كنت آتمنى أن آتخذ بين يدي عظمتكم لإبداء هذه للصورات ، لكن مع الأسف أنه تحقق عندي من الاكتشافات الحقيقية أن مدينة الإسكندرية مشغولة الآن بساكر الإنجليز ، فن العلوم عند مولاي أنه لا يمكن الحضور بلك المدينة لهذا السبب ، فأذا حسن لدى مولاي ، فيصدر أمره السامى بحضور حضرات النظار أو سعادة رئيس مجلس النظار إلى مركز الجيش المداولة في هذا الأمر لتكون على بينة من الحقيقة حتى يمكننا بعد ذلك صرف الساكر وترك التجهيزات البحرية والحضور إلى المدينة والأمر لمنه الأمر .

(١٥) قرار الجمعية العمومية بالإجماع^(١)

على وجوب مداومة الاستعدادات الحربية

في مساء يوم الاثنين ١٧ يولييه سنة ١٨٨٧ ، اجتمع المندوبون إلى حضور الجمعية العمومية بوزارة الداخلية وطلع عديم أربمالة عضو ، وعرضت عليهم الرسائل التي تبودلت بين الخديو وعراقي ، وقد اؤلوا في الوقت ، فاجعوا على وجوب مداومة الاستعدادات الحربية لمقامات الجوارج الإنجليزية في السواحل وجنودهم في الإسكندرية ، وعلى استعطاء الوزراء من الإسكندرية ، وهذا نص القرار :

في بداية الحرب بينا وبين الإنجليز كتب حضرة عطوف تلور رئيس مجلس للظفار وناظر الخارجية إلى سائر جهات الإدارة بأن الحرب انقضت بينا وبين الإنجليز وصارت البلاد تحت الأحكام العسكرية ، ومن اللازم الاستعداد للمقاومة ، ثم وردت منه إفادة تفرافية بعد ذلك بألم مقتضاها حصول الصلح والتخلي على المصالح أن تسير سيرا مدنيا وأنها خرجت من الأحكام العسكرية ، وبعد ذلك صدرت إفادة من ناظر الجهادية إلى جهات الحكومة يصرح ببقاء البلاد تحت الأحكام العسكرية ، وبأن الحرب لم تزل قائمة بينا وبين الإنجليز في مدينة الإسكندرية ومراكبهم في مياهها ، وصدرت إرادة سنية من الختباب الخديو لناظر الجهادية ، مقتضاها أن لا حرب بينا وبين الإنجليز ، وأن السبب في الحرب هو الدائمة على الاستعداد في الطوائف التي يحد تحقيرا لمراكب الإنجليز ، فحضر المراكب لاستحكاماتها وللمدينة الإسكندرية ليس حربا للحكومة وإنما هو من قيل رد للشره ، وليس هناك حرب حقيقية الخ مذكور بالإرادة ، فاجاب ناظر الجهادية بأن الحرب بين

الحكومة والانجليز كانت بقرار من مجلس ام حنقد تحت رئاسة الحضرة
 الخديوية ، وأيد ذلك إعلان رئيس مجلس النظار الخ ماذكر في الجواب ، ثم
 قدم عرضا من مخزن نجى مخزن القبارى بالاسكندرية لسعادة ناظر الجهادية يشكو
 من بعض أمور تضاد الصالح ، وورد لناظر المولى إليه صلوات عن أعمال
 صاكر الانجليز في الاسكندرية تدل على معادلتهم لرعية الحكومة الخديوية ،
 وأنهم في حرب معها كما يعلم من إفادته ، ثم إن ناظر الجهادية المشار إليه
 طلب في إحدى إفاداته لوكيل الجهادية أن يشكل مجلس من علماء البلاد
 وأمرائها وأعيانها للنظر في هذه الأمور المهمة ، فناء على ذلك انعقد في نظارة
 الجهادية ليلة غرة رمضان سنة ١٢٩٩ مجلس مؤلف من سعادة وكيل الداخلية
 ومساعدات كل من وكيل الجهادية وعلى باشا فهمى ووكيل العقانية وناظر
 الدائرة السنية ودانش باشا ومحمود ساي باشا البارودى ومحمد رضا باشا
 السوارى وحضرات باشكاتب المالية وأحمد بك رقت مدير المطبوعات ومأمور
 ضبعية مصر (إبراهيم بك فوزى) وعلى بك يوسف وأحمد بك فرج وحسن
 بك جاد ، وبعد للمداولة قرر المجلس لزوم انعقاد مجلس ام بشكل من مشاهير
 العلماء والرؤساء الروحانيين ومن الطوائف المختلفة ومأمورى الحكومة
 العاقلين الرتبة الثانية فما فوق وأكابر القنات للقاعدين وأعيان التجار ،
 وأن يكون انعقاده في نظارة الداخلية يوم الاثنين غرة رمضان سنة ١٢٩٩ ،
 وفي الميعاد المذكور انعقد المجلس تحت رئاسة سعادة وكيل الداخلية من عدد
 كثير من كل طبقة من الطبقات المذكورة ، وتليت على مسامع الحاضرين
 جميعا الأوراق المتعلقة بهذه المسائل المقدمة ، وطلب منهم النظر فيها من جهة
 كونهم أعيان للبلاد وأصحاب الصالح المهم فيها ، فاتفق رأى الجميع
 بعد للمداولة :

(أولاً) على لزوم الاستمرار في الاستعدادات الحربية لمداوات عساكر الانجليز في مدينة الاسكندرية ومراكبهم في مياهها :
 (ثانياً) على أنه يلزم نائب حضرات النظار إلى العاصمة للاستعلام منهم عن حقيقة ما حصل قبل الحرب وبعده ليتمكن المجلس من إعطاء قراره فيما بعد.
 (ثالثاً) على أن تعين لجنة مركبة من ستة مندوبين من طرف المجلس ليتوجهوا إلى الاسكندرية ، ويلتقوا حضرات النظار لقرار المجلس ثم يدعهم للعبور إلى العاصمة السبب للتقدم ، وقد انتخب المجلس أعضاء لهذه اللجنة سعادة على مبارك باشا وسعادة محمد رؤوف باشا من القنات ، وحضرة أحمد بك السيوفى والشيخ سعيد بك الشماخى من أعيان التجار ، والشيخ على تامل والشيخ أحمد كيو من الطباء ، وسدد ذلك انعقدت الجلسة .

(١٦) قرار المندوبين توفيق في ٣٠ يولييه سنة ١٨٨٢

بمزيل عرايى من وزارة الحرية ^(١)

على إثر إطلاع المندوب على قرارات الجمعية العمومية أصدر أمراً في ٣٠ يولييه سنة ١٨٨٢ بمزيل عرايى من وزارة الحرية .
 نص الأمر :

إن ذهابكم إلى كفر الدوار مستصحياً السواكر وإخلاء نهر الاسكندرية من غير أن يصدر لكم أمر بذلك وتوقيف حركة السكة الحديد وقطع جميع المختارات القنرافية عما ومنع ورود البوستان إلى ما ومنع حضور المهاجرين إلى وطنهم بالاسكندرية ، واستمراركم في التجهيزات الحربية ، وإرتكابكم عدم الحضور بطرفنا بعد صدور أمرنا بطلبكم كل ذلك يوجب عزلكم . فقد عزلناكم من نظارة الجهادية والبحرية وأصدرنا أمراً بهذا لكم بما ذكر ليكون معلوماً .

(١) مجلة قهر الحرية عدد ٢١ مجلد ١٨٨٢ .

(١٧) قرار الجمعية العمومية في ٢٢ يولييه سنة ١٨٨٧

بوقف أوامر الخديو توفيق ونظاره وعدم تنفيذها (٢)

كان عرابي مرابطاً في معسكره بكفر الدوار حين أصدر الخديو أمره بإزالته من منصبه، فلم يأبهوا واستمر بعد عدة الدافع ليصدق تقدم الإنجليز، وأرسل إلى يقوب سامي باشا يطلب منه عقد الجمعية العمومية ثانية لتتطرق في أمر التزل، فقرر المجلس العرفي دعوة الجمعية العمومية إلى الانقضاء، واجتمعت بوزارة الداخلية يوم السبت ٢٧ يولييه سنة ١٨٨٧، وأصدرت قرارها بوقف أوامر الخديو ونظاره وعدم تنفيذها، وهنا نص القرار :

بعد تلاوة الأوامر الصادرة من الخديو أولاً وآخرها وفيها الأمر الصادر بإزالة أحمد باشا عرابي وتلاوة منشورات عرابي باشا، وبعد مباحثات مألوفة وكييل الجهادية بصفتها هذه الوظيفة وكونه رئيس المجلس المشكل لإدارة اشتغال الحكومة على المجلس، وهو هل وحوادث الخديو في الإسكندرية هو ونظاره تمت عفاضة صاكر الإنجليز يقتضى عدم تنفيذ أوامره أم لا، وإذا صدرت له أوامر من الخديو هل يعمل بها أم لا، رأينا أن وجود الصاكر في الإسكندرية والمراكب الإنجليزية في السواحل المصرية ووقوف عرابي باشا بدافعة للدور يقتضى وجوب بقاء الباشا المشار إليه في نظارة الجهادية والبحرية مداوما على قيادة الصاكر، وجب في أوامره المتعلقة بالسكوية وعدم انفصاله من تلك الوظيفة، ورأينا وجوب توقيف أوامر الخديو وما يصدرونه من نظارة الموجودين معه في الإسكندرية كائنة ما كانت لأي جهة من الجهات، وعدم تنفيذها حيث أن الخديو خرج عن قواعد الشرع الشريف والقانون المنيث، ويلزم عرض قرارنا هذا على الأعيان العالية الشاهانية بواسطة وكلاء النظارات.

(١٨) عهد إنجلترا باحترام استقلال مصر

وبعض وعودها بالجلد.

١- نهرج السير هنرى اليوت (Henry Eliott) سفير إنجلترا في
الأمانة السلطان سنة ١٨٣٣ :

« ليس في إنجلترا حرب له أقل رغبة في الاستيلاء على مصر » .

٢- نهرج سير إدوارد مالت (Edward Malt) قنصل إنجلترا العام
في مصر السلطان في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨١ :

« إن حكومة جلالة الملكة لازمتي إلا للاحتفاظ بسيادة الباب العالي
وبحقوق الخديو ، وهي لازمتي في احتلال مصر ولاضمها » .

٣- برقية الورد جرانفيل (Granville) وزير خارجية إنجلترا إلى سير
إدوارد مالت في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ :

« ليس لحكومة جلالة الملكة غرض سوى سعادة مصر وتخصها بكل حريتها
لأنها الخديو بموجب الثمرات الجديدة وباستقلالها الإداري الذي ضمنه
السلطان لها ، وإن إنجلترا لتأخذ أحر تقاليد تاريخها القومي إذا هي رغبت
في انتعاش هذه الحرية ، وإن العلاقة التي تربط مصر بالباب العالي تعد ضماناً
كثيراً ضد كل تدخل أجنبي ، فإنا قطعاً هذه العلاقة أصبحت مصر في مستقبل
قريب معرضة لخطر أطماع التافهين » .

٤- نهرج الورد جرانفيل (Granville) إلى موزوروس باشا سفير
تركيا في لندن في ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ .

« بالرغم من جميع الاضطرابات والشكوك ليس لنا أية رغبة في أن نعمل
لاحتلال مصر أو ضمها وإنما نحن نرغب في الاحتفاظ بالحالة الحاضرة
وبحقوق السلطان » .

٥ - تصريح اللورد جراڤيل (Granville) لسفير روسيا في لندن في ١٩ أكتوبر سنة ١٨٨١ :

« ليس لحكومة جلالة الملكة مطمع شخصي وإنما غرضها الاحتفاظ بالحالة الحاضرة » .

٦ - تصريح اللورد دهرين Dufferin سفير إنجلترا في الآستانة لسلطان في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ :

« لقد صرحت لسلطان أن إنجلترا حيدة عن أن يكون لها مطامع في مصر ، فإن غرضها الوحيد هو الاحتفاظ فيها بالحالة الحاضرة ، والرأي السامع في إنجلترا يجمع على هذه السياسة ، وقد أضفت إلى ذلك أني لا أجهل أن السلطان يرتاب في ثباتنا ، وإن من الأسف العظيم أن جولاء مثل هذا الخوف الخيالي » .

٧ - برقية اللورد جراڤيل Granville إلى اللورد ليونس Lyons سفير إنجلترا في باريس في ٣ يناير سنة ١٨٨٢ :

« إن لدى الحكومة البريطانية اعتراضات قوية ضد احتلال إنجلترا مصر لأنه يشي بمقاومة مصر وتركيا ، وإن التدخل التركي أو تدخل الدول هو خير الوسائل لتسوية المسألة » .

٨ - تصريح اللورد ليونس Lyons إلى سيدي فرسيس فيرير رئيس الوزارة القبرنسية في ٢ فبراير سنة ١٨٨٢ .

« إن حكومة جلالة الملكة تعفت كل تدخل حربي في مصر » .

٩ - تصريح الملكة فيكتوريا في خطبة للعرش يوم ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ :
« سأبدل كل ما لدى من تقوى للاحتفاظ بالحقوق التي قررتها الترميمات والاتفاقات الدولية بما يكفل إدارة البلاد (مصر) إدارة حسنة مع ترقية نظمها » .

١٠ - تصريح اللورد جرانفيل Granville إلى مسيوتسو في ٢٠ مارس سنة ١٨٨٢ :

« إن الحكومة الانجليزية متفقة مع الحكومة الفرنسية على اجتناب التدخل الفعلي في مصر أو إحتلالها حريا ».

١١ - منشور اللورد جرانفيل Granville إلى الدول في ١٠ يوليو سنة ١٨٨٢ :

« إن عمل الأموال سيمور سيقصر على الدفاع الشرعي دون أن يكون الحكومة الانجليزية غرض مستر ».

١٢ - بزية اللورد جرانفيل Granville إلى اللورد دفرين سفير إنجلترا في الآستانة في ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ :

« إن إنجلترا لاتسعى في مصر وراء غرض شخصي لا يفتق مع مصالح أوربا ولا وراء غرض يتأفي مصالح الشعب المصري ».

١٣ - تصريح سيرشارلس ديلك Charles Dilke وكيل وزارة الخارجية البريطانية إلى مسيوتسو Tisot في ١٨ يوليو سنة ١٨٨٢ :

« إن الجنود التي نزلت إلى البر تكون مهمتها الوحيدة الإحتفاظ بالأمن في الاسكندرية » :

١٤ - تصريح مستر جلاستون Gladstone رئيس الوزارة البريطانية في مجلس العموم يوم ٢٤ يوليو سنة ١٨٨٢ :

« ليس لبريطانيا العظمى مطامع في مصر ، وهي لم ترسل الجنود إليها إلا لإمادة الأمن فيها ، ولكن ترجع السندو ملطه التي فقدتها ، وهي تتوى بكل تحقيق أن تعرض على الاخلاق الأوربي تسوية المسألة المصرية تسوية نهائية » .

١٥ - تصريح صهر شارلس ديلاك في مجلس الموم يوم ٢٥ يولي
سنة ١٨٨٢ :

« إن رغبة حكومة جلالة الملكة هي أن تترك المصريين وشأنهم بعد
تحرير مصر من الطغيان العسكري ، ونحن على يقين أنه خير لإنجلترا ومصر
أن تقوم في مصر حكومة حرة لاحكومة مستبدة ، نحن لا نريد أن نلزم
مصر بنظم نخازرها لها ، بل نريد أن ندعها تختار ماتشاء ، وأن الشرف ليقضى
عليها أن نعتزم النظام المرة التي تختارها » .

١٦ - خطاب الأمير اليمور إلى المندوب توفيق في ٢٦ يولي سنة ١٨٨٢ :
« أنا أميرال الأسطول البريطاني أرى الفرصة سانحة لأسارع إلى التأكيد
لسموكم بأن حكومة بريطانيا العظمى لا تنوي مطلقا فتح مصر ولا الصرض
لدين المصريين ولا لخرجهم بحال ، وإن غرضها الوحيد أن تحمي سموكم
والمصريين من السبي » .

١٧ - تصريح مستر جلاستون في مجلس الموم يوم ١٢ أغسطس
سنة ١٨٨٢ :

« ليس في نيتنا مطلقا أن نعمل مصر ، وإذا كان هناك شيء لا تقدم عليه
فهو ذلك الاحتلال لأن فيه مناقضة تامة للبادئ التي أعلنتها حكومة جلالة
الملكة ، والوعود التي وعدتها لأوروبا ولياسة أودبا نفسها » .

١٨ - منشور اللورد جراشيل وزير الخارجية السفراء في أغسطس
سنة ١٨٨٢ :

« يجب على سفراء الملكة في الخارج أن يؤكدوا لجميع الحكومات عدم
وجود مطالع شخصية لإنجلترا ، وأن الحكومة الإنجليزية مصممة على ألا
تسوى مسألة مصر وفاة المونس بدون إشراك الدول » .

١٩- تصريح اللورد جرافيل وزير الخارجية للبرلمان في سبتمبر سنة ١٨٨٢:
« إن إنجلترا لا ترى إلى بسط حمايتها على مصر أو إرغام أحد على
المضوع لإرادتها » .

٢٠- تصريح ستر دودسون Dodson في خطابه بسكربرد يوم ١١
أكتوبر سنة ١٨٨٣ :

« ليس لاجلثانية البقاء في مصر يوما واحدا أكثر مما تقتضيه الضرورة ،
وهي تؤمل أن تحول الحكومة الأهلية بعد قريب ، ولا حاجة لإنجلترا في بسط
سيادتها على مصر ولا في ضمها ، وإنما هي ترضى أن تعيد مصر للمصريين » .
٢١- تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٢:
« أقصص عدد الجنود البريطانية إلى إثنتي عشر ألفا منذ نوفمبر وليس
الإحتلال إلا وقتيا ، وموضع الحكومة الإنجليزية شروطه عن قريب بالاتفاق
مع الحكومة المصرية » .

٢٢- خطبة ستر تشمبرلين في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢ :
« إنني لا أصبح وقتي في تكذيب ما يسيرونه الحكومة من أنها تنوي بسط
حمايتها الدائمة على مصر لأن مثل هذا العمل يسبب الأصف الشد يد لعلقت ،
إذ به نكون قد أوجدنا أيرلندا جديدة في الشرق ، ولا ريب في أننا سنجلو
عن مصر حتى امتتب النظام فيها » وإنا لا نرغب سوى أن نضمن لمصر الأمن
والحادة والاستقلال » .

٢٣- تصريح الملكة فيكتوريا في خطاب العرش يوم ١٥ فبراير سنة ١٨٨٣:
« مستحرم كل الاتزامات العولية في مصر » .

٢٤- تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ٥ مارس سنة ١٨٨٣:
« إنا لا نطيل أجل إحلال مصر إلى ما بعد الوقت الذي تقتضيه الضرورة
لوجود الجنود بها ، ولا ريب أن هناك أما أخرى لها من الحقوق والمصالح
ما لإنجلترا في مصر ، والحكومة الإنجليزية لا تعترف بمصالح إنجليزية متصلة
عن للمصالح العامة التي للأمم المتحضرة » .

٢٥ - تصريح جلادستون في مجلس العموم يوم ٦ أغسطس سنة ١٨٨٣ :
« لم تس حكومة جلالة الملكة وعودها ، وإن تبقى الجنود البريطانية بواي
الليل يوما واحدا أكثر مما تقتضيه الضرورة » .

٢٦ - تصريح جلادستون في خطبته بولاية محافظ لندن يوم ٨ أغسطس
سنة ١٨٨٣ : « لم نذهب إلى مصر لأغراض أجنبية ، وإن رغبتا الوحيدة هي
تسهيل الإصلاح في مصر وعند تمام هذا الإصلاح سرحل عنها » .

٢٧ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ٩
أغسطس سنة ١٨٨٣ :

« إن الحكومة الإنجليزية لم تفكر في ضم مصر لأن هذا العمل يمس
شرف إنجلترا » .

٢٨ - تصريح سير شارلس ديلوكيل وزارة الخارجية في مجلس العموم
يوم ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣ :

« إن حكومة جلالة الملكة ماضية في ضم مصر وفي كل ما يشبه هذا
الضم احتفاظا بعودها وصيانة لمصالح إنجلترا » .

٢٩ - تصريح سير وليم هور كور William Harcourt في ١٥ أبريل
سنة ١٨٨٤ :

« إن إنجلترا لا تنوي ضم مصر مطلقا ، ولا تعترف لنفسها بأي حق في
هذا العمل الذي يعد وسيلة غير سياسية ، وقد كان ضم قبرص ما يؤسف له ،
فلا ضم ولا حاية ، بل إنما نتجول عن مصر حتى يستتب الأمن والهدوء فيها » .

٣٠ - تصريح اللورد جرايفيل وزير الخارجية للمسيرو وادنجتون في ١٩
يونيه سنة ١٨٨٤ -

« تعهد حكومة جلالة الملكة بأن تسحب جنودها في بدء سنة ١٨٨٨ »

بشرط أن ترى الدول وتقتض أن الجلاء يمكن أن يتم بدون تعكير السلام والأمن في مصر .»

٣١ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ٢٣ يونيو سنة ١٨٨٤ :

« نعهد أن لا نطيل احتلالنا الحربى لمصر إلى ما بعد أول يناير سنة ١٨٨٨ إذا كانت الدول بهذه التصريح أن حالة البلاد تسمح برحيلنا بدون تعكير الأمن في مصر ، ولا جرم أننا إذا كنا نرى عرقلة عمل الدول بمقارنتنا عندما يحين وقت تنفيذ ما نعهدنا به . فلن يصيح لبلادنا شرف يحكم به أحد .»
٣٢ - تصريح اللورد جراتيل وزير الخارجية لحسن فهمى باشا في ٨ فبراير سنة ١٨٨٥ :

« نرى الحكومة الإنجليزية نية صريحة أن تفسحب من مصر لأسباب سياسية ومالية .»

٣٣ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ١٥ فبراير سنة ١٨٨٥ :

« الحكومة مصممة على أن لا تبقى في السودان يوما واحدا ، أكثر مما تقضى به الضرورة .»

٣٤ - تصريح اللورد كيرلى وStanhurst وزير الهند في مجلس اللوردات يوم ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٥ :

« سنحل عن مصر يوم أن تألف فيها حكومة مستقرة ، ولا يمكن لأى حكومة بريطانية أن تواجه أوربا بسياسة أخرى .»

٣٥ - تصريح سر ميجال ميش Michal P. Brench وزير المالية في مجلس العموم يوم ٥ أغسطس سنة ١٨٨٧ .

« ليس في نية إنجلترا أن تبقى على القدم في مصر ، وإن الفرض الوحيد للحكومة جلالة الملكة هو إعداد هذه البلاد للاستقلال » .

٣٦ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في منشور اكتوبر ١٨٨٥ مجتمع سنة ١٨٨٥ :

« يجب على إنجلترا أن تتسحب من مصر من مخرج بذلك الشرف البريطاني ، ونحن لا نقدر ضما ولا حماية ولا إطالة نحو عدوثة الاحتلال ، كما أننا نرفض كل فكرة تويض مهما كان نوعه في مقابل المجهودات والتضحيات التي بذلناها اليوم ، إن السياسة الانجليزية قائمة على خطأ ، وإن أحسن ما يعمل في مثل هذه الحالة هو أن نضع بسرعة حدا لقتل هذا التدخل » .

٣٧ - تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة للسيد وادنجتون في ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٦ :

« إذا ظنم أننا نريد البقاء في مصر تكونون غدوعين ، لأننا لا نبحث إلا عن الخروج منها بشرف ونحن مصممون على الجلاء » .

٣٨ - تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة في خطاب ألقاه في الولاية التي أقامها محافظ لندن يوم ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦ :

« لقد اعترف جميع الوزراء الذين تعاقبوا منذ أربع سنوات أن الاحتلال سيتهى ، وأن أقوال أوروبا في هذا الصدد من شأنها أن تمنع تلك مصر بعض الشيء » .

٣٩ - تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة في مجلس اللوردات في ١٠ يونيو سنة ١٨٨٧ :

« لا نستطيع الحكومة الانجليزية وضع مصر تحت حاجبها ، وذلك بناء على تهادنها السابقة وأجراما لقواعد التعاون الدولي ، وإن مهمتها يجب أن تقف

عند الاتفاق مع الباب العالي على الدفاع عن المديو ضد الفتن السياسية ولا تصدى الاحتفاظ بالحالة الحاضرة في وادي النيل ، ولقد عقدت إخماتية في هذا الصدد مع تركيا ، وهي تقضى بأن الاحتلال الإنجليزي ينتهى بعد ثلاث سنوات .

٤٠ - تصريح سير هنرى درومونت ولف إلى الصدر الأعظم في سنة ١٨٨٧ :
« كذبت الحكومة الإنجليزية كل بية في ضم مصر أو بسط الحماية عليها ، ولقد نسبوا لالانجلترا فكرة أنها تريد احتلال مصر احتلالاً أبدياً ، ولكن هذا يد خرقاً لتقاليد إنجلترا السياسية وتقضا لعهودها نحو السلطان ، وانها كما لحمة القانون الدولي . »

٤١ - تصريح و. هـ. هـ. W. H. H. Smith وزير الخزانة في مجلس العموم في أول ديسمبر سنة ١٨٨٨ :

« يمكننا أن نتوقع في مستقبل قريب جداً الجلاء عن وادي النيل كله . »
٤٢ - تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة في مجلس اللوردات يوم ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٩ :

« ولا نستطيع إعلان حاجتنا على مصر ، ولا إعلان بيتنا أننا نريد أن نحتلها احتلالاً فعلياً أبدياً لأن هذا يد تقضا لعهودات إنجلترا الدولية . »

٤٣ - تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة في وليمة عاظم لندن يوم ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٩ :

« ليس غرضنا الأساسى قطع العلاقة التي تربط مصر بالدولة العلية ، وإنما نحن نرغب في أن نحافظ على مركز مصر الشرعى الجاهل ومركزها حيال الامبراطورية العثمانية المبين في المعاهدات والقرارات ، وإذنا نكثفد في هذا السيل ، ونؤمل من جميع أقدتنا أن ندرك ذلك الفرض قريباً . »

١٤ - تصريح سير شارلس ديلك وكيل وزارة الخارجية البريطانية سابقا
في خطابه بمدينة مدني في ١٩ يناير سنة ١٨٩٢ :

« تمهدت انجلترا بالجلد عن مصر متى قامت فيها حكومة غير مزعومة ،
ولقد حل اليوم وقت الجلاء ، وليس هنا لأننا وعدنا به فقط بل لأن مصلحتنا
أيضا تتطلب القيام به ، فان احتلال مصر هو الذي جر الحكومة إلى النزول
عن هليولند والتمسك عن الموقاس في مدغشقر ، ونضحية حقوق للمصريين
في ترينف » .

١٥ - تصريح اللورد دفرين مفير انجلترا في باريس للمسيو ديفيل في ٢٥
يناير سنة ١٨٩٣ :

« إن زيادة الحماية الانجليزية في مصر لا تدعو إلى أي تعديل في التأكيدات
التي قدمتها حكومة جلالة الملكة في عدة مواقف بخصوص الجلاء عن مصر ،
كما أنها لا تدعو إلى تغيير سياسي » .

١٦ - تصريح سير هنري كبل بانرمان Sir Henry Campbell-Bannerman

وزير الحربية لجريدة نيوز ديفيز في ٩ أكتوبر سنة ١٨٩٤ :

« ليس احتلال مصر إلّا وقتيا ، وإننا لا يمكننا البقاء إلى الأبد في مصر
إلا إذا تقضت تعهداتنا الرسمية وجعلنا أنفسنا محطرين في نظر أوروبا » .

١٧ - تصريح سير شارلس ديلك وكيل وزارة الخارجية السابق في معاصرة
٤ ألتاه يوم ١٤ أكتوبر سنة ١٨٩٥ :

« الاحتلال الانجليزي لمصر مصدر ضعف لانجلترا وحيث إننا لا نرى
أية مصلحة في البقاء بمصر فلا يوجد سبب يمنع جلالاتنا عن هذا البلد » .

١٨ - تصريح مسر جلادستون في خطابه القوي أرسله إلى مصطفي :

كابل في ١٢ يناير سنة ١٨٩٦ :

« إن زمن الجلاء على ما أعلم قد واقى منذ سبع » .

٤٩ - تصريح الورد سالىرى رئيس الوزارة للمسيو دى كورسيل فى
١٢ أكتوبر سنة ١٨٩٨ :

« كان وادى النيل ولا يزال دائما ملكا لمصر » .

(٩٩) مذكرة بها من شريف باشا مؤرخة فى ٢١ من ديسمبر ١٨٧٣ إلى سير
أفلىخ بارنج (لورد كرومر) يرفض فيها طلب الحكومة البريطانية منجب
الجيش المصرى من السودان وإخلاء :

أن التفكير فى احتلال ترك مصر للسودان ليخضع لافراضا مبدئيا مرده إلى
الفرمان الذى يحظر على الخديو حطرا باتا أن يصرف فى الأقاليم المستنة ولا يها
ليه على أنه إذا فرض جدلا جواز إقدام مصر على التنازل عن ممتلكاتها السودانية
فانه يصح تقدير الآثار التى تنتب على ذلك فان الحكومة المصرية تبسط
سلطانها على السودان جميعه فيما عدا مقاطعة كردفان وبعض الأقاليم المجاورة
لسواكن فاذا قررت ترك السودان ككن معنى هذا القرار تمكين الثوار من
السودان الشرقى برمه ومن مديريه بربر ودقهلة وكذلك من عبرى نهر النيل
من مناجه إلى نقطة تحصر حنا جويما لمصر فينفرد (للمدى) بالسلطان فى هذه
الأقاليم الشاسعة وتضطر القبائل التى ملاقات على ولايتها لمصر وكذلك القبائل
للردة مثل الكباش إلى الانضواء تحت لواء الثورة .

فان أقدمت مصر على ذلك إتسع نفوذ (المهدى) وضاعت رقعة أراضي
مصر وصار لزاما عليها أن تولج قوات الثوار للصمصين ، يضاف إلى ذلك وجوب
التحوط للقبائل البدوية الجديدة التى تحيط بمحدودها جيطا وهل قبائل معروفة
بميلها للنهب لن تتردد فى إتباع المهدى إذا هو أغراها بمصر ومناها يثرانها .
وبعض هذه القبائل مثل العمادة والبشارج التى لا تزال إلى الآن على ولايتها

لمصر تمتد من بربر إلى إسنا وقتا ، فإن هي إضمت إلى حركة المهدي
سيبت للحكومة المصرية مطاع عديدة مستمرة .

ويقترب على حرمان مصر من حدودها الطبيعية أن تصبح مكشوفة من
كل الجهات فيصير عليها المحافظة على كيانها أن تحفظ بجيش عظيم تزيد
تفقاته عن حدود طاقتها ، أما الاحتفاظ بالسودان تحت إدارة حسنة فانه على
العكس يجع لمصر فضلا عن تجنيد عدد كبير من السودانيين بتفقات قليلة أن
تحمل هذه الأقاليم جزءا من التفقات اللازمة للاحتفاظ بجيش تكون مهمته
المحافظة على الأمن في السودان والدفاع من مصر ذاتها .

تم إن مصر قد اضطرت منذ أقدم العصور وإلى عهد محمد علي أن تجرد
الحالات منجبة إلى الجنوب لصمى نفسها من تسرب للشعوب التي تقطن مناطق
أعالي النيل فكانت خطة مصر الدفاعية المستقرة تقوم على إبعاد هذه الشعوب
وصدهم عن حدود مصر ذاتها .

لذلك لا تستطيع حكومة سمو الخديو إقرار ترك هذه الأقاليم التي تراها
لازمة لضمان سلامة مصر ولا غنى عنها .

ومن جهة أخرى ومما يكن الرأي فيما يوجه من نقد إلى الإدارة المصرية
في السودان فإن فضل مصر في تعريف العالم المتقدمين بهذه المناطق التي تمتد
إلى البحيرات فضل لا يسكر وإليها وحدها كذلك يعود الفضل في إقامة
مصارف ومنابر أوربية في السودان وفي تمكين البحوث العلمية من إريتانيا
والإساليات الدينية من الإقامة فيه .

وصعب كذلك على النصف أن ينكر على مصر جهودها الموفقة في
القضاء على الاتجار بالرقيق وقد تبين أن أنصار المهدي البارزين هم من الرجال
الذين كانت الإدارة المصرية قد فتحت على تجارتهم المخزنة .

ولكن الحكومة المصرية في حاجة إلى معاونة قوة حربية قوامها نحو عشرة آلاف رجل معاونة موقوفه لتسكينها من الإسماعيل في أداء رسالتها في السودان وإغاثة قوذها إليه بما يرتب عليه حامية مصر ذاتها. وتكون مهمة هذه القوة أن تفتح بادية ذى هذه الطريق بين بربر وسواكن وأن تصكروا لمدة محدودة حتى تستطيع الحكومة المصرية أن تجهز وتزكق القوات اللازمة لحمل عملها .

وعني عن البيان أن الحكومة المصرية لا تنوي إعداد حملة جديدة توجه لكردفان بل هي تكفي باتخاذ الوسائل اللازمة للاحتفاظ بالخطوط كى تطلعن إلى السودان الشرقي وتسيطر على مجرى النيل .

ولا كانت الثورة ذات طابع ديني غير منكور فان الحكومة المصرية ترى أن خير تدخل تقتضيه الظروف هو التدخل التركي، وهي موقنة أن الباب العالي لن يتردد في تقديم هذه المعاونة إذا هو قدر معاونة به مصر في القرم وكريت وسريا وبلغاريا ولن يمتنع على الباب العالي أهمية الإسراع في تقديم هذه المعاونة كى لا تمتد الثورة إلى طرابلس وإلى الجزيرة العربية .

على أن الحكومة المصرية تود بصفة خاصة أن يضمن أى تدخل خاص في هذا الشأن إتحافا مع بريطانيا العظمى وسواء لديه في ذلك أن تتولى حكومة جلالة الملكة (بريطانيا) المفاوضة نيابة عن مصر أم أن تتولى مصر ذاتها مفاوضة الباب العالي .
إمضاء شريف

(٣٥) برقية لورد جراڤيل وزير خارجية بريطانيا إلى لورد كرومر

بضرورة اتباع الصالح البريطانية (٤ يناير ١٨٨٤) .

أمرت الحكومة البريطانية على ضرورة إخلاء السودان ووجهت إلى الحكومة المصرية صورة برقية مرشلة من لورد جراڤيل وزير خارجية بريطانيا إلى اللورد البريطاني في مصر :

ولا أرى حاجة إلى أن أوضح لكم أنه من الواجب ، ما دام الاحتلال البريطاني الموقت قائما في مصر ، أن تأكد حكومة جلالة الملكة من ضرورة اتباع الصائح التي ترى اسداءها للخديو في المسائل الهامة التي تستلزم فيها إدارة مصر وسلامتها للخطر .

ويجب على الوزراء والمدبرين المصريين أن يكونوا على رية من أن المشاورة الملقاة على طاق الحكومة البريطانية تضطرها إلى أن تصر على إتيان السياسة التي تراها .

ومن الضروري أن يصحى عن منصبه كل وزير أو مدير لا يسمي وقتا لهذه السياسة . وإن حكومة جلالة الملكة لو اتفقت من أنه إذا اقتضت الحال استبدال أحد الوزراء فهناك من المصريين سواه من شغلوا منصب الوزارة أو شغلوا مناصب أقل درجة ، من هم على استعداد لتنفيذ الأوامر التي تصدرها إليهم الخديو بناء على نصائح حكومة جلالة الملكة .

(٢١) خطاب استقالة وزارة شريف باشا إيجابيا على إصرار الحكومة البريطانية على اخلاء السودان .

تسجل الحكومة البريطانية اخلاء السودان ، ولكننا لانملك حق الواقعة على اتخاذ مثل هذه الخطوة ، لأن تلك المديرات التابعة لباب العالي قد وضعا أمانة في أيدينا لتدبيرها ، فإذا أصررت بريطانيا على أن تكون توصياتها نافذة بغير موارضة ما كان هذا العمل متناقضا مع أحكام الذكرى الخديوي للعاصم في ١٣ أغسطس سنة ١٨٧٨ التي يشترط أن يحكم الخديو بواسطة وزراءه ولا يشترك معهم ، لذلك تقدم استقالتنا لأنه قد حيل بيننا وبين أداء مهمتنا وفقا للمعور .

(٢٢) مذكرة بريطانية يصدرها ربح العلم البريطانى بجانب العلم المصرى

فى الخرطوم ٤ سبتمبر سنة ١٨٩٨

أنه بالنظر إلى الساعات الثلاثة التى قدمتها الحكومة البريطانية إلى الحكومة المصرية من التاحيتين الحرية والسادة فقد قررت حكومة جلالة الملكة رفع العلم البريطانى بجانب العلم المصرى فى الخرطوم وإن هذا الاجراء لا يقصد به تحديد كيفية إدارة الأراضى المحتلة فى المستقبل وإنما يرمى إلى التأكيد بأن حكومة جلالة الملكة تعبر أن لموتها الغلبة فى جميع المسائل المتعلقة بالسودان ، وأنها ، بما لذلك ، تستقر أن تلزم الحكومة المصرية كل نصيحة تقدمها إليها الحكومة البريطانية فى شأن المسائل السودانية .

القاهرة فى ٤ سبتمبر ١٨٩٨ (امضاء (رنيل رود)

(٢٣) اتفاقية الحكم لثلاثى فى السودان ١٩ يناير ١٨٩٩

حيث أن بعض أقاليم السودان التى خرجت من طاعة الحضرة الشعبية المدبوبة قد صار انتطحا بالوسائل الحرية والمالية التى بذلتها بالإتحاد حكومتها جلالة ملكة الانكليز والجانب العالي المدبوري ،

وحيث قد أصبح من الضرورى وضع نظام مخصوص لأجل إدارة الأقاليم المنصحة المذكورة ومن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الأقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال إلى الآن وما تستلزمه حالة كل جهة من الاحتياجات المتنوعة ،

وحيث أنه من المتضمن الصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على ما لها من حق التصح ، وذلك بأن تشترك فى وضع النظام الإدارى والقانونى الآتقذكروه وفى إجراء تنفيذ مفعولة وتوسيع نطاقه فى المستقبل ،

وحيث أنه تراءى من جهة وجوه أضوية الملاق ولدى حطاً وسواكن
إدارياً بالأقاليم المتصحة المجاورة لها
فلذلك قد صار الاتفاق والقرار فيما بين الموقعين على هذا بمألهما من
التفويض اللازم بهذا الشأن على ما تآق وهو :

(المادة الأولى)

تطلق لفظة السودان في هذا الوفاق على جميع الاراضى الكائنة إلى جنوب
الدرجة الثانية والشرقي من خطوط العرض دهي :

أولاً - الأراضى التى لم تحتلها قط الجيود المصرية منذ سنة ١٨٨٧ . أو ،

ثانياً - الأراضى التى كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان
الأخيرة وقضت منها وفيما تم اقتضاها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة
المصرية بالاتحاد . أو ،

ثالثاً - الأراضى التى قد تحتلها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من
الآن فصاعداً .

(المادة الثانية)

يستعمل العلم البريطانى والعلم المصرى على البر والبحر بجميع أنحاء
السودان ماعدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها إلا العلم المصرى فقط .

(المادة الثالثة)

تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان إلى موظف واحد
يلقب (حاكم عموم السودان) ويكون تعيينه بأمر ملكى خديوى بناء على طلب
حكومة جلالة الملكة ولا يفصل من وظيفته إلا بأمر ملكى خديوى بمقتضى
الحكومة البريطانية .

(المادة الرابعة)

القوانين وكافة الأوامر والوائح التي يكون لها قوة القانون المعمول به والتي بين شأنها تمكين حكومة السودان أو تقرير إدارة حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية إيلوتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحريرها أو نزعها من وقت لآخر بمشور من الحاكم العام وهذه القوانين والأوامر والوائح يجوز أن يسرى مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمنا تموير أو نزع أى قانون أو أية لائحة من القوانين والوائح الموجودة .

وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التي تصدرها من هذا القبيل إلى وكيل وقسم بخرال الحكومة البريطانية بالقاهرة وإلى رئيس مجلس نظار الجناح العالي المتدبري .

(المادة الخامسة)

لا يسرى على السودان أو على جزء منه شيء من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التي تصدر من الآن فصاعدا إلا ما يصدر بإحراة منشور من الحاكم العام بالكتابة السالف يانها .

(المادة السادسة)

المنشور الذي يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التي بموجبها يصرح للأجانب من أية جنسية كانت بحرية التجارة أو السكنى بالسودان أو تلك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول

(المادة السابعة)

لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضي المصرية حتى

دخولها إلى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحميل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضي المصرية، إلا أنه في حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية إلى السودان عن طريق سواكن أو أية ميناء أخرى من موانئ ساحل البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة للتجاري تحصيلها حيث أنه على مثلها من البضائع الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج . ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما بقدرة الحاكم العام من وقت إلى آخر بالتشورات التي يصدرها بهذا الشأن .

(المادة الثامنة)

نظام عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة الحاكم المخططة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه .

(المادة التاسعة)

يجوز السودان بأمره ماعدا مدينة سواكن تحت الأحكام العربية ويقضى كذلك إلى بقرار خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام .

(المادة العاشرة)

لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصليات بالسودان ولا يصرح لهم بالإقامة فيه قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية .

(المادة الحادية عشرة)

منوع من مطلق إدخال الرقيق إلى السودان أو تصديره منه وسيصدر منشور بالاجراءات اللازمة لتنفيذ هذا الشأن .

(المادة الثانية عشرة)

قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة متما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يوليو سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق بإدخال

الأسلحة النارية والتخار الحربية والأشربة المقطرة الروحية ومبها أو تشفيلها.

تحريراً بالقاهرة في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

الامضاءات
(بطرس غالي) (كرومر)

(٢٤) اتفاقية الحكم الثاني في السودان

١٠ يولي سنة ١٨٩٩

حيث قد تقرر في المادة الثامنة من الوفاق للفقود بيننا في ١٩ يناير ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان في المستقبل أن سلطة الحاكم المخططة لانتد على أى قسم من أقسامه ولا يتصرف بها فيه بوجه من الوجوه ما عدا مدينة بواكن ،
وحيث أنه لم تشكل محكمة مخططة بمواكن في أى وقت من الأوقات وقد تراءى عدم مناسبة ذلك التشكيل الآن وخصوصاً لما يقرب عليه من النفقات.
وحيث أن عدم وجود محكمة أهلية بمواكن تفصل ما يحدث من المنازعات بين أهلها قد ألحق بهم ضرراً جسيماً فيكون جديراً من الصواب اجراء المساواة بين تلك المدينة وبين باقي السودان وحيث أنه بناء على ما ذكر قد تراءى لنا تعديل الوفاق المشار إليه ،

فما لانحن الموقعين على هذا من الترضى التام في ذلك قد حصل التراضى والاتفاق بيننا على ما هو آتى :

(المادة الأولى)

تعتبر ملانة من الآن للتصوى الواردة في وفاقنا الرقم ١٩ يناير ١٨٩٩ .
التي كانت بموجبها مدينة بواكن مستثناة من أحكام النظام الذى تقرر في ذلك الوفاق لإدارة السودان في المستقبل ،

تحريراً بمصر في ١٠ يولي سنة ١٨٩٩ . امضاء
(بطرس غالي) (كرومر)

(٢٥) إعلان الحماية في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤

إن وزير خارجية جلالة ملك بريطانيا يعلن أنه نظرا بحالة الحرب الناشئة عن عمل تركيا فقد وضعت مصر تحت حماية صاحب الجلالة ، وسوف تصبح من الآن فصاعدا تحت الحماية البريطانية .

وبذلك انتهت سيادة تركيا على مصر ، وسوف تتخذ حكومة جلالة الملك جميع الاجراءات الضرورية للدفاع عن مصر وحماية سكانها ومصالحتها .

وعندما نشبت الحرب ، عهد بحماية مصر إلى جيش الاحتلال البريطاني ، بينما اضطلع الجيش المصري تعاوناً مع الحماية البريطانية الصغيرة في الظروف بحسرية الأمن في السودان . ولقد قامت جنود السودان بمساعدة فعالة في أثناء الحرب . ووضعت مخازن الجيش ، ومستشفياته وإدارات دخائره تحت تصرف الحاميات المصرية .”

(٢٦) برقية ملك إنجلترا

إلى السلطان حسين

وفي اليوم الذي ترتقي فيه عظمتكم السلطانية منصبها السامي أُرغب أن أقدم إلى عظمتكم السلطانية عواطف الوداد المتبعة عن أكل إخلاص مع تأكيد لكم بأنني لا أهك عن تأييدكم في المحافظة على مصر وضمان قاطعتها في المستقبل وسادتها ، ولقد دعيتم عظمتكم السلطانية إلى تحمل مسؤولية منصبكم السامي إبان أزمة خطرة في الحياة الأهلية بمصر ، وإنني على يقين أنه بمطونة وزيركم وبحماية بريطانيا العظمى يحسن لكم التظلم على كل المؤثرات التي يراد لمحوها باستقلال مصر وبرئاسة أهلها وسامتهم .

(٢٧) احتياج الأمة المصرية

على اعتراف مؤتمر الصلح بالحماية على مصر

أرسل سعد زغلول رئيس الوفد المصري في ١٢ مايو سنة ١٩١٩ عندما اعترف مؤتمر الصلح بالحماية على مصر ، الكتاب التالي :

باريس في ١٢ مايو سنة ١٩١٩

جناب مسيو جوردج كليمنصو رئيس مؤتمر السلام بباريس .

لم يشأ مؤتمر الدول المتحالفة للشركة أن يطبق على مصر مبادئ الحق والعدل مع أنها جديرة بأن تعامل بمقتضى هذه المبادئ نظرا لما قامت به من المساعدة التي أدت إلى النصر . لم يشأ أن يسمع صوت مصر مع أنها كانت في مقدمة الدول التي أعلنت أنها في حالة حرب مع أعداء الدول المتحالفة وعانت أعظم التضحيات في سبيل قضية الحق . لم يشأ أن يسمعها مع أنها بلاد غيرت الحرب مركزها السياسي ، وقد اعترف المؤتمر بالحماية لبريطانيا بدون أقل مراعاة لرأي الأمة المصرية وبغير أن يجر أدنى التفتات لقيام هذه الأمة بأجمعها في وجه هذه الحماية وإظهارها معارضتها لها بأجلى المعاني .

إن العقل لا يبي إستاد مثل هذا القرار إلى المبادئ التي من أجلها خاضت الولايات المتحدة غمار الحرب والتي غورها الرئيس ولحسن بعد ذلك لتكون أساسا للهدنة ثم الصلح ، ولا إلى المبادئ التي أعلنت بريطانيا العظمى تحسبا أنها تحارب خصماؤها ، كذلك لا يبعد العقل ما يرتاح إليه إذا صرف النظر عن هذه المبادئ واعتمد على تحكيم القواعد السياسية التي كان معمولاً بها قبل الحرب ، لأنه كيف يستطيع العقل البشرى أن يغمر نيل الحجاز استقلالها وهي ولاية صغيرة وعدد سكانها لا يذكر ، ومواردها ضئيلة ، لم تعمل شيئا من أعباء الحرب . ومصر التي قامت تصيب واغرمتها ، وعانت ما عانت في

سبل النور الهائل يكون نصيبها الرض البات إذا طلبت أن يسمع صوتها ،
ثم يقب هذا الرض ضياع حقوقها للخدمة التي كدجها بدماء أبنائها في
ميادين القتال .

لا يمكن التسليم بأن مصر التي اشتركت من أوائل القرن الماضي في إقامة
صروح المدنية وساعدت تركيا في انتصارها الذي أدى إلى استتباب النظام في
المجاز بل وفي بلاد اليونان والتي قهرت تركيا نفسها في ميدان الحرب ،
يكون حظها أن تعامل بأقل مما عولمت به شعوب إفريقيا الوسطى وقد
أصبحوا اليوم عمال رعاية ما كانوا ليحطوا بها .

ليس في العالم قاض نزيه يستطيع الاحتذاء إلى سبب واحد مقبول
للموقف الذي اتخذته للؤتمر إزاء القضية المصرية أو اتخذته بريطانيا العظمى
نفسها ، وهي التي استشهدت للعالم أكثر من سبعين مرة على أنها لا تحكر مطلقا
في ضم مصر أو في إطلاق الحماية عليها كرها ، وإذنا هي ترى في سياستها إلى
استقلال هذه البلاد .

ونهاية القول أن الغفل لا يمكن أن يرتاح لقرار المؤتمر كيفما قلبه ، ومهما
كانت القوة التي تتخذ أساسا لحيروه حتى إذا سلم بأنه يبي على حق القوي
على الضيف ، لأن حق القوة معطاء الحرب والنصح ، ولاشك في أن مصر لم
تكن في حالة حرب مع إنجلترا ، بل كانت تتحارب بجانبها ، ولم تنجح إنجلترا
مصر بل إن الأمر على العكس من ذلك ، فإن مصر هي التي ساعدت إنجلترا
على فتح ما نصحه من بلاد العدو .

نعم إن بعض الصحف قد أبدت تلك النظرية القائلة بأن الشعوب الشرقية
لا يمكن معاملتها بما تعامل به الشعوب الغربية ، وأن البادية التي أعلنت في
هذا الشأن قد نشأت عنها وعود لم تحسب عناقها ، فهل يريدون التمسك

بمثل هذه النظرية ليهتموا في زمن السلم تلك المبادئ السامية التي أقامت الحرب بناءً عليها ، وليسحبوا بعد نوال النصر تلك الوعود بها بمن اشترك معهم في تشييد صرحها ، إذا كان الأمر كذلك فكيف يمكن أن يفسروا كيفية عدم تطبيق هذه النظرية في جميع الأحوال بلا استثناء ، فإنا نرى بعض الأمم الشرقية التي آمنت بما صدر لها من الوعود قد تحققت آمالها ضللاً .

لم يبق إلا فرض واحد لا مفر من التسليم به ، وهو أن الشعب المصري اعتبر سلطة من السلطة التي يجبر فيها . وهذا التصرف هو الذي كان يقده الدكتور ولسن بشدة في خطابه التي كان يحكم فيها عن حق القوة وعن وجوب اقتضاء عصفه . لأنه تصرف جائر لا يتفق مع روح العصر الحاضر . إنه ليشق علينا أن نتذكر في أن للزمن قد عاملنا هذه المعاملة ، غير أننا لسوء الحظ مضطرون لتقرير الواقع ، ومهما يكن من راعت الاحترام الواجب لهذه الحكمة العليا ، فإنه لايسعنا إلا إثبات الواقع كما هو لأن من الأوقات والتفروغ ما يكون فيه خطر على الإنسان إذا هو لم يضع كل شيء في سبيل تقرير الحقيقة ، لقد كان للشعوب المهضومة الحق أن نجد فيما مضى في ذلك للنيل الحكيم الذي وضعه هيلوب روسو وهو : « إن للقوى مهما بلغت قوته لا يضمن أن تكون له الغلبة على الدوام » - مايساعدنا على التذرع بالصبر . أما الآن وقد أثبت الرئيس ولسن بأجلى بيان أن من الأمور المدققة التي تفرزها الطباع أن تصود أمة على أمة ، قد بلغ كره السيادة من نفوس الأمم للظلمة أنها أصبحت تفضل البناء على اليقاء في قيود القتل ، ولاشك أنه ما كان للملك المبادئ الجديدة إلا أن تصادف في مصر وسطاً مستعداً لقبولها ، لأن مصر بلد من سلافة كريمة المتمدنة نشيطة المزاج ، إذا تولد فيها الأمل آثار غضبها على الدين يتأرجحونها في استغلالها .

إن الأمة المصرية لا تهمل أبدا أن تكون تلك السلطة القديمة التي تتداولها أيدي الأقوياء ولا أشك أنها اليوم بعد التصريحات التي قلدها ذلك الرسول الجديد في علم السياسة الذي تشف كلماته من أسعى معاني الأدب وأرقاها ، أيعدها منها في أي زمن مضى عن الرضى بمثل هذا الصبر ، فإن مجرد خوفها من عدم تطبيق مبادئ الدكتور ولسن على قضيتها قد رفسها إلى مريض صلدور أجامها وهم عزل من السلاح لثيوان الرصاص القتلة ، ومن غريب الاتفاق أن تكون تلك الساعة هي التي تجتمع فيها عشرون دولة لقرّر موافقتها على الحماية البريطانية .

إن مثل هذا الحل المحزن لا يكون من وراءه إلا إلقاء بذور اليأس وحوامل الغضب في قلب الشعب المصري . وقد قال الرئيس ولسن :

« إن الصلح لا يمكن أن يكون صلحا وطيدا الأركان إلا إذا اندثر به كل أثر من آثار الحقد في قلوب الشعوب سواء كانوا أقوياء أو ضعفاء وكان العدل موزعا عليهم جميعا بدرجة واحدة بغير أقل تمييزين قويمهم وضعيفهم » . فهل وقع الاختيار على الشعب المصري ليكون ضحية وتقدم ضحية لحسن اتفاق الدول العظمى ؟ إنا نرجو ذلك فكيف يمكن التسليم بأن تكون نحن تلك الضحية ونحن أمة ذات تاريخ وماض مجيد ، وما الذي كان يصيبنا لو كنا انضمنا لأعداء الحلفاء عوضا عن أن نشاطرهم طاعن القال .

إن الواجب القروض علينا بمنعنا نوابا عن الشعب المصري يقتضى علينا بأن نسمع المؤتمر صوت ذلك الشعب النوح الحط الذي حرم دون غيره من المجتمع بالعدل الذي تمت ظلاله جميع أقطار المسكونة . وقد بات يرى نفسه أنه إنما كان يعمل للاضرار بمصالحة المشتركة في العمل مع الحلفاء . نعم إن صوته يرتفع عاليا للاحتجاج . لأنه هو وحده الذي حرم من نعم الصلح ومزايله مع أنه كان حاملا أميناً في الحرب . ولكن الأمة التي لها أمنية خاصة

نضعها فوق كل احترام والتي تشعر بشخصيتها ونحس بحقوقها لا يمكن التبر
من أن يصرف في أمرها وهي دون غيرها صاحبة الحقوق البتة في مصرها .
عن الوفد المصري - سعد زغلول - رئيس الوفد

(٢٨) انجلترا ترفع الحماية عن مصر

أولا - تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

يا أن حكومة جلالة الملك، عملا بنواياها التي جازت بها، ترغب في الحال
في الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة،

وبما أن العلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر، أهمية جوهرية
للإمبراطورية البريطانية، فيوجب هذا نطق المبادئ الآتية :

١ - إنتهت الحماية البريطانية على مصر وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة .
٢ - حالما تصدر حكومة عظيمة السلطان قانون نعيميات (إقرار الإجراءات
التي اتخذت باسم السلطة العسكرية) تأخذ العمل على جميع ما كتبه مصر تفتي
الأحكام العرفية التي أعلنت في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ .

٣ - إلى أن يحد من الوقت الذي يحسن فيه إبرام اتفاقات بين حكومة
جلالة الملك، وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتية ميانها، وذلك
بتفاوضات ودية غير مقيدة بين الطرفين، تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة
مطلقة بحول هذه الأمور وهي :

(أ) تأميم مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر .

(ب) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة .

(ج) حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات . (د) السودان .

وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ما هي

عليه الآن .

ثانياً - تبليغ من المندوب السامي

إلى سلطان مصر

دار الحماية

القاهرة في ٢٨ فبراير ١٩٣٦

يا صاحب العظمة

١ - أتشرف بأن أعرض لتمام عظمتكم أن الناس قد ذهبوا في تأويل بعض عبارات المذكرة التصيرية التي قدجتها إلى عظمتكم في الثالث من شهر ديسمبر ، مذاهب تخالف أفكار الحكومة البريطانية وسياساتها ، وهو ما آسف له أشد الأسف .

٢ - ولقد يخال المرء مما نشر عن هذه المذكرة من الصلابة الجديدة أن كتبها من المصريين ألقى في روعهم أن بريطانيا العظمى توشك أن ترجع في نواياها القائمة على الساع والطف على الأمان المصرية ، وأنها تنوي الانضاج بمرورها الخاص بمصر لاستبقاء نظام سياسي إداري لا يثق والخبرات التي وعدت بها .

٣ - غير أنه ليس شيء أبعد عن خطر الحكومة البريطانية من هذه الفكرة . بل إن الأساس الذي يبت عليه المذكرة التصيرية هو أن النهاية من الضمان التي تتطلبها بريطانيا العظمى ليست إعطاء الحماية حقيقة أو حكماً ، وقد نصت المذكرة على أن بريطانيا العظمى صادقة الرغبة في أن ترى مصر متمتعة بما تتمتع به البلاد المستقلة من ميزات أهلية ومن مركز دولي .

٤ - وإذا كان المصريون قد درأوا في هذه المصائب أنها تجاوزت الحد الذي يلزم مع حالة البلاد الحرة . فقد غاب عنهم أن انبطوا إنما ألجأوا إلى ذلك حرصاً على سلامة نفسها تلقاء حالة تتطلب منها أشد الحذر خصوصاً فيما يتعلق بجوزج القوات العسكرية ، على أن الأحوال التي يمر بها العالم الآن

لن تقوم ، ولا يثبت كذلك أن يزول الاضطراب السائد في مصر منذ المدة ، والأمل وطيد في أن الأحوال الحالية صائرة إلى التحسن ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر ، فكما قيل في الذاكرة سيجيء وقت تكون فيه حالة مصر مدعاة إلى الثقة بما تقدمه من الضمانات المصرية لصيانة المصالح الأجنبية .

٥ - أما أن تكون إنجلترا راغبة في التدخل في إدارة مصر الداخلية . فذلك ما فات فيه الحكومة البريطانية ولا تزال تقول إن أصدق رغباتها وأخلصها هو أن تترك للمصريين إدارة شئونهم ، ولم يمكن يخرج مشروع الاتفاق الذي عرضه بريطانيا العظمى عن هذا المعنى . وإذا كان قد ورد فيه ذكر موظفين بريطانيين لوزاري المالية والمحاسبة فإن الحكومة البريطانية لم ترم بذلك إلى استخدامهما للتدخل في شئون مصر . وكل ما قصده هو أن تستلبي أداة اتصال تستطيعها حاية المصالح الأجنبية .

٦ - هذا هو كل مرعى الضمانات البريطانية . ولم تصدر هذه الضمانات قط عن رغبة في الحيولة بين مصر وبين التمتع بحقوقها الكاملة في حكومة أهلية .

٧ - فإذا كانت هذه هي نوايا إنجلترا ، فلا يمكن لأحد أن ينكر أن إنجلترا يزعمونها أن ترى للمصريين يؤخرون حصولهم حلول الأجل الذي يملكون فيه مطعما ترضي فيه إنجلترا كما تنوق إليه مصر . أو أن ينكر أنها تنكره أن ترى نفسها مضطرة إلى التدخل لرد الأمن إلى نصابه كلما أدركه اختلال يثير مخاوف الأجانب ويجعل مصالح الدول في خطر . وإنه ليكون كما يؤسف له أن يرى للمصريين في التدابير الاستثنائية التي اتخذت أخيرا أي أساس بمطعمهم الأممي ، أو أية دلالة على تغير القاعدة السياسية التي سبق بيانها فإن الحكومة البريطانية لم يجد غرضها إلا أن تضع حدا لتضييع ضار قد يكون لتوجيهه إلى أهواء العامة فتالجح تذهب جمرة الجهاد القومية المصرية ، ولذلك

كان القى روعى بوجه خاص فيما اتخذ من التدابير مصلحة القضية المصرية التى تسعيد من أن البحث فيها يجرى فى جو قائم على الهدوء والتأقنفة باختلاص.

٨ — والآن وقد بدأت تعود السكنة إلى ما كانت عليه بفضل الحكمة التى هى قوام الخلق للمصرى ، ولتى تطلب فى الساعات الخاصة فانتى لسعيد أن أنهى إلى عظمتكم أن حكومة جلالة الملك تنوى أن تشير على البرلمان بأقرار الصريح الملحق بهذا ، وإننى لعلى يقين بأن هذا الصريح يوجد حالة تسود فيها الثقة للقيادة ، ويضع الأساس لحل المسألة المصرية حلانها بما مرضيا .

٩ — وليس ثمة ما يمنع منذ الآن من إعادة منصب وزير الخارجية ، وبالصصل لصديق التمثيل السياسى والفنصلى لمصر .

١٠ — أما إنشاء برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية فالأمر فيه يرجع إلى عظمتكم وإلى الشعب للمصرى .

وإذا أبطأ لأى سبب من الأسباب إتخاذ قانون للتضمينات (إقرار الاجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية) السارى على جميع ساكنى مصر ، والقى أشير إليه فى الصريح الملحق بهذا فانتى أود أن أحيط عظمتكم علما بأننى — إلى أن يتم القاء الاعلان الصادر فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ سأكون على استعداد لايقاف تطبيق الأحكام العرفية فى جميع الأمور المتعلقة بحرية المصرين فى التمتع بحقوقهم السياسية .

١١ — فالكلمة الآن لمصر . وأه ليرجى أنها وقد عرفت مبلغ حسن استعداد الحكومة البريطانية ونوايلها ، تسترشد فى أمرها بالعقل والرواية لا يعامل الأهواء .

والى مزيد الشرف الخ .
ألتى (فيلدمارشال)

٢٩ — التصوص الخاصة بمصر في ماهدة لوزان

المقودة بين تركيا وانجلترا وحلفائهما في ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٣.

المادة ١٧ — سري مفعول تنازل تركيا عن كل حقوقها على مصر والسودان في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ .

المادة — ١٨ — صارت تركيا محررة من كل تعهداتها الخاصة بالقروض المالية المضمونة بالجزية المصرية ، وهي القروض المقودة في سنوات ١٨٥٥ ، ١٨٩١ ، ١٨٩٤ ، وصارت للدخول السنوية التي تدفعها مصر لولاء هذه القروض الثلاثة جزءاً من مدفوعات الدين المصري العام ، وصارت مصر محررة من كافة التعهدات الأخرى الصلة بالدين المالية .

المادة ١٩ — إن المسائل الناجمة عن الاعتراف بالدولة المصرية التي لا تدرى عليها الأحكام الخاصة بالأموال المملوكة المسلحة من تركيا يقتضى هذه الماهدة ستسوى فيما بعد باتفاقات بين الدول صاحبات الشأن في الظروف التي تنبئها .

المادة ٢٠ — اجزاء من مبادئ هذه الماهدة وبدون مساس بالتصوص الواردة فيها تنفذ من جديد المعاهدات والاتفاقات التي خاصة اقتصادية أو قنية للينة فيما يلي بين تركيا والدول المصاندة فيها :

[...]

(١) ماهدة الأمانة المقودة في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٥٢ الخاصة بوضع نظام حرية الملاحة في قناة السويس مع الصنف الوارد في المادة ١٩ من الماهدة الحالية .

(٢٠) مفاوضات سنة ١٩٢٤

(معد زغول — ماكدونالد)

وصل معد إلى لندن في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٤ ليفاوض ماكدونالد . ولم تستغرق المفاوضات أكثر من ثلاث جلسات . فقد طلب معد سحب جميع

القوات البريطانية من الأراضي المصرية ، وعدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بآية طريقة كانت في حاية قناة السويس . ثم طلب إلى جانب ذلك روائ كل سيطرة بريطانية على الحكومة المصرية ، ولاسيما في العلاقات الخارجية التي أرسلتها الحكومة البريطانية إلى الدول الأجنبية في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ ، قائلة إن الحكومة البريطانية تعد كل محاولة من جانب إحدى الدول للتدخل في شئون مصر عملاً غير ودي .

فلم يقبل ماكدونالد هذه الطلبات . وانتهت المحادثات على أمر ذلك .

(٣٩) المذكرات المتبادلة بين المتدوب السامي لبريطاني

والحكومة المصرية إثر مقتل سعد في سناك

المذكرة الأولى

لدار المتدوب السامي

لقاهرة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢١

إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء .

صاحب الدولة

أقدم لئولتكم من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية البلاغ التالي:

إن الحاكم العام للسودان وسرदार الجيش المصري القدي كان أيضاً ضابطاً

ممتازاً في الجيش البريطاني قد قتل قتلاً قتيلاً في القاهرة .

فيحكومة حضرة صاحب الجلالة تعد هذا القتل ، الذي جرض مصر كما

هي بحكومة الآن لآزدرء الشعوب المتعدية ، نتيجة طبيعية عدائية ضد حقوق

بريطانيا العظمى وضد الرأيا البريطانيين في مصر والسودان . وهذه الحجة

الناقطة على إنكار الجليل إنكروا مقروءة بعدم الإكثارات لللائدئ التي أرسلتها

بريطانيا العظمى . لم تحمل حكومة دولكم على تضييقها إلى آثارها هيئات على

اتصال وثيق بهذه الحكومة .

ولقد نيت دولتكم حكومة حضرة صاحب الجلالة ، منذ أكثر من شهر
على العواقب التي تترتب حتماً على العجز عن وقف هذه الحملة ، ولا سيما فيما يتعلق
بالسودان ، ولكن هذه الحملة لم توقف والآن لم تستطع الحكومة المصرية أن
تتمتع امتياز حاكم السودان العام وأثبتت أنها عاجزة عن حماية أرواح الأجانب
أو أنها قليلة الاهتمام بهذه الحماية .

فيما على ذلك طلب حكومة حضرة صاحب الجلالة من الحكومة المصرية :

- (١) أن تقدم احتضاراً كافياً وإمناً عن الجناية .
- (٢) أن تتابع بأعظم نشاط ، وبدون مراعاة للاشخاص البحث عن الجناة
وأن تزل بالمجرمين ، أيا كانوا ومهما تكن منهم ، أشد العقوبات .
- (٣) أن تمنع من الآن فصاعداً وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية .
- (٤) أن تدفع في الحال إلى حكومة حضرة صاحب الجلالة غرامة قدرها
نصف مليون جنيه .

(٥) أن تصدر في خلال أربع وعشرين ساعة الأوامر بأرجاع جميع الضباط
المصريين ووحدات الجيش المصري البحث من السودان مع ما ينشأ عن ذلك
من التعديلات التي ستبين فيما بعد .

(٦) أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأطميان
التي تزرع في الجزيرة من ٣٠٠.٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدود تماماً
تتضمنه الحاجة .

(٧) أن تدل عن كل معارضة لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة
في الشؤون المينة بعد ، المصلحة بحماية المصالح الأجنبية في مصر .
وإذا لم تلب هذه المطالب في الحال تتخذ حكومة حضرة صاحب الجلالة .

على القور التدابير المناسبة لعيادة مصالحها في مصر والسودان ،
وإني أغتنم هذه الفرصة لأجدد لبلدكم عظيم احترامى .
الإمضاء : ألتسى (فيلد مرشال)
الندوب السامى

المذكرة الثانية

دار الندوب السامى

القاهرة فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

يا صاحب الدولة

إلحاقاً بيلغى السابق أشرف بإحاطة دولتكم علما من قبل حكومة حضرة
صاحب الجلالة البريطانية أن مطالبها الخاصة المتعلقة بالجيش فى السودان وحاجة
مصالح الأجناب فى مصر هى الآتية :

(١) بعد أن يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البحتة للجيش
المصرى ، تحول للوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى إلى قوة مسلحة
سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها وتحت قيادة
الحاكم العام العليا وباسم صدر الرأى (البراءات الضباط) .

(٢) إن القواعد والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الأجناب الذين
لا يزالون فى خدمة الحكومة المصرية وتأديهم واعتزالهم المخدمة ، وكذلك
الشروط المالية لتسوية معاشات الموظفين الأجناب الذين اعتزلوا المخدمة يجب
أن يعاد النظر فيها طبقا لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة .

(٣) من الآن إلى أنه تم اتفاق بين الحكومتين بشأن حماية المصالح
الأجنبية فى مصر ، تبقى الحكومة المصرية منبى المستشار الالى والمستشار
القضائى وتحترم سلطتهما وإجازتهما كما نص عليها عند إلغاء الحماية ، وتحترم

أيضا نظام القسم الأوربي في وزارة الداخلية واختصاصاته العالية كما سبق
تعيينها بقرار وزاريه وتنتظر بين الاعتبار الواقي إلى ما قد يديه مديره العام
من المشورة فيما يتعلق بالشؤون الداخلية في اختصاصه .

وإني أعتزم هذه الفرصة لأبجلد لدولتكم عظيم احترامى .

الإعضاء : ألتى (فيلد مارشال) المدوب السامى

فأجاب حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا على هاتين المذكرتين
بالمذكرة التالية :

رئاسة مجلس الوزراء

القاهرة في ٧٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى حضرة صاحب السفارة المدوب السامى البريطاني

يا صاحب السفارة

وداعلى المذكرتين اللتين سلمتا إلى نهار أمس من فضاتكم باسم حكومة
حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، أشرف بأن أوجو فضاتكم أولا أن
تتكرموا فعروا الحكومتكم مرة أخرى من قبل الحكومة المصرية عما خاليج
هذه الحكومة والأمة بإجمعا من شعور الألم والاستغظاع بسبب الاعتداء الشنيع
الذى وقع على حياة الأسوف عليه السمرلى ستاك باشا سردار الجيش المصرى
وساكم السودان العام .

على أنه لا يمكن اعجاز الحكومة المصرية مسؤولة بوجه من الوجوه من
هذه الجريمة المنكرة التى ارتكبها عيرمون تقفهم الأمة بالإجماع . ذلك لأنها
حدثت فى ظروف لم يكن فى الاستطاعة معها توقع ارتكابها أو منعها .

ومن جهة أخرى ، فإن هذه الحكومة لا يمكنها أن تقبل التأكيد الذى
تضسته المذكرة الأولى من أن هذه الجريمة هى نتيجة طيبة لحمة سياسية لم

تعمل الحكومة المصرية على تليطها . بل آثارها هيئات على اتصال وثيق بها ، لأن هذه الحكومة كانت تلجأ وتدعو دائماً إلى استعمال الطرق السليمة المشروعة في المطالبة بحقوق البلاد ولم تكن على اتصال من أى نوع كان هيئات تشع باستعمال العنف .

إن المسؤولية الوحيدة التي تعترف بها الحكومة وتأخذها على عاتقها ، إنما هي إقفاء أثر المجرمين ، وقد اتخذت إجراءات سريعة وفعالة لهذا الغرض . وإن النتيجة للرضية التي أدت إليها هذه الإجراءات تجعلنا واثقين تمام الثقة من أن الجناة لن يفلتوا من العقاص المادل .

على أنه لا يثبت ما أثارته هذه الجناية في البلاد من الأسف البالغ ، وارضاء الحكومة صاحب الجلالة البريطانية ، أشرف بأن أصرح لعضاتكم بأن الحكومة المصرية تقبل أن تقدم احتذارها كما أنها تقبل أن تدفع مبلغ خصاصة ألف جنيه .

وتمصرح الحكومة أيضاً بأنها قد اعترفت أن تمتع ، بجميع ما لديها من الطرق القانونية ، كل مظاهرة شعبية يكون من شأنها الإخلال بالنظام العام ، وبأنها ستراجع عند الحاجة إلى البرلمان للحصول على سلطة أو مع ما لها الآن .

أما فيما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة الخامسة من المذكرة الأولى والمفصل في المذكرة الثانية ، أشرف بأن ألاحظ لعضاتكم أن ما اقترح من ترميم جديد للجيش المصري بالسودان لا يعد فقط تدبيراً للتعاطل الحاضرة التي سبق للحكومة الإنجليزية أن صرحت بوعيتها في المحافظة عليها بل هو متناقض تماماً لنص المادة (٤٩) من الدستور المصري التي تنص على أن لذلك هو لقائد الأعلى للجيش وهو القى يولى ويحل القضاء .

وأما فيما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة السادسة فاني ألاحظ لعضاتكم

أن مسألة إدخال تعديل منذ الآن على المقدار المحدد لمساحة الأراضي التي تروى بالمجورة على الأمل سابقة لأوانها ، ويجب ، طبقا للتصرّحات المتكررة التي أبدتها الحكومة البريطانية ، أن تحمل بائناك الطرفين مع مراعاة المصالح الحيوية للزراعة المصرية .

وأخيرا فيما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة السابعة أشرف بأن ألاحظ لتضامكم أن حالة الموظفين الأجانب في مصر خاضعة الآن لأحكام قانون واتفاق سياسي لا يمكن تعديلها من غير اشتراك البرلمان . وعلى أي حال فإن مذكرة الحكومة البريطانية لم تبين قط التعديلات التي يراه إدخالها على النظام الحالي . ولذلك لا نرى في وسعنا الرد على هذه المسألة . وأما فيما يتعلق بحماية المصالح الأجنبية بوجه عام فإن الحكومة المصرية اتخذت على الدوام أكثر الخطط تسامحا بالقدر الذي يتفق مع حرية مبدأ الاستقلال . ومع ذلك فإن الدول الأجنبية لم تقدم أي اعتراض في هذا الشأن .

وإني لواتق كل الثقة من أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية ستجد هذا الجواب مرضيا تماما . وعلى أي حال فقد أملت علينا روح الرغبة للخلاصة في إبقاء وتوطيد أحسن العلاقات مع الحكومة البريطانية ، بما يتفق مع حقوق مصر :

واتمّن هذه الفرصة لأكرر لتضامكم الإعراب عن عظيم احترامي

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء : سعد زغلول

وفي مساء ٧٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ أرسل حضرة صاحب القنينة المندوب للسامي البريطاني إلى حضرة صاحب الدوفة رئيس مجلس الوزراء المذكورة الآتية :

دار التدوين السامي

القاهرة في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء .

يا صاحب الدولة

إحسنا الى رسالة دولتكم بتاريخ اليوم ، أعترف بأن أبلغكم أنه نظرا إلى رفض الحكومة المصرية تلبية مطالب حكومة حضرة صاحب الجلالة الواردة في الفقرتين الخامسة والسادسة من بلاغى المقدم أسس أرسلت التعليلات إلى حكومة السودان بما يلي :

أولا - أن نخرج من السودان جميع الضباط المصريين والوحدات البحتة في الجيش المصري مع التضرعات المينة التي توجب على ذلك .

ثانيا - أنها مطلقة الحرية في زيادة المساحة التي تروى في الجزيرة من ٣٠٠.٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدود طالما تقتضى به الحاجة .

وسلطون دولتكم ، في الوقت المناسب ، العمل بالذي مستبذد حكومة حضرة صاحب الجلالة نظرا إلى رفض دولتكم قبول المطلب الساج الخاص بحماية مصالح الأجانب في مصر .

وإني أتمنت أن الحكومة المصرية قد قبلت فيما قبلته من المطالب ، المطلب الرابع - فحكومة حضرة صاحب الجلالة تنتظر أن يدفع لي مبلغ نصف مليون جنيه قبل ظهر القند .

وإني أتمنيز هذه الفرصة لأجند لدولتكم واقر احترامى ،

الامضاء : ألفتني (فيلد مارشال)

التدوين السامي

فأجاب حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا في صباح اليوم التالي (٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤) بالكتاب الآتي ، وقد أرفق به تحويلا بمبلغ خمسة آلاف جنيه أتمليزي :

ورئاسة مجلس الوزراء .

القاهرة في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٤

إلى حضرة صاحب القضاة المتدوب السامي البريطاني .

يا صاحب القضاة :

وداعلى مذكرتك المؤرخة أمس، وإلحاقاً بمذكرتنا المؤرخة ٢٣ الجارى،
أشرف بأن أرسل اليكم على هذا تعميلاً على البتة الأهلى المصرى بملغ بمسألة
ألف جنيه .

أما فيما يتعلق بالإجراءات المبتة فى القترين الأولى والثانية من مذكرة
نفاذكم لأن المسكوة المصرية تتسك بجميع ما أبدته من التصريحات فى
مذكرتها المؤرخة ٢٣ الجارى وتتمتع احتجاجاً صريحاً على ما اتخذته حكومة
صاحب الجلالة البريطانية من القرارات . وهى ترى أن لاسوغ لما وتعيها
مناقضة لا مصر من الحقوق المعترف بها .

وتفضلوا غفائكم بقبول عظيم احترامى .

رئيس مجلس الوزراء

سعد زغلول

وقد أحياب حضرة صاحب القضاة القورد ألتى باستلامه التحويل بالكتاب

الآتى المؤرخ فى اليوم نفسه .

دار المتدوب السامى .

القاهرة فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٤

إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا ورئيس مجلس الوزراء .

يا صاحب الدولة .

أشرف باحاطة دولتكم علما بأنى استلمت تعميلاً على البتة الأهلى المصرى
اليوم الساعة ١١ ونصف أفرنكى وقد سلمه إلى دار المتدوب السامى حضرة

صاحب السعادة وكيل وزارة المالية .

وأني أعظم هذه الفرصة لأجدد لعلكم عظيم احترامى .

الإمضاء : ألفتى (فيلد مارشال)

المتدوب السامى

وقد أرسل حصوة صاحب القضاة المتدوب السامى فى صباح اليوم نفسه

الكتاب التالى إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء :

تار المتدوب السامى :

القاهرة فى ٧٤ نوفمبر سنة ١٩٢١

إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء .

يا صاحب الدولة :

إلحاقاً بكتايبى أمس - أعشرف بأن أخبر دولكم بأن أول تدبير اتخذ
هو أنه مهذت السلطات إلى جنود حصرة صاحب الجلالة البريطانية باحتلال
جارك الإسكندرية .

وأن أعظم هذه الفرصة لأجدد لعلكم عظيم احترامى .

الإمضاء : ألفتى (فيلد مارشال)

المتدوب السامى

وفى ذات اليوم تغضل حضرة صاحب الجلالة الملك بقبول الاستقالة

المرفوعة من حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا بانيابة عن هيئة الوزارة،

وبوجه الأمر الكرم رقم ٧٧ لسنة ١٩٢٤ (المنشور فى الجريدة الرسمية

عدد ١٠٤ الصادر فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤) إلى حضرة صاحب الدولة

أحمد زبور باشا جليلف الوزارة .

قبل دولة هذه المهمة ، وصدر مرسوم بصين هيئة الوزارة الجديدة نشر

فى البلد نفسه من الجريدة الرسمية .

تدارت حيفت غايرات شبه رعية بين رياسة مجلس الوزراء ودار المندوب
للسامى لأجل الوصول إلى انتهاء احتلال حرك الاسكندرية من القوات العسكرية
البرطانية والبحث فى مدى وفى تصير المطالب الواردة فى البندين الثانى والثالث
من المذكرة الثانية لتقامة المندوب السامى المؤرخة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ .
وكانت هذه المطالب قد تركت معلقة لأنه لم يرد عليها لا بالرفض ولا بالقبول
فى جواب حضرة صاحب الدولة بعد زغلول باشا المؤرخ ٧٣ من الشهر المذكور .
وبعد مناقشات طويلة ، أدت تلك المناظرات إلى تبادل المذكرتين والكتابين
الآتى بيانهما :

دار المندوب السامى

القاهرة فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى حضرة صاحب الدولة أحمد زبور باشا رئيس مجلس الوزراء .

يا صاحب الدولة

رنا على سؤالكم أنشرف باحاطكم علما بأن الطلبات التى يصح لى معها أن
أشعر على حكومة حضرة صاحب الجلالة البرطانية بالجلاء عن حرك
الاسكندرية فيما لو قبلتها الحكومة المصرية هى :

(١) تقبل الحكومة المصرية إحالة الموظفين الأجانب الذين تسرى عليهم
أحكام المواد ١ و ٧ و ٨ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ ، فى التواريخ التى
مستعد طبقا للاختيار الذى سيختول لهم الحق فى إيداعه قبل ١٥ يناير
سنة ١٩٢٥ .

ولا يجوز أن تكون هذه للتواريخ سابقة لأول أبريل سنة ١٩٢٥ ،
ولا لاحقة لتاريخ السابق تهرير مطروح أولى الثانى . أو لتاريخ أول ابريل
سنة ١٩٢٧ .

(١) تتعهد الحكومة المصرية في استعمال كل قودها لدى بلدية الاسكندرية وبذلك كل مساعدة ممكنة لها قصد مساواة موظفي البلدية الأجانب بموظفي الحكومة المصرية وبجائز المديرية والمجالس البلدية والمحلية فيما يتعلق بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٣ والبتدين الأول والثالث من هذا المذكرة .

(٢) في حالة استعمال هؤلاء الموظفين لحق الاختيار المنصوص عليه في البند الأول، يسمح للموظفين منهم الذين لم يكن لهم جد الحق في المعاش ولكنهم قديمتيون هذا الحق إذا ظلوا في الخدمة حتى أول أبريل سنة ١٩٣٧ معاشا يقوم مقام المكافأة المنصوص عليها في قانون المعاشات وبحسب هذا المعاش طبقا للقواعد المقررة في المادة السادسة عشرة من ذلك القانون كما عدت فيما بعد ، ولكن بدون مراعاة لأحكام المادة العشرين التي تشترط خدمة خمسة عشر سنة بحسب هذا المعاش .

وفي هذه الحالة يخضع في اللحق رقم ٢ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٣ حامل مدة الخدمة إلى ٩ .

(٣) يبرئ حكم المادة ٤٠ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٣ على كل موظف أجنبي من موظفي الحكومة بكون في المعاش أو بحال في المستقبل على المعاش ويقرر لذلك مدة معقولة للاختيار .

(٤) يوضع قلم الموظفين الأجانب وموظفوه كما هو منظم الآن ، تحت المراقبة الإدارية للجنة تؤلف من المستشار المالي رئيسا ، ومن عضوين أحدهما أجنبي .

(٥) تراعى الحكومة المصرية مراعاة تامة رأي المستشار المالي فيما يطرأ حتى أول أبريل سنة ١٩٣٧ من الخلاف الجوهرى بشأن شروط خدمة الموظفين الأجانب أو شروط إحالتهم على المعاش

(٧) يحرف باستقلال (التوميسرين) المستشارين المالي والقضائي ، فيما يتعلق بمكثيها ضمن حدود القوانين واللوائح .

(٨) تقبل الحكومة المصرية نص البند الثالث من المذكرة الثانية التي أرسلت إلى سلف دولتك بتاريخ ٢٢ نوفمبر الماضي .

وإني أغتم هذه الفرصة لأجند لدولتك فائق الاحترام

الإمضاء . آلي (فيلنلر شال) المتدوب السامي

دار المتدوب السامي

القاهرة في ٢٢ نوفمبر ١٩١١

إلى حضرة صاحب الدولة أحمد زهير باشا رئيس مجلس الوزراء .

عزيزي الرئيس

رغبة في اجتناب كل خسر يؤدي إلى تجاوز الفرض الذي أتري إليه الفقرتان ٦ و ٧ من مذكرة حضرة صاحب السعادة المتدوب السامي المؤرخة في هذا اليوم بشأن سلطة المستشارين — الى والقضائي أنشرف بأن أعطي لدولتك الإيضاحات الآتية :

تأمل حكومة حضرة صاحب الجلالة أن تراعى الحكومة المصرية بنام الاحبار ، وبروح اللودة في علاقاتها ذات الصفة شبه السياسية مع هذين المستشارين كل رأى يديه أحد هذين اللوظفين ضمن حدود اختصاصاته ، على أنه من المفهوم أن لا يكون لسلطتها أى مساس بما على الوزارة من المسؤولية المستورية .

ومن اليدى أنه لا يجوز أن يرقب على هذه الايضاحات ما يضر بالمحفظات ذات الصيغة السياسية والصيغة العامة ، التي سبق أن أبدتها حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

وتفضلوا يا عزيزي الرئيس بقبول مزيد التحيات

الإمضاء : كلارك كار

رئاسة مجلس الوزراء

القاهرة في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى حضرة صاحب القنامة للتدوب السامي البريطاني

يا صاحب القنامة

أتشرف بأحاطة فضائكم علما بأنني تسلمت للذكرة التي تكرمتم بإرسالها
إلى في هذا اليوم وذكركم فيها المطالب الثانية التي طقت حكومة حضرة
صاحب الجلالة البريطانية إخلاء جسر ك الاسكنيرة على قبول الحكومة
المصرية لها .

وأتشرف بأن أخبر فضائكم بأن مجلس الوزراء قد فوضني في ابلاغ
فضائكم بأن الحكومة المصرية قبلت هذه الشروط باكملها بدون قيد وهدعة
في ذلك إلى حكم الضرورة ومدفوعة بالرغبة الأكيدة في المسالة وحين الختام
وتفضلوا يا صاحب القنامة بقبول فائق إحترامي .

رئيس مجلس الوزراء

الإعضاء : أحمد زبور

رئاسة مجلس الوزراء

القاهرة في أول ديسمبر سنة ١٩٢٤

إلى جناب المستر كلارك كلر المستشار بمبار التدوب السامي

عزيزي المستر كلر

تسلمت كتابكم المؤرخ في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤ التي تكرمتم بأن
أعطيتموني فيه التصريحات الآتية اجتاميا لكل تفسير يؤدي إلى تجاوز الفرض
الذي ترمي إليه الفقرتان ٦ و ٧ من مذكرة حضرة صاحب القنامة للتدوب
السامي المؤرخة في ذات اليوم فيما يتعلق بسلطة المستشارين المالي والقضائي .

تأمل حكومة حضرة صاحب الجلالة أن تراعى الحكومة المصرية بنام
الاجتبار ، وروح المودة في علاقاتها ذات الصلة شبه السياسية مع هذين
المستشارين ، كل رأى يديه أحد هذين الموقفين ضمن حدود اختصاصاته
على أنه من المفهوم أن لا يكون لسلطتهما أى مساس بما على الوزراء من
المسئولية الدستورية .

ومن البسعى أنه لا يجوز أن يقرب على هذه الايضاحات ما يضر
بالحفظات ذات الصلة السياسية والمصلحة العامة التي سبق أن أبدتها حكومة
حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

وقد أحطت علما بهذه الايضاحات وأثبتها .

وتفضلوا يا عزيزى السركار بقبول مزيد التحيات .

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء : أحمد زور

وإن هذه المذكرة وهذا الكتاب قد أرسلهما حضرة صاحب الدوله رئيس
مجلس الوزراء بعد أن اطلع عليهما مجلس الوزراء وأقرهما بالاجماع في
جلسه خاصه عقدت يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بحضور أعضاء المجلس جميعا .

المجموعة السادسة

المفاوضات والاستقلال

(١) كتاب اللجنة الوطنية إلى مندوب السامي

حضرة صاحب السعادة المندوب السامي لدولة بريطانيا العظمى

١ - حرص المصريون دائماً منذ نهضت مصر مطالبة باستقلالها خلال السنوات الخمسة عشر الأخيرة على أن يتم الاتفاق بين مصر وإنجلترا بصعيد علاقاتهما ، وحل المسائل الملحة بينهما وقد قوى أملهم في إتمام الاتفاق حين انضمت مفاوضات الربيع من سنة ١٩٣٠ إلى تصور رضى الطرفان وأوشكا أن يوقعا ما لولا خلاف حصل في اللحظة الأخيرة أدى إلى عدم توقيعها .

٢ - ويرجع حرص المصريين على إتمام الاتفاق إلى أسباب حيوية بالنسبة لبلادهم . فإن عدم إتمامه يثير الاحتكاك بين مصر وإنجلترا من حين إلى حين ، ولا تهم أحب إلى مصر من أن تتجنب كل سبب يدعو إلى هذا الاحتكاك الذى يفسد جو العلاقات بين الدولتين وعدم إتمامه يحرق تقدم مصر ويضع المقبات في سبيل رقيها . ومن الأمثلة على ذلك :

(أ) بقاء الامتيازات الأجنبية ماسة بسيادة مصر حائلة بينها وبين حق التشريع الذى يبرى على المقيمين بمصر جميعاً ، مع أن حريتها في هذا التشريع هى التى تمكنها من وضع ميزانها على قواعد مالية سالحة وتكفل توزيع الضرائب توزيعاً عادلاً .

(ب) وجود إدارة أجنبية إلى جانب إدارة الأمن العام المصرية .

(ج) حرمان البلاد من أن تكون لها قوة دفاع مصرية سالحة لنفوذها ولعاقبة طينتها .

(د) حرمان مصر من الاشتراك في الصلبة الدولية . ومن دخولها عضوا في عصبة الأمم لتسام بتسليمها مع دول العالم في خدمة التقدم والسلام أسوة بغيرها من الدول المستقلة .

ولست هذه إلا بعض الأفكار الناشئة من عدم إبرام المعاهدة والداعية إلى حرص المصريين على المسارعة إلى إبرامها .

٣- - وفجلا عن هذه السجلات التي تقف في سبيل تقدم مصر وتحد من استقلالها وحرمتها فإنه بقاء المسائل المطقة بغير حل قد كان من الأسباب التي أدت إلى عدم استقرار الحكم والطمأنينة في البلاد ، وأدى ذلك في كثير من الأحيان إلى اضطراب المرافق العامة اضطرابا شملت آثاره المصريين والأجانب المقيمين في مصر على السواء .

٤- - ومنذ بدأت الأزمة الدولية التي نشأت عن نزاع إيطاليا والحشة في هذا العام لزيادة التصريخ بوجوب الضرورة المسارعة إلى عقد المعاهدة . فقد رأوا أن تطور هذه الأزمة قد ينتهي بهم إلى الاشتراك فيها وقد يجعل بلادهم ميدان حرب بينها . وقد إشتد في مصر في هذه الأزمة بالفضل منذ ليت الحكومة المصرية دعوة عصبة الأمم لتوقيع الجزاءات على إيطاليا ، كما اتخذت إنجلترا أراضى مصر ميدانا لاستعداداتها الحربية اتقاء الطوارئ : وقامت الحكومة المصرية من جانبها بجهود كل ما تستطيع من أسباب الدفاع بعد المواصلات وتحيية الجيش ونقل وحداته إلى الجهات التي تقتضيها الظروف ، ه- - وقد نال الشعب المصري برقب ذلك كله واتقيا بأن الثامن الصادق مع إنجلترا في هذه الأزمة بفتح أنسب للحرص لعقد المعاهدة التي انتهت مفاوضات سنة ١٩٣٠ إلى تقييد نصوصها ، وليس في عقد هذه المعاهدة ما يشغل إنجلترا لعدم الحاجة إلى مفاوضات جديدة تحتاج إلى مجهود ذي بال ،

٦ - ولو كان في إبرام المعاهدة بعض ما يشغل إنجلترا في الظروف الحاضرة التي كثرت فيها مشاغها بسبب الأزمة الدولية فلم يجد ذلك عدم إبرامها، فإن إبرامها هو المسألة الحيوية الجوهرية بالنسبة لمصر، وما بذلته مصر من معاونة صادقة يحصل من حقها عدلا أن تطلب من إنجلترا إبرام معاهدة رضيةها وصرحت به بلسان وزرائها أنها لا تفعل حقا .

٧ - لا شك إذن في أن حرص المصريين على إبرام المعاهدة وأخبارهم فرصة التوافق الصادق مع إنجلترا في الأزمة الدولية الحاضرة من أنسب الطرق لهذا الغرض، يرجحان إلى أن الاتفاق بين الدولتين حيوي بالنسبة لبلادهم مزيل لما يقوم من العقبات في سبيل حرصها ورخائها وتقدمها . وملامات نموص المعاهدة التي إكتمت إليها مفاوضات سنة ١٩٣٠ مقبولة من الحكومة البريطانية حسب تصريحاتها الرسمية ومقبولة كذلك من المصريين على اختلاف هيئاتهم وأحزابهم ، فإن عدم إبرامها ليس من شأنه أن يؤدي استمرار التعاون الصادق الذي بذلته مصر من جانبها حتى اليوم بكل أمانة واختلاص .

٨ - ولو أن هذا الاتفاق أبرم وتقدمت سنة ١٩٣٠ لكن المصريون اليوم أكثر اقبالاً على التعاون مع إنجلترا يدافع من مصلحة وطنهم وتحقيقاً لمطالبهم ولكانت مصر في موقف يجعل تعاونها مع إنجلترا أقوى أثراً مما هو الآن لاسيما ونموص المعاهدة تكفل لإنجلترا في حالة الحرب أو خطر الحرب أن تقدم مصر من جانبها كل ما في وسعها من التسهيلات والمساعدات في الأراضي المصرية ويدخل في ذلك استخدام موانئها ومطاراتها كما تنص على تعاون مصر وإنجلترا تعاوناً حقيقياً (راجع نص المادة الخامسة من مشروع الاتفاق) ٩ - لهذا يرجو المؤرخون من ساداتكم ، باعتبارهم يمثل الشعب المصري على اختلاف هيئاته وأحزابه السياسية ، أن تفضل فتيحة الحكومة البريطانية

طلبنا أن تصرح بقبولها إبرام معاهدة بينها وبين حكومة مصر الدستورية
بالمصوح التي انتهت إليها مفاوضات هندرسن - النحاس في سنة ١٩٣٠ وأن
تعمل المسائل التي لم يكن قد تناولها الحل في المفاوضات المذكورة بالروح الطيبة
التي سادت تلك المفاوضات .

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحكام

مصطفى النحاس محمد محمود اسماعيل صدقي . حمد الباسل

يحيى ابراهيم عبد الفتاح يحيى حافظ غنيم

(٧) مذكرة الحكومة البريطانية على خطاب اللجنة الوطنية .

دار التدوين السامي

محرر في القاهرة في ٧ فبراير سنة ١٩٣٩

رقم ٣٦/٥٩/٧

١ - أعرب ممثلو الميقات والأحزاب المختلفة في الكتاب الذي بشرنا به إلى
معادة للتدوين السامي في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ عن رغبتهم في أن تصرح
حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بقبولها إبرام معاهدة بينها وبين حكومة
مصر الدستورية نفس الشروط التي وضعت وقبلت على أثر مفاوضات هندرسن
- النحاس في سنة ١٩٣٠ وتسوية المسائل التي لم يتم الاتفاق عليها بالروح الودية
التي سادت تلك المفاوضات .

٢ - فلنكن يمتنع أي سوء فهم في المستقبل ترى حكومة صاحب
الجلالة في المملكة المتحدة أنه من الرغوب فيه أن تشير إلى اللبدأ الأساسي
الذي يقضي بأن الحكومات لا تقيد بمصوح معينة جرى البحث فيها في
مفاوضات لم تنض إلى اتفاق نهائي ، وأن تصرح بأنها في الوقت الذي تريد
فيه أن تصل إلى إبرام معاهدة برمتها ، ليس في وسعها قبول التقيد بمصوح

مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ تسبب ، أو أى مفاوضة أخرى لم تنته إلى اتفاق .
٣- نرجو أن يكون مفهومنا بجلاء أن هذا التصريح لا يتطوّر على بواعث
سياسية خفية ، وإنما القرض الوحيد منه هو تجنب أى سوء فهم قد ينشأ عن
العبارات الغامضة من الكتاب الذى يرجع الجبهة للصحة إلى سعادة مندوب السامي .

(٣) تبليغ شعوى

إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة على استعداد تام
لأن تسخّل فى الحال مع الحكومة المصرية فى عادات قصد الوصول إلى اتفاق
على عقد معاهدة مع بريطانيا العظمى ومصر . ولكن بالنظر لما للتصوّر
العسكرية فى هذه المعاهدة من الأهمية الكبرى ، تقترح حكومة صاحب الجلالة
البريطانية ، تمهيدا للمفاوضات ، أن تباحث الحكومتان بمساعدة مستشارهما
العسكريين بصفة سرية وبروح الصالح المنشود ، فى تطبيق الأحكام العسكرية
الواردة فى مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ على الحالة التى تنبئ عما كانت
عليه من قبل .

وفى ١٣ فبراير سنة ١٩٣٦ فى عهد وزارة صاحب الدولة على ملعر باشا
صدر للرسوم الخاص بصين الهيئة الرسمية لإبرام معاهدة صداقة ومودة
وعلاقة مع بريطانيا العظمى .

(٤) معاهدة بحالف

بين حضرة صاحب الجلالة ملك مصر وحضرة صاحب الجلالة فى
للمملكة المتحدة .

لندن فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ .

إن حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ،

وحضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا والأملاك

البريطانية وراء البحار وإمبراطور الهند ،
 بما أنهما يرغبان في توطيد الصداقة وعلاقات حسن التفاهم بينهما والتعاون
 على القيام بالتزاماتهما الدولية لحفظ سلام العالم ،
 وبما أن هذه الأغراض تصبى على الوجه الأكمل بقصد معاهدة صداقة
 وتخالفت تنص لمصلحتهما المشتركة على التعاون الفعال لحفظ السلام وضمان
 الدفاع من أراضيهما وتنظيم علاقتهما المتبادلة في المستقبل ،
 قد اتفقا على عقد معاهدة لهذه الغاية وأتباعهما التوضيحات الآتية أسماؤهم :
 حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ،

قد أتاه من مصر :

- حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء .
 » » السعادة الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب .
 » » الدولة محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء سابقا .
 » » » إسماعيل صدقي باشا رئيس مجلس الوزراء سابقا .
 » » » عبد الفتاح يحيى باشا » » »
 » » العالي واصف بطرس خالي باشا وزير الخارجية .
 » » » عيكن عمر باشا وزير الأشغال العمومية .
 » » » مكرم حيد باشا وزير المالية .
 » » » محمود فهمى القزوينى باشا وزير المواصلات .
 » » » أحمد حدى سيف النصر باشا وزير الزراعة .
 » » » السعادة على الشمسى باشا وزير سابق .
 » » » العالي محمد حلى عيسى باشا وزير سابق .
 » » » السعادة حافظ عيسى باشا وزير سابق .

وحضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا والأملاك
البريطانية وراء البحار وإمبراطور الهند الذى سيشار إليه فىصوص هذه
المعاهدة بعبارة « صاحب الجلالة الملك والامبراطور » .

قد أتابع من بريطانيا العظمى وشمال أيرلندا:

سعادة الرايت أونورابل أنتونى إيدن حامل وسام الصليب الحربي ،
وعضو مجلس العموم ووزير بجلالته الخارجية .

سعادة الرايت أونورابل جيمس رامزي ماكدونالد عضو مجلس العموم ،
ورئيس المجلس الخاص .

سعادة الرايت أونورابل السير جون سيمون حامل وسام كوكب الهند
من طبقة جراند كوماندرو وسام فيكتوريا من طبقة نايت كوماندرو وسام
الامبراطورية البريطانية - مستشار ملكي وعضو مجلس العموم ووزير
بجلالته لداخية .

سعادة الرايت أونورابل فيكونت هاليماكس حامل وسام ربطة لسان :
وسام كوكب الهند من طبقة جراند كوماندرو وسام امبراطورية الهند من
طبقة جراند كوماندرو - وحامل أختام جلالة الملك .

سعادة السير مايلز يندرجون لامسون حامل وسام القديسين ميخائيل
وجورج من طبقة نايت كوماندرو ، وسام الحمام من طبقة رفيق وسام
تكتوريا من طبقة عضو - للتدوين السامي لجلالته فى مصر والسودان .

الذين بد تامل والاتى توبيخهم الى تخولهم سلطة كاملة والتي وجدت
صحيحة ومسرفة الشكل قد اتفقوا على ما يأتى :

(المادة الأولى)

انتهى احتلال مصر عسكريا بواسطة قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور

(المادة الثانية)

يقوم من الآن فصاعداً جمثيل صاحب الجلالة والامبراطور لدى بلاط
جلالة ملك مصر وجمثيل صاحب الجلالة ملك مصر لدى بلاط سان جيمس سفراء
محمدين بالطرق الموعجة .

(المادة الثالثة)

تتوى مصر أن تطلب الانضمام إلى عضوية عصبة الأمم . وبما أن حكومة
صاحب الجلالة في المملكة المتحدة تعترف بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة
فانها ستؤيد أى طلب تقدمه الحكومة المصرية لدخول عصبة الأمم بالشروط
المنصوص عليها في المادة الأولى من عهد العصبة

(المادة الرابعة)

تقدد معاملة بين الطرفين المتعاقدين القترض منها توطيد الصداقة والتضام
الودى وحسن العلاقات بينها .

(المادة الخامسة)

يصهد كل من الطرفين المتعاقدين بأن لا يصفذ في علاقته مع البلاد الأجنبية
موقفاً يتعارض مع المعاملة وأن لا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام
المعاهدة الحالية .

(المادة السادسة)

إذا أفضى خلاف بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى إلى حالة
تتطوى على خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة تبادل الطرفان المتعاقدان الرأى
لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقاً لأحكام عهد عصبة الأمم أو لأى
تمهيدات دولية أخرى تكون متعلقة على تلك الحالة .

(المادة السابعة)

إذا اشتبك أحد الطرفين في حرب بالرغم من أحكام المادة السادسة المتقدم ذكرها فإن للطرف الآخر يقوم في الحال فأنجاده بمقتضى طبيعته، وذلك مع مراعاة أحكام المادة العاشرة الآتى ذكرها .

وتتضمن معاونة صاحب الجلالة ملك مصر ، في حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يمتنع خطرها ، في أن يتقدم إلى صاحب الجلالة الملك والإمبراطور ، داخل حدود الأراضي المصرية ومع مراعاة النظام المصرى للإدارة والتشريع ، جميع التسهيلات والمساعدة التى فى وسعه بما فى ذلك استخدام موانئه ومطاراته وطرق المواصلات .

وبناء على هذا فإن الحكومة المصرية هى التى لما أن تتخذ جميع الاجراءات الإدارية والتشريعية بما فى ذلك إعلان الأحكام العرفية وإقامة رقابة وإفنية على الأتباء لجعل هذه التسهيلات والمساعدة فعالة :

(المادة الثامنة)

بما أن قتال السويس التى هو جزء لا يتجزأ من مصر ، هو فى نفس الوقت طريق عالمى للمواصلات ، كما هو أيضاً طريق أساسى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية ، على أن يعين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتصادقان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القتال وسلامتها العامة ، يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن يضع فى الأراضي المصرية بجوار القتال بالمعلقة المتحدقة ملحق هذه المادة قوات تتعاون مع القوات المصرية لتأمين الدفاع عن القتال ويشمل ملحق هذه المادة تفاصيل الترتيبات الخاصة بفتحها ؛ ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال باى حال من الأحوال .

كما أنه لا يخل بأي وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .
ومن المتفق عليه أنه إذا اختطف الطرفان المتناقدان عند نهاية مدة الشرين
سنة المحددة في المادة السادسة عشرة على مسألة ما إذا كان وجود القوات
البريطانية لم يجد ضرورياً لأن الجيش المصري أصبح في حالة يستطيع معها أن
يكفل بمردمحرية الملاحة على القتال وسلامها التامة، فإن هذا الخلاف يجوز
عرضه على مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقاً لأحكام عهد العصبة التافذة وقت
توقيع هذه المعاهدة أو على أى شخص أو هيئة للفصل فيه طبقاً للإجراءات
التي قد يبتق عليها الطرفان المتناقدان .

ملحق المادة الثامنة

١ - من غير إخلال بأحكام المادة السابقة يجب ألا يزيد عدد قوات
صاحب الجلالة الملك والاميراطور التي توجد قرب القتال على عشرة آلاف
من القوات البرية وأربعائة طيار من القوات الجوية ومعهم العدد الضروري من
المستخدمين الملتحقين بهم للإدارة والأعمال الفنية . ولا يشمل هذا العدد
الموظفين المدنيين كالكهنة والصناع والعمال .

٢ - توزع القوات البريطانية التي توجد قرب القتال كما يأتي :

(أ) فيما يتعلق بالقوات البرية ، في المسكر ومنطقة جنيهة على الجانب
الجنوبي الغربي للبحيرة المرة الكبرى .

(ب) وفيما يتعلق بالقوات الجوية ، على مسافة خمسة أميال من سكة حديد
بور سعيد - السويس من القنطرة شمالاً إلى ملقى سكة حديد السويس -
القاهرة ، والسويس - الاسماعيلية جنوباً مع امتداد على خط سكة حديد
الاسماعيلية - القاهرة بحيث يشمل محطة القوات الملكية للطيران بأي صور
وما يتبعها من الأراضي المعدة لنزول الطائرات والملازمين الصالحة التي قد يتخفى الأمر

إنشاءها شرق القنال لإطلاق النار وإلقاء القنابل من الطائرات .

٣ - يعد في الإمكان المحددة آخا للقوات البريطانية البحرية والجوية التي حدد
عندها في الفقرة الأولى سابقة الذكر بما في ذلك أربعة آلاف من الموثقين
الدينين (مع خصم أثنين من رجال القوات البحرية ومبعوثين من رجال القوات
الجوية وأربعمائة وخمسين موظفا مدنيا وم الذين توجد لهم الآن معدات
السكن) ما تحتاج إليه من الأراضي والشكات المائية والمستمرات الفنية بما
فيها توفير الماء الذي قد تستلزمه الطوارئ . وتكون الأراضي والسكن
وموارد المياه مطابقة للنظم الحديثة . فضلا عن ذلك تقدم للجود وسائل
الراحة للعقولة مع مراعاة طبيعة هذه الجهات وذلك غرس الأشجار وإنشاء
الحدائق وميادين الألعاب الخ . وبعد موقع لإقامة خيم للقنطرة على ساحل
البحر الأبيض المتوسط .

٤ - تقدم الحكومة المصرية الأراضي ، وتشق للسكن وموارد المياه
ووسائل الراحة وخيم القنطرة المشار إليها في الفقرة السابقة باعتبارها ضرورية
علوة على ما هو موجود منها الآن في تلك الجهات وذلك على قنطرة الخاصة ،
على أن تصام حكومة جلالة الملك في الملكية المصحة بدفع ما يأتي :

(١) المبلغ الذي أخفته الحكومة المصرية قبل اقبل سنة ١٩١٤ في إقامة
شكات جديدة أنشئت لتعمل على شكات قصر النيل في القاهرة .

(٢) تكاليف ربح الشكات والمستمرات الفنية للقوات البحرية .

على أن يدفع أول هذين المثلين في الوقت المحدد بالفقرة الثامنة الآتي
ذكرها لاستعاب القوات البريطانية من القاهرة . ويدفع المبلغ الآخر في الوقت
المعين لاستعاب القوات البريطانية من الاسكندرية طبقا للفقرة الثامنة عشرة
الآتي ذكرها . وللحكومة المصرية أن تقاضي إيجارا عابدا نظير استعمال

السكان المطلة لأقامة المستعدين المدينين ويتفق على قيمة الإيجار بين حكومة صاحب الجلالة والحكومة المصرية .

٥ - بمجرد تإاز هذه الماطة تمن كل من الحكومتين فوراً شغبتين أو أكثر تتألف منهم لجنة يحد إليها بجميع الدائل الرنبطة بتفبذ هذه الأعمال من وقت البدء فيها إلى حين تمامها وقبل مشروعات التصميمات ورسومها الضخبطية (الكروكية) والمواصفات التي يقدمها ممثلو حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بشرط أن تكون معقولة وأن لا تتجاوز مدى التزامات الحكومة المصرية الواردة في الفقرة الرابعة . ويجب أن يقر ممثلو كل من الحكومتين في هذه اللجنة التصميمات والمواصفات الخاصة بكل عمل تقوم به الحكومة المصرية قبل البدء فيه . ويكون لكل عضو في هذه اللجنة وكذلك لقواد القوات البريطانية أو ممثلهم حق فحص الأعمال في جميع أدار إنشاءها كما يجوز لممثل المملكة المتحدة من أعضاء اللجنة تقديم مقترحات بشأن طريقة تنفيذ العمل ، ولم أيضاً حق اقتراح تعديل التصميمات والمواصفات أو تغييرها في أى وقت أثناء سير العمل . وتنفذ المقترحات والمشروعات التي يقدمها ممثلو المملكة المتحدة في اللجنة بشرط أن تكون معقولة وأن لا تتجاوز مدى التزامات الحكومة المصرية الواردة في الفقرة الرابعة . وفيما يتعلق بالآلات وغيرها من المهمات ، حيث يكون لوحدة الطراز أهميتها ، قد اتفق على أن تكون المهمات التي تشترى وتركب من الطراز للقرر والمستعمل عادة في الجيش البريطاني . ومن اللبوم طبعاً أنه يجوز لحكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة أن تقوم على تفتتها الخاصة ، بعد استمال القوات البريطانية لهذه الشكات والمساكن ، بادخال التصميمات والضريات وإنشاء مبان جديدة في المنطقة المحددة في الفقرة الثانية السالف ذكرها .

٦ - تحقيقاً لبرنامج الحكومة المصرية في تحسين الطرق ومواصلات السكان الحديثة في القطر المصري ولإبلاغ وسائل المواصلات فيها مستوى حاجات القوم الحرة الحديثة مستوى الحكومة المصرية إنشاء الطرق والكبارى والسكك الحديدية المية بعد وصايتها :

(١) الطرق :

(١) بين الإسماعيلية والإسكندرية من طريق النيل الكبير والزقازيق وزخى وطنطا وكفر الزيات ودمهور ،

(٧) بين الإسماعيلية والقاهرة عن طريق النيل الكبير ومنه يستمر على سرعة المياه الحلوة إلى هليوبوليس .

(٣) بين بورسعيد والإسماعيلية قالوس .

(٤) مواصلة بين الطرف الجنوبي للبحيرة المرة الكبرى والطريق المعتد من القاهرة إلى السويس على مسافة خمسة عشر ميلاً تقريباً غرب السويس .

ولإبلاغ هذه الطرق المتخوى العام للطرق الجيدة الصالحة لحركة المرور العامة سيكون عرضها عشرين قدماً ويكون لها منحدرات حول القرى الخ .
وتشأ من مواد من شأنها أن تجعلها صالحة دائماً للانتفاع بها في الأغراض الحرة . وأن تنشأ بحسب ترتيب أهميتها سالف الذكر . وأن تطابق المواصفات الفنية المية بعدد من المواصفات المطاة للطرق الجيدة الصالحة لحركة المرور العام .

وتكون الكبارى والطرق صالحة لتحمل صغين كاملين من سيارات النقل الميكانيكى الثقيلة ذات الأربع عجلات ، أو ذات الست عجلات أو من الدبابات المتوسطة الحجم . قيما يعلق بالسيارات ذات العجلات الأربع يكون البعد بين الدنجل الأمامى لأية سيارة ، وبين الدنجل الخلفى للسيارة التى أمامها

عشرين قدما ويكون الثقل على كل دنجل خلق أربعة عشر ملتا وعلى كل دنجل أمامي ستة أطنان وتكون المسافة بين الدنجلين ثمانى عشر قدما وفيها يخلق بالسيارات ذات العجلات الست ، تكون المسافة بين الدنجل الأمامي لكل سيارة منها وبين الدنجل الخلفي للسيارة التي أمامها عشرين قدما والمسافة بين الدنجل الخلفي والدنجل الأوسط أربع أقدام، وبين الدنجل الأوسط والدنجل الأمامي ثلاثة عشر قدما ويكون الثقل على كل من الدنجلين الخلفي والأوسط ١٨ أطنان وعلى كل دنجل أمامي أربعة أطنان أما الديابات فتقدر باعتبار أن وزنها ١٩٠٢٥ ملتا وطولها الكلى خمس وعشرون قدما والبعد بين مقدم إحداها ومؤخر السابعة لها رأسا ثلاث أقدام ويكون ثقل كل ١٩٠٢٥ ملتا عملا على شريطين يرتكزان على سطح قدرة ثلاثة عشر قدما من الطريق أو الكورير .

(ب) السكك الحديدية :

(١) تزداد تسييلات السكك الحديدية في منطقة القنال ونحسن لسد حاجة القوات بعد زيلتها في تلك المنطقة ولتسهيل مرعة نقل الرجال والمدايح والعجلات والمهمات بالقطارات وفقا لما تقتضيه حاجة الجيوش الحديثة . ويرخص بموجب هذا الحكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بأن تلتزم على قفها الخاصة ماقد تقتضيه حاجات القوات البريطانية في المستقبل من الإضافات والتعديلات على السكك الحديدية . فإذا مست هذه الإضافات أو التعديلات المخطوط الحديدية الصعبة لثقل العام وجب الحصول على إذن بذلك من الحكومة المصرية .

(٢) يجعل الخط بين الزقازيق وطنطا مزدوجا .

- ٧ - فضلا عن الطرق المينة في الفقرة السادسة (١) السالف ذكرها ،
وللاغراض ذاتها ستشبه الحكومة المصرية الطرق المينة بعد و قوم بصيانتها .
(١) الطريق من القاهرة بمطافاة النيل جنوبا إلى قنا وقوص
(٢) من قوص إلى القصير .
(٣) من قنا إلى اترددية .

وستشأ هذه الطرق والكبارى التي تمام عليها وفق المسوى المبين في الفقرة
السادسة السالف ذكرها .

وقد لا ييسر إنشاء الطرق المشار إليها في هذه الفقرة والطرق المينة في
الفقرة السادسة في وقت واحد ولكنها ستشأ في أقرب وقت مستطاع .

٨ - وجناتم الأماكش المشار إليها في الفقرة الرابعة على ما يرضى للطرفين
المصاعدين (ولا تدخل في ذلك المساكن الخاصة بالقوات التي ستبقى مؤقتا
بالإسكندرية طبقا للفقرة الثامنة عشرة الآتي ذكرها) ويتم الأعمال المشار إليها
في الفقرة السادسة السالف ذكرها (بعد السكك الحديدية المينة في الشطرين
٢ و ٣ من الجزء « ب » من تلك الفقرة) تنسحب القوات البريطانية الموجودة
في أنحاء القطر المصري ، غير الجهات الواقعة في منطقة القتال والمينة في الفقرة
الثانية السالف ذكرها ، مع استثناء القوات الباقية مؤقتا بالإسكندرية ، وتبقى
الأراضي والتكنات ومنازل الطائرات البرية ومرامى الطائرات البحرية
والأبنية التي تحتلها القوات وتسلم إلى الحكومة المصرية إلا ما قد يكون منها
ملكا للأفراد .

٩ - أي خلاف في الرأي بين الحكومتين في تنفيذ الفقرات (٣ و ٤ و ٥
و ٦ و ٧ و ٨) السالف ذكرها يرضى لتصل فيه على لجنة تحكيم مؤلفة من
ثلاثة أعضاء تعيين كل من الحكومتين عضوا منهم وبين الثالث بالاتفاق بين
الحكومتين ، ويكون قرار اللجنة نهائيا .

١٠ - تحقيقا لحسن تدريب الجنود البريطانية قد اتفق على إعداد المناطق المحددة بد لتدريبها . ويجرى التدريب في المنطقتين (١) و(ب) طول السنة، وتكون المنطقة (ج) للمناورات السنوية خلال شهرى فبراير ومارس :

(١) غرب القل من القنطرة شمالا إلى خط سكة حديد السويس — القاهرة جنوبا (يافى ذلك الخط المذكور) وإلى خط طول ٣٠° ٣١' شرقا بحيث تستبعد كل الأراضي المنخفضة .

(ب) شرق القنال ، حسب الحاجة .

(ج) امتداد المنطقة (١) جنوبا إلى خط العرض الشمالى ٢٧° ٥٩' ومن ثم الجنوب الشرقى إلى مفتى خط العرض الشمالى ٣٠° ٢٩' بخط الطول الشرقى ٤١° ٣٩' ومن هذه المنطقة شرقا على إمتداد خط العرض الشمالى ٣٠° ٢٩' ومساحات المناطق المسار إليها فمابىق مينة على الخريطة الملحقة بالمعاهدة . (مقياس رسم ١ : ٥٠٠,٠٠٠) .

١١ - تمنح الحكومة المصرية الطيران فوق الأراضي الواقعة على جانبي قنال السويس وعلى مسافة عشرين كيلو متراته إلا ما كان يقصد العبور من الشرق إلى الغرب وبالعكس في ممر عرضه عشرة كيلو مترات عند القنطرة مالم تتفق الحكومتان على غير ذلك على أن هذا المنع لا يبرى على قوات الطرفين المتحالفين ولا على هيئات الطيران المصرية العسمية ولا على هيئات الطيران التى تتبع تبعية حقيقية أى جزء من أجزاء مجموعة الأمم التى تتكون منها الدول البريطانية وتعمل تحت سلطة الحكومة المصرية .

١٢ - تقدم الحكومة المصرية عند الضرورة وسائل المواصلات المقولة للوصول من وإلى الجهات التى توجد فيها القوات البريطانية . كما أنها تقدم بمور سعيد والسويس التسهيلات الضرورية لتفريخ الهبات الحربية والمؤن

اللازمة لقوات البريطانية وخزنها، ومن هذه التسهيلات إيفاء آلة صغيرة بريطانية في هاتين الميادين لتسلم وحراسة هذه المهمات واللون عند مرورها .

١٣ - نظرا لأن سرعة الطيران الحديث وسعة مداه تقتضيان استخدام مساحات واسعة لحسن تدريب القوات الجوية فإن الحكومة المصرية تأذن لقوات الجوية البريطانية في الطيران حيثما ترى ضرورة لذلك من أجل التدريب ويكون لقوات الطيران المصرية مثل هذه المعاملة في الأراضي البريطانية .

١٤ - نظرا لأن سلامة الطيران تتوقف على إعداد كثير من الأماكن لتزول الطائرات فإن الحكومة المصرية ستسعى وتيسر على النوام المأزول والمراسي المباحلة لتزول الطائرات البرية والبحرية في الأراضي والمياه المصرية . وستسحق الحكومة المصرية أى طلب يقدم من القوات البريطانية لإعداد المنازل والمراسي الإضافية التي تدل التجربة على ضرورتها لجعل العدد كافيا لحاجات الحليين .

١٥ - تأذن الحكومة المصرية لقوات الجوية البريطانية في استخدام منازل الطائرات البرية ومراسي الطائرات البحرية السابقة الذكر وفي إرسال مفادير من الوقود والمهمات إلى البعض منها لتخزينها في مخازن مقام عليها لهذا الغرض وفي القيام في أحوال الاستعجال بأى عمل قد تقتضيه سلامة الطائرات .

١٦ - تمنح الحكومة المصرية جميع التسهيلات اللازمة لمرور مستخدمى القوات البريطانية والطائرات والمهمات من وإلى منازل الطائرات البرية ومراسي الطائرات البحرية السابقة الذكر وتمنح مثل هذه التسهيلات لموظفى القوات المصرية ، وطائراتها ومهندسيها في القواعد الجوية لقوات البريطانية .

١٧ - تكون السلطات الحربية البريطانية حرة استئذان الحكومة المصرية في إرسال جامعات من الضباط يرتدون الملابس الملكية إلى الصحراء الغربية لدراسة الأرضي ورسم الخطط الحربية، ولا يرفض هذا الاذن دون مبرر مقبول .

١٨ - يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والأميراطور في إبقاء محطات من قوائمه في الاسكندرية ، أو على مقربة منها ، لمدة لا تتجاوز ثمانى سنوات من تاريخ تهاذ هذه المائدة وهي المادة التقريرية التي اعتبرها الطرفان المصادقان ضرورية لا يأتي :

(١) لاعام بناء التكتات في منطقة القتال نهائيا .

(ب) لتحسين الطرق الآتية :

١ - الطريق بين القاهرة والسويس .

٢ - بين القاهرة والاسكندرية عن طريق البحيرة والصحراء .

٣ - بين الاسكندرية ومرسى مطروح .

وذلك الوصول بها إلى المستوى المين في جزء (١) من الفقرة السادسة .

(ج) تحسین السكك الحديدية بين الإسماعيلية والاسكندرية وبين الاسكندرية ومرسى مطروح كما أشير إلى ذلك في الشطرين ٢ و ٣ من البحيرة (ب) من الفقرة السادسة .

وتم الحكومة المصرية العمل المين في لشطرات (١) و (ب) و (ج) السالفة الذكر قبل انضمام مدة الثمانى سنوات المذكورة آتفا ومستولى الحكومة المصرية طبقا صيانة الطرق ووسائل المواصلات المذكورة فيما تقدم .

١٩ - تظل القوات البريطانية الموجودة في القاهرة أو بجوارها إلى وقت انسحابها طبقا لنص الفقرة الثامنة السالف ذكرها كما تظل القوات البريطانية الموجودة في الاسكندرية أو بجوارها إلى نهاية الوقت المحدد في الفقرة الثامنة عشرة السالف ذكرها حصصة بالتسهيلات التي لها الآن .

(المادة التاسعة)

يحدد باتفاق خاص يرم بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ما تتمتع به ، من إعطاء وميزات في المسائل القضائية والمالية ، قوات صاحب الجلالة الملك والاميرالمطور التي تكون موجودة في مصر طبقا لأحكام هذه المعاهدة .

(المادة العاشرة)

ليس في أحكام هذه المعاهدة ما يمس ، أو ما يقصد به أن يمس بأي حال من الأحوال ، الحقوق والالتزامات الثابتة أو التي قد تقترب لأحد الطرفين المتعاقدين أو عليه بمقتضى عهد عصبة الأمم أو عيثاق منع الحرب الموقع عليه يارس في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨ .

(المادة الحادية عشرة)

١ - مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ قد انتهى الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ويواصل الحاكم العام ، بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين ، مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين -

والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الناية الأولى لادرتهما في السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين .

وليس في نصوص هذه المادة أي مساس بمبدأ السيادة على السودان ،
٢ - وبما عدا ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين في السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذي يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند تعيينهم في الوظائف الجديدة التي لا يفرغها من دانيون أكفاه .

٤- يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيين .

٥- تكون هجرة المصريين إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام .

٦- لا يكون هناك تمييز في السودان بين الرعايا البريطانيين وبين الرعايا المصريين في شئون التجارة والهجرة أو في الملكية .

٧- اتفق الطرفان المتعاقدان على الأحكام الواردة في ملحق هذه المادة فيما يتعلق بالطريقة التي تصبح بها الاتفاقات الدولية سارية في السودان .
(ملحق المادة الحادية عشرة)

ملم ، وإلى أن يضى الطرفان المتعاقدان على غير ما يأتي ، تطبيقا للفقرة الأولى من هذه المادة ، يصح أن يكون المبدأ العام الذي يراعيه في المستقبل بالنسبة للاتفاقات الدولية ، هو أنه لا تنطبق على السودان إلا بعمل مشترك تقوم به حكومة المملكة المتحدة وحكومة مصر وأن مثل هذا العمل المشترك يكون لازما كذلك إذا أريد إنهاء اشتراك السودان في اتفاق دولي متعلق عليه .

والاتفاقات التي يراد سرانها في السودان تكون على العموم اتفاقات ذات صفة قية أو إنسانية . ومثل هذه الاتفاقات تكا ، تشمل على الدوام حكما عاما بالانضمام إليها قيا بعد ، وفي مثل هذه الأحوال تقع هذه الطريقة لجعل الاتفاق ساريا في السودان ويجري الانضمام بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وعن المملكة المتحدة ، كل فيما يخصه ، شتعتان متوضان في ذلك توضحا شججها . وتكون طريقة إيداع وثيقة الانضمام في كل حالة موضع اتفاق بين الحكومتين .

وفي كل ما إذا أُريد أن يطبق على السودان اتفاق لا يجرى على نص خاص بالانضمام تكون طريقة تحقيق ذلك موضع مشاور واتفاق بين الحكومتين . وإذا كان السودان بالفعل طرفا في اتفاق ، وأريد إنهاء اشتراكه فيه ، فستترك المملكة المتحدة ومصر في إصدار الاعلان اللازم لهذا الإنهاء . ومن المتيقن عليه أن اشتراك السودان في اتفاق ما ، أو إنهاء ذلك الاشتراك لا يكونان إلا بعمل مشترك يجرى خصيصا بالنسبة للسودان ، ولا يقرنان على مجرد كون المملكة المتحدة ومصر طرفان في الاتفاق ، ولا على قضيتهما لهذا الاتفاق .

وفي المؤتمرات الدولية التي تجرى فيها المفاوضات في مثل هذه الاتفاقات يكون السودان المصري والبريطاني بطبيعة الحال على اتصال دائم بالنسبة لأي إجراء قد يفضّل على أنه مرغوب فيه لصالح السودان .

(المادة الثانية عشرة)

يعترف صاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن المسؤولية عن أرواح الأجانب وأموالهم في مصر هي من خصائص الحكومة المصرية دون سواها وهي التي تتولى تنفيذ واجباتها في هذا الصدد .

(المادة الثالثة عشرة)

يعترف صاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن نظام الإمبرازات القائم بمصر الآن لم يدرأ لم روح العصر ولا حالة مصر المتغيرة . ويرغب صاحب الجلالة ملك مصر في إنهاء هذا النظام دون إبطاء . وقد اتفق الطرفان للتعاقدان على الترتيبات الواردة بهذا الشأن في ملحق هذه المذكرة .

(ملحق للسادة الثلاثة عشرة)

١ - إن الأغراض التي ترمى إليها التدابير الواردة في هذا الملحق هي :

(أ) الوصول على وجه السرعة إلى التنازل الامتيازات في مصر وما يتبع ذلك
حيثما من التنازل القبول الحالية التي تقيد السيادة المصرية في مسألة سرعان التشريع
المصري (بما في ذلك التشريع المالي) على الأجانب .

(ب) إقامة نظام انتقال لمدة معقولة لا يتعدى ولا يتجاوز بغير مبرر . وفي حدود
تلك المدة تبقى المحاكم المخططة وتأمر الاختصاصات المنحولة الآن للمحاكم القنصلية
قبلا عن اختصاصها الحالي .

وفي نهاية فترة الانتقال هذه تكون الحكومة المصرية حرة في الاستغناء
المحاكم المخططة

٢ - تحصل الحكومة المصرية كخطوة أولى في أقرب وقت مستطاع بالدول
ذات الامتيازات بقصد (أ) إنهاء كل قيد يقيد التشريع المصري على الأجانب
و (ب) إقامة نظام انتقال للمحاكم المخططة كما هو وارد في الشطر (ب) من
الفقرة الأولى سابقة الذكر .

٣ - إن حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بصفتها دولة من دول
الامتيازات وبصفتها حليفة لمصر ، لا تعارض بجانا في التدابير المشار إليها في الفقرة
السابقة وببمعاونتنا فعليا مع الحكومة المصرية في تحقيق هذه التدابير
بإسراع كامل نودعها لدى الدول ذوات الامتيازات في مصر .

٤ - من المتفق عليه أنه في حالة ما إذا وجد أنه من المستحيل تحقيق التدابير
المشار إليها في الفقرة الثانية فإن الحكومة المصرية تحتفظ بحقوقها كاملة غير
مقروصة إزاء نظام الامتيازات بما في المحاكم المخططة .

٥ - من اللغز عليه أن الشطر (١) من الفقرة الثانية لا معنى لفصل أن موافقة الدول ذوات الامتيازات لن تكون ضرورية لسريان التشريع المصرى على رعاياها ، ولكنها تعنى أيضا انتهاء الاختصاص التشريعى الحالى الذى تباذره المحاكم المختلطة بالنسبة لتطبيق التشريع المصرى على الأجانب . ويصح ذلك أن لا يكون للمحاكم المختلطة فى سلطتها القضائية أن تقضى فى صلاحية سريان قانون أو مرسوم مصرى طبقه البرلمان المصرى أو الحكومة المصرية على الأجانب .

٦ - يصرح صاحب الجلالة ملك مصر بمقتضى هذا أن أى تشريع مصرى يطبق على الأجانب لن يتناقض مع المبادئ المصولة بها على وجه العموم فى التشريع الحديث ، وأنه فيما يتعلق بالتشريع الحالى على الخصوص فان هذا التشريع لن يتضمن تمييزا مجحفا للأجانب بما فى ذلك الشركات الأجنبية .

٧ - لاكل من المصول به فى أكثر البلاد أن يطبق على الأجانب قانون جنسيتهم فى مسائل الأحوال الشخصية ، فسينظر بين الاعتبار إلى أنه من المرغوب فيه أن يستثنى من نقل الاختصاص — على الأقل فى البداية — مسائل الأحوال الشخصية الخاصة برعايا الدول المتنازلة التى ترغب فى أن تستمر بحاكمها القضائية فى مباشرة هذا الاختصاص .

٨ - سيفتضى نظام الانتقال الذى يوضع للمحاكم المختلطة ونقل الاختصاص الحالى للمحاكم القنصلية إليها (الأمر الذى سيكون بطبيعة الحال حاسما لأحكام الاتفاق الخاص المشار إليه فى المادة التاسعة) إعادة النظر فى القوانين الحالية الخاصة بتكوين المحاكم المختلطة واختصاصها بما فى ذلك إعداد برصا دار قانون جديد لتحقيق الجايلت .

ومن القوم أن إعادة النظر هذه ، تتضمن فياقتضيه السائل الآتية :
 (١) تعريف كلمة « أجنبي » يحدد الاختصاص المقبل للمحاكم المختصة .
 (٢) ريادة عدد موافق المحاكم والنيابات المختصة بما يقتضيه التوسيع المقترح لاختصاصها .

(٣) الإجراءات المتعلقة بسائل الضرر أو تخفيف عقوبة الأحكام الصادرة على الأجانب والإجراءات المتعلقة بتضييق عقوبة الإعدام الصادرة عليهم .

(المادة الرابعة عشرة)

تلقى المعاهدة الحالية جميع الاتفاقات أو الوافق للقائمة التي يكون استمرار بقائها متافيا لأحكام هذه المعاهدة . ويجب أن يعد ، باتفاق الطرفين المتعاقدين ، إذا طلب أحدهما ذلك ، بيان بالاتفاقات والوافق المتأخرة وذلك في مدتي ستة أشهر من تهاد هذه المعاهدة .

(المادة الخامسة عشرة)

اتفق الطرفان المتعاقدان على أن أى خلاف ينشأ بينهما بعدد تطبيق أحكام المعاهدة الحالية أو تفسيرها ولا يمتد لها تسوية بالمفاوضات بينهما مباشرة ، يعالج بمقتضى أحكام عهد عصبة الأمم .

(المادة السادسة عشرة)

يدخل الطرفان المتعاقدان في مفاوضات ، بناء على طلب أى منهما في أى وقت بعد انقضاء مدة عشرين سنة على تنفيذ هذه المعاهدة ، وذلك بقصد إعادة النظر بالاتفاق بينهما في نصوص المعاهدة بما يلائم الظروف السائدة حينذاك فإذا لم يستطع الطرفان المتعاقدان الاتفاق على نصوص المعاهدة التي أعيد نظرها ، يحال الخلاف إلى مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقا لأحكام عهد العصبة التافذ وقت توقيع هذه المعاهدة أو إلى أى شخص أو

هيئة لتصل فيه طبقا للاجراءات التي يفتق عليها الطرفان المتعاقدان .
ومن المتفق عليه أن أى تغيير فى المعاهدة عند إعادة نظرها يكفل استمرار
التصالح بين الطرفين المتعاقدين طبقا للبداية التى تنطوى عليها المواد
(٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٧) .

ومع ذلك ، فى أى وقت بعد انقضاء مدة حتر سنوات على تنفيذ
المعاهدة يمكن المشخول فى مفاوضات برضا الطرفين المتعاقدين قصد إعادة
النظر فيها كما سبق بيانه .

(المادة السابعة عشرة)

يصدق على المعاهدة الحالية . ويجادل الصديق عليها فى القاهرة فى أقرب
وقت ممكن . ويبدأ تنفيذها من تاريخ تبادل التصديق عليها وعندئذ تسجل
لدى السكرتير العام لجمعية الأمم .

وإقرارا بما تقدم وقع المفوضون السابق ذكرهم هذه المعاهدة ووضعوا
أحكامهم عليها .

وتحررت فى لندن من صورتهى فى اليوم السادس والعشرين من شهر
أغسطس سنة ١٩٣٦ .

(توقيعات)

عضر مضم على

يرغب وفد المملكة المتحدة والوفد المصرى ، أن يسجل عند توقيع
المعاهدة فى حضر ما اتفقا عليه من تغيير لبعض نصوص معاهدة التصالح
وفى ايل بيان هذه التغييرات :

١ - من المفهوم طبعا أن التغيرات المنصوص عليها فى المادة السابعة
التي تقدم إلى صاحب الجلالة الملك والإمبراطور تشمل إرسال قوات أو
إمدادات بريطانية فى الحالات المميتة بطلب المادة .

٢- من المزمع أنه كـتـيـجـة لأحكام المادة السادسة تبادل الحكومتان المشورة في حالة خطر قطع العلاقات .

وعليه ففي حالة قيام ضرورة دولية مفاجئة يحشى خطرها يعمل بمبدأ لتشاور التبادل نفسه .

٣- تشمل « طرق المواصلات » المشار إليها في الجملة الثانية من المادة السابعة المواصلات الإختيارية (الأسلاك البحرية والطنرات والليفونات واللاسلكي) .

٤- تشمل الإجراءات الحربية والإدارية والتشريعية الوارد ذكرها في الجملة الثالثة من المادة السابعة الإحرامات التي بموجبها تراعى الحكومة المصرية في استعمال حقها بالنسبة لمواصلات الراديو الكهربية مستلزمات محطات التفراف لللاسلكي التابعة للقوات البريطانية في مصر وتواصل العمل مع السلطات البريطانية لمنع أى تدخل من مرجحات محطات التفراف لللاسلكي البريطانية وبين مرجحات المحطات المصرية كما تشمل الإجراءات التي تكفل الرقابة الفعالة على تدفق وسائل المواصلات المشار إليها في تلك المادة .

٥- يراد بكلمتي « منطقة جنيفة » الواردتين في الفقرة الثانية (أ) من ملحق الإذاعة الثامنة امتداد شاطئ البحر المرة الكبرى من نقطة تبعد ثلاثة كيلو مترات شمال محطة جنيفة إلى نقطة تبعد ثلاثة كيلو مترات جنوب شرق محطة قايد بعرش ثلاثة كيلو مترات من شاطئ البحر .

٦- من المتفق عليه بالنسبة إلى الشرطة (ب) من الفقرة الثانية من ملحق « قاعدة الثامنة أن تحدد بالضبط وفي أقرب وقت مستطاع الأماكن التي سيجل بها القوات الحربية بالمنطقة المشار إليها هناك .

ويقتل كذلك إلى هذه المتعلقة مستودع قوات الطيران الملكية الموجودة الآن بأبي قير على ألا يتأخر ذلك عن تاريخ انسحاب القوات البريطانية من القاهرة طبقا للفقرة الثامنة .

٧ - من المتفق عليه بالنسبة للفقرة الثالثة من ملحق المادة الثامنة :

(أ) أن تشمل أبنية التكنات البريطانية أماكن المتروحين من الضباط ولديبة معينة من الرتب الأخرى .

(ب) أنه وإن كان لا يمكن الآن تحديد موقع خيم القاعة تحديدا نهائيا إلا أن التبريد قد تصلح لهذا الغرض .

(ج) أن الحكومة المصرية جريا على الخطة التي سلكتها، إلا لمصلحة سكان تلك المناطق تستعد جميع التدابير الصحية للمكثفة لكافة الملايا في الجهات المجاورة للمناطق التي توجد بها القوات البريطانية .

٨ - من المتفق عليه بالنسبة للفقرة السادسة من ملحق المادة الثامنة أنه فيما يتعلق بالطريق رقم (٣) إذا لم تستطع الحكومة المصرية الاتفاق مع شركة قتال السويس على استخدام القوات البريطانية والمصرية لهذا الطريق وإصلاح الأجزاء التي لم تصل حد إلى مستوى الأجزاء الأخرى إلى أن تفي بالشروط المبينة في الفقرة السادسة ، فإن الحكومة المصرية ستسعى طريقا جديدا يصل بين هذه الأماكن .

٩ - من المتفق عليه بالنسبة للفقرة الثانية عشرة من ملحق المادة الثامنة أن يقتصر عدد أفراد القلة المشار إليها على الحد الأدنى بالضرط لاستلام هذه المهام وحراستها .

١٠ - من المتفق عليه بالنسبة للفقرة الثالثة عشرة من ملحق المادة الثامنة أن الطيران سيكون لأغراض التدريب على ألا يكون في التاليف هو

المناطق الصحراوية ولا يكون فوق المناطق السكونية إلا حين تقتضى الضرورة ذلك .

١١ - من المتفق عليه طبعاً فيما يتعلق بالفقرة الثانية من المذكرة المصرية الخاصة بالمسائل العسكرية ، أن الحكومة المصرية هي التي تدفع نفقات البعثة العسكرية ، وأن كلمتي « التدريب الصحيح » الواردة في هذه الفقرة تشملان التدريب في الفكيكيات والمعاهد الحربية البريطانية .

١٢ - لا تطبق الفقرة الثانية من المذكرة الخاصة بالمسائل العسكرية إلا على الأشخاص الذين يكونون بالفعل في ذلك الوقت من أفراد القوات المصرية المسلحة .

١٣ - يراد بكلمة « المعدات » الواردة بالفقرة الثالثة من المذكرة المصرية الخاصة بالمسائل العسكرية كل المهمات التي يحسن بالقوات التي تعمل صا أن تصفها من صنف واحد ولا تشمل الملابس ولا المستلزمات المحلية .

١٤ - من المتفق عليه بالإشارة إلى الفقرة الأولى من المادة السادسة عشرة أن يقدم الحاكم العام إلى حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة وإلى الحكومة المصرية تقريراً سنوياً عن إدارة السودان . وأن يبلغ التشريع السوداني إلى رئيس مجلس الوزراء المصري مباشرة .

١٥ - من المتفق عليه ، بالإشارة إلى الفقرة الثانية من المادة السادسة عشرة أنه ينبغي أن يكون تعيين الرعايا المصريين في وظائف السودان الرسمية خاضعاً بالضرورة لعدد ، الوظائف المناسبة الحالية ووقت خلوها ومؤهلات المرشحين المتقدمين لها ، فإن أحكام تلك الفقرة تسرى فوراً بمجرد تقاض المعاملة وتكون ترقية المواطنين في حكومة السودان إلى أية درجة كانت بدون مراعاة الجينية ، وذلك بالاختيار تبعاً للجدارة الشخصية .

ومن المأمور أيضاً أن هذه التصوص لا تمنح الحاكم العام من تعيين أحياناً في بعض الوظائف الخاصة أشخاصاً من جنسيات أخرى ، إذ لم يصير وجود

ذرى المؤهلات من الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين أو من السودانيين ،
١٦ - من المفق عليه فيما يتعلق بالفقرة الثالثة من المادة الحادية عشرة أنه
نظراً لأن الحكومة المصرية ترغب في إرسال جنود إلى السودان فإن الحاكم
العام سيأمر بالنظر في أمر عدد الجنود المصرية اللازمة للخدمة في السودان
والأماكن التي يقيمون فيها وللتكثات اللازمة لهم ، وسترسل الحكومة المصرية
فوراً بمجرد نفاذ المعاهدة ضابطاً مصرى ما عطاها يستطیع الحاكم العام استشارته
في هذه الأمور .

١٧ - بما أنه قد تم الاتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة
في المملكة المتحدة على أن مسألة التخلي عن المستحق لمصر على السودان ، والمسائل المالية
الأخرى المتعلقة بها تبعت بين وزارة المالية المصرية ووزارة المالية بالمملكة المتحدة ،
وبما أن هذا البعت قد ابتدأ بالفعل ، فقد روى أنه ليس من الضروري أى تخصص
المعاهدة أى نص خاص بهذه المسألة .

١٨ - من المفق عليه بالنسبة للفقرة السادسة من ملحق المادة الثالثة عشرة
أن المسائل التي يتطوى عليها هذا التصريح لا تخضع لتفضاء أى محكمة في مصر .
وقع هذا المحضر من نسختي في لندن في اليوم السادس والعشرين من
أغسطس سنة ١٩٣٦ .
(توقيع) أنتوني إيدن (توقيع) مصطفى النحاس

(٥) مذكرات لندن

في ١٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

للاذكرة الأولى

من حضرة صاحب الميزة مصطفى النحاس باشا إلى معادة المستر إيدن

تحريراً في لندن ٢٦ أغسطس ١٩٣٦

سيدى

بالإشارة إلى اللادة الثانية من المعاهدة التى وقعتها اليوم أنشرف بإبلاغكم أنه نظراً لأن حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والأملاك البريطانية وراء البحار وإمبراطور الهند سيكون أول ملك أجنبي يمثله فى مصر صغير فإن السفراء البريطانيين سيصحبون ذوى أقدمية على باقى الممثلين السياسيين المعتمدين لدى بلاط صاحب الجلالة ملك مصر .

وتكون لمجملات هذه المذكرة خاصية لإفادة النظر فى الوقت وبالشرط للنصوص عليها فى لادة السادسة عشرة من المعاهدة .
(توقيع) مصطفى النحاس .

المذكرة الثانية

من حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا إلى سعادة السفير إيدن
تحريراً فى لندن ٢٦ أغسطس سنة ١٩٠٦

سيدى

بالإشارة إلى اللادة الثانية عشرة من المعاهدة التى وقعتها اليوم ، أنشرف بإبلاغكم أن الحكومة المصرية تتولى إلقاء إدارة الأمن العام الأوربية فوراً ولكنها مستعني لئلا خمس سنوات من نفاذ المعاهدة عنصر أوريا هينا فى بوليس لندن ويبقى هذا البوليس فى المدفأ لكورة تحت إمرة ضباط بريطانيين .
وتسهلاً لإحلال موظفين مصريين بالتدريج على العنصر الأوربى المذكور بما يضمن انجام العمل فى هيئة البوليس ، تتولى الحكومة المصرية أن تستعنى كل عام من خدمة خمس موظفى البوليس الأوربى .

وستفضل الحكومة المصرية على العموم بالنظر لمعاهدة الصداقة والتحالف التى وقعتها اليوم الرعايا البريطانيين الحائزين للوثائق المطلوبة عندما تستخدم خبراء من الأجانب .
(توقيع) مصطفى النحاس

المذكرة الثالثة

من حضرة صاحب الدولة مصطفى الخامس باشا إلى سعادة السفير إيدن

تحريراً في لندن في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

سيدى

أريد أن أسجل هنا مسائل معينة أخرى تم التناغم عليها وتتصل بالشؤون العسكرية في معاهدة التحالف التي وقعتها اليوم :

١ - يستحب المولطون البريطانيون من الجيش المصرى وطنى وظائف المنفى العام والموظفين التابعين له .

٢ - نظراً لأن الحكومة المصرية ترغب في استكمال تدريب الجيش المصرى بما فيه سلاح الطيران ، وتوى مصلحة المحافظة التي تم عقدها أن تخطار المدرسين الأجانب الذين قد ترى حاجة إليهم من بين الرعايا البريطانيين وحدهم فأنها قد اعترفت أن تنفق بمشورة لجنة عسكرية بريطانية للمدة التي تراها ضرورية للفرض المذكور .

وتعهد حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بأن تقدم اللجنة العسكرية التي تطلبها الحكومة المصرية ، كما تعهد بأن تقبل من ترى الحكومة المصرية إيفاده من رجال جيشها لتعلم بالمملكة المتحدة وأن تكتل لهم التدريب اللازم . ونظراً للطرق التي هيأتها هذه للمعاهدة سوف لا ترغب الحكومة المصرية بطبيعة الحال في إيفاد أحد من أفراد قواتها للمساعدة ليطلق دراسته في أى معهد أو رحلة من معاهدة التدريب أو وحدها في غير المملكة المتحدة على أن لا يمنع ذلك الحكومة المصرية من أن توجه إلى أى بلد آخر رجال الجيش الذين لا يجسر قبولهم في معاهد المملكة المتحدة ووحداتها .

٣ - يصح لمصالح المحافظة ونظراً لاحتمال ضرورة التعاون في العمل بين

القوات البريطانية والمصرية أن لا يخطف طراز أسلحة القوات المصرية من برية وحرية ومعداتها عن الطراز الذي تستعمله القوات البريطانية . وتعهد حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بأن تبذل وساطتها لتسهيل توريد تلك الأسلحة والعدات من المملكة المتحدة يمثل الأمان التي تقدمها حكومة صاحب الجلالة كما رغبت الحكومة المصرية في ذلك .
وتفضلوا غ .

(توقيع) مصطفى النحاس

رئيس مجلس الوزراء

٩ - إعادة النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦

نص الذكرة التي سلمها سفير مصر بلندن

إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥

ترى الحكومة المصرية ، وهي في ذلك موقنة من أنها تصر عن شعور الأمة قاطبة ، أن المصلحة اليتى للصدائق والصالحين بين مصر وبريطانيا تقتضى أن تقوم الحكومتان بإعادة النظر في الاحكام التي تنظم علاقتهما في الوقت الحاضر على ضوء الحوادث الاخيرة والسياسات المتكسبة .

فمن المحقق أن معاهدة سنة ١٩٣٦ أبرمت في وقت كانت فيه السلاطنت الممولىة في أشد الاضطراب ، وكان شبح الحرب يادبها . وقد كان لمسلم الظروف أمرها اليين في إخراج المعاهدة على الوجه الذي صيغت به فلم تجلبها مصر إلا تحت ضغط الضرورة وإظهارا لما تكلمه نحو طبيعتها من الود الخالص والرجبة الصادقة في التعاون . فبجاءت المعاهدة حلقة في سلسلة من الصدايق التي اتخذت في ذلك الوقت ، ومن الاتفاقات التي قصد بها تجنب الحرب التي كانت تهدد العالم . أو دفع السدودان إذا لم يمكن تجنبها . وإذا كانت مصر قد قبلت

المعاهدة بكل ما اطوت عليه من قيود تحدد من إستقلالها فلاتها كانت تعرف أنها قيود أمثلها ظروف وأحداث وقتية تزول بزوال هذه الظروف والأحداث التي قضت بقيولها .

والواقع أن الحرب قد استغفرت أم أغراض المعاهدة . وضعت الطريق للوصول إلى نظام جديد يحل محل الوسائل التي لم تحرر إلا تحت تأثير سوء الظن الذي لم يكن قد زال كل الزوال سنة ١٩٣٦ ، وأطبقا لضرورات تحررية غيرتها الحوادث الجديدة تغييرا جوهريا .

وبما لا شك فيه أن الأحداث الهولية التي قلبت الأوضاع في العالم وما انتهت إليه الحرب الأخيرة من إنتصار الحلفاء وإبرام اللوائح لصون السلم والأمن في العالم ، كل ذلك من شأنه أن يحل الكثير من أحكام تلك المعاهدة نافذة لا مبرر لها لاسيما أن نصوص اللوائح لم تكن في يوم من الأيام هي الكفيلة بغضاها ، بل البيرة في ذلك إنما تكون بقبول الشعوب عن رضا وطيب خاطر لهذه النصوص وبالروح التي تيسر على تطبيقها .

وليس أدل على الروح الطيبة التي تقوم بها مصر في الوفاء بمسئلتها من المعاهدة الصادقة التي قطعتها لخليفتها طوال سني الحرب ، وقد قطعت مصر أثناءها الأداة الملموسة على وفائها للحلف وعلى إخلاصها في الصداقة .

إن الحكومة البريطانية - إبان الشدائد - قد جنت من إنفاقها مع مصر من التوائد أكثر مما فرضته نصوص المعاهدة وجاوزت إلى حدود بيعة ما كان يأمله حقا أكثر القاصرين البريطانيين تفاؤلا

لذلك كان لزاما أن يعاد النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦ بعد أن تغيرت الظروف التي فرضت عليها طابعا خاصا ، لكي تكون متمشية مع الحالة

الدولة الجديدة ، فإن أحكامها التي تمس إستقلال مصر وكرامتها لم تعد تساهل الوضع الحالي .

موجود قوات أجنبية زمن السام في بلادنا حتى لو انحصرت هذه القوات في مناطق نائية يجرح الكرامة الوطنية على الدوام . ولا يستطيع الرأى السام المصرى إلا أن يفسره بأنه الدليل المحسوس على روية نصدق أن الحكومة البريطانية نفسها لا تجد مبررا لها وأن من الخير لبلدين أن يحوم العلاقات بينهما على التفاهم والثقة المتبادلين .

وإن مصر لتصرف ما يستلزمه واجب الدفاع عن أراضيها، وتترك النتائج الناشئة عن اشتراكها في هيئة الأمم المتحدة ، فهي لم تعجم عن أية تفضية تتيج لقواتها العسكرية أن تلبح عاجلا ملجأها فادرة على صد عدوان للعدي حتى تصل إليها إمدادات حلفائها وإمدادات الأمم المتحدة .

فهذه الأسباب ، وأمام هبة الشعب المصرى عن بكرة أبيه ورغبة الحلة في أن يرى علاقاته البريطانية المتعلمى مستقرة على أساس من التحالف ومن الصداقة الخالصة من شوائب ريب الماضى ، والطفقة من أسر مصادى . قد انقضت زمنها ، تعرب الحكومة المصرية عن حقها بأن حليفها ستشار كها في هذا الرأى ، وأن الحكومة البريطانية متعنى بصديد موعد قريب لكن يشخص وقد مصرى إلى لندن للتفاوضة معها في إعادة النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦ .

وعنى عن لبيان أن هذه المفاوضات ستأول مسألة السودان مستوحية في ذلك مصالح السودانين وأمانهم .

(٧) مشروع صديق - يفرن

اتفق على أن الوثائق للمرافعة قد أعدت فقط قيد النظر فيها فيما بعد ، على أنه إذا قدمت رسميا من الحكومة المصرية دون أى تغيير فإن مستر يفرن سيزكها لدى حكومة صاحب الجلالة البريطانية .

٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤٦

المرقات :

(١) مشروع معاهدة بين مصر وإنجلترا .

(٢) مشروع بروتوكول خاص بالسودان

(٣) مشروع بروتوكول خاص بالجلالة .

معاهدة بين مصر وإنجلترا

حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا والممتلكات البريطانية

وراء البحار وإمبراطور الهند .

وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر .

نظرا لما يحددهما من صادق الرغبة لدعم الصداقة والعلاقات الطيبة التي

توجد بينهما ، ولتقوية المساعدة التي يستطيع كل منهما القيام بها - للتعاون

والمساعدة المتبادلين - لحفظ السلم والأمن الدوليين طبقا لأحكام ومبادئ ميثاق

الأمم المتحدة ،

قد اتفقا عليهما لذلك للتوضيح الآتية أحكامهم :

[...]

(المادة الأولى)

ينتهي العمل بمعاهدة التحالف الموقع عليها في لندن في ٢٦ أغسطس سنة

١٩٣٦ ، وكذلك المحضر المتفق عليه ، ولذا تكرات والاتفاق الموقع عليه في ٢٦

أغسطس سنة ١٩٣٦ بشأن الإعفاءات والميزات المرفقة بها . وذلك بمجرد مصادق

المعاهدة الحالية .

(المادة الثانية)

اتفق الطرفان الساميان المتصانقان على أنه في حالة ما إذا أصبحت مصر

محرلا لأحداء مسلح ، أو في حالة ما إذا أصبحت المملكة المتحدة متشبكة في

حرب نتيجة اعداء مسلح على الدول المتاخمة لمصر ، يحفظان بالتعاون الوثيق فيما بينهما وكتيجة لتشاورها ، العمل الذي قد يعترف بضروره وذلك إلى أن يصخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة السلم إلى نصايه .

(المادة الثالثة)

ورغبة في كفالة التعاون والمساعدة المتبادلين بين الطرفين الساميين المتصادقين ، ولكن يتاح إحكام تنسيق التدابير الواجب اتخاذها للدفاع المشترك منها ، اتفق الطرفان الساميان المتصادقان على انشاء لجنة مشتركة للدفاع مؤلفة من السلطات العسكرية المختصة في الحكومتين يساعدان الممثلون الآخرون الذين تعيينهم الحكومتان .

وهذه اللجنة هي هيئة استشارية اختصاصاتها أن تدرس - بقصد أن تقترح على الحكومتين التدابير الواجب اتخاذها - المسائل الخاصة بالدفاع المتبادل للطرفين الساميين المتصادقين في البر والبحر والجو ، بما في ذلك مسائل البناد والمستخدمين المتصلة بها ، وبصفة خاصة المقتضيات الوثيقة لتعاونها والمخططات الواجب اتخاذها لتكوين القوات المسلحة للطرفين الساميين المتصادقين من أن تكون قادرة على أن تقاوم الاعداء بطريقة قتالة .

وتجتمع اللجنة كلما دعت الضرورة للقيام بهذه المهام . وإذا ما دعت الحاجة ، تدرس اللجنة أيضا ، بناء على دعوة الحكومتين وعلى ضوء المعلومات المقدمة منهما ، الآثار العسكرية التي تنجم عن الموقف الدولي وبخاصة تلك التي تنجم عن كل الأحداث التي قد تهدد أمن الشرق الأوسط ، وتقدم للحكومتين في هذا الشأن التوصيات المناسبة ، وفي حالة وقوع أحداث مهددة لأمن أى دولة من الدول المجاورة لمصر تتشاور الحكومتان بقصد أن يصخذا بالاتفاق بينهما التدابير التي قد يعترف بضرورتها .

(المادة الرابعة)

يحدد الطرفان الساميان المتصادقان بأن لا يبرما تحالفاً أو يشتركا في أى حلف موجه ضد أحدهما .

(المادة الخامسة)

ليس في أحكام هذه المعاهدة ما يمكن أن يمس بأى حال من الأحوال الحقوق والالتزامات المترتبة ، أو التي تترتب لأحد الطرفين الساميين المتعاقدين أو عليه بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة .

(المادة السادسة)

اتفق الطرفان الساميان المتصادقان على أن أى خلاف ينشأ بينهما بسبب تطبيق أحكام المعاهدة الحالية أو تخييرها ، ولا يحق لهما حله بمفاوضات مباشرة ، يسوى طبقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة مع مراعاة التصريحات التي أعلنتها كل من الطرفين الساميين المتعاقدين بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من نظام المحكمة الدولية .

(المادة السابعة)

يصدق على المعاهدة الحالية ويتبادل التصديق عليها في القاهرة في أقرب وقت . ويبدأ تنفيذها من تاريخ تبادل التصديق عليها . وتبقى المعاهدة الحالية سارية لمدة ١٠ عاماً من تاريخ بدء سريتها ، وتظل بعد ذلك سارية إلى أن يقتضى علم على إعلان أحد الطرفين الساميين المتعاقدين الآخر بإنهاءها بالطرق الدبلوماسية .

بروتوكول السودان

إن السياسة التي يحدد الطرفان الساميان المتصادقان باتباعها في السودان في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك . ستكون أهدافها

الاساسية تحقيق رغبة السودانين وتسمية مصالحهم وإعدادهم إعداداً سليماً للحكم الذاتي، وتبعاً لذلك ممارسة حتى إختيار النظام المستقبل السودان عدلى أن يتسنى لطرفين السامعين للتصاقرين ، بالاتفاق التام المشترك بينهما ، تحقيق هذا الهدف الأخير بعد التشاور مع السودانين ، تطل إفاقية سنة ١٨٩٩ سارية ، وكذلك المادة (١١) من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقها والقرارات من ١٤ إلى ١٦ من المحضر للصق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة تبقى نافذة استثناء من حكم المادة الأولى من المعاهدة الحالية .

بروتوكول الجلاء

اتفق الطرفان الساميان للتصاقران على أنه بحلول أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ يكون قد تم جلاء القوات البريطانية عن الاراضى المصرية (مصر) جلاء تاماً . ويتم الجلاء من مدينتى القاهرة والإسكندرية وكذلك عن الدلتا بحلول ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ ، ويترك الجلاء بصفة مستمرة عن بقية الاراضى المصرية خلال السنة التى تنتهى فى التاريخ المحدد فى الفقرة الأولى من هذا البروتوكول . ويستمر تطبيق أحكام إغاثى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ الخاص بالإغاثات والميزات بصفة مؤقتة على القوات البريطانية فى خلال مدة إنسحابها من مصر . وأى تعديل فى هذا الاتفاق قد تنصو إليه الضرورة - نظراً لأنه فى يوم ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ ستكون الجيوش البريطانية قد إنصحت من الدلتا ولدينتين الآنف ذكرهما - سيصدر باتفاق لاحق بين الحكومتين عمى الموافقة بشأه قبل حلول هذا التاريخ .

(٨) قطع للمفاوضات

قرار مجلس الوزراء فى ٢٥ يناير سنة ١٩٤٧

لقد ذهبت الحكومة المصرية فى سبيل الاتفاق مع الحكومة البريطانية إلى

أبعد حد ممكن ، ورغم ذلك لم نجد في الاقتراحات والعروض التي جاء بها الجانب البريطاني ما يرضى حقوقنا الوطنية .

لذلك قرر مجلس الوزراء عرض قضية البلاد على مجلس الأمن .

(٩) قرار مجلس الأمن

في جلسة ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧ قرر مجلس الأمن ، في النزاع المصري الإنجليزي ، الاحتفاظ بالنزاع في جدول أعمال المجلس .

(١٠) مقاضيات ١٩٥٠ - ١٩٥١

أولاً : رسالة وزير الخارجية المصرية

إلى مستر يفن وزير خارجية بريطانيا

١ - يصر وزير الخارجية المصرية أن يبعث إلى سعادة المستر أرست يفن بأطيب تحياته وأجل أمنائه ،

٢ - ويثني الوزير الموقف البريطاني القوي الذي أصبح للمستر يفن يواجهه ، ولكنه يعتقد ، ويرجو أن يشاطره المستر يفن هذا الاحتاد ، أنه لا ينبغي لهذا الموقف تعطيل العمل على تصفية الجو السياسي في الشرق الأوسط عامة وبين مصر وبريطانيا بوجه خاص ، لأن تداعي الأحداث الدولية لا يقتضي تسوية للمواقف البريطانية .

٣ - عالجت الحكومة المصرية المماضرة القضية الوطنية في خطاب العرض الأخير بالعبارة الآتية :

« لقد أجمعت الأمة إجماعاً ، لا يشذ أحد من أبنائها عنه ، على وجوب تحرير واديها ، مصره وسودانها ، من كل قيد على حريته وإستقلاله ليسترد عهده القديم ويتبوأ المكان الكريم اللائق به في ميدان الحياة العالمية .

ولن نقتصر حكومتنا في هذا أصديق اليهود وأمضطها ليم الجلاء عن أرض

الراى بشرطيه وتيمان وحدته تحت الناج المصرى من كل عبث أو إعتداء .
وإن حكومتى لتحرص على أن تتوطد منها وبين الدول جيما علاقات الود
والثنام على قدم المساواة التامة، وفى حدود المصلحة والكرامة ، وميثاق هيئة
الامم المتحدة . ولن تدخرونا فى المعاونة على تحقيق ما يهدف إليه الميثاق ،
ونصبروا اليه قلوب الناس جيما من إستتباب الأمن الدولى ونشر السلام فى
الارض وإحزام حقوق الناس .

ومن الخير ولا ريب أن تكون هذه المبارات الواضحة المبرجة نعب
أعين الطرفين فى كل جهد يبذل لمواجهة للوقت .

٤ - ومن الخير كذلك أن تحذف فى الإختار حالة الراى العام المصرى
وتطور وجه القوى والراى العام للمصرى أهمية الكبرى فى الشرق الاوسط .
وقد أصبح يحقد بعد تجارب قسبة متوالية أنه لا فائدة من المفاوضة إلا
أساس جلاء القوات البريطانية جلاء ناجزا وصيانة وحدة مصر والسودان
تحت الناج المصرى ، وإن مصر لا تستطيع أن تنهض بنصيبها كاملا فى خدمة
السلام العام قبل أن تيمان حقوقها الوطنية صيانة كاملة .

٥ - إذا بادرت الحكومة البريطانية بالمواقفة على هذه الأسس فإن
الحكومة المصرية ترحب بالدخول معها فى محادثات الثنام على ما يجب عمله
لمواجهة الأخطار التى تهدد الأمن الدولى وإستقلال الشعوب وبقصد الوصول
إلى تسوية عملية تجمع بين الاستقلال التام لمصر والسودان باجتارهما وطنا
واحدا وبين المساهمة المجدية فى الجهود المبذولة لدفع الخطر الشيوعى الدولى .

٦ - يذكر سعادة المستر يفن فى هذا الصدد بأنه (أى المستر يفن) قال
له عندما تحدثا فى ٢٨ يناير الماضى وليس مهما أن يكون بيننا معاهدة مكتوبة .
ولكن اللهم تبادل الثقة وتوافق الاطمئنان .

٧- ينظر الوزير داسرجا ، لأن الرأي العام المصري شديد التعلق على قضيته الوطنية وعلى مصائر السلام في الشرق الأوسط
مارس سنة ١٩٥٠

ثانيا - رسالة من مستر يفن وزير خارجية إنجلترا

إلى وزير الخارجية المصرية

١- يود مستر يفن أن يحاط وزير الخارجية المصرية بأن مسألة العلاقات المصرية الإنجليزية كانت أخيرا محل بحث بالغ الدقة من جانب حكومة جلالة الملك . وقد أولى مستر يفن هذه المسألة عناية الشخصية الفائقة . ولكن لسوء الحظ حال تقيمه الأخير من وزارة الخارجية التي اقتضاه إجراء جراحة له دون إرسال رسالة إلى الحكومة المصرية بالمرعة التي كان يرجوها .

٧- ويهدد مستر يفن رغبة الحكومة المصرية في تصفية الجو السياسي في الشرق الأوسط عامة ، وبين مصر والمملكة المتحدة بوجه خاص . وهو يشارك الحكومة المصرية الرغبة التي أعربت عنها لتوطيد علاقات الود والتفاهم بينها وبين الدول جميعا على قدم المساواة التامة . وفي حدود المصلحة والكرامة وميثاق هيئة الأمم المتحدة . ويشعر بأنه من للرغوب فيه جدا لتحقيق هذا الغرض أن تصل مصر والمملكة المتحدة إلى تفاهم على أساس الثقة المتبادلة . ويرى أن أكبر عون يمكن أن تقدمه حكومة جلالة الملك لتحقيق هذا الغرض في هذه المرحلة هو أن يجري بين رئيس أركان حرب الإمبراطورية فيلد مارشال سير ويليام سليم ، وبين الحكومة المصرية ، بحث صريح غير رسمي للتواحي العسكرية للمسألة التي تواجهها في الشرق الأوسط .

ومع أن حكومة جلالة الملك تفر بان ثمة نواح أخرى لهذه المسألة غير التواحي العسكرية إلا أنها تشعر بأن مثل هذا البحث يساعد على توضيح

الأمر وبيان السبل التي يستطاع بها الوصول إلى حل. ومن المتصور أن يستطيع
الفيلد مارشال قضاء بضعة أيام في مصر حوالى أوائل يونيو .
والحكومة جلالة الملك وطيد الأمل في أن تكون الحكومة المصرية على
إستعداد للمباحثة معه حينئذ وهي ترجو كذلك أن تجري هذه المباحثات
بأقل ما يمكن من العلاقة .

٣- وإننا نأمل أن تعقد هذه المباحثات السبل باحثات أخرى مع سير رالف
ستيفينسون الذى سيعول مهام متعبه بوصفه سفيراً لجلالة الملك في القاهرة
بعد مدة وجيزة. وسيبقى التعليمات بإجراء هذه المباحثات مع الحكومة المصرية.
١٧ مايو سنة ١٩٥٠

ثالثاً - رسالة من وزير الخارجية المصرية

إلى مصر بين وزير خارجية بريطانيا

١- يسر الحكومة المصرية أن تعجل أن الحكومة البريطانية تشاركتها
الرغبة التي أعربت عنها لتوطيد علاقات الود والتفاهم بينها وبين الدول جميعاً على
تقدم المساواة التامة، وفي حدود المصلحة والكرامة وميثاق هيئة الأمم المتحدة .
٢- وتطلب الحكومة المصرية من الحكومة البريطانية الموافقة على مبدأى
جلالة القوات البريطانية ووحدة مصر والسودان تحت الناج المصرى كأساس
للمفاوضات تجري بين البلدين . وهى بذلك فصل طبقاً للعق الطيعى والهادى
هيئة الأمم المتحدة وقراراتها . وتنفيذاً لأحكام الميثاق .

٣- وفى سبيل إقرار هذين المبدأين، وسرعة تنفيذهما، ترحب الحكومة
المصرية بالانتماء بأى شخص تنديه الحكومة البريطانية، سواء كان مدنياً أو
عسكرياً . ولذلك فإن الحكومة المصرية ترحب بإقامة الفيلد مارشال سير وليام

سليم ، في أول شهر يونيو لبحث معه المسائل العسكرية وفي مقدمتها جلالة
القوات البريطانية جلالة تاما ناجزا ،

٤ - وكذلك يصر الحكومة المصرية أن تتصل في نطاق ما تقدم بمساعدة
السفير البريطاني الجديد بمجرد وصوله للمباحثة في المسائل السياسية .

٥ - وتأمل الحكومة المصرية أن تفضي هذه المحادثات في أقرب وقت إلى
مفاوضات بين الحكومتين لتحقيق غرضها المشترك وهو تصفية الجو السياسي
في الشرق الأوسط عامة وبين مصر وبريطانيا بوجه خاص .

٣٠ مايو سنة ١٩٥٠

(١١) بيان لـ الدكتور محمد صلاح الدين (باشا) وزير الخارجية

في مجلس البرلمان (يوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥١)

في هذه المرحلة الدقيقة التي تحتازها العلاقات المصرية البريطانية جاء بيان
لـ السيد موديسون في مجلس العموم ناطقا باسم الحكومة التي تتصلب وجهتي النظر
المتباينتين في أهم مسائل الخلاف بين مصر والمملكة المتحدة وهي الجلاء والسودان
وطلسطين . فقد حدد وزير الخارجية البريطانية سياسة حكومته بالنسبة إلى
هذه المسائل الثلاث في شيء من قليل من التفصيل والصراحة ، وحل الريق
حديث إلى جميع أرجاء المعمورة ، فمن حقكم علينا ، بل من حقنا على أنفسنا
أن نبين من جهتنا بنسب التفصيل والصراحة سياسة الحكومة المصرية في كل
هذه الأمور .

أولا - عن الجلاء ،

منذ أن منيت مصر بالاحتلال البريطاني في ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ ، وهي
تطالب بالجلاء والإنجليز يمتنعون بشق الملل لإطالة أجل الاحتلال . فصاية
الجديو ، وحماية الأحباب ، وحماية ذوي الجلايب الزرقاء ، وحماية الأفيان
وحماية أصحاب المصالح الحقيقية - كل هذه الملل المتخلفة المتناقضة في بعض

الأحياء تنزعوا بها ، الواحدة ضد الأخرى . فلما نهضت مصر نهضت الكورى وتحلى إجماعها على المطالبة بحقها ، وقضى هذا الإجماع على كل علة تتمسح بالغير ، وترى إلى إظهار الإنجليز بغير الساعين إلى الخير . أقصعوا في النهاية عن العلة الحقيقة فجاءوا الوطنية المصرية بحماية المواصلات البريطانية . فلما قضت هذه العلة أكثر قوتها باستقلال الهند والباكستان . وقد كانت الهند في يوم ما أكبر جوهرة في تاج الامبراطورية . لم تغرغ جبة الإنجليز من العسل والحجج فهم اليوم يتنصرون بما معناه سعادة المستر موريسون ومسؤوليات بريطانيا العظمى في الشرق الأوسط بالنيابة عن باقي دول الكومنولث وعن حلفاء الغرب بوجه عام » .

والى جانب هذه العلة لا مالة أجل الاحتلال بدلت لسياسة البريطانية بكل سخاء عددا هائلا من عهود الجلاء لتقدير المصريين حتى زابت هذه العود على السنين . آخرها وعدم الصريح في سنة ١٩٤٦ بأن يتم الجلاء برا وبحرا وجوا في أجل أقصاه شهر سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

أما أثر الاحتلال المدمام في تفرقة وتآخير تار وإفساد أمورنا وتعطيل مرافقنا وذلك مالا أحسبني في حاجة إلى التنويه عنه في هذا المكان . ولكنى لا أجد يدا من إشارة واحدة على ميل التمثيل إلى حالة الجيش المصرى بعد تسعة وستين عاما من الاحتلال ، وبعد خمسة عشر عاما من إبرام معاهدة سنة ١٩٣٦ التى أخذ الإنجليز فيها على عاتقهم تدريب الجيش للمصرى وتزويده بالأسلحة والمهمات . ولو أنهم كانوا مخلصين فبا زعموه من أنهم احتلوا مصر لخبر للمصرين أو في القيام بالهمة التى أخذوها على عاتقهم في معاهدة ١٩٣٦ لأصبح جيشنا اليوم من القوة والتدريب والتجهيز بحيث يحمد عليه أكبر اعتداد في الدفاع عن مصر وجاراتها الدول العربية ، وبحيث يستطيع أن يحمل في فطاق ميثاق الامم المتحدة

جانبا منها من مسئولية استتباب السلام واستقرار الأمن الدولى فى الشرق الأوسط .
ولكن كيف يعمل الانجليز على تقوية الجيش المصرى فتسقط حججهم فى
فى احتلال مصر فيما يزعمونه لانهتم من مسئوليات فى الشرق الأوسط ٢١
لا بد إذن من أن يبق الجيش المصرى الباسل مجردا عن السلاح والعتاد فلا تبقى
مصر بباله الجنود .

وهذا ما عمل عليه الانجليز فى كل وقت ، وما ضاعفوا المهمة فى العمل عليه
الآن . فهم لا يكتفون بأن يمتنعوا عن توريد الاسلحة التى تعاقدت معهم عليها
ودفعت بالفعل أكثر أمثانها ، ولا بالفضة التى يديرونها بين الخليج والهند فى
مجلس العموم ومجلس اللوردات لئلا يكبد عزمهم على حرمان مصر من كل سلاح .
بل يتعقبونها إلى كل مصدر من مصادر الحصول على الاسلحة ليسدروا دونها
كل سبيل .

وهكذا يستطيعون أن يواصلوا مزاعمهم التى يحجبون بها فى كبريت
قدم الاحتلال .

حلقة مفترقة لا تخرج منها إذا جربنا على الانجليز ، ونغضضنا الطرف عن
حقائقنا لخاصة المؤلة مقتصرين على النظر كما يدعوننا إلى حقائق الوقف الحالى ،
أى إلى خطر الحرب الذى يقولون إنه يهدد الشرق الأوسط كما يهدد العالم كله .
ومنى خلاص العالم من خطر الحرب ؟

قبل الحرب العالمية الأولى ، قيل لنا إن هذا الخطر يجب من ناحية ألمانيا
وحليفاتها دول التحالف الثلاثى .

وقبل الحرب العالمية الثانية قيل لنا إنه يأتى من ناحية دول المحور (برلين -
روما - طوكيو) .

وبعد الحرب العالمية الثانية يقال إن مصدره الاتحاد السوفيتى وتوابعه من
دول الكومنثورم .

ويمكن هناك على الدوام خلاف دولي يابس توب خطر الحرب ويجوز القول بأنه يهدد السلام، فهل يمكن أن يطالبنا منصف بأن تقبل على مبادتنا واستقلالنا غار الاحتلال إلى الأبدن لأن العالم ينلج يوماً من خطر يهدد أمن الدول ؟

لا يا حضرات الشيوخ والنواب المحترمين .

لقد عقدت مصر العزم ولطيدا على أن ترفض بكل قوة أى أثر للاحتلال مهما كان الخطر الذى يقال إنه يهددها .

إن الاحتلال الجائم على صدر مصر حقيقة قائمة تنتهك استقلالنا ونجرح عزتنا الوطنية ، وأثر باق من آثار الاستعمار البريطاني ذى التاريخ المشؤم الطويل . فلا بد لنا أن نحجوه . أما خطر الحرب الذى يلوح به ، ونحذر منه فانه لا يبدو أن يكون احتمالا نرجو انه أن لا يصحوق . ولن يصحوق بأذن الله إذا عمت المساواة فى السيادة بين الدول ، واحترمت كل دولة قوية سيادة الدول الصغيرة الضعيفة ووحدة أراضيها ، بادقة بنفسها ضاربة المثل الطيب فى حسن السلوك الدولى ، بصرف النظر عن تصرفات غيرها .

وهذا فى الواقع ما يدعو إليه ميثاق الأمم المتحدة الذى أكد مبدأ المساواة

فى السيادة ، وحرم على كل دولة من الأعضاء أن تنتهك سيادة غيرها من الدول أو وحدة أراضيها . وهذا ما تقتضيه الجمعية العمومية للأمم المتحدة إذ أوصت فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ بأنه لا يجوز لأية دولة أن تحتل بقوات فى أراضى غيرها من الدول المستقلة بدون رضاها . وما أحسننى فى حاجة إلى التأكيد بأن مصر ترفض رفضا باتا بقاء القوات البريطانية فى أرضها .

ومن جهة أخرى فقد نص الميثاق على مختلف الاجراءات والوسائل التى تكفل نص الخلاف بين الدول ، وضمان السلم العالمى . وليس منها فيما أعلم أن تحتل بريطانيا أرض مصر رغم أنها .

فإذا قيل ان هذه الاجراءات والوسائل لم تتوقف بد كامل تهيئاتها ، ولم تنهأ لها كل العوائق الوافية ، أجبنا بأن الجمعية العمومية قد رسمت في دهرتها الماضية وسيلة العمل المشترك لتوليد السلام . فكلان أساس هذه الوسيلة الاعتماد على الجيوش الوطنية للدول في مهمة حفظ الأمن للدول بها ، وفي المناطق المجاورة لها . وقد أبدت مصر من أول لحظة تمام استعدادها للاشتراك في هذه المهمة الدولية الجلية الشأن ، إذا قدم لها والدول الشرق الأوسط ذات الموقع الاستراتيجي الحساس مائة منها من السلاح والعتاد للمساهمة في صيانة الأمن الدولي في هذه المنطقة .

نعم يا حضرات الشيوخ والتواب المحترمين . إنى أعلن من هذا المنبر العالي إخلاصنا للاسكيد البادئيه السامية والأهداف العظيمة التي قام عليها ميثاق الأمم المتحدة والقرارات التي تصدرها هذه الهيئة وقفا له . ومن تمام هذا الإخلاص أن نرفض الاحتلال ، ونصر على الجلاء ، وأن نبادر إلى دحض هذه البذرة الاخيرة من بدع السياسة البريطانية ، وأعني بها المسخوية التي يقول الانجليز الآن بأنهم يحملونها في الشرق الأوسط بالنيابة عن دول الكومنولث وعن حلفاء الغرب بوجه عام ، فليس مهما بأن يدعي الانجليز لأنفسهم في الشرق الأوسط من المسؤوليات ما يشاءون إذا كانت دول الشرق الأوسط تحسبها لا تفرم على ما ينبغي .

يا حضرات الشيوخ والتواب المحترمين . هذه هي وجوه الخلاف بين الحكومتين المصرية والبريطانية في مسائل الجلاء والسودان . ويستج هذا الخلاف بالطبع خلافا حتميا آخر على معاهدة سنة ١٩٣٦ فالانجليز همسكون بها ، ويدعون أننا لا نستطيع إلقاءها من جانبنا وحدها ، لأنها تمكن لاحتلالهم ومناوراتهم في السودان . أما مصر فلن سيادتها واستقلالها ووحدها مع السودان أعز عليها من أن تنفق في سبيلها معاهدة سنة ١٩٣٦ .

ويعتمد الانجليز في موقفهم من هذه المعاهدة على قداسة المعاهدات، وينسبون أو يخشون أن قرار مجلس الأمن الدولي الصادر في ١٤ ابريل سنة ١٩٤٦ في شأن النزاع السوفيتي الايراني صريح في أن وجود القوات الأجنبية في أرض دولة من الدول يسلبها حرية الاختيار في المفاوضات .

ومن جهة أخرى فإن معاهدة سنة ١٩٣٦ تنهك قداسة معاهدتين دوليتين عظيمتي الشأن كبرق الخطر ، هما من غير شك أولى منها بالتأسيس والاحترام ، وأخى هما معاهدة القسطنطينية الموقعة في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ ، وميثاق الأمم المتحدة الموقع عليه في ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٥ .

الأولى سابقة في التاريخ على معاهدة سنة ١٩٣٦ . والثاني لاحق لها . والمعاهدة المذكورة تفت فيها كما يقف الكافر في عراب الصالحين . فهي في جملتها وتفصيلاتها إخلال صارخ بمعاهدة القسطنطينية المتعددة الأطراف التي كان هدفها والنازع على تنفيذها المساواة التامة بين جميع الدول باستثناء الدولة صاحبة الإقليم فيما يتعلق بحق المرور في قناة السويس وما يستتبعه من التدابير والاحتياطات . وهي إخلال صارخ بميثاق الأمم المتحدة كما سبق البيان .

فأي قداسة ترجى لمعاهدة عقدت تحت ضغط الاحتلال ، وهي في حد ذاتها إنما تالم لقداسة المعاهدات والمواثيق .

لقد كانت الحكومة المصرية بإحضرات الشيوخ والنواب المحترمين في حدود بحقها الدولي حينما وجدتكم في خطاب العرش الأخير بإنهاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ولن يلقى خطاب العرش القبول حتى تكون الحكومة باذن الله قد أوفت بمعاهدتكم عليه من إنشاء هذه المعاهدة ، إن العهد كان مستولا .

يا حضرات الشيوخ والنواب المحترمين ، تلك سيرة الإنجليز مع مصر في أمور الاحتلال . ومع ذلك يؤكد البستر موريسون أن الشعب المصري سيقف إلى

بأنهم كاهن في الماضي إذا نشبت نار الحرب من جديد . إلا أنها أضغاث
أحلام وأوهام في أوهام .

لقد أكدنا الحكومة البريطانية في المحادثات وبمناسبة الدعوة التي وجهوها
إينا للاشغال في مؤتمر نيروبي ، أن مصر لن تصام معهم في أى مجهود حربي
وم يتهمون أقدس حقوقها باحتلال أرضها وللماراة في وحدتها مع السودان .
وإني لمي يقين من أننا لا نقف هذا الموقف وحدنا ، بل نقفه أيضا منا
سائر الشعوب العربية التي يتهمك الانجليز إستقلالها أو التي جرحوها في السألة
السلطانية جرحا لا يبرءون له أن يتحمل .

والآن ما هي خلاصة الموقف بين مصر والانجليز ؟ إنني أجهلها لسك في
كلمات : لقد أغلق وزير الخارجية البريطانية حصر بحانه الاخوة في مجلس
المسوم باب المحادثات التي كانت تجري بين الحكومتين . أما الخطوات التالية
فستتبع اللجنة السياسية الوزارة التي يرأسها رئيس مجلس الوزراء من تقريرها
في الايام التالية المقبلة ، ثم عرض الامر على مجلس الوزراء لاتقرار هذا الخطوات
بصورة نهائية . ثم عود اليك في البرلمان قبل مضى هذه المودة لتظلمك على
الحقائق كاملة ، ونعدتكم في جميع ما نتوي لتحقيق الأهداف الوطنية التي أجمع
عليها شعب مصر والسودان ، وللوفاء بالهد الحاسم الذي قطعتة حكومتكم
على نفسها في خطاب العرش الأخير .

(١٣) - مصر تقرر إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦

قانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥١

بإنهاء العمل بأحكام معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ وملحقاتها

وبأحكام إختاتين ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٩٤٩

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي به :

(المادة الأولى)

ينص القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ ، بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى الموقعة بلندن في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ . ومن ثم ينتهي العمل بأحكام تلك المعاهدة والالتحاق المرافق لها ، الخاص بالإعفاءات والميزات التي تمتع بها القوات البريطانية الموجودة في المملكة المصرية . وينتهي العمل كذلك بأحكام إختاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ ، بشأن إنارة السودان .

(المادة الثانية)

ينص القانون رقم ١٣ والقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤١ ، الخاصان بالإعفاءات والميزات المشار إليها في المادة السابقة .

(المادة الثالثة)

على وزرائنا تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، واتخاذ ما يلزم لذلك من التدابير .
ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية
ويخذ كقانون من قوانين الدولة .
١٤ المحرم سنة ١٣٦١ (١٥ أكتوبر سنة ١٩٤١) .

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

(١٢) نشوب الثورة

بيان إعلان الثورة في مصر (٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢)

أنظر النص رقم ٤ صفحة ٤٠٧

(١٤) خلق فاروق

٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢

صيغة الإنذار

أنظر النص رقم ٥ في صفحة ٤٠٨

(١٥) وثيقة التارل عن العرش

أمر ملكي رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢

أنظر النص رقم ٦ في صفحة ٤٠٩ .

(١٦) إعلان الجمهورية

مقروط أسرة محمد علي - (١٨ يونيو سنة ١٩٥٣)

أنظر النص رقم ٧ في صفحة ٤١٠ .

(١٧) إتفاق بين الحكومة المصرية

وحكومة للملكة المصرية لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا

بشان الحكم الذاتي و تقرير المصير للسودان

لما كانت الحكومة المصرية وحكومة للملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا (المسماة فيما بعد بحكومة المملكة المتحدة) تؤمان إيماناً تاماً بحق الشعب السوداني في تقرير مصيره وفي ممارسة له ممارسة فعلية في الوقت المناسب وبالضمانات اللازمة ، فقد اتفقتا على ما يأتي :-

(المادة الأولى)

رغبة في تمكين الشعب السوداني من ممارسة تقرير المصير في جو حر عايد تبدأ في اليوم للمعن بالمادة التاسعة الواردة فيما بعد فترة ائصال يحفر للسودانيين فيها الحكم الذاتي الكامل .

(المادة الثانية)

لما كانت فترة الانتقال تمهيداً لإنهاء الإدارة الثانية لإنهاء فعلياً فانها تعتبر
تصنيفاً لهذه الإدارة ، ويحتفظ بإن فترة الانتقال بسيادة السودان للسودانيين
حتى يتم لهم تقرير المصير .

(المادة الثالثة)

يكون الحاكم العام ، وإن فترة الانتقال ، السلطة الدستورية العليا داخل
السودان ويمارس سلطاته وفقاً لقانون الحكم الذاتي بمعاونة لجنة محامية
تسمى لجنة الحاكم العام وتضمن المصالح الأول لهذا الاتفاق بيان وسلطات
هذه اللجنة .

(المادة الرابعة)

تشكل هذه اللجنة من اثنين من السودانيين ترشحها الحكومتان المتعاقدتان
بالاتفاق بينهما ، وعضو مصري وعضو من المملكة المتحدة وعضو باكستاني
ترشح كلا منهم حكومته على أن يتم تعيين العضوين السودانيين بموافقة
البرلمان السوداني عند انتخابه ، ويكون البرلمان في حالة عدم موافقته حق تعيين
مرشحين آخرين ، ويتم رسمياً تعيين هذه اللجنة بمرسوم من الحكومة المصرية .

(المادة الخامسة)

لأن كان الاحتفاظ بوحدة السودان بوصفه إقليماً واحداً مبدأ أساسياً
للسياسة المشتركة للحكومتين المتعاقبتين ، فقد إختصنا على ألا يمارس الحاكم
العام السلطات الممنولة له بمقتضى المادة ١٠٠ من قانون الحكم الذاتي على أية صورة
تتعارض مع هذه السياسة .

(المادة السادسة)

يظل الحاكم العام للسودان مسؤولاً مباشرة أمام الحكومتين المتعاقبتين فما
يطلق بما يلي :-

(١) الشؤون الخارجية .

(ب) أى تغيير يطلبه البرلمان السودانى بمقتضى المادة ١٠١ (١) من قانون الحكم الذاتى فيما يتعلق بأى جزء من هذا القانون .

(ج) أى قرار تفضله اللجنة يرى فيه الحاكم العام تارضاً مع مسؤولياته ، وفى هذه الحالة يرفع الأمر إلى الحكومتين المتساقتين ، وعلى كل من الحكومتين أن تبلغ ردها فى خلال شهر واحد من تاريخ الاخطار الرسمى ، ويكون قرار اللجنة نافذاً إلا إذا اجتمعت الحكومتان على خلاف ذلك .

(المادة السابعة)

تشكل لجنة مخططة للأنشطة من سبعة أعضاء ، ثلاثة منهم من السودانين وبينهم الحاكم العام بموافقة لجنة ، وعضو مصرى وعضو من المملكة المتحدة وعضو من الولايات المتحدة الأمريكية وعضو هندى ، ويكون تعيين الأعضاء غير السودانين بحسب معرفة حكومة كل منهم ، وتكون رئاسة اللجنة للعضو الهندى ، ويسمى الحاكم العام هذه اللجنة بآء على تعليمات الحكومتين المتساقتين ، ويتضمن المعلق الثانى لهذا الاتفاق بيان وظائف وسلطات هذه اللجنة .

(المادة الثامنة)

رغبة فى تهيئة الجو الحر المحايد اللازم لتقرير للصير ، تشكل لجنة السودنة تتألف من :

(١) عضو مصرى وعضو من المملكة المتحدة ترشح كلا منهما بحكومة ثم يتيها الحاكم العام ، وثلاثة أعضاء سودانيين يختارون من قائمة تتضمن خمسة أسماء يقدمها إليه رئيس وزراء السودان ، ويكون إختيار هؤلاء الأعضاء السودانيين وتعيينهم بموافقة سابقة من لجنة الحاكم العام .

(ب) عضواً أو أكثر من لجنة الخدمة العامة السودانية للعلل صفة استشارية بحسب دون أن يكون له حق التصويت .

ويضمن الملحق الثالث لهذا الاتفاق بيان عمل هذه اللجنة ووظائفها وسلطانها.

(المادة التاسعة)

تبدأ فترة الانتقال في اليوم المسمى « اليوم المين » بالمادة الثانية من قانون الحكم الذاتي ، ومع مراعاة إتمام السودة على الوجه المبين بالملحق الثالث لهذا الاتفاق تصعد الحكومتان المصاعدتان بانتهاء فترة الانتقال بأسرع ما يمكن ، ويخضع على أية حال ألا تصدى هذه الفترة ثلاثة أعوام ، وتنتهي هذه الفترة على الوجه الآتي :

يصدر البرلمان السوداني قرارا يعرب فيه عن رغبته في اتخاذ التدابير للشروع في تقرير المصير ، ويخطر الحاكم العام للحكومتين المصاعدتين بهذا القرار .

(المادة العاشرة)

عند إعلان الحكومتين المصاعدتين رسميا بهذا القرار ، تضع الحكومة السودانية القائمة آنذاك مشروعا قانون لانتخاب جمعية تأسيسية تقدمه إلى البرلمان لإقراره ، ويوافق الحاكم العام على القانون بالاتفاق مع لجنة . وتخضع التدابير التفصيلية لعملية تقرير المصير بما في ذلك الضمانات التي تكفل حيطة الانتخابات وأية تدابير أخرى تهدف إلى نهية الجو الحزبي المتبادل قابلية دولية . وتقبل الحكومتان المصاعدتان توصيات أية هيئة دولية تشكل لهذا الغرض .

(المادة الحادية عشرة)

تسحب القوات العسكرية المصرية والبريطانية من السودان فور إصدار قرار البرلمان السوداني برغبته في الشروع في اتخاذ التدابير لتقرير المصير ، وتصعد الحكومتان المصاعدتان باتهام سحب قواتهما من السودان في يدي فترة لا تصدى ثلاثة شهور .

(المادة الثانية عشرة)

تقوم الجمعية التأسيسية بأداء واجبين : -

الأول - أن تحرر مصر السودان كوحدة لا كجزء .

والثاني - أن تعد دستوراً للسودان يراعى مع القرار الذى يتخذ فى هذا الصدد ، كما تضع قانوناً لانقلاب برلمان سودانى دائم .
ويقرر مصر السودان :

(أ) إما بأن تخضع الجمعية التأسيسية لارتباط السودان بمصر على أية صفة ،

(ب) وإما بأن تخضع الجمعية التأسيسية للاستقلال التام .

(المادة الثالثة عشرة)

تعهد الحكومتان المصاعدتان باحترام قرار الجمعية التأسيسية فيما يتعلق بمسقبل السودان وتقوم كل منهما باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

(المادة الرابعة عشرة)

انضمت الحكومتان المصاعدتان على تعديل قانون الحكم الذاتى وفقاً للملحق الراجع لهذا الاتفاق .

(المادة الخامسة عشرة)

تصبح أحكام هذا الاتفاق وملحقاه نافذة بمجرد التوقيع .

وإقراراً بما تقدم وقع المفوضون المرخص لهم بذلك من حكومتهما

هذا الاتفاق ووضعوا إيجامهم عليه .

حرر بالقاهرة فى اليوم الثانى عشر من شهر فبراير سنة ١٩٥٣ .

(١٨) نص الاتفاق الجلاء

في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤

قرار

باصدار الاتفاق وملحقه والمخطابات للتبادلة الملحقه به والحضر المتفق عليه
المفود بين حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وشمال أيرلندا والموقع عليه بالقاهرة في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ .

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان المصري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القانون رقم ٦٣٧ لسنة ١٩٥٤ بالموافقة على الاتفاق وملحقه
والمخطابات للتبادلة الملحقه به والحضر المتفق عليه ، المفود بين حكومة جمهورية
مصر وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا والموقع عليه
بالقاهرة في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ ،
وبناء على ما عرضه وزير الخارجية ،

قرر :

مادة ١ - يعمل اعتبارا من ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ بالاتفاق وملحقه
والمخطابات للتبادلة الملحقه به والحضر المتفق عليه ، المفود بين حكومة جمهورية
مصر وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا والموقع عليه
بالقاهرة في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ والمرافق نصه لهذا القرار .

مادة ٢ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار .

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين

بكباشي (١- ح)

نص اتفاق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤

إن حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وشمال أيرلندا، إذ ترغبان في إقامة العلاقات المصرية - الإنجليزية على أساس
جديد من نظام التبادل والصداقة الوطيدة،
قد اتفقتا على ما يأتي :

(المادة ١)

تجلب قوات صاحبة الجلالة جلاء تاما عن الأراضي المصرية وفقا للجدول
المبين في الجزء (ا) من الملحق رقم (١) خلال فترة عشرين شهرا من تاريخ
التوقيع على الاتفاق الحالي .

(المادة ٢)

تعلن حكومة المملكة المتحدة انضمامها لمعاهدة الصلح التي وقع عليها في
لندن في السادس والعشرين من شهر أغسطس سنة ١٩٣٩ ، وكذلك المحضر
المصق عليه ، والمذكرات المتبادلة ، والاتفاق الخاص بالاعفاءات والميزات التي
تستمتع بها القوات البريطانية في مصر وجميع ما تفرع عنها من اتفاقات أخرى .

(المادة ٣)

تبقى أجزاء من قاعدة قناة السويس الحالية ، وهي المينة في المرفق
(ا) بالملحق رقم (٢) في حالة صالحة للاستعمال ومعدة للاستخدام فوراً وبمن
أحكام المادة الرابعة من الاتفاق الحالي . وبمقتضا لهذا القرض يتم تنظيمها وفق
أحكام الملحق رقم (٢) .

(المادة ٤)

في حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون عند
توقيع هذا الاتفاق طرفا في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية
الموقع عليها في القاهرة في الثالث عشر من شهر أبريل سنة ١٩٥٠ ، أو على

تركيا ، تقدم مصر للمملكة المتحدة من التسهيلات ما قد يكون لازماً لتغطية القاطعة للحرب وإدارتها وإدارة فعالة ، وتضمن هذه التسهيلات إستخدام الموانئ المصرية في حدود ما تقتضيه الضرورة القصوى للأغراض سائلة الذكر .

(المادة ٥)

في حالة عودة القوات البريطانية إلى منطقة قاعدة قناة السويس وقف لأحكام المادة (٤) ، تجلو هذه القوات فوراً بمجرد وقف القتال المشار إليه في تلك المادة .

(المادة ٦)

في حالة حدوث تهديد بهجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون متوقع هذا الاثاق طرفاً في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية ، أو على تركيا يجرى التشاور فوراً بين مصر والمملكة المتحدة .

(المادة ٧)

تقدم حكومة جمهورية مصر تسهيلات مرور للطائرات وكذا تسهيلات النزول وخدمات الطيران المتعلقة برحلات الطائرات الثابتة لسلاح الطيران للملكى التى يتم الإخطار عنها . وتعامل حكومة جمهورية مصر هذه الطائرات قياً بتلقى بالإذن بأية رحلة لها ، معاملة لا تقل من معاملها لطائرات أية دولة أجنبية أخرى مع استثناء الدول الأطراف في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية . ويكون منح التسهيلات الخاصة بالنزول وخدمات الطيران المشار إليها أعفاً في المطارات المصرية في منطقة قاعدة قناة السويس .

(المادة ٨)

تقر الحكومتان المتعاقدتان أن قناة السويس البحرية - التى هى جزء لا يجزأ من مصر - طريق مائى له أهميته الدولية من النواحي الاقتصادية

والصداقة والاستراتيجية ، وعمريان عن تصميمها على احترام الاتفاقية التي
تتكفل حرية الملاحة في القناة الموقع عليها في القسطنطينية في التاسع والعشرين
من شهر أكتوبر سنة ١٨٨٨.

(المادة ٩)

(١) للحكومة المملكة المتحدة أن تنقل أية مهمات بريطانية من المساعدة
أو إليها حسب تقديرها .

(ب) لا يجوز أن تتجاوز المهمات القدر المفق عليه في الجزء (ج) من
المعنى رقم (٧) إلا بموافقة حكومة جمهورية مصر .

(المادة ١٠)

لا يمس الاتفاق المالي ، ولا يجوز تغييره على أنه يمس ، بأية حالة حقوق
الطرفين والزاماتهما بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة .

(المادة ١١)

تجدر ملاحق هذا الاتفاق ومرفقاه جزءا لا يتجزأ منه .

(المادة ١٢)

(١) يظل هذا الاتفاق نافذا مدة سبع سنوات من تاريخ توقيعه .

(ب) تتشاور الحكومتان خلال الاثني عشر شهرا الأخيرة من تلك المدة
لتقرير ما قد يلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاق .

ينتهي العمل بهذا الاتفاق بعد سبع سنوات من تاريخ التوقيع عليه ، وعلى
حكومة المملكة المتحدة أن تنقل ، أو تبصره ، فيما قد يفتي لها وتنتج من
تتلكات في القاعدة ما لم تحقق الحكومتان للتعاقدتان على مد هذا الاتفاق .

(المادة ١٣)

يعمل بالاتفاق المالي على اجبار أنه نافذا من تاريخ توقيعه وتبادل

وثائق التصديق عليه في القاهرة في أقرب وقت ممكن .
وإقرارا بما تقدم وقم القرضون المرخص لهم بذلك هذا الاتفاق ووضعوا
أختامهم عليه .

تمحرر في القاهرة في اليوم التاسع عشر من أكتوبر سنة ١٩٥٤ من صورتين
باللغتين العربية والإنجليزية وحسب كلا النسخ متساويتين في الرعية

أ. م . شمس

جمال عبد الناصر

ر. م. ، ستيفسون

عبد الحكيم عامر

ر. - بلون

عبد الطيف البشادى

صلاح سالم

محمود فوزى

(١٩) - قرار جمهورى رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦
بتأميم لشركة السالية لقناة السويس البحرية .

أنظر النص رقم ٢٤ في صفحة ٦٦٠

(٢٠) - إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة
في أول فبراير سنة ١٩٥٨ .

أنظر النص رقم ١٥ في صفحة ٤٣٥ .

(٢١) - ميثاق الاتحاد العربى

أنظر النص رقم ١٦ في صفحة ٤٣٧ .

(٢٢) - قوانين يوليو الاشتراكية .

مطبعة م. ي. الاستشرية
مخبر محمد عبد الله
معارف أدبية إسحاق (معارف المير)
٣٠٨٩٧ | خيول
٣٠٩١٠

